

كتاب شرائع الاسلام

في
بيان مسائل الحلال والحرام

من تصانيف المولانا المحقق ابي القاسم الحلبي طاب ثراه

طُبع بأمر الرؤساء السوسميتية لتحقيق العلوم الشرقية وترتيبها من اهتمام الامير الاكبر
نواب ضياء الدوله مبارز الملك سيد محمد حسين خان بهادر تهور جنك

في بلدة كلكتة

بمطبع كادستة نشاط

وَمُتَّحَ بتصحيح المولوي سيد اولاد حسين الكهنوي المدرس الاول في المدرسة المحسنية
والمولوي ظهور علي البريلوي

=====

وتم طبعه بيد المنشئ نعمة الله المايافوري في شهر الجمادى الثاني
سنة الف ومائتين وخمسة وخمسين من الهجرة
النبوية هو يوافق شهر سبتمبر عام الف
وثمان مائة وتسعة وثلاثين من
السنين المسيحية





فهرس شرائع الاسلام

القسم الأول في العبادات وهي عشرة كتب

٨	الرابع في احكام الوضوء	كتاب الطهارة
	واما الفصل ففيه	وهذا الكتاب يعتمد على اربعة
	الواجب والمندوب وبيان ذلك	اركان
٩	في خمسة فصول	الركن الأول
٩	الأول في الجنابة	في المياه وفيه ثلثة اطراف
١٠	الفصل الثاني في الحيض	الأول في الماء المطلق
	الفصل الثالث	الثاني في المضاف
١٢	في الاستحاضة	الثالث في الأسار
١٢	الفصل الرابع في النفاس	الركن الثاني في الطهارة
	الفصل الخامس	المائية وهي وضوء وفسل وفي
١٣	في احكام الاموات	الوضوء فيصوب
	الركن الثالث	الأول في الأحداث الموجبة
	في الطهارة الترابية والنظروف	للوضوء
٢٠	اطراف اربعة	الثاني في احكام الخلوة
٢٠	الأول ما يضح معه التيمم	الثالث في كيفية الوضوء

المقدمة السادسة	الطرف الثاني
٣٣ فيما يسجد عليه	٢٠ فيما يجوز التيمم به
المقدمة السابعة	الطرف الثالث
في الاذان والاقامة والنظر في	٢١ في كيفية التيمم
٣٢ اربعة اشياء	الطرف الرابع
٣٢ الاول فيما يؤذن له ويقام	٢١ في احكامه
٣٢ الثاني في المؤذن	الركن الرابع
٣٢ الثالث في كيفية الاذان	٢٢ في النجاسات واحكامها
٢٥ الرابع في احكام الاذان	كتاب الصلوة والعلم
الركن الثاني في افعال	بها يستدعي بيان اركان اربعة
الصلوة وهي واجبة ومسنونة	٢٥ الاول في المقدمات وهي سبع
٢٥ فالواجبات ثمانية	٢٥ الاولى في اعداد الصلوة
٢٥ الاول النية	المقدمة الثانية في المواقيت
٢٦ الثاني تكبير الاحرام	٢٦ والنظر في مقاديرها واحكامها
٢٦ الثالث القيام	المقدمة الثالثة في القبلة
٢٧ الرابع القراءة	والنظر في القبلة والمستقبل وما
٢٩ الخامس من الركوع	يجب له واحكام الخلل
٢٠ السادس السجود	المقدمة الرابعة
٢٢ السابع التشهد	في لباس المصلي
٢١ الثامن التسليم	المقدمة الخامسة
٢٢ واما المسنون في الصلوة فخمسة	في مكان المصلي

الفصل الثاني	٢٢	الاول التوجه بستة تكبيرات
في قضاء الصلوات ٥٥	٢٢	الثاني القنوت
الفصل الثالث في الجماعة ٥٧	٢٢	الثالث شغل النظر
الفصل الرابع	٢٢	الرابع شغل اليدين
في صلاة الخوف والمطاردة . . ٦٠	٢٢	الخامس التعقيب
الفصل الخامس		الركن الثالث
في صلاة المسافرين ٦٢	٢٣	في بقية الصلوات وفيه فصول
كتاب الزكاة		الفصل الاول
وفيه قسمان ٦٥	٢٣	في صلاة الجمعة
القسم الاول في زكاة		الفصل الثاني
المال والنظر فيمن تجب عليه	٢٦	في صلاة العيدين
وما تجب فيه ومن تصرف اليه ٦٥		الفصل الثالث
النظر الاول	٢٨	في صلاة الكسوف
فيمن تجب عليه ٦٥		الفصل الرابع
النظر الثاني في بيان	٢٩	في الصلوة على الاموات . . .
ما تجب فيه وما تستحب . . ٦٦		الفصل الخامس
النظر الثالث	٥١	في الصلوات المرضيات . . .
فيمن يصرف اليه ووقت		الركن الرابع
التسليم والنية ٧٥	٥٢	في التوابع وفيه فصول
القسم الثاني في زكاة		الفصل الاول
الخطرة واركائها اربعة . . . ٨٠	٥٢	في الخلل الواقع في الصلوة

الركن الرابع	٨٠
من يصح منه	٩٠
النظر الثاني في اقسامه	٩١
النظر الثالث	
في اللواحق	٩٦
كتاب الاعتكاف	٩٧
كتاب الحج وهو	
يعتمد ثلثة اركان	١٠٠
الركن الاول	
في المقدمات وهي اربع	١٠٠
المقدمة الاولى	
الحج وان كان في اللغة التصديق	
صار في الشرع اسما لمجموع	
المناسك المؤداة في المشاعر	
المخصوصة	١٠٠
المقدمة الثانية في	
الشرائط والنظر في حجة الاسلام	
وما يوجب بالندروما في معناه	
وفي احكام النيابة	١٠٠
المقدمة الثالثة	
في اقسام الحج	١٠٦
الاول فيمن يجب عليه	٨٠
الركن الثاني	
في جنسها وقدرها	٨٤
الركن الثالث	
في وقتها	٨٢
الركن الرابع في مصرفها	٨٢
كتاب الخمس	
وفيه فصلان	٨٢
الفصل الاول	
فيما يجب فيه	٨٢
الفصل الثاني في قسمته	٨٤
كتاب الصوم	
والنظر في اركانه واقسامه وواجبه	
واركانه اربعة	٨٥
الركن الاول الصوم	
وهو الكف عن المفطرات مع	
النية	٨٥
الركن الثاني	
ما يمسك عنه الصائم	٨٦
الركن الثالث	
الزمان الذي يصح فيه الصوم	٩٠

١٣٦	كتاب العمرة	١٠٩	القدمة الرابعة
	كتاب الجهاد		في المواقيت والكلام في اقسامها
١٣٦	والنظر في اركان اربعة		واحكامها
	الركن الاول		الركن الثاني
١٣٦	من يجب عليه	١٠٩	في افعال الحج
	الركن الثاني في بيان		الركن الثالث
	من يجب جهاده وكيفية الجهاد	١٢٧	في الواحق وفيه مقاصد
١٣٧	وفيه اطراف		المقصود الاول
	الطرف الاول	١٢٧	في الاحصار والصد
١٣٨	فيمن يجب جهاده		المقصود الثاني في احكام
	الطرف الثاني		الصيد والنظر فيه يستدعي
١٣٨	في كيفية قتال اهل الحرب	١٢٨	فصولا
	الطرف الثالث		الفصل الاول
	في الذمام والكلام في العاقد	١٢٨	الصيد قسمان
١٣٩	والعبارة والوقت		الفصل الثاني
	الطرف الرابع	١٣٠	في موجبات الضمان
١٤١	في الاسارى		الفصل الثالث
	الطرف الخامس	١٣٢	في صيد الحرم
١٤٢	في احكام الغنيمة	١٣٣	الفصل الرابع في التوابع
	الركن الثالث		المقصود الثالث
١٤٥	في احكام اهل الذمة	١٣٣	في باقى المحظورات

الفصل التاسع	الكتاب الرابع
١٧٥ في بيع الحيوان	١٢٩ في قتال اهل البغي
الفصل العاشر	كتاب الامر
في السلف والنظر فيه يستدعي	١٢٩ بالمعروف والنهي عن المنكر
١٧٨ مقاصد	المقسم الثاني في العقود
١٧٨ الاول السليم	١٥١ وفيه خمسة عشر كتابا
١٧٨ الثاني في شرائطه	كتاب التجارة
المقصود الثالث	وهو مبني على فصول
١٨٠ في احكامه	١٥١ الاول فيما يكتسب به
١٨١ المقصود الرابع في الاقالة	المقصود الثاني في عقد
المقصود الخامس	البيع وشروطه وآدابه
١٨١ في الفرض	١٥٧ المقصود الثالث في الخيار
المقصود السادس	الفصل الرابع
١٨٢ في دين المملوك	في احكام العقود
كتاب الرهن	١٥٩
١٨٣ والنظر فيه يستدعي فصولا	الفصل الخامس
١٨٣ الفصل الاول في الرهن	في احكام الميؤب
١٨٢ الثاني في شرائط الرهن	١٦٥
١٨٢ الثالث في الحق	الفصل السادس
١٨٥ الرابع الراهن	في المراجعة والمواضعة والتولية
١٨٥ الخامس في الترهين	١٦٨ الفصل السابع في الربوا
	الفصل الثامن
	في بيع الثمار

الشمس ثالث في اللواحق ١٩٦	الشمس ادس في اللواحق
القسم الثاني في الحوالة ١٩٧	وفيه مقاصد ١٨٦
القسم الثالث في الكفالة ١٩٨	الاول في احكام متعلقة بالراهن ١٨٦
كتاب الصلح ٢٠٠	الثاني في احكام
كتاب الشركة	متعلقة بالراهن ١٨٧
وانظر في فضول ٢٠٣	الثالث في النزاع
الاول في اقسامها ٢٠٣	الواقع فيه ١٨٨
الثاني في القسمة ٢٠٣	كتاب الفلاس ١٨٩
الشمس ثالث في لواحق	كتاب الحجر والنظر
هذا الباب ٢٠٣	في هذا الباب يمتدعي فصلين ١٩٣
كتاب المضاربة	الفصل الاول في موجباته ١٩٣
وهو يستدعي بيان امور اربعة ٢٠٦	الفصل الثاني
الاول في العقد ٢٠٦	في احكام الحجر ١٩٢
الثاني في مال	كتاب الضمان
القراض ٢٠٦	وهنا ثلاثة اقسام ١٩٢
الثالث في الربح ٢٠٧	القسم الاول في ضمان المال
الرابع في اللواحق ٢٠٨	ممن ليس عليه المضمون عنه
كتاب المزارعة	مال وهو المسمى بالضمان
والمساقاة ٢١٠	يقول مطلق وفيه بحث ثلثة ١٩٣
كتاب الوديعة	الاول في الضامن ١٩٣
وانظر في امور ثلثة ٢١٣	الثاني في الحق المضمون ١٩٣

الثاني فيما لا تصح	٢١٥	الاول العقد
٢٢٧ فيه النيابة وما تصح		الثاني في موجبات
٢٢٨ الثالث في الموكل	٢١٦	الضمان
٢٢٩ الرابع الوكيل	٢١٧	الثالث في اللواحق
الخامس فيما به		كتاب العارية
٢٣٠ تثبت الوكالة	٢١٨	والكلام في فصول اربعة
٢٣١ السادس في اللواحق	٢١٨	الاول في المعير
٢٣٢ السابع في التنازع	٢١٨	الثاني في المستعير
كتاب الوقوف	٢١٨	الثالث في العين المعارة
والصدقات والنظر في العقد		الرابع في الاحكام
٢٣٢ والشرائط والذراحق	٢١٩	المتعلقة بها
الاول الوقف عقد ثمرته		كتاب الاجارة
تحسيس الاصل واطلاق	٢٢٠	وفيه فصول اربعة
٢٣٢ المنفعة	٢٢٠	الفصل الاول في العقد
النظر الثاني		الفصل الثاني
٢٣٢ في الشرائط وهي اربعة اقسام	٢٢١	في شرائطها
٢٣٢ الاول في شرائط الموقوف	٢٢٢	الثالث في احكامها
القسم الثاني	٢٢٣	الرابع في التنازع
٢٢٣ في شرائط الرافق		كتاب الوكالة
القسم الثالث	٢٢٦	وهي تستدعي بيان فصول
٢٢٣ في شرائط الموقوف عليه	٢٢٦	الاول في العقد

القســــــــــــــــم الرابع	القســــــــــــــــم الثالث
٢٣٦ في شرائط الوقف	٢٢٨ في الموصى به وفيه اطراف
النظر الثالث	٢٢٨ الأول في متعلق الوصية
٢٣٧ في اللواحق	الطــــــــــــــــرف الثاني
كــــــــــــــــتاب السكنى	٢٢٩ في الوصية المبهمة
والحبس	الطــــــــــــــــرف الثالث
٢٢٠ كــــــــــــــــتاب الهبات	٢٣٠ في احكام الوصية
٢٢١ كــــــــــــــــتاب السبق والرماية	٢٣٢ الــــــــــــــــم الرابع في الموصى له
وتحقيق هذا الباب يستدعي	٢٣٣ الخــــــــــــــــامس في الاوصياء
٢٢٣ فصولا	٢٣٣ الــــــــــــــــس السادس في اللواحق
الأول في الالفاظ المستعملة في	كــــــــــــــــتاب النكاح
٢٢٣ هذا الباب	٢٣٨ واقسامه ثلثة
٢٢٢ الثاني فيما يسابق به	القســــــــــــــــم الاول في النكاح
القســــــــــــــــم الثالث عقد المسابقة	الدائم والنظرفيه يستدعي
٢٢٢ والرماية يفتقر الى ايجاب وقبول	٢٣٨ فصولا
الــــــــــــــــم الرابع في احكام	الفصل الاول في آداب
٢٢٥ النضال	٢٣٨ العقد والخلوة ولواحقهما
كــــــــــــــــتاب الوصايا	الفصل الثاني في العقد
والنظر في ذلك يستدعي فصولا	٢٤١ والنظر في الصيغة والحكم
٢٢٦ الأول في الوصية	الفصل الثالث
٢٢٧ الثاني في الموصى	٢٤٣ في اولياء العقد

العصم	الرباع	النظ	الرباع
٢٦٦	في اسباب التحريم وهي ستة	٢٩٠	في المهور وفيه اطراف . . .
٢٦٦	السبب الاول النسب	٢٩٠	الاول في المهر الصحيح . .
٢٦٧	السبب الثاني الرضاع		الط
٢٧١	السبب الثالث المصاهرة	٢٩٢	في التفويض
٢٧٣	السبب الرابع استيفاء العدد		الط
٢٧٢	السبب الخامس اللعان	٢٩٣	في الاحكام
٢٧٢	السبب السادس الكفر		الط
	القسم الثاني	٢٩٦	في التنازع
٢٧٩	في النكاح المنقطع		النظ
	القسم الثالث في نكاح	٢٩٧	في القسم والنشوز والشقاق .
٢٨٢	الآماء		النظ
	ويلحق بالنكاح	٣٠٠	في احكام الاولاد
٢٨٧	النظر في امور خمسة		النظ
	الاول ما يرد به النكاح وهو	٣٠٢	في النفقات
٢٨٧	يستدعي بيان ثلثة مقاصد .		القسم
٢٨٧	الاول في العيوب	٣١٤	الايقاعات وهي احد مشركتابا
	المقصود الثاني		كتاب الطلاق
٢٨٨	في احكام العيوب		والنظر في الاركان والاقسام
	المقصود الثالث	٣١١	واللواحق واركانه اربعة . .
٢٨٩	في التدليس	٣١١	الركن الاول في المطلق

النص الفصل الثاني	٣١٢	النسركن الثاني في المطلقة
٣٢١ في ذات الأقرآن		النسركن الثالث
الفصل الثالث	٣١٣	في الصيغة
٣٢٢ في ذات الشهور		النسركن الرابع
٣٢٣ الفصل الرابع في الحامل	٣١٤	في الاشهاد
الفصل الخامس		النظر الثاني
٣٢٣ في مدة الوفاة	٣١٥	في انسام الطلاق
الفصل السادس		النظر الثالث
٣٢٤ في عدد الاماء والاستبراء	٣١٦	في اللواحق وفيه مقاصد
الفصل السابع		المفصل الاول
٣٢٥ في اللواحق	٣١٧	في طلاق المريض
كتاب الخلع والمباراة		المفصل الثاني
والنظر في الصيغة والغدية	٣١٨	فيما يزول به تحريم الثلث
٣٢٨ والشرايط والاحكام		المفصل الثالث
ام الصيغة	٣١٩	في الرجعة
فان يقول خلعتك كذا او فلانة		المفصل الرابع في
٣٢٨ مختلعة على كذا	٣٢٠	جواز استعمال الحيل
النظر الثاني		المفصل الخامس في العدد
٣٢٩ في الغدية	٣٢١	والنظر في ذلك يستدعي فصولا
النظر الثالث		الفصل الاول
٣٣٠ في الشرايط	٣٢١	لاعبة على من لم يدخل بها

النظر	الرابع	الثاني في الولي	٢٢٢
في الاحكام	٢٢١	الثالث في الولي منها	٢٢٢
كتاب الظهار والنظر		الرابع في احكامه	٢٢٣
فيه يستدعي بيان امور خمسة	٢٢٣	كتاب اللعان والنظر	
الاول في الصيغة	٢٢٣	في اركانه واحكامه واركانه اربعة	٢٢٦
الثاني في المظاهر	٢٢٢	الركن الاول	
الثالث في المظاهرة	٢٢٣	في السبب	٢٢٦
الرابع في الاحكام	٢٢٥	الركن الثاني	
ويلحق بذلك النظر		في الملائن	٢٢٨
في الكفارات وفيه مقاصد	٢٢٦	الركن الثالث	
الاول في ضبط الكفارات	٢٢٦	في الملائنة	٢٢٨
المقصود الثاني		الركن الرابع	
فيما اختلف فيه	٢٢٦	في كيفية اللعان	٢٢٩
المقصود الثالث		واما احكامه	
في خصال الكفارة وهي العتق		فتشتمل على مسائل	٢٣٠
والاطعام والصيام	٢٢٧	كتاب العتق	٢٣١
المقصود الرابع في الاحكام		كتاب التدبير	
المتعلقة بهذا الباب	٢٢٢	والمكاتب والاستيلاء والعلم به	
كتاب الایلاء		يمتدعي ثلثة مقاصد	٢٣٦
والنظر في امور اربعة	٢٢٣	الاول في العبارة وما يحصل به	
الاول في الصيغة	٢٢٣	التدبير	٢٣٦

كتاب الافرار	٣٦٧	الثاني في المباشر
والنظر في الاركان والمواحق	٣٦٨	الثالث في الاحكام
واركانه اربعة		واما المكاتب
الركن الاول		فتستدعي بيان اركانها واحكامها
في الصيغة وفيها مقاصد . . .	٣٦٠	ولو احقها
الاول في الصيغة الصريحة .		اما الاركان فالصيغة
الثاني في المبهمة	٣٦٠	والموجب والملوك والعوض
الثالث في الافرار		واما الاحكام
المستفاد من الجواب	٣٦٢	فتشتمل على مسائل
الرابع في صبغ الاستثناء		واما اللواحق
النظر الثاني في المقر	٣٦٢	فتشتمل على مقاصد
النظر الثالث في المقر	٣٦٢	الاول في لواحق تصرفاته . .
النظر الرابع		المفصل الثاني في جنابة
في اللواحق وفيه مقاصد . . .	٣٦٥	للكتب والجنابة عليه . . .
الاول في تعقيب الافرار بالافرار		المفصل الثالث
المفصل الثاني	٣٦٧	في احكام المكاتب في الوصايا
في تعقيب الافرار بما يقتضي		واما الاستيلاء
ظاهرة الابطال	٣٦٨	فيستدعي بيان امرين
المفصل الثالث	٣٦٨	الاول في كيفية الاستيلاء . .
في الافرار بالنسب		الثاني في الاحكام
كتاب الجعالة	٣٦٨	للتعلقة بأم الولد

القسم الرابع	كتاب الأيمان
٣٩٣ في الاحكام وهو اثني عشر كتابا	٣٧٩ والنظر في امور اربعة . . .
كتاب الصيد	٣٧٩ النظر الاول ما به تنعقد
والذبابة والنظر في الصيد	٣٨١ النظر الثاني في الحالف
٣٩٣ يستدعي بيان امور ثلثة . .	النظر الثالث في متعلق
٣٩٣ الاول فيما يؤكل صيده وان قتل	٣٨١ اليمين وفيه مطالب . . .
الثاني في احكام	المطلب الاول لا تنعقد
٣٩٣ الاصطيان	اليمين على الماضي نافية
٣٩٦ الثالث في اللواحق	٣٨١ كانت او مثبتة
واما الذبابة	المطلب الثاني
فالنظر فيها اما في الاركان واما	في الايمان المتعلقة بالمأكل
في اللواحق اما الاركان فثلثة	والمشرب
٣٩٦ الذابح والآلة وكيفية الذبح .	المطلب الثالث في المسائل
واما اللواحق	٣٨٣ المختصة بالبيت والدار . . .
٣٩٧ فمسائل	المطلب الرابع
خاتمة تشتمل	في مسائل العقود
٣٩٨ على اقسام	المطلب الخامس
الاول في مسائل من احكام	في مسائل متفرقة
٣٩٨ الذبابة	النظر الرابع
الثاني فيما يقع	في اللواحق
٣٩٨ عليه الذكوة	كتاب النذر

النظر الثاني في الحكم	٢١٠	الثالث في مسائل	
النظر الثالث		من احكام الصيد	٢٩٨
في اللواحق وهي نوعان . .	٢١٣	كتاب الاطعمة	
النوع الاول		والاشربة والنظر فيه يستدعي	
في لواحق الاحكام	٢١٣	بيان اقسام ستة	٢٠١
النوع الثاني		القسم الاول	
في مسائل التنازع	٢١٧	في حيوان البحر	٢٠١
كتاب الشفعة والنظر		القسم الثاني في البهائم	٢٠٢
في ذلك يعتمد خمسة مقاصد	٢١٨	القسم الثالث الطير	٢٠٢
المقصد الاول		القسم الرابع	
ما ثبت فيه الشفعة		في الجامدات	٢٠٣
المقصد الثاني في الشفيع	٢١٩	القسم الخامس	
المقصد الثالث		في المائعات	٢٠٢
في كيفية الاخذ	٢٢١	القسم السادس	
المقصد الرابع		في اللواحق	٢٠٣
في لواحق الاخذ بالشفعة . .	٢٢٢	خاتمة في الآداب	٢٠٨
ومن اللواحق البحث فيما		كتاب الغصب والنظر	
تبطل به	٢٢٤	في الحبيب والحكم واللواحق	٢٠٨
المقصد الخامس في التنازع	٢٢٦	امم الاول	
كتاب احياء الموات		فالغصب هو الاستقلال باثبات	
والنظر في اطراف اربعة . .	٢٢٨	اليد على مال الغير مدونا	٢٠٨

كتاب الغرائض	الطرف الاول
والنظر في المقدمات والمقاصد	في الارضين وهي اما عامرة
٢٢٠ واللواحق والمقدمات اربع	او موات ٢٢٨
المقدمة الاولى	الطرف الثاني
في موجبات الارث وهي	في كيفية الاحياء ٢٢٠
٢٢٠ اما نسب واما سبب	الطرف الثالث
المقدمة الثانية	في المنافع المشتركة ٢٣٠
في موانع الارث وهي ثلثة الكفر	الطرف الرابع
٢٢١ والقتل والرق	في المعادن الظاهرة ٢٣٢
٢٢٣ ومن لواحق اسباب المنع اربعة	كتاب اللقطة الملقوط
٢٢٣ الاول اللعان	اما انسان واما حيوان او غيرهما
الثاني الغائب	فالقسم الاول
٢٢٣ غيبة منتظمة	يسمى لقيطاً وملقوطاً ومنبوزاً
٢٢٢ الثالث الحمل	وينحصر النظر فيه في ثلثة مقاصد
الرابع اذامات	٢٢٤ الاول في اللقيط
٢٢٢ وعليه دين يستوجب التركة	الثاني في الملتقط
٢٢٢ المقدمة الثالثة	٢٢٣ الثالث في احكامه
٢٢٢ في الحجب	القسم الثاني
٢٢٢ المقدمة الرابعة	في الملتقط من الحيوان ٢٢٥
٢٢٥ في مقادير السهام واجتماعها	القسم الثالث
٢٢٦ واما المقاصد فنثثة	٢٢٧ في اللقطة

خاتمة	الاول في ميراث الانساب
في حساب الفرائض وهي	وهم ثلاث مراتب ٢٢٦
تشتمل على مقاصد . . . ٢٦٢	الميراث
المقصود الاول	الابوان والاولاد ٢٣٦
في مخارج الفروض الستة	الميراث
وطريق الحساب ٢٦٢	الاخوة والاجداد ٢٢٨
المقصود الثاني	الميراث
في المناسبات ٢٦٦	الاعمام والاخوال ٢٥١
المقصود الثالث في	الميراث
معرفة سهام الوارث من التركة	في مسائل من احكام الازواج
كتاب القضاء	المقصود الثالث
والنظر في صفات القاضي	في الميراث بالزنا ٢٥٣
وآدابه وكيفية الحكم واحكام	واما
الدعاوي ٢٦٧	فاربعة فصول ٢٥٦
الاول في الصفات ٢٦٨	الاول في ميراث ولد الملائمة
النظر الثاني في الآداب	وولد الزنا ٢٥٦
النظر الثالث	الثاني في ميراث الخنثى
في كيفية الحكم وفيه مقاصد	الثالث في ميراث
الاول في وظائف الحكم . . ٢٧٢	العرقى والمهدوم عليهم . . . ٢٦٠
المقصود الثاني	الرابع
في مسائل متعلقة بالدعوى	في ميراث المجهوم ٢٦١

المقدمة	المقصود الثالث
٢٨٩ فتشتمل على فصلين	٢٧٦ في جواب المدعى عليه
الفصل الاول	المقصود الرابع
٢٨٩ في المدعى	في كيفية الاستحلاف والبحث
الفصل الثاني	٢٧٨ في امور ثلثة
٢٩٠ في التوصل الى الحق	٢٧٨ الاول في اليمين
المقصود الاول	البحث الثاني
في الاختلاف في دعوى	٢٧٩ في يمين المنكر والمدعى
٢٩١ الاملاك	البحث الثالث
المقصود الثاني	٢٨١ في اليمين مع الشاهد
٢٩٣ في الاختلاف في العقود	خاتمة تشتمل
المقصود الثالث	٢٨٣ على فصلين
٢٩٧ في دعوى المواريث	الفصل الاول
المقصود الرابع	في كتاب قاض الى قاض انتهاء
٢٩٩ في الاختلاف في الولد	حكم الحاكم الى آخره
كتاب الشهادات	٢٨٣ بالكتاب او القول او الشهادة
٢٩٩ والنظر في اطراف خمسة	الفصل الثاني
الطرف الاول	في لواحق من احكام القسمة
٢٩٩ في صفات الشهود	النظر الرابع
الطرف الثاني	في احكام الدعوى وهو يستدعي
٥٠٣ فيما به يصير شاهداً	٢٨٩ بيان مقدمة ومقاصد

البــــــــــــــــباب الثاني	الطــــــــــــــــرف الثالث
٥١٧ في اللواط والسحق والقيادة	٥٠٥ في اتسام الحقوق
البــــــــــــــــباب الثالث في حدّ	الطــــــــــــــــرف الرابع
٥١٩ القذف والنظر في امور اربعة	٥٠٦ في الشهادة على الشهادة
٥١٩ الاول في الموجب	الطــــــــــــــــرف
٥٢٠ الثــــــــــــــــاني في القاذف	٥٠٨ الخامس في اللواحق
٥٢٠ الثــــــــــــــــالث في المذوف	كــــــــــــــــتاب الحدود
٥٢١ الرــــــــــــــــابع في الاحكام	والتعزيرات وفيه ابواب
البــــــــــــــــباب الرابع في حدّ	البــــــــــــــــباب الاول
٥٢٢ المسكر والفقاع ومباحنة ثلثة	في حد الزنا والنظر في الموجب
٥٢٢ الاول في الموجب	والحد واللواحق
٥٢٣ الثــــــــــــــــاني في كيفية الحدّ	امــــــــــــــــســــــــــــــــا الموجب
٥٢٣ الثــــــــــــــــالث في احكامه	نهر ايلاج الانسان ذكره في فرج
البــــــــــــــــباب الخامس	امراة محرمة من غير عقد
في حد السرقة والكلام في السارق	ولاملك ولاشبهه
والمفروق والحجة والحدّ	النظــــــــــــــــر الثاني
٥٢٤ واللواحق	في الحد وفيه مقامان
٥٢٤ الاول في السارق	الاول في اقسامه
٥٢٥ الثــــــــــــــــاني في السروق	٥١٦ الثــــــــــــــــاني في كيفية ايقاعه
٥٢٦ الثــــــــــــــــالث ما يثبت به	النظــــــــــــــــر الثالث
٥٢٦ الرــــــــــــــــابع في الحدّ	في اللواحق

البَحْثُ الثالث	الفصل الثالث
٣٧٢ في تراحم الموجبات . . .	٣٢٨ في دعوى القتل وما يثبت به
النظر الثالث	وأمَّا القسامة
في الجنابة على الاطراف	٣٣١ فيستدعى البحث فيها مقاصد
٣٧٣ والمقاصد ثلثة . . .	٣٣١ الأول في اللوث . . .
٣٧٣ الأول في ديات الامضاء . .	٣٣٢ الثاني في كميتها
المقصود الثاني	٣٣٣ الثالث في احكامها
٣٨٠ في الجنابة على المنافع . .	التفصيل الرابع
المقصود الثالث	٣٣٣ في كيفية الاستيقاء . . .
٣٨٢ في الشجاج والجراح . . .	المقسم الثاني
النظر الرابع	٣٣٨ في قصاص الطرف . . .
٣٨٣ في اللواحق وهي اربعة . .	كسباب الديات
٣٨٣ الأول في الجنين . . .	والنظر في امور اربعة . . .
الثاني	الأول في اقسام القتل ومقادير
٣٨٨ في الجنابة على الحيوان . .	الديات
الثالث في	النظر الثاني
٣٨٩ كفارة القتل	في موجبات الضمان والبحث
الرابع	إمَّا في المباشرة او التسبب
٣٨٩ في العاقلة	او تراحم الموجبات . . .
* تم فهرس الكتاب *	٣٦٣ أمَّا المباشرة
***	٣٦٩ البحث الثاني في الاسباب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل نِجَادَ الشرائعِ الحَقَّةِ مُشْرِقَةً بنورِ اشرفِ مربوبيه * واحبِّ محبوبيه *
وخاتمِ مُصْطَفِيهِ * من الانبياءِ الدَّلَائِلِ عَلَيْهِ * والسفرِ آءِ الوَسَائِلِ إِلَيْهِ * صِدَاقِهِ وسلامِهِ
عَلَيْهِ * وآلِهِ الاوصياءِ القديسين * وعترتهِ الاصفياءِ الاطهرين * وحامتهِ الاتقياءِ
الاقربين * الذين اختصهم سبحانه لنفسه بعد هذا النبي الاشرفِ الخاتمِ * من كافةِ
العالمِ * وأنشأهم في القَدَمِ قبل كل مذروءٍ * ومبروءٍ * انواراً انطقها بتحميدهِ * والهممها بشكرهِ
وتمجيدهِ وجعلهم تراجمة مشيئتهِ * والسنَّ ارادتهِ * دُعَاةً بِالْحَقِّ إِلَيْهِ * وَهُدَاةً بِالْاِرْشَادِ عَلَيْهِ *
عبيداً لا يسبقونه بالقول وهم بامرٍ يعملون * لا يشفعون الا لمن ارتضى وهم من خشيتهِ
مُسْتَفِقُونَ * صلواته وسلامه عليهم اجمعين * الى يوم الدين * ثم بشعورِ رثتهم العلماءِ *
واصحابهم الفقهاءِ * المُتَّبِيسِينَ من انوارهم * المُتَّقِنِينَ لآثارهم * الغير المتخلفين عن سفينةِ
مُودَتِهِمْ * ولا الناكبين عن صراطِ متابعتهم * فهم لهم نواب * وللشرائعِ الحَقَّةِ بواب *
فدا زاحوا دَجَى الضلالةِ * وازالوا جَهْمَةَ الغوايةِ * اعلى تعالى شأنه كلمتهم * ورفع درجتهم *
فان ما اشدَّ استضاءَةً * واتم استنارةً * ارجاء هذه الشرائعِ الايمانية البَيضاءِ * والمناج

الدينية الغراء * حتى تمكن كل من اخذ لفطنة العقلية بلباع * وانقد سلطان الحق
 المحقوق بالاتباع * من تواطؤ سبل العباداة والعرفان * وسلوك طرق الايمان والايقان *
 وتسلل له لتخلي عن العقائد المردية الموهمية * والافعال الرذيلة الحسية * والتجانب
 من متابعة الابلسة المردة الحنية والانسية * والتجافي من مناكير دار الغرور والمادية *
 والتخلع لمداهمات ثياب الطبيعة الدنية * وتيسر له لتخلي بالاممال الحسنة المراجعة *
 والملكت الفاضلة * والاخلاق الجميلة * والدينونة بالعلوم الحقة العقلية * والعقائد
 المصادقة الاصولية * باتباع النواميس الشرعية * والالتزام بالوامر والآهية * والوظوب على
 الفرائض والنوافل العقلية والحسية * واستعداد للخلود في جنات تجري من تحتها الانهار *
 والفوز بالسعادات الاخرية الابدية القاررة * والابتهاج باللذات الحقيقية الدائمة الآترة *
 وزق الله ايانا وناطقة المؤمنين * بحق اهل بيت العصمة الطاهرين * وبعد فيقول اضعف
 اولاد الحسين * حشرة الله سبحانه في زمرة ذائق ابي الحسين * ان زفيغ الشان * وحيد
 الزمان * عمدة اعيان المؤمنين * ناهج مذهب الائمة الطاهرين * المتسربل بثياب العز
 والعلا * والمتنطق بمناطق الجود والسخا * الموصوف بالمناقب العلية * والممدوح بالمحامد
 السنية * والمتعوت بالفضائل البهية * والكارم الوضيه * المدرة الجميل الذي يعبق في كنه
 صبر الكرم * والحلال النبل الذي يتلا من وجهه سناء حسن الفضائل والشيهر *
 القوام * بن النواب * فخيم الخطاب * فارس ميادين الكمال والبهاء * ذوي
 كوكب سماء العزة والسناء * الجامع بين الفنون العربية والفارسية * واللغات الانكليزية *
 المتأخرين المؤمنين ذوي المرتبة السنية * الامير بن الامير * منبع الفيض الكثير * النواب
 ضياء الدولة مبارز الملك السيد محمد حسين خان بهادر تهو ورجتك * ابن النواب
 ووشن الدولة منير الملك السيد نور الدين محمد خان بهادر صولة جتتك * لازل موقفا
 بالخيرات * من لدن الحق الجاهل الايات * قد اعنت همته الجليلة العمية * بترويه

صحف دين الامامية الاثنا عشرية * حشرهم الله مع مواليهم العلية * عليهم الصلوة
 والتحية * ولما كان الكتاب المستطاب المعروف بشرائع الاحكام * بين جمهور الازام *
 الذي صنّفه أفقه الفقهاء * اعلم العلماء * رافع منار شرائع الاحكام * حامل لواء
 تحقيق مباحث الحلال والحرام * المتحلي كلامه بقلائد العقيان * والمتلألاً بيانه تلاًلاً
 اليوافيت والمرجان * مطلع شمس العلم والفضائل * كاشف ظلم مشكلات المسائل *
 موضح دقائق الشريعة المصطفوية * مظهر حقائق مذهب الائمة المنفرعين من الدوحة
 النبوية * الموفق بانوار اليقين * المحقق السعيد نجم الملة والدين * ابوالقاسم جعفر
 بن محمد بن يحيى بن سعيد الحلّي اثواه الله بروضة جنانه * وافاض عليه من شآبيب
 رضوانه * متضمناً لامهات الاحكام الفقهية الشرعية * ومشملاً على اصول المسائل
 الفرعية * فاستحسن طبعه الشريف * ان يطبع هذا الكتاب المنيف * فالتزم على
 ذمته همته * ان يصرف نصف مصارف الطبع من عنده * ومرض ذلك على صاحبه
 السستمي دام اقبالهم راجياً ان يوجهوا آمنة هممهم العلية الى طبع ذلك الكتاب
 الكريم * وصرف نصف مصارف الطبع من خزائنها العامة في هذا الخطب العظيم *
 فانتصب لذلك مجيباً للتمسسه جليل الامراء الاتكليسيه * وعمدة العمائد المسيحية *
 الذي هو حدة عين الوجود * ونيسان حديقه الجود * من سطعت في العالم انواره *
 وطلعت بالكمال نجومه واقماره * وتضاحكت في رياض العزة كمائمه وازهاره *
 وجرت في جداول حدائق الفتوة انهاره * الذي رفعة مناصبه تسموا الغرقد * ولعة مناقبه
 تخجل اليافوت والزبرجد * المتمهر في العلوم الغربية * والحاذق في الصنائع العجيبة *
 السابق في مضمار علم الالسنه الكثيرة * والفائز بالقدح المعلى من تحقيقات اللغات
 العديدة * المطلع على اسرار الفنون العربية والفارسية * والواقف بمحاورات الالسنه
 البنكالية والناكرية والكجراتية * اعني به الامير العظيم * والصاحب الفخيم * جينه من

بِرَنَسْبِ صَاحِبِ بَقِي كَوْكَبِ اقْبَالِهِ سَاطِعًا * وَفِي وَسْطِ سَمَاءِ الزِّيَادَةِ طَالِعًا * مَا دَامَ النُّسْرُ
 عَاشًا مُتَكَرِّرًا فِي كِبْدِ الْجَرْبَاءِ * وَطَائِرًا سَائِرًا فِي جَوِّ السَّمَاءِ * وَأَمَرَ نَبِيَّ بِتَصْحِيحِ كَلِمَاتِهِ * وَازَالَةِ
 الْاِغْلَاطِ الَّتِي وَقَعَتْ عَنِ النَّسَاحِ فِي عِبَارَاتِهِ * فَشَمَّرْتُ عَنْ سَاقِ الْجِدِّ وَالْاجْتِهَادِ * وَزَعَمْتُ
 عِزَّ الْعَنَانِ نَحْوَ تَصْحِيحِ عِبَارَاتِهِ الْمَشْحُونَةِ بِالْهُدَايَةِ وَالْإِرْشَادِ * بَعْدَ مَا بَذَلْتُ جَهْدِي *
 وَانْتَقَتُ وَسْعِي * لِلْإِطْلَاقِ عَلَى مَبَانِيهِ * وَكَابَدْتُ الْعَنَاءَ وَالتَّعَبَ بِالتَّأَمُّلِ فِي غَوَاصِضِهِ
 وَمَعَانِيهِ * مَعَ بَضَاعَتِي الْمَزْجَاءِ الْقَلِيلَةِ * وَنَقَصَ صِنَاعَتِي فِي نَيْلِ الْحَقَائِقِ الْجَلِيلَةِ *
 وَجُمُودِ الْقَرِيحَةِ الْعَلِيلَةِ * وَخُمُودِ الْفُطْنَةِ الْكَلِيلَةِ * بِصُرِّ الْبَلِيَّاتِ وَالْآلَامِ * وَصُرِّ النِّكَبَاتِ
 وَالْأَسْقَامِ * وَاسْتَمَدَدْتُ فِي تَصْحِيحِهِ بَعْدَ مَنْ الصُّحُفِ الْفَقِيهَةِ الْفُرْعَانَةِ * وَبُضْعَةٍ مِنْ
 الزُّبُرِ الشَّرْعِيَّةِ * كَاللُّمَعَةِ لِلشَّهِيدِ الْأَوَّلِ مُحَمَّدِ بْنِ مَكِّي رَهْ وَشَرَحَهَا لِلشَّهِيدِ الثَّانِي
 زَيْنِ الدِّينِ رَهْ وَارْشَادِ الْأَذْهَانِ وَتَحْرِيرِ الْأَحْكَامِ وَقَوَاعِدِ الْأَحْكَامِ لِلْعَلَامَةِ الْحَلِّي رَهْ
 وَمِفْتَاحِ الشَّرَائِعِ لِلْمَحْسَنِ الْكَاشَانِيِّ وَغَيْرِهِ * فَصَارَ بِحَسَنِ أَيْدِي تَعَالَى مُتَصَحِّحَ الْكَلِمَاتِ
 وَالْعِبَارَاتِ * مُنَقِّحَ الْأَلْفَاظِ وَالْفَقَرَاتِ * وَلَكِنِّي لِمَا طَالَ عَتَمُهُ بَعْدَ طَبْعِهِ ضَارَفْتُ تَصْحِيفَاتٍ
 وَقَعَتْ عَنِ الطَّائِعِينَ * فَذَكَرْتُهَا فِي الْغَلَاظِ نَامَةِ الْمُلْحَنَةِ بِآخِرِهِ مَعَ صَحَاحِهَا لِلإِضَاحِ
 وَالتَّبْثِثِ * هَذَا وَالْمَأْمُولُ مِمَّنْ طَالَعَ هَذَا الْكِتَابَ أَنْ يَذْكُرَنِي بِخَيْرِ الْمَذَاكِرَةِ * وَيَمْنَّ عَلَيَّ
 بِدَعَاءِ حَسَنِ الْآخِرَةِ * وَأَنْ عَنَرَعَلِي سَهْوًا وَرَدَّ عَلَيَّ * أَوْ غَلَطٍ يَنْسِبُ إِلَيَّ * فَلَا يَسْتَرْبِذِيلُ
 التَّجَاوُزَ وَالزَّلَلَ * وَلِيَمْحُوا الْخُطْلَ * وَلِيَسُدَّ الْخَالَ * وَالْإِخْلَاءُ الرُّوحَانِيَّةَ * وَالْأَسْلَاءُ
 الْعَنَانِيَّةَ * الَّذِينَ جَبَلَتْ سَرَائِرَهُمْ عَلَى الْإِنْصَافِ * وَخُمَّرَتْ طِبَائِعَهُمْ بِالتَّنَائِي مِنْ
 طَرُقِ الْاِعْتِسَافِ * أَمَا وَيَدْنِهِمُ التَّغَاضِي وَالْحَيَاءُ * وَأَقَالَةُ الْعَثْرَةِ وَالْخَطَا * وَلِيَعْلَمَ أَنَّ
 فِي إِثْنَاءِ طَبْعِ هَذَا الْكِتَابِ النَّبِيلِ * اِعْتَلَّ مَزَاجُ هَذَا الصَّاحِبِ الْجَلِيلِ * فَكَأَنَّ يَخْتَلُّ
 أُمُورَ الطَّبْعِ وَالتَّرْشِيحِ * وَيَهْنُ أَرْكَانُ التَّصْحِيحِ وَالتَّنْقِيحِ * لَكِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ مَنْ
 عَلَى زَمْرِ الطَّالِبِينَ * وَالْأَخْلَاصِينَ * بَأَنَّ جَدًّا عَلَى اسْتِمَامَتِهِ وَاسْتِثْبَاتِهِ رُئِيسَ الْأُمَرَاءِ

الانجريزية * وعظيم الرؤساء الافرنجية * مركز دائرة الجلالة والنباهة * قطب فلك
 العظمة والوجاهة * شمس الفضل والجمال * الذي يدور حوله بالفرض كواكب العلم
 والكمال * وحيز الشرف والجلال * الذي يبتغي انقال الشرافة والكرامة به التقرب
 والاتصال * الذي ذروته اوج لقمر الفيض والعطاء * وسدته ذروة لتدوير الجود السائر
 في سماء الصدق والصفاء * من البس اعطائه الدهر حلال التفضلات * وتوج
 اهله بتاج الكرم والخيرات * من نطقت بحمده السنة الاقلام * واشتهر
 ذكره بالكرم والانعام * اعني به الصاحب الاعظم * والرئيس
 الافخم * توبي برنسب صاحب لالزال قطان ساهرة الكمال
 منجذبة الى شمس جماله وجلاله * وشمس العزة
 والعظمة ساطعة من افق مزة وكماله * مادام
 السماك رامحاً * والسكك ساجحاً *
 والسرطان معنلياً بحركة
 النجوم * ومختفياً
 في التخوم *

**

*



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم اني احمدك حمدا يقل في انتشاره حمدا كل حامد* ويضمحل باشتهاره حمدا
كل جاحد* ويفل بغراره حسدا كل حاسد* ويحل باعتباره مقدا كل كائد* واشهد ان
لا اله الا الله شهادة اعتد بها لدفع الشدائد* واسترد بها شارد النعم الا وابد*
واصلي على سيدنا محمد بن الهادي الى امتن العقائد واحسن القواعد*
الداعي الى انجم المقاصد وارجم الفوائد* وعلى آله الغر الاما جد* المتقدمين
على الاقارب والاباعد* المؤيدين في المصادرو والموارد* صلوة تسمع كل فائب
وشاهد* وتقمع كل شيطان مارد* اما بعد فان رعاية الايمان* توجب قضاء
حق الاخوان* والرغبة في الثواب* تبعث على مقابلة السؤال بالجواب* ومن
الاصحاب من عرفت الايمان من شأنه* واستبنت الصلاح على صفحات وجهه
ونفحات لسانه* مثلني ان املي عليه كتابا مختصرا في الاحكام* متضمنا رؤس
مسائل الحلال والحرام* يكون كالمفتي الذي يصدر عنه* او الكنز الذي ينفق منه*
فابتدأت مستعينا بالله ومتوكلا عليه* فليس القوة الآبه ولا المرجع الا اليه* وهو

مبني على اربعة اقسام الاول في العبادات وهي عشرة كتب ونبدأ بالاهم منها فالاهم

كتاب الطهارة

الطهارة اسم للوضوء والغسل او التيمم على وجه له تاثير في استباحة الصلوة وكل واحد منها ينقسم الى واجب وندب فالواجب من الوضوء ما كان لصلوة واجبة او طواف واجب او لمس كتابة القرآن ان وجب والمندوب ما عدا ذلك والواجب من الغسل ما كان لاحد الامور الثلاثة اول دخول المساجد او لقراءة العزائم ان وجبا وقد يجب اذا بقي لطلوع الفجر من يوم يجب صومه بقدر ما يغتسل الجنب ولصوم المستحاضة اذا غمست دمه القطنه والمندوب ما عدا ذلك والواجب من التيمم ما كان لصلوة واجبة عند تضيق وقتها وللجنب في احد المسجدين ليخرج به والمندوب ما عدا ذلك وقد تجب الطهارة بالندرو وشبهه وهذا الكتاب يعتمد على اربعة ارکان **الركن الاول** في المياه وفيه ثلثة اطراف * الاول في الماء المطلق وهو كل ما يستحق اطلاق اسم الماء عليه من غير اضافة وكله طاهر هزيل للحدث والخبث وباعتبار وقوع النجاسة فيه ينقسم الى جارٍ ومحقوق وماء بئرٍ اما الجاري فلا ينجس الا باستيلاء النجاسة على احد اوصافه ويظهر بكثرة الماء الطاهر عليه منتهى حتى يزول تغيره ويلحق بحكمه ماء الحمام اذا كان له مادة ولو ما زجه طاهر فغيره او تغير من قبل نفسه لم يخرج من كونه مطهراً اما اطلاق الاسم باقيا عليه واما المحققون فما كان منه دون الكرفانه ينجس بملافة النجاسة ويظهر بالغاء كره عليه فما زاد دفعة ولا يظهر باتمامه كراه على الاظهر وما كان منه كراهاً فصاعداً لا ينجس الا ان تغير النجاسة احد اوصافه ويظهر بالغاء كره عليه فكذلك حتى يزول التغير ولا يظهر بزوال التغير من قبل نفسه ولا بتصفيق الرياح ولا بوقوع اجسام طاهرة فيه تزيل عنه التغير والكراه

وما تثار طل بالعرافي على الاظهر او ما كان كل واحد من طوله وعرضه وعمقه
 ثلاثة اشبار ونصفا ويستوي في هذا الحكم مياه الغدران والحياض والاواني
 على الاظهر واتما ماء البئر فانه ينجس بتغيره بالنجاسة اجما ما وهل ينجس
 بالملأفة فيه تردد والاظهر التنجيس وطريق تطهيره بنزع جميعه ان وقع فيها
 مسكرا او فقاغ او مني او احد الدماء الثلاثة على قول مشهور او مات فيها بعير
 فان تعذر استيعاب ماؤها تراوح عليها اربعة رجال كل اثنين دفعة يوما الى
 الليل وبنزع كثر ان مات فيها دابة او حملا او بقرة وبنزع سبعين ان مات
 فيها انسان وبنزع خمسين ان وقعت فيها عذرة فذابت والمروي اربعون
 او خمسون او كثير الدم كذبح الشاة والمروي من ثلثين الى اربعين وبنزع
 اربعين ان مات فيها ثعلب او ارنب او خنزير او ستور او كلب وشبهه ولبول
 الرجل وبنزع عشر للعذرة الجامدة وقليل الدم كدم ذبيح الطير والرماف اليسير
 والمروي دلاء يسيرة وبنزع سبع لموت الطير او الفأرة اذا تفسخت او انتفخت
 ولبول الصبي الذي لم يبلغ ولا غتسال الجنب ولوقوع الكلب وخروجه
 حيا وبنزع خمس لذرق الدجاج الجلال وبنزع ثلث لموت الحية والوزغة
 والفأرة وبنزع دلو لموت العصفور وشبهه وبول الصبي الذي لم يغتذ بالطعام
 وفي ماء المطر وفيه البول والعذرة وخرو الكلاب ثلثون دلو والدلو التي
 ينجس بها ما جرت العادة باستعمالها **فروع ثلثة** الاول حكم صغير الحيوان
 في النزع حكم كبيرة * الثاني اختلاف اجناس النجاسة موجب لتضاعف
 النزع وفي تضاعفه مع التماثل تردد احوطه التضعيف الا ان تكون بعضا
 من جملة لها مقدار فلا يزيد حكم ابعاضها من جملةها * الثالث ان لم يقدر
 للنجاسة منزوح نزع جميع ماؤها فان تعذر نزعها لم تطهر الا بالتراوح وانما تغير

احدا و صاف مائها بالنجاسة قبل ينزح حتى يزول التغير و قيل ينزح جميع مائها فان تعذر لغزارته تراوح عليها اربعة وهو الاولى ويستحب ان يكون بين البثر والبالوعة خمس اذ رع اذا كانت الارض صلبة او كانت البثر فوق البالوعة وان لم يكن كذلك فسبع ولا يحكم بنجاسة البثر الا ان يعلم وصول ماء البالوعة اليها وان احكم بنجاسة الماء لم يجز استعماله في الطهارة مطلقا ولا في الاكل والشرب الا عند الضرورة ولو اشتبه الاناء النجس بالطاهر وجب الامتناع منهما فان لم يجد غير مائهما يتيمم * الثاني في المضاف وهو كل ما اعتصر من جسم او مزج به مزجا يسلبه اطلاق اسم الماء وهو طاهر لكن لا يزال حدا جماعا ولا خبثا على الاظهر ويجوز استعماله في ما عدان لك ومتى لاقتة النجاسة ينجس قليله وكثيره ولم يجز استعماله في الاكل ولا في الشرب ولو مزج طاهرة بالمطلق اعتبر في رفع الحدث به اطلاق الاسم ويكره الطهارة بماء أسخن بالشمس في الآنية وبماء أسخن بالنار في غسل الاموات والماء المستعمل في غسل الاخبث نجس سواء تغير بالنجاسة او لم يتغير عدا ماء الاستنجاء فانه طاهر ما لم يتغير بالنجاسة او تلاقتة نجاسة من خارج والمستعمل في الوضوء طاهر مطهر وما استعمل في الحدث الا كبر طاهر وهل يرفع به الحدث ثانيا فيه تردد والاحوط المنع * الثالث في الاسار وهي كلها طاهرة عدا سور الكلب والخنزير والكافرو في سور المسوخ تردد والطهارة اظهر ومن عدا الخوارج والغلاة من اصناف المسلمين طاهر الجسد والسور ويكره سور الجلال وما يأكل الجيف اذا خلا موضع الملاقة من عيب النجاسة والحائض التي لا تؤمن وسور البغال والحمير والفأرة والحية ومات فيه الوزغ والعقرب وينجس الماء بموت الحيوان ذى النفس السائلة دون ما لانفس له وما لا يدرك بالطرف من الدم

لا ينجس الماء وقيل ينجسه وهو الاحوط * **الركن الثاني** في الطهارة المائية
وهي وضوء وغسل وفي ^(١)الوضوء ^(٢)فصول * ^(٣)الاول في الاحداث الموجبة للوضوء
وهي ستة خروج البول والغائط والريح من الموضع المعتاد ولو خرج الغائط
معدون المعدة نقض في قول والاشبه انه لا ينقض ولو اتفق المخرج في غير
الموضع المعتاد نقض وكذا لو خرج الحدث من جرح ثم صار معتاد او النوم
الغالب ^(٤)علي الحائضين وفي معناه كل ما ازال العقل من اغشاء او جنون او
سكر والاستحاضة القليلة ولا ينقض الطهارة مذى ولا نودي ولادم ولو خرج
من السبيلين عدال الماء الثلاثة ولا قيء ولا نخامة ولا تقليم ظفر ولا حلق شعر
ولا مس ذكر ولا قبل ولا دبر ولا لمس امرأة ولا اكل ما مسته النار ولا ما يخرج
من السبيلين الا ان يخالطه شيء منى النواقض * **الثاني** في احكام الخلوة وهي
ثلاثة * **الاول** في كيفية التخلّي ويجب فيه ستر العورة ويستحب ستر البدن ويحرم
استقبال القبلة واستدبارها ويستوي في ذلك الصغار والبنية ويجب الانحراف
في موضع تدنّي على ذلك * **الثاني** في الاستنجاء ويجب غسل موضع البول
بالماء ولا يجزي غيره مع القدرة واقل ما يجزي مثلاً ما على الحشفة وغسل مخرج
الغائط بالماء حتى يزول العين والاثروا اعتباراً بالرائحة ما اذا تعدى المخرج
لم يجز الا الماء وان لم يتعد كان مخيراً بين الماء والاحجار والفضل والجمع اكمل
ولا يجزي اقل من ثلاثة احجار ويجب امرار كل حجر على موضع النجاسة
ويكفي معه ازالة العين دون الاثر وان لم ينق بالثلاثة فلا بد من الزيادة حتى
ينقي ولو نقي بدونها اكملها وجوباً ولا يكفي استعمال الحجر الواحد من ثلث
جهات ولا يستعمل الحجر المستعمل ولا الاعيان الفجسة ولا العظم ولا الروث
ولا المطعوم ولا صقيل يزلق من النجاسة ولو استعمل ذلك لم يظهر * **الثالث**

في سنن الخلوة وهي مندوبات ومكروهات فالمدوبات تغطية الرأس والتسمية
وتقديم الرجل اليسرى عند الدخول والاستبراء والدعاء عند الاستنجاء وعند
الفراغ وتقديم اليمنى عند الخروج والدعاء بعده والمكروهات الجلوس في
المشارع والشوارع وتحت الاشجار المثمرة ومواطن التزال ومواضع اللعن
واستقبال الشمس والقمر بفرجه والريح بالبول والبول في ارض صلبة وفي
ثقوب الحيوان وفي الماء جاريا ورافقا والاكل والشرب والسواك والاستنجاء
باليمين وبالسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى والكلام الا بذكر الله او آية
الكرسي او حاجة يضر فورها* الثالث في كيفية الوضوء وفروضة خمسة* الاول
النية وهي ارادة تفعل بالقلب وكيفيتها ان ينوي الوجوب او الندب والقربة
وهل يجب نية رفع الحدث او استحابة شيء مما يشترط فيه الطهارة الاظهر انه
لا يجب ولا تعتبر النية في طهارة الثياب ولا غير ذلك مما يقصد به رفع الخبث
ولو ضم الى نية التقرب ارادة التبرؤ او غير ذلك كانت طهارته مجزية ووقت
النية عند غسل الكفين ويتضيّق عند غسل الوجه ويجب استدامة حكمها الى
الفراغ **تفريع** اذا اجتمعت اسباب مختلفة توجب الوضوء كفي وضوء واحد
بنية التقرب ولا يغتفر الى تعيين الحدث الذي يتطهر منه وكذا لو كان عليه
افسال وقيل اذا نوى غسل الجنابة اجزى من غيره ولو نوى غيره لم يجز عنه
وليس بشيء* الفرض الثاني غسل الوجه وهو ما بين منابت الشعر في مقدم
الرأس الى طرف الذقن طولا وما اشتملت عليه الابهام والوسطى عرضا
وما خرج من ذلك فليس من الوجه ولا عبرة بالانزع ولا بالاغم ولا بمن تجاوزت
اصابعه العذار او قصرت عنه بل يرجع كل منهم الى مستوى الخلقة فيغسل
ما يغسله ويجب ان يغسل من اعلى الوجه الى الذقن ولو غسل منكوما

لم يجز على الاظهر ولا يجب غسل ما استرسل من اللحية ولا تخليلها بل يغسل
الظاهر ولو نبت للمرأة لحية لم يجب تخليلها وكفى افاضة الماء على ظاهرها *
الفرض الثالث غسل اليدين والواجب غسل الذراعين والمرفقين والابتداء
من المرفق ولو غسل منكوسا لم يجز على الاظهر ويجب البداءة باليمنى ومن
قطع بعض يديه غسل ما بقي من المرفق فان قطعت من المرفق سقط فرض غسلها
ولو كان له ذراعان دون المرفق او اصابع زائدة او لحم نابت وجب غسل
الجميع ولو كان فوق المرفق لم يجب غسله ولو كان له يد زائدة وجب غسلها *
الفرض الرابع مسح الرأس والواجب منه ما يسمى به مسحاً والمندوب مقدار
ثلاث اصابع عرضاً ويختص المسح بمقدم الرأس ويجب ان يكون بنداوة الوضوء
ولا يجوز استيناف ماء جديد له ولو جف ماء على يده اخذ من لحيته واشفاه
عنبه فان لم يبق نداوة استأنف والا فضل مسح الرأس مقبلاً ويكره مدبراً
على الاشبه ولو غسل موضع المسح لم يجز ويجوز المسح على الشعر المختص بالمقدم
وعلى البشرة ولو جمع عليه شعراً من غيره ومسح عليه لم يجز وكذلك لو مسح على
العمامة او غيرها مما يسترموضع المسح * الفرض الخامس مسح الرجلين
وجب مسح القدمين من رؤس الاصابع الى الكعبين وهما قبتا القدمين ويجوز
منكوساً وليس بين الرجلين ترتيب واذا قطع بعض موضع المسح مسح على ما بقي
ولو قطع من الكعب سقط المسح على القدم ويجب المسح على بشرة القدم ولا يجوز
على حائل من خف او غيره الا للثنية او الضرورة وان ازال السبب اعاد
الطهارة على قول وقيل لا تجب الالحدث والاول احوط **مسائل ثمان**
الاولى الترتيب واجب في الوضوء يبدأ بغسل الوجه قبل اليمنى واليسرى
بعدها ومسح الرأس ثالثاً والرجلين آخرهما فلو خالف اعاد الوضوء عمداً كان او

نسياناً ان كان قد جف الوضوء وان كان البلل باقياً اعاد على ما يحصل معه
 الترتيب * الثانية الموالاة واجبة وهي ان يغسل كل عضو قبل ان يجف ما تقدمه
 وقبل هي متبعة بين الامضاء مع الاختيار ومراعاة الجفاف مع الاضطرار *
 الثالثة الغرض في الغسلات مرة واحدة والثانية سنة والثالثة بدعة وليس في
 المسمح تكرار * الرابعة يجزي في الغسل ما يسمى به فاسلاً وان كان مثل الدهن
 ومن كان في يده خاتم او سبر فعليه ايصال الماء الى ما تحته وان كان واسعاً
 استحسب له تحريكه * الخامسة من كان على بعض اعضاء طهارته جبيرة فان امكنه
 نزعها او تكرار الماء عليها حتى يصل الى البشرة وجب والا اجزاء المسمح عليها سواء
 كان ما تحته طاهراً او نجساً وان ازال العذر استأنف الطهارة على تردد فيه *
 السادسة لا يجوز ان يتولي وضوء غيره مع الاختيار ويجوز مع الاضطرار *
 السابعة لا يجوز للمحدث مسح كتابه القرآن ويجوز له ان يمس ما عدا
 الكتابة * الثامنة من به السلس قيل يتوضأ لكل صلوة وقيل من به البطن اذا
 تجدد حدثه في الصلوة يتطهر ويبتني **ومسح** الوضوء هي وضع الاناء على
 اليمين والاعتراف بها والتسمية والدعاء وغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء
 من حدث النوم او البول مرة ومن الغائط مرتين والمضمضة والاستنشاق والدعاء
 عندهما وعند غسل الوجه واليدين وعند مسح الرأس والرجلين وان يبدأ الرجل
 بغسل ظاهر ذراعيه وفي الثانية بباطنهما والمرأة بالعكس وان يكون الوضوء
 بمد ويكره ان يستعين في طهارته وان يمسح بلل الوضوء من اعضائه * الرابع
 في احكام الوضوء من تيقن الحدث وشك في الطهارة او تيقنهما وشك في المتأخر
 تطهر وكذلك لو تيقن ترك عضو اتى به وبما بعده وان جف البلل استأنف
 وان شك في شيء من افعال الطهارة وهو على حاله اتى بما شك فيه ثم بما بعده

ولو تيقن الطهارة وشك في الحدث او في شيء من افعال الوضوء بعد انصرائه لم يعد ومن ترك غسل موضع النجوا والبول وصلى اعاد الصلوة عامدا كان او ناسيا او جاهلا ومن جدد وضوءه بنية الندب ثم صلى وذكر انه اخل بعضو من احدى الطهارتين فان اقتصرنا على نية القرينة فالطهارة والصلوة صحيحتان وان اوجبتا نية الاستباحة اعادهما ولو صلى بكل واحدة منهما صلوة اعاد الاولى بناء على الاول ولو احدث عقيب الطهارة منهما ولم يعلمها بعينها اعاد الصلوتين ان اختلفتا عددًا أو الفصول وأحدة ينوي بها ما في ذمته وكذا لو صلى بطهارة ثم احدث وجدد طهارة ثم صلى اخرى وذكر انه اخل بواجب من احدى الطهارتين ولو صلى الخمس وتيقن انه احدث عقيب احدى الطهارات اعاد ثلث فرائض ثلثا واثنين واربعًا وقيل يعيد خمسًا والاول اشبه * واما الغسل ففيه الواجب والمندوب * والواجب ستة اغسال فصل الجنابة والحيض والاستحاضة التي تثقب الكرسي والنفاس ومس الاصوات من الناس قبل تغسيلهم وبعد بردهم وغسل الاموات وبيان ذلك في خمسة فصول * الاول في الجنابة والنظر في السبب والحكم والغسل * اما سبب الجنابة فامران * الانزال اذا علم ان الخارج مني فان حصل ما يشبه به وكان دافعا تقارنه الشهوة وفتور الجسد وجب الغسل ولو كان مريضًا كفت الشهوة وفتور الجسد في وجوبه ولو تجرد عن الشهوة والدفق مع اشتباهه لم يجب وان وجد على ثوبه او جسده منيا وجب الغسل اذا لم يشتركه في الثوب غيره * والجماع فان جامع امرأة في قبلها والتقى الختانان وجب الغسل وان كانت الموطوءة مبيثة وان جامع امرأة في الدبر ولم ينزل وجب الغسل على الاصم ولو وطئ غلاما فواقبه ولم ينزل قال المرتضى قدس الله روحه يجب الغسل معولا على الاجماع

المركب ولم يثبت ولا يجب الغسل بوطي بهيمة اذا لم ينزل **تفريع الغسل**
يجب على الكافر عند حصول سببه لكن لا يصح منه في حال كفره فان اسلم وجب
عليه وصح منه ولو اغتسل ثم ارتد ثم عاد لم يبطل غسله * **واما الحكم** فيحرم عليه قراءة
كل واحدة من العزائم وقراءة بعضها حتى البسملة ان اوى بها احدها ومس كتابة
القرآن او شي عليه اسم الله سبحانه والجلوس في المساجد ووضع شي فيها
والجواز في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله خاصة ولو اجنب
فيهما لم يقطعهما الا بالتيمم ويكره له الاكل والشرب وتخفف الكراهية بالضمضة
والاستنشاق وقراءة ما زاد على سبع آيات من غير العزائم واشد من ذلك
قراءة سبعين وما زاد من ذلك اغلظ كراهية ومس المصحف والنوم حتى يغتسل
او يتوضأ والخضاب * **واما الغسل** فواجباته خمسة النية واستدامة حكمها الى
آخر الغسل وغسل البشرة بما يسمى غسلا وتخليل ما لا يصل الماء اليه الا به
والترتيب يبدأ بالرأس ثم بالجانب الايمن ثم الايسر ويسقط الترتيب بائتماسه
واحدة * **وسنن الغسل** تقديم النية عند غسل اليدين ويتضييق عند غسل
الرأس وامرار اليد على الجسد وتخليل ما يصل اليه الماء استظهارا والبول
امام الغسل والاستبراء وكيفية ان يمسم من المقعد الى اصل القضيب
ثلاثا ومنه الى رأس الحشفة ثلاثا وينتزه ثلاثا وغسل اليدين ثلاثا قبل ادخالهما
الاناء والمضمضة والاستنشاق ثلاثا والغسل بصاع **مسائل** ثلث * **الاولى**
اذا رأى المغتسل بللا بعد الغسل فان كان بال واستبرأ لم يعد والا كان عليه
الامادة * **الثانية** اذا غسل بعض اعضائه ثم احدث قيل يعيد الغسل من رأ من
وقيل يقتصر على اتمام الغسل وقيل يتم ويتوضأ للصلوة وهو الاشبه * **الثالثة**
لا يجوز ان يغسله غيره مع الامكان ويكره ان يستعين فيه * **الفصل الثاني في الحيض**

وهو يشتمل على بيان ما يتعلق به * أما الأول فالحيض هو الدم الذي له تعلق
 بانتضاء العدة ولقليلة حد وفي الغلب يكون اسود غليظا حاراً يخرج بحرقة
 وقد يشبه بدم العذرة فيعتبر بالقطنة فان خرجت مطوقة فهو لعذرة وكل ما تراه
 الصبية قبل بلوغها تسعاً فليس بحيض وكذا قيل فيما يخرج من الجانب الايمن
 وأقل الحيض ثلثة ايام واكثره عشرة وكذا اقل الطهر وهل يشترط التوالي في
 الثلثة ام يكفي كونها في جملة عشرة الاظهر الاول وما تراه المرأة بعد يسها لا يكون
 حيضاً وتياس المرأة ببلوغ ستين وقيل في غير القرشية والنبطية ببلوغ خمسين
 سنة وكل دم رأت المرأة دون ثلثة فليس بحيض مبتدأة كانت او ذات عادة
 وما تراه من الثلثة الى العشرة مما يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض تجانس
 واختلاف وتصير المرأة ذات عادة بان ترى الدم دفعة ثم ينقطع اقل الطهر
 فصاعداً ثم تراه ثانياً بمثل تلك العدة ولا عبرة باختلاف لون الدم **مسائل**
 خمس * الاولى ذات العادة تترك الصلوة والصوم برؤية الدم اجماعاً ما
 وفي المبتدأة تردد الاظهر انها تحتاط للعبادة حتى تمضي لها ثلثة ايام * الثانية
 لورأت الدم ثلثة ايام ثم انقطع ورأت قبل العاشر كان الكل حيضاً ولو تجاوز
 العشرة رجعت الى التفصيل الذي ذكره ولو تأخر بمقدار عشرة ايام ثم رأت
 كان الاول حيضاً منفرداً والثاني يمكن ان يكون حيضاً مستأنفاً * الثالثة اذا انقطع
 الدم لدون عشرة فعليها الاستبراء بالقطنة فان خرجت نقيّة اغتسلت وان كانت
 متلخخة صبرت المبتدأة حتى تنقي او تمضي عشرة ايام وذات العادة تغتسل
 بعد يوم او يومين من عادتها فان استمر الى العاشر وانقطع قضت ما فعلته من
 صوم وان تجاوز كان ما انت به مجزياً * الرابعة اذا طهرت جازلزوجها وطبها
 قبل الغسل على كراهية * الخامسة اذا دخل وقت الصلوة فحاضت وقد مضى

مقدار الطهارة والصلوة وجب عليها القضاء وان كان قبل ذلك لم يجب وان
 ظهرت قبل آخر الوقت بمقدار الطهارة واداء ركعة وجب عليها الاداء
 ومع الاخلال القضاء * واما ما يتعلق به فاشياء * الاول يحرم عليها كل ما يشترط
 فيه الطهارة كالصلوة والطواف ومس كتابة القرآن ويكره حمل المصحف ولمس
 هامشه ولو تطهرت لم يرتفع حدتها * الثاني لا يصح منها الصوم * الثالث
 لا يجوز لها الجلوس في المسجد ويكره الجواز فيه * الرابع لا يجوز لها قراءة
 شيء من العزائم ويكره لها ما عدا ذلك وتسجد لو تلبت السجدة وكذا ان
 استمعت على الاظهر * الخامس يحرم على زوجها وطئها حتى تطهر ويجوز له
 الاستمتاع بما عدا القبل فان وطئ ما عدا ما لما وجبت عليه الكفارة وقيل
 لا تجب والاول احوط والكفارة في اوله دينار وفي وسطه نصف وفي آخره ربع
 ولو تكرر منه الوطئ في وقت لا يختلف فيه الكفارة لم تتكرر وقيل بل تتكرر
 والاول اقوى وان اختلف تكررت * السادس لا يصح طلاقها اذا كانت
 مدخولا بها وزوجها حاضر معها * السابع اذا طهرت وجب عليها الغسل وكيفية
 مثل غسل الجنابة لكن لا بد معه من الرضوء قبله او بعده وقضاء الصوم دون
 الصلوة * الثامن يستحب ان تتوضأ في وقت كل صلوة وتجلس بمقدار زمان
 صلوتها في مصلاها ذاكرة لله تعالى ويكره لها الخضاب * الفصل الثالث
 في الاستحاضة وهو يشتمل على اقسامها واحكامها * اما الاول فدم الاستحاضة
 في الاظلب اصفر بارد رقيق يخرج بفتور وقد يتفق بمثل هذا الوصف حيضا
 ان الصفرة والكدر في ايام الحيض وفي ايام الطهر طهر وكل دم تراه
 المرأة اقل من ثلثة ايام ولم يكن دم فرح ولا جرح فهو استحاضة وكذا
 ما يزيد من العادة ويتجاوز من العشرة او يزيد عن ايام النفاس او يكون

مع الحمل على الاظهر او مع اليأس او قبل البلوغ واذا تجاوز الدم عشرة ايام
وهي ممن تحيض فقد امتزج حيضها بطهرها فهي اما مبتدأة واما ذات عادة
مستقرة او مضطربة فالمبتدأة ترجع الى اعتبار الدم فما شابه دم الحيض فهو
حيض وما شابه دم الاستحاضة فهو استحاضة بشرط ان يكون ما شابه دم الحيض
لا ينقص عن ثلثة ولا يزيد من عشرة فان كان لونا واحدا ولم يحصل فيه شرائط
التمييز رجعت الى عادة نساءها ان اتفقن وقيل او عادة ذوات اسنانها من
بلدها فان كن مختلفات جعلت حيضها في كل شهر سبعة ايام او عشرة من شهر
وثلثة من الآخر مخيرة فيهما وقيل عشرة وقيل ثلثة والاول اظهر وذات العادة
تجعل مادتها حيضا وما سواه استحاضة فان اجتمع لها مع العادة التمييز قيل
تعمل على العادة وقيل تعمل على التمييز وقيل بالتخير والاول اظهر وههنا
مسائل * الاولى اذا كانت مادتها مستقرة عددا ووقتا فرأت ذلك العدد
متقدما على ذلك الوقت او متأخرا عنه تحيضت بالعدد والفت الوقت لان
العادة تنقدم وتتأخر سواء رأتها بصفة دم الحيض او لم تكن * الثانية لورأت قبل
العادة وفي العادة فان لم يتجاوز العشرة فالكل حيض وان تجاوز جعلت العادة
حيضا وكان ما تقدمها استحاضة وكذا لورأت في وقت العادة وبعدها ولورأت
قبل العادة وفي العادة وبعدها فان لم يتجاوز العشرة فالجميع حيض وان
زاد عن العشرة فالحيض وقت العادة والطرفان استحاضة * الثالثة لو كانت
مادتها في كل شهر مرة واحدة عددا معيناً فرأت في شهر واحد مرتين بعدد ايام
العادة كان ذلك حيضا ولو جاء في كل مرة ازيد من العادة لكان ذلك حيضا
انما لم يتجاوز العشرة فان تجاوز تحيضت بقدر عادتها وكان الباقي استحاضة
ومضطربة العادة ترجع الى التمييز فتعمل عليه ولا تترك هذه الصلوة الا بعد

مضي ثلثة ايام على الاظهر فان فقدت التمييز فبهنا مسائل ثلثة * الاولى
 اذا ذكرت العدد ونسيت الوقت قيل تعمل في الزمان كله ما تعلمه المستحاضة
 وتغتسل للحيض في كل وقت يحتمل انقطاع الدم فيه وتقضي صوم عادتها *
 الثانية لو ذكرت الوقت ونسيت العدد فان ذكرت اولي حيضها اكملته ثلثة
 وان ذكرت آخره جعلته نهاية الثلثة وعملت في بقية الزمان ما تعلمه المستحاضة
 وتغتسل للحيض في كل زمان يفرض فيه الانقطاع وتقضي صوم عشرة ايام
 احتياطاً ما لم يقصر الوقت الذي مرته عن العشرة * الثالثة لو نسيتها جميعاً
 فهذه تحيض في كل شهر سبعة ايام او ستة او عشرة من شهر وثلثة من آخر ما دام
 الاشتباه باقياً * واما احكامها فنقول دم الاستحاضة اما ان لا يثقب الكرسي
 او يثقبه ولا يسيل او يسيل ففي الاول يلزمها تغيير القطنه وتجديد الوضوء عند
 كل صلوة ولا تجمع بين صلتين بوضوء واحد وفي الثاني يلزمها مع ذلك تغيير
 الخرقه والغسل لصلوة الغداة وفي الثالث يلزمها مع ذلك غسلان للغسل للظهر
 والعصر تجمع بينهما وغسل للمغرب والعشاء تجمع بينهما فاذا فعلت ذلك
 كانت بحكم الطاهر وان اخلت بذلك لم تصح صلوته وان اخلت بالاغسال
 لم يصح صومها * الفصل الرابع في النفاس النفاس دم الولادة وليس لقليله
 حد فحائز ان يكون لحظة واحدة ولو ولدت ولم تر دمها لم يكن لها نفاس
 ولو رأت قبل الولادة كان طهرها واكثر النفاس عشرة ايام على الاظهر ولو كانت
 حاملاً باثنتين وتراخت ولادة احدهما كان ابتداء نفاسها من الاول وعدد
 ايامها من وضع الاخير ولو لم تر دمها ثم رأت في العاشر كان ذلك نفاساً ولو رأت
 عقب الولادة ثم طهرت ثم رأت العاشر او قبله كان الدمان وما بينهما نفاساً
 ويحرم على النفساء ما يحرم على الحائض وكذا ما يكره لها ولا يصح طلاقها

وفسها كغسل الحائض * الفصل الخامس في احكام الاموات وهي خمسة
 * الأول في الاحتضار ويجب فيه توجيه الميت الى القبلة بان يلقي على ظهره
 ويجعل وجهه وباطن رجليه الى القبلة بحيث لو جلس كان مستقبلاً وهو
 فرض كفاية وقيل هو مستحب ويستحب تلقينه الشهادتين والاقرار بالنبى
 صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام وكلمات الفرج ونقله الى مصلاه
 ويكون منده مضباح ان مات ليلاً ومن يقرأ القرآن فاذا مات فمضت ميناء
 واطبق فوه ومدت يده الى جنبه وغطى بنوب ويعجل تجهيزه الا ان يكون
 حاله مشتبهاً فيستبرأ بعلامات الموت او يصبر عليه ثلثة ايام ويكره ان يطرح
 على بطنه حديد وان يحضره جنب او حائض * الثاني في التفصيل وهو فرض
 على الكفاية وكذا تكفينه ودفنه والصلوة عليه واولى النام به اولاهم بميراثه
 واذا كان الاولياء رجالاً ونساء فالرجال اولى والزوج اولى بالمرأة من كل احد
 في احكامها ويجوز ان يغسل الكافر المسلم اذا لم يحضره مسلم ولا مسلمة ذات
 رحم وكذا تغسل الكافرة المسلمة اذا لم تكن مسلمة ولا ذو رحم ويغسل الرجل
 حارمه من وراء الثياب اذا لم تكن مسلمة وكذا المرأة ولا يغسل الرجل من
 ليست له محرمة الاولها دون ثلثة سنين وكذا المرأة ويغسلها مجردة وكل
 مطهر للشهادتين وان لم يكن معتقداً للحق يجوز تغسيله عدا الخوارج والغلاة
 والشهد الذي قتل بين يدي الامام عليه السلام ومن نصبه ومات في المعركة
 لا يغسل ولا يكفن ويصلى عليه وكذا من وجب عليه القتل يؤمر بالاغتسال
 قبل قتله ثم لا يغسل بعد ذلك ولو وجد بعض الميت فان كان فيه الصدر او
 الصدر او خده غسل وكفن وصلى عليه ودفن وان لم يكن وكان فيه عظم غسل
 ودفن في بخرقة ودفن وكذا السقط اذا كان له اربعة اشهر فصاعداً فان لم يكن

فيه عظم اقتصر على لفته في خوفة ودفن وكذا السقط اذا لم تلجه الروح واذا لم يحضر الميت مسلم ولا كافر ولا محرم من النساء دفن بغير غسل ولا تقربه الكافرة وكذا المرأة وروي انهم يغسلون وجهها ويديها ويجب ازالة النجاسة عن بدنه اولاً ثم يغسل بماء السدر يبدأ برأسه ثم جانبه الايمن ثم اليسر واقل ما يلقي في الماء من السدر ما يتبع عليه الاسم وقيل مقدار سبع ورقات وبعده بماء الكافور على الصفة وبماء القراح اخيراً كما يغسل من الجنابة وفي وضوء الميت تردد الاشبه انه لا يجب ولا يجوز الاقتصار على اقل من الغسلات المذكورة الا عند الضرورة ولو عدم الكافور والسدر غسل بالماء القراح وقيل لا نسقط الغسلة بفوات ما يطرح فيها وفيه تردد ولو خيف من تغسله تناثر جلده كالمحترق والجبد ورثيم بالتراب كما يتيمم العاجز * وسن الغسل ان يوضع على ساحة مستقبل القبلة وان يغسل تحت الظلال وان تجعل للماء خفيرة ويكره ارساله في الكنيف ولا بأس بالبالوعة وان يفتق قميصه وينزع من تحته ويستتر هورته وتلين اصابعه برفق ويغسل رأسه برغوة السدر امام الغسل ويغسل فرجه بالسدر والحرص ويغسل يداه ويبدأ بشق رأسه الايمن ويغسل كل عضو منه ثلثة مرات في كل غسلة ويمسح بطنه في الغسلتين الاوليين الا ان يكون الميت امرأة حاملاً وان يكون الغاسل منه على الجانب الايمن ويغسل الغاسل يديه مع كل غسلة ثم ينشفه بثوب بعد الفراغ ويكره ان يجعل الميت بين رجليه وان يقعدة وان يقص اظفاره وان يرجل شعره وان يغسل مخالفاً وان اضطر غسله غسل اهل الخلاف * الثالث في تكفينه ويجب ان يكفن في ثلثة اقطاع ميزر وقميص وازار ويجزي عند الضرورة قطعة ولا يجوز التكفين بالحرير ويجب ان يمسح مساجده بما تيسر من الكافور الا ان يكون الميت

محرم فلا يقربه الكافر و اقل الفضل في مقدار درهم و افضل منه اربعة دراهم
واكمله ثلثة عشر درهما و ثلث وعند الضرورة يدفن بغير كافور ولا يجوز تطيبه
بغير الكافور والذويوة * و سنن هذا القسم ان يغتسل الغاسل قبل تكفينه او يتوضأ
وضوء الصلوة وان تزداد للرجل حبرة عبرية غير مطرزة بالذهب و خرقة لفخذيه
يكون طولها ثلثة اذرع و نصفها في عرض شبر تقريبا و يشد طرفاها على حقويه و يلف
بها استرسل منها فخذه لثا شديدا بعد ان يجعل بين البتية شيء من القطن
وان خشي خروج شيء فلا بأس ان يحشى في دبره و عمامة يعتم بها محكما يلف
رأسه بها لثا و يخرج طرفاها من تحت الحنك و يلقيان على صدره و تزداد للمرأة
على كفن الرجل لفافة لثدييه و نمط و يوضع لها بدلا عن العمامة قناع
وان يكون الكفن فظنا و ينثر على الحبرة و اللقانة و القميص ذويوة و تكون
الحبرة فوق اللقانة و القميص باطنها و يكتب على الحبرة و القميص و الازار
و الجريدتين اسمه و انه يشهد الشهادتين و ان ذكر الائمة عليهم السلام و عددهم
الى آخرهم كان حسنا و يكون ذلك بتربة الحسين عليه السلام فان لم توجد
فبالاصبع و ان فقدت الحبرة يجعل بدلها لفافة اخرى و ان يحاط الكفن بخيوط
منه و لا قبل بالريق و تجعل معه جريدتان من سعف النخل فان لم يوجد فمن
السدر فان لم يوجد فمن الخلف و الا فمن شجر رطب و تجعل احدهما من
جانبه الايمن مع ترقوته يلمصها بجلده و الاخرى من الجانب اليسار بين
القميص و الازار و ان يسحق الكافور بيده و يجعل ما يفضل من مساجده على
صدره و ان يطوي جانب اللقانة الايسر على الايمن و الايمن على الايسر
و يكره تكفينه في الكتان و ان تعمل للاكتنان المبتدأة اكماما و يكتب عليها بالسواد
و ان يجعل في سمعه او بصره شيء من الكافور * مسائل ثلث * الاولى ان اخرج

من الميت نجاسة بعد تكفينه فان لاقت جسده غسلت بالماء وان لاقت كفته
فكذلك الا ان يكون بعد طرحه في القبر فانها تقرض ومنهم من اوجب قرضها
مطلقا والاول اولى * الثانية كفن المرأة على زوجها وان كانت ذات مال لكن
لا يلزمه زيادة على الواجب ويؤخذ كفن الميت من اصل تركته مقدما على
الديون والوصايا فان لم يكن له كفن دفن صريانا ولا يجب على المسلمين
بذل الكفن بل يستحب وكذا ما يحتاج الميت اليه من كافور وسدر وغيره *
الثالثة اذا سقط من الميت شيء من شعرة او جسمه وجب ان يطرح
معه في كفته * الرابع في مواراته في الارض وله مقدمات مسنونة كلها وهي
ان يمشي المشيع وراء الجنازة او الى احد جانبيها وان يربع الجنازة ويبدأ
بمقدمها الايمن ثم يدور من ورائها الى جانب الايسر ويعلم المؤمنين
بموت الميت المؤمن وان يقول المشاهد للجنازة **اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْنِيْ**
مِّنَ السَّوَادِ الْمُخْتَرِمِ وان يضع الجنازة على الارض اذا وصل الى القبر
مما يلي رجليه والمرأة مما يلي القبلة وان ينقله في ثلث دفعات وان يرسله
الى القبر سابقا برأسه والمرأة عرضا وان ينزل من يتناولها فيكشف رأسه
ويحلل ازاره ويكره ان يتولي ذلك الاقارب الا في المرأة ويستحب ان يدهو
عند انزاله في القبر * وفي الدفن فروض وسنن فالفروض ان يوارى في الارض
مع القدرة وراكب البحر يلقي فيه اما منتقلا او مستورا في وعاء كالخابية او
شبهها مع تعذر الوصول الى البر وان يضجعه على جانبه الايمن مستقبل القبلة
الا ان يكون امرأة فيرسله حاملا من مسلم فيستدبرها القبلة * والسنن
ان يختر القبر قدر قامته او الى الترقوة ويجعل له لحد مما يلي القبلة ويحلل عقد
الاكفان من قبل رأسه ورجليه ويجعل معه شيء من تراب الحسين عليه السلام

ويلقنه ويدمونه ثم يشرج اللبن ويخرج من قبل رجلي القبر ويهيل الحاضرون
 التراب بظهور الاكف قائلين اِنَّا لِلّٰهِ وَاِنَّا اِلَيْهِ رَاجِعُونَ ويرفع القبر مقدارا رابع
 اصابع ويربّع ويصب عليه الماء من قبل رأسه ثم يدور عليه فان فضل من الماء
 شبي القاه على وسط القبر وتوضع اليد على القبر ويترحم على الميت ويلقنه
 التراب بعد انصراف الناس منه برفع صوته والتعزية مستحبة وهي جائزة قبل
 الدفن وبعده ويكفي ان يراه صاحبها ويكره فرش القبر بالساج الا عند الضرورة
 وان يهيل ذورحم على رحمة وتخصيص القبر وتجدد هاودفن ميتين في قبر
 واحد وان ينقل الميت من بلد الى آخر الا الى احد المشاهد المشرفة وان يستند الى
 القبر ويمشي عليه * الخامس في اللراحق وهي مسائل اربع * الاولى لا يجوز
 نبش القبر ولا نقل الموتى بعد دفنهم ولا شق الثوب على غير الاب والاخ * الثانية
 الشهيد دفن بثيابه وينزع عنه الخفان والفروا صابهما الدم ام لا يصبهما
 على الاظهر ولا فرق بين ان يقتل بحديد او بغيره * الثالثة حكم الصبي
 والمجنون اذا قتل شهيدا حكم البالغ العاقل * الرابعة اذامات ولد الحامل قطع
 واخرج وان ماتت هي دون شق جوفها وانتزع وخيط الموضع * واما الاغسال السنوية
 فالمشهور منها ثمانية وعشرون غسلا ستة عشر للوقت وهي غسل يوم الجمعة ووقته
 ما بين طلوع الفجر الى زوال الشمس وكلما قرب من الزوال كان افضل
 ويجوز تعجيله يوم الخميس لمن خاف عوز الماء وقضاؤه يوم السبت وستة في
 شهر رمضان اول ليلة منه وليلة النصف وسبع عشرة وتسع عشرة واحداً من
 وعشرين وثلاث وعشرين وليلة الفطرويومي العيدين وعرفة وليلة النصف
 من رجب ويوم السابع والعشرين منه وليلة النصف من شعبان ويوم الغدير
 ويوم المباهلة وسبعة للفعل وهي غسلي الاحرام وغسل زيارة النبي والائمة

عليهم السلام وفضل المغرط في صلوة الكسوف مع احتراق القرص اذا اراد قضاءها على الاظهر وفضل التوبة سواء كان عن فسق او كفر وصلوة الحاجة وصلوة الاستخارة وخمسة للمكان وهي غسل دخول الحرم ومسجد الحرام والكعبة والمدينة ومسجد النبي صلى الله عليه وآله * مسائل اربع * الاولى ما يستحب للفعل والمكان يقدم عليهما وما يستحب للزمان يكون بعد دخوله * الثانية اذا اجتمعت افعال مندوبة لا يكفي نية القرينة ما لم ينو السبب وقيل اذا انضم اليها غسل واجب كفاه نيته والاول اولي * والثالثة والرابعة قال بعض فقها لنا بوجوب غسل من سعى الى مصلوب ليراة ما بدا بعد ثلثة ايام وكذلك غسل المولود والاظهر الاستحباب * الركن الثالث في الطهارة الترابية والنظر في اطراف اربعة * الاول ما يصح معه التيمم وهو ضروب * الاول عدم الماء ويجب عنده الطلب فيضرب غلوة سهمين في كل جهة من الجهات الاربع ان كانت الارض سهلة وغلوة سهم ان كانت حرة ولو اخل بالضرب حتى ضاق الوقت اخطأ وصح تيممه وصلوته على الاظهر ولا فرق بين عدم الماء اصلا ووجوده ما لا يكفي لطيهارته * الثاني عدم الوصلة اليه فمن عدم الثمن فهو كمن عدم الماء وكذا ان وجدته بثمن يضربه في الحال وان لم يكن مضرا في الحال لزمه شراؤه ولو كان باضعاف ثمنه المعتاد وكذا القول في الآلة * الثالث الخوف ولا فرق في جواز التيمم بين ان يخاف لصا او سبعا او يخاف ضياع مال وكذلك لو خشى المرض الشديد او الشين باستعمال الماء جازله التيمم وكذا لو كان معه ماء للشرب وخاف العطش ان استعمله * الطرف الثاني فيما يجوز التيمم به وهو كل ما يقع عليه اسم الارض ولا يجوز التيمم بالمعادن ولا بالرماد ولا بالنبات المنسحق كالاثنان والدقيق

ويجوز التيمم بارض التوبة والحصى وتراب القبر وبالتراب المستعمل في التيمم ولا يصح التيمم بالتراب المغصوب ولا بالنجس ولا بالوحد مع وجود التراب واذا امتزج التراب بشيء من المعادن فان استهلكه التراب جاز والالم يجوز ويكره بالسبخة والرمل ويستحب ان يكون من رباء الارض ومواليها ومع فقد التراب تيمم بغبار ثوبه او ليد سرجه او صرف دابته وضع فقد ذلك تيمم بالوحد * الطرف الثالث في كيفية التيمم لا يصح التيمم قبل دخول الوقت ويصح مع تضيئه وهل يصح مع سعة فيه تردد والاحوط المنع والواجب في التيمم النية واستدامة حكمها والترتيب بان يضع يديه على الارض ثم يمسح الجبهة بهما من قصاص شعر الرأس الى طرف انفه الاعلى ثم يمسح ظاهر الكفين وقيل باستيعاب مسح الوجه والذراعين والاول اظهر ويجزيه في الوضوء ضربة واحدة لجبهته وظاهر كفيه ولا بد فيما هو بدل من الغسل من ضربتين وقيل في الكل ضربتان وقيل ضربة واحدة والتفصيل اظهر وان قطعت كفاه سقط مسحهما واقتصر على الجبهة ولو قطع بعضهما مسح على ما بقي ويجب استيعاب مواضع المسح في التيمم فلو بقي منها شيء لم يصح ويستحب نقض اليدين بعد ضربهما على الارض ولو تيمم وعلى جسده نجاسة صح تيممه كما لو تطهر بالماء وعليه نجاسة لكن في التيمم يراعى ضيق الوقت * الطرف الرابع في احكامه وهي عشرة الاول من صلى بتيممه لا يعيد سواء كان في سفر او حضر وقيل فيمن تعمد الجنابة وخشي على نفسه من استعمال الماء بتيمم ويصلي ثم يعيد وفيمن منعه زحام الجملة يوم الجمعة عن الخروج مثل ذلك وكذا من كان على جسده نجاسة ولم يكن معه ماء لازالتها والاظهر عدم الامادة * الثاني يجب عليه طلب الماء فان اخل بالطلب وصلى ثم وجهه الماء في رحله او مع اصحابه تطهر وامادة الصلوة * الثالث من عدم الماء

وما يتيمم به لقيد أو حبس في موضع نجس قبل يصلي ويغسل ويقل يؤخر الصلوة حتى يرتفع العذر فإن خرج الوقت قضى وقيل يسقط الغرض أداء وقضاء وهو الأشبه * **الرابع** إذا وجد الماء قبل دخوله في الصلوة تطهر وإن وجدته بعد فراغه من الصلوة لم تجب الإعادة وإن وجدته وهو في الصلوة قبل يرجع ما لم يركع وقيل يمضي في صلوته ولو تلبس بتكبيره الإحرام حنوب وهو الأظهر * **الخامس** المتيمم يستحب ما يستحب المتطهر بالماء * **السادس** إذا اجتمع ميت ومحدث وجنب ومعهم من الماء ما يكفي أحدهم فإن كان ملكاً لأحدهم اختص به وإن كان ملكاً لهم جميعاً أو لا مالك له أو مع مالك يسمح بيده فالأفضل تخصيص الجنب به وقيل بل يختص به الميت وفي ذلك تردد * **السابع** الجنب إذا تيمم بدلاً من الغسل ثم أحدث إعادة بدلاً من الغسل هو أعز كان حديثه أكبر أو أصغر * **الثامن** إذا تمكن من استعمال الماء انتقض تيممه وإن فقدته بعد ذلك انتقر إلى تجديد التيمم ولا ينتقض التيمم بخروج الوقت ما لم يحدث أو يجد الماء * **التاسع** من كان بعض أعضائه مريضاً لا يقدر على غسله بالماء ولا مسحه به جازله التيمم ولا يتبعض الطهارة * **العاشر** يجوز التيمم لصلوة الجنائز مع وجود الماء بنية الندب ولا يجوز له الدخول به في غير ذلك من أنواع الصلوات * **الركن الرابع** في النجاسات وأحكامها * **القول** في النجاسات وهي عشرة أنواع الأول والثاني البول والغائط مما لا يؤكل لحمه إذا كان للحيوان نفس سائلة سواء كان جنسه حراماً كالأسد أو عرض له التحريم كالجلال وفي رجميع ما لا نفس له سائلة وبوله تردد وكذا في ذرق الدجاج غير الجلال والأظهر الطهارة * **الثالث** المني وهو نجس من كل حيوان حل أكله أو حرم وفي مني ما لا نفس له سائلة تردد والطهارة أشبه * **الرابع** الميتة ولا ينجس من

الميتات إلا ما له نفس سائلة وكل ما ينجس بالموت فما قطع من جسده نجس
 حيًا كان أو ميتًا وما كان منه لا تحلّ الحيوة كالعظم والشعر فهو طاهر إلا أن يكون
 منه نجسة كالكلب والخنزير والكافر على الأظهر ويجب الغسل على من مس
 ميتًا من الناس قبل تطهيره وبعد برده وكذا أن مس قطعة منه فيها عظم وغسل
 اليدين على من مس ما لا عظم فيه أو مس ميتًا له نفس سائلة من غير الناس *
 الخامس الدماء ولا ينجس منها إلا ما كان من حيوان له مرق لا ما يكون
 رشحًا كدم السمك وشبهه * السادس والسابع الكلب والخنزير وهما نجسان ميتًا
 وحيًا ولو نزى كلب على حيوان فأولده رومي في الحاقة باحكامه اطلاق الاسم
 ومادهما من الحيوان فليس بنجس وفي الثعلب والارنب والفأرة والوزغة
 نردد والأظهر الطهارة * الثامن المسكرات وفي تنجسها خلاف والأظهر
 النجاسة وفي حكمها العصير إذا فلا واشتد * التاسع الفقاخ * العاشر الكافر
 وضابطه من خرج عن الاسلام أو من انحله وجمد ما يعلم من الدين ضرورة
 كالخوارج والغلاة وفي مرق الجنب من الحرام وقرق الابل الجلالة والمروخ
 خلاف والأظهر الطهارة وما عدا ذلك فليس بنجس من نفسه وإنما تعرض
 له النجاسة ويكره بول البغال والحمير والدواب * القول في احكام النجاسات
 يجب ازالة النجاسات من الثوب والبدن للصلاة والطواف ودخول
 المساجد ومن الاواني لاستعمالها وصفي في الثوب والبدن مما يثيق التحرز
 منه من دم القروح والجروح التي لا ترقى وان كثرت وعمادون الدوهم
 البطني معة من الدم المسفوح الذي ليس من احد الدماء الثلاثة وما زاد من
 ذلك يجب ازالته ان كان مجتمعًا وان كان متفرقًا قليل هو مفروق قليل يجب
 ازالته وقليل لا يجب الا ان يتناخش والاول اظهر ويجوز الصلاة فيما لا يتم

الصلوة فيه منفردا وان كان فيه نجاسة لم يعف عنها في غيره وتعذر الثياب من النجاسات كلها الا من بول الرضيع فانه يكفي صب الماء عليه واذ علم موضع النجاسة غسل وان جهل غسل كل موضع حصل فيه الاشتباه ويغسل الثوب والبدن من البول مرتين واذ الاقى الكلب او الخنزير او الكافر ثوب الانسان وطبا غسل موضع الملاقاة واجبا وان كان يابساً رشح بالماء استحباباً وفي البدن يغسل وطبا وقيل يمسح يابسا ولم يثبت واذ اخل المصلي بازالة النجاسة من ثوبه او بدنه اعاد في الوقت وخارجه وان لم يعلم ثم علم بعد الصلوة لم تجب عليه الامادة مطلقا وقيل يعيد في الوقت والاول اظهر وتوراى النجاسة وهو في الصلوة فان امكنه الفاء الثوب وستر العورة بغيره وجب واتم وان تعذر والابيا يبطلها استأنف والمربية للصبي اذا لم يكن لها الا ثوب واحد فصلته في كل يوم مرة وان جعلت تلك الغسلة في آخر النهار امام صلوة الظهر كان حسنا واذ كان مع المصلي ثوبان احدهما نجس ولا يعلمه بعينه صلى الصلوة الواحدة في كل واحد منهما منفردا على الاظهر وفي الثياب الكثيرة كذلك الا ان يتضيق الوقت فيصلّي مريانا ويجب ان يلقي الثوب النجس ويصلّي مريانا اذا لم يكن معه هناك غيره فان لم يمكنه صلى فيه واعاد وقيل لا يعيد وهو الاشبه والشمس اذا جفت البول او غيره من النجاسات من الارض والبواري والنخضر طهر موضعه وكذا كل ما لا يمكن نقله كالنباتات والابنية وتطهر النار ما احالته والتراب باطن الخف واسفل القدم والنعل وماء الغيث لا ينجس في حال وقومه ولا حال جريانه من ميزاب وشبهه الا ان تغيرة النجاسة والماء الذي تغسل به النجاسة نجس سواء كان في الغسلة الاولى او الثانية وسواء كان متلونا بالنجاسة او لم يكن وسواء بقي على المفصول من النجاسة

او تقي وكذا القول في الاناء على الاظهر وقيل في الذنوب اذا أُلقي على نجاسة على الارض يطهر الارض مع بقائه على طهارته * **القول** في الآنية ولا يجوز الاكل والشرب في آنية ذهب او فضة ولا استعمالها في غير ذلك وبكره المفضض وقيل يجب اجتناب موضع الفضة وفي جواز اتخاذها لغير الاستعمال تردد والاظهر المنع ولا يحرم استعمال غير الذهب والفضة من انواع المعادن والجواهر ولو تضاعفت اثمانها واواني المشركين طاهرة حتى تعلم نجاستها ولا يجوز استعمال شيء من الجلود الا ما كان طاهرا في حال الحيوة ذكيا ويستحب اجتناب ما لا يؤكل لحمه حتى يدبغ بعد ذكوته ويستعمل من اواني الخمر ما كان مقبورا او مدهونا بعد غسله ويكره ما كان خشبا او قرما او خزفا غير مدهون ويغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلثا او لهن بالتراب على الاصح ومن الخمر والجرد ثلثا بالماء والسبع افضل ومن غير ذلك مرة واحدة والثلث احوط

كتاب الصلوة

والعلم بها يستدعي بيان اركان اربعة * **الاول** في المقدمات وهي سبع * **الاولى** في اعداد الصلوات والمغروض منها تسعة صلوة اليوم واللييلة والجمعة والعيد والكَسوف والزلزلة والآيات والطواف والاموات وما يلتزمه الانسان بنذرو شبهه وما عدا ذلك معنون وصلوة اليوم واللييلة خمس وهي مبيعة مشر ركعة في الحضر الصبح ركعتان والمغرب ثلث وكل واحدة من البواقي اربع ويسقط من كل رابعية في السفر ركعتان ونوافلها في الحضر اربع وثلثون ركعة على الاشهر امام الظهر ثمان وقبل العصر مثلها وبعد المغرب اربع وعقيب العشاء ركعتان من جلوس تعدان بركعة واحدة عشرة صلوة الليل مع ركعتي الشفع والموتر وركعتان للفجر ويسقط في السفر نوافل الظهر والعصر والتؤيرة على الاظهر

والنوافل كلها ركعتان بتشهد وتسليم بعدها الآلوتر و صلوة الاعرابي
 وسند كر تفصيل باقى الصلوة في مواضعها ان شاء الله تعالى * المقدمة الثانية
 في المواقيت والنظر في مقدار يرها واحكامها * اما الاول فباين زوال الشمس
 الى غروبها وقت للظهر والمغرب ويختص الظهر من اوله بمقدار ادائها وكذلك
 العصر من آخره وما بينهما من الوقت مشترك وكذا اذا غربت الشمس دخل
 وقت المغرب ويختص من اوله بمقدار ثلث ركعات ثم يشاركه العشاء حتى
 ينتصف الليل ويختص العشاء من آخر الوقت بمقدار اربع ركعات وما بين طلوع
 الفجر الثاني المستطير في الافق الى طلوع الشمس وقت للصبح ويعلم الزوال
 بزيادة الظل بعد نقصانه او بميل الشمس الى الحاجب الايمن لمن يستقبل
 القبلة والغروب باستتار القرص وقيل بذهاب الحمرة من المشرق وهو الاشهر
 وقال الآخرون ما بين الزوال حتى يصير ظل كل شيء مثله وقت للظهر والعصر
 من حين يمكن الفراغ من الظهر حتى يصير الظل مثليه والممانلة بين الفيء
 الزائد والظل الاول وقيل بل مثل الشخص وقيل اربعة اقدام للظهر وثمان
 للعصر هذا المختار وما زاد على ذلك حتى تغرب الشمس وقت لذوى الامذار
 وكذا من غروب الشمس الى ذهاب الحمرة للمغرب والعشاء من ذهاب
 الحمرة الى ثلث الليل المختار وما زاد عليه حتى ينتصف الليل المضطرب
 وقيل الى طلوع الفجر وما بين طلوع الفجر الى طلوع الحمرة للمختار في الصبح
 وما زاد على ذلك حتى تطلع الشمس للمغذور وعندى ان ذلك كله للفضيلة
 ووقت النوافل اليومية للظهر من حين الزوال الى ان يبلغ زيادة الفيء
 قدمين وللعصر اربعة اقدام وقيل ما دام وقت الاختيار باقيا وقيل يمتد
 بامتداد وقت الفريضة والاول اشهر فان خرج وقد تلبس من النافلة ولو بركة

زاحم بها الفريضة اثمها مخففة وان لم يكن صلى شيئاً بدأ بالفريضة ولا يجوز
 تقديمها على الزوال الا يوم الجمعة ويزاد في نافلتها اربع ركعات اثنتان
 منها للزوال ونافلة المغرب بعدها الى ذهاب الحمرة المغربية فان بلغ ذلك
 ولم يكن صلى النافلة اجمع بدأ بالفريضة والركعتان من جلوس
 بعد العشاء ويمتد وقتها بامتداد وقت الفريضة وينبغي ان يجعلها خاتمة
 نوافله وصلوة الليل بعد انتصافه وكلما قربت من الفجر كان افضل
 ولا يجوز تقديمها على الانتصاف الا لساير يصده جدّه او شاب تمنعه رطوبة
 رأسه وقضاؤها افضل واخر وقتها طلوع الفجر الثاني فان طلع ولم يكن تلبس
 منها باربعة ابركعتي الفجر قبل الفريضة حتى تطلع الحمرة المشرقية فيشتغل
 بالفريضة وان كان تلبس باربعة تممها مخففة ولو طلع الفجر ووقت ركعتي
 الفجر بعد طلوع الفجر الاول ويجوز ان يصلّيها قبل ذلك والا فضل اعادتهما بعدة
 ويمتد وقتها حتى تطلع الحمرة ثم تصير الفريضة اولى ويجوز ان يقضي الفرائض
 الخمس في كل وقت مالم يتضيق وقت الحاضرة وكذا يصلي بقية الصلوات
 المقررات ويصلي التوافل مالم يدخل وقت فريضة وكذا قضاؤها * واما احكامها
 فمسائل * الاولى اذا حصل احد الاعذار المانعة من الصلوة كالجنون
 والحيف وقدمضى من الوقت مقدرا للطهارة واداء الفريضة وجب عليه قضاؤها
 على الاظهر ويسقط القضاء اذا كان دون ذلك ولوزال المانع فان ادرك الطهارة
 وركعة من الفريضة لزمت ادائها ويكون مؤدّياً على الاظهر ولو اهل قضى ولو ادرك
 قبل الغروب او قبل انتصاف الليل احدى الفريضتين لزمت تلك لا غير وان
 ادرك الطهارة وخمس ركعات قبل الغروب لزمت الفريضتان * الثانية الصبي
 المطروح برؤية الوقت اذا بلغ بما لا يبطل الطهارة والوقت باق يستأنف على

الاشبه وان بقي من الوقت دون الركعة بنى على نافلة ولا يجدد نية الغرض *
 الثالثة اذا كان له طريق الى العلم بالوقت لم يجزله التعويل على الظن فان فقد
 العلم اجتهد فان غلب على ظنه دخول الوقت صلى فان انكشف له فساد الظن
 قبل دخول الوقت استأنف وان كان الوقت قد دخل وهو متلبس ولو قبل التسليم
 لم يعد على الاظهر ولو صلى قبل الوقت ما مدأ او جأه لا او ناسيا كانت صلوته
 باطلة * الرابعة الفرائض اليومية مرتبة في القضاء فلو دخل في فريضة فذكر ان عليه
 سابقة عدل بنيتها ما دام العدول ممكنا والا استأنف المرتبة * الخامسة تكررة
 النوافل المبتدأة عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند قيامها وبعد صلوة الصبح
 وبعد صلوة العصر ولا بأس بما له سبب كصلوة الزيارات والحاجة والنوافل المرتبة *
 السادسة ما يفوت من النوافل ليلا يستحب تعجيله ولو في النهار وما يفوت
 نهارا يستحب تعجيله ولو ليلا ولا ينتظر بها النهار * السابعة الافضل في كل صلوة ان
 يؤتى بها في اول وقتها الا المغرب والعشاء لمن اناض من عرفات فان تاخيرهما
 الى المزدلفة اولى ولو صار الى ربيع الليل والعشاء الافضل تاخيرها حتى يسقط
 الشفق الاحمر والمتنفل يؤخر الظهر والعصر حتى يأتي بنا فلتهما والمستحاضة
 تؤخر الظهر والمغرب * الثامنة لوطن انه صلى الظهر واشتغل بالعصر فان ذكر وهو فيها
 عدل بنيتها وان لم يذكر حتى فرغ فان كان صلى في اول وقت الظهر ما د بعد
 ان يصلي الظهر على الاشبه وان كان في الوقت المشترك او دخل وهو فيها اجزأته
 واتى بالظهر * المقدمة الثالثة في القبلة والنظر في القبلة والمستقبل وما يجب له
 واحكام الخلل * الاول القبلة وهي الكعبة لمن كان في المسجد والمسجد لمن كان في الحرم
 والحرم لمن خرج منه على الاظهر وجهة الكعبة هي القبلة لا البنية فلو زالت البنية
 صلى الى جهتها كما يصلي من هو اعلى موقفا منها وان صلى في جوفها استقبل

أي جدرانها شاء على كراهية في الفريضة ولو صلى على سطحها ابرز بين يديه منها
ما يصلي اليه وقيل يستلقي على ظهره ويصلي الى البيت المعمور والاول اصح
والاحتجاج الى ان ينصب بين يديه شيئا وكذا الوصل الى بابها وهو مفتوح ولو استطل
من المومنين في المسجد حتى خرج بعضهم من سمت الكعبة بطلت صلوة
ذلك البعض واهل كل اقليم يتوجهون الى سمت الركن الذي على جهتهم
فاهل العراق الى العراقي وهو الذي فيه الحجر واهل الشام الى الشامي والمغرب
الى المغربي واليمن الى اليمني واهل العراق ومن والاهم يجعلون الفجر على
المنكب الايسر والمغرب على الايمن والجدي محاذي المنكب الايمن وعين الشمس
هندز والها على الحاجب الايمن ويستحب لهم التماس الى يسار المصلي منهم قليلا
الثاني في المستقبل ويجب الاستقبال في الصلوة مع العلم بجهة القبلة فان جهلها
عول على الامارات المفيدة للظن وان اجتهد فاخبره غيره بخلاف اجتهد عول عليه
يعمل على اجتهد به ويقوي عندي انه ان كان ذلك الخبر اوثق في نفسه عول عليه
ولولم يكن له طريق الى الاجتهاد فاخبره كافر قيل لا يعمل بخبره ويقوي عندي
انه ان افاد الظن عمل به ويعول على قبلة البلد ان لم يعلم انها بنيت على الغلط
ومن ليس متمكنا من الاجتهاد كالاعمى يعول على غيره ومن فقد العلم والظن
لان كان الوقت واسعا صلى الصلوة الواحدة الى اربع جهات لكل جهة مرة
وان ضاق ذلك صلى من الجهات ما يحتمله الوقت وان ضاق الوقت الا من
صلوة واحدة صلاحها الى اي جهة شاء والمسافر يجب عليه استقبال القبلة ما امكنه
ولا يجوز له ان يصلي شيئا من الفرائض على الراحة الا عند الضرورة ويستقبل
القبلة فان لم يتمكن استقبال القبلة بما امكنه من صلوته وينحرف الى القبلة
كما انحرفت الدابة وان لم يتمكن استقبال القبلة بتكبيره الاحرام ولولم يتمكن

من ذلك اجزائه الصلوة وان لم يكن مستقبلا وكذا المضطر الى الصلوة ماشيا
مع ضيق الوقت ولو كان الراكب بحيث يتمكن من الركوع والسجود وفرائض
الصلوة هل تجوز له الفريضة على الراحة اختيا راقيل نعم وقيل لا وهو الاشبه *
الثالث ما يستقبل له ويجب الاستقبال في فرائض الصلوات مع الامكان
وعند الذبح وبالميت عند احتضاره ودفنه والصلوة عليه واما النوافل فالانضال
استقبال القبلة بها ويجوز ان يصلي على الراحة سفرا او حضرا والى غير القبلة
على كراهية متأكدة في الحضر ويسقط فرض الاستقبال في كل موضع لا يتمكن
منه كصلوة المطاردة وعند ذبح الدابة الصائلة والمتردية بحيث لا يمكن صرفها
الى القبلة * الرابع في احكام الخلل وهي مسائل * الاولى الاصحى يرجع الى
غيره لقصوره عن الاجتهاد فان مول على رأيه مع وجود المبصر لامارة
وجدها والافعليه الامادة * الثانية اذا صلى الى جهة اما الغلبة الظن او لضيق
الوقت ثم تبين خطأه فان كان منحرفا يسيرا فالصلوة ماضية والا اعاد في
الموقت وقيل ان بان انه استدبر اعاد وان خرج الموقت والاول اظهر فاما
ان تبين الخلل وهو في الصلوة فانه يستأنف على كل حال الا ان يكون منحرفا
يسيرا فانه يستقيم ولا امادة * الثالثة اذا اجتهد للصلوة ثم دخل وقت اخرى
فان تجدد عند شك استأنف الاجتهاد والابتنى على الاول * المقدمة الرابعة
في لباس المصلي وفيه مسائل * الاولى لا يجوز الصلوة في جلد الميتة ولو كان مما
يؤكل لحمه سواء دبغ او لم يدبغ وما لا يؤكل لحمه وهو طاهر في حيوته مما يقع
عليه الذكوة اذ اذكي كان طاهرا ولا يستعمل في الصلوة وهل يفتقر استعما له في غيرها
الى الدباغ قيل نعم وقيل لا وهو الاظهر على كراهية * الثانية الصوف والشعر
والوبر والريش مما يؤكل لحمه طاهر سواء جدد من حي او مذكى او ميت

ويجوز الصلوة فيه ولو نزع من الميت فسل منه موضع الاتصال وكذلك ما لا تحل الحيوة من الميت اذا كان طاهرا في حال الحيوة وما كان نجسا في حيوته فجميع ذلك منه نجس على الاظهر ولا تصح الصلوة في شيء من ذلك اذا كان مما لا يؤكل لحمة ولو اخذ من مذكي الا الحز الخالص وفي المغشوش منه بوبر الارانب والثعالب روايتان اصحهما المنع * الثالثة يجوز الصلوة في فرو السنجاب فانه لا يأكل اللحم وقيل لا تجوز والاول اظهر وفي الثعالب والارانب روايتان اصحهما المنع * الرابعة لا يجوز لبس الحرير المحض للرجال ولا الصلوة فيه الا في الحرب وعند الضرورة كالبرد المانع من نزعه ويجوز للنساء مطلقا وفي ما لا يتم الصلوة فيه منفردا كالتيكة والقلنسوة تردد والاطهر الكراهية ويجوز الركوب عليه واقتراشه على الاصح ويجوز الصلوة في ثوب مكفوف به واذا مزج بشيء مما يجوز الصلوة فيه حتى خرج من كونه محضا جاز لبسه والصلوة فيه سواء كان اكثر من الحرير او قل منه * الخامسة الثوب المصنوب لا تجوز الصلوة فيه ولو ان صاحبه لغير الغاصب وله جازت الصلوة فيه مع تحقق الغصبية ولو ان مطلقا جاز لغير الغاصب على الظاهر * السادسة لا يجوز الصلوة فيما يستر ظهر القدم كالشمشك ويجوز فيما له ساق كالخف والجورب وتستحب في النعل العربية * السابعة كل ما مد ما ذكرناه تصح الصلوة فيه بشرط ان يكون مملوكا او مأذونا فيه وان يكون طاهرا وقد بينا حكم الثوب النجس ويجوز للرجل ان يصلي في ثوب واحد ولا يجوز ذلك للمرأة الا في ثوبين درع وخمار مائة جميع جسد هاعدا الوجه والكفين وظاهر القدمين على تردد في القدمين ويجوز ان يصلي الرجل عربانا اذا شرب قبله ودبره على كراهية وان لم يجد ثوبا سترهما بما وجد ولو بورق الشجر وضع مدم ما يستر به يصلي عربانا قائما ان كان يامن ان يراه احد وان لم يامن

صلّى جالسا وفي الحالين يؤمّي للركوع والسجود والامّة والصبيّة تصلّيان
 بغير خمار فان اعتقت في اثناء الصلوة وجب عليها ستر رأسها فان افتقرت الى
 فعل كثير استأنفت وكذا الصبيّة اذا بلغت في اثناء الصلوة بما لا يبطلها * الثامنة
 تكرر الصلوة في الثياب السود ما عدا العمامة والخفّ وفي ثوب واحد رقيق
 للرجال فان حكى ما تحته لم يجز ويكره ان يأتزرف فوق القميص وان يشتمل
 الصماء او يصلّي في ممامة لا حنك لها ويكره اللثام للرجل والنقاب للمرأة فان
 منع القراءة حرم وتكره الصلوة في قباء مشدود الا في الحرب وان يأم بغير رداء
 وان يضحك شيئا من الحديد بارزا وفي ثوب يتهم صاحبه وان تصلّي المرأة في
 خلخال له صوت وتكره الصلوة في ثوب فيه تماثيل او خاتم فيه صورة * المقدمة
 الخامسة في مكان المصلّي الصلوة في الاماكن كلها جائزة بشرط ان يكون مملوكا
 او مأذونا فيه والاذن قد يكون بعوض كالاجرة وشبهها او بالاباحة وهي اما صريحة
 كقوله صلّ فيه او بالفحوى كاذنه في الكون فيه او بشاهد الحال كما اذا كانت هناك
 امارّة تشهد ان المالك لا يكره والمكان المغضوب لا تصح الصلوة فيه للغاصب
 ولا غيره ممن علم بالغصب فان صلّى ما مدّ ما لما كانت صلوته باطلة وان كان
 ناشيا او جاهلا بالغصبية صحّت صلوته ولو كان جاهلا بتحريم المغضوب لم يعذر
 واذا ضاق الوقت وهو آخذ في الخروج صحّت صلوته ولو صلّى ولم يتشاغل
 بالخروج لم تصح ولو حصل في ملك غيره باذنه ثم امره بالخروج وجب عليه فان
 صلّى والحال هذه كانت صلوته باطلة ويصلّي وهو خارج ان كان الوقت ضيقا
 ولا يجوز ان يصلّي والى جانبه امرأة تصلّي او امامه سواء صلّت بصلوته او كانت
 منفردة وسواء كانت محرما او اجنبية وقيل ذلك مكروه وهو الاشبه ويزول التحريم
 او الكراهية اذا كان بينهما جائل او مقدار عشرة اذرع ولو كانت وراءه بقدر

ما يكون موضع سجود فامسحاً به بالقدمين سقط المنع ولو حصل في موضع لا يتمكنان من
 البناء على الرجل أو لا بأس ان يصلي في الموضع النجس اذا كانت نجاسة
 لا تتعدى الى ثوبه ولا الى بدنه وكان موضع الجبهة طاهراً وتكره الصلوة في
 الحمام وبيوت الغائط ومبارك الابل ومساكن النمل ومجرى المياه وارض
 السبخة والثلج وبين المقابر الا ان يكون حائل ولو منزة او يكون بينه وبينها عشرة
 اذرع وبيوت النيران وبيوت الخمر وان لم تتعد الى نجاستها وجواد الطرق
 وبيوت الجوس ولا بأس بالبيع والكنائس ويكره ان يكون بين يديه نار مضرمة
 على الاظهر او تصاوير وكما تكره الفريضة في جوف الكعبة تكره على سطحها وتكره
 في مرابط الخيل والحمير والبغال ولا بأس بمرابض الغنم وفي بيت فيه مجوسي
 ولا بأس باليهود شي والتصراني ويكره ان يكون بين يديه مصحف مفتوح او حائط
 يترنن بالوعة يبال فيها وقيل يكره الى انسان مواجه او باب مفتوح * المقدمة
 السادسة فيما يسجد عليه لا يجوز السجود على ما ليس بارض كالجلود والصوف
 والشعر ولا على ما هو من الارض انما كان معداً كالمح والعتيق والذهب والفضة
 والقر لا عند الضرورة ولا على ما ينبت من الارض اذا كان مأكولاً بالعادة
 كالخبز والفواكه وفي القطن والكتان روايتان اشهرهما المنع ولا يجوز السجود
 على الوحل فان اضطر اوماً ويجوز السجود على القرطاس ويكره اذا كان
 فيه كتابة ولا يسجد على شيء من بدنة فان منعه الحر عن السجود على الارض
 يسجد على ثوبه فان لم يكن فعلى كفه والذي ذكرناه انما يعتبر في موضع الجبهة
 لا في بقية المساجد ويرامى فيه ان يكون مملوكاً او مائة وثانية وان يكون خالياً
 من نجاسة وان كانت النجاسة في موضع محصور كالبيت وشبهه وجهل موضع
 النجاسة لم يسجد على شيء منه ويجوز السجود في المواضع المتسعة دفعا للمسئلة *

المقدمة السابعة في الاذان والاقامة والنظر في اربعة اشياء * الاول فيما يؤذن
له ويقام وهما مستحبان في الصلوة الخمس المفروضة اداء وقضاء للمنفرد والجامع
للرجل والمرأة لكن بشرط ان تسر المرأة وقيل هما شرطان في الجماعة والاول
الظهر ويتأكدان فيما يجهر فيه واشدهما في الغداة والمغرب ولا يؤذن لشيء من
النوافل ولا لشيء من الفرائض عدا الخمس بل يقول المؤذن الصلوة ثلثا وقاضي
الصلوات الخمس يؤذن لكل واحدة ويقيم ولو اذن للاولى من ورده ثم اقام
ثلبواقي كان دونه في الفضل ويصلي يوم الجمعة الظهر باذان واقامة والعصر
باقامة وكذا في الظهر والعصر بعرفة ولو صلى الامام جماعة ثم جاء آخرون
ثم يؤذنوا ولم يقيموا على كراهية ما دامت الاولى لم يتفرقوا فان تفرقت
صغفهم اذن الآخرون واقاموا واذا اذن المنفرد ثم اراد الجماعة اعاد الاذان
والاقامة * الثاني في المؤذن ويعتبر فيه العقل والاسلام والذكورة ولا يشترط البلوغ
بل يكفي كونه مميزا ويستحب ان يكون عدلا صيتا مبصرا بصيرا بالاوقات
مختطرا قائما على مرتفع ولو اذنت المرأة للنساء جاز ولو صلى منفردا لم يؤذن
سائبا رجع الى الاذان مستقبلا صلوته ما لم يركع وفيه رواية اخرى وتعطى
الاجرة من بيت المال اذا لم يوجد من يتطوع به * الثالث في كيفية الاذان
ولا يؤذن الا بعد دخول الوقت وقد رخص تقديمه على الصبح لكن يستحب
اعادته بعد طلوعه والاذان على الاشر ثمانية عشر فضلا التكبير اربع والشهادة
بالتوحيد ثم بالزمالة ثم يقول حي على الصلوة ثم حي على الفلاح ثم حي
على خير العمل والتكبير بعده ثم التهليل كل فصل مرتان والاقامة فصولها
مثنى مثنى ويزاد فيها قد قامت الصلوة مرتين ويسقط من التهليل في آخرها
مرة واحدة والترتيب شرط في صحة الاذان والاقامة ويستحب فيهما مبعة اشياء

ان يكون مستقبل القبلة وان يقف على اواخر الفصول ويتأني في الاذان
ويحذر في الاقامة وان لا يتكلم في خلالها ويفصل بينهما بركعتين او سجدة الا
في المغرب فان الاولى ان يفصل بخطوة او سكتة وان يرفع الصوت به اذا كان
ذكر أو كل ذلك يتأكد في الاقامة ويكره الترجيع في الاذان الا ان يريد الاشعار
وكذا يكره قول الصلوة خير من النوم * الرابع في احكام الاذان وفيه مسائل * الاولى
من نام في خلال الاذان او الاقامة ثم استيقظ استحسب له استينافه ويجوز له البناء
وكذا ان اضمي عليه * الثانية اذا اذن ثم ارتد جاز ان يعتد به ويقم فيه ولو ارتد في
اثناء الاذان ثم رجع استأنف على قول * الثالثة يستحب لمن يسمع الاذان ان
يحكيه مع نفسه * الرابعة اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة كره الكلام كراهية مغلظة
الا ما يتعلق بتدبير المصلين * الخامسة يكره للمؤذن ان يلتفت يمينا وشمالا لكن
يلزم سمت القبلة في اذانه * السادسة اذا تشاح الناس في الاذان قدم الاعلم ومع
التساوي يقرع بينهم * السابعة اذا كان جماعة جاز ان يؤذنوا جميعا والافضل
اذا كان الوقت متسعا ان يؤذن واحد بعد واحد * الثامنة اذا سمع الامام اذان
مؤذن جاز ان يجتزم به في الجماعة وان كان ذلك المؤذن منفردا * التاسعة
من احدث في اثناء الاذان او الاقامة تطهروا وبنى والافضل ان يعيد الاقامة *
العاشرة من احدث في اثناء الصلوة تطهروا عاذا ولا يعيد الاقامة الا ان يتكلم *
الحادية عشر من صلى خلف امام لا يقتدى به اذن لنفسه واقام فان خشي
فوات الصلوة اقتصر على تكبيرتين وعلى قوله قد قامت الصلوة وان اخل
بشيء من فصول الاذان استحسب للمأموم التلفظ به **الركن الثاني**
في افعال الصلوة وهي واجبة ومسنونة فالواجبات ثمانية * الاول
النية وهي ركن في الصلوة ولو اخل بها عامدا او ناسيا لم تنعقد صلواته وحقيقتها

استحضار صفة الصلوة في الذهن والقصد بها الى امور اربعة الوجوب والتدبُّ والقربة والتعيين وكونها اداءً او قضاءً ولا عبرة باللفظ ووقتها عند اول جزء من التكبير ويجب استمرار حكمها الى آخر الصلوة وهو ان لا ينقض النية الاولى ولو نوى الخروج من الصلوة لم تبطل على الاظهر وكذا لو نوى ان يفعل ما ينافيها فان فعله بطلت وكذا لو نوى بشيء من افعال الصلوة الرياء او غير الصلوة ويجوز نقل النية في موارد كنقل الظهر يوم الجمعة الى النافلة لمن نسي قراءة الجمعة وقرأ غيرها وكنقل الغريضة الحاضرة الى سابقة عليها مع سعة الوقت * الثاني تكبيرة الاحرام وهي ركن ولا تصح الصلوة من دونها ولو اخل بها نسياناً وصورته ان يقول الله اكبر ولا تنعقد بمعناها ولو اخل بحرف منها لم تنعقد صلوته فان لم يتمكن من التلفظ بها كالا صم لزمه التعلم ولا يتشاغل بالصلوة مع سعة الوقت فان ضاق احرم بترجمتها والاخرس ينطق بها على قدر الامكان فان هجر عن النطق اصلا عقد قلبه بمعناها مع الاشارة والترتيب فيها واجب ولو عكس لم تنعقد الصلوة والمصلي بالخيار في التكبيرات السبع ايها شاء جعلها تكبيرة الافتتاح ولو كبر ونوى الافتتاح ثم كبر ونوى الافتتاح بطلت صلوته فان كبر ثالثة ونوى الافتتاح انعقدت الصلوة اخيراً ويجب ان يكبر قائماً ولو كبر قاعداً مع القدرة وهو اذا خذ في القيام لم تنعقد صلوته * والمسنون فيها اربع ان يأتي بلفظ الجلالة من غير متدبين حروفها ولفظ اكبر على وزن افعل وان يسمع الامام من خلقه تليظها بها وان يرفع المصلي يديه بها الى اذنيه * الثالث القيام وهو ركن مع القدرة فمن اخل به عمداً او سهواً بطلت صلوته واذا امكنه القيام مستقلاً وجب والاوجب ان يعتمد على ما يتمكن معه من القيام وروي جواز الاعتماد على الحائط مع القدرة ولو قدر على القيام في بعض الصلوة وجب ان

بقوم بقدر مكنته والأصلي قائداً وقيل حد ذلك ان لا يتمكن من المشي بقدر زمان صلوته والاول اظهر والقاعد اذا تمكن من القيام للركوع وجب والآ ركع جالساً وانما عجز عن القعود صلى مضطجعا فان عجز صلى مستلقيا والاخير ان يؤميا لركوعهما وسجودهما ومن عجز من حاله في اثناء الصلوة انتقل الى ما دونها مستمرا كالقائم يعجز فيقعد او القاعد يعجز فيضطجع او المضطجع يعجز فيستلقي وكذا بالعكس ومن لا يقدر على السجود يرفع ما يسجد عليه فان لم يقدر او ما والمسنون في هذا الفصل شيان ان يترجع المصلي قائداً في حال قراءته وان يثني رجله في حال ركوعه وقيل يتورك في حال تشهده * الرابع القراءة وهي واجبة وتنعين بالحمد في كل ثنائية وفي الأوليين من كل رابعة وثلاثية ونجب قراءتها اجمع ولا تصح الصلوة مع الاخلال ولو بحرف واحد منها عمداً حتى التشديد وكذا اعرابها وبسمله آية منها تجب قراءتها معها ولا تجزى المصلي ترجمتها ويجب ترتيب كلماتها وآياتها على الوجه المنقول فلو خالف عمداً اعاد وان كان ناسياً استأنف القراءة ما لم يركع فان ركع مضى في صلوته ولو ذكر ومن لا يحسنها يجب عليه التعلم فان ضاق الوقت قرأ ما تيسر منها وان تعذر قرأ ما تيسر من غيرها او سبم الله وهلل وكبرة بقدر القراءة ثم يجب عليه التعلم والاخرس يحرك لسانه بالقراءة ويعقد بها قلبه والمصلي في كل ثالثة ورابعة بالخيار ان شاء قرأ الحمد وان شاء سبم والافضل للامام القراءة وقراءة سورة كاملة بعد الحمد في الأوليين واجبة في الفرائض مع سعة الوقت وامكان التعلم للمختار وقيل لا تجب والاول احوط ولو قدم السورة على الحمد اعادها او غيرها بعد الحمد ولا يجوز ان يقرأ في الفرائض شيئاً من سور العزائم ولا ما يغوت الوقت بقراءته ولا ان يقرن بين سورتين وقيل بكرة وهو الاشبه ويجب

الجهر بالحمد والسورة في الصبح وفي أولتي المغرب والعشاء والاختفات في
الظهرين وثالثة المغرب والاخيرتين من العشاء وائل الجهر ان يسمعه القريب
الصحيح السمع اذا استمع وائل الاختفات ان يسمع نفسه ان كان يسمع وليس
على النساء جهر* والمسنون في هذا القسم الجهر بالبسملة في موضع الاختفات
في اول الحمد واول السورة وترتيل القراءة والوقوف على مواضعه وقراءة
سورة بعد الحمد في النوافل وان يقرأ في الظهرين والمغرب بالسور القصار
كالقدروا الحمد وفي العشاء بالاعلى والطارق وما شاكلهما وفي الصبح بالمدثرو
المزمل وما مثلهما وفي غداة الاثنين والخميس بهل اتى والناشية وفي المغرب
والعشاء ليلة الجمعة بالجمعة والاعلى وفي صبحها بها وبقل هو الله احد وفي
الظهرين بها وبالمناقين ومنهم من يرى وجوب السورتين في الظهرين
وليس بمعتمد وفي نوافل النهار بالسور القصار ويسر بها وفي الليل بالطوال
ويجهر بها ومع ضيق الوقت يخفف وان يقرأ قل يا ايها الكافرون في المواضع
السبعة ولو بدأ بسورة التوحيد جاز ويقرأ في اولي صلوة الليل قل هو الله احد
ثلاثين مرة وفي البواقي بسور الطوال ويسمع الامام من خلفه القراءة ما لم يبلغ
العلو وكذا الشهادتين استحباباً وان امر المصلي بآية رحمة سألها وبآية نعمة
استعان منها* **مسائل** سبع الاولى لا يجوز قول آمين في آخر الحمد وقيل هو
مكروه* الثانية الموالاة في القراءة شرط في صحتها فلو قرأ خلالها من غيرها
استأنف وكذا التووى قطع القراءة وسكت وفي قول يعيد الصلوة اما لو سكت
في خلال القراءة لابنية القطع او نوى القطع ولم يقطع مضى في صلوته* الثالثة
روى اصحابنا ان الضحى والم نشرح سورة واحدة وكذا الفيل ولأيلاف
قرش فلا يجوز افراد احدهما من صاحبها في كل ركعة ولا يفتقر الى البسملة

بينهما على الاظهر * الرابعة ان خانت في موضع الجهر او عكس جاهلاً او ناسياً لم يعد * الخامسة يجزيه موصفاً من الحمد اثنا عشرة تسبيحة صورتها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثلثاً وقيل يجزيه عشرون رواية تسع وفي اخرى اربع والعمل بالاول احوط * السادسة من قرأ سورة من العزائم في النوافل يجب ان يسجد في موضع السجود وكذا ان قرأ غيره وهو يستمع ثم ينهض ويقرأ ما تخلف منها ويركع وان كان السجود في آخرها يستحب له قراءة الحمد ليركع من قراءة * السابعة المعوذتان من القرآن ويجوز ان يقرأ بهما في الصلوة فرضها ونفاها * الخامسة الركوع وهو واجب في كل ركعة مرة الا في الكسوف والآيات وهو ركن في الصلوة وتبطل بالاخلال به عمداً أو سهواً على تفصيل سيأتي * والواجب فيه خمسة اشياء * الاول ان ينحني بقدر ما يمكن وضع يديه على ركبتيه وان كانت يداه في الطول بحيث يبلغ ركبتيه من غير انحناء انحنى كما ينحني مستوى الخلقة واذ لم يتمكن من الانحناء لعارض اتى بما تمكن منه فان عجز اصلاً اقتصر على الايماء ولو كان كالراكع خلقة او لعارض وجب ان يزيد لركوعه يسيراً انحناء ليكون فارقاً * الثاني الطمانينة فيه بقدر ما يؤدى واجب الذكر مع القدرة ولو كان مريضاً لا يتمكن سقطت منه كما لو كان العذر في اصل الركوع * الثالث رفع الرأس منه فلا يجوز ان يهوي للسجود قبل انتصابه منه الا مع عذر ولو افتقر في انتصابه اليه ما يعتمد وجب * الرابع الطمانينة في الانتصاب وهو ان يعتدل قائماً ويسكن ولو يسيراً * الخامس التسبيح فيه وقيل يكفي الذكر ولو كان تكبيراً أو تهليلاً وفيه تردد واقول ما يجزي للمختار تسبيحة تامة واحدة وهي سبحان ربى العظيم وبحمده او يقول سبحان الله ثلثاً وفي الضرورة واحدة صغيرة وهل يجب التكبير للركوع فيه

تردد والظاهر النذب * والمسنون في هذا القسم ان يكبر للركوع قائماً رافعاً يديه بالتكبير محاذياً اذنيه ويرسلهما ثم يركع وان يضع يديه على ركبتيه مفترجات الاصابع ولو كان باحدهما مذروضع الاخرى ويرد ركبتيه الى خلفه ويستوي ظهره ويمد عنقه موازياً لظهره وان يدعو امام التسبيح وان يسبح ثلثاً او خمساً او سبعة فما زاد وان يرفع الامام صوته بالذكر فيه وان يقول بعد انتصابه سمع الله لمن حمده ويدعو بعده ويكره ان يركع ويداه تحت ثيابه * السادس السجود وهو واجب في كل ركعة سجدتان وهما ركن في الصلوة تبطل بالاخلال بهما من كل ركعة عمداً او سهواً ولا تبطل بالاخلال بواحدة سهواً * وواجبات السجود ستة * الاول السجود على سبعة اعضاء الجبهة والكفان والركبتان وابهاما الرجلين * الثاني وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه فلو سجد على كور العمامة لم يجز * الثالث ان ينحني للسجود حتى يساوي موضع جبهته موقفه الا ان يكون علواً يسيراً بمقدار لبنة لا ازيد فان عرض ما يمنع من ذلك اقتصر على ما يتمكن منه وان افتقر الى رفع ما يسجد عليه وجب وان عجز عن ذلك كله او ما ايماء * الرابع الذكر فيه وقيل يختص بالتسبيح كما قلناه في الركوع * الخامس الطمانينة الامع الضرورة المانعة * السادس رفع الرأس من السجدة الاولى حتى يعتدل مطمئناً وفي وجوب التكبير للأخذ فيه والرفع منه تردد والظاهر الاستحباب ويستحب فيه ان يكبر للسجود قائماً ثم يهوي للسجود سابقاً بيديه الى الارض وان يكون موضع سجوده مساوياً لموقفه او اخفض وان يرفع بائنه ويد مرويزه على التسبيحة الواحدة ما تيسر ويدعو بين السجدتين وان يقعد متوركاً وان يجلس مقبب السجدة الثانية مطمئناً ويدعو عند القيام ويعتمد على يديه سابقاً برفع ركبتيه ويكره الاقحام بين السجدتين

* مسائل ثلث * الأولى من به ما يمنع من وضع الجبهة على الأرض كالدمل
 إذا لم يستغرق الجبهة يحتقر حفيرة ليقع السليم من جبهته على الأرض فان تعذر
 سجد على أحد الجبينين فان كان هناك مانع سجد على ذقنه * الثانية سجدة
 القرآن خمس عشرة أربع منها واجبة وهي سجدة لقمان وحَمَّ السجدة والنجم
 وإقرأ باسم ربك وأحدى عشرة مسنونة وهي في الاعراف والرمح والنمل
 وبني إسرائيل ومريم والحج في الموضعين والفرقان والنمل ومن إذا السماء انشقت
 والسجود واجب في العزائم الأربع للقارن والمستمع والمستحب للسامع على
 الظهور وفي البواقي مستحب على كل حال وليس في شيء من السجدة تكبير
 ولا تشهد ولا تسليم ولا يشترط فيها الطهارة ولا استقبال القبلة على الظهور ولو نسيتها
 أتى بها فيما بعد * الثالثة سجدة الشكر مستحبتان عند تجدد النعم ودفع النقم
 وعقيب الصلوات ويستحب بينهما التعغير * السابعة التشهد وهو واجب في كل
 ثالثة مرة وفي الثالثة والرابعة مرتين ولو اخل بهما أو بلحدهما ما مد أبطلت
 صلوته والواجب في كل واحد منهما خمسة أشياء الجلوس بقدر التشهد والشهادتان
 والصلوة على النبي وآله عليهم السلام وصورتهما أشهدان لا آله إلا الله وأشهدان
 محمداً رسول الله ثم يأتي بالصلوة على النبي وآله ومن لم يحسن التشهد
 وجب عليه الاتيان بما يحسن منه مع ضيق الوقت ثم يجب عليه تعلم ما لم يحسن
 منه * ومنهون هذا القسم ان يجلس متوركاً وصفته ان يجلس على وركه
 الأيمن ويخرج رجليه جميعاً فيجعل ظاهر قدمه الأيسر إلى الأرض وظاهر قدمه
 الأيمن إلى باطن الأيسر وان يقول ما زاد على الواجب من تحميد وثناء *
 الثامن التسليم وهو واجب على الأصح ولا يخرج من الصلوة الآتية وله
 مبارتان أحدهما ان يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والآخرى

ان يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبكل منهما يخرج من الصلوة بأيهما
 بدأ كان الثاني مستحباً * ومسنون هذا القسم ان يسلم المنفرد الى القبلة تسليمة
 واحدة ويؤمى بمؤخر عينيه الى يمينه والامام بصفحة وجهه وكذا المأموم ثم
 ان كان على يساره غيره او ما بتسليمة اخرى الى يساره بصفحة وجهه ايضاً *
 واما المسنون في الصلوة فخمسة * الاول التوجه بستة تكبيرات مضافة الى
 تكبيرة الافتتاح بان يكبر ثلثاً ثم يدعو ثم يكبر اثنتين ويدعو ثم يكبر اثنتين ويتوجه
 وهو مخبر في السبع ايها شاء اوقع معه نية الصلوة فيكون ابتداء الصلوة عندها *
 الثاني القنوت وهو في كل ثنائية قبل الركوع وبعد القراءة ويستحب ان يدعو
 فيه بالاذكار المروية والا فبما شاء واقله ثلث تسبيحات وفي الجمعة قنوتان في
 الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعد الركوع ولونسيه قضاء بعد الركوع * الثالث
 شغل النظر في حال قيامه الى موضع سجوده وفي حال القنوت الى باطن كفيه
 وفي حال الركوع الى ما بين رجليه وفي حال السجود الى طرف انفه وفي حال
 تشهد الى حجرة * الرابع شغل اليدين بان تكونا في حال قيامه على فخذه
 بحذاء ركبتيه وفي حال القنوت تلقاء وجهه وفي حال الركوع على ركبتيه
 وفي حال السجود بحذاء اذنيه وفي حال التشهد على فخذه * الخامس التعقيب
 وافضله تسبيح الزهراء عليها السلام ثم بما روي من الادعية والاقبيات * خاتمة
 قواطع الصلوة فمن احدهما يبطلها عمدًا وسهواً وهو كل ما يبطل الطهارة سواء
 دخل تحت الاختيار او خرج كالبول والغائط وما شابهه من موجبات الوضوء
 والجنابة والحيض وما شابهه من موجبات الغسل وقيل لواحدت بما يوجب
 الوضوء سهواً تطهر وبني وليس بمعتد * والثاني لا يبطلها الا عمدًا وهو وضع اليمين
 على الشمال وفيه تردد والالتفات الى ما وراءه والكلام بحرفين فصاعداً والقهقهة

وان يفعل فعلا كثيرا ليس من الصلوة والبكاء لشيء من امور الدنيا والاكل والشرب على قول الآفي صلوة الوتر لمن اصابه مطش وهو يريد الصوم في صبيحة تلك الليلة لكن لا يستدبر القبلة وفي عقص الشعر للرجل تردد والاشبه الكراهية ويكره الالتفات يمينا وشمالا والتشاؤب والتمطي والعبث ونفخ موضع السجود والتخم وان يبصق او يفرقع اصابه او يتأوه او يان بحرف واحد او يدافع البول او الغائط او الرمي وان كان خفه ضيقا استحبه له نزع صلوته * مسائل

اربع * الأولى اذا عطس الرجل في الصلوة يستحب له ان يحمد الله وكذا ان عطس غيره يستحب له تسميته * الثانية اذا سلم عليه يجوز ان يرد بمثل قوله سلام عليكم ولا يقول وعليكم السلام على رواية * الثالثة يجوز ان يدعوه بكل داء يتضمن تسبيحا او تحميذا او طلب شيء مباح من امور الدنيا والآخرة فائما وقامدا وراكعا وساجدا ولا يجوز ان يطلب شيئا محرما ولو فعل بطلت صلوته * الرابعة يجوز للمصلي ان يقطع صلوته اذا خاف تلف مال او فرار غريم او تردّي طفل وما شابه ذلك ولا يجوز قطع الصلوة اختيارا * **الركن الثالث** في بقية الصلوات وفيه فصول * الفصل الاول في صلوة الجمعة والنظر في الجمعة ومن تجب عليه وآدابها * الجمعة ركعتان كالصبح يسقط معهما الظهر ويستحب فيهما الجهر وتجب بزوال الشمس ويخرج وقتها اذا صار ظل كل شيء مثله ولو خرج الوقت وهو فيها اتم الجمعة اماما كان او مأموما وتغرت الجمعة بفوات الوقت ثم لا تقضى الجمعة وانما تقضى ظهرا ولو وجبت الجمعة فصلّى الظهر وجب عليه السعي فان اذركها والا احاد الظهر ولم يجتزأ بالاول ولوتيقن ان الوقت يتسع للخطبة وركعتين خفيفتين وجبت الجمعة وان تيقن او غلب على ظنه ان الوقت لا يتسع لذلك فقد فاتته الجمعة وصلّى ظهرا فلما لم يحضر الخطبة واول الصلوة وادرك مع

الامام ركعة صلى جمعة وكذا الوادرك الامام راکعاً في الثانية حتى قول
ولو كبر وركع ثم شك هل كان الامام راکعاً ام رافعاً لم يكن له جمعة وصلى الظهر
ثم الجمعة لانجب الآبشروط * الاول السلطان العادل او من نصبه فلو مات
في اثناء الصلوة لم تبطل وجاز ان يقدم الجماعة من يتم بهم الصلوة وكذا الومرض
للمنصوب ما يبطل الصلوة من اعضاء او حديث * الثاني العدد وهو خمسة الامام
احدهم وقيل سبعة والاول اشبه ولو انقضوا في اثناء الخطبة او بعدها قبل التلبس
بالصلوة سقط الوجوب وان دخلوا في الصلوة ولو بالتكبير وجب الاتمام ولو لم يبق
الا واحد * الثالث الخطبتان ويجب في كل واحدة منهما الحمد لله والصلوة
على النبي وآله عليهم السلام والوعظ وقراءة سورة خفيفة وقيل يجزي ولو آية
واحدة مما يتم بها فائدتها وفي رواية سماعة بحمد الله وينتهي عليه ثم يوصي
بتقوى الله سبحانه ويقرأ سورة خفيفة من القرآن ثم يجلس ثم يقوم فيحمد الله
وينتهي عليه ويصلي على النبي وآله وعلى ائمة المسلمين ويستغفر للمؤمنين
والمؤمنات ويجوز ايقامهما قبل زوال الشمس حتى اذا فرغ زالت وقيل لا يصح
الا بعد الزوال والاول اظهر ويجب ان يكون الخطبة مقدمة على الصلوة ولو بدأ
بالصلوة لم يصح الجمعة ويجب ان يكون الخطيب قائماً وقت ايراد الخطبة
مع القدرة ويجب الفصل بين الخطبتين بجلسة خفيفة وهل الطهارة شرط فيهما
فيه تردد والاشبه انها غير شرط ويجب ان يرفع صوته بحيث يسمع العدد المعتبر
فصامداً وفيه تردد * الرابع الجماعة فلا تصح فرادى واذا حضر امام الاصل
وجنب عليه الحضور والتقدم فان منعه مانع جاز ان يستنيب * الخامس ان
لا يكون هناك جمعة اخرى بينهما دون ثلثة اميال فان اتفقتا بطلتا وان سبقت
احدهما ولو بتكبير الاحرام بطلت المتأخرة ولو لم يتحقق السابقة اعاد ظهراً

(كتاب الصلوة) * فصل في صلوة الجمعة * ٢٥

النظر الثاني فيمن يجب عليه ويراعى فيه شروط سبعة * التكليف والذكورة
والحرية والحضرة والسلامة من العمي والمرض والعرج وأن لا يكون هماً ولا بينة
وبين الجمعة ازيد من فرسخين وكل هؤلاء اذا تكلفوا الحضور وجبت عليهم
الجمعة وانعقدت بهم سوى من خرج عن التكليف والمرأة وفي العبد تردد
ولو حضر الكافر لم تصح منه ولم تنعقد به وان كانت واجبة عليه وتجب الجمعة
على اهل السواد كما تجب على اهل المدن مع استكمال الشروط وكذا على
السكن بالخيم واهل البادية. اذا كانوا قاطنين * وههنا مسائل * الأولى من
انفق بعضه لا تجب عليه الجمعة ولو هاباه مولاة لم تجب الجمعة ولو اتفقت
في يوم نفسه على الاظهر وكذا المكاتب والمدير * الثانية من سقطت عنه الجمعة
يجوز ان يصلي الظهر في اول وقتها ولا يجب عليه تأخيرها حتى يفوت الجمعة
بل لا يستحب ولو حضر الجمعة بعد ذلك لم تجب عليه * الثالثة اذا زالت
الشمس لا يجوز السفر لتعيين الجمعة ويكره بعد طلوع الفجر * الرابعة الاصغاء
الى الخطبة هل هو واجب فيه تردد وكذا تحريم الكلام في اثنائها لكن ليس
بمبطل للجمعة * الخامسة يعتبر في امام الجمعة كمال العقل والايمان والعدالة
وطهارة المولد والذكورة ويجوز ان يكون عبداً وهل يجوز ان يكون ابرص او اجذم
فيه تردد والاشبه الجواز وكذا الاممي * السادسة المسافر اذا نوى الإقامة في بلد
عشرة ايام فصاعداً وجبت عليه الجمعة وكذا اذا لم ينو الإقامة ومضى عليه
ثلثون يوماً في مصر واحد * السابعة الاذان الثاني يوم الجمعة بدعة وقيل مكروه
والاول اشبه * الثامنة يحرم البيع يوم الجمعة بعد الاذان فان باع اثم وكان
البيع صحيحاً على الاظهر فلو كان احداً المتعاقدين ممن لا يجب عليه السعي كان
البيع سائغاً بالنظر اليه وحراماً بالنظر الى الآخر * التاسعة اذا لم يكن الامام

وجوداً ولا من نصبه للصلوة وامكن الاجتماع والخطبتان قيل يستحب
ان يصلي جمعة وقيل لا يجوز والاول اظهر * العاشرة اذا لم يتمكن المأموم من
السجود مع الامام في الاولى فان امكنه السجود والحاق به قبل الركوع والا
اقتصر على متابعتة في السجدين وينوي بهما الاولى فان نوى بهما الثانية قيل
تبطل الصلوة وقيل يحذفها ويسجد للاولى ويتم ثانية والاول اظهر * واما
آداب الجمعة فالغسل والتنفل بعشرين ركعة ستة عند انبساط الشمس وستة
عند ارتفاعها وستة قبل الزوال والركعتان عند الزوال ولواخر النافلة التي
بعد الزوال جاز وافضل من ذلك تقديمها وان صلى بين الفريصتين ست
ركعات من النافلة جاز وان يباكر المصلي الى المسجد الاظم بعد ان يحلق رأسه
ويقص اظفاره يأخذ من هاربه وان يكون على سكينه وقار منطبقاً لابساً افضل
ثيابه وان يدعو امام توجهه وان يكون الخطيب بليفاً مواظباً على الصلوات
في اول اوقاتها ويكره له الكلام في اثناء الخطبة بغيرها ويستحب له ان يتعمم
شأنه كان اوقانظاً ويرتدي بيروم يمينية ولين يكون معتمداً على شيء وان يسلم
اولاً وان يجلس امام الخطبة واذا سبق الامام الى قراءة سورة فليعدل الى
الجمعة وكذا في الثاني يعدل الى سورة المنافقين ما لم يتجاوز نصف السورة
الا في سورة الحمد والتوحيد ويستحب الجهر بالظهر في يوم الجمعة ومن يصلي
ظهراً فالافضل اقامتها في المسجد الاظم واذا لم يكن امام الجمعة ممن يقتدى
به جاز ان يقدم المأموم صلوته على الامام ولو صلى معه ركعتين واتهما
بعد تسليم الامام ظهراً كان افضل * الفصل الثاني في صلوة العيدين والنظر فيها
وفي سنتها * وهي واجبة مع وجود الامام بالشروط المعتبرة في الجمعة وتجب
جماعة ولا يجوز التخلف الا مع العذر فيجوز حينئذ ان يصلي متفرداً ندباً

(كتاب الصلوة) * فصل في صلوة العيدين * ٢٧

ولواختلفت الشرائط سقط الوجوب ويستحب الاتيان بهما جماعة وفردى ووقتها ما بين طلوع الشمس الى الزوال ولوفات لم تقض وكيفية ان يكبر تكبيرة الاحرام ثم يقرأ الحمد وسورة والافضل ان يقرأ الاعلى ثم يكبر بعد القراءة على الاظهر ويقنت بالمرسوم حتى يتم خمسا ثم يكبر ويركع فاذا سجد السجدة قام بغير تكبير فيقرأ الحمد وسورة والافضل ان يقرأ الغاشية ثم يكبر اربعاً ويقنت بينهما اربعاً ثم يكبر خامسة للركوع ويركع فيكون الزائد من المعتاد تسعاً خمس في الاولى واربع في الثانية فير تكبيرة الاحرام وتكبيرتى الركوعين * وسنن هذه الصلوة الاصحارها الا بمكة والسجود على الارض وان يقول المؤذن الصلوة ثلاثاً لا اذان لغير الخمس وان يخرج الامام حائفاً ماشياً على سكينه ووقار ذاكراً لله سبحانه وان يطعم قبل خروجه في الفطر وبعد صوته في الاضحى ما يضحى به وان يكبر في الفطر عقب اربع صلوة اولها المغرب ليلة الفطر وآخرها صلوة العيد وفي الاضحى عقب خمس عشر صلوة اولها الظهر يوم النحر اذا كان بمنى وفي الامصار عقب عشر يقول الله اكبر الله اكبر وفي الثالثة تردد لا اله الا الله والله اكبر الحمد لله على ما هدانا وله الشكر على ما اولانا ويزيد في الاضحى ورزقاً من بهيمة الانعام ويكره الخروج بالسلاح وان يتنفل قبل الصلوة وبعدها الا بمسجد النبي عليه السلام بالمدينة فانه يصلي ركعتين قبل خروجه * مسائل خمس * الاولى التكبير الزائد هل هو واجب فيه تردد والاشبه الاستحباب وبتقدير الوجوب هل القنوت واجب الاظهر لا وبتقدير وجوبه هل يتعين فيه لفظ الاظهر انه لا يتعين وجوباً * الثانية اذا اتفق عيد وجمعة فمن حضر العيد كان بالخيار في حضور الجمعة وعلى الامام ان يعلمهم ذلك في خطبته وتبلي الترخص مختص بمن كان نائياً من البلد كاهل السواد دفعا لمشقة العود وهو

الاشبه * الثالثة الخطبتان في العيدين بعد الصلوة وتقديمهما بدعة ولا يجب
استماعهما بل يستحب * الرابعة لا ينقل المنبر من الجامع بل يعمل شبه المنبر
من طين استحبابا * الخامسة اذا طلعت الشمس حرم السفر حتى يصلي صلوة
العيد ان كان ممن تجب عليه وفي خروجه بعد الفجر وقبل طلوعها تردد والاشبه
الجواز * الفصل الثالث في صلوة الكسوف والكلام في سببها وكيفيتها
وحكمها * اما الاول فيجب عند كسوف الشمس وخسوف القمر والزلزلة وهل
تجب لما عدا ذلك من ريح مظلمة وغيرها من اخايف السماء قيل نعم وهو المروي
وقيل لا بل يستحب وقيل تجب للريح المخوفة والظلمة الشديدة حسب ووقتها
في الكسوف من حين ابتدائه الى حين انجلائه فان لم يتسع لها لم تجب وكذا
الرياح والاخايف ان قلنا بالوجوب وفي الزلزلة تجب وان لم يطل المكث
ويصلي بنية الاداء وان سكنت ومن لم يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت
لم يجب القضاء الا ان يكون القرص قد احترق كله وفي غير الكسوف لا يجب
القضاء ومع العلم والتفريط او النسيان يجب القضاء في الجميع * واما كيفيتها
فهو ان يحرم ثم يقرأ الحمد وسورة ثم يركع ثم يرفع رأسه فان كان لم يتم السورة
قرأ من حيث قطع وان كان اتم قرأ الحمد ثانيا ثم قرأ سورة حتى يتم خمساً على
هذا الترتيب ثم يسجد اثنين ثم يقوم ويقرأ الحمد وسورة معتمدا على ترتيبه
الاول ويتشهد ويسلم ويستحب فيها الجماعة واطالة الصلوة بمقدار زمان الكسوف
وان يعيد الصلوة ان فرغ قبل الانجلاء وان يكون مقدار ركوعه بمقدار زمان
قراءته وان يقرأ السور الطوال مع سعة الوقت وان يكبر عند كل رفع رأس
من كل ركوع الا في الخامس والعاشر فانه يقول سمع الله لمن حمده وان يقنت
خمس قنوتات * واما حكمها فمسائل ثلثة * الاولى اذا حصل الكسوف في وقت

(كتاب الصلوة) * فصل في الصلوة على الاموات * ٢١

فريضة حاضرة كان مخيراً في الاتيان بأيهما شاء ما لم يتضيّق الحاضرة فتكون اولى
وقيل الحاضرة اولى والاول اشبه * الثانية اذا اتفق الكسوف في وقت نافلة الليل
فالكسوف اولى ولو خرج وقت النافلة ثم يقضى النافلة * الثالثة يجوز ان يصلي
صلوة الكسوف على ظهر الدابة وماشيا وقيل لا يجوز ذلك الا مع العذر وهو اشبه *
الفصل الرابع في الصلوة على الاموات وفيه اقسام * الاول من يصلي عليه وهو كل
من كان مظهراً للشهادتين او طفلاً كانت له ست سنين ممن له حكم الاسلام
وينسأوى الذكر في ذلك والانثى والحر والعبد وتستحب الصلوة على من
لم يبلغ ذلك اذا ولد حياً فان وقع سقطا لم يصل عليه ولو ولجته الروح * الثاني
في المصلي واحق الناس بالصلوة عليه اولاهم بميراثه والاب اولى من الابن
وكذا الولد اولى من الجد والاخ والعمة والاخ من الاب والام اولى ممن يمت
باحدهما والزوج اولى بالمرأة من عصبتها وان قوبوا واذا كان الاولياء جماعة فالذكر
اولى من الانثى والحر اولى من العبد ولا يتقدم الولي الا اذا استكملت فيه
شرائط الامامة والاقدم غيره واذا تساوى الاولياء قدم الافقه فالاقرب فالاسن فالاصغر
وجهاً ولا يجوز ان يتقدم احداً الابن الولي سواء كان بشرائط الامامة او لم يكن
بعد ان يكون مكلفاً وامام الاصل اولى بالصلوة من كل احدها لها شمي اولى من
غيره اذا قدمه الولي وكان بشرائط الامامة ويجوز ان تلّم المرأة بالنساء ويكره ان تبرز
فهن بل تقف في صفهن وكذا الرجال العزاة وغيرهما من الائمة يبرز امام الصف
ولو كان المؤتم واحداً واذا اقتدت النساء بالرجل وقفن خلفه وان كان وراءه
رجال وقفن خلفهم وان كانت فيهن حائض انفردت عن صفهن استحباباً *
الثالث في كيفية الصلوة وهي خمس تكبيرات والدعاء بينهما غير لازم ولو قلنا
بوجوبه لم توجب لفظاً على التعيين وافضل ما يقال ما رواه محمد بن مهاجر

من أمه أم سلمة من أبي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذ صلى على ميت كبر وتشهد ثم كبر وصلى على الانبياء ثم كبر وودها للمؤمنين ثم كبر الرابعة ودعا للميت ثم كبر وانصرف وان كان منافقا اقتصر المصلي على اربع وانصرف بالرابعة وتجب فيه النية واستقبال القبلة وجعل رأس الجنازة الى يمين المصلي وليست الطهارة من شرطها ولا يجوز التباعد من الجنازة كثيراً ولا يصلي على الميت الا بعد تغسيله وتكفينه فان لم يكن له كفن جعل في القبر وسترته مودته وصلى عليه بعد ذلك * وسن هذه الصلوة ان يقف الامام عند وسط الرجل وصدر المرأة وان اتفعا جعل الرجل مما يلي الامام والمرأة وراءه ويجعل صدرها محاذيا لوسطه ليقف الامام موقف الفضيلة ولو كان طفلا جعل من وراء المرأة وان يكون المصلي مستظراً ويتزعم نعليه ويرفع يديه في اول تكبيرة اجماً وفي البواقي على الاظهر ويستحب حقيب الرابعة ان يدعوله ان كان مؤمناً وعليه ان كان منافقا وبدعاء المستضعفين ان كان كذلك وان جهله سأل الله ان يحشره مع من كان يتولاه وان كان طفلاً سأل الله ان يجعله مصلحاً لحال ابيه شافعاه وان اخرج من الصلوة وقف موقفه حتى ترفع الجنازة وان يصلي على الجنازة في المواضع المعتادة ولو صلى في المساجد جاز وتكره الصلوة على الجنازة الواحدة مرتين * مسائل خمس * الاولى من ادرك الامام في اثناء صلوته تابعة فاذا فرغ اتم ما بقي عليه ولاءً ولو رفعت الجنازة او دفنت اتم ولو على القبر * الثانية اذا سبق المأموم بتكبيرة او ما زاد استحباب له امارتها مع الامام * الثالثة يجوز ان يصلي على القبر يومه وليلته من لم يصل عليه ثم لا يصلي بعد ذلك * الرابعة الاوقات كلها صالحة لصلوة الجنازة الا عند تضيق وقت فريضة جاضرة ولو خيف على الميت مع سعة الوقت قدمت الصلوة عليه *

(كتاب الصلوة) * فصل في الصلوات المرفعات * ٥١

الخامسة اذا صلى على جنازة بعض الصلوة ثم حضرت اخرى كان مخيراً ان شاء
 * سأنف الصلوة عليهما وان شاء اتم الاولى على الاول واستأنف للثاني *
 الفصل الخامس في الصلوات المرفعات وهي قسمان النوافل اليومية وقد ذكرناها
 وما عدا ذلك وهو ينقسم الى قسمين فمنه ما لا يختص وقتاً بعينه وهذا القسم
 كثير غير ان ذكر مهمته وهو صلوات * الاولى صلوة الاستسقاء وهي مستحبة
 عند غور الانهار وغمر الامطار وكيفية مثل كيفية صلوة العيد غير انه يجعل
 هذان القنوت في العيد استعطاف الله سبحانه وسؤاله الرحمة بارمال الغيث
 ويخير من الادعية ما تيسر له والا فليقل ما نقل في اخبار اهل البيت عليهم
 السلام * ومسنونات هذه الصلوة ان يصوم الناس ثلثة ايام ويكون خروجهم
 يوم الثالث ويستحب ان يكون ذلك الثالث يوم الاثنين فان لم يتيسر فالجمعة
 وان يخرجوا الى الصحراء حفاة على سكة ووقار ولا يصلوا في المساجد
 وان يخرجوا معهم الشيوخ والاطفال والعجائز ولا يخرجوا ذمياً ويفرقوا بين
 الاطفال وامهاتهم فان افرغ الامام من صلوته حول رداءه ثم استقبل القبلة وكبر
 مائة رافعاً بها صوته وسبح الى يمينه كذلك وهلل عن يساره مثل ذلك واستقبل
 الناس وحمد الله مائة وهم يتابعون في كل ذلك ثم يخطب ويبالغ في قصر حاته
 فان تأخرت الاجابة كرروا الخروج حتى تدركهم الرحمة وكما تجوز هذه الصلوة
 عند قلة الامطار فانها تجوز عند جفاف مياه العيون والابار * الثانية صلوة
 الاستخارة وصلوة الحاجة وصلوة الشكر وصلوات الزيارات ومنها ما يختص
 وقتاً معيناً وهو صلوات * الاولى نافلة شهر رمضان والاشهر في الروايات استحباب
 الف ركعة في شهر رمضان زيادة على النوافل المرتبة يصلي في كل ليلة مشرين
 ركعة ثمان بعد المغرب واثنى عشرة ركعة بعد الغشاء على الاظهر وفي كل ليلة

من العشر الاواخر ثلثين على الترتيب المذكور وفي ليالى الافراد الثلث كل ليلة مائة ركعة وروى انه يقتصر في ليالى الافراد على المائة حسب فيبقى عليه ثمانون يصلي في كل جمعة مشر ركعات بصلوة علي وفاطمة وجعفر عليهم السلام وفي آخر جمعة مشرين بصلوة علي عليه السلام وفي عشية تلك الجمعة عشرين بصلوة فاطمة عليها السلام وصلوة امير المؤمنين اربع ركعات بتشهدين وتسليمتين يقرأ في كل ركعة الحمد مرة وخمسين مرة قل هو الله احد وصلوة فاطمة عليها السلام ركعتان يقرأ في الاولى الحمد مرة والقدر مائة مرة وفي الثانية الحمد مرة وسورة التوحيد مائة مرة وصلوة جعفر اربع ركعات بتسليمتين يقرأ في الاولى الحمد مرة واذا زلزلت مرة ثم يقول خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يركع ويقولها عشرا وهكذا يقولها عشرا بعد رفع رأسه وفي سجدة وبعد رفعه وفي سجدة فانيا وبعد الرفع منه في كل ركعة خمس وسبعون مرة ويقرأ في الثانية والعاديات وفي الثالثة اذا جاء نصر الله وفي الرابعة قل هو الله احد ويستحب ان يدمو في آخر سجدة بالدعاء المخصوص بها * الثانية صلوة ليلة الفطر وهي ركعتان يقرأ في الاولى الحمد مرة والى مرة قل هو الله احد وفي الثانية الحمد وقل هو الله احد مرة وصلوة يوم الغدير وهو الثامن عشر من ذي الحجة قبل الزوال بنصف ساعة وصلوة ليلة النصف من شعبان وصلوة ليلة المبعث ويومه وتفصيل هذه الصلوات وما يقال فيها وبعدها مذكور في كتب العبادات خاتمة كل النوافل يجوز ان يصليها الانسان قاصداً وقائماً افضل وان جعل كل ركعتين من جلوس مقام ركعة كان افضل **الركن الرابع** في التوابع وفيه فصول * الفصل الاول في الخلل الواقع في الصلوة وهو اما من يعمد او سهواً وشكاً اما العمد فمن اخل بشيء من واجبات الصلوة عاصداً فقد ابطال

(كتاب الصلوة) * فصل في الخلل الواقعة في الصلوة * ٨٢

فصلته شرطاً كان ما اخل به او جزء منها او كيفية او تركاً وكذا لو فعل ما يجب تركه
او ترك ما يجب فعله جهلاً بوجوبه الا الجهر والاختلاف في موضعهما ولو جهل غصبية
الثوب الذي يصلي فيه او المكان او نجاسة الثوب او البدن او موضع السجود
فلاعادة **فروع** الاول لو توضأ بقاء مغضوب مع العلم بالغصبية وصلى اعاد الطهارة
والصلوة ولو جهل غصبية لم يعد احد منهما * الثاني اذا لم يعلم ان الجلد ميتة فصلى
فيه ثم علم لم يعد اذا كان في يد مسلم او شراء من سوق المسلمين فان اخذه من غير
مسلم او وجدته مطروحة اعاد * الثالث اذا لم يعلم انه من جنس ما يصلي فيه وصلى
اعاد * واما السهو فان اخل بركن اعاد كمن اخل بالقيام حتى نوى او بالنية حتى
كبر او بالتكبير حتى قرأ او بالركوع حتى سجد او بالسجدة حتى ركع فيما بعد
وقبل يسقط الزائد ويأتي بالغائت ويبنى وقيل يختص هذا الحكم بالخيرتين ولو كان
في الاوليين استأنف والاول اظهر وكذا لو زاد في الصلوة ركعة او ركوعاً او سجدة
اعاد سهواً او عمداً وقيل لو شك في الركوع فركع ثم ذكر انه كان ركع ارسل نفسه
ذكر الشنخ وعلّم الهدي والاشبهه بالطلان وان نقص فان ذكر قبل فعل ما يبطل
الصلوة اتم ولو كانت ثنائية ولو ذكر بعد ان فعل ما يبطلها عمداً او سهواً اعاد
وان كان يبطلها عمداً لاسهواً كالكلام فيه تردد والاشبهه الصحة وكذا لو ترك التسليم ثم
ذكر ولو ترك السجدة ولم يدركها من ركعتين او ركعة رجحنا جانب الاحتياط
ولو كانتا من ركعتين ولم يدركا بينهما هي قيل يعيد لانه لم تسلم الاوليان يقينا ولا ظهر انه
لاعادة وعليه سجدتا السهو وان اخل بواجب غير ركن فمنه ما يتم معه الصلوة من غير
تدارك ومنه ما يتدارك من غير سجود ومنه ما يتدارك مع سجدتي السهو فالاول
من نسي القراءة او الجهر او الاخفات في موضعها او قراءة الحمد او قراءة السورة
حتى ركع او الذكر في الركوع او الطمانينة فيه حتى رفع رأسه او رفع رأسه منه

أو الطمانينة فيه حتى سجدا أو الذكر في السجود أو السجود على الأعضاء السبعة
أو الطمانينة فيه حتى رفع رأسه أو رفع الرأس من السجود أو الطمانينة فيه حتى
سجدا ثانيا أو الذكر في السجود الثاني أو السجود على الأعضاء السبعة أو الطمانينة
فيه حتى رفع منه * والثاني من نسي قراءة الحمد حتى قرأ سورة استأنف الحمد
وسورة وكذا النسي الركوع وذكر قبل أن يسجد قام فركع ثم سجد وكذا من ترك
السجدتين أو أحدهما أو التشهد وذكر قبل أن يركع رجع فقلناه ثم قام فاتى
بما يلزم من قراءة أو تسبيح ثم ركع ولا يجب في هذين الموضعين سجدة السهو وقيل
تجبان والاول أظهر ولو ترك الصلوة على النبي وآله عليهم السلام حتى سلم
فصاحها بعد التسليم * الثالث من ترك سجدة أو التشهد ولم يذكر حتى ركع فصاحها
أو أحدهما وسجد سجدتي السهو * وأما الشك ففيه مسائل * الأولى من شك في
عدد الواجبة الثانية أعاد كالصبح وصلوة السفر وصلوة العيدين إذا كانت فريضة
والكسوف وكذا المغرب * الثانية إذا شك في شيء من أفعال الصلوة ثم ذكر فإن كان
في موضعه أتى به وإتم وإن انتقل مضى في صلوته سواء كان ذلك الفعل ركناً
أو قيرة وسواء كان في الأوليين أو الأخيرتين على الأظهر تغريغ إذا تحقق فيه
الصلوة وشك هل نوى ظهراً أو عصرًا أو مثلاً أو فرضاً أو نفلاً استأنف * الثالثة إذا شك
في أعداد الرباعية فإن كان في الأوليين أعاد وكذا إذا لم يدركم صلى وإن تيقن
الأوليين وشك في الزائد وجب عليه الاحتياط * ومثله أربع * الأولى من شك بين
الاثنين والثلاث بنى على الثلاث وإتم وتشهد وسلم ثم استأنف ركعة من قيام
أو ركعتين من جلوس * الثانية من شك بين الثلاث والأربع بنى على الأربع
وتشهد وسلم واحتاط كالأولى * الثالثة من شك بين الاثنين والأربع بنى على
الأربع وتشهد وسلم ثم أتى بركعتين من قيام * الرابعة من شك بين الاثنين

(كتاب الصلوة) * فصل في قضاء الصلوات * 88

والتثنية والأربع بنى على الأربع وتشهد وسلم ثم أتى بركعتين من قيام وركعتين من جلوس * وهنا مسائل * الأولى لو غاب على ظنه أحد طرفي ما شك فيه بنى على الظن وكان كالعلم * الثانية هل تتعبد في الاحتياط الفاتحة أم يصحون مخيراً بينهما وبين التسليم قيل بالاول لأنها صلوة منفردة ولا صلوة الأيها وقيل بالثاني لأنها قائمة مقام ثلاثة أو أربعة فيثبت فيه التخيير كما يثبت في المبدل منه والاول أشبه * الثالثة لو فعل ما يبطل الصلوة قبل الاحتياط قيل تبطل الصلوة ويسقط الاحتياط لأنها مفروضة لأن تكون تماماً والحديث يمنع ذلك وقيل لا تبطل لأنها صلوة منفردة وكونها بدلاً لا يوجب مساواتها للمبدل منه في كل حكم * الرابعة من سهو في سهو لم يلتفت وبنى على صلوته وكذا إذا سهى المأموم قول على صلوة الإمام ولا شك على الإمام إذا حفظ عليه من خلفه ولا حكم للسهو مع كثرة ويرجع في الكثرة إلى ما يستمر في العادة كثيراً وقيل إن سهو ثلث في فريضة وقيل إن سهو مرة في ثلث فرائض والاول أظهر * الخامسة من شك في عدد النافلة بنى على الأكثر وإن بنى على الأقل كان أفضل خاتمة في سجدة السهو * وهما واجبتان حيث ذكرنا وفي من تكلم ساهياً أو سلم في غير موضعه أو شك بين الأربع والخمس وقيل في كل زيادة ونقصان إذا لم يكن مبطلاً ويسجد المأموم مع الإمام واجبا إذا مرض له السبب ولو انفرد أحدهما كان له حكم نفسه وموضعهما بعد التسليم للزيادة والنقصان وقيل قبله وقيل بالتفصيل والاول أظهر وصورتهما أن يكبر مستجبا ثم يسجد ثم يرفع رأسه ثم يسجد ثم يرفع رأسه وتشهد تشهد أخفياً ثم يسلم وهل يجب فيهما المذكر فيه نرد ولو وجب هل يتعين بلفظ الأشبه لا ولو أهملها عمدا لم تبطل الصلوة وعليه الاتيان بهما ولو طالبت المدة * الفصل الثاني في قضاء الصلوات والكلام في سبب الغوات والقضاء ولو أخطأ * أما السبب فمنه ما يسقط معه القضاء وهو سبعة

الصغروا الجنون والافشاء على الاظهر والحيض والنفاس والكفر الاصلي وعدم التمكن من فعل ما يستتبع به الصلوة من وضوء او غسل او تيمم وقيل يقضي عند التمكن والاول اشبه وما عداه يجب معه القضاء كالا خلال بالفريضة عمداً او سهواً عدا الجمعة والعديد وكذا النوم ولو استوعب الوقت ولو زال عقل المكلّف بشي * من قبله كالسكر وشرب المرقد وجب القضاء لانه مبب في زوال العقل غالباً ولو اكل غداء مؤذياً قال الى الافشاء لم يقض واذا ارتد المسلم او اسلم الكافر ثم كفر ثم اسلم وجب عليه قضاء زمان رده * واما القضاء فانه يجب قضاء الغائبة اذا كانت واجبة ويستحب اذا كانت نافلة موقته استحباباً مؤكداً فان فأتت بمرض لايزيل العقل لم يتأكد الاستحباب ويستحب ان يتصدق من كل ركعتين بمُدّ فان لم يتمكن من كل يوم بمُدّ ويجب قضاء الغائبة وقت الذكر ما لم يتضيق وقت حاضرة وتترتب السابقة على اللاحقة كالظهر على العصر والعصر على المغرب والمغرب على العشاء سواء كان ذلك ليوم حاضر او صلوة يوم فأتت فان فاتته صلوات لم تترتب على الحاضرة وقيل تترتب والاول اشبه ولو كان عليه صلوة فنسيها وصلى الحاضرة لم يعد ولو ذكر في اثنائها عدل الى السابقة ولو صلى الحاضرة مع الذكر امارد ولو دخل في نافلة وذكر ان عليه فريضة استأنف الفريضة ويقضي صلوة السفر قصراً ولو في الحضر وصلوة الحضر تماماً ولو في السفر * واما اللواحق فمسائل * الاولى من فاتته فريضة من الخمس غير معينة قضى صباحاً ومغرباً واربعاً في ذمته وقيل يقضي صلوة يوم والاول مروي وهو الاشبه ولو فاتته من ذلك مرات لا يعلمها قضى كذلك حتى يغلب على ظنه انه وفي * الثانية اذا فاتته صلوة معينة ولم يعلم كم مرة كرر من تلك الصلوة حتى يغلب عنده الوقت ولو فاتته صلوات لا يعلم كميتها ولا حينها صلى اياماً متوالية حتى يعلم

ان الواجب دُخْل في الجملة * الثالثة من ترك الصلوة مرة مستحلاً قتل ان كان
ولدمسماً واستتيب ان كان اسلم من كفران امتنع قتل وان ادمى الشبهة
المحتملة دُرِيَ عنه الحد وان لم يكن مستحلاً عزّرفان عاد ثانية عزّرفان عاد
فالثالثة قتل وقيل بل في الرابعة وهو الاحوط * الفصل الثالث في الجماعة والنظر في
اطراف * الاول الجماعة مستحبة في الفرائض كلها وتتأكد في الصلوة المرتبة
ولا تجب الا في الجمعة والعيدين مع الشرائط ولا تجوز في شيء من النوافل مدا
الاستسقاء والعيدين مع اختلال شرائط الوجوب وتترك الصلوة جماعة بادراك
الركوع وبادراك الامام راكعاً على الاشبه واقل ما تعتقد باثنين الامام
احدهما ولا تصح مع حائل بين الامام والمأموم يمنع المشاهدة الا ان يكون
المأموم امرأة ولا تعتقد والامام اعلى من المأموم بما يعتد به كالابنية على ترده
ويجوز ان يقف على علو من ارض منحدره ولو كان المأموم على بناء عال كان
جائزاً ولا يجوز تباعد المأموم عن الامام بما يكون كثير في العادة اذا لم يكن
بينهما صفوف متصلة اما اذا توالى الصفوف فلا بأس ويكره ان يقرأ
المأموم خلف الامام الا اذا كانت الصلوة جهرية ثم لا يسمع ولو هممة وقيل
يحرم وقيل يستحب ان يقرأ الحمد فيما لا يجهر فيه والاول اشبه ولو كان الامام
ممن لا يقتدى به وجبت القراءة وتجب متابعة الامام فلورفع المأموم رأسه
عامداً استمروا ان كان ناسياً عاد وكذا لو هوى الى سجود او ركوع ولا يجوز
ان يقف المأموم قدام الامام ولا بد من نية الايتام والقصد الى امام معين
فلو كان بين يديه اثنان فنوى الايتام بهما او باحدهما ولم يعين لم تعتد ولو صلى
اثنان فقال كل منهما كنت اماماً صحت صلواتهما ولو قال كنت مأموماً لم تصح
صلواتهما وكذا لو شك فيما اضمراه ويجوز ان يأتى المفترض بالمفترض وان اختلف

الفرضان والمتنفل بالمفترض والمتنفل والمفترض بالمتنفل في اماكن وقيل مطلقا ويستحب ان يقف المأموم عن يمين الامام ان كان رجلا وخلفه ان كانوا جماعة او امرأة ولو كان الامام امرأة وقفت النساء الى جانبها وكذا الوصل العاري بالعراة جلس وجلسوا في سمتة ولا يبرز الأبرك بتيه ويستحب ان يعيد المنفرد صلوته اذا وجد من يصلي تلك الصلوة جماعة اماما كان او مأموماً وان يستمر حتى يركع الامام اذا اكمل القراءة قبله وان يكون في الصف الاول اهل الفضل ويكره تمكين الصبيان منه ويكره ان يقف المأموم وحده الا ان تستلي الصقوف وان يصلي المأموم ثاقلة اذا اقيمت الصلوة ووقت القيام الى الصلوة اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة على الاظهر * الطرف الثاني يعتبر في الامام العقل والايمان والعدالة وطهارة المولد والبلوغ على الاظهر وان لا يكون قاصدا بقيام ولا اميانياً من ليس كذلك ولا يشترط الحرية على الاظهر ويشترط الذكورة ان اكان المأموم ذكراً او ذكراً واناً ويجوز ان تؤم المرأة النساء وكذا الخنثى ولا تؤم المرأة رجلاً ولا خنثى ولو كان الامام يلحن في قراءته لم تجز امامته بمتقن على الاظهر وكذا من يبدل الحرف كالتثنية وشبهه ولا يشترط ان ينوي الامامة وصاحب المسجد والامارة والمنزل والحن بالتقديم والهاشمي اولي من غيره اذا كان بشرائط الامامة واذ انشأ الأئمة فمن خدمه المأمومون فهو اولي فان اختلفوا قدم الاقرأ فالافقه فالأقدم هجرة فالأسن فالأصغر ويستحب للامام ان يسمع من خلفه الشهادتين واذا مات الامام أو أضحى عليه استتيب من يتم الصلوة وكذا اذا عرض للامام ضرورة جاز ان يستتيب ولو فعل ذلك اختياراً جاز ايضاً ويكره ان يأتى حاضر بمسافر وان يستناب المسبوق وان يؤم الاجذم والمالبرص والمحدود بعد توبته والمأخلف وامامة من يكرهه المأموم وان يؤم الاعرابي بالمهاجرين

والمتميم بالمتطهرين * الطرف الثالث في احكام الجماعة وفيه مسائل *
 الأولى ان ثبت ان الامام فاسق او كافر او على غير طهارة بعد الصلوة لم تبطل
 صلوة المؤتم ولو كان عالما اعاد ولو علم في اثناء الصلوة قيل يستأنف وقيل ينوي
 الانفراد ويتم وهو الاشبه * الثانية اذا دخل والامام راكع وخاف فوت الركوع
 ركع ويجوز ان يمشي في ركوعه حتى يلتحق بالصف * الثالثة اذا اجتمع خشي
 وامرأة وقف الخشعي خلف الامام والمرأة وراءه وجوبا على القول بتحريم المحاذاة
 والاعلى التدب * الرابعة اذا وقف الامام في محراب داخل فصلوة من يقابله
 ماضية دون صلوة من الى جانبه اذا لم يشاهده وتجاوز صلوة الصفوف الذين
 وراء الصف الاول لانهم يشاهدون من يشاهده * الخامسة لا يجوز للمأموم
 مفارقة الامام بغير عذر وان نوى الانفراد جاز * السادسة الجماعة جائزة في السفينة
 الواحدة وفي سفن متعددة سواء اتصلت السفن او انفصلت * السابعة اذا شرع
 المأموم في نافلة فاحرم الامام قطعها واستأنف ان خشي الفوات والّا اتم ركعتين
 استحبابا وان كانت فريضة نقل نيته الى النفل على الافضل واتم ركعتين
 ولو كان اتم الاصل قطع واستأنف معه * الثامنة اذا قاته مع الامام شيء صلى
 ما يدركه وجعله اول صلوته واتم ما بقي عليه ولو ادركه في الرابعة دخل معه فاذا سلم
 قام فصلى ما بقي عليه ويقرا في الثانية له بالحمد وسورة وفي الاثنتين الاخيرتين
 بالحمد وان شاء سبّح * التاسعة اذا ادرك الامام بعد رفعه من الاخيرة كبر وسجد معه فانها
 سلم قام فاستأنف بتكبير مستأنف وقيل يبني على التكبير الاول والاوّل اشبه
 ولو ادركه بعد رفع رأسه من السجدة الاخيرة كبر وجلس معه فاذا سلم قام فاستقبل
 ولا يحتاج الى استيناف تكبيرة * العاشرة يجوز ان يسلم المأموم قبل الامام وينصرف
 لضرورة وغيرها * الحادية عشر اذا وقفت النساء في الصف الاخير فجاء رجال

وجب ان يتأخرن اذا لم يكن للرجال موقف امامهم * الثانية مشر اذا استتيب
المسبوق فاذا انتهت صلوة المأموم او مولى اليهم ليسلموا ثم يقوم فيأتي بما بقي عليه *
خاتمة يتعلق بالمساجد * يستحب اتخاذ المساجد مكشوفة غير مسقفة وان يكون
المبضأة على ابوابها وان يكون المنارة مع الحائط لاني وسطها وان يقدم الداخل
اليها رجله اليمنى والخارج رجله اليسرى وان يتعاهد نعله وان يدع موصد دخوله
وخروجه ويجوز نقص ما استهدم دون غيره وتستحب اما دته ويجوز استعمال
آلته في غيره ويستحب كنس المساجد والاسراج فيها ويحرم زخرفتها ونقشها بالصور
وبيع آلتها وان يؤخذ منها في الطرق والاملاك ومن اخذ منها شيئا وجب
ان يعيده اليها او الى مسجد آخر وان ازلت آثار المسجد لم يحل تملكه ولا يجوز
ادخال النجاسة اليها ولا ازالة النجاسة فيها ولا اخراج النجس منها وان فعل
اعادها اليها ويكره تغليتها وان يعمل لها شرف او محاريب داخلية في الحائط
وان يجعل طريقا ويستحب ان يجتنب البيع والشراء والمجانين وانفاذ الاحكام
وتعريف الضوال واقامة الحدود وانشاد الشعر ورفع الصوت وعمل الصنائع
والنوم ويكره دخول من في فمه رائحة بصل او ثوم والتخيم والبصاق وقتل القمل
فان فعل مستره بالتراب وكشف العورة والرمي بالحصى * **مسائل ثلث** *
الاولى اذا انهدمت الكنائس والبيع فان كان لاهلها ذمة لم يجز التعرض لها
وان كانت في ارض الحرب او باد اهلها جاز استعمالها في المساجد * الثانية الصلوة
المكتوبة في المسجد افضل من المنزل والنافلة بالعكس * الثالثة الصلوة في الجامع
بمأية وفي مسجد القبيلة بخمسة وعشرين وفي السوق باثنى عشر صلوة * **الفصل**
الرابع في صلوة الخوف والمطاردة * صلوة الخوف مقصورة سيفراً وفي الخضراء
صليت جماعة فان صليت فرادى قيل تقصر وقيل لا والاول اشبه واذ اصليت

(كتاب الصلوة) * فصل في صلوة الخوف والمطاردة * ١١

جماعة فالامام بالخيار ان شاء صلى بطائفة ثم باخرى وكانت الثانية له ندبا على القول بجواز اقتداء المفترض بالمتنفل وان شاء ان يصلي كما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله بذات الرقاع ثم تحتاج هذه الصلوة الى النظر في شروطها وكيفيتها واحكامها * اما الشروط فان يكون الخصم في غير جهة القبلة وان يكون فيه قوة لا يؤمن ان يهجم على المسلمين وان يكون في المسلمين كثرة يمكن ان يفرقوا طائفتين يكفل كل طائفة بمقاومة الخصم وان لا يحتاج الامام الى تفريقهم اكثر من فرقتين * واما كيفيتها فان كانت الصلوة ثنائية صلى بالاولى ركعة وقام الى الثانية فينوي من خلفه الانفراد واجبا ويتمون ثم يستقبلون العدو وتأتي الفرقة الاخرى ويحرمون ويدخلون معه في ثانية وهي اولاهم فاذا جلس للتشهد اطال ونهض من خلفه واثموا وجلسوا فتشهد بهم وسلم فتحصل المخالفة في ثلثة اشياء انفراد المؤتم وتوقع الامام للمأموم حتى يتم وامامة القادم بالقائم وان كانت ثلاثية فهو بالخيار ان شاء صلى بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين وان شاء بالعكس ويجوز ان يكون كل فرقة واحدا * واما احكامها ففيه مسائل * الاول كل سهو يلحق للمصلين في حال متابعتهم لاحكام له وفي حال الانفراد يكون الحكم ما قدمناه في باب السهو * الثانية اخذ السلاح واجب في الصلوة ولو كان على السلاح نجاسة لم يجز اخذه على قول والجواز اشبه ولو كان ثيلا يمنع شيئا من واجبات الصلوة لم يجز * الثالثة اذا سهى الامام سهوا يوجب السجدةين ثم دخلت الثانية معه فاذا سلم وسجد لم يجب عليها اتباعه * واما صلوة المطاردة وتسمى صلوة شدة الخوف مثل ان ينتهي الحال الى المعانقة والمسايفة فيصلي على حسب امكانه واقفا او ماشيا او راكبا ويستقبل القبلة بتكبيرة الاحرام ثم يستمر ان امكنه والا متقبلا ما امكن وصلى مع التبذر الى اي جهات

امكن وانما لم يتمكن من النزول صلى ركعتين واجعا على قريوس مريحة وان
 لم يتمكن او من ايما وان خشي صلى بالتسليم ويسقط الركوع والسجود وهول
 بدل كل ركعة سبحان الله والمحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر **فروع الآول**
 اذا صلى مؤميا فامس اتم صلوته بالركوع والسجود فيما بقي منها ولا يستأنف
 وقيل ما لم يستدبر في اثناء صلوته وكذا الموصلي بغض صلوته ثم عرض الخوف اتم
 صلوة خائف ولا يستأنف * الثاني من رأى سوادا ظنة مدوا فتصروا صلى مؤميا
 ثم انكشف بطلان ظنه لم يعد وهكذا لو اقبل العدو ونصلي مؤميا لشدة خوفه ثم
 بان هناك حائل يمنع العدو * الثالث اذا خاف من سيل او مبع جازان يصلي
 صلوة عدة الخوف فتتمه الموحل والغريق يصلان بحسب الامكان ويؤمنان
 لركوعهما ومجودهما ولا يقصر واحد منهما عدد صلوته الا في سفر او خوف * **الفصل**
الخامس في صلوة المسافر والنظر في الشروط والعصر والواحدة * اما الشروط فستة *
الاول اعتبار المسافة وهي مسير يوم بريدان اربعة ومشرون ميلا والميل اربعة آلاف
 ذراع بخراخ اليد الذي طوله اربع ومشرون اصبعان تعويلا على المشهور بين الناس
 لومة العصر من الارض ولو كانت المسافة اربعة فراسخ واوادة العود ليومه فقد كمل
 مسير يوم ووجب التقصير ولو تردد يوما في ثلثة فراسخ ذاهبا وجائيا وما نداء
 لم يجز التقصير وان كان ذلك من نيته ولو كان لبلد طريقان والابعد منهما مسافة فسلك
 الابعد تصروا ان كان ميلا الى الرخصة * **الشرط الثاني** قصد المسافة فلو قصد مادون
 المسافة ثم تجدد له رأي فقصده اخرى لم يقصر ولو زاد المجموع على مسافة التقصير
 فقل عاد وقد كملت المسافة فما زاد قصر وكذا لو طلب دابة شردت او خريما او ابغا
 ولو خرج ينتظر رفقة ان تيسروا سافر معهم فان كان على حدة صحابة قصر في سفره
 وخوضعه توقعه وان كان دونها اتم حتى تيسر له الرفقة ويسافر * **الشرط الثالث** ان

كتاب الصلوة (فصل في صلوة المسافر * ٩٣)

لا يقطع السفر الإقامة في اثنتي عشرة ميلاً مسافة وفي طريقه ملك له قد استوطنها
 اتم في طريقه وفي ملكه وكذا لو توى الإقامة في بعض المسافة ولو كان بينه وبين ملكه
 لو توى الإقامة فيه مسافة التقصير قصر في طريقه خاصة ولو كان له عدة مواطن
 اعتبر ما بينه وما بين الأول فان كان مسافة قصر في طريقه ويتقطع سفره بموطنه
 فيتم فيه ثم يعبر المسافة التي بينه وبين موطنه فان لم يكن مسافة اتم في طريقه لا يقطع
 سفره وان كانت مسافة قصر في طريقه الثانية حتى يصل الى وطنه والوطن الذي
 يتم فيه هو كل موضع له فيه ملك قد استوطنه ستة اشهر فصاعداً متوالية كانت او
 متفرقة * الشرط الرابع ان يكون السفر سائفاً واجبا كان كحجة الاسلام او مندوباً
 كزيارة النبي عليه السلام او مباحاً كالاسفار للتجارة ولو كان معصية لم يقصر كاتباع
 المجائر وصيدا للبهو ولو كان الصيد لقوة او قوت ماله قصر ولو كان للتجارة قيل
 يقصر الصوم دون الصلوة وفيه تردد * الشرط الخامس ان لا يكون سفره اكثري
 حضره كالبدوي الذي يطلب القطر والمكاري والملاح والتاجر الذي يطلب
 الاسواق والبريد وضابطه ان لا يقيم في بلدة عشرة ايام فلما قام احد عشر يوماً
 منرا قصر وقيل ذلك مختص بالمكاري فيدخل في جملة الملاح والاجير والاول
 اظهر ولو اقام خمسة قبل يتم وقيل يقصر فيها وصلواته دون صومه ويتم ليلاً والاول
 اثني * الشرط السادس لا يجوز للمسافر التقصير حتى يتراعى جده وان البلد الذي
 يخرج منه او يخفى عليه الاذان ولا يجوز له التقصير قبل ذلك ولو توى السفر
 ليلاً وكذا في صوته يقصر حتى يبلغ سماع الاذان من مصرة وقيل يقصر عند الخروج
 من منزله ويتم عند دخوله والاول اظهر واذا توى الإقامة في غير بلدة عشرة ايام
 اقم ودونها يقصروا ان تردد هزيمه قصر ما بينه وبين شهر ثم يتم ولو صلوة واحدة
 ولو توى الإقامة ثم بدله رجع الى التقصير ولو صلى صلوة واحدة بنية الانمام

لم يرجع وأما القصر فانه مزممة إلا ان تكون المسافة اربعاً ولم يرد الرجوع اليوم
على قول او في احد المواطن الاربعة مكة والمدينة ومسجد الجامع بالكوفة والحائر
فانه مخير والاتمام افضل واذا اتعين القصر فاتم عامداً ما لما اعاد على كل حال
وان كان جاهلاً بالتقصير فلا اعادة ولو كان الوقت باقياً وان كان ناسياً اعادة في الوقت
ولا ينضي اليه خروج ولو قصر المسافر اتفاقاً لم يصح واعاد قصرأً واذا دخل الوقت
وهو حاضر ثم سافر والوقت باقٍ قيل يتم بناءً على وقت الوجوب وقيل يقتصر
اعتباراً بحال الاداء وقيل بتخير وقيل يتم مع السعة ويقصر مع الضيق والتقصير
اشبه وكذا الخلاف لو دخل الوقت وهو مسافر فحضر والوقت باقٍ والاتمام هنا
اشبه ويستحب ان يقول حبيب كل فريضة ثلاثين مرة سبحان الله والمحمد لله
ولا اله الا الله والله اكبر جبراً للفريضة ولا يلزم للمسافر متابعة الحاضر اذا اتم به
بل يقتصر على فرضه ويسلم منفرداً * وأما اللواحق فمسائل * الاولى اذا خرج الى
مسافة خمسة مانع اعتبر فان كان بحيث يخفى عليه الاذن ان قصر اذا لم يرجع من
نية السفر وان كان بحيث يسمعه او يداله من السفر اتم ويستوي في ذلك المسافر
في البر والبحر * الثانية لو خرج الى مسافة فردته الريح فان بلغ صاع الاذن
اتم والقصر * الثالثة اذا عزم على الإقامة في غير بلدة مشقة ثم خرج الى ما دون
المسافة فان عزم العود والإقامة اتم ذاهباً واطناً وفي البلد * الرابعة من دخل
في صلوة بنية القصر ثم من له الإقامة اتم ولو نوى الإقامة مشراً ودخل في صلوته
فعرى له السفر لم يرجع الى التقصير ونية ترد اما لو جدد العزم بعد الفراغ لم يجز
التقصير ما دام مقيماً * الخامسة الاعتبار في القضاء بحال فوات الصلوة لاجال
وجوبها فان اتمت قصر اقصيت كذلك وقيل الاعتبار في القضاء بحال الوجوب والاول
اشبه * السادسة اذا نوى المسافة وخفى عليه الاذن وقصر فبداله لم يعد صلوته *

السابعة اذا دخل وقت نافلة الزوال فلم يصل وما فر استحب له قضاءها ولو في السفر

كتاب الزكاة

وفيه فحمان * القسم الاول في زكاة المال والنظر فيمن تجب عليه وما تجب فيه ومن تصرف اليه * اما النظر الاول فتجب الزكاة على البالغ العاقل الحر المالك للممكن من التصرف فالبلوغ يعتبر في الذهب والفضة اجماعاً نعم اذا اتجر له من اليه النظر استحب له اخراج الزكاة من مال الطفل وان ضمنه واتجر لنفسه وكان ملياً كان الربح له وتستحب الزكاة اما لو لم يكن ملياً اولم يكن ولياً كان ضامناً ولليتيم الربح ولا زكاة هنا وتستحب الزكاة في فلات الطفل ومواشيه وقيل تجب وكيف قلنا فالتكليف بالاخراج يتناول الوالي عليه وقيل حكم المجنون حكم الطفل والاصح انه لا زكاة في ماله الا في الصامت اذا اتجر له الولي استحباباً والمملوك لا تجب عليه الزكاة سواء قلنا يملك او احلنا ذلك ولو ملكه سيده مالا ومصرفه فيه لم تجب عليه الزكاة وقيل يملك وتجب عليه الزكاة وقيل لا يملك والزكاة على مولاه وكذا المكاتب المشروط عليه ولو كان مطلقاً وتحريمه شيء وجبت عليه الزكاة في نصيبه اذا بلغ نصاباً والمكاتب شرط في الاجناس كلها ولا بد ان يكون تاماً فلو وهب له نصاب لم يجز في الحول الا بعد القبض وكذا لو اوعى له اعتبر الحول بعد الوفاة والقبول ولو استترى نصاباً جرى في الحول من حين العقد لا بعد الثلثة ولو شرط البائع اوها خیاراً زائداً من الثلثة يبنى على القول بانتقال الملك والوجه انه من حين العقد وكذا لو استقرض مالا وعينه باقية جرى في الحول من حين قبضه ولا تجزى الغنيمة في الحول الا بعد القسمة ولو عزل الامام قسطاً جرى في الحول ان كان صاحبه حاضراً وان كان غائباً فعند وصوله اليه ولو نذر في اثناء الحول الصدقة بعين النصاب انقطع الحول لتعيينه

للصدقة والتمكن من التصرف في النصاب معتبر في الاجناس كلها وامكان اداء
 الواجب معتبر في الضمان لا في الوجوب ولا تجب الزكاة في المال المغصوب
 ولا الغائب اذا لم يكن في يد وكيله او وليه ولا الرهن على الاشبه ولا الوقف
 ولا الضال ولا المال المفقود فان مضى عليه سنون وعاد زكاة لسنة استحبابا
 ولا القرض حتى يرجع الى صاحبه ولا الدين فان كان تاخيره من جهة صاحبه قيل
 تجب الزكاة على مالكة وقيل لا والا لاول احوط والكافر تجب عليه الزكاة لكن
 لا تصح منه اذاؤها فاذا تلفت لا يجب عليه ضمانها وان اهلل والمسلم اذا لم يتمكن
 من اخراجها وتلفت لم يضمن ولو تمكن وفرض ضمن والمجنون والطفل لا يضمنان
 لهذا اهلل الولي مع القول بالوجوب في الغلات والمواشي * ^{الانظر الثاني في بيان}
 ما تجب فيه وما تستحب * تجب الزكاة في الانعام الابل والبقر والغنم وفي الذهب
 والفضة والغلات الاربع الحنطة والشعير والتمر والزبيب ولا تجب فيما عد ذلك
 وتستحب في كل ما تنبت الارض مما يكال او يؤزن عدا الخضرا كالقث والبادنجان
 والخيار وما شاكله وفي مال التجارة قولان احدهما الوجوب والاستحباب اجمع
 وفي الخيل الاناث وتسقط عما عد ذلك الا ما سذكرك فلا زكاة في البغال والحمير
 والرقيق ولو تولد حيوان بين حيوانين احدهما زكوتي روي في الحاقه بالزكوتي
 المطلق اسمه **القول** في زكاة الانعام والكلام في الشرائط والفريضة واللواحق * اما
 الشرائط فاربعة * الشرط الاول اعتبار النصب وهي في الابل اثنا عشر نصبا با خمسة
 كل واحد منها خمس فاذا بلغت ستا وعشرين صارت كلها نصبا با ثم ست وثلاثون
 ثم ست واربعون ثم احدى وستون ثم ست وسبعون ثم احدى وتسعون فاذا
 بلغت مائة واحدى وعشرين فاربعون او خمسون او منها وفي البقر نصبان ثلاثون
 واربعون دائما وفي الغنم خمسة نصب اربعون وفيها شاة ثم مائة واحدى

وعشرون وفيها مائتان ثم مائتان وواحدة وفيها ثلث شياء ثم ثلث مائة وواحدة
 فاذا بلغت ذلك قيل يؤخذ من كل مائة شاة وقيل بل يجب اربع شياء حتى
 يبلغ اربعة مائة فيؤخذ من كل مائة شاة بالغاً ما بلغ وهو الاشهر وتظهر الفائدة في
 الوجوب وفي الضمان والغريضة تجب في كل نصاب من نصب هذه الاجناس
 وما بين النصابين لا يجب فيه شيء وقد جرت العادة بتسمية ما لا يتعلق به الغريضة
 من الابل شتقاً من البقر وقصاً ومن الغنم صفواً ومعناه في الكل واحداً لتسع
 من الابل نصاب وشتق فالنصاب خمس والشتق اربع بمعنى انه لا يسقط من
 الغريضة شيء ولو تلفت الاربعة وكذا التسعة والثلثون من البقر نصاب ووقص
 فالغريضة في الثلثين والزائد وقص حتى يبلغ الاربعين وكذا مائة وعشرون من
 الغنم نصابها اربعون والغريضة فيه وعفوها ما زاد حتى يبلغ مائة واحداً وعشرين
 وكذا ما بين النصب التي مددناها ولا يضم مال الانسان الي غيرها وان اجتمعت
 شرائط الخلطة وكانا في مكان واحد بل يعتبر في مال كل واحد بلوغ النصاب
 ولا يفرق بين مالي المالك الواحد ولو تباعد مكانهما * الشرط الثاني السوم فلا تجب
 الزكاة في المعلوفة ولا في السخال الا اذا استغنت عن الامهات بالرمي ولا بد من
 استمرار السوم جملة الحول فلو علفها بعض ولو كان يوماً استأنف الحول عند
 استئناف السوم ولا اعتبار باللحظة مادة وقيل يعتبر في اجتماع السوم والعلف
 الاغلب والاول اشبه ولو اعتلفت من نفسها بما يعتد به بطل حولها لخروجها عن
 اسم السوم وكذا لو منع المائنة مانع كالثلج فعلفها المالك او غيره باذنه او غيره
 اذنه * الشرط الثالث الحول وهو معتبر في الحيوان والنقدين مما تجب فيه
 وفي مال التجارة والخيول وما تستحب وحده ان يمضي احد عشر شهراً ثم يهل
 للثاني عشر فعند هلاله تجب ولو لم تكمل ايام الحول ولو اختلف احد شروطها في

اثناء الحول بطل الحول مثل ان نقصت من النصاب فاتمها او عاوضها بجنسها او مثلها على الاصح وقيل اذا فعل ذلك قراراً وجبت الزكاة وقيل لا تجب وهو الاظهر ولا تعد السخايل مع الامهات بل لكل منهما حول على انفراد ولو حال الحول فتلف من النصاب شيء فان فرط المالك ضمن وان لم يكن فرط مقطوع من الفريضة بنسبة التالف من النصاب واذا ارتد المسلم قبل الحول لم تجب الزكاة واستأنف ورتة الحول وان كان بعده وجبت وان لم يكن من فطرة لم ينقطع الحول ووجبت الزكاة عند تمام الحول مادام باقياً * الشرط الرابع ان لا يكون هوامل فانه ليس في العوامل زكاة ولو كانت سائمة * واما الفريضة فيقف بيانها على مقاصد * الاول الفريضة في الابل شاة في كل خمس حتى يبلغ خمسا وعشرين فاذا زادت واحدة كانت فيها بنت مخاض فاذا زادت عشرة كان فيها بنت لبون فاذا زادت عشرة اخرى كان فيها حقة فاذا زادت خمس مشركان فيها جذعة فاذا زادت خمس عشرة اخرى كان فيها بنتا لبون فاذا زادت خمس عشرة ايضا كان فيها حقتان فاذا بلغت مائة واحدتي وعشرين طرح ذلك وكان في كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون ولو امكن في عدد فرس كل واحد من الامرين كان المالك بالخيار في اخراج ايها شاء وفي كل ثلثين من البقر تبعة او تبعة وفي كل اربعين مسنة * الثاني في الابدال من وجبت عليه بنت مخاض وليست عنده اجزاء ابن لبون ذكر ولو لم يكونا عنده كان مخيراً في ابتياع ايها شاء ومن وجبت عليه سن وليست عنده وعندة اعلى منها بسن دفعها واخذ ثلثين او عشرين درهما وان كان ما عنده اخفض بسن دفع معها شاتين او عشرين درهما والخيار في ذلك اليه لا الى العامل وسواء كانت القيمة السوقية مساوية لذلك او ناقصة منه او زائدة عليه ولو تغلوت الاسنان بازيد من درجة واحدة

لم يتضاعف التقدير الشرعي ورجع في التقاض إلى القيمة السوقية على الاظهر
وكذا ما فوق الجذع من الاسنان وكذا ما حدا اسنان الابل * الثالث في اسنان
الفرائض * بنت المخاض هي التي لها سنة ودخلت في الثانية اي امها ما خض
بمعنى حامل وبنت اللبن هي التي لها سنتان ودخلت في الثالثة اي امها
ذات لبن والحقة هي التي لها ثلث ودخلت في الرابعة فاستحققت ان يطرفها
الفحل او يحمل عليها والجذعة هي التي لها اربع ودخلت في الخامسة وهي
اعلى الاسنان المأخوذة في الزكاة والتبع هو الذي تم له حول وقيل سمي بذلك
لانه تبع قرنه اذ نه او تبع امه في الرمي والمستنة هي التي كمل لها سنتان ودخل
في الثالثة ويجوز ان يخرج من غير جنس الفريضة بالقيمة السوقية ومن العين
افضل وكذا في سائر الاجناس والشاة التي تؤخذ في الزكاة قيل أقله الجذع من
الفان او النتي من المعز وقيل ما يسمى شاة والاول اظهر ولا تؤخذ المريضة
ولا الهرمة ولا ذات العوار وليس للساعي التخيير فان وقعت المشاحة قبل يفرغ
حتى يبقى السن التي تجب فيها * واما اللواحق فهي ان الزكاة تجب في العين
لا في الذمة فانها تمسك من ايصالها الى مستحقها فلم يفعل فقد فرط فان تلفت
لزمه الضمان وكذا ان تمكن من ايصالها الى الساعي او الى الامام ولو اموه
امرأة نصا با و حال عليها الحول في يدها فطلقها قبل الدخول وبعد الحول كان
له النصف موفرا وعليها حق الفقراء ولو هلك النصف بتفريطها كان للساعي ان
يأخذ حقه من العين ويرجع الزوج عليها به لانه مضمون عليها ولو كان عنده
نصاب فحال عليه اخوال فان اخرج زكوته في كل سنة من غيره تكررت الزكاة
فيه وان لم يخرج وجبت عليه زكاة حول واحد ولو كان عنده اكثر من نصاب
كانت الفريضة في النصاب ويجبر من الزائد وكذا في كل سنة حتى ينقص المال

من النصاب فلو كان عنده ست وعشرون من الابل ومضى عليه حولان وجبت عليه بنت مخاض وخمس شياه فان مضى عليه ثلثة احوال وجبت عليه بنت مخاض وتسع شياه والنصاب المجتمع من المعز والضأن وكذا من الجاموس والبقرة وكذا من الابل العرب والبخاتي تجب فيه الزكاة والمالك بالخيار في اخراج الفريضة من اي الصنفين شاء ولو قال رب المال لم يحل علي مالي الحول او قد اخرجت ما وجب علي قبل منه ولم يكن عليه بينة ولا يمين ولو شهد عليه شاهدان قبلا واذ كان للمالك اموال متفرقة كان له اخراج الزكاة من ايها شاء ولو كانت السن الواجبة في النصاب مريضة لم يجب اخذها واخذ غيرها بالقيمة ولو كان كله مراضا لم يكلف شراء صحيحة ولا تؤخذ الربوي وهي الوالدات ما بين خمسة عشر يوما وقبل الحين خمسين ولا الالولة وهي السمينة المعدة للاكل ولا فحل الضراب ويجوز ان يدفع من غير فتم البلد وان كان ادون قيمة ويجزى بالذكر والانتى لتناول الاسم له **القول** في زكاة الذهب والفضة * ولا تجب بالزكاة في الذهب حتى يبلغ عشرين ديناراً ففيه عشرة دراهم ثم ليس في الزائد شيء حتى يبلغ اربعة دنانير ففيها قيراطان ولا زكاة فيما دون عشرين مثقالاً ولا فيما دون اربعة ثم كلما زاد المال اربعة ففيها قيراطان بالغامابغ وقيل لا زكاة في العين حتى تبلغ اربعين ففيها دينار والاول اشهر ولا زكاة في الفضة حتى تبلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ثم كلما زادت اربعين كان فيها درهم وليس فيما نقص عن الاربعين زكاة كما ليس فيما نقص عن المائتين شيء والدرهم ستة دنانير والدنانير ثمانون حبات من اوسط حب الشعير يكون مقدار العشرة سبعة مثاقيل ومن شرط وجوب الزكاة فيهما كونهما مضروبين بدنانير او دراهم منقوشين بسكة المعاملة او ما كان يتعامل بها وحول الحول

حتى يكون النصاب موجودا فيه اجمع فلو نقص في اثنائه او تبدلت اعيان
النصاب بغير جنسه او بجنسه لم تجب الزكاة وكذا لو منع من التصرف فيه سواء
كان المنع شرعيا كالوقف والرهن او قهريا كالغصب ولا تجب الزكاة في الحلي
مجللا كان كسوار للمرأة وحلية السيف للرجل او محرما كالخلخال للرجل
والمنظنة للمرأة وكالاواني المتخذة من الذهب والفضة وآلات اللهلو عملت منهما
وقيل يستحب فيه الزكاة وكذا لآزكوة في السبائك والنقار والتبروقيل اذا عملها
كذلك فرارا وجبت الزكاة ولو كان قبل الحول والاستحباب اشبه اما لو جعل
الدراهم والدنانير كذلك بعد الحول وجبت الزكاة اجماعا * واما احكامها
فمسائل * الاولى لا اعتبار باختلاف الرقبة مع تساوي الجوهرين بل يضم بعضها
الى بعض وفي الاخراج ان تطوع بالارغب والا كان له الاخراج من كل جنس
بقسطه * الثانية الدراهم المغشوشة لازكوة فيها حتى يبلغ خالصها نصابا ثم لا يخرج
المغشوشة من الجياد * الثالثة اذا كان معه دراهم مغشوشة فان عرف قدر الفضة
اخرج الزكاة منها فضة خالصة وعن الجملة منها وان جهل ذلك واخرج من
جملتها من الجياد احتياطا جازيا وان ما كس الزم تصفيتها ليعرف قدر
الواجب * الرابعة مال القرض ان تركه المقرض بحاله وجبت الزكاة عليه دون
المقرض ولو شرط المقرض الزكاة على المقرض قيل يلزم الشرط وقيل لا يلزم وهو
الاشبه * الخامسة من دفن مالا وجهل موضعه او ورث مالا ولم يصل اليه ومضت
عليه احوال ثم وصل اليه زكوة لسنة استحبابا * السادسة اذا ترك نفقة لاهله
فهي معرضة للاتلاف تسقط الزكاة عنها مع غيبة المالك وتجب لو كان حاضرا
وقيل تجب فيها على التقديرين والاول مروي * السابعة لا تجب الزكاة حتى
يبلغ كل جنس نصابا ولو قصر كل جنس او بعضها لم يجبر بالجنس الآخر كمن

مئة عشرة دنانير ومائة درهم او اربعة من الابل وعشرون من البقر القول
 في زكاة الغلات والنظر في الجنس والشرط واللواحق * أما الأول فلا تجب الزكاة
 فيما يخرج من الأرض الآتي الاجناس الاربعة الحنطة والشعير والتمر والزبيب
 لكن تستحب فيما عد ذلك من الحبوب مما يدخل المكيال والميزان كالذرة
 والأرز والعدس والماش والسلت والعَلَس وقيل السلت كالشعير والعَلَس كالحنطة
 في الوجوب والاول اشبه * وأما الشرط فالنصاب وهو خمسة أوسق والوسق ستون
 صاعا والصاع تسعة ارطال بالعراقي وستة بالمديني وهو اربعة امداد والمد رطلان
 وربيع فيكون النصاب الفين وسبع مائة رطل بالعراقي وما نقص فلا زكاة فيه
 وما زاد فيه الزكاة ولو قل والحد الذي يتعلق به الزكاة من الاجناس ان يسمى
 حنطة او شعيراً او تمرّاً او زبيباً وقيل بل اذا احمر تمر النخل او اصفر او انعقد الحصرم
 والاول اشبه ووقت الاخراج في الغلة اذا صفت وفي التمر بعد اخراجه وفي الزبيب
 بعد اقتطافه ولا تجب الزكاة في الغلات الا اذا ملكت بالزراعة لا غيرها من
 الاسباب كالابتياح والهبه ويزكى حاصل الزرع ثم لا تجب بعد ذلك فيه زكاة
 ولو بقي احوال ولا تجب الزكاة الا بعد اخراج حصه السلطان والمؤن كلها على
 الاظهر * وأما اللواحق فمسائل * الأولى كل ما سقي سيجاً او بعللاً وعذياً ففيه العشر
 وما سقي بالدوالي والتواضع ففيه نصف العشر وان اجتمع فيه الامران كان
 الحكم للاكثر فان تساوا اخذ من نصفه العشر ومن نصفه نصف العشر * الثانية
 اذا كان له نخيل او زروع في بلاد متباعدة يدرك بعضها قبل بعض ضمننا الجميع
 وكان حكمها حكم الثمرة في الموضع الواحد فما ادرك وبلغ نصاباً اخذ منه ثم يأخذ
 من الباقي قل او اكثر وان سبق ما لا يبلغ نصاباً تربصنا في وجوب الزكاة ادراك
 ما يكمل نصاباً سواء اطلع الجميع دفعة او ادرك دفعة او اختلف الامر ان *

الثالثة اذا كان له نخل يطلع مرة وآخر يطلع مرتين قيل لا يضم الثاني الى الاول
لانه في حكم ثمرة سنتين وقيل يضم وهو الاشبه * **الرابعة** لا يجزي اخذ الرطب
من التمر ولا العنب عن الزبيب ولو اخذه السامي وجف ثم نقص رجع بالنقصان *
الخامسة اذا مات المالك وعليه دين فظهرت الثمرة وبلغت لم تجب الزكاة على الوارث
وكونها ولو قضى الدين وفضل منها النصاب لم تجب الزكاة لانها على حكم
مال الميت ولو صارت تمرا والمالك حي ثم مات وجبت الزكاة ولو كان دينه
يستغرق تركته ولو ضاقت التركة من الدين قيل يقع التحاوص بين ارباب الزكاة
والديان وقيل تقدم الزكاة لتعلقها بالعين قبل تعلق الدين بها وهو الاقوى *
السادسة اذا ملك نخلا قبل ان يبدو صلاح ثمرته فالزكاة عليه وكذا اذا اشترى
ثمرة على الوجه الذي يصح فان ملك ثمرة بعد ذلك فالزكاة على المالك والاولى
الاعتبار بكونه ثمرا لتعلق الزكاة بما يسمى ثمرا لاما يسمى يسرا * **السابعة** حكم
ما يخرج من الارض مما تستحب فيه الزكاة حكم الاجناس الاربعة في قدر
النصاب وكيفية ما يخرج منه واعتبار السقي * **القول** في مال التجارة
والبحث فيه وفي شروطه واحكامه * **اما** الاول فهو المال الذي ملك بعقد معاوضة
وقصده به الاكتساب عند التملك فلو انتقل اليه بميراث او هبة لم يزكه وكذا
لو ملكه للثنية وكذا لو اشتراه للتجارة ثم نوى الثنية * **واما** الشروط فثلاثة الاول
النصاب ويعتبر وجوده في الحول كله فلو نقص في اثناء الحول ولو يوما سقط
الاستحباب ولو مضى عليه مدة يطلب فيها برأس المال ثم زاد كان حول الاصل
من حين الابتاع وحول الزيادة من حين ظهورها * **الثاني** ان يطلب برأس المال
او زيادة فلو كان رأس ماله مائة فطلب بنقيصة ولو حبة لم يستحب وروي اذا
مضى عليه وهو على النقيصة احوال زكاة لسنة واحدة استحبابا * **الثالث**

الحول ولا بد من وجود ما يعتبر في الزكاة من اول الحول الى آخره فلو نقص رأس ماله او نوى به القنية انقطع الحول ولو كان بيده نصاب بعض حول فاشترى به متاعا للتجارة قيل كان حول العرض حول الاصل والاشبه استيناف الحول ولو كان رأس المال دون النصاب استأنف عند بلوغه نصابا فصاعدا * وأما احكامه فمسائل الأولي زكاة التجارة تتعلق بقيمة المتاع لابعيته ويقوم بالبدناتير او الدراهم * **تفريع** اذا كانت السلعة تبلغ النصاب باحد التقدين دون الآخر تعلقت بها الزكاة لحصول ما يسمى نصابا * **الثانية** اذا ملك احد النصب الزكوتية للتجارة مثل اربعين شاة او ثلثين بقرة سقطت زكاة التجارة ووجبت زكاة المال ولا تجتمع الزكوتان ويشكل ذلك على القول بوجوب زكاة التجارة وقيل تجتمع الزكوتان هذه وجوبا وهذه استحبابا * **الثالثة** لو حارص اربعين سائمة بأربعين سائمة للتجارة سقط وجوب المالية والتجارة واستأنف الحول فيهما وقيل بل تثبت زكاة المال مع تمام الحول دون التجارة لان اختلاف العين لا يقدح في الوجوب مع تحقق النصاب في الملك والاول اشبه * **الرابعة** اذا ظهر في مال المضاربة الربح كان زكاة الاصل على رب المال لانفراده بملكه وزكاة الربح بينهما يضمن المالك الى ماله ويخرج منه الزكاة لان رأس ماله نصاب ولا تستحب في حصة السامي الزكاة الا ان تكون نصابا وهل يخرج قبل ان ينض المال قيل لا لانه وقاية لرأس المال وقيل نعم لان استحقاق الفقراء له اخروجه عن كونه وقاية وهو اشبه * **الخامسة** الدين لا يمنع من زكاة التجارة ولو لم يكن للمالك وفاء الآمنه وكذا القول في زكاة المال لانها تتعلق بالعين ثم تلحق بهذا الفصل مسئلتان * **الأولى** العفار المتخذ للنماء يستحب الزكاة في حاصله ولو بلغ نصابا وحال عليه الحول وجبت الزكاة ولا تستحب في المساكن ولا في الثياب

والآلات والامتنعة المتخذة للفقيرة * الثانية الخيل اذا كانت اناثا سائمة وحال
عليه الحول ففي العتاق من كل فرس ديناران وفي البراذين من كل فرس دينار
احتسابا * النظر الثالث فيمن يصرف اليه ووقت التسليم والنية * القول
فيمن تصرف اليه ويحصره اقسام * القسم الاول اصناف المستحقين للزكاة
سبعة * الفقراء والمساكين وهم الذين تقصر احوالهم عن مؤنة منتهم وقيل من
يقصر ماله من احد النصب الزكوتية ثم من الناس من جعل اللفظين بمعنى
واحد ومنهم من فرق بينهما في الآية والاول اشبه ومن يقدر على اكتساب
ما يمتون به نفسه وماله لا تحل له لانه كالغني وكذا ذو الصنعة ولو قصرت عن
كفاية جازان يتناولها وقيل يعطى ما يتم به كفاية وليس ذلك شرطا ومن هذا
الباب تحل لصاحب ثلث مائة وتحرم على صاحب الخمسين اعتبارا بعجز
الاول من تحصيل الكفاية وتمكن الثاني ويعطى الفقير ولو كانت له دار يسكنها
او خادم يخدمه اذا كان لا غناء له عنهما ولو ادعى الفقير ان صرف صدقة او كذبة
هو مل بما عرف منه وان جهل الامر ان اعطى من خير يمين سواء كان قويا او
ضعيفا وكذا لو كان له اصل مال وقيل بل يحلف على تلفه ولا يجب اعلام الفقير
ان المدفوع اليه زكاة فلو كان ممن يترفع عنها وهو مستحق جاز صرفها اليه على
وجه الصلة ولو دفعها اليه على انه فقير فبان غنيا ارتجعت مع التمكن وان
تعذر كانت ثابتة في ذمة الآخذ ولم يلزم الدافع ضمانها سواء كان الدافع المالك
او الامام او السامي وكذا لو بان ان المدفوع اليه كافرا فاسق او ممن تجب عليه
نفقة او هاشمي وكان الدافع من غير قبيله * والعاملون وهم عمال الصدقات
ويجب ان يستكمل فيهم اربع صفات التكليف والايمان والعدالة والفقير ولو
اقتصر على ما يحتاج اليه منه جاز وان لا يكون هاشميا وفي اعتبار الحرية تردد

والامام بالخيار بين ان يقرر له جعالة مقدرة او اجرة من مدة مقدرة * والمؤلفة
وهم الكفار الذين يستمالون للجهاد ولا تعرف مؤلفه غيرهم * وفي الرقاب وهم
ثلثة المكاتبون والعبيد الذين تحت الشدة والعبد يشترى ويعتق وان لم يكن
في شدة لكن يشترط عدم المستحق وروي رابع وهو من وجبت عليه كفارة ولم يجد
فانه يعتق عنه وفيه تردد والمكاتب انما يعطى من هذا السهم اذا لم يكن معه
ما يصرفه في كتابة ولو صرفه في غيره والحال هذه جاز ارتجاعه وقيل لا ولودفع
اليه من سهم الفقراء لم يرتجع ولو ادعى انه كوتب قبل يقبل وقيل لا الا بالبينة
او يحلف والاول اشبه ولو صدقه مولاة قبل * والغارمون وهم الذين عليهم
الديون في غير معصية فلو كان في معصية لم يقض عنه نعم لوتاب صرف اليه من
سهم الفقراء وجاز ان يقضي هو ولو جهل فيما اذا انفقته قيل يمنع وقيل لا وهو الاشبه
ولو كان للمالك دين على الفقير وجاز ان يقاضه وكذا لو كان الغارم ميتا جاز
ان يقضي عنه وان يقاض وكذا لو كان الدين على من تجب عليه نفقة جاز
ان يقضي منه حيا وميتا وان يقاض ولو صرف الغارم ما دفع اليه من سهم
الغارمين في غير القضاء ارتجع على الاشبه ولو ادعى ان عليه دينا قبل قوله
اذا صدقه الغريم وكذا لو تجردت دعواه من التصديق والانكار وقيل لا يقبل
والاول اشبه * وفي سبيل الله وهو الجهاد خاصة وقيل يدخل فيه المصالح كبناء
القناطر والحج ومساعدة الزائرين وبناء المساجد وهو الاشبه والغازي يعطى
وان كان غنيا قد وكفاية على حسب حاله واذا غزا لم يرتجع منه وان لم يغز استعيد
واذا كان الامام مفقودا سقط نصيب الجهاد وصرف في المصالح وقد يمكن
وجوب الجهاد مع عدمه فيكون النصيب باقيا مع وقوع ذلك التقدير وكذا
يسقط سهم السعاة وسهم المؤلفة ويقتصر بالزكاة على بقية الاصناف * وابن السبيل

وهو المنقطع به ولو كان غنيا في بلده وكذا الضيف ولا بد ان يكون سفرهما مباحا
فلو كان معصية لم يعط ويدفع اليه قدر الكفاية الى بلده ولو فضل عنه شيء اعاده
وتيل لا * القسم الثاني في اوصاف المستحق * الوصف الاول الايمان فلا يعطى
كافر ولا معتقد لغير الحق ومع عدم المؤمن يجوز صرف الفطرة خاصة الى المستضعف
وتعطى الزكاة اطفال المؤمنين دون اطفال غيرهم ولو اعطى مخالف زكوة
اهل نحلته ثم استبصر اعاد * الوصف الثاني العدالة وقد اعتبرها كثير واعتبر
آخرون مجانبية الكبائر كالخمر والزنا دون الصغائر وان دخل بها في جملة
الفساق والاول احوط * الوصف الثالث ان لا يكون ممن تجب نفقته على
المالك كالأبوين وان علوا والاولاد وان سفلوا والزوجة والمملوك ويجوز دفعها
الى من عدا هؤلاء من الانساب وان قربوا كالاخ والعم ولو كان ممن تجب نفقته
عاملا جاز ان يأخذ من الزكاة وكذا الغازي والغارم والمكاتب وابن السبيل لكن
يأخذ هذا ما زاد من نفقته الاصلية مما يحتاج اليه في سفره كالحمولة * الوصف
الرابع ان لا يكون هاشميا فلو كان كذلك لم يحل له زكاة غيره ويحل له زكاة مثله
في النسب وان لم يتمكن الهاشمي من كفايته من خمس جاز ان يأخذ من الزكاة
ولو من غير هاشمي وقيل لا يتجاوز قدر الضرورة ويجوز للهاشمي ان يتناول المندوبة
من هاشمي وغيره والذين تحرم عليهم الصدقة الواجبة من ولده هاشم خاصة
على الاظهر وهم الآن اولاد ابي طالب والعباس والحارث وامى لهب * القسم
الثالث في المتولي للاخراج وهم ثلثة المالك والامام والعامل وللمالك ان
يتولى تفريق ما وجب عليه بنفسه او بمن يوكله والاولى حمل ذلك الى الامام
وبيناكد الاستحباب في الاموال الظاهرة كالماشى والغلات ولو طلبها الامام
وجب صرفها اليه ولو فرقها المالك والحال هذه قيل لا يجزي وقيل يجزي وان اثم

والاول اشبه وولي الطفل كالمالك في ولاية الاخراج ويجب على الامام ان ينصب
 حاملا لقبض الصدقات ويجب دفعها اليه عند المطالبة ولو قال المالك اخرجت
 قبل قوله ولا يكلف بيّنة ولا يميناً ولا يجوز للسامي تفريقها الا باذن الامام واذ
 اذن له جاز ان يأخذ نصيبه ثم يفرق الباقي واذ لم يكن الامام موجوداً دفعت
 الى الفقيه المأثور من الامامية فانه ابصر بمواقفها والافضل قسمتها على الاصناف
 واختصاص جماعة من كل صنف ولو صرفها في صنف واحد جاز ولو خص بها
 ولو شخصاً واحداً من بعض الاصناف جاز ايضاً ولا يجوز ان يعدل بها الى غير
 الموجود ولا الى غير اهل البلد مع وجود المستحق في البلد ولا ان يؤخر دفعها مع
 التمكن فان فعل شيئاً من ذلك اثم وضمن وكذا كل من كان في يده مال لغيره
 وطالبه به فامتنع او اوصى اليه بشيء فلم يصرفه فيه او دفع اليه ما يوصله الى
 غيره ولو لم يجد المستحق جاز نقلها الى بلد آخر ولا ضمان عليه مع التلف الا
 ان يكون هناك تفريط ولو كان ماله في غير بلده فالافضل صرفها الى بلد المال ولو
 دفع العوض في بلده جاز ولو نقل الواجب الى بلده ضمن وفي زكاة الفطرة
 لا فضل ان يؤدى في بلده وان كان ماله في غير بلده لانها تجب في الذمة ولو
 ضمن زكاة الفطرة من مال فائب عنه ضمن بنقله من ذلك البلد مع وجود المستحق
 فيه * القسم الرابع في اللواحق وفيه مسائل الاولى اذا قبض الامام او السامي
 الزكاة برئت ذمة المالك ولو تلفت بعد ذلك * الثانية اذا لم يجد المالك لها
 مستحقاً فالافضل له عزلها ولو ادركته الوفاة اوصى بها وجوباً * الثالثة المملوك
 الذي يشتري من الزكاة اذا مات ولا وارث له ورثه ارباب الزكاة وقيل بل
 يرثه الامام والاول اظهر * الرابعة اذا احتاجت الصدقة الى كبل او وزن
 كانت الاجرة على المالك وقيل تحتسب من الزكاة والاول اشبه * الخامسة

إذا اجتمع للفقير سببان أو ما زاد يستحق بهما الزكاة كالغفر والكتابة والغزو
 جازان يعطى بحسب كل سبب نصيباً * السادسة أقل ما يعطى الفقير ما يجب في
 النصاب الأول عشرة قراريط أو خمسة دراهم وقيل ما يجب في النصاب الثاني
 فيرطان أو درهم والأول أكثر ولا حد للأكثر إذا كان دفعة ولو تعاقبت العطية
 فبلغت مؤنة السنة حرم عليه ما زاد * السابعة إذا قبض الإمام الزكاة وما لصاحبها
 وجوباً وقيل استحباباً وهو الأشهر * الثامنة يكره أن يملك ما أخرجه في الصدقة
 اختياراً واجبة كانت أو مندوبة ولا بأس إذا عادت بميراث وما شابهه * التاسعة
 يستحب أن تؤم نعم الصدقة في أقوى موضع منها واكشفه كاصول الأذان
 في الغنم وإفخاذ الأبل والبقر ويكتب في الميسم ما أخذت له زكاة أو صدقة أو جزية *
القول في وقت التسليم إذا اهل الثاني مشرو جب دفع الزكاة ولا يجوز
التأخير إلا مانع أو لا انتظار من له قبضها وإذا عزلها جاز تأخيرها إلى شهر أو شهرين
والأشبه أن التأخير إن كان لسبب مبيح دام بدوامه ولا يتحدد وإن كان اقتراحاً
لم يجز ويضمن إن تلفت ولا يجوز تقديمها قبل وقت الوجوب فإن آثر ذلك
دفع مثلها قرضاً ولا يكون ذلك زكاة ولا يصدق عليها اسم التعجيل فإذا جاء وقت
الوجوب احتسبها من الزكاة كالدين على الفقير بشرط بقاء القابض على صفة
الاستحقاق وبقاء الوجوب في المال ولو كان النصاب يتم بالقرض لم تجب الزكاة
موا كانت عينه باقية أو تالفة على الأشبه ولو خرج المستحق من الوصف استعبدت
وله أن يمتنع من إعادة العين ببذل القيمة عند القبض كالقرض ولو عذرا استعادتها
فمؤ المالك الزكاة من رأس ولو كان المستحق على الصفات وحصلت شرائط
الوجوب جازان يستعيدنها ويعطي عوضها لأنها لم يتعين ويجوز له أن يعدل بها
من دفعت إليه أيضاً فروع لو دفع إليه شاة فزادت زيادة متصلة كالسمن

لم يكن له استعادة العين مع ارتفاع الفقر والفقير بذل القيمة وكذا لو كانت
الزيادة منفصلة كالولد لكن لو دفع الشاة لم يجب عليه دفع الولد * الثاني
لو نقصت قيل يرد لها ولا شيء على الفقير والوجه لزوم القيمة حين القبض *
الثالث اذا استغنى بعين المال ثم حال الحول جاز احتسابه عليه ولا يكلف
المالك اخذه واعادته وان استغنى بغيره استعيد القرض * **القول في النية**
والمراعى نية الدافع ان كان مالكا وان كان ساميا او الامام او وكلا جاز ان
يتولى النية كل واحد من الدافع والمالك والوالي من الطفل والمجنون يتولى
النية او من له ان يقبض منه كالامام والسامي ويتعين عند الدفع ولو نوى بعه
الدفع لم استبعد جوازه وحقيقتها القصد الى القرية والوجوب او الندب وكونها
زكاة مال او فطرة ولا يفتقر الى نية الجنس الذي يخرج منه **فروع** لو قال
ان كان مالى الغائب باقيا فهذه زكوته وان كان تالفاني نافلة صم ولا كذا لو قال
او نافلة ولو كان له مالان متساويان حاضرو غائب فاخرج زكاة ونواها من
احدهما اجزأته وكذا ان قال ان كان الغائب سالما ولو اخرج من ماله الغائب
ان كان سالما ثم بان تالفًا جاز نقلها الى غيره على الاشبه ولو نوى من مال يرجو
وصوله لم يجوز ولو وصل ولو لم ينورب المال ونوى السامي او الامام عند التسليم
فان اخذها السامي كرهاً جاز وان اخذها طوعا قيل لا يجزي والاجزاء اشبه *
القسم الثاني في زكاة الفطرة واركانها اربعة * الاول فيمن تجب عليه تجب
الفطرة بشروط ثلاثة الاول التكليف فلا تجب على الصبي ولا على المجنون ولا
على من اهل شوال وهو مغمى عليه الثاني الحرية فلا تجب على المملوك ولو
قيل يملك ولا على المدبر ولا على ام الولد ولا على المكاتب المشروط ولا على
المطلق الذي لم يتحرر منه شيء ولو تحرر منه شيء وجبت عليه بالنسبة ولو اهل

المولى وجبت عليه دون المملوك الثالث الغنى فلا تجب على الفقير وهو من لا يملك أحد النصب الزكوتية وقيل من تحمل له الزكوة وضابطة ان لا يملك قوت سنة له ولعياله وهو الاشبه ويستحب للفقير اخراجها واقل ذلك ان يدير صاعا على ماله ثم يتصدق به ومع الشروط يخرجها من نفسه وعن جميع من يعوله فرضا او نفلا من زوجة وولد وما شاكلهما وضيع وما شابهه صغيرا كان او كبيرا حرا او عبدا مسلما او كافرا والنية معتبرة في ادائها ولا يضح اخراجها من الكافر وان وجبت عليه ولو اسلم سقطت عنه * مسائل ثلث الاولى من بلغ قبل الهلال او اسلم او زال جنونه او ملك ما يصير به غنيا وجبت عليه ولو كان بعد ذلك ما لم يصل العيد استجبت وكذا التفصيل لو ملك مملوكا او ولده وله الثانية الزوجة والمملوك تجب الزكوة عنهما ولم يكونا في ماله اذا لم يعلمها غيره وقيل لا تجب الا مع العيلة وفيه تردد الثالثة كل من وجبت زكوة على غيره سقطت من نفسه وان كان لو انفرد وجبت عليه كالضيع الغني والزوجة **فروع** اذا كان له مملوك غائب يعرف حيوته فان كان يعول نفسه او في ماله مولا وجبت على المولى وان ماله غيره وجبت الزكوة على العائل الثاني اذا كان العبد بين شريكين فالزكوة عليهما فان ماله احدهما فالزكوة على العائل الثالث لو مات المولى وعليه دين فان كان بعد الهلال وجبت زكوة مملوكه في ماله وان ضاقت التركة قسمت على الدين والفطرة بالحصص وان مات قبل الهلال لم تجب على احد الا بتقدير ان يعوله الرابع اذا اوصى له بعد ثم مات الموصي فان قبل الوصية قبل الهلال وجبت عليه وان قبل بعده سقطت منه وقيل تجب على الورثة وفيه تردد ولو وهب له ولم يقبض لم تجب الزكوة على الموهوب له ولو مات الواهب كانت على الورثة وقيل لو قبل ومات

ثم قبض الورثة قبل الهلال وجبت عليهم وفيه تردد * **الركن الثاني**
 في جنسها وقدرها والضابط اخراج ما كان قوتا غالبا كالحنطة والشعير وودقيقهما وخبزهما
 والتمر والزبيب والارز واللبن ومن غير ذلك تخرج بالقيمة السوقية والافضل
 اخراج التمر ثم الزبيب ويليها ان يخرج كل انسان ما يغلب على قوته والفترة
 من جميع الاقوات المذكورة صاع والصاع اربعة امداد وهي تسعة ارطال بالعراقي
 ومن اللبن اربعة ارطال وفسره قوم بالمدني ولاتقدير في موضع الواجب بل
 يرجع الى القيمة السوقية وقدره قوم بدرهم وآخرون باربعة دنانير فضة وليس
 بمعتمد وربما نزل على اختلاف الاسعار * **الركن الثالث** في وقتها وتجب
 عند هلال شوال ولا يجوز تقديمها قبله الا على سبيل القرض على الاظهر ويجوز
 اخراجها بعده وتأخيرها الى قبل صلاة العيد افضل فان خرج وقت الصلاة
 وقد عزلها اخراجها واجبا بنية الاداء وان لم يكن عزلها قيل سقطت وقيل يأتي
 بها قضاء وقيل اداء والاول اشبه واذا أخر دفعها بعد العزل مع الامكان كان ضامنا
 وان كان لامعه لم يضمن ولا يجوز حملها الى بلد آخر مع وجود المستحق ويضمن
 ويجوز مع مدمه ولا يضمن * **الرابع** في مصرفها وهو مصرف زكاة المال ويجوز ان يتولى
 المالك اخراجها والافضل دفعها الى الامام او من نصبه ومع التعذر الى فقهاء الشيعة
 ولا يعطى غير المؤمن او المستضعف مع مدمه ويعطى اطفال المؤمنين ولو كان آباؤهم
 فساوا ولا يعطى الفقير اقل من صاع الا ان يجتمع جماعة لا يتسع لهم ويجوز ان
 يعطى الواحد ما يغنيه دفعة ويستحب اختصاص ذوى القرابة بها ثم الجيران

كتاب الخمس

وفيه فصلان **الفصل الاول** فيما يجب فيه وهو سبعة * **الاول** غنائم دار الحرب
 مما حواه العسكر ومال يحوه من ارض وغيرها ما لم يكن غصبا من مسلم او معاهد

(كتاب الخمس) * فصل فيما يجب فيه * ٨٣

قليلاً كان او كثيراً * الثاني المعادن سواء كانت من مطبوعة كالذهب والفضة والرصاص او غير مطبوعة كالياقوت والزبرجد والكحل او مائعة كالقير والنفط والكبريت ويجب فيه الخمس بعد المائة وقيل لا يجب حتى يبلغ عشرين ديناراً وهو المروي * الثالث الكنوز وهو كل مال مذخور تحت الارض فان بلغ عشرين ديناراً وكان في ارض دار الحرب او دار الاسلام وليس عليه اثره وجب الخمس ولو وجدته في ملك مبتاع عرفه البائع فان عرفه فهو احق به وان جهله فهو للمشتري وعليه الخمس وكذا لو اشترى دابة ووجد في جوفها شيئاً له قيمة ولو ابتاع سمكة فوجد في جوفها شيئاً اخرج خمسة وكان له الباقي ولا يعرف تغريع اذا وجد كنزاً في ارض موات من دار الاسلام فان لم يكن عليه سكة او كان عليه سكة عادية اخرج خمسة وكان له الباقي وان كان عليه سكة الاسلام قيل يعرف كاللغة وقيل يملكه الواجد وعليه الخمس والاول اشبه * الرابع كل ما يخرج من البحر بالغوص كالجواهر والدرر بشرط ان تبلغ قيمته ديناراً فصاعداً ولو اخذه منه شيء من غير غوص لم يجب الخمس تغريع العنبر اذا اخرج بالغوص رومي فيه مقدار دينار وان جني من وجه الماء او من الساحل كان له حكم المعادن * الخامس ما يفضل من مؤنة السنة له ولعياله من ارباح التجارات والصناعات والزراعات * السادس اذا اشترى الذمي ارضاً من مسلم وجب فيه الخمس سواء كانت مما فيه الخمس كالارض المفتوحة عنوة او ليس فيه كالارض التي اسلم اهلها عليها * السابع الحلال اذا اختلط بالحرام ولا يميز وجب فيه الخمس فروع الاول الخمس يجب في الكنز سواء كان الواجد له حراً او عبداً صغيراً او كبيراً وكذا المعادن والغوص الثاني لا يعتبر الحول في شيء من الخمس ولكن يؤخر ما يجب في ارباح التجارات احتياطاً للمكتسب الثالث اذا اختلف المالك والمستأجر في الكنز

فان اختلفا في ملكه فالقول قول المؤجر مع يمينه وان اختلفا في قدره فالقول قول المستأجر مع يمينه الرابع الخمس يجب بعد المئونة التي يفتقر اليها اخراج الكنز والمعدن من حفر ومبك وغيره * الفصل الثاني في قسمته يقسم الخمس ستة اقسام ثلاثة للنبي عليه السلام وهي سهم الله وسهم رسوله وسهم ذي القربى وهو الامام وبعده للامام القائم مقامه وما كان قبضه النبي او الامام ينتقل الى وارثه وثلاثة للآيتام والمساكين وابناء السبيل وقيل بل يقسم خمسة اقسام والاول اشهر ويعتبر في الطوائف الثلث انتسابهم الى عبد المطلب بالابوة فلوانتسبوا بالام خاصة لم يعطوا من الخمس شيئا على الاظهر ولا يجب استيعاب كل طائفة بل لو اقتصر من كل طائفة على واحد جاز وهنما سائل الاولى مستحق الخمس هو من ولد عبد المطلب وهم بنو ابي طالب والعباس والحارث وابي لهب الذكور والانثى وفي استحقاق بنى المطلب تردد اظهره المنع * الثانية هل يجوز ان تخص بالخمس طائفة قيل نعم وقيل لا وهو احوط * الثالثة يقسم الامام على الطوائف قد والكفاية مقتصداً فان فضل كان له وان اعوز اتم من نصيبه * الرابعة ابن السبيل لا يعتبر فيه الفقر بل الحاجة في بلد التسليم ولو كان غنيا في بلده وهل يراعى ذلك في اليتيم قيل نعم وقيل لا والاول احوط * الخامسة لا يحمل حمل الخمس الى غير بلده مع وجود المستحق ولو حمل والحال هذه ضمن ويجوز مع عدمه * السادسة الايمان معتبر في المستحق على تردد والعدالة لا تعتبر على الاظهر ويلحق بذلك مقصدان الاول في الانفال وهي ما يستحقه الامام من الاموال على جهة الخصوص كما كان للنبي صلى الله عليه وآله وهي خمسة الارض التي تملك من غير قتال سواء انجلى اهلها او سلموها طوعا والارضون الموات سواء ملكت ثم بادا اهلها او لم يجر عليها ملك كالمفاوز واسياف البحار ورؤس الجبال وما يكون بها وكنته

بطون الاودية والآجام واذا فتحت دار الحرب فما كان لسلطانهم من قاطع
وصفا في فهي للامام اذا لم تكن مغصوبة من مسلم او معاهد وكذا له ان يصطفي
من الغنيمة ما شاء من فرس او ثوب او جارية او غير ذلك ما لم يحجب وما يغنمه
المقاتلون بغير اذنه فهو له عليه السلام الثاني في كيفية التصرف في مستحقه وفيه
مسائل * الاولى لا يجوز التصرف في ذلك بغير اذنه ولو تصرف متصرف كان
غاصبا ولو حصل له فائدة كانت للامام * الثانية اذا قاطع الامام على شيء من
حقه حل له ما فضل عن القطيعة ووجب عليه الوفاء * الثالثة ثبتت اباحة المناكح
والمساكن والمتاجر في حال الغيبة وان كان ذلك باجمعه للامام او بعضه فلا يجب
اخراج حصة الموجودين من ارباب الخمس منه * الرابعة ما يجب من الخمس
يجب صرفه اليه مع وجوده ومع عدمه قيل يكون مباحا وقيل يجب حفظه ثم يوصي
به عند ظهور اماراة الموت وقيل يدفن وقيل يصرف النصف الى مستحقه ويحفظ
ما يختص به بالوصاء او له فن وقيل بل يصرف حصته الى الاصناف الموجودين
ايضا لان عليه الاتمام عند عدم الكفاية وكما يجب ذلك مع وجوده فهو واجب عليه
عند غيبته وهو الاشبه * الخامسة يجب ان يتولى صرف حصة الامام في الاصناف
الموجودين من اليه الحكم بحق النيابة كما يتولى اداء ما يجب على الغائب *

كتاب الصوم

والنظر في اركانه واتسامه ولواحته * واركانه اربعة الركن الاول الصوم
وهو الكف عن المفطرات مع النية فهي اماركن فيه واما شرط في صحته وهي بالشرط
اشبه ويكفي في رمضان ان ينوي انه يصوم متقربا الى الله تعالى وهل يكفي
ذلك في النذر المعين قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه ولا بد فيما عداها من نية التعيين
وهو القصد الى الصوم المخصوص فلو اقتصر على نية القرية وذهل عن تعيينه

لم يصح ولا بد من حضورها عند اول جزء من الصوم او تبينتها مستمرا على حكمها ولونسيتها ليلا جدها نهارا ما بينه وبين الزوال ولو زالت الشمس فان محلها واجبا كان الصوم او ندبا وقيل يمتد وقتها الى الغروب لصوم النافلة والاول اشهر وقيل يختص رمضان بجواز تقديم نيته عليه ولو سهى عند دخوله فصام كانت النية الاولى كافية وكذا قيل تجزي نية واحدة لصيام الشهر كله ولا يقع في رمضان صوم غيره ولو نوى غيره واجبا كان او ندبا اجزا من رمضان دون مانواه ولا يجوز ان يرد نية بين الواجب والندب بل لا بد من قصد احدهما تعيينا ولو نوى الوجوب آخر يوم من شعبان مع الشك لم تجز عن احدهما ولو نواه مندوبا اجزا من رمضان اذا انكشف انه منه ولو صام على انه ان كان من رمضان كان واجبا والا كان مندوبا قيل يجزي وقيل لا يجزي وعليه الاعادة وهو الاشبه ولو اصبحت نية الافطار ثم بان انه من الشهر جدد النية واجتزأ به فان كان ذلك بعد الزوال امسك وعليه القضاء **فروع ثلثة *** الاول لو نوى الافطار في يوم من رمضان ثم جدد قبل الزوال قيل لا ينعقد وعليه القضاء ولو قيل بان عقاده كان اشبه * الثاني لو عقد نية الصوم ثم نوى الافطار ولم يفطر ثم جدد النية كان صحيحا * الثالث نية الصبي المميز صحيحة وصومه شرعي * **الركن الثاني** ما يمسك عنه الصائم وفيه مقاصد * **المقصد الاول** يجب الامساك عن كل مأكول معتادا كان كالخبز والفواكه او غير معتاد كالحصي والبرد وعن كل مشروب ولو لم يكن معتادا كمياء الانوار وعصارة الاشجار وعن الجماع في القبل اجماعا وفيه دبر المرأة على الاظهر ويفسد صوم المرأة وفي فساد الصوم بوطي الغلام والدابة تردد وان حرم وكذا القول في فساد صوم الموطوء والاشبه انه يتبع وجوب الغسل وعن الكذب على الله

وعلى رءوسه والائمة عليهم السلام وهل يفسد الصوم بذلك قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه
ومن الارتماس وقيل لا يحرم بل يكره والاول اشبه وهل يفسد بفعله الاشبه لا وفي
ايصال الغبار الى الحلق خلاف الاظهر التحريم وفساد الصوم وعن البقاء على
الجنابة حامدا حتى يطلع الفجر من غير ضرورة على الاشهر ولو اجنب فنام غير
فاو للغسل فطلع الفجر ففسد الصوم ولو كان نوى الغسل صح صومه ولو انشبه ثم نام
فاوبا فاصبح نائما ففسد صومه وعليه قضاء ولو استمنى او لمس امرأة فامنى ففسد
صومه ولو احتلم بعد نية الصوم نهارا لم يفسد صومه وكذا لو نظر الى امرأة فامنى
على الاظهر او استمع فامنى والحقنة بالجامد جائزة وبالمائع محرمة وليفسد بها
الصوم على تردد * مسئلتان الاولى كل ما ذكرنا انه يفسد الصيام انما يفسده
اذا وقع عمدا سواء كان عالما او جاهلا ولو كان مهوا لم يفسد سواء كان الصوم
واجبا او ندبا وكذا لو اكره على الانظار او وجر في حلقه * الثانية لا بأس بمضغ
الخاتم ومضغ الطعام للصبي وزق الطائر وذوق المرق والاستنقاء في الماء
للرجال ويستحب السواك للصلاة بالرطب واليابس * **المقصد الثاني**
فيما يترتب على ذلك وفيه مسائل * الاولى تجب مع القضاء الكفارة بسبعة
اشياء الاكل والشرب المعتاد وغيره والجماع حتى تغيب الحشفة في قبل المرأة
او دبرها وتعتمد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر وكذا لو نام غيرنا للغسل
حتى يطلع الفجر والاستمناء وايصال الغبار الى الحلق * الثانية لا تجب الكفارة
الا في صوم رمضان وقضائه بعد الزوال والنذر المعين وفي صوم الاعتكاف اذا
وجب وماعداء لا تجب فيه الكفارة مثل صوم الكفارات والنذر الغير المعين
والمندوب وان فسد الصوم تغريعه من اكل ناسيا وظن فساد صومه فافطر حامدا
فسد صومه وعليه القضاء وفي وجوب الكفارة تردد والاشبه الوجوب ولو وجر

في حلقه أو أكره أكرها يرتفع معه الاختيار لم يفسد صومه ولو خوف فإفطار وجب
القضاء على ترده ولا كفارة * الثالثة الكفارة في رمضان عنق رقبة أو صيام
شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا مخيراً في ذلك وقيل بل هي على
الترتيب وقيل يجب بالإفطار بالمحرم ثلث كفارات وبالمحلل كفارة والأول
أكثر * الرابعة إذا أفطر زماناً نذر صومه على التعيين كان عليه القضاء وكفارة
كبرى مخيرة وقيل كفارة اليمين والأول أظهر * الخامسة الكذب على الله وعلى
رسوله وعلى الأئمة حرام على الصائم وغيره وإن تأكد على الصائم لكن
لا يجب به قضاء ولا كفارة على الأشبه * السادسة الإقمار حرام على الأظهر
ولا تجب به كفارة ولا قضاء وقيل يجان به والأول أشبه * السابعة لأبأس
بالحقنة بالجامد على الأصح ونحرم بالمائع ويجب به القضاء على الأظهر *
الثامنة من اجنب ونام ناوياً للغسل ثم انتبه ثم نام كذلك ثم انتبه ونام ثالثة
ناوياً حتى طلع الفجر لزمته الكفارة على قول مشهور وفيه تردد * التاسعة
يجب القضاء دون الكفارة في الصوم الواجب المتعين بتسعة أشياء فعل الإفطر
قبل مراعاة الفجر مع القدرة والإفطار أخلاً إلى من أخبر أن الفجر لم يطلع مع
القدرة على عرفانه ويكون طالعاً وترك العمل بقول المخبر بطولومه والإفطار لظنه
كذبه وكذا الإفطار وتقليداً إن الليل دخل ثم تبين فساد الخبر والإفطار للظلمة
الموهمة دخول الليل فلو غلب على ظنه لم يفطر وتعمد القمي ولو ذرعه لم يفطر
والحقنة بالمائع ودخول الماء إلى الحلق للتبرد دون التضمض به للطهارة ومعاودة
الجنب النوم ثانياً حتى يطلع الفجر ناوياً للغسل ومن نظر إلى من يحرم عليه
نظرها بشهوة فامنى قيل عليه القضاء وقيل لا يجب وهو الأشبه وكذا لو كانت
محلة لم يجب فروع الأول لو تمضمض متداوياً أو طرح في فيه خرزاً أو غيره

فقرض صحيح فسبق إلى حلته لم يفسد صومه ولو فعل ذلك عبثاً قيل عليه القضاء وقيل لا وهو الاشبه * الثاني ما يخرج من بقايا الغذاء من بين أسنانه يحرم ابتلاعه للصائم فان ابتلعه عمداً وجب عليه القضاء والاشبه القضاء والكفارة وفي السهو لاشي عليه * الثالث لا يفسد الصوم ما يصل إلى الجوف بغير الحلق عدا الحقنة بالمائع وقيل صب الدواء في الأحنبل حتى يصل إلى الجوف يفسد وفيه تردد * الرابع لا يفسد الصوم بابتلاع النخامة والبصاق ولو كان عمداً ما لم ينفصل عن الفم وما ينزل من الفضلات من رأسه إذا استرسل وتعدى إلى الحلق من غير قصد لم يفسد الصوم ولو تعدى ابتلاعه أفسده * الخامس ماله طعم كاللثك قيل يفسد الصوم وقيل لا يفسده وهو الاشبه * السادس إذا طلع الفجر وفيه طعام لفظه ولو ابتلعه فسد صومه وعليه مع القضاء الكفارة * السابع المتفرد بروية هلال شهر رمضان إذا افطر عليه القضاء والكفارة * **المسئلة العاشرة** يجوز الجماع حتى يبقى لطلوع الفجر مقدار إيقاعه والغسل ولوتيقن ضيق الوقت فواقع فسد صومه وعليه الكفارة ولو فعل ذلك طائفاً سعتته فان كان مع المراجعة لم يكن عليه شيء وان أهمل فعله القضاء * **الحادية عشر** تتكرر الكفاة بتكرر الموجب إذا كان في يومين من صوم تتعلق به الكفارة وان كان في يوم واحد قيل تتكرر مطلقاً وقيل ان تخلله التكفير وقيل لا يتكرر وهو الاشبه سواء كان من جنس واحد او مختلفاً **فرع** من فعل ما يجب به الكفارة ثم سقط فرض الصوم لسقر او حيض وشبهه قيل تسقط الكفارة وقيل لا وهو الاشبه * **الثانية عشر** من افطر في شهر رمضان غاملاً ما مداً عَزَّرَ مرة وان عاد كذلك عَزَّرَ ثانياً وان اعاد قتل * **الثالثة عشر** من وطئ زوجته في شهر رمضان وهما صائمان مكرهاً لم يكن عليه كفارتان ولا كفارة عليهما فان طأوعته فسد صومهما وعلى كل واحد منهما

كفارة عن نفسه ويعزر كل واحد منهما بخمسة وعشرين سوطاً وكذا لو كان الاكراه
 لا جنبيه وقيل لا يتحمل هنا وهو الاشبه * **الرابعة عشر** كل من وجب عليه
 شهران متتابعان فعجز صام ثمانية عشر يوماً ولو عجز من الصوم اصلاً استغفر الله
 فهو كفارته * **الخامسة عشر** لو تبرع متبرع بالتكفير عن وجبت عليه الكفارة
 جاز لكن يراعى في الصوم الوفاة * **المقصد الثالث** فيما يكره للصائم
 وهو تسعة اشياء النساء تقبيلاً ولماً وملاعبةً والاكتحال بما فيه صبر او مسك
 واخراج الدم المضعف ودخول الحمام كذلك والسعوط بما لا يتعدى الى الحلق
 وشتم الرياحين ويتأكد في النرجس والاحتقان بالجأمد وببل الثوب على الجسد
 وجلوس المرأة في الماء * **الركن الثالث** الزمان الذي يصح فيه الصوم
 وهو النهار دون الليل ولو نذر الصيام ليلاً لم ينقصد ذلك وكذا الوضوء الى النهار
 ولا يصح صوم العيدين ولو نذر صومهما لم ينقصد ولو نذر يوماً معيناً فاتفق احد
 العيدين لم يصح صومه وهل يجب تضائده قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه وكذا
 البحث في ايام التشريق لمن كان بمنى * **الركن الرابع** من يصح منه وهو العاقل
 المسلم فلا يصح صوم الكافروان وجب عليه ولا المجنون ولا المغمى عليه وقيل
 اذا سبقت من المغمى عليه النية كان بحكم الصائم والاول اشبه ويصح صوم
 الصبي المميز والنائم اذا سبقت منه النية ولو استمر الى الليل ولو لم يعقد صومه
 بالنية مع وجوبه ثم طلع الفجر عليه نائماً واستمر حتى زالت الشمس فعليه القضاء
 ولا يصح صوم الحائض ولا النفساء سواء حصل العذر قبل الغروب او انقطع بعد
 الفجر ويصح من المستحاضة اذا فعلت ما يجب عليها من الاغسال او الغسل
 ولا يصح الصوم الواجب من مسافر يلزمه التقصير الاثثة ايام في بدل الهدي
 والثمانية عشر يوماً في بدل البدنة لمن افاض من عرفات قبل الغروب عامداً والنذر

المشروط سقرا وحضرا على قول مشهور وهل يصوم مندوبا قِيل لا وقِيل نعم وقِيل
بكرة وهو الاشبه ويصح كل ذلك ممن له حكم المقيم ولا يصح من الجنب اذا ترك
الغسل حامدا مع القدرة حتى يطلع الفجر ولو استيقظ حنبا بعد الفجر لم ينعقد
هجومه قضاء من رمضان وقيل ولا ندبا فان كان من رمضان فضومه صحيح
وكذا في النذر المعين ويصح من المريض ما لم يستضر به * مسئلتان الاولى
البلوغ الذي يجب معه العبادات الاحتلام او الانبات او بلوغ خمس عشرة
سنة في الرجال على الاظهر وتسع في النساء * الثانية يمرن الصبي والصبية على
الصوم قبل البلوغ ويشدد عليهما لسبع مع الطاقة * النظر الثاني في اقسامه وهي
اربعة واجبة وندب ومكروه ومحذور فالواجب ستة صوم شهر رمضان
والكفارات ودم المتعة والنذر وما في معناه والاعتكاف على وجه وقضاء
الواجب * القول في شهر رمضان والكلام في علامته وشروطه واحكامه اما
الاول فيعلم الشهر برؤية الهلال فمن رآه وجب عليه الصوم ولو انفرد بالرؤية
وكذا لو شهد فردت شهادته وكذا يفطر لو انفرد بهلال شوال ومن لم يره لا يجب
عليه الصوم الا ان يمضي من شعبان ثلثون يوما ويرى رؤية شائعة فان لم يتفق
ذلك وشهد شاهدان قيل لا يقبل وقيل يقبل مع العلة وقيل يقبل مطلقا وهو الاظهر سواء
كانا من البلد او خارجه واذا روي في البلاد المتقاربة كالكوكة وبغداد وجب
الصوم على ساكنيها اجمع دون البلاد المتباعدة كالعراق وخراسان بل يلزم
حيث يرى ولا يثبت بشهادة الواحد على الاصح ولا بشهادة النساء ولا اعتبار
بالجدول ولا بالعدد ولا بغيبوبة الهلال بعد الشفق ولا برؤية يوم الثلثين قبل
الزوال ولا بتطوقه ولا بعد خمسة ايام من اول الهلال في الماضية ويستحب صوم
الثلثين من شعبان بنية النذر فان انكشف من الشهر اجزا ولو صام بنية

رمضان لامارة قيل يجزيه وقيل لا وهو الاشبه فان افطره فاهل شوال ليلة التاسع
 والعشرين من هلال رمضان قضاؤه وكذا لو قامت بيته برؤية ليلة الثلاثين
 من شعبان وكل شهر تشبه رؤيته يعد ما قبله ثلثين ولو غممت شهور السنة كلها عد
 كل شهر منها ثلثين وقيل ينقص منها لقضاء العادة بالنقيصة وقيل يعمل في ذلك
 برواية الخمسة والاول اشبه ومن كان بحيث لا يعلم الشهر كالاسير والمحبوس
 صام شهراً تغليباً فان استمر الاشتباه فهو بريء وان اتفق في شهر رمضان او بعده
 اجزأه وان كان قبله قضاؤه ووقت الامساك طلوع الفجر الثاني ووقت الانظار
 غروب الشمس وحده ذهاب الحمرة من المشرق ويستحب تاخير الانظار حتى
 يصلي المغرب الا ان تنازعه نفسه او يكون من يتوقعه للانظار * الثاني في
 الشروط وهي قسمان الاول ما باعتبارها يجب الصوم وهو سبعة البلوغ وكمال
 العقل فلا يجب على الصبي ولا على المجنون الا ان يكمل قبل طلوع الفجر
 ولو كمل بعد طلوعه لم يجب على الاظهر وكذا المغنى عليه وقيل ان نوى
 الصوم قبل الغمائم والا كان عليه القضاء والاول اشبه والصحة من المرض فان
 برئ قبل الزوال ولم يتناول وجب الصوم وان كان تناول او كان برؤه بعد
 الزوال امسك استحباباً ولزمه القضاء والاقامة او حكمها فلا يجب على
 المسافر ولا يصح منه بل يلزمه القضاء ولو صام لم يجزه مع العلم ويجزيه مع
 الجهل ولو حضر بلده او بلد اعزم فيه الاقامة عشرة كان حكمه حكم المريض
 في الوجوب وعدمه وفي حكم الاقامة كثرة السفر كالمكاري والملاح وشبههما
 ما لم يحصل لهما الاقامة عشرة ايام والخلو من الحيض والنفاس فلا يجب عليهما
 ولا يصح منهما وعليهما القضاء الثاني ما باعتبارها يجب القضاء وهو ثلثة شروط
 البلوغ وكمال العقل والاسلام فلا يجب على الصبي القضاء الا اليوم الذي

بلغ فيه قبل طلوع فجرة وكذا المجنون والكافرون وان وجب عليه لكن لا يجب
القضاء الا ما ادرك فجرة مسلماً ولو اسلم في اثناء اليوم امسك استحباباً ويصوم
ما يستقبله وجوباً وقيل يصوم اذا اسلم قبل الزوال وان ترك قضى والاوّل
اشبه الثالث ما يلحقه من الاحكام من فاته شهر رمضان او شيء منه لصغره او
جنون او كفر اصلي فلا قضاء عليه وكذا ان فاته لاجتماعه وقيل يقضي ما لم ينو
قبل اغماؤه والاوّل اظهر ويجب القضاء على المرتد سواء كان من فطرة او عن
كفر والحائض والنفساء وكل تارك له بعد وجوبه عليه ان لم يقم مقامه غيره
وتستحب المولاة في القضاء احتياطاً للبراءة وقيل بل يستحب التفريق للفرق وقيل
يتابع في ستة ويفرق الباقي للرواية والاوّل اشبه وفي هذا الباب مسائل الاوّل
من فاته شهر رمضان او بعضه لمرض فان مات في مرضه لم يقض عنه وجوباً
وامتحب وان استمر به المرض الى رمضان آخر سقط قضاؤه على الاظهر وكفر من
كل يوم من السالف بمد من طعام وان برى بينهما واخره عازماً على القضاء قضاء
ولا كفارة عليه وان تركه تهاوناً قضاء وكفر من كل يوم من السالف بمد من طعام *
الثانية يجب على الولي ان يقضي ما فات الميت من صيام واجب رمضان
كان او غيره سواء فات بمرض او غيره ولا يقضى الولي الا ما تمكن الميت من
قضائه واهمله الا ما يفوت بالسفر فانه يقضى ولو مات مسافراً على رواية والولي
هو اكبر اولاده الذكور ولو كان الاكبر انثى لم يجب عليها القضاء ولو كان له وليان
او اولياء متساوون في السن تساؤوا في القضاء وفيه تردد ولو تبرع بالقضاء بعض
سقط وهل يقضى من المرأة ما فاتها فيه تردد الثالثة ان لم يكن له ولي او كان
الاكبر انثى سقط القضاء وقيل يتصدق عنه من كل يوم بمد من تركته ولو كان عليه
شهران متتابعان صام الولي شهراً وتصدق من مال الميت عن شهر الرابعة

القاضي لشهر رمضان لا يحرم عليه الافطار قبل الزوال لعذر وغيره ويحرم بعده
وتجب معه الكفارة وهي اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من طعام فان
لم يمكنه صام ثلثة ايام الخامسة اذا نسي غسل الجنابة ومرت عليه ايام او
الشهر كله قيل يتضى الصلوة والصوم وقيل يقضى الصلوة حسب وهو الاشبه
السادسة اذا أصبح يوم الثلثين من شهر رمضان صائما وثبت الرؤية في الماضية
افطرو صلى العيد وان كان بعد الزوال فعد فاتت الصلوة * **القول في صوم**
الكفارات وهو اثناعشر وينقسم اربعة اقسام الاول ما يجب فيه الصوم مع غيره
وهو كفارة قتل العمد فان خصالها الثلث تجب جميعا والحق بذلك من افطر
على محرم في شهر رمضان عامدا على رواية الثاني ما يجب الصوم فيه بعد
العجز من غيره وهو ستة صوم كفارة قتل الخطاء والظهار والافطار في قضاء شهر
ومضان بعد الزوال وكفارة اليمين والافاضة من عرفات عامدا قبل الغروب
وفي كفارة جزاء الصيد تردد وتنزيلها على الترتيب اظهر والحق بهذا كفارة شق
الرجل ثوبه على زوجته او ولده وكفارة خدش المرأة وجهها في المصاب ونتفها
شعر رأسها الثالث ما يكون الصائم مخيرا فيه بينه وبين غيره وهو خمسة صوم
كفارة من افطر في يوم من شهر رمضان عامدا وكفارة خلف النذر والعهد
والامتنكاف الواجب وكفارة حلق الرأس في حال الاحرام والحق بهذا كفارة جز
المرأة شعر رأسها في المصاب الرابع ما يجب مرتبا على غيره مخيرا بينه وبين غيره
وهو كفارة الواطئ امته المحرمة باذنه فكل الصوم يلزم فيه التتابع الاربع صوم
النذر المجرد من التتابع وما في معناه من يمين او عهد وصوم القضاء وصوم جزاء
الصيد والسبعة في بدل الهدى وكل ما يشترط فيه التتابع اذا افطر في اثائه لعذر بني
عند زواله وان افطر لغير عذر استأنف الا ثلثة مواضع من وجب عليه صوم شهرين

متتابعين فصام شهراً ومن الثاني ولويوماً بنى ولو كان قبل ذلك استأنف ومن
 وجب عليه صوم شهر متتابع بنذر فصام خمسة عشر يوماً ثم افطر لم يبطل صومه
 وبنى عليه ولو كان قبل ذلك استأنف وفي صوم ثلاثة الايام بدلا عن الهدي ان صام
 يوم التروية وعرفة ثم افطر يوم النحر جاز ان يبني بعد انقضاء ايام التشريق ولو كان
 اقل من ذلك استأنف وكذا الفصل بين اليومين والثالث بافطار غير العيد استأنف
 ايضا والحق به من وجب عليه صوم شهر في كفارة قتل الخطاء او الظهار لكونه مملوكا
 وفيه تردد وكل من وجب عليه صوم متتابع لا يجوز ان يبتدىء زمانا لا يسلم فيه ففسخ
 وجب عليه شهران متتابعان لا يصوم شعبان الا ان يصوم قبله ولويوماً ولاشوال مع
 يوم من ذى القعدة يقتصر وكذا الحكم في ذى الحجة مع يوم من آخر وقيل القاتل
 في اشهر الحرم يصوم شهرين منها ولو دخل فيهما العيد وايام التشريق والاول اشبه
والندب من الصوم قد لا يختص وقتا كصيام ايام السنة فانه جنة من النار
 وقد يختص وقتا والمؤكد منه اربعة عشر قسما صوم ثلاثة ايام من كل شهر اول خميس
 منه وآخر خميس واول اربعاء في العشر الثاني ومن آخرها استحباب له القضاء ويجوز
 تاخيرها اختيارا من الصيف الى الشتاء وان عجز استحباب له ان يتصدق عن كل
 يوم بدرهم او بمد وصوم ايام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر
 وصوم يوم الغدير ويوم مولد النبي عليه السلام ويوم مبعثه ويوم دحو الارض وصوم
 عرفة لمن لا يضعفه من الدعاء وتحقق الهلال وصوم عاشورا على وجه الحزن ويوم
 المباهلة وصوم كل خميس وكل جمعة واول ذى الحجة وصوم رجب وصوم شعبان
 ويستحب الامساك تاديبا وان لم يكن صوما في سبعة مواطن المسافر اذا قدم اهله
 او بلدا يعزم فيه الاقامة عشرة فما زاد بعد الزوال او قبله وقد افطر وكذا المريض اذا
 برأ وتمسك الحائض والنفساء اذا طهرتا في اثناء النهار والكافر اذا اسلم والصبي اذا

بلغ والجنون اذا افاق وكذا المغمى عليه ولا يجب صوم النافلة بالدخول فيه فله
 الانطار اي وقت شاء ويكره بعد الزوال **المكروه** اربعة صوم عرفة لمن يضعفه
 من الدعاء ومع الشك في الهلال وصوم النافلة في السفر عدا ثلثة ايام بالمدينة للحاجة
 وصوم الضيف نافلة من غير اذن مضيفه والاظهر انه لا ينعقد مع النهي وكذا يكره
 صوم الولد من غير اذن والده والصوم ندبا لمن دمي الى طعام * **المحظور**
 تسعة صوم العيدين وايام التشريق لمن كان بمنى على الاشهر وصوم يوم الاثنين
 من شعبان بنية الغرض وصوم نذر المعصية وصوم الصمت وصوم الوصال وهو
 ان ينوي صوم يوم وليلة الى السحر وتيل هو ان يصوم يومين مع ليلة بينهما وان
 تصوم المرأة ندبا بغير اذن زوجها او مع نهيه لها وكذا المملوك وصوم الواجب سفرا عدا
 ما استثنى **النظر الثالث** في اللواحق وفيه مسائل * الاولى المرض الذي يجب
 معه الانطار ما يخاف به الزيادة بالصوم ويبيح في ذلك على ما يعلمه من نفسه او
 يظنه لامارة كقول عارف ولو صام مع تحقق الضرر متكلفا قضاء * لثانية المسافر اذا
 اجتمعت فيه شرائط القصر وجب ولو صام ما لم يوجبوه قضاء وان كان جاهلا لم يقض *
 الثالثة الشرائط المعتبرة في قصر الصلوة معتبرة في قصر الصوم ويزيد على ذلك تبين
 النية وقيل لا يعتبر بل يكفي خروجه قبل الزوال وقيل لا يعتبر ايضا بل يجب
 القصر ولو خرج قبل الغروب والاول اشبه وكل سفر يجب قصر الصلوة فيه يجب
 قصر الصوم وبالعكس الا لصيد التجارة على قول * الرابعة الذين يلزمهم اتمام
 الصلوة سفرا يلزمهم الصوم وهم الذين سفرهم اكثر من حضرهم ما لم يحصل
 لاحد منهم اقامة عشرة ايام في بلده او غيره وقيل يلزمهم الاتمام مطلقا عدا المكاري *
 الخامسة لا يفطر المسافر حتى يتوارى منه جدرا ن بلده او يخفى اذانه فلو افطر قبل
 ذلك كان عليه القضاء والكفارة * السادسة الهن والكبيزة وذو العاش يفطرون

في رمضان ويتصدقون من كل يوم بمد من طعام ثم ان امكن القضاء وجب
والاستطو وقيل ان عجز الشيخ والشيخة سقط التكفير كما يسقط الصوم وان اطاها
بمشقة كفرا والاول اظهر * السابعة الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن يجوز لهما
الانطار في رمضان وتقضيان مع الصدقة من كل يوم بمد من طعام * الثامنة
من نام في رمضان واستمر نومه فان كان نوى الصوم فلا قضاء عليه ولولم ينو
فعليه القضاء والمجتنون والمغمى عليه لا يجب على احدهما القضاء سواء عرض
ذلك اياما او بعض يوم وسواء سبقت منه مائة الصوم او لم تسبق وسواء عولج
بما يفطر او لم يعالج على الاشبه * التاسعة من يسوغ له الانطار في شهر رمضان
بكره له التملّي من الطعام والشراب وكذا الجماع وقيل يحرم والاول اشبه *

كتاب الاعتكاف

والكلام فيه وفي اقسامه واحكامه الاعتكاف هو اللبث المتطاول للعبادة ولا يصح الا
من مكلف مسلم وشراطة ستة * الاول النية ويجب فيه نية القربة ثم ان كان مندورا نواه
واجبا وان كان مندوبا نوى الذب واذا مضى له يومان وجب الثالث على الاظهر
وجدد نية الوجوب * الثاني الصوم فلا يصح الا في زمان يصح فيه الصوم ممن يصح
منه فان اعتكف في العيدين لم يصح وكذا لو اعتكفت الحائض او النفساء * الثالث
لا يصح الاعتكاف الا ثلثة فمن نذر اعتكافا مطلقا وجب عليه ان يأتي بثلثة وكذا اذا
وجب عليه قضاء يوم من اعتكاف اعتكف ثلثة ليصح ذلك اليوم ومن ابتداء اعتكافا
مندوبا كان بالخيار في المضي فيه وفي الرجوع فان اعتكف يومين وجب الثالث
وكذا لو اعتكف ثلثة ثم اعتكف يومين بعدها وجب السادس ولو دخل في الاعتكاف
قبل العيد بيوم او يومين لم يصح ولو نذر اعتكاف ثلثة من دون ليا ليها قبل يصح
وقيل لا لانه بخروجه من قيد الاعتكاف يبطل اعتكاف ذلك اليوم ولا يجب التوالي

فيما نذره من الزيادة من الثلاثة بل لابد ان يعتكف ثلاثة ثلاثة فما زاد الا ان يشترط
التتابع لفظا او معنى * الرابع المكان فلا يصح الا في مسجد جامع وقيل لا يصح الا في
المساجد الاربعة مسجد مكة ومسجد النبي عليه السلام ومسجد الجامع بالكوفة
ومسجد البصرة وقائل جعل موضعه مسجد المدائن وضابطه كل مسجد جمع فيه
نبي او وصي جماعة ومنهم من قال جمعة ويستوي في ذلك الرجل والمرأة *
الخامس اذن من له ولاية كالمولى لعبده والزوج لزوجته واذا اذن من له ولاية كان
له المنع قبل الشروع وبعده ما لم يمض يومان او يكون واجبا بنذره وشبهه **فرعان**
الاول المملوك اذا هياه مولاة جاز له الامتكا ف في ايامه وان لم يأذن له مولاة الثاني
اذا اعتق في اثناء الامتكا ف لم يلزمه المضي فيه الا ان يكون شرع فيه باذن المولى *
السادس استدامة اللبث في المسجد فلو خرج لغير الاسباب المبيحة بطل اعتكا فه
طوما خرج او كرها فان لم يمض ثلاثة بطل الامتكا ف ان مضت فهي صحيحة الى
حين خروجه ولو نذرا اعتكا ف ايام معينة ثم خرج قبل اكمالها بطل الجميع ان شرط
التتابع ويستأنف ويجوز الخروج للامور الضرورية كقضاء الحاجة والافتسال
وشهادة الجنابة وعيادة المريض وتشجيع المؤمن واقامة الشهادة واذا خرج لشيء من
ذلك لم يجز له الجلوس ولا المشي تحت الظلال ولا الصلوة خارج المسجد الا بمكة
فانه يصلي بها اين شاء ولو خرج من المسجد ما هيا لم يبطل اعتكا فه **فروع الاول**
اذا نذرا اعتكا ف شهر ولم يشترط التتابع فاعتكف بعضه واخلف الباقي صح ما فعل
وقضى ما اهيل ولو تلفظ فيه بالتتابع استأنف الثاني اذا نذرا اعتكا ف شهر معين
ولم يعلم به حتى خرج كالمحبوس او الناسي قضاء الثالث اذا نذرا اعتكا ف اربعة
ايام فاضل بيوم قضاء لكن يفتقر الى ان يضم اليه آخرين ليصح الاتيان به الرابع
اذا نذرا اعتكا ف يوم لا ازيد لم ينعد ولو نذرا اعتكا ف ثاني قدوم زيد صح ويضيف اليه

آخرين **واما** اقسامه فانه ينقسم الى واجب وندب فالواجب ما وجب بنذر وشبهه والندب ما يتبرع به فالاول يجب بالشروع والثاني لا يجب المضي فيه حتى يمضي يومان فيجب الثالث وقيل لا يجب والاول اظهر ولو شرط في حال نذره الرجوع اذا شاء كان له ذلك ابي وقت شاء ولا قضاء ولو لم يشترط وجب استيناف ما نذره اذا قطعه * **واما** احكامه فقسمان الاول انما تحرم على المعتكف النساء المساء وتقبيلا وجماعا وشتم الطيب على الاظهر واستدعاء المني والبيع والشراء والمماراة وقيل يحرم عليه ما يحرم على المحرم ولم يثبت فلا يحرم عليه لبس الخيط ولا ازالة الشعر ولا اكل الصيد ولا عقد النكاح ويجوز له النظري معاشه والخوض في المباح وكل ما ذكرناه من المحرمات عليه نهارا يحرم ليلا عدا الافطار ومن مات قبل انقضاء امتكاته الواجب قيل يجب على الولي القيام به وقيل يستأجر من يقوم به والاول اشبه * **القسم الثاني** فيما يفسده وفيه مسائل * الاولى كلما يفسد الصوم يفسد الاعتكاف كالجماع والاكل والشرب والاستمناة فمتى افطر في اليوم الاول والثاني لم تجب به كفارة الا ان يكون واجبا وان افطر في الثالث وجبت الكفارة ومنهم من خص الكفارة بالجماع حسب واقتصر في غيره من المفطرات على القضاء وهو الاشبه وتجب كفارة واحدة ان جامع ليلا وكذا ان جامع نهارا في غير رمضان ولو كان فيه لزمته كفارتان * الثانية الارتداد موجب للخروج من المسجد ويبطل الاعتكاف وقيل لا يبطل وان عاد بنى والاول اشبه * الثالثة قيل اذا اكره امرأته على الجماع وهما معتكفان نهارا في شهر رمضان لزمه اربع كفارات وقيل لزمته كفارتان وهو الاشبه * الرابعة اذا طلقت المعتكفة رجعية خرجت الى منزلها ثم قضت واجبا ان كان واجبا او مضى يومان والاندبا * الخامسة قيل اذا باع او اشترى يبطل اعتكافه وقيل بل يأنثم ولا يبطل وهو الاشبه * السادسة اذا اعتكف ثلاثة

متفرقة قيل يصح لان التابع لا يجب الا بالاشتراط وقيل لا يصح وهو الاصح *

كتاب الحج

وهو يعتمد ثلثة اركان * **الركن الاول** في المقدمات وهي **اربع المقدمة الاولى**

الحج وان كان في اللغة القصد فقد صار في الشرع اسما لمجموع المناسك المؤداة في

المشاعر المخصوصة وهو فرض على كل من اجتمعت فيه الشرائط الآتية من الرجال

والنساء والخنثى ولا يجب باصل الشرع الأمرة واحدة وهي حجة الاسلام ويجب

على الفور والتاخير مع حصول الشرائط كبيرة موبقة وقد يجب الحج بالنذر وما في

معناه وبالا فساد والاستيجار للنيابة ويتكرر بتكرار السبب وما خرج عن ذلك

مستحب ويستحب لفقد الشروط كمن عدم الزاد والراحلة اذا تسكع سواء شق

عليه السعي او سهل كالمملوك اذا اذن له مولاه **المقدمة الثانية** في الشرائط

والنظر في حجة الاسلام وما يجب بالنذر وما في معناه وفي احكام النيابة **القول**

في حجة الاسلام وشرائط وجوبها خمسة **الاول** كمال العقل فلا يجب على الصبي

ولا على المجنون ولو حج الصبي او حج عنه او عن المجنون لم يجز من حجة الاسلام

ولو دخل الصبي المميز والمجنون في الحج ندبا ثمكمل كل واحد منهما وادرك

المشعر اجزا من حجة الاسلام على تردد ويصح احرام الصبي المميز وان لم يجب

عليه ويصح ان يحرم عن غير المميز وليه ندبا وكذا المجنون والولي هو من له ولاية

المال كالاب والجد للاب والوصي وقيل للام ولاية الاحرام بالطفل ونفقته الزائدة

تلزم الولي دون الطفل الثاني الحرية فلا يجب على المملوك ولو اذن له مولاه ولو

تكلفه باننه صح حجة لكن لا يجزيه من حجة الاسلام فان ادرك الوقوف بالمشعر

معتقا اجزاه ولو افسد حجة ثم اعتق مضى في الفاسد وعليه بدنة وقضاء واجزاه

من حجة الاسلام وان اعتق بعد فوات الموقفين وجب القضاء ولم يجز من حجة

الاسلام الثالث الزاد والراحلة وهما يعتبران فيمن يفتقر الى قطع المسافة ولا تباع ثياب
مهنته ولا خادمه ولا دار سكناه للحج والمراد بالزاد قدر الكفاية من القوت والمشروب
ذهابا وعودا وبالراحلة راحلة مثله ويجب شراؤهما ولو كثر الثمن مع وجوده وقيل
ان زاد من ثمن المثل لم يجب والاول اصح ولو كان له دين وهو قادر على اقتضائه
وجب عليه فان منع منه وليس له سواء سقط الغرض ولو كان له مال وعليه دين بقدره
لم يجب الا ان يفضل عن دينه ما يقوم بالحج ولا يجب الاقتراض للحج الا ان يكون
له مال يقدر ما يحتاج اليه زيادة عما استثنياه ولو كان معه قدر ما يحج به فنازعت نفسه
الى النكاح لم تجز صرفته في النكاح وان شق تركه وكان عليه الحج ولو بذل له زاد
وراحلة ونفقة له ولعياله وجب عليه ولو وهب له مال لم يجب قبوله ولو استؤجر للمعونة
على السفر وشرط له الزاد والراحلة او بعضه وكان بيده الباقي مع نفقة اهله وجب عليه
واجزأه عن الغرض اذا حج من نفسه ولو كان عاجزا عن الحج فحج من غيره لم يجزه
من فرضه وكان عليه الحج ان وجد الاستطاعة الرابع ان يكون له ما يموم عياله حتى
يرجع فاضلا عما يحتاج اليه ولو قصر ماله من ذلك لم يجب ولو حج عنه من يطيق
الحج لم يسقط عنه فرضه ان كان متمكنا سواء كان واجدا للزاد والراحلة او فاقدهما وكذا
لو تكلف الحج مع عدم الاستطاعة ولا يجب على الولد بذل ماله لو اده في الحج
الخامس امكان المسير وهو يشمل على الصحة وتخليئة السرب والاستمسك على
الراحلة وسعة الوقت لقطع المسافة فلو كان مريضا بحيث يتضرر بالركوب لم يجب
ولا يسقط باعتبار المرض مع امكان الركوب فلو منعه عدو او كان معضوبا لا يستمسك
على الراحلة او عدم المرافق مع اضطراره اليه سقط الغرض وهل يجب الاستنابة مع
المانع من مرض او عدو وقيل نعم وهو المروني وقيل لا وهو الاشبه فان احمى ثابا واستمر
المانع فلا قضاء وان زال وتمكن وجب عليه بدنة فان مات بعد الاستقرار ولم يؤد

قضي منه ولو كان لا يستمسك خِلْفَةً قِيلَ يسقط الغرض من نفسه وماله وقيل يلزمه الاستنابة والاول اشبه ولو احتاج في سفره الى حركة عنيفة للالتحاق او الفرار فضعف سقط الوجوب في عامه وتوقع المكنة في المستقبل ولو مات قبل التمكن والحال هذه لم يقض منه ويستط فرض الحج لعدم ما يضطر اليه من الآلات كالقربة واوصية الزاد ولو كان له طريقان فمنع من احدهما سلك الاخرى سواء كانت ابعد او اقرب ولو كان في الطريق عدولا يندفع الابل مال قِيلَ يسقط وان قلّ ولو قيل يجب التحمل مع المكنة كان حسنا ولو بذل له باذل وجب عليه الحج لزوال المانع نعم لو قال له اقبله وادفع انت لم يجب وطريق البحر كطريق البر فان غلب ظن السلامة والاسقط ولو امكن الوصول بالبر والبحر فان تساوى في غلبة السلامة كان مخيرا وان اختص احدهما تعين ولو تساوى في رجحان العطب سقط الغرض ومن مات بعد الاحرام ودخل الحرم برئت ذمته وقيل يجتزي بالاحرام والاول اظهر وان كان قبل ذلك قضيت عنه ان كانت مستقرة وسقطت ان لم تكن كذلك ويستقر الحج في الذمة اذا استكملت الشرائط واهمل والكافر يجب عليه الحج ولا يصح منه فلو احرم ثم اسلم اعاد الاحرام واذا لم يتمكن من العود الى الميقات احرم من موضعه ولو احرم بالحج وادرك الوقوف بالمشر لم يُجْزَ الا ان يستأنف احراما ولو ضاق الوقت احرم ولو بعرفات ولو حج المسلم ثم ارتد لم يعد على الاصح ولو لم يكن مستطيعا فصار كذلك في حال رده وجب عليه الحج وصح منه اذا تاب ولو احرم مسلما ثم ارتد ثم تاب لم يبطل احرامه على الاصح والمخالف اذا استبصر لا يعيد الحج الا ان يخل بركن منه وهل الرجوع الى كفاية من صناعة او مال او حرفة شرط في وجوب الحج قيل نعم لرواية ابي الربيع وقيل لا عملاً بعموم الآية وهو الاولى واذا اجتمعت الشرائط فحج متسكعا او حج ماشيا او حج في نفقة غيره اجزأه عن الغرض ومن وجب عليه الحج فالمشي

افضل له من الركوب اذا لم يضعفه ومع للضعف الركوب افضل مسائل اربع
 الأولى اذا استقر الحج في ذمته ثم مات قضي عنه من اصل تركته فان كان عليه دين
 وضافت التركة قسمت على الدين واجرة المثل بالحصص * الثانية يقضى الحج
 من اقرب الاماكن وقيل يستأجر من بلد الميت وقيل ان اتسع المال فمن بلدة
 والا فمن حيث امكن والاول اشبه * الثالثة من وجب عليه حجة الاسلام لا يحج
 من غيره ولا تطوما وكذا من وجب عليه بنذر او افساد * الرابعة لا يشترط وجود
 المحرم في السماء بل يكفي غلبه ظنهما بالسلامة ولا يصح حجها تطوما الا باذن زوجها
 ولها ذلك في الواجب كيف كان وكذا لو كانت في عدة رجعية وفي البائنة لها المبادرة
 من دون اذنه **القول** في شرائط ما يجب بالنذر واليمين والعهد وشرائطها اثنان
 الأول كمال العقل فلا ينعقد نذر الصبي والمجنون الثاني الحرية فلا يصح نذر العبد
 الا باذن مولاه ولو اذن له في النذر فنذر وجب عليه وجاز له المبادرة ولو نهاه وكذا
 الحكم في ذات البعل **مسائل ثلث** * الأولى اذا نذر الحج مطلقا فمنعه مانع
 اخره حتى يزول المانع ولو تمكن من ادائه ثم مات قضي عنه من اصل تركته
 ولا يقضى منه قبل التمكن فان عين الوقت فاخل مع القدرة قضي عنه وان منعه
 مارض كمرض او عدو حتى مات لم يجب قضاؤه منه ولو نذر الحج او افسد حجه
 وهو معضوب قيل يجب ان يستنيب وهو حسن * الثانية اذا نذر الحج فان نوى
 حجة الاسلام تداخلا وان نوى غيرها لم يتداخلا وان اطلق قيل ان حج ونوى
 النذر اجزأه من حجة الاسلام وان نوى حجة الاسلام لم تجز من النذر وقيل لا تجزي
 احدهما عن الاخرى وهو الاشبه * الثالثة اذا نذر الحج ماشيا وجب ويقوم في
 مواضع العبور فان ركب طريقة قضي ماشيا وان ركب بعضا قيل يقضي ويمشي
 مواضع ركوبه وقيل بل يقضي ماشيا لاخلاله بالصفة المسترطة وهو اشبه ولو عجز

قيل يركب ويسوق بدنة وقيل يركب ولا يسوق وقيل ان كان مطلقا توقع المكنته
 من الصفة وان كان معيناً بوقت سقط فرضه لعجزه والمروي الاول والسياق ندب
القول في النيابة وشرائط النائب ثلثة الاسلام وكمال العقل وان لا يكون عليه حج
 واجب فلا يصح نيابة الكافر لعجزه من نية القرينة ولانيابة المسلم من الكافر ولا من المسلم
 المخالف الا ان يكون اب النائب ولانيابة المجنون لانغمار عقله بالمرض المانع من
 القصد وكذا الصبي غير المميز وهل يصح نيابة المميز قيل لا لاتصافه بما يوجب رفع
 القلم وقيل نعم لانه قادر على الاستقلال بالحج ندبا ولا بد من نية النيابة وتعيين
 المنوب عنه بالقصد وتصح نيابة المملوك باذن مولاه ولا تصح نيابة من وجب عليه
 الحج واستقر الامع العجز ولو مشيا وكذا لا يصح حجة تطوعا ولو تطوع قيل يقع من
 حجة الاسلام وهو تحكم ولو حج من غيره لم يجز من احدهما ولمن حج ان يعتصر من
 غيره اذا لم تجب عليه العمرة وكذا لمن اعتصر ان يحج من غيره اذا لم يجب
 عليه الحج وتصح نيابة من لم يستكمل الشرائط وان كان ضرورة ويجوز ان يحج
 المرأة عن الرجل وعن المرأة ومن استؤجر فمات في الطريق فان احرم ودخل الحرم
 فقد اجزاه ممن حج منه ولو مات قبل ذلك لم يجز وعليه ان يعيد من الاجرة ما قابل
 المتخلف من الطريق ذاهبا وعائدا ومن الفقهاء من اجتزا بالاحرام والاول اظهر
 ويجب ان ياتي بما شرط عليه من تمتع او قران او افراد وروي اذا امر ان يحج مفردا
 او قارنا فحج متمتعا جاز لعدوله الى الافضل وهذا يصح اذا كان الحج مندوبا او تصد
 المستأجر الاتيان بالافضل لامع تعلق الغرض بالقران او الافراد ولو شرط الحج على
 طريق معين لم يجز العدول ان تعلق بذلك غرض وقيل يجوز مطلقا واذا استؤجر
 لحجة لم يجز ان يؤجر نفسه لآخرى حتى ياتي بالاولى ويمكن ان يقال بالجواز
 ان كان لسنة غير الاولى ولو صد قبل الاحرام ودخل الحرم استعيد من الاجرة

بنسبة المتخلف ولو ضُمن الحج في المستقبل لم تلزم اجابته وقيل تلزم واذا استؤجر
فقصرت الاجرة لم يلزم الاتمام وكذا لو فضل من النفقة لم يرجع عليه بالفاضل
ولا تجوز النيابة في الطواف الواجب للحاضر الامع العذر كالاعضاء او البطن
وما شابههما ويجب ان يتولى ذلك بنفسه ولو حمله حامل فطاف به امكن ان يحتسب
كل منهما طوافه عن نفسه ولو تبرع انسان بالحج من غيره بعد موته برئت ذمته وكل
ما يلزم النائب من كفارة فقي ماله ولو افسده حج من قابل وهل يعاد بالاجرة عليه
ينبنى على القولين واذا اطلق الاجارة اقتضى التعجيل مالم يشترط الاجل ولا يصح
ان ينوب من اثنين في عام ولو استأجره لعام صح للاسبق ولو اقترن العقدان وزمان
الايقاع بطلا واذا اُحصر تحلل بالهدي ولا قضاء عليه ومن وجب عليه حجان
مختلفان كحجة الاسلام والندرو ومنعه مانع جازان يستأجر اجيرين لهما في عام واحد
ويستحب ان يذكر النائب من ينوب عنه باسمه في الموطن وعند كل فعل من
افعال الحج والعمرة وان يعيده ما فضل معه من الاجرة بعد حجة وان يعيد المخالف
حجته اذا استبصر وان كانت مجزية ويكره ان ينوب المرأة اذا كانت ضرورة *
مسائل ثمان الاولى اذا اوصى ان يحج عنه ولم يعين الاجرة انصرف ذلك
الى اجرة المثل وتخرج من الاصل اذا كانت واجبة ومن الثلث ان كانت ندبا
ويستحقها الاجير بالعقد وان خالف ما شرط قيل كان له اجرة المثل والوجه ان لا اجرة *
الثانية من اوصى ان يحج عنه ولم يعين المرات فان لم يعلم منه ارادة التكرار اقتصر
على المرة فان علم ارادة التكرار حج عنه حتى يستوفي الثلث من تركته * **الثالثة** اذا
اوصى ان يحج عنه كل سنة بقدر معين فقصّر جمع نصيب سنتين واستؤجر به لسنة
وكذا لو قصر ذلك اضيف اليه من نصيب الثالثة * **الرابعة** لو كان عند انسان وديعة
ومات صاحبها وعليه حجة الاسلام وعرفه ان الورثة لا يؤثرون جازان يقتطع قدر

جرة الحج فيستأجر به لأنه خارج عن ملك الوزنة * الخامسة إذا فقد الاحرام من
المستأجر عنه ثم نقل النية الى نفسه لم يصح فاذا اكمل الحجة وقعت عن المستأجر عنه
ويستحق الاجرة ويظهر لي انها لا تجزي عن احدهما * السادسة إذا اوصى ان
يحج عنه وعين المبلغ فان كان بقدر ثلث التركة او اقل صح واجبا كان او مندوبا
وان كان ازيد وكان واجبا ولم يجز الورثة كانت اجرة المثل من اصل المال والزائد
من الثلث وان كان ندبا حج منه من بلدة ان احتمل الثلث وان قصر حج منه من
بعض الطريق وان قصر عن الحج حتى لا يرغب فيه اجبر صرف في وجوه البروقيل
يعود ميراثا * السابعة إذا اوصى في حج وغيره قدم الواجب فان كان الكل واجبا
وقضت التركة قسمت على الجميع بالحصص * الثامنة من عليه حجة الاسلام
ونذر اخرى ثم مات بعد الاستقوال اخرجت حجة الاسلام من الاصل والمندورة من
الثلث ولو ضاق المال الا من حجة الاسلام اقتصر عليها ويستحب ان يحج عنه النذر
ومنه من سوى بين المندورة وحجة الاسلام في الاخراج من الاصل والقسمة مع
تصور التركة وهو شبه وفي الرواية اذا نذر ان يحج رجلا ومات وعليه حجة الاسلام
اخرجت حجة الاسلام من الاصل وما نذره من الثلث والوجه التسوية لانهما دين *
المقدمة الثالثة في اقسام الحج وهي ثلثة تمتع وقران وافراد اما التمتع فصورته
ان يحرم من الميقات بالعمرة المتمتع بها ثم يدخل مكة فيطوف سبعا بالبيت ويصلي
ركعتيه بالمقام ثم يسعى بين الصفا والمروة سبعا ويصلي ركعتيه ثم ينشئ احراما للحج من
مكة يوم التروية على الافضل والا بقدر ما يعلم انه يدرك الوقوف ثم يأتي عرفات
فيقف بها الى الغروب ثم يفيض الى المشعر فيقف به بعد طلوع الفجر ثم يفيض الى
مبى فيحلق بها يوم النحر ويذبح هديه ويرمي جمرة العقبة ثم ان شاء اتى مكة
ليومته اولغده فطاف طواف الحج وسعى سعيه وطاف طواف النساء وصلى ركعتيه

ثم عاد الى منى لرمي ما خلف عليه من الجمار وان شاء اقام بمنى حتى يرمي
جمارة الثالث يوم الحادي عشر ومثله يرم الثاني عشر ثم ينفر بعد الزوال وان اقام
الى النفر الثاني جاز ايضا وعاد الى مكة للطوافين والسعي وهذا القسم فرض من
كان بين منزلة ومكة اثنا عشر ميلا فما زاد من كل جانب وقيل ثمانية واربعون ميلا
فان مدل هؤلاء الى القران والافراد في حجة الاسلام اختياراً لم يجز ويجوز مع
الاضطرار وشروطه اربعة النية ووقوعه في اشهر الحج وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة وقيل
ومشرة من ذي الحجة وقيل وتسعة من ذي الحجة وقيل والى طلوع الفجر من يوم
التحر وضابط وقت الانشاء ما يعلم انه يدرك المناسك وان يأتي بالحج والعمرة في سنة
واحدة وان يحرم بالحج له من بطن مكة وفضلها المسجد وفضله المقام ولو احرم بالعمرة
التمتع بها في غير اشهر الحج لم يجز له التمتع بها وكذا لو فعل بعضها في اشهر الحج ولم يلزمه
الهدى والاحرام من الميقات مع الاختيار ولو احرم بحج التمتع من غير مكة لم يجز ولو
دخل مكة باحرامه على الاشبه ووجب استينافه منها ولو تعذر ذلك قيل يجزيه
والوجه انه يستأنف حيث امكن ولو بعرفة ان لم يتعمد ذلك وهل يسقط الدم
والحال هذه فيه تردد ولا يجوز للمتمتع الخروج من مكة حتى يأتي بالحج لانه صار
مربطاً به الا على وجه لا يفتقر الى تجديد عمرة ولو جدد مرة تمتع بالاخيرة ولو دخل
بعمرته الى مكة وخشي فسيق الوقت جاز له نقل النية الى الافراد وكان عليه عمرة
مفردة وكذا الحائض والنفساء اذا منعها عذرهما من التحلل وانشاء الاحرام بالحج
لفسيق الوقت من التريص ولو تجدد العذر وقد طافتا اربعا صحت متعتها وانت
بالسعي وبقيّة المناسك وفضت بعد طهرها ما بقي من طوافها واذا صح التمتع سقطت
العمرة المفردة * وصورة الافراد ان يحرم من الميقات او من حيث يسوغ له الاحرام
بالحج ثم يمضي الى صفات فيقف بها ثم الى المشعر فيقف به ثم الى منى فيقضي

مناسكه بها ثم يطوف بالبيت ويصلي ركعتيه ويسعى بين الصفا والمروة ويطوف طواف النساء ويصلي ركعتيه وعليه عمرة مفردة بعد الحج والاحلال منه ثم يأتي بها من ادنى الحل ويجوز وقوعها في غير اشهر الحج ولو احرم بها من دون ذلك ثم خرج الى ادنى الحل لم يجزه الاحرام الاول واقتصر الى استينافه وهذا القسم والقران فرض اهل مكة ومن بينه وبينها دون اثني عشر ميلا من كل جانب فان عدل هؤلاء الى التمتع اضطرارا جاز وهل يجوز اختيارا قيل نعم وقيل لا وهو الاكبر ولو قيل بالجواز لم يلزمهم هدي * وشروطه ثلاثة النية وان يقع في اشهر الحج وان يعقد احرامه من ميقاته او من ذبيرة اهله ان كان منزله دون الميقات * وافعال القارن وشروطه كما لمفرد غير انه يتميز عنه بسياق الهدى عنه احرامه واذا لبى استحسب له اشعار ما يسوقه من البدن يشق سنامه من الجانب الايمن ويلطخ صفحته بدمه وان كان معه بدن دخل بينها واشعرها يمينها وشمالا والتقليد ان يعلق في رقبة المسوق نعلان صلي فيه والاشعار والتقليد للبدن ويختص الغنم والبقر بالتقليد ولو دخل القارن او المفرد مكة واراد الطواف جاز لكن يجددان التلبية عند كل طواف لئلا يحل على قول. وقيل انما يحل المفرد دون السائق والحق انه لا يحل الا بالنية لكن الاولى تجديده التلبية عقيب صلوة الطواف ويجوز للمفرد اذا دخل مكة ان يعدل الى التمتع ولا يجوز ذلك للقارن والمكي اذا بعد من اهله وحج حجة الاسلام على ميقاته احرم منه وجوبا ولو اقام من فرضه التمتع بمكة سنة او سنتين لم ينتقل فرضه وكان عليه الخروج الى الميقات اذا اراد حجة الاسلام ولو لم يتمكن من ذلك خرج الى خارج الحرم فان تعذر احرم من موضعه فان دخل في الثالثة مقيما ثم حج انتقل فرضه الى القران والافراد ولو كان له منزلان بمكة وغيرها من البلاد لزمه فرض اقلهما عليه وان تساوى كان له الحج باي الانواع شاء ويسقط الهدى من القارن والمفرد وجوبا

ولا تسقط التضحية استحباباً ولا يجوز القران بين الحج والعمرة بنية واحدة ولا ابدال
 احدهما على الآخر ولا نية حجتين ولا عمرتين ولو فعل قيل ينعقد واحدة وفيه تردد
المقدمة الرابعة في المواقيت والكلام في اقسامها واحكامها فالمواقيت ستة لاهل
 العراق العتيق وافضله المسلم ويليه غمرة وآخرة ذات صرق ولاهل المدينة مسجد الشجرة
 ومنذ الضرورة الجحفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل اليمن يلملم ولاهل الطائف قرن
 المنازل وميقات من منزله اقرب من الميقات منزله وكل من حج على ميقات لزمه
 الاحرام منه ولو حج على طريق لا يفضي الى احد المواقيت قبل يحرم اذا غلب على ظنه
 محاذاة اقرب المواقيت الى مكة وكذلك من حج في البحر والحج والعمرة ميتساويان
 في ذلك ويجرد الصبيان من فمهم **واما** احكامها ففيه مسائل الاولى من احرم قبل
 هذه المواقيت لم ينعقد احرامه الا لئلا نادر بشرط ان يقع الحج في اشهره او لمن اراد العمرة
 المفردة في رجب وخشي تقصيه * **الثانية** اذا احرم قبل الميقات لم ينعقد احرامه ولا يكفي
 مروءة فيه ما لم يحدد الاحرام من رأس ولو آخرة من الميقات لمانع ثم زال المانع عاد
 الى الميقات وان تعذر جدد الاحرام حيث زال ولو دخل مكة خرج الى الميقات
 فان تعذر خرج الى خارج الحرم ولو تعذر احرم من مكة وكذا الترك الاحرام ناسيا
 او لم يرد النسك وكذا المقيم بمكة اذا كان فرضه التمتع اما لو آخرة عامدالم يصح احرامه
 حتى يعود الى الميقات ولو تعذر لم يصح احرامه * **الثالثة** لو نسي الاحرام ولم يذكر
 حتى اكمل مناسكه قيل يقضي الحج ان كان واجبا وقيل يجزيه وهو المروي
الركن الثاني في افعال الحج والواجب اثنا عشر الاحرام والوقوف بعرفات
 والوقوف بالمشعر والنزول بمنى والرمي والذبح والحلق بها او التقصير والطواف وركعتاه
 والسعي وطواف النساء وركعتاه ويستحب امام التوجه الصلوة وكعتين وان يقف
 على باب دارة وبقراً فاتحة الكتاب امامه وعن يمينه وعن شماله وآية الكرسي

كذلك وان يد هو بكلمات الفرج وبالادعية الماثورة وان يقول اذا جعل رجله
 في الكاب بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله وبالله والله اكبر فاذا استوى على
 راحلته دعا بالماء الماثور * **القول** في الاحرام والنظر في مقدّماته وكيفية واحكامه
 والمقدّمات كلها مستحبة وهي توفير شعر رأسه من اول ذى القعدة اذا اراد التمتع ويتأكد
 عند هلال ذى الحجة على الاشبه وان ينظف جسده وينصّ اظفاره ويأخذ من شاربته
 ويزيل الشعر من جسده وابططيه مطلقا ولو كان قد اطلقى اجزاه ما لم يمض خمسة عشر
 يوما والغسل للاحرام وقيل ان لم يجد ماء تيمم له ولو اغتسل واكل ما لا يجوز اولى
 ما لا يجوز للمحرم اكله ولا لبسه اما الغسل استحبابا ويجوز له تقديمه على الميقات
 اذا خاف هوز الماء فيه ولو وجد استحباب له الاعادة ويجزى الغسل في اول النهار
 ليومه وفي اول الليل لليلة ما لم يتم ولو احرم بغير غسل او صلوة ثم ذكر تدارك
 ما تركه واعاد الاحرام وان يحرم عقيب فريضة الظهر او فريضة وان لم يتفق صلى للاحرام
 ست ركعات واقله ركعتان يقرأ في الاولى الحمد وقل يا ايها الكافرون وفي الثانية الحمد
 وقل هو الله احد وفيه رواية اخرى وتوقع نافلة الاحرام تبعاً له ولو كان وقت فريضة
 مقدّم ما للنافلة ما لم يتضيق الحاضرة واما كيفية فيشتمل على واجب ومتدوب
 فالواجب ثلثة الاول النية وهي ان يقصد بقلبه الى امور اربعة ما يحرم به من حج
 او عمرة متقرباً ونوعه من تمتع او قران او افراد وصفته من وجوب او ندب وما يحرم له
 من حجة الاسلام او غيرها ولو نوى نوعاً ونطق بغيره حمل على نيته ولو اخل بالنية
 عمداً او سهواً لم يصح احرامه ولو احرم بالحج والعمرة وكان في اشهر الحج كان مخيراً
 بين الحج والعمرة اذا لم يتعين عليه احدهما وان كان في غير اشهر الحج تعين للعمرة
 ولو قيل بالبطلان في الاول ولزوم تجديد النية كان اشبه ولو قال كاحرام فلان وكان
 عالماً بماذا احرم صح وان كان جاهلاً قيل يتمتع احتياطاً ولو نسي بماذا احرم كان

مخيرا بين الحج والعمرة اذا لم يلزمه احدهما * الثاني التلبيتات الاربعة فلا ينعقد الاحرام لمتمتع ولا لمفرد الا بها وبلاشارة الاخرس مع عقد قلبه بها والثامن بالخيار ان شاء عقدا احرامه بها وان شاء قلدا او اشار على الاظهر وباتها بدا كان الآخر مستحبا وصورتها ان يقول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك وقيل يضيف الى ذلك ان الحمد والنعمة لك والملك لك لا شريك لك وقيل بل يقول لبيك اللهم لبيك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لك لا شريك لك لبيك والاول اظهر ولو عقد نية الاحرام ولبس ثوبيه ثم لم يلبّ وفعل ما لا يحل للمحرم فعله لم يلزمه بذلك كفارة اذا كان متمتعا او مفردا وكذا لو كان قارنا ولم يشعر ولم يقلد * الثالث لبس ثوبي الاحرام وهما واجبان ولا يجوز الاحرام فيما لا يجوز لبسه في الصلوة وهل يجوز الاحرام في التحرير للنساء قيل نعم لجواز لبسهن له في الصلوة وقيل لا وهو الاحوط ويجوز ان يلبس المحرم اكثر من ثوبين وان يبدل ثياب احرامه فاذا اراد الطواف فالافضل ان يطوف فيهما واذا لم يكن مع الانسان ثوبا الاحرام وكان معه قباء جاز لبسه مقلوبا وان يجعل ذيله على كتفيه **واما** احكامه فمسائل * الاولى لا يجوز لمن احرم ان ينشئ احراما آخر حتي يكمل افعال ما احرم له فلو احرم متمتعا ودخل مكة واحرم بالحج قبل التقصير ناسيا لم يكن عليه شيء وقيل عليه دم وحمله على الاستحباب اظهر وان فعل ذلك عامدا قيل بطلت صمرته وصارت حجته مبتولة وقيل يبقى على احرامه الاول وكان الثاني باطلا والاول هو المروي * الثانية لو نوى الافراد ثم دخل مكة جازان يطوف ويسعى ويقصر ويجعلها عمرة يتمتع بها ما لم يلبّ فان لبى انعقد احرامه وقيل لا اعتبار بالتلبية فانما هو بالقصد * الثالثة اذا احرم الولي بالصبي جرّده من فتح وفعل به ما يجب على المحرم وجنبه ما يتجنبه ولو فعل الصبي ما يجب به الكفارة لزم ذلك الولي في ماله وكلما يعجز عنه الصبي يتولاه

الولي من تلبية وطواف وسعي وغير ذلك ويجب على الولي الهدى من ماله ايضا
وروي اذا كان الصبي مميزاً جاز امره بالصيام عن الهدى ولو لم يقدر على الصيام
صام الولي عنه مع العجز عن الهدى * الرابعة اذا شرط في احرامه ان يحلّه حيث
حبسه ثم أُحْصِرَ تحلّل وهل يسقط الهدى قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه وفائدة الاشتراط
جواز التحلل عند الاحصار وقيل يجوز التحلل من غير شرط والاول اظهر * الخامسة
اذا تحلّل المحصور لا يسقط الحج عنه في القابل ان كان واجبا ويسقط ان كان ندبا
والمندوبات رفع الصوت بالتلبية للرجال وتكرارها عند نومه واستيقاظه وعند
ملو الآكام ونزول الاهضام فان كان حاجاً فالى يوم عرفة عند الزوال وان كان معتمرا
بمتعة فان اشاهد بيوت مكة وان كان بعمره مفردة قيل كان مخيرا في قطع التلبية عند
دخول الحرم او مشاهدة الكعبة وقيل ان كان ممن خرج من مكة للحرام فانها
شاهد الكعبة وان كان ممن احرم من خارج فاذا دخل الحرم والكل جائز ويرفع
صوته بالتلبية اذا حج على طريق المدينة اذا علت راحلته البيدا وان كان راجلا فحيث
يحرم ويستحب التلّفظ بما يعزم عليه والاشترط ان يحلّه حيث حبسه وان لم يكن
حجة فعمره وان يحرم في الثياب القطن وفضله البيض واذا احرم بالحج من مكة
رفع صوته بالتلبية اذا شرف على الأبطح * ويلحق بذلك تروك الاحرام وهي محرمات
ومكروهات والمحرمات عشرون شيئا مصيد البرا صطيادا وكلا ولو صاده مُحِلٌّ واشترط
ودلالة واغلافا ونبحا ولو نبحه كان ميتة حراما على المُحِلِّ والمُحَرَّم وكذا يحرم فرخه وبيضه
والجراد في معنى الصيد البري ولا يحرم صيد البحر وهو ما يبيض ويفرخ في الماء ونساء
وطيا وعقد النفسه وغيرها وشهادة للعقد واقامة ولو تحملها مُحِلًّا ولا بأس به بعد الاحلال
وتقبيلاً ونظراً بشهوة وكذا الاستمناء **تفريع** اذا اختلف الزوجان في العقد فادعى
احدهما وقوعه في الاحرام وانكر الآخر فالقول قول من يدعى الاحلال ترجيحاً

لجانب الصحة لكن اذا كان المنكر المرأة كان لها نصف المهر لاعترافه بما يمنع من
الوطي ولو قيل لها كل المهر كان حسنا * الثاني اذا وُكِّلَ في خلال احرامه فوقع فان كان
قبل احوال الموكِّل بطل وان كان بعده صح ويجوز مراجعة المطلقة الرجعية وشراء الآماء
في حال الاحرام والطيب على العموم ما خلا خلو الكعبة ولو في الطعام ولو اضطر
الى اكل ما فيه طيب او لمس الطيب قبض على انفه وقيل انما يحرم المسك والعنبر
والزعفران والعود والكافور والورس وقد اقتصر بعض على اربعة المسك والعنبر والزعفران
والورس والاول اظهر ولبس المخيط للرجال وفي النساء خلافه والاطهر الجواز اضطرارا
واختيارا واما الغلالة للحائض فحائزة اجماعا ويجوز لبس السراويل للرجل اذا لم يجد
ازارا وكذا لبس الطيلسان له ازوار لكن لا يزره على نفسه والاكتحال بالسواد على قول
وبما فيه طيب ويستوي في ذلك الرجل والمرأة وكذا النظر في المرأة على الاشهر ولبس
الخفين وما يستر ظهر القدم فان اضطر جاز وقيل يشقهما وهو متروك والفسوق وهو
الكذب والجدال وهو قول لا والله وبلى والله وقتل هوام الجسد حتى القمل ويجوز نقله
الى مكان آخر من جسده ويجوز القاء القران والحلم ويحرم لبس الخاتم للزينة ويجوز
للسنة ولبس المرأة الحلي للزينة وما لم تعتد لبسه منه على الاولى ولا بأس بما كان
معتادا لها لكن يحرم عليها اظهار زوجها واستعمال دهن فيه طيب محرم بعد الاحرام
وقبله اذا كان ريحة تبقى الى الاحوام وكذا ما لبس بطيب اختيارا بعد الاحرام ويجوز
اضطرارا وازالة الشعر قليلة وكثيرة ومع الضرورة لائتم وتغطية الرأس وفي معناه الارتماس
ولو غطى رأسه الفى الغطاء واجبا وجددا للتلبية استحبابا ويجوز ذلك للمرأة لكن عليها
ان تسفر عن وجهها ولو اسدلت فناعها على رأسها الى طرف انفها جاز وتظليل المحرم عليه
مائر ولو اضطر لم يحرم ولو زامل مليلا او امرأة اختص العليل والمرأة بجواز التظليل واخراج
الدم الا عند الضرورة وقيل يكره وكذا قيل في حك الجملد المغضي الى دماغه وكذا في السواك

والكراهية اظهر وقص الاظفار وقطع الشجر والحشيش الا ان ينبت في ملكه ويجوز قلع
 شجر الفواكه والانخرو والتخل وعودي المحالة على رواية وتغسيل المحرم لومات بالكافور
 ولبس السلاح لغير الضرورة وقيل يكره وهو الاشبه **والمكروهات** عشرة الاحرام
 في الثياب المصبوغة بالسواك والبصغور وشبهه ويتأكد في السواد والنوم عليها وفي الثياب
 الرسخة وان كانت طاهرة ولبس الثياب المعلمة واستعمال الحناء للزينة وكذا للمرأة ولو قبل
 الاحرام اذا قاربتة والنقاب للمرأة على تردد ودخول الحمام وتدليك الجسد فيه وتلبية
 من يناديه واستعمال الرياحين **خاتمة** كل من دخل مكة وجب ان يكون محرما
 الا من يكون دخوله بعد الاحرام قبل مضي شهر او يتكرر كالخطاب والحشاش وقيل
 من دخلها لقتال جاز ان يدخل محلا كما دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عام الفتح وعليه المغفروا حرام المرأة كاحرام الرجل الا فيما استثنياه ولو حضرت
 الميقات جاز لها ان تحرم ولو كانت حائضا لكن لا تصلي صلاة الاحرام ولو تركت
 الاحرام ظنا انه لا يجوز رجعت الى الميقات وانشأت الاحرام ولو منعها مانع احرمت
 من موضعها ولو دخلت مكة خرجت الى ادنى الحبل ولو منعها مانع احرمت
 من مكة **القول في الوقوف بعرفات والنظر في مقدمته وكيفية واجكامه اما**
 المقدمة فيستحب للمتمتع ان يخرج الى عرفات يوم التروية بعد ان يصلي الظهرين
 بها الا المضطر كالشيخ الهرم والمريض ومن يخشى الزحام وان يمضي الى منى ويبست
 بها ليلته الى طلوع الفجر من يوم عرفة لكن لا يجوز وادي محسر الا بعد طلوع
 الشمس ويكره الخروج قبل الفجر الا للضرورة كالمرضى والخائف والامام يستحب
 له الاقامة بها الى طلوع الشمس ويستحب الدماء بالمرسوم عند الخروج وان يغتسل
 للوقوف **واما** الكيفية فتشتمل على واجب وندب فالواجب النية والكون بها
 الى الغروب فلو وقف بمزة او عرنة او ثوبة او ذى المجاز او تحت الاراك لم تجز ولو

افاض قبل الغروب جاهلا او ناسيا فلا شيء عليه وان كان عامداً جبراً ببدنه فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً ولو عاد قبل الغروب لم يلزمه **وأما** احكامه فمسائل الأولى الوقوف بعرفات ركن من تركه عامداً فلاحج له ومن تركه ناسيا تداركه مادام وقته باقيا ولو فاتته الوقوف بها اجتزا بالوقوف بالمشعر * الثانية وقب الاختيار لعرفة من زوال الشمس الى الغروب من تركه عامداً أفست حجة ووقت الاضطرار الى طلوع الفجر من يوم النحر * الثالثة من نسي الوقوف بعرفة رجع فوقف بها ولو الى طلوع الفجر من يوم النحر اذ اعرف انه يدرك المشعر قبل طلوع الشمس فلو غلب على ظنه الفوات اقتصر على ادراك المشعر قبل طلوع الشمس وقدم حجه وكذا لو نسي الوقوف بعرفات ولم يذكر الا بعد الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس * الرابعة اذا وقف بعرفات قبل الغروب ولم يتفق له ادراك المشعر الى قبل الزوال صبح حجه * الخامسة اذا لم يتفق له الوقوف بعرفات نهرا فوقف ليلا ثم لم يدرك المشعر حتى تطلع الشمس فقد فاتته الحج وقيل يدركه ولو قبل الزوال وهو حسن **والمندوب الوقوف في** ميسرة الجبل في السفح والدماء المتلقين من اهل البيت عليهم السلام او غيره من الادمية وان يدهم لنفسه ولوالديه وللمؤمنين وان يضرب خباه بمزة وان يقف على السهل وان يجمع رحله ويسد الخلل به وبنفسه وان يد هو قائما ويكوه الوقوف في اعلى الجبل وراكبا وقامدا **القول في الوقوف بالمشعر والنظر في مقدمته وكيفية** **أما** المقدمة فيستحب الاقتصاد في السير الى المشعر وان يقول اذا بلغ الكنيسة الاحمر من يمين الطريق اللهم ارحم موقفي وزد في عملي وسلم لي ديني وتقبل مناسكي وان يؤخر المغرب والعشاء الى المزدلفة ولو صار الى ربيع الليل وان منعه مانع صلى في الطريق وان يجمع بين المغرب والعشاء باذان واحد واقامتين من غير نوافل بينهما ويؤخر نوافل المغرب الى بعد العشاء **وأما** الكيفية فالواجب النية

والوقوف بالمشعر وحده ما بين المأزمين الى الحياض الى وادي محسر ولا يقف بغير
المشعر ويجوز مع الزحام الارتفاع الى الجبل ولو نوى الوقوف ثم نام او جن او اضمى
عليه صبح وتوفه وقيل لا الاول اشبه وان يكون الوقوف بعد طلوع الفجر فلوا فاض
قبله عامدا بعد ان كان به ليلا ولو قليلا لم يبطل حجة اذا كان وقف بعرفات وجبرة
بشاة وتجاوز الافاضة قبل الفجر للمرأة ومن يخاف على نفسه من غير جبر ولو افاض
ناسيا لم يكن عليه شيء ويستحب الوقوف بعد ان يصلي الفجر وان يدعوا بالدعاء
للمسحوم او ما يتضمن الحمد لله والثناء عليه والصلوة على النبي وآله عليهم السلام
وان يطا الصلوة المشعر برجله وقيل يستحب الصعود على قرح وذكر الله عليه
مسائل خمس الأولى وقت الوقوف بالمشعر سابين طلوع الفجر الى طلوع
الشمس والمضطر الى زوال الشمس * الثانية من لم يقف بالمشعر ليلا ولا بعد الفجر
عامدا بطل حجة ولو ترك ذلك ناسيا لم يبطل ان كان وقف بعرفة ولو تركها جميعا
بطل حجة عمدا وناسيا * الثالثة من لم يقف بعرفات وادرك المشعر قبل طلوع
الشمس صبح حجة ولو فاتته بطل ولو وقف بعرفات جازلة تدارك المشعر الى قبل
الزوال * الرابعة من فاتته الحج تحلل بعمره مقدرة ثم يقضيها ان كان واجبا على الصفة
التي وجبت تمتعا او قرانا او افرادا * الخامسة من فاتته الحج سقطت عنه افعاله ويستحب
له الإقامة بمنى الى انقضاء ايام التشريق ثم يأتي بأفعال العمرة التي يتحلل بها
خاتمة اذا ورد المشعر استحب له التقاط الحصى منه وهو سبعون حصاة ولو اخذه
من غيره جاز لكن من الحرم عدا المسا جد وقيل عدا المسجد الحرام ومسجد الخيف
وتجب فيه شروط ثلثة ان يكون ميا يسمى حجرا ومن الحرم وابكارا ويستحب
ان يكون برشا رخوة بقدر الانملة كحلية منقطة ملتقطة ويكره ان تكون صلبة او
مكسرة ويستحب لمن عدا الامام الافاضة قبل طلوع الشمس بقليل ولكن لا يجوز

وادي محسر الأبعد طلوعها والامام يتأخر حتى تطلع والسعي بوادي محسر وهو
يقول اللهم سلم عهدي واقبل توبتي واجب دعوتي واخلفني فيمن تركت بعدي
ولو ترك السعي فيه رجع فسعي استحباباً **القول** في نزول منى ومابها من المناسك
فإذا هبط منى استحسب له الدعاء بالمرسوم ومناسكه بها يوم النحر ثلاثة رمي جمرة
العقبة ثم الذبيح ثم الحلق **أما** الأول فالواجب فيه النية والعدد وهو سبع والقاؤها
بما يسمى رمياً واصابة الجمرة بها بفعله فلو وقعت على شيء وانحدرت على الجمرة
جاز ولو قصرت فتممها حركة غيره من حيوان او انسان لم يجز وكذا لو شك فلم يعلم
وصلت الجمرة ام لا ولو طرحها على الجمرة من غير رمي لم يجز والمستحب فيه ستة
الطهارة والدعاء عند اراية الرمي وان يكون بينه وبين الجمرة مشرة اذ راعى
خمس مشرة ذراعاً وان يرميها خذفاً والدعاء مع كل حصاة وان يكون ماشياً ولورمي
واكبا جاز وفي جمرة العقبة يستقبلها ويستدبر القبلة وفي غيرها يستقبلها ويستقبل القبلة
وأما الثاني وهو الذبيح فيشتمل على اطراف * الطرف الاول في الهدى وهو واجب
على المتمتع ولا يجب على غيره سواء كان مفترضاً او متغلاً ولو تمتع المكي وجب
عليه الهدى ولو كان المتمتع مملوكاً باذن مولاه كان مولاه بالخيار بين ان يهدي عنه
وان يأمره بالصوم ولو ادرت المملوك احد الموقفين معتقاً لزمه الهدى مع القدرة ومع
التعذر الصوم والنية شرط في الذبيح ويجوز ان يتولاها منه الذابح ويجب ذبحه بمنى
ولا يجزي واحد في الواجب الا من واحد وقيل يجزي مع الضرورة من خمسة وعن
سبعة اذا كانوا اهل حوان واحد والاول اشبه ويجوز ذلك في النذبة ولا يجب بيع
ثياب التجميل في الهدى بل يقتصر على الصوم ولو ضل الهدى فذبحه غير صاحبه
لم يجز عنه ولا يجوز اخراج شيء مما يذبحه من منى بل يخرج الى مصرفه بها
ويجب ذبحه يوم النحر مقدماً على الحلق ولو اخره اثم واجزأه وكذا لو ذبحه

في بقية ذى الحجة جاز* الطرف الثاني في صفاته والواجب ثلثة الأول الجنس ويجب
 ان يكون من النعم الابل او البقر او الغنم الثاني السن فلا يجزي من الابل الا الثاني
 وهو الذي له خمس ودخل في السادسة ومن البقر والمعز ماله سنة ودخل في الثانية
 ويجزي من الضأن الجذع لسنة الثالث ان يكون تاما فلا تجزي العوراء ولا
 العرجاء البين عرجها ولا التي انكسر قرننها الداخلة ولا المقطوعة الاذن ولا الخصي
 من الفحول ولا المهزولة وهي التي ليس على كليتها شحم ولو اشتراها على انها مهزولة
 فخرجت كذلك لم يجز ولو خرجت سمينة اجزأته وكذا لو اشتراها على انها سمينة
 فخرجت مهزولة ولو اشتراها على انها تامة فبانث ناقصة لم يجز والمستحب ان تكون
 سمينة تنظر في سواد وتبرك في سواد وتمشي في مثله اي يكون لها ظل تمشي فيه وقيل
 ان تكون هذه المراضع منها سوداوان تكون مما عرف به وافضل الهدى من البدن والبقر
 الاناث ومن الضأن والمعز الذكران وان ينحر الابل فائمة قدر بطت بين الخف والركبة
 ويطعنهما من الجانب الايمن وان يدعوا لله تعالى عند الذبح ويترك يده مع يد الذابح
 وافضل منه ان يتولى الذبح اذا احسن ويستحب ان يقيمهما اثلا نائيا كل ثلثة ويتصدق
 بثلثه ويهدي ثلثه وقيل يجب الاكل منه وهو الاظهر ويكره التضحية بالجاموس
 وبالثور وبالمرجوء* الطرف الثالث في البدل ومن فقد الهدى ووجد ثمنه قيل يخلفه
 عند من يشتريه طول ذى الحجة وقيل ينتقل فرضه الي الصوم وهو الاشبه واذا
 فقدهما صام عشرة ايام ثلثة في الحج متتابعات يوما قبل التروية ويوم التروية وعرفة
 ولو لم يتفق اقتصر على التروية وعرفة ثم صام الثالث بعد النفر ولو فات يوم التروية اخره الى
 بعد النفر ويجوز تقديمها من اول ذى الحجة بعد ان يتلبس بالمتعة ويجوز صومها
 طول ذى الحجة ولو صام يومين وانطر الثالث لم يجز واستأنف الا ان يكون ذلك
 هو العيد فيأتي بالثالث بعد النفر ولا يصح صوم هذه الثلثة الا في ذى الحجة بعد التلبس

بالمئة ولو خرج ذوالحجة ولم يصمها تعين الهدي ولو صامها ثم وجد الهدي ولو
 قبل التلبس بالسبعة لم يجب عليه الهدي وكان له الماضي على الصوم ولو رجع
 الى الهدي كان افضل وصوم السبعة بعد وصوله الى اهله ولا يشترط فيها الموالاة على
 الاصم فان اقام بمكة انتظر تدبر وصوله الى اهله ما لم يزد على شهر ولو مات من وجب
 عليه الصوم ولم يصم وجب ان يصوم عنه وليه الثلاثة دون السبعة وقيل بوجوب
 قضاء الجميع وهو الاشبه ومن وجب عليه بدنة في نذر او كفارة ولم يجد كان عليه
 سبع شياه ولو تعين الهدي فمليت من وجب عليه اخرج من اصل تركته * الطرف
 الرابع في هدي القران لا يخرج هدي القران عن ملك ساقته وله ابداله والتصرف
 فيه وان اشعره او قلده ولكن متى ساقته فلا بد من نحره بمنى ان كان لاجرام الحج وان كان
 للعمرة فبغناء الكعبة بالحزورة ولو هلك لم يجب اقامة بدله لانه ليس بمضمون ولو كان
 مضمونا كالكفارات وجب اقامة بدله ولو عجز هدي السياق من الوصول جاز ان
 ينحر او يذبح ويعلم بما يدل على انه هدي ولو اصابه كسر جاز بيعه والا فضل
 ان يتصدق بثمنه او يقيم بدله ولا يتعين هدي السياق للصدقة الا بالنذر ولو سرق من
 غير تلبس لم يضمن ولو ضل فذبحه الواجد من صاحبه اجزا عنه ولو ضاع فاقام بدله
 ثم وجد الاول ذبحه ولم يجب ذبح الاخير ولو ذبح الاخير ذبح الاول ندبا الا ان يكون
 مندورا ويجوز ركوب الهدي ما لم يضربه وشرب لبنه ما لم يضرب بولده وكل هدي
 واجب كالكفارات لا يجوز ان يعطى الجزا منها شيئا ولا اخذ شي من جلودها
 ولا اكل شي منها فان اكل تصدق بثمن ما اكل ومن نذر ان ينحر بدنة فان عين
 موضعا وجب وان اطلق نحرها بمكة ويستحب ان يأكل من هدي السياق وان
 يهدي ثلثه ويتصدق بثلثه كهدي التمتع وكذا الاضحية * الطرف الخامس في
 الاضحية ووقتها بمنى اربعة ايام اولها يوم النحر وفي الامصار ثلثة ويستحب الاكل

من الاضحية ولا بأس بأخذ لحمها ويكره ان يخرج به من منى ولا بأس باخراج ما يضحيه غيره ويجزى الهدى الواجب عن الاضحية والجمع بينهما افضل ومن لم يجد الاضحية تصدق بثمنها فان اختلفت اثمائها جمع الاعلى والوسط والادون وتصدق بثلث الجميع ويستحب ان تكون التضحية بما يشتره ويكره بما يريه ويكره ان يأخذ شيئاً من جلود الاضاحي وان يعطيها الجزار والافضل ان يتصدق بها *
واما الثالث في الحلق والتقصير فاذا فرغ من الذبح فهو مخير ان شاء حلق وان شاء قصر والحلق افضل ويتأكد في حق الصرورة ومن لبث شعرة وتيل لا يجزئه الا الحلق والاول اظهر وايسر على النساء حلق يتعين في حقهن التقصير ويجزئهن منه ولو مثل الانملة ويجب تقديم التقصير على زيارة البيت لطواف الحج والسعي فلو قدم ذلك على التقصير عاصياً جبره بشاة ولو كان ناسياً لم يكن عليه شيء وعليه اعادة الطواف على الاظهر ويجب ان يحلق بمنى فلورحل رجع فحلق بها فان لم يتمكن حلق او قصر مكانه وبعث بشعرة ليدفن بها ولو لم يمكنه لم يكن عليه شيء ومن ليس على رأسه شعر اجزأه امرار المومس عليه وترتيب هذه المناسك واجب يوم النحر الرمي ثم الذبح ثم الحلق فلو قدم بعضاً على بعض اثم ولا اعادة **مسائل** الاولى موطن التحلل ثلثة الاول عقيب الحلق او التقصير يحل من كل شيء الا الطيب والنساء والصيد الثاني اذا طاف طواف الزيارة حل له الطيب الثالث اذا طاف طواف النساء حل له النساء ويكره له لبس المخيط حتى يفرغ من طواف الزيارة وكذا يكره الطيب حتى يفرغ من طواف النساء * الثانية اذا قضى مناسكة يوم النحر فالافضل المضي الى مكة للطواف والسعي ليومه فان اخره فمن غده ويتأكد ذلك في حق المتمتع فان اخره اثم ويجزئه طوافه وسعيه ويجوز للقارن والمفرد تاخير ذلك طول ذي الحجة عاجل كراهية * الثالثة الافضل لمن مضى الى مكة للطواف والسعي الغسل وتقليم

الاطفار واخذ الشارب والدعاء اذا وقف على باب المسجد القول في الطواف وفيه
ثلاثة مقاصد المقصد الاول في المقدمات وهي واجبة ومندوبة فالواجبات الطهارة وازالة
النجاسة عن الثوب والبدن وان يكون مختونا ولا يعتبر في المرأة والمندوبات
ثمانية الغسل لدخول مكة فلو حصل عذرا غتسل بعد دخوله والا فضل ان يغتسل
من بئر ميمون او من فم والآفي منزله ومضع الانحر وان يدخل مكة من اخلاها
وان يكون حائيا على سكينه ووثار يغتسل لدخول مسجد الحرام ويدخل من
باب بني شيبه بعد ان يقف عندها ويسلم على النبي عليه السلام ويدعو بالمأثور*
المقصد الثاني في كيفية الطواف وهو يشمل على واجب وندب فالواجب
سبعة النية والبداءة بالحجر والختم به وان يطوف على يساره وان يدخل الحجر في
الطواف وان يكمله سبعة وان يكون بين البيت والمقام ولو مشى على اساس البيت
او حائط الحجر لم يجزه ومن لوازمه ركعتا الطواف وهما واجبتان في الطواف الواجب
ولو نسيهما وجب عليه الرجوع ولو شق قضاها حيث ذكر ولو مات قضاها الولي
مسائل ست الاولى الزيادة على السبع في الطواف الواجب محظورة على الاظهر
وفي النافلة مكروهة الثانية الطهارة شرط في الواجب دون الندب حتى انه يجوز
ابتداء المندوب مع عدم الطهارة وان كانت الطهارة افضل الثالثة يجب ان يصلي
وكعتي الطواف في المقام حيث هو الآن ولا يجوز في غيره فان منعه زحام صلى وراح
او الى احد جانبيه الرابعة من طاف في ثوب نجس مع العلم لم يصح طوافه وان
لم يعلم ثم علم في اثناء طوافه ازاله وتمم ولو لم يعلم حتى فرغ كان طوافه ماضيا الخامسة
يجوز ان يصلي ركعتي طواف الفريضة ولو في الاوقات التي يكره لابتداء النوافل
السادسة من نقص من طوافه فان جاوز النصف رجع قائما فلو عاد الى اهله امر من
يطوف عنه وان كان دون ذلك استأنف وكذا من قطع طواف الفريضة لدخول

البيت اول السعي في حجة وكذا الومرض في اثناء طوافه ولو استمر مرضه بحيث لا يمكن ان يطاف به طيف عنه وكذا الواحد في طواف الفريضة ولو دخل في السعي فذكر انائه لم يتم طوافه رجع فاتم طوافه ان كان تجاوز النصف ثم تم السعي والندب خمسة عشر الوقوف عند الحجر وحمد الله والثناء عليه والصلوة على النبي وآله عليه وعليهم السلام ورفع اليدين بالدعاء واستلام الحجر على الاصح وتقبيله فان لم يقدر فبيده ولو كانت مقطوعة استلم بموضع القطع ولو لم يكن له يد اقتصر على الاشارة وان يقول امانتي اديتها وميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافاة اللهم تصديقا بكتابك الى آخر الدعاء وان يكون في طوافه داعيا ذكر الله سبحانه على سكينته ووقار مقتصدا في مشيه وقيل يرمل ثلثا ويمشي اربعاً وان يقول اللهم اني استئلك باسمك الذي يمشي به على ظلل الماء الى آخر الدعاء وان يلتزم المستجار في الشوط السابع وان يبسط يديه على حائطه ويلصق به بطنه وخذه ويدعو بالدعاء المأثور ولو تجاوز المستجار الى الركن لم يرجع وان يلتزم الاركان كلها واكدّها الذي فيه الحجر واليماني ويستحب طواف ثلث مائة وستين طوافاً فان لم يتمكن فثلث مائة وستين شوطاً ويلحق الزيادة بالطواف الاخير وتسقط الكراهية هنا بهذا الاعتبار وان يقرأ في ركعتي الطواف في الاولى مع الحمد قل هو الله احد وفي الثانية معه قل يا ايها الكافرون ومن زاد في الطواف على السبعة سهواً اكملها اسبوعين وصلى الفريضة او لا وركعتي النافلة بعد الفراغ من السعي وان يتداني من البيت ويكره الكلام في الطواف بغير الدعاء والقراءة * **المقصد الثالث** في احكام الطواف وفيه اثنا عشر مسألة الاولى الطواف ركن من تركه فامدا بطل حجه ومن تركه ناسيا قضاؤه واو بعد المناسك ولو تغذر العود استتاب فيه ومن شك في عدده بعد انصرافه لم يلتفت وان كان في اثنائه وكان شكاً في الزيادة قطع ولا شيء عليه وان كان في النقصان استأنف في الفريضة ونهى على الاقل في النافلة الثانية من زاد على السبع ناسيا وذكر

قبل بلوغه الركن قطع ولا شيء عليه الثالثة من طواف وذكرائه لم يتطهر اهاد في الفريضة
 دون النافلة ويعيد صلوة الطواف الواجب واجبا والندب ندبا الرابعة من نسي طواف
 الزيارة حتى رجع الى اهله وواقع قيل عليه بدنة والرجوع الى مكة للطواف وقيل
 لا كفارة عليه وهو الاصح ويحمل القول الاول على من واقع بعد الذكر ولو نسي طواف
 النساء جاز ان يستنيب ولو مات قضاءه وليه وجوبا الخامسة من طواف كان بالخيار
 في تاخير السعي الى الغد ثم لا يجوز مع القدرة السادسة يجب على المتمتع تاخير
 الطواف والسعي حتى يقف بالموقفين ويقضي مناسك يوم النحر ولا يجوز التعجيل
 الا للمريض والمرأة التي تخاف الحيض والشيخ العاجز ويجوز التقديم للقارن والمفرد
 على كراهية السابعة لا يجوز تقديم طواف النساء على السعي للمتمتع ولا لغيره اختيا
 ويجوز مع الضرورة والخوف من الحيض الثامنة من قدم طواف النساء على السعي
 ماها اجزا ولو كان عامدا لم يجز التاسعة قيل لا يجوز الطواف وعلى الطائف برطلة
 ومنهم من خص ذلك بطواف العمرة نظرا الى تحريم تغطية الرأس العاشرة من نذر
 ان يطوف على اربع قيل يجب عليه طوافان وقيل لا ينقذ النذر وربما قيل بالاول
 اذا كان الناذرا امرأة اقتصارا على مورد النقل الحادية عشر لا بأس ان يعول الرجل
 على غيره في تعداد الطواف لانه كالامارة ولو شك جميعا صولا على الاحكام المتقدمة
 الثانية عشر طواف النساء واجب في الحج والعمرة المفردة دون المتمتع بها وهو لازم
 للرجال والنساء والصبيان والخصيان **القول في السعي** ومقدماته عشرة كلها
 مندوبة الطهارة واستيلام الحجر والشرب من زمزم والصنب على الجسد من مائها
 من الدلو المقابل للحجر وان يخرج من الباب المحاذي للحجر وان يصعد الصفا
 ويستقبل الركن العراقي ويحمد الله ويثنى عليه وان يطيل الوقوف على الصفا
 ويكبر الله سبعاً ويهلله سبعاً ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد

يحيى ويميت وهو حي لا يموت يهدى الخير وهو على كل شيء قدير نلتا ويدعو بالدعاء
 المأثور والواجب فيه أربعة النية والبداة بالصفا والختم بالمروة وان يسعى سبعا يحسب
 ذهابه شوطا وعوده آخر المستحب أربعة ان يكون ماشيا ولو كان راكبا جازو المشي
 طرفيه والهزولة ما بين المنارة وزقاق العطارين ماشيا كان او راكبا ولو نسي الهزولة
 رجع القهقري وهو رول موضعها والدعاء في سعيه ماشيا ومهزولا ولا بأس ان يجلس في
 خلال السعي للراحة ويلحق بهذا الباب مسائل الأولى السعي ركن من تركه عامدا
 بطل حجه ولو كان ناسيا وجب الاتيان به فان خرج عاد ليأتي به فان تعذر عليه
 استتاب فيه الثانية لايجوز الزيادة على سبع ولو زاد عامدا بطل ولا يبطل بالزيادة
 سهوا ومن تيقن عدد الاشواط وشك فيما به بدأ فان كان في المزدوج على الصفا فقد
 صح سعيه لانه بدأ به وان كان على المروة اعاد وينعكس الحكم مع انعكاس الغرض
 الثالثة من لم يحصل عدد سعيه اعاده ومن تيقن النقيصة اتى بها ولو كان متمتعا
 بالعمرة وظن انه اتم فاحل وواقع النساء ثم ذكر ما نقص كان عليه دم بقرة على رواية
 ويتم النقصان وكذا قيل لو قلم اظفاره او نقص شعره الرابعة لو دخل وقت فريضة وهو
 في السعي قطعه وصلى ثم اتمه وكذا لو قطعه لحاجة له او لغيره الخامسة لايجوز تقديم
 السعي على الطواف كما لايجوز تقديم طواف النساء على السعي فان قدمه طاف
 ثم اعاد السعي ولو ذكر في اثناء السعي نقصانا من طوافه قطع السعي واتم الطواف ثم
 اتم السعي **القول** في الاحكام المتعلقة بمنى بعد العود فاذا قضى الحاج مناسكة
 بمكة من طواف الزيارة والسعي وطواف النساء فالواجب العود الى منى للمبيت
 بها ويجب عليه ان يبيت ليلتي الحادى عشر والثاني عشر فله بات غيرها كان عليه
 عن كل ليلة شاة الا ان يبيت بمكة مشغلا بالعبادة او يخرج من منى بعد نصيف
 الليل وقيل بشرط ان لا يدخل مكة الا بعد طلوع الفجر وقيل لو بات الليالي الثلاث

بغير منى لزمه ثلث شياه وهو محمول على من غربت الشمس في الليلة الثالثة وهو بمنى او من لم يتق الصيد والنساء ويجب ان يرمى كل يوم من ايام التشريق الجمار الثلث كل جمرة بسبع حصيات ويجب هنا زيادة على ما تضمنه شروط الرمي الترتيب بدأ بالاولى ثم الوسطى ثم الجمرة العقبية ولورماها منكوسة اعاد على الوسطى وجمرة العقبية ووقت الرمي ما بين طلوع الشمس الى غروبها ولا يجوز ان يرمى ليلا الا لعذر كالحائض والمرضى والرماء والعبيد ومن حصل له رمي اربع حصيات ثم رمى على الجمرة الاخرى حصل بالترتيب ولو نسي رمي يوم قضاءه من الغد مرتباً يبدأ بالغائت ويعقب بالحاضر ويستحب ان يكون ما يرميه لأمسه غدوة وما يرميه ليومه عند الزوال ومن نسي رمي الجمار حتى دخل مكة وجع ورمى فان خرج من مكة لم يكن عليه شيء اذا انقضى زمان الرمي فان عاد في القابل رمى وان استناب فيه جاز ويجوز ان يرمى عن المعذور كالمريض ويستحب ان يقيم الانسان بمنى ايام التشريق وان يرمى الجمرة الاولى من يمينه ويقف ويدعو كذا الثانية ويرمى الثالثة مستدبراً للقبلة مقابلها ولا يقف عندها والتكبير بمنى مستحب وقيل واجب وصورته الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما اولانا ورزقنا من بهيمة الانعام ويجوز النفر في الاول وهو اليوم الثاني عشر من ذي الحجة لمن اجتنب النساء والصيد في احرامه والنفر الثاني هو اليوم الثالث عشر فمن نفر في الاول لم يجز الا بعد الزوال وفي الثاني يجوز قبله ويستحب للامام ان يخطب ويعلم الناس ذلك ومن كان قضى مناسكه بمكة جاز ان ينصرف حيث شاء ومن بقي عليه شيء من المناسك عاد الى مكة وجوبا * **مسائل من احدث** ما يوجب حدا او تعزيراً او قصاصاً وكجأ الى الحرم ضيق عليه في الطعام والمشرب حتى يخرج ولو احدث في الحرم قبل بما يقتضيه جنايته فيه * الثانية يكره ان يمنع احد

من سكنى دور مكة وقيل يحرم والاول اصح * الثالثة يحرم ان يرفع اخذ بناءً فوق
الكعبة وقيل يكره وهو الاشبه * الرابعة لا تحل لطة الحرم قليلة كانت او كثيرة وتعرف
سنة ثم ان شاء تصدق بها ولا ضمان عليه وان شاء جعلها في يده امانة * الخامسة اذا
ترك الناس زيارة النبي صلى الله عليه وآله اجبروا عليها لما يتضمن من الجفاء المحرم
ويستحب العود الى مكة لمن قضى مناسكه لوداع البيت ويستحب امام ذلك
صلوة ست ركعات بمسجد الخيف وآكده استحبابا عند المنارة التي في وسطه وقوفها
الى جهة القبلة بنحو من ثلثين ذراعاً ومن يمينها ويسارها كذلك ويستحب
التحصيب لمن نغرى الاخير وان يستلقي فيه واذا عاد الى مكة فمن السنة ان يدخل
الكعبة ويتأكد في حق الضرورة وان يغتسل ويذو عند دخولها وان يصلي بين
الاسطوانتين على الرخامة الحمراء ركعتين يقرأ في الاولى الحمد وحَمَّ السجدة وفي
الثانية عدد آياتها ويصلي في زوايا البيت ثم يدعو بالدعاء المرسوم ويستلم الاركان
ويتأكد في اليماني ثم يطوف بالبيت اسبوعاً ثم يستلم الاركان والمستجار ويتخير
من الدعاء ما احب ثم يأتي زمزم فيشرب منها ثم يخرج وهو يدعو ويستحب خروجه
من باب الحنطين ويخرساجداً ويستقبل القبلة ويدعو ويشتري بدرهم تمرًا يتصدق
به احتياطاً لاحرامه ويكره الحج على الابل الجلالة ويستحب لمن حج ان يغزم على
العود والطواف افضل للمجاور من الصلوة وللمقيم بالعكس وتكره المجاورة بمكة
ويستحب النزول بالمعصر على طريق المدينة وصلوة ركعتين به مسائل ثلث
الاولى للمدينة حرم وحده من ماير الى وعبر لا يعصد شجرة ولا بأس بصيده الا ما صيد
بين الحرتين وهذا على الكراهية المؤكدة * الثانية تستحب زيارة النبي صلى الله
عليه وآله للحاج استحباباً مؤكداً * الثالثة يستحب ان تزار فاطمة عليها السلام
من عند الروضة والائمة عليهم السلام بالبتيع خاتمة تستحب المجاورة بها والغسل

فقد دخولها وتستحب الصلوة بين القبر والمنبر وهو الروضة وان يصوم الانسان بالمدينة
ثلاثة ايام للحاجة وان يصلي ليلة الاربعاء عند اسطوانة النبي لبابه وفي ليلة الخميس
عند الاسطوانة التي تلي مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وان يأتي المساجد بالمدينة
كمسجد الاحزاب ومسجد الفتح ومسجد القضيخ وقبور الشهداء بأحد خضوضا قبر حمزة
عليه السلام ويكره النوم في المعابد وتتأكد الكراهية في مسجد النبي صلى الله عليه وآله
وسلم **الركن الثالث** في اللراحق وفيه مقاصد المقصد الاول في الاخصار والصد
الصد بالعدو والاحصار بالمرض لاخير فالمصدود اذا تلبس ثم صد تحلل من كل ما احرمت
منه اذا لم يكن له طريق غير موضع الصد او كان له وقصرت نفقته ويستمر اذا كان له
مسلك غيره وله ان كان اطول منع تيسر النفقة ولو خشي الفوات لم يتحلل وصبر حتى
يتحقق ثم يتحلل بعمره ثم يقضي في القابل واجبا ان كان الحج واجبا والاندبا ولا يحل
الا بعد الهدي ونية التحليل وكذا البحث في المعتمر اذا منع عن الوصول الى مكة
ولو كان ساق قيل يفتقر الى هدي التحلل وقيل يكفيه مأسافه وهو الاشبه ولا بد من
هدي التحلل فلو عجز عنه ومن ثمنه بقي على احرامه ولو تحلل لم يحل ويتحقق
الصد بالمنع من الموقفين وكذا بالمنع من الوصول الى مكة ولا يتحقق بالمنع من العزلة
الى منى لرمي الجمار الثلاث والمبيت بها بل يحكم بصحة الحج ويستتيب في الرمي
فروع الاول اذا حبس بدين فان كان قادرا عليه لم يتحلل وان هجر تحلل وكذا
لو حبس ظلما الثاني اذا صابرفقات الحج لم يجز له التحلل بالهدي وتحلل بالعمرة
مولادم وعليه القضاء ان كان واجبا الثالث اذا غلب على ظنه انكشاف الغد وقبل
الفوات جاز ان يتحلل لكن الافضل البقاء على احرامه فاذا انكشف اتم الحج
ولو اتفق القوافل احل بعمره الرابع لو انسد حجه فصد كان عليه بدنة ودم التحلل
والحج من قابل ولو انكشف العدو في وقت يتسع لاستئناف القضاء وجب وهو حج

يقضى لسنة وعلى ما قلناه فحجة العقوبة باقية ولو لم يكن تحلل مضى في فاسده وقضاه في القابل الخامس. ولو لم يندفع العدو إلا بالقتال لم يجب سواء غلب على الظن السلامة أو العطب ولو طلب مالا لم يجب بذله ولو قيل بوجوبه إذا كان غير مجحف كان حسنا والمحصر وهو الذي يمنعه المرض عن الوصول إلى مكة أو عن الموقفين فهذا يبعث ما ماقه ولو لم يسق بعث هديا أو ثمنه ولا يحل حتى يبلغ الهدي محله وهو منى إن كان حاجا أو مكة إن كان معتمرا فإذا بلغ قصر وأحل الأهن النساء خاصة حتى يحج في القابل إن كان واجبا أو يطاف عنه طواف النساء إن كان تطوعا ولو بان أن هديه لم يذبح لم يبطل تحلله وكان عليه ذبح هدي في القابل ولو بعث هديه ثم زال العارض لحق بأصحابه فإن إدرك أحد الموقفين في وقته فقد أدرك الحج والاتحل بعمره وعليه في القابل قضاء الواجب ويستحب قضاء الندب والمعتمر إذا تحلل يقضي عمرته وعند زوال العذر وقيل في الشهر الداخل والقارن إذا احصر فتحلل لم يحج في القابل إلا قارنا وقيل يأتي بما كان واجبا وإن كان ندبا حج بما شاء من أنواعه وإن كان الاتيان بمثل ما خرج منه أفضل وروى أن باعث الهدي تطوعا يواعد أصحابه وقتالذبحه أو نحره ثم يجتنب ما يجتنبه المحرم فإذا كان وقت المواعدة أحل لكن هذا لا يلبي ولو أتى بما يحرم على المحرم كفر استحباً بالمقصد الثاني في أحكام الصيد الصيد هو الحيوان الممتنع وقيل بشرط أن يكون حلالا والنظر فيه يستدعي فصلا * **الفصل الأول** الصيد قسما الأول ما لا يتعلق به كفارة كصيد البحر وهو ما يبيض ويفرخ في الماء ومثله الدجاج الحبشي وكذا النعم ولو توحشت ولا كفارة في قتل السباع ما شية كانت أو طائفة إلا الأسد فإن علي قاتله كبشا إن لم يردّه على رواية فيها ضعف وكذا لا كفارة فيما تولد بين وحشي وإنسي أو بين ما يحل للمحرم وما يحرم ولو قيل يرامى الاسم كان حسنا ولا بأس بقتل الأفعى والعقرب والغارة

ويرمى الحداة والغراب رميا ولا بأس بقتل البرغوث وفي الزنبور تردد والوجه المنع
ولا كفارة في قتله خطأ وفي قتله عمداً صدقة ولو كف من طعام ويجوز شراء القماري
والدباسي واخراجها من مكة على رواية لا يجوز قتلها ولا اكلها الثاني ما يتعلق
به الكفارة وهو ضربان الأول ما لكفارته بدل على الخصوص وهو كل ماله مثل
من النعم واقسامه خمسة الأول النعمة وفي قتلها بدنة ومع العجز تقوم البدنة ويفض
ثمنها على البر ويتصدق به لكل مسكين مدان ولا يلزم ما زاد عن ستين ولو عجز
صام من كل مدين يوماً وان عجز صام ثمانية عشر يوماً وفي فراخ النعمة روايتان
احدهما مثل ما في النعم والآخرى من صغار الابل وهو شبه الثاني بقرة الوحش
وحمار الوحش وفي قتل كل واحد منهما بقرة اهلية ومع العجز تقوم البقرة الاهلية ويفض
ثمنها على البر ويتصدق به لكل مسكين مدان ولا يلزم ما زاد على ثلثين ومع العجز
يصوم من كل مدين يوماً وان عجز صام تسعة ايام الثالث في قتل الطي شاة ومع العجز
تقوم الشاة ويفض ثمنها على البر ويتصدق به لكل مسكين مدان ولا يلزم ما زاد
من عشرة وان عجز صام من كل مدين يوماً فان عجز صام ثلاثة ايام وفي النعلب
والارنب شاة وهو المروي وقيل فيه ملى الطي والابدال في الاقسام الثلاثة على التخيير
وقيل على الترتيب وهو الاظهر * الرابع في كسريض النعم اذا تحرك فيها الفرخ بكارة
من الابل لكل واحدة وقبل التحرك ارسال فحولة الابل في اناث منها بعدد
البويض فما نتج فهو هدي ومع العجز من كل بيضة شاة ومع العجز اطعام عشرة مساكين
وان عجز صام ثلاثة ايام الخامس في كسريض القطا والقيح اذا تحرك الفرخ من
صغار الغنم وقيل من البيضة مخاض من الغنم وقبل التحرك ارسال فحولة الغنم
في اناث منها بعدد البويض فما نتج فهو هدي فان عجز كان كمن كسريض النعم *
الثاني ما لا بدل له على الخصوص وهو خمسة اقسام الأول الحمام وهو اسم لكل طائر

يهدر ويغيب الماء وقيل كل مطوق وفي قتلها شاة على المحرم وعلى المحل في المحرم درهم
 وفي فرخها للمحرم حمل وللحمل في المحرم نصف درهم ولو كان محرما في المحرم
 اجتمع عليه الامران وفي بيضها اذا تحرك الفرخ حمل وقبل التحرك على المحرم
 درهم وعلى المحل ربع درهم ولو كان محرما في المحرم لزمه درهم وربع ويستوى
 الاهلي وحمام المحرم في القيمة اذا قتل في المحرم لكن يشتري بقيمة الحرمي علف
 لحمامه الثاني في كل واحد من القطاة والحجل والدراج حمل قد نطم ورعي الثالث
 في قتل كل واحد من القنفذ والضب واليربوع جدي الرابع في كل واحد من العصفور
 والقبيرة والصعوبة مد من طعام الخامس في قتل الجراد ثمة والاظهر كف من طعام وكذا
 في القملة يلقيها عن جسده وفي قتل الكثير من الجراد دم شاة وان لم يمكنه التحرز
 من قتله بان كان على طريقة فلاثم ولا كفارة وكلما لا تدبير لغديته ففي قتله قيمته وكذا
 القول في البيوض وقيل في البطة والاوزة والكركي شاة وهو تحكم فروع خمسة
 الاول اذا قتل صيدا معيبا كالمكسور والاعور فداه بصحيح ولو فداه بمثله جاز ويغدى
 الذكر بمثله وبالاُنثى وكذا الاُنثى وبالمائل احوط الثاني الاعتبار بتقويم الجزء وقت
 الاخراج وفيما لا تدبير لغديته وتنت الاتلاف الثالث اذا قتل ما خضا ماله مثل يخرج
 ما خضا ولو تعذر قوم الجزء ما خضا الرابع اذا اصاب صيدا حاملا فالقت جنينا حيا
 ثم ماتا فدى الام بمثلها والصغير بصغير ولو عاشا لم يكن عليه فدية اذا لم يعب
 المضروب ولو عاب ضمن ارشه ولومات احدهما فداه دون الآخر ولو اُقت جنينا
 ميتا لزمه الارش وهو ما بين قيمتها حاملا ومجهضا الخامس اذا قتل المحرم حيوانا
 وشك في كونه صيدا لم يضمن **الفصل الثاني** في موجبات الضمان
 وهي ثلثة مباشرة الاتلاف واليد والسبب اما المباشرة فنقول قتل الصيد موجب لغديته
 فان اكله لزمه فداه آخر وقيل يغدي ما قتل ويضمن قيمة ما اكل وهو الوجه ولورعي

صيدا فاصابه ولم يؤثر فيه فلا فدية ولو جرحه ثم رآه سويا ضمن ارشه وقيل ربع القيمة وان لم يعلم حاله لزمه الفداء وكذا لو لم يعلم اثر فيه ام لا وروي في كسر قرني الغزال نصف قيمته وفي كل واحد ربع وفي مينيته كمال قيمته وفي كسر احدى يديه نصف قيمته وكذا في احدى رجليه وفي الرواية ضعف ولو اشترك جماعة في قتل صيد ضمن كل واحد منهم فداء ومن ضرب بطير على الارض كان عليه دم وقيمة للحرم واخرى لاستصغاره ومن شرب لبن طيبة في الحرم لزمه دم وقيمة اللبن ولو رمى الصيد وهو حلال فاصابه وهو محرم لم يضمنه وكذا لو جعل في رأسه ما يقتل القمل وهو محل ثم احرم فقتله * ^{الموجب الثاني} اليد من كان معه صيد فاحرم زال ملكه عنه ووجب ارساله فلو مات قبل ارساله لزمه ضمانه ولو كان الصيد نائبا عنه لم يزل ملكه ولو امسك الحرم صيدا فذبحه محرم ضمن كل منهما فداء ولو كان في الحرم تضاعف الفداء ما لم يكن بدنة ولو كانا محليين في الحرم لم يتضاعف ولو كان احدهما محرما تضاعف الفداء في حقه ولو امسكه الحرم في الحل فذبحه المحل ضمنه الحرم خاصة ولو نقل بيض صيد من موضعه ففسد فقد ضمنه ولو احضنه فخرج الفرخ سليما لم يضمنه وان ذبح الحرم صيدا كان ميتة ويحرم على المحل ايضا ولا كذا الوصاة فذبحه محل * ^{الموجب الثالث} السبب وهو يشتمل على مسائل * الأولى من اغلق على حمام من حمام الحرم وفراخ وبيض ضمن بالاغلاق فان زال السبب وارسلها سليمة سقط الضمان ولو هلك ضمن الحمامة بشاة والفرخ بحمل والبيضة بدرهم ان كان محرما وان كان محلا نفى الحمامة درهم وفي الفرخ نصف وفي البيضة ربع وقيل يستقر الضمان بنفس الافلاق لظاهر الرواية والاول اشبه * الثانية قيل اذا نفر حمام الحرم فان عاد فعليه شاة واحدة وان لم يعد فعن كل حمامة شاة * الثالثة اذا رمى اثنان صيدا فاصاب احدهما واخطأ الآخر فعلى المصيب فداء لجنائته وكذا على المخطي لامانته *

الرابعة اذا اوقد جماعة نارا فوقع فيها صيد لزم كل واحد منهم فداء اذا قصدوا الاصطياد
والافداء واحد * الخامسة اذا رمى صيدا فاضطرب فقتل فرخا او صيدا آخر كان عليه
فداء الجميع لانه سبب الاتلاف * السادسة السائق يضمن ما تجنيه دابته وكذا الراكب
اذا وقف بها واذا سار ضمن ما تجنيه بيديها * السابعة اذا امسك صيدا له طفل فتلف
بامساكه ضمن وكذا لو امسك المحل صيدا له طفل في الحرم * الثامنة اذا افرى المحرم
كلبه بصيد فقتله ضمن سواء كان في الحل او في الحرم لكن يتضاعف اذا كان في الحرم *
التاسعة لو نفر صيدا فهلك بمصادمة شيء او اخذه جرح ضمنه * العاشرة لو وقع الصيد
في شبكة فاراد تخليصه فهلك او ماب ضمن * الحادية عشر من دل على صيد فقتل
ضمنه **الفصل الثالث في صيد الحرم يحرم من الصيد على المحل في الحرم**
ما يحرم على المحرم في الحل فمن قتل صيدا في الحرم كان عليه فداء و لو اشترك
جماعة في قتله فعلى كل واحد فداء وفيه تردد وهل يحرم وهو يؤم الحرم قيل نعم وقيل
يكفر وهو اشبه لكن لو اصابه ودخل الحرم فمات ضمنه وفيه تردد ويكره الاصطياد
بين البريد والحرم على الاشبه فلو اصاب صيدا فيه فقأ عينه او كسر قرنيه كان عليه
صدقة استجبابا ولو ربط صيدا في الحل فدخل الحرم لم يجز اخراجه ولو كان في الحل
ورمى صيدا في الحرم فقتله فداء وكذا لو كان في الحرم ورمى صيدا في الحل فقتله ضمنه
ولو كان بعض الصيد في الحرم فاصاب ما هو في الحل او في الحرم منه فقتله ضمنه ولو كان
الصيد على فرع شجرة في الحل فقتله ضمن اذا كان اصلها في الحرم ومن دخل بصيد
الى الحرم وجب عليه ارساله ولو اخرجه فتلف كان عليه ضمانه سواء كان التلف
بسببه او بغيره ولو كان طائرا مقصودا وجب حفظه حتى يكمل ريشه ثم يرسله وهل
يجوز صيد حمام الحرم وهو في الحل قيل نعم وقيل لا وهو احوط ومن نتف ريشه من
حمام الحرم كان عليه صدقة ويجب ان يسلمها بتلك اليد ومن اخرج صيدا من الحرم

وجب عليه اعادته ولو تلف قبل ذلك غممه ولو رمى بسهم من المحل فدخل الحرم
ثم خرج الى المحل فقتل صيدا لم يجب الفداء ولو ذبح المحل في الحرم صيدا كان
ميتة ولو ذبحه في المحل وادخله الحرم لم يحرم على المحل ويحرم على المحرم
ولا يدخل في ملكه شيء من الصيد على الاشبه وقبل يدخل وعليه ارساله ان كان
حاضرا معه **الفصل الرابع** في التوابع كل ما يلزم المحرم في المحل من كفارة
والمحل في الحرم يجتمعان على المحرم في الحرم حتى ينتهي الى البدنة فلا تتضاعف
وكما تكرر الصيد من المحرم نسيانا وجب عليه ضمانه ولو تعدد وجبت الكفارة
اولا ثم لا تتكرر وهو ممن ينتقم الله منه وقيل تتكرر والاول اشهر ويضمن الصيد بقتله
عمدا او سهوا فلورمى صيدا فمرق السهم فقتل آخر كان عليه فداء وكذا لورمى
مرضا فاصاب صيدا ضمنه ولو اشتري محلا بيض نعالم المحرم فاكله كان على المحرم
من كل بيضة شاة وعلى المحل من كل بيضة درهم ولا يدخل الصيد في ملك المحرم
باصطياد ولا ابتياع ولا هبة ولا ميراث هذا اذا كان عنده ولو كان في بلدة فيه تردد والاشبه
انه يملك ولو اضطر المحرم الى اكل الصيد اكله وفداءه ولو كان عنده ميتة اكل الصيد
ان امكنه الفداء والا اكل الميتة واذا كان الصيد مملوكا ففداه لصاحبه وان لم يكن مملوكا
تصدق به وكل ما يلزم المحرم من فداء يذبحه او ينحره بمكة ان كان معتمرا او بمنى
ان كان حاجا ورومي ان كل من وجب عليه شاة في كفارة الصيد وعجز عنها كان
عليه اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلاثة ايام في **الحج المقصد الثالث**
في باقى المحظورات وهي سبعة * الاول الاستمتاع بالنساء فمن جامع زوجته في الفرج
قبلا او دبرا عامدا عالما بالتحريم فسد حجه وعليه اتمامه وبدنة والحج من قابل سواء
كانت حجته التي افسدها فرضا او نفلا وكذا الوجامع امته وهو محرم ولو كانت امراته مخبرمة
مطومة لزمها مثل ذلك وعليهما ان يفترقا اذا بلغا ذلك المكان حتى يقضيا المناسك

اذا حجا على تلك الطريق ومعنى الافتراق ان لا يخلو الاو منهما ثالث ولو اكرهها
 كان حجها ماضيا وكانت عليه كفارتان ولا يتحمل منها شيئا سوى الكفارة وابن جامع
 بعد الرقوف بالمشعر ولو قبل ان يطوف طواف النساء او طاف منه ثلثة اشواط غمادون
 او جامع في غير الفرج قبل الوقوف كان حجه صحيحا وعليه بدنة لا غير تفريع انا
 حج في القابل بسبب الافساد فانفسد لزمه ما لزم اولوا في الاستمناء بدنة وهل يفسد به
 الحج ويجب عليه القضاء قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه ولو جامع امته محلا وهي محرمة
 باذنه تحمل منها الكفارة بدنة او بقرة او شاة وان كان معسرا فاشاة او صيام ولو جاء مع
 المحرم قبل طواف الزيارة لزمه بدنة فان مجز فبقرة او شاة واذا طاف المحرم من طواف
 النساء خمسة اشواط ثم واقع لم تلزمه الكفارة وبنى على طوافه وقيل يكفي في ذلك
 مجاوزة النصف والاول مروى وانا عقد المحرم المحرم على امرأة ودخل المحرم فعلى
 كل واحد منهما كفارة وكذا لو كان العاقد محلا على رواية سماعة ومن جامع في احرام
 العمرة قبل السعي قدمت عمرته وعليه بدنة وقضاؤها والا فضل ان يكون في الشهر
 الداخل ولو نظر الى غير اهله فامنى كان عليه بدنة ان كان موسرا وان كان متوسطا
 فبقرة وان كان معسرا فاشاة ولو نظر الى امرأته لم يكن عليه شيء ولو امنى ولو كان
 بشهوة فامنى كان عليه بدنة ولو مسحها بغير شهوة لم يكن عليه شيء ولو مسحها بشهوة
 كان عليه شاة ولو لم يمس ولو قبل امرأته كان عليه شاة ولو كان بشهوة كان عليه جزور
 وكذا لو امنى عن ملاعبة ولو استمع على من يجامع من غير نظر لم يلزمه شيء
 فرع لو حج تطوعا فانفسد ثم احصر كان عليه بدنة للافساد ودم للاحصار وكفاه قضاء
 احد في القابل * المحظور الثاني الطيب فمن تطيب كان عليه دم شاة سواء استعمله
 صبغا او اطلاء ابتداء او استدامة او بخورا او في الطعام ولا بأس بخلق الكعبة ولو كان
 فيه زعفران وكذا الفواكه كالاترج والتفاح والرياحين كالورد والنيلوفر * الثالث القلم

وفي كل ظفر مد من طعام وفي اظفار يديه ورجليه في مجلس واحد دم ولو كان كل واحد منهما في مجلس لزمه دمان ولو اتى بتقليم ظفيرة فادماه لزم المفتي شاة * **الرابع** المخطط حرام على المحرم فلو لبس كان عليه دم ولو اضطر الى لبس ثوب يتقي به الحر او البرد جاز وعليه شاة * **الخامس** حلق الشعر وفيه شاة او اطعام عشرة مساكين لكل منهم مد وقيل ستة لكل منهم مدان او صيام ثلاثة ايام ولو مسس لحيته او رأسه فوقع منهما شيء اطعم كفا من طعام ولو فعل ذلك في وضوء الصلوة لم يلزمه شيء ولو نتف احد ابطيه اطعم ثلاثة مساكين ولو نتفهما لزمه شاة وفي التظليل سائراً شاة وكذا لو غطى رأسه بثوب او طينه بطين يستره او ارتمس في الماء او حمل ما يستره * **السادس** الجدال وفي الكذب منه مرة شاة ومرتين بقرة وثلاث بدنة وفي الصدق ثلثا شاة ولا كفارة فيما دونه * **السابع** قلع شجرة الحرم وفي الكبيرة بقرة ولو كان محلاً وفي الصغيرة شاة وفي ابعاضها قيمته وصندي في الجميع تردد ولو قلع شجرة منه اصابها ولو جفت قيل يلزمه ضمانها ولا كفارة في قلع الجشيش وان كان فاعله مأثوما ومن استعمل دهنًا طيباً في احرامه ولو في حال الضرورة كان عليه شاة على قول وكذا قيل فيمن قلع ضرعه وفي الجميع تردد ويجوز اكل ما لبس بطيب من الادهان كالسمن والشيرج ولا يجوز الادهان **خاتمة** تشتمل على مسائل الاولى اذا اجتمعت اسباب مختلفة كاللبس وتقليم الاظفار والطيب لزم من كل واحد كفارة سواء فعل عن ذلك في وقت واحد او وقتين كفر من الاول او لم يكفر * **الثانية** اذا كرر الوطي لزمه بكل مرة كفارة ولو كرر الحلق فان كان في وقت واحد لم يتكرر الكفارة فان كان في وقتين تكررت ولو تكرر منه اللبس او الطيب فان اتحد المجلس لم يتكرر وان اختلف تكررت * **الثالثة** كل محرم لبس او اكل ما لا يحل له اكله او لبسه كان عليه دم شاة * **الرابعة** تسقط الكفارة عن الناسي والجاهل والمجنون الآفي الصيد فان الكفارة تلزم ولو كان سهواً *

كتاب العمرة

وصورتها ان يحرم من الميقات الذي يسوغ له الاحرام منه ثم يدخل مكة فمطوف
ويصلي ركعتيه ثم يسعى بين الصفا والمروة ويقصر وشرائط وجوبها وجوب الحج ومع
الشرائط تجب في العمر مرة وقد تجب بالنذر وما في معناه والاستيجار والافساد والفوات
والدخول الى مكة مع انتفاء العذر وعدم تكرار الدخول ويتكرر وجوبها بحسب
السبب وافعالها ثمانية النية والاحرام والطواف وركعتاه والسعي والتقصير وطواف النساء
وركعتاه وتنقسم الى متمتع بها ومفردة فالاولى تجب على من ليس من حاضري
المسجد الحرام ولا يصح الا في اشهر الحج وتسقط المفردة معها ويلزم فيها التقصير ولا يجوز
حلق الرأس ولو حلق لزمه دم ولا يجب فيها طواف النساء والمفردة تلزم حاضري
المسجد الحرام وتصح في جميع ايام السنة وان غلبها ما وقع في رجب ومن احرم بالمفردة
ودخل مكة جاز ان ينوي التمتع ويلزمه دم ولو كان في غير اشهر الحج لم يجز ولو دخل
مكة متمتعاً لم يجز له الخروج حتى يأتي بالحج لانه مرتبط به نعم لو خرج بحيث
لا يحتاج الى استئناف احرام جاز ولو خرج فاستأنف مرة تمتع بالاخيرة ويستحب
المفردة في كل شهر واقله عشرة ايام ويكره ان يأتي بعمرتين بينهما اقل من عشرة ايام
وقيل يحرم والاول اشبه ويتحلل من المفردة بالتقصير والحلق افضل واذا قصر او حلق
حل له كل شيء الا النساء فاذا اتى بطواف النساء حل له النساء وهو واجب في المفردة
بعد السعي على كل معتمر من امرأة وخصي وصبي ووجوب العمرة على الفور *

كتاب الجهاد

والنظر في اركان اربعة الركن الاول من يجب عليه وهو فرض على كل مكلف حر ذكر
غيرهم فلا يجب على الصبي ولا على المجنون ولا على المرأة ولا الشيخ الهرم ولا على
المملوك وفرضه على الكفاية بشرط وجود الامام او من نصبه للجهاد ولا يتعين الا

ان يعينه الامام لاقتضاء المصلحة او لقصور القائمين من الدفع الا بالاجتماع او يعينه على نفسه بتفد وشبهه وقد تجب المحاربة على وجه الدفع كان يكون بين اهل الحرب ويفشاهم عدو ويخشى منهم على نفسه فيساعدهم دفعا من نفسه ولا يكون جهادا وكذا كل من خشي على نفسه مطلقا او ماله انا فلبت السلامة ويسقط فرض الجهاد باعذار اربعة العمي والزمن كالنقص والمرض المانع من الركوب والعدو والفقرا الذي يعجز معه من نفقة طريقه وحياله ومن سلاحة ويختلف ذلك بحسب الاحوال **فروع** ثلثة الاول اذا كان عليه دين مؤجل فليس لصاحبه منعه ولو كان حالا وهو معسر قبل له منعه وهو بعيد الثاني للابوين منعه عن الغزو مالم يتعين عليه الثالث لو تجدد العذر بعد التحام الحرب لم يسقط فرضه على تردد الامع العجز عن القيام به وان ابدل للمعسر ما يحتاج اليه وجب ولو كان على سبيل الاجرة لم يجب ومن معز منه بنفسه وكان موسرا وجب اقامه غيره وقيل يستحب وهو الاشبه ولو كان قادرا فجهز غيره سقط منه مالم يتعين عليه ويحرم الغزو في اشهر الحرم الا ان يبدأ الخصم ويكونوا ممن لا يبرى للاشهر حرمة ويجوز القتال في الحرم وقد كان محروما فنسخ وتجب المهاجرة من بلد الشرك على من يضعفه من اظهار شعائر الاسلام مع المكنة والمهجرة باقية مادام الكفر باقيا ومن لواحق هذا الركن الترابطه وهي الارصاد لحفظ الثغروهي مستحبة ولو كان الامام مفقودا لانها لا تنضم من قتالا بل حفظا واملاما ومن لم يتمكن منها بنفسه يستحب ان يربط فرسه هناك ولو تذر الترابطه وجب مع وجود الامام ونفقه وكذا لو تذر ان يصرف شيئا في المراتبين على الاصم وقيل يحرم وينصرفه في وجوه البر الامع خوف الشنعة والاول اشبه ولو آجر نفسه وجب عليه القيام بها ولو كان الامام مستورا وقيل ان وجد المستاجر او ورثته ردها والاقام بها والاولى الوجوب من غير تفصيل **الركن الثاني** في بيان من يجب جهاده وكيفية الجهاد

كتاب العمرة

رسول الله "ان يحرم من الميقات الذي يسوغ له الاحرام منه ثم يدخل مكة فيطوف
وبصني ركعتيه ثم يسعى بين الصفا والمروة ويقصر وشرائط وجوبها وجوب الحج ومع
اشرائط تجب في العمرة وقد تجب بالنذر وما في معناه والاستنجار والافساد والفوات
والدخول الى مكة مع انتفاء العذر وعدم تكرار الدخول ويتكرر وجوبها بحسب
السبب وافعالها ثمانية النية والاحرام والطواف وركعتاه والسعي والتقصير وطواف النساء
وركعتاه وتنقسم الى متمتع بها ومفردة فالاولى تجب على من ليس من حاضري
المسجد الحرام ولا يصح الا في اشهر الحج وتسقط المفردة معها ويلزم فيها التقصير ولا يجوز
حلق الرأس ولو حلق لزمه دم ولا يجب فيها طواف النساء والمفردة تلزم حاضري
المسجد الحرام وتصح في جميع ايام السنة وافضلها ما وقع في رجب ومن احرم بالمفردة
ودخل مكة جاز ان ينوي التمتع ويلزمه دم ولو كان في غير اشهر الحج لم يجز ولو دخل
هكة متمتعاً لم يجز له الخروج حتى يأتي بالحج لانه مرتبط به نعم لو خرج بحيث
لا يحتاج الى استئناف احرام جاز ولو خرج فاستأنف هجرة تمتع بالاخيرة ويستحب
المفردة في كل شهر واقله عشرة ايام ويكره ان يأتي بعمرتين بينهما اقل من عشرة ايام
وقيل يحرم والاول اشبه ويتحلل من المفردة بالتقصير والحلق افضل واذا قصر او حلق
حل له كل شيء الا النساء فاذا اتى بطواف النساء حل له النساء وهو واجب في المفردة
بعد السعي على كل معتمر من امرأة وخصي وصبي ووجوب العمرة على الفور *

كتاب الجهاد

والنظر في اركان اربعة الركن الاول من يجب عليه وهو فرض على كل مكلف حر ذكر
غيرهم فلا يجب على الصبي ولا على المجنون ولا على المرأة ولا الشيخ الهرم ولا على
المملوك وفرضه على الكفاية بشرط وجود الامام او من نصبه للجهاد ولا يتعين الا

ان يعينه الامام لاقتضاء المصلحة او لقصور القائمين من الدفع الا بالاجتماع او يعينه على نفسه بتذرو وشبهه وقد تجب المحاربة على وجه الدفع كان يكون بين اهل الحرب ويغشاهم مدو ويخشي منهم على نفسه فيساعدهم دفعا من نفسه ولا يكون جهادا وكذا كل من خشي على نفسه مطلقا او ماله انا فلبت السلامة ويسقط فرض الجهاد باعذار اربعة العمي والزمن كالمقعده والمرض المانع من الركوب والعدو والفقرا الذي يعجز معه من نفقة طريقه وحياله ومن صلاحه ويختلف ذلك بحسب الاحوال فروع ثلثة الاول اذا كان عليه دين مؤجل فليس لصاحبه منعه ولو كان حالا وهو معسر قبل له منعه وهو بعد الثاني للايوين منعه من الغزو مالم يتعين عليه الثالث لو تجدد العذر بعد التجام الحرب لم يسقط فرضه على تروده الامع العجز عن القيام به وان ابدل للمعسر ما يحتاج اليه وجب ولو كان على سبيل الاجرة لم يجب ومن عجز عنه بنفسه وكان موسرا وجب اقامته فيه وقيل يستحب وهو الاشبه ولو كان قادرا فجهز فيه منقط عنه مالم يتعين عليه ويحرم الغزو في اشهر الحرم الا ان يبدأ الخصم ويكونوا من لا يرى للاشهر حرمه ويجوز القتال في الحرم وقد كان محرما ففسخ ويجب المهاجرة من بلد الشرك على من يضعفه من اظهار شعائر الاسلام مع المكتة والمهجرة باقية مادام الكفر باقيا ومن لواحق هذا الركن المراقبة وهي الارصاد لحفظ الثغروهي مستحبة ولو كان الامام مفقودا لانها لا تتضمن قتالا بل حفظا واملاما ومن لم يتمكن منها بنفسه يستحب ان يربط فرسه هناك ولو تذر المراقبة وجب مع وجود الامام وفقده وكذا لو تذر ان يصرف شيئا في المراتبين على الاصم وقيل يحرم ويصرفه في وجوه البر الامع خوف الشنعة والاول اشبه ولو اجر نفسه وجب عليه القيام بها ولو كان الامام مستورا وقيل ان وجد المستاجر او ورثته ردها والاقام بها والاولى الوجوب من غير تفصيل **الركن الثاني** في بيان من يجب جهاده وكيفية الجهاد

وفيه أطراف الطرف الأول فيمن يجب جهاده وهم ثلثة ^أالبغاة على الإمام من المسلمين وأهل الذمة وهم اليهود والنصارى والمجوس إذا اخلوا بشرائط الذمة ومن عدا هؤلاء من اصناف الكفار وكل من يجب جهاده فالواجب على المسلمين النفور اليهم اما لكفهم واما لنقلهم الى الاسلام فان بدأوا فالواجب محاربتهم وان كفوا وجب بحسب المكنة واقلة في كل عام مرة وإذا اقتضت المصلحة مهادنتهم جاز لكن لا يتولى ذلك إلا الإمام او من يأذن له * الطرف الثاني في كيفية قتال أهل الحرب والاولى ان يبدأ بقتال من يليه إلا ان يكون الأبعد اشد خطرا ويجب الترتيب اذا كثرت العدو وقتل المسلمون حتى تحصل الكثرة المقاومة ثم تجب المبادرة ولا يبدؤن إلا بعد الدعاء الى محاسن الاسلام ويكون الدافى الإمام او من نصبه ويسقط اعتبار الدعوة فيمن هربها ولا يجوز الفرار اذا كان العدو على الضعف من المسلمين او اقل الا المتحرف لقتال كطالب السعة او موارد الميلة او استدبار الشمس او تسوية لأمتة او لتحيز الى فئة قليلة كانت او كثيرة ولو غلب عنده الهلاك لم يجوز الفرار وقيل يجوز لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة والاول اظهر لقوله تعالى اذا لقيتم فئة فابتنوا وان كان المسلمون اقل من ذلك لم يجب الثبات ولو غلب على الظن السلامة استحسب وان غلب العطب قيل يجب الانصراف وقيل يستحب وهو الاشبه ولو انفرد اثنان بواحد من المسلمين لم يجب الثبات وقيل يجب وهو المروي ويجوز محاربة العدو بالحصار ومنع السابلة دخولا وخروجا وبالمناجيق وهدم الحصون والبيوت وكل ما يرجي به الفتح ويكره قطع الاشجار ورمي النار وتسليط المياه الآمع الضرورة ويحرم بالقاء السم وقيل يكره وهو اشبه فان لم يمكن الفتح الآبه جاز ولو تترسوا بالنساء والصبيان منهم كف عنهم الا في حال التحام الحرب وكذا لو تترسوا بالاسارى من المسلمين وان قتل الاسير اذا لم يمكن جهادهم الا كذلك ولا يلزم القاتل دية وتلزمه الكفارة وفي الاخبار

للكفارة ولو تعمده الغازي مع امكان التحرز لزومه القود والكفارة ولا يجوز قتل المجانين ولا الصبيان ولا النساء منهم ولو عاونهم الامع الاضطرار ولا يجوز التمثيل بهم ولا الغدر ويستحب ان يكون القتال بعد الزوال ونكسه الاغارة عليهم ليلا والقتال قبل الزوال الا للحاجة وان يعرّقب الدابة وان وقفت به والمبارزة بغير اذن الامام وقيل يحرم وتستحب المبارزة اذ اندب اليها الامام ويجب اذا اُذِنَ الزم **فرعان** الاول المشرك اذا طلب المبارزة ولم يشترطه جاز معونة قرنه فان شرط ان لا يقاتله غيره وجب الوفاء له فان فرّط لطلبه الحربي جاز دفعة ولولم يطلبه لم يجز محاربته وقيل يجوز ما لم يشترط الامان حتى يعود الى فئته الثاني لو شرط ان لا يقاتله غير قرنه فاستنجد اصحابه فقد نقض امانه وان تبرعوا فمنعهم فهو في عهدة شوطه وان لم يمنعه جاز قتاله معهم * الطرف الثالث في الذمام والكلام في العاقد والعبارة والوقت اما العاقد فلا بد ان يكون بالغاً عاقلاً مختاراً ويستوي في ذلك الحر والمملوك والذكر والانثى ولو اذِن المراهق او المجنون لم ينقذ لكن يعاد الى ما امنه وكذا كل حربي دخل دار الاسلام يشبهه الامان كان يسمع لفظاً فيعتقد اماناً او يصحب رفقة فيتوهمها اماناً ويجوز ان يذم الواحد من المسلمين لاحاد من اهل الحرب ولا يذم عاماً ولا لاهل اقليم وهل يذم لقريّة او حصن من الحصون قيل نعم كما اجاز علي عليه السلام ذمام الواحد لحصن من الحصون وقيل لا وهو الاشبه وفعل علي عليه السلام قضيته في واقعة فلا تعدى والامام يذم لاهل الحرب عموماً وخصوصاً وكذا من نصبه الامام للنظر في جهة يذم لاهلها ويجب الوفاء بالذمام ما لم يكن متضمناً لما يخالف الشرع ولو اكره العاقد لم ينقذ واما العبارة فهو ان يقول امنتك او اجرتك او انت في ذمة الاسلام وكذا كل لفظ دل على هذا المعنى صريحاً وكذا كل كناية علم بها ذلك من قصد العاقد ولو قال لا بأس عليك او لا تخف لم يكن ذماماً ما لم ينضم اليه ما يدل على الامان واما وقته فقبل الاسر

ولو اشرف جيش الاسلام على الظهور فاستدّم الخصم جاز مع نظر المصلحة ولو استدّموا
بعد حصولهم في الاسر فادّم لم يصح ولو اقر المسلم انه اذم لم يشرك فان كان في وقت يصح
منه انشاء الامان قبل ولو ادهى الحربي على المسلم الامان فانكسر القول قوله
ولو حيل بينه وبين الجواب بموت او اغماء لم تسمع دعوى الحربي وفي الحالين
يرد الى ما منه ثم هو حرب واذا عقد الحربي لنفسه الامان ليسكن في دار الاسلام
دخل ماله تبعاً ولو التحق بدار الحرب للاستيطان انتقض امانه لنفسه دون ماله
ولو مات انتقض الامان في المال ايضا لانه لم يكن له وارث مسلم وصا ونيثا ويختص به
الامام لانه لم يوجف عليه وكذا الحكم لومات في دار الاسلام ولو اسره المسلمون فاسترق
ملك ماله تبعاً لرقبته ولو دخل المسلم دار الحرب مستأمناً فسرق وجبت اعادته سواء
كان صاحبه في دار الاسلام او دار الحرب ولو اسر المسلم واطلقوه بشرط الإقامة في دار الحرب
والامن منه لم تجب الإقامة وحرمت عليه اموالهم بالشروط ولو اطلقوه على مال لم يجب
الوفاء به ولو اسلم الحربي وفي ذمته مهر لم يكن للزوجة مطالبة ولا لوارثها ولو ماتت
ثم اسلمت قبله ثم ماتت طالبة وارثها المسلم دون الحربي **خاتمة** فيها فصلان
الاول يجوز ان يعقد العهد على حكم الامام لو فيه من نصبه للحكم ويراعى في
الحاكم كمال العقل والاسلام والعدالة وهل تراعى الذكورة والحرية قيل نعم وفيه تردد
وتجوز المهادنة على حكم من يختاره الامام دون اهل الحرب الا ان يعينوا رجلاً
تجتمع فيه شروط الحاكم ولو مات الحاكم قبل الحكم بطل الامان ويردون الى ما منهم
ويجوز ان يستند الحكم الى اثنين او اكثر ولو مات احدهم بطل حكم الباقي ويتبع
ما يحكم به الحاكم الا ان يكون منافياً لوضع الشريعة ولو حكم بالقتل والسبي والمال
فاسلموا سقط الحكم في القتل لافي المال ولو جعل للمشرك فدية من اسراء المسلمين
لم تجب الوفاء لانه لاموض للحر* الثاني يجوز لوالي الجيش جعل الجعائل لمن يدلّه

على مصلحة كالتبعية على غورة القلعة وطريق البلد الخفي فان كانت الجمالة من ماله
 وينا اشترط كونها معلومة الوصف والقدر وان كانت عينا فلا بد ان تكون مشاهدة
 او موصوفة وان كانت من مال الغنيمة جاز ان تكون مجهولة كجارية وثوب **تفريع**
 لو كانت الجمالة عينا وفتح البلد على امان فكانت في الجملة فان اتفق المجعول له
 واربابها على بذلها او امساكها بالعموض جاز وان تعاسرا فسخت الهدنة ويردون الى
 ما منهم ولو كانت الجمالة جارية فاسلمت قبل الفتح لم تدفع اليه ودفعت القيمة وكذا
 لو اسلمت بعد الفتح وكان المجعول له كافرا ولو مائت قبل الفتح او بعده لم يكن له عوض *
 الطرف الرابع في الاسارى وهم ذكور واناث فالاناث يملكن بالسبي ولو كانت الحرب
 قائمة وكذا الذراري ولو اشتبه الطفل بالبالغ اعتبر بالانبات فمن لم ينبت وجعل
 منه الحق بالذراري والذكور البالغون يتعين عليهم القتل ان كانت الحرب قائمة
 مالم يسلموا والامام مخير ان شاء ضرب اصنافهم وان شاء قطع ايديهم وارجلهم وتركهم
 ينزفون حتى يموتوا وان امسروا بعد تقضى الحرب لم يقتلوا وكان الامام مخيرا بين
 اللين والقتل والاسترقاق ولو اسلموا بعد الاسر لم يسقط عنهم هذا الحكم ولو عجز الاسير
 من الشئ لم يجب قتله لانه لا يدري ما حكم الامام فيه ولو بدر مسلم فقتله كان هذرا
 ويجب ان يطعم الاسير ويسقى وان اريد قتله ويكره قتله صبرا وحمل برأسه من المعركة
 ويجب مواراة الشهيد دون الحربي وان اشتبه ايوارى من كان كمشي الذكر وحكم
 الطفل السبي حكم ابويه فان اسلموا اسلم احدهما تبعه الولد ولو سبي منفردا قيل
 ينبع السابي في الاسلام **تفريع** اذا اسر الزوج لم يفسخ النكاح ولو استرق انفسه لتجدد
 الملك ولو كان الاسير طفلا وامرأه انفسه النكاح لتحقق الرق بالسبي وكذا لو اسر الزوجان
 ولو كان الزوجان مملوكين لم يفسخ لانه لم يحدث رق ولو قيل يتخير الغانم في الفسخ كان
 حسنا ولو سبيت امرأة فصولم اهلها على اطلاق اسير في يدها هل الشرك فاطلق لم تجب

إعادة المرأة ولو اعتقت بغوض جاز ما لم يكن قد استولدها مسلم ويلحق بهذا الطرف
مسئلتان * الأولى إذا أسلم الحربي في دار الحرب حقق دمه وعصم ماله مما ينقل
كالذهب والفضة والامتعة دون ما لا ينقل كالارضين والعقار فانه للمسلمين ولحق
به ولده الا صغر وكذا لو كان منهم حمل ولو سبيت ام الحمل كانت رقاً دون ولدها
منه وكذا لو كانت الحربية حاملاً من مسلم بوطن مباح ولو اعتق مسلم عبدان مياً
بالتذر فلحق بدار الحرب فاسره المسلمون جاز استرقاقه وقيل لا يتعلق ولاء المسلم به
ولو كان المعتق ذمياً استرق اجماعاً * الثانية إذا أسلم عبد الحربي في دار الحرب قبل
مولاه ملك نفسه بشرط ان يخرج قبله ولو خرج بعده كان على رقه ومنهم من لم يشترط
خروجه والاول اصح الطرف الخامس في احكام الغنيمة والنظر في الاقسام واحكام الارض
المغنومة وكيفية القسمة اما الاول فالغنيمة هي الفائدة المكتسبة سواء اكتسب برأس
مال كارباح التجارات او بغيره كما يستفاد من دار الحرب والنظر هنا يتعلق بالقسم
الاخير وهي اقسام ثلثة ما يتقل كالذهب والفضة والامتعة وما لا ينقل كالارض والعقار
وما هو سبي كالنساء والاطفال والاول ينقسم الى ما يصح تملكه للمسلم وذلك يدخل
في الغنيمة وهذا القسم يختص به الغائمون بعد الخمس والجمعائل ولا يجوز لهم التصرف
في شيء منه الا بعد القسمة والاختصاص وقيل يجوز لهم تناول ما لا بد منه كعليق
الدابة وكل الطعام والى ما لا يملكه كالخمر والخنزير ولا يدخل في الغنيمة بل ينبغي
اتلافه كالخنزير او يجوز اتلافه وابقاؤه للتخليل كالخمر **فروع** اذا باع احد الغانمين
فانما شيئاً او وهبه لم يصح ويمكن ان يقال يصح في قدر حصته ويكون الثاني احق
باليد على قول ولو خرج هذا الى دار الحرب اعادة الى المغنم لا الى دافعه ولو كان القابض
من غير الغانمين لم تقرّده عليه الثاني الاشياء المباحة في الاصل كالصبيود والاشجار
لا يختص بها اخذ ويجوز تملكها لكل مسلم فلو كان عليه اثر ملك وهو في دار الحرب كان

فقيمة بناء على الظاهر كالطير المقصوص والاشجار المقطوعة الثالث لو وجد شيء في دار الحرب يحتمل ان يكون للمسلمين ولاهل الحرب كالخيمة والسلاح فتحكمه حكم اللقطة وقيل يعرف سنة ثم يلحق بالغنيمة وهو تحكم الرابع اذا كان في الغنيمة من ينعق على بعض الغانمين قيل ينعق نصيبه ولا يجب ان يشتري حصص الباقين وقيل لا ينعق الا ان يجعله الامام في حصته او في حصته جماعة هو احدثهم ثم يرضى هو فيلزمه شراء حصص الباقين ان كان موسرا واما ما لا ينقل فهو للمسلمين فاطبة وفيه الخمس والامام مخير بين افرز خمسة لاربابه وبين ابقائه واخراج الخمس من ارتفاعه واما النساء والذراير فمن جملة الغنائم ويختص بهم الغانمون وفيهم الخمس لمستحقه الثاني في احكام الارضين كل ارض فتحت عنوة وكانت محياة فهي للمسلمين فاطبة والغانمون في الجملة والنظر فيها الى الامام ولا يملكها المتصرف على الخصوص ولا يصح بيعها ولا هبتها ولا وقفها ويصرف الامام حاصلها في المصالح مثل سد النغور ومعوثة الغزاة وبناء القناطر وما كان مواتا وقت الفتح فهو للامام خاصة ولا يجوز احياءه الا باذنه ان كان موجودا ولو تصرف فيها من غير اذنه كان على المتصرف طسقا ويملكها المحيي عند عدمه من غير اذن وكل ارض فتحت صلحا فهي لاربابها وعليهم ما صالحهم الامام وهذه تملك على الخصوص ويصح بيعها والتصرف فيها بجميع انواع التصرف ولو باعها المالك من مسلم صح وانتقل ما عليها الى ذمة البائع هذا اذا صولحو على ان الارض لهم اما لو صولحو على ان الارض للمسلمين ولهم السكنى وعلى اعناقهم الجزية كان حكمها حكم الارض المفتوحة عنوة عامرها للمسلمين ومواتها للامام ولو اسلم الذمي سقط ما ضرب على ارضه وملكها على الخصوص وكل ارض اسلم اهلها عليها فهي لهم على الخصوص وليس عليهم فيها سوى الزكاة اذا حصلت شرائطها **خاتمة** كل ارض ترك اهلها عمارتها كان للامام تقبيلها ممن

يقوم بها وعليه طسقتها لاربابها وكل ارض سوات سبق اليها سابق واحياها كان احق بها وان كان لها مالك معروف فعليه طسقتها واذا استأجر مسلم داراً من حربي ثم فتحت تلك الارض لم تبطل الاجازة وان ملكها المسلمون الثالث في قسمة الغنيمة يجب ان يبدأ بما شرطه الامام كالجعائل والسلب اذا شرط للقاتل ولولم يشترط لم يختص به ثم بما يحتاج اليه من النفقة مدة بقائها حتى تقسم كالحافظ والزامي والناقل وبما يرخصه للنساء والعبيد والكفار ان قاتلوا باذن الامام فانه لاسهم للثلاثة ثم يخرج الخمس وقيل بل يخرج الخمس مقدماً عملاً بالآية والاول اشبه ثم تقسم اربعة للاخماس بين المقاتلة ومن حضر القتال ولولم يقاتل حتى الطفل ولولم يولد بعد الحيازة قبل القسمة وكذا من اتصل بالمقاتلة من المدد ولوبعد الحيازة قبل القسمة ثم يعطى الرجل سهماً والفرس سهمين وقيل ثلثة والاول اظهر ومن كان له فرسان فصاعداً أسهم لفرسين دون ما زاد وكذا الحكم لو قاتلوا في السفن وان استغنوا عن الفرس ولا يسهم للابل والبغال والحمير وانما يسهم للخيول وان لم تكن عرباً ولا يسهم من الخيل للحمم والرازيح والضروع لعدم الانتفاع بها في الحرب وقيل يسهم مزاعة للاسم وهو حصن ولا يسهم للمغصوب اذا كان صاحبه غائباً ولو كان صاحبه حاضراً كان لصاحبه سهمه ويسهم للمستأجر والمستعار ويكون السهم للمقاتل والاعتبار بكونه فارساً عند حيازة الغنيمة لا بدخوله المعركة والجيوش يشارك السرية في غنيعتها اذا صدرت عنه وكذا لو خرج منه سريتان اما لو خرج جيشان من البلد الى جهتين لم يشرك احدهما الآخر وكذا لو خرجت السرية من جملة عسكر البلد ثم يشركها العسكر لانه ليس بمجاهد ويكره تاخير قسمة الغنيمة في دار الحرب الا لعذر وكذا يكره اقامة الحدود فيها مسائل الاولى المرصد للجهاد لا يملك رزقه من بيت المال لا يقبضه فان حل وقت العطاء ثم مات كان لوارثه المطالبة به وفيه تردد * الثانية قيل ليس للأعراب من الغنيمة شيء

وان قتلوا مع المهاجرين بل يرضع لهم ونعني بهم من اظهر الاسلام ولم يصفه وضولج على
 اصفائه من المهاجرة وترك النصيب الثالثة لا يستحق احد سلبا ولا نفلا في بدأة ولا رجعة
 الا ان يشترط له الاسلام * الرابعة الحربي لا يملك مالى المسلم بالاستغنام ولو غنم المشركون
 اموال المسلمين ثم ارتجعوها فالاحرار لا سبيل عليهم اما الاموال والعبيد فلا رباها قبل
 القسمة ولو صرفت بعد القسمة فلا رباها القيمة من بيت المال وفي رواية تعاد على اربابها
 بالقيمة والوجه اعلمتها على المالك ويرجع الغنم بقيمتها على الاصنام مع تفرق الغانمين
الركن الثالث في احكام اهل الذمة والنظر في اصول الاول من تؤخذ منه الجزية
 تؤخذ ممن يقر على دينه وهم اليهود والنصارى ومن له شبهة كتاب وهم الجوس
 ولا يقبل من غيرهم الا الاسلام والفرق الثلث اذا لزموا شرائط الذمة اقرؤا سواء كانوا عربا
 او عجماء ولو ادعى اهل حربه انهم منهم وبخلوا الجزية لم يكلفوا البينة واقرؤا ولو ثبت
 خلافها انتقض العهد ولا تؤخذ الجزية من الصبيان والمجانين والنساء وهل تسقط عن
 الهم قليل نعم وهو المروى وقيل لا وقيل تسقط عن المملوك وتؤخذ منه اعداءه ولو كانوا
 وهابا او متعديين ويحجب على الفقير وينظر بها حتى يوسر ولو ضرب عليهم جزية
 فاشتروطها على النساء لم يصح الصلح ولو قتل الرجال قبل عقد الجزية فبطلت النساء
 اقوارهن يبطل الجزية قيل يصح وقيل لا وهو الاصح ولو كان بعد عقد الجزية كان
 الاستصحاب حسنا ولو اعتق العبد الذمي منع من الاقامة في دار الاسلام الا يقبل
 الجزية والجنون المطبق لا جزية عليه فان كان يفيق وقتا قيل يعمل بالاغلب ولو افاق
 حولا وجبت عليه ولو جن بعد ذلك وكل من بلغ من صبيانه يؤمر بالاسلام او بذل الجزية
 فان امتنع صار حربية الثاني في كمية الجزية ولا حد لها بل تقديرها الى الامام بحسب
 الصلح وما قرره على عليه السلام محمول الى اقتضاء المصلحة في تلك الحال ومع انتفاء
 ما يقتضى التقديم يصبون الاولى اطراحة تحقيقا للصغار ونحو وضعها على الروس

او على الارض ولا يجمع بينهما وقيل بجواز ابتداء وهو الاشبه ويجوز ان يشترط غايمهم
مضافا الى الجزية ضيافته مارة العساكر ولتحتاج ان يكون الضيافة معلومة ولو اقتصر
على الشرط وجب ان يكون زائدا عن اقل مراتب الجزية وان اسلم قبل التحول او بعده
قبل الاداء سقطت الجزية على الاظهر ولو مات بعد التحول لم تسقط واخذت من تركته
كالدائن * **المقالة في شرائط المدة** وهي ستة الاول قبول الجزية الثاني ان لا يفعلوا
ما ينافي الامان مثل العزم على حرب المسلمين او اعدائهم المشركين ويخرجون عن الذمة
بمخالفة هذين الشرطين الثالث ان لا يؤذوا المسلمين كالزنا ينسب لهم والواط بصبية انهم
والسرقه لاموالهم وايولع عين المشركين والتجسس لهم فان فعلوا شيئا من ذلك وكان
تركه مشروطا في الهدنة كان نقضا وان لم يكن مشروطا كانوا على عهدهم وفعل بهم
ما يقتضيه جنائتهم من حدا وتعزير ولو سبوا النبي صلى الله عليه وآله قتل الساب
ولو نالوه بما دونه مازوا اذا لم يكن شرط عليهم الكف الرابع ان لا يتظاهروا بالمناكير
كشرب الخمر والزنا واكل لحم الخنزير ونكاح المحرمات ولو تظاهروا بذلك نقض
العهد وقيل لا ينقض بل يفعل معهم ما يوجب به شرع الاسلام من حدا وتعزير الخامس
ان لا يحدوا كنيسة ولا يضربوا ناقوسا ولا يطيّلوا بناء وعزروا ولو خالفوا ولو كان تركه
مشروطا في العهد انتقض السادس ان تجري عليهم احكام المسلمين وفيها مسائل *
الاولى اذا خرقوا الذمة في دار الاسلام كان للامام ردّهم الى ما منهم واهل لعقلهم
واسترقاقهم ومغاداتهم قبل نعم وفيه تردد * **الثانية** اذا المسلم بعد خرق الذمة قبل الحكم
فيه سقط الجميع عدا القود والحد واستعادة ما اخذوا اسلم بعد الاسترقاق او المغادرة
لم يرتفع ذلك عنه * **الثالثة** اذا مات الامام وقضرب لما قرره من الجزية امدأ معين
او اشترط الدوام وجب على القائم بعده امضاء ذلك وان اطلق الاول كان للثاني تغييره
بخصم ما يراه صلاحا ويكره ان يبدأ الذمي بالسلام ويستجب ان يضطر الى اخيق

الطرق * الرابع في حكم الابنية والنظر في الكنائس والمساجد لا يجوز استيناف البيع والكنائس في بلاد الاسلام ولو استجدت وجبت ازالتها سواء كان البلد منها مستجدة المسلمون او فتح عنوة او صلحا على ان تكون الارض للمسلمين ولا بأس بما كان قبل الفتح وما استجدوه في ارض فتحت صلحا على ان تكون الارض لهم ولذا انه لم يمت كنيسته مما لهم استعدا منها جازاها عنها وقيل لا واما المساجد فكما يستجده الذمى لا يجوز ان يغلبه على المسلمين من مجاوريه وتجوز مساواته على الاشبه ويقر صلا بقلعة من مسلم على علوه كيف كان ولو اقدم لم يجوز ان يغلبه على المسلم ويقتصر على المساواة فهادون واما المساجد فلا يجوز ان يدخلوا المسجد احرام اجماع ولا غيره من المساجد عندنا ولو اذن لهم لم يصح الاذن لاستيطانها ولا اجتيازها ولا اعتبارها ولا يجوز لهم السيطرة الحجاز على قول مشهور وقيل المزار بمكة والمدينة وفي الاجتياز به والاعتبار منه يرد ومن اجازة جده بثلاثة ايام ولا يجزى للعرب وقيل المزار بها بمكة والمدينة واليمن ومخالفها وقيل هي من حدن الى رثف مبادان طولاً ومن تهامة وما والاها الى اطراف الشام مرضاً * الخامس في المهادنة وهي المعاهدة على ترك الحرب مدة معينة وهي جائزة اذا تضمنت مصلحة للمسلمين اما قلتهم من المقاومة ولما يحصل به الاستظهار لولوجاء الدخول في الاسلام مع التبرص ومنى او تنفع ذلك وكان في المسلمين قوت على الخصم لم يجوز للمدينة اربعة اشهر ولا يجوز اكثر من سنة على قول مشهور وهل يجوز اكثر من اربعة قيل لا لقوله تعالى فَاَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَقِيلَ نَعَمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَاِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْعَلْ لَهَا وَالْوَجْهَ مَوَازاةً الاصلح ولا تصح الى مدة مجهولة ولا مطلقاً الا ان يشترط الاعام لنفسه الخيار في النقص متى شاء ولو وقعت المدينة على ما لا يجوز فعلة لم يجب الوفاء مثل الظاهر بالمناكير واجادة من يهاجر من النسل فلو هاجرت وتحقق اسلامها لم تعد

لكن يعاد على زوجها ما سلم اليها من مهر خاصة اذا كان مبالغا ولو كان محرما لم يعد
 ولا قيمته **تفريع الاول** اذا قدمت مسلمة فارتدت لم ترد لانها يحكم المسلمة النبي
 لو قدم زوجها وطالب بالمهر فماتت بعد المطالبة دفع اليه مهرها ولو ماتت قبل المطالبة
 لم يدفع اليه وفيه تردد ولو قدمت فطلقها بائنا لم تكن له المطالبة ولو اسلم في العدة
 الرجعية كان احق بها اما اعادة الرجال فمن امن عليه الغنم بكثرة العشر فوما ما نزل
 ذلك من اسباب القوة اعادته والامنعوا منه ولو شرط في الهدنة اعادة الرجال مطلقا
 قيل يبطل الصلح لانه كما يتناول من يؤمن اقتنائه يتناول من لا يؤمن وكل من
 وجب رده لا يجب حمله وانما يخلني بينه وبينهم ولا يتولني الهدنة على العموم ولا
 لاهل البلد والصقع الا الامام او من يقوم مقامه ومن لواحق هذا الطرف مسائل الاولى
 كل ذمي انتقل من دينه الى دين لا يقزاه له عليه لا يقبل منه الا الاسلام والقيل اما
 لو انتقل الى دين يقزاه له كاليهودي ينتقل الى النصرانية او المجوسية قيل يقبل لان
 الكفر ملة واحدة وقيل لا لقوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وان
 عاد الى دينه قيل يقبل وقيل لا وهو الاشبه وثوابه فقتل هل تملك اطلاقه قيل
 لا استصحابا لحالهم الاولى الثانية اذا فعل اهل الذمة ما هو سائغ في شرعهم وليس
 بسائغ في الاسلام لم يعترضوا ان تعاهر وابنه عمك بهم ما تقتضيه الجنايا فموجب
 شرع الاسلام وان فعلوا ما ليس بسائغ في شرعهم كالزنا واللواط والحكم فيه كما في المسلم
 وان شاء الحاكم دفعه الى اهل نحلته ليعقروا الحد فيه بمقتضى شرعهم الثالثة اذا
 اشتوى الكافر مصحفا لم يصح البيع وقيل يصح وترفع به والاول المستبعد باعظام الكتاب
 العزيز ومثل ذلك كتب الحديث النبي عليه السلام وقيل يجوز على كراهية
 وهو الاشبه الرابعة لو اوصى الذمي بيتا عكنيسة لوصيته لم يحز لانها معصية وكفها
 لو اوصى بغيره شيء في كتابة التوراة والانجيل لانها محرقة ولو اوصى للراعي

والقيس جاز كما تجوز الصدقة عليهم الخامسة يكره للمسلم اجرة وهم الكنائس والبيع من بناء او نجارة وغير ذلك **الركن الرابع** في قتال اهل البغي يجب قتال من خرج على امام عادل اذا تدب اليه الامام مموما او خصوصا او من نصبه الامام والتاخير منه كبيرة وانا قامة من فيه فتاء منقطع من الباقيين ما لم يستنهضه الامام على التعيين والفرا في حربهم كالفرا في حروب المشركين وتجب مصابرتهم حتى يفتوا او يقتلوا ومن كان من اهل البغي لهم فئة يرجع اليها جازا لاجهاز على جريحهم واتباع مدبرهم وقتل اسيرهم ومن لم يكن له فئة فالقصد بمحاوبتهم تفريق كلمتهم فلا يتبع لهم مدبر ولا يجيز على جريح ولا يقتل لهم مأسور **مسائل الاولى** لا يجوز سبي ذراري البغاة ولا تملك نسائهم اجماعا الثانية لا يجوز تملك شي من اموالهم التي لم يحوها العسكر سواء كانت مما ينقل كالثياب والآلات او لا ينقل كالغارات لتحقيق الاسلام المقتضي لحقن الدم والمال وهل يؤخذ ما حواه العسكر مما ينقل ويحول قيل لا للمذكر ناقص العلة وقيل نعم عملا بسيرة علي عليه السلام وهو الاظهر الثالثة ما حواه العسكر للمقاتلة خاصة يقسم للرجال سهم وللنساء سهمان ولذي الفرسين والافراس ثلثة **خاتمة** من منع الزكاة لا مستحلا فليس بمرتد ويجوز قتاله حتى يدفعها ومن سب الامام العادل وجب قتله واذا قاتل الذمي مع اهل البغي خرق الذمة وللإمام ان يستعين اهل الذمة في قتال اهل البغي ولو اتلف الباغى على المعادل مالا او نفسا في حال الحرب ضمنه ومن اتى منهم ما يوجب حدا او اعتصم بدار الحرب فمع الظفر يقام عليه الحد *

كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

المعروف هو كل فعل حسن اختص بوصف زائد على حسنه اذا عرف فاعله ذلك

اودل عليه والمنكر كل فعل فيصح صرف فاعله فبحة اودل عليه والامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر واجبان اجماعا ووجوبهما على الكفاية يسقط بقيام من فيه
 كفاية وقيل بل على الايمان وهو شبه والمعروف ينقسم الى الواجب والندب والامر
 بالواجب واجب وبالندب مندوب والمنكر لا ينقسم فالنهي عنه كله واجب
 ولا يجب النهي عن المنكر ما لم تكمل شروط اربعة ان يعلمه منكرا ليا من الغلط
 في الانكار وان يجوز تأثير انكاره فلو غلب على ظنه او علم انه لا يؤثر لم يجب وان
 يكون الفاعل له مصرا على الاستمرار فلو لاح له منه اشارة الامتناع سقط الانكار وان
 لا يكون في الانكار مفسدة فلو ظن توجه الضرر اليه او الى ماله او الى احد من المسلمين
 سقط الوجوب ومراتب الانكار ثلث بالقلب وهو يجب وجوبا مطلقا وباللسان وباليد
 ويجب رفع المنكر بالقلب اولها اذا عرف ان فاعله ينزجر باظهار الكراهية وكذا ان
 عرف ان ذلك لا يكفي وعرف الاكتفاء بضرب من الامراض والهجر وجب واقتصر
 عليه ولو عرف ان ذلك لا يرفعه انتقل الى الانكار باللسان مرتبا للايسر من القول
 فالايسر ولولم يرتفع الا باليد مثل الضرب وما شابهه جاز ولو اقتصر الى الجراح او القتل
 هل يجب قيل نعم وقيل لا الابان الامام وهو الاظهر ولا يجوز لاحد اقامة الحدود الا
 للامام مع وجوده او من نصبه لاقامتها ومع عدمه يجوز للمولى اقامة الحد على مملوكه
 وهل يقيم الرجل الحد على ولده وزوجته فيه تردد ولولي وال من قبل الجائر وكان
 قادرا على اقامة الحدود هل له اقامتها قيل نعم بعد ان يعتقد انه يفعل ذلك باذن امام
 الحق وقيل لا وهو احوط ولو اضطره السلطان الى اقامة الحدود جاز حينئذ اجابته
 ما لم يكن قتلا ظلما فانه لا تقي في الدماء وقيل يجوز للفقهاء العارفين اقامة الحدود
 في حال غيبة الامام كما لهم الحكم بين النامن مع الامن من ضرر سلطان الوقت
 ويجب على الناس مساعدتهم على ذلك ولا يجوز ان يتعرض لاقامة الحدود ولا للحكم

بين الناس الأعارف بالأحكام مطلع على مأخذها عارف بكيفية إيقاعها على الوجوه الشرعية ومع اتصاف المتعرض للحكم بذلك يجوز التراجع إليه ويجب على الخصم اجابة خصمه اذا ادماه للتحاكم منده ولوا ممتنع وآثر المضي الى قضاة الجور كان مرتكباً للمنكر ولو نصبت الجائر قاضياً مكرهاً له جاز الدخول معه دفعا لضرره لكن عليه اعتماد الحق والعمل به ما استطاع وان اضطر الى العمل بمذاهب اهل الخلاف جاز اذا لم يمكن التخلص من ذلك مالم يكن قتلاً لغير مستحق وعليه تتبع الحق ما أمكن والله اعلم بالصواب * القسم الثاني في العقود وفيه خمسة عشر كتاباً

كتاب التجارة

وهو مبني على فصول * **الاول** فيما يكتسب به وينقسم الى محرم ومكروه ومباح فالمحرم انواع **الاول** الاعيان النجسة كالخمر والانبذة والفقاع وكل مائع نجس جدا الا دهان لغا لذة الاستصباح تحت السماء الميتة والدم واوراث وابوال ما لا يؤكل لحمة وربما قيل بتحريم الابوال كلها **الابول** الابل خاصة **والاول** اشبه والخنزير وجميع اجزائه وجلد الكلب وما يكون منه **الثاني** ما يحرم لتحريم ما قصد به كآلات اللهو ومثل العود والزمروها كل العبادة المبتدعة كالصليب والصنم وآلات القمار كالزور والشطرنج وما يقضي الى مساعدة على محرم كبيع السلاح لاعداء الدين واجارة المساكن والسفن للمحرمات وبيع العنب ليعمل خمر او بيع الخشب ليعمل صنما ويكره بيع ذلك لمن يعملها **الثالث** ما لا ينتفع به كالمسوخ بربه كانت كالقرد والدب وفي الفيل تردد والاشبه جواز بيعه للانتفاع بعظمه او بحرية كالجيري والضفادع والسلاحف وكالطافي والسباع كلها الا الهرة والجوارح طائفة كانت كالبازي او ماشية كالغهد وقيل يجوز بيع السباع كلها نبعاً للانتفاع بجلدها او ريشها وهو الاشبه **الرابع** ما هو محرم في نفسه كعمل الصور المجسمة والغنا ومعونة الظالمين بما يحرم ونوح النائحة بالباطل وحفظ كتب الضلال

ونسخها غير النقض وهجاء المؤمنين وتعلم السحر والكهانة والقيافة والشعبدة والقمار والغش بما يخفى كشوب اللبن بالماء وتدليس الماشطة وتزيين الرجل بما يحرم عليه الخامس ما يجب على الانسان فعله كغسيل الموتى وتكفينهم ودفنهم وقد يحرم الاكتساب باشيء آخر تأتي في اماكنها ان شاء الله تعالى * **مسئلة** اخذ الاجرة على الاذان حرام ولا بأس بالرزق من بيت المال وكذا الصلوة بالناس والقضاء على تفصيل ولا بأس باخذ الاجرة على عقد النكاح **والمكروهات** ثلثة ما يكره لانه يفضي الى محرم او مكروه غالبا كالصرف وبيع الاكفان والطعام والرفيق واتخاذ الذبيح والنحر صنعة وما يكره لصنعتة كالنساجة والهجامة اذا اشترط وضراب الفحل وما يكره لتطرق الشبهة ككسب الصبيان ومن لا يجنب الحارم وقد تكرر اشياء اخر تذكر في ابوابها ان شاء الله تعالى وما عدا ذلك منباح **مسائل** الاولى لا يجوز بيع شيء من الكلاب الا كلب الصيد وفي كلب الماشية والزرع والحائط تردد والاشبه المنع نعم تجوز اجارتها ولكل من هذه الاربعة دية لو قتله غير المالك الثانية الرشى حرام سواء حكم لبذلها او عليها بحق او باطل الثالثة اذا دفع الانسان مالا الى غيره ليصرفه في قبيل وكان المدفوع اليه بصفتهم فان عين له عمل بمقتضى تعيينه وان اطلق جاز ان يأخذ مثل احدهم من غير زيادة الرابعة الولاية من قبل السلطان العادل جائزة وربما وجبت كما اذا عينه اهل العلم الاصل اولم يمكن دفع المنكر او الامر بالمعروف الا بها ويحرم من قبل الجائر اذا لم يأمن اعتماد ما يحرم ولو امن ذلك وقد على الامر بالمعروف استحبت ولو اكره جاز له الدخول دفعا للضرر اليسير على كراهية وتزول الكراهية لدفع الضرر الكثير كالنفس والمال او الخوف على بعض المؤمنين الخامسة اذا اكرهه الجائر على الولاية جاز له الدخول والعمل بما يأمره مع عدم القدرة على التقصي الا في الدماء المحرمة فانه لا تقية فيها السادسة

جوائز الجائر ان علمت جرماً بعينها فهي حرام فان قبضها اعادها على المالك وان جهله او تعذر الوصول اليه تصدق بها عنه ولا تجوز اعادتها على غير ما لكها مع الامكان السابعة ما يأخذ السلطان الجائر من الغلات باسم المقاسمة او الاموال باسم الخراج من حق الارض ومن الانعام باسم الزكاة يجوز ابتياعه وقبول هبته ولا يجب اعادته على اربابه وان عرف بعينه **الفصل الثاني** في عقد البيع وشروطه وآدابه العقد هو اللفظ الدال على نقل الملك بعوض معلوم ولا يكفي التقابض من غير لفظ وان حصل من الامارات ما يدل على ارادة البيع سواء كان في الجعير او الخطير ويقوم مقام اللفظ الاشارة مع العذر ولا ينقد الا بلفظ الماضي فلو قال اشتري او ابتع او ابيعك لم يصح وان حصل القبول وكذا في طرف القبول مثل ان يقول بعني او تبيعني لان ذلك اشبه بالاستدعاء او الاستعلام وهل يشترط تقديم الايجاب على القبول فيه تردد والاشبه عدم الاشتراط ولو قبض المشتري ما ابتاعه بالعقد الفاسد لم يملكه وكان مضموناً عليه **واما** الشروط فمنها ما يتعلق بالمتعاقدين وهو البلوغ والعقل والاختيار فلا يصح بيع الصبي ولا شراؤه ولو اذن له الولي وكذا لو بلغ مشراً عاقلاً على الاظهر وكذا المجنون والمغمى عليه والسكران غير المميز والمكره ولورضي كل منهم بما فعل بعد زوال عذره عدا المكره للوثوق بعبارة ولو باع المملوك او اشترى بغير اذن سيده لم يصح فان اذن له جاز ولو امره امر ان يبتاع له نفسه من مولاه قيل لا يجوز والجواز اشبه وان يكون البائع مالكا او ممن له ان يبيع عن المالك كالا ب والجد والوكيل والوصي والحاكم وامينه فلو باع ملك غيره وقف على اجازة المالك او وليه على الاظهر ولا يكفي سكوته مع العلم ولا مع حضور العقد فان لم يجز كان له انتزاعه من المشتري ويرجع المشتري على البائع بمادفع اليه وبما اغترمه من نفقة او عوض عن اجرة او نماء اذا لم يكن عالماً انه لغير البائع او ادعى البائع ان المالك اذن له وان لم يكن

كذلك لم يرجع بما اغترم وقيل لا يرجع بالثمن مع العلم بالغصب وكذا لو باع ما يملك وما لا يملك معاً مضى بيعه فيما يملك وكان فيما لا يملك موقوفاً ويقبسط الثمن بان يقوم جميعاً ثم يقوم احدهما ويرجع على البائع بحصته من الثمن اذا لم يُجز المالك ولو اراد المشتري رد الجميع كان له ذلك وكذا لو باع ما يملك وما لا يملكه المسلم او ما لا يملكه مالك كالعبد مع الحر والشاة مع الخنزير والخل مع الخمر والاب والجد للاب يمضي تصرفهما مادام الولد غير رشيد وينقطع ولايتهما بثبوت البلوغ والرشد ويجوز لهما ان يتوليا طرفي العقد فيجوز ان يبيع من ولده ومن نفسه من ولده ومن ولد من نفسه والوكيل يمضي تصرفه على الموكل مادام الموكل حياً جائز التصرف وهل يجوز ان يتولى طرفي العقد قيل نعم وقيل لا وقيل ان احلم الموكل جاز وهو شبه فاذا وقع قبل اتمامه وقف على الاجازة والوضي لا يمضي تصرفه الا بعد الوفاة والتردد في تولية طرفي العقد كالوكيل وقيل يجوز ان يقوم على نفسه وان يقتصر اذا كان ملياً واما الحاكم وامينه فلا يليان الا على المحجور عليه لصغره او سفاهة او فلس او حكم على غائب وان يكون المشتري مسلماً اذا ابتاع مسلماً وقيل يجوز ولو كان كافراً ويجبر على بيعه من مسلم والاول شبه ولو ابتاع اياه المسلم هل يصح فيه تردد والاشبه الجواز لانتفاء السبيل بالعتق ومنها ما يتعلق بالمبيع وقد ذكرنا بعضها في الباب الاول ونزدها شروطاً الاول ان يكون مملوكاً فلا يصح بيع الحر وما لا منفعة فيه كالخنافس والعقارب والفضلات المنفصلة عن الانسان كشعره وظفيرة ورطوباته عدا اللبن ولا ما يشترك المسلمون فيه قبل حيازته كاللؤلؤ والماء والسموك والوحوش قبل اصطيادها والارض المأخوذة عنوة وقيل يجوز بيعها تبعاً لآثار المتصرف وفي بيع بيوت مكة تردد والمروى المنع اماماء البئر فهو ملك لمن استنبطه وماء النهر لمن حفرة ومثله كل ما يظهر في الارض من المعادن فهي للمالكها تبعاً لها الثاني ان يكون طلقاً فلا يصح بيع الوقف

مالم يؤد بقاءه الى خرابته لاختلاف بين اربابه ويكون البيع اعود على الاظهر ولا يبيع ام
 الولد مالم يمت ولدها او في ثمن رقبتهامع اعسار مولاه وفي اشتراط موت المالك تردد
 ولا يبيع الثورن الامع الاذن ولا تمنع جنابة العبد من بيعه ولا من حقه صمدا كانت الجنابة
 او خطأ على تردد الثالث ان يكون مقدورا على تسليمه فلا يصح بيع الآبق منقورا
 ويصح منضمنا الى ما يصح بيعه ولو لم يظفر به لم يكن له رجوع على البائع وكان
 الثمن مقابلا للضميمة ويصح بيع ما جرت العادة بعوده كالحمام الطائر والسموك
 المملوكة المشاهدة في المياه المحصورة ولو باع ما يتعذر تسليمه الا بعد مدة فيه تردد ولو قيل
 بالجواز منع ثبوت الخيار للمشتري كان قويا الرابع ان يكون الثمن معلوم القدر
 والجنس والوصف فلو باع بحكم اجدهما لم ينقذ ولو تسلمه المشتري فتلف كان
 مضمونا عليه بقيمته يوم قبضه وقيل باعلى القيم من يوم قبضه الى يوم تلفه فان
 نقص فله ارشه وان زاد بفعل المشتري كان له قيمة الزيادة وان لم تكن مينا الخامس
 ان يكون المبيع معلوما فلا يجوز بيع ما يكال او يؤزن او يعد جزافا ولو كان مشاهدا
 كالصبرة ولا بمكيال مجهول ويجوز ابتياع جزء من معلوم بالنسبة مشاهدا سواء كانت
 اجزائه متساوية او متفاوتة ولا يجوز ابتياع شيء مقدّر منه اذا لم يكن متساوي الاجزاء
 كالذراع من الثوب او الجريب من الارض او عبد من عبيد او من عبيد او شاة من
 قطع وكذا لو باع قطيعا واستثنى منه شاة او شيئا غير مشار الى ميناها ويجوز ذلك في
 المتساوي الاجزاء كالقفيز من كروكذا يجوز لو كان من اصل مجهول كبيع مكوك
 من صبرة مجهولة القدر واذا تعذر عد ما يجب مدة جاز ان يعتبر مكيال ويؤخذ
 بحسابه ويجوز بيع الثوب والارض مع المشاهدة وان لم يمسا ولو مسحا كان احوط
 لتفاوت الغرض في ذلك وتعذر ادراكه بالمشاهدة وتكفي مشاهدة المبيع من وصفه ولو غاب
 وقت الابتياح الا ان تمضي مدة جرت العادة بتغير المبيع فيه او ان احتمل التغير كفي

البناء على الأول ويثبت له الخياران ثبت له التميز وإن اختلفا فيه فالقول قول
المبتاع مع بيمينه على تردده فإن كان المراد منه الطعم أو الریح فلا بد من اختباره بالذوق
أو الشم ويجوز شراؤه من دون ذلك بالوصف كما يشتري الأعمى الأمان المرثية
وهل يصح شراؤه من غير اختبار ولا وصف على أن الأصل الصحة فيه تردده الأولى
المجازولة الخياريين الرد والارش أن خرج معيبا ويتعين الارش مع أحداث حدث
فيه ويتساوى في ذلك الأعمى والمبصر وكذا ما يؤدى اختبارا إلى افساده كالجوز
والبطيخ والبيض فإن شراءه جائز مع جهالة ما في بطونه ويثبت للمشتري الارش
بالاختبار مع العيب دون الرد وإن لم يكن لمكسورة قيمة رجع بالثمن كله ولا يجوز
بيع سمك الآجام ولو كان مملوكا لجهالته وإن ضم إليه القصب أو غيره على الأصح
وكذا اللبن في الضرع ولو ضم إليه ما يحتلب منه وكذا الجلود والاصواف والابواب
والشعر على الأنعام ولو ضم إليه غيره وكذا ما في بطونها وكذا ما يلقي الثفل
مسئلتان الأولى المسك طاهر ويجوز بيعه في فأرة وإن لم يفتق وفتقه احوط *
الثانية يجوز أن ينذر للظروف ما يحتمل الزيادة والنقصان ولا يجوز وضع ما يزيد إلا
بالرضا ويجوز بيعه مع الظرف من غير وضع وأما الآداب فيستحب أن يتفقه فيما
يتولاه وأن يسوي البائع بين المتاعين في الإنصاف وأن يقبل من استقاله وأن يشهد
الشهادتين ويكبر الله سبحانه إذا اشترى وأن يقبض لنفسه ناقصا ويعطي راجحا *
ويكره مدح البائع لما يبيعه وذم المشتري لما يشتريه واليمين على البائع والبيع في موضع
يسترفه العيب والربح على المؤمن الأمتع الضرورة وعلى من بعده بالاحسان والسوم
ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس والدخول إلى السوق أو لا ومبايعة الدينين
وذوات العاهات والاكراذ والتعرض للكيل أو الوزن إذا لم يحسنه والاستحطاط من
الثمن بعد العقد والزيادة في السلعة وقت النداء ودخول المؤمن في سوم أخيه على الاظهر

وَأَن يَتَوَكَّلَ حَاضِرٌ لِّبَادٍ وَقِيلَ يَحْضَرُهُ الْاَوَّلُ أَشْبَهُ وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ مَسْئَلَتَانِ * الْاَوَّلَى تَلْقَى
الرُّكْبَانِ مَكْرُوهٌ وَحَدُّهُ اَرْبَعَةٌ فَرَأَسُخٍ اِذَا قَصِدَ وَلَا يَكْرَهُ اَن تَنْفَقَ وَلَا يَثْبُتَ لِلْبَائِعِ الْخِيَارُ
الْاَن يَثْبُتَ الْغَيْبُ الْفَاحِشُ وَالْخِيَلُ فِيهِ عَلَى الْفُورِ مَعَ الْقِدْرَةِ وَقِيلَ لَا يَسْقُطُ الْاَبَالُ مَقَاطُ
وَهُوَ الْأَشْبَهُ وَكَذَا حُكْمُ التَّجَشُّسِ وَهُوَ اَن يَزِيدَهُ لَزِيَادَةً مِّنْ وَّاطَاءِ الْبَائِعِ * الثَّانِيَةُ الْاِحْتِكَارُ
مَكْرُوهٌ وَقِيلَ حَرَامٌ وَالْاَوَّلُ أَشْبَهُ وَنَمَا يَكُونُ فِي الْحَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ وَالسَّمْنِ
وَقِيلَ وَفِي الْمَلْحِ بِشَرْطِ اَن يَسْتَبْقِيَهَا لِلزِّيَادَةِ فِي التَّمَنِ وَان لَا يَوْجَدَ بَائِعٌ وَلَا بَادِلٌ وَشَرْطُ
آخَرُونَ اَن يَسْتَبْقِيَهَا فِي الْغَلَاءِ ثَلَاثَةَ اَيَّامٍ وَفِي الرِّخْصِ اَرْبَعِينَ يَوْمًا وَيَجْزِي الْمُحْتَكِرَ عَلَى
الْبَيْعِ وَلَا يَسْقُرُ عَلَيْهِ وَقِيلَ يَسْقُرُ الْاَوَّلُ أَظْهَرَ **الفصل الثالث** في الخيار والنظر
في اقسامه واحكامه **أما** اقسامه فخمسة الْاَوَّلُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ فَإِذَا خَصَلَ الْاِيجَابُ
وَالْقَبُولُ اِنْعَقَدَ الْبَيْعُ وَلِكُلِّ مِّنَ الْمُبَائِعِينَ خِيَارُ الْفَسْخِ مَا دَامَا فِي الْمَجْلِسِ وَلَوْ ضَرَبَ
بَيْنَهُمَا حَائِلٌ لَمْ يَبْطُلِ الْخِيَارُ وَكَذَا لَوْ أَكْرَهَا عَلَى التَّفَرُّقِ وَلَمْ يَتِمَّكُنَا مِنَ التَّخَايَرِ
وَيَسْقُطُ بِاشْتِرَاطِ سَقُوطِهِ فِي الْعَقْدِ وَبِمُقَارَقَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ وَلَوْ بِخَطْوَةٍ وَبِاجَابَتِهِمَا
إِيَّاهُ أَوْ أَحَدَهُمَا وَرَضَى الْآخَرُ وَلَوْ اَلْتَزَمَ أَحَدُهُمَا سَقُوطَ خِيَارِهِ دُونَ صَاحِبِهِ وَلَوْ خِيَرَهُ
فَسَكَتْ فَخِيَارُ السَّاكِتِ بَاقٍ وَكَذَا الْآخَرُ وَقِيلَ فِيهِ يَسْقُطُ وَالْاَوَّلُ أَشْبَهُ وَلَوْ كَانَ
الْعَاقِلُ وَاحِدًا مِّنْ اثْنَيْنِ كَالْاَبِ أَوْ الْجَدِّ كُنَ الْخِيَارُ ثَابِتًا مَا لَمْ يَشْتَرِطْ سَقُوطُهُ أَوْ يَلْتَزِمَ بِهِ
عُتْمًا بَعْدَ الْعَقْدِ أَوْ يَفَارِقَ الْمَجْلِسَ الَّذِي مَقَّدَ فِيهِ عَلَيْهِ قَوْلُ الثَّانِي خِيَارُ الْحَيَوَانِ وَالشَّرْطُ
فِيهِ كُلُّهُ ثَلَاثَةُ اَيَّامٍ لِلْمِشْتَرِي خَاصَّةً دُونَ الْبَائِعِ عَلَى الْاَظْهَرِ وَيَسْقُطُ بِاشْتِرَاطِ سَقُوطِهِ فِي
الْعَقْدِ وَيَلْتَزِمُهُ بَعْدَهُ وَيُلْحَدُ اِنْ تَخَيَّرَ خَدْمًا كَوَطِي الْأُمَّةِ وَقَطَعَ الثَّوْبَ وَبِتَصَرُّفِهِ خَيْرٌ سَوَاءً كَانَ
تَصَرُّفًا لَّا زَمًا لِلْبَيْعِ أَوْ لَمْ يَكُنْ كَالْهَبَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَالْوَصِيَّةُ الثَّلَاثُ خِيَارُ النُّشْرَةِ وَهُوَ
بِحَسَبِ مَا يَشْتَرِطُهُ أَوْ أَحَدُهُمَا لَكِنْ يَجِبُ اَن يَكُونَ مَدَّةً مُضْبُوطَةً وَلَا يَجُوزُ اَن يَنَاطَ
بِمَا يَحْتَمِلُ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَانَ كَقَدِّهِمَا الْحَاجِ وَلَوْ شَرَّطَ كَذَلِكَ بَطُلَ الْبَيْعُ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا

ان يشترط الخيار لنفسه ولاجنبي وله مع الاجنبي ويجوز اشتراط الموصرة واشترط مدة يره
البائع فيها الثمن اذا شاء ويرجع المبيع الرابع من اشترى شيئاً ولم يكن من اهل الخبرة
فظهر فيه فبين لم تجر العادة بالتغلبين به كان له فسخ العقد اذا شاء ولا يسقط ذلك الخيار
بالتصرف اذا لم يخرج عن الملك او يمنع مانع من رده كالاستيلاد في الامنة والعتيق
ولا يثبت به الارش الخامس من باع ولم يقبض الثمن ولا سلم المبيع ولا اشترط تأخير
الثمن فالبيع لازم ثلثة ايام فان جاء المشتري بالثمن والا كان البائع اولى بالمبيع ولو
تلف كان من مال البائع في الثلثة وبعدها على الاشبه وان اشترى ما يفسد من يومه
فان جاء بالثمن قبل الليل والافلا بيع له وخيار العيب يأتي في بابه ان شاء الله تعالى
واما احكامه فتشتمل على مسائل الاولى خيار المجلس لا يثبت في شيء من
العقود عدا البيع وخيار الشرط يثبت في كل عقد هذا النكاح والوقف وكذا الابرار
والطلاق والعتيق الا على رواية شاذة الثانية التصرف يسقط خيار الشرط كما يسقط
خيار الثلثة ولو كان الخيار لهما وتصرف احدهما سقط خياره ولو ان احدهما وتصرف
الآخر سقط خيارهما الثالثة اذا مات من له الخيار انتقل الى الورث من اي انواع الخيار
كان ولو جن قام وليه مقامه ولو زال العذر لم ينقض تصرف الولي ولو كان الميت مملوكا
مأذونا ثبت الخيار لمولاه الرابعة المبيع يملك بالعقد وقبل به وبانقضاء الخيار الاول
اظهر فلو تجدد له نماء كان للمشتري ولو فسخ العقد رجع على البائع بالثمن ولم يرجع
البائع بالنماء الخامسة اذا تلف المبيع قبل قبضه فهو من مال بائعه وان تلف بعد قبضه
وبعد انقضاء الخيار فهو من مال المشتري وان كان في زمن الخيار من غير تفرط وكان
الخيار للبائع فالتلف من المشتري وان كان الخيار للمشتري فالتلف من البائع
فرعان الاول خيار الشرط يثبت من حين التفرق وتيل من حين العقد وهو اشبه
الثاني اذا اشترى شيئين وشرط الخيار في احدهما على التعيين صح وان ابهم بطل

ويلحق بذلك خيار الرؤية وهو بيع الاعيان من غير مشاهدة فيقتضى ذلك الى ذكر
 الجنس ونريد به هنا اللفظ الدال على القدر الذي يشترك فيه افراد الحقيقة كالحنطة
 مثلا او الارز او الابريسم والى ذكر الوصف وهو اللفظ الفارق بين افراد ذلك الجنس
 كالصراية في الحنطة والحداوة او الدقة ونجب ان يذكر كل وصف تنبت الجهالة في
 ذلك المبيع عند ارتفاعه ويبطل العقد مع الاخلال بدينك او احدهما ويصح مع ذكرهما
 سواء كان البائع رآه دون المشتري او بالعكس او لم يرياه جميعا بان وصفه لهما
 ثالث فان كان المبيع على ما ذكره فالبيع لازم والا كان المشتري بالخيار بين فسخ
 البيع والتزامه وان كان المشتري رآه دون البائع كان الخيار للبائع وان لم يكونا رياه
 كان الخيار لكل واحد منهما ولو اشترى شيعة رأى بعضها ووصف له سائرها ثبتت
 له الخيار فيها اجمع اذا لم يكن على الوصف **الفصل الرابع** في احكام العقود
 والنظر في امور ستة **الاول** في النقد والنسيئة من ابتاع مطلقا او اشترط التعجيل كان
 الثمن حالا وان شرط تأجيل الثمن صح ولا بد ان يكون مدة الاجل معينة لا يتطرق
 اليها احتمال الزيادة او النقصان ولو اشترط التأجيل ولم يعين اجلا او عين اجلا مجهولا
 كعدم الحاجة كان البيع باطلا ولو باع بثمن حالا وبازيد منه الى اجل قيل يبطل البيع
 والرؤي انه يكون للبائع اقل الثمنين في ابعد الاجلين ولو باع كذلك الى وقتين
 متأخرين كان باطلا واذا اشترط تأخير الثمن الى اجل ثم ابتاعه البائع قبل حلول
 الاجل جاز بزيادة كان او نقصان حالا ومؤجلا اذا لم يكن شرط ذلك في حال بيعه
 وان حل الاجل فابتاعه بمثل ثمنه من غير زيادة جاز وكذا ان ابتاعه بغير جنس
 ثمنه بزيادة او نقصان حالا ومؤجلا وان ابتاعه بجنس ثمنه بزيادة او نقصان فيه روايتان
 اشبههما الجواز ولا يجب على من اشترى مؤجلا ان يدفع الثمن قبل الاجل وان
 طوبى ولو دفعه تبرما لم يجب على البائع اخذه فان حل فمكّنه منه وجب على

البائع اخذ فان امتنع من اخذه ثم هلك من غير تفريط ولا تصرف من المشتري كان من مال البائع على الاظهر وكذا في طرف البائع اذا باع سلماً وكذلك من كان له حق حال او مؤجل فحل ثم دفعة فامتنع صاحبه من اخذه فان تلفه من صاحبه الذي يجب عليه قبضه على الوجه المذكور ويجوز بيع المتاع خالاً ومؤجلاً بزيادة من ثمنه اذا كان المشتري عارفاً بقيمته ولا يجوز تأخير ثمن البيع ولا شيء من الحقوق المالية بزيادة فيها ويجوز تعجيلها بنقصان منها ومن ابتاع شيئاً بثمن مؤجل واراد بيعه مراححة فليذكر الاجل فان باع ولم يذكره كان المشتري بالخيار بين زده وامساكه بما وقع عليه العقد والمروي انه يكون للمشتري من الاجل مثل ما كان للبائع

النظر الثاني فيما يدخل في البيع والضابط الاقتصاد على ما يتناول اللفظ لغة اوصرفاً فمن باع شيئاً داخل الشجر والابنية فيه وكذا من باع داراً دخل فيها الارض والابنية والاعلى والاسفل الا ان يكون الاعلى مستقلاً بما تشهد العادة بخروجه مثل ان تكون مساكن منفردة وتدخل الابواب والاغلاق المنصوبة في بيع الدار وان لم يسمها وكذا الاخشاب المستعملة في البناء والاثاث المثبتة فيه والسلم المثبت في الابنية على حدة والدرج وفي دخول الفاتح تردد وهو خولها اشبه ولا تدخل الرحى المنصوبة الامع الشوط ولو كان في الدار نخل او شجر لم يدخل في البيع فان قال بحقوقه قيل تدخل ولا اري هذا شيئاً بل لو قال ما ارض عليه خاؤها او ما ساكه لزم دخوله واذا استثنى نخلة قلبه الامر اليها والخروج ومقجر ايدها من الارض ولو باع ارضاً وفيها نخل او شجر كان الحكم كذلك وكذا لو كان فيها زرع سواء كانت له اصول تستخلف اولم تكن لكن تجب تبقيته في الارض حتى يحصد ولو باع نخلاً قد ابرئ ثمرتها فهو للبائع لان اسم النخلة لا يتناولها ولقول عليه السلام من باع نخلاً مؤبراً فثمرته للبائع الا ان يشترطه المشتري ويجب على المشتري تبقيته نظراً الى العرف وكذا لو اشترى

ثمرة كان للمشتري تبقيتها على الاصول نظرا الى العادة فلو باع النخل ولم يكن مؤبرا فهو للمشتري على ما افتنى به الاصحاب فلوا انتقل النخل بغير البيع فالثمرة للثاقل سواء كانت مؤبرة او لم تكن وسواء انتقلت بعقد معاوضة كالاجارة والتكاح او بغير عوض كالهبة وشبهها والاibar يحصل ولو تشققت من نفسها فابرتها للواقف وهو معتبر في الاناث ولا يعتبر في فحول النخل ولا في غير النخل من انواع الشجر اقتصارا على موضع الوفاق فلو باع شجرا فالثمن للبائع على كل حال وفي جميع ذلك له بقية الثمن حتى تبلغ آوان اخذه وليس للمشتري ازالتها اذا كانت تدظهرت سواء كانت ثمرتها في اكام كالقطن والجوز او لم تكن كالتين الا ان يشترطها المشتري وكذا ان كان المقصود من الشجر ورده فهو للبائع تفتح او لم تفتح **قروع** الاول اذا باع المؤبر وغيره كان المؤبر للبائع والآخر للمشتري وكذا لو باع المؤبر لواحد وغير المؤبر لآخر الثاني بقية الثمن على الاصول يرجع فيها الى العادة في تلك الثمرة فما كان يخترق بسوا يقتصر على بلوغه وما كان لا يخترق في العادة الارطبة وكذلك الثالث يجوز سقي الثمرة والاصول فان امتنع احدهما اجبر الممتنع فان كان السقي يضر احدهما رجحنا مصلحة المبتاع لكن لا يزيد من قدر الحاجة فان اختلفا رجعية الى اهل الخبرة الرابع الاحكام والمخلوطة في الارض والمعادن تدخل في بيع الارض لانها من اجزائها وفيه تردد*

النظر الثالث في التسليم اطلاق العقد يقتضي تسليم المبيع والثمن فان امتنعا اجبرا وان امتنع احدهما اجبر الممتنع وقيل يجبر البائع أولا حتى يستحق الثمن والاول اشبه سواء كان الثمن عينا او دينارا واشترط البائع تأخير التسليم الى مدة معينة جاز كما لو اشترط المشتري تأخير الثمن وكذا لو اشترط البائع سكنى الدار او ركوب العارية مدة معينة كان ايضا جائزا * والتبض هو التخليه سواء كان المبيع مما لا ينقل كالعقار او مما ينقل ويحول كالثوب والجوهر والدابة وقيل فيما ينقل القبض باليد

او الكيل فيما يكال او الانتقال به في الحيوان والاول اشبه واذ تلف المبيع قبل تسليمه الى المشتري كان من مال البائع وكذا ان نقصت قيمته بحدث فيه كان للمشتري رد وفي الارش تردد * وتتعلق بهذا الباب مسائل الاولى ان حصل للمبيع نماء كالنجاج او ثمرة النخل او اللقطة كان ذلك للمشتري فان تلف الاصل سقط الثمن من المشتري وله النماء ولو تلف النماء من غير تغريط لم يلزم البائع دركه * الثانية اذا اختلط المبيع بغيره في يد البائع اختلاطا لا يتميز فان دفع الجميع الى المشتري جاز وان امتنع البائع قبل ينفسخ البيع لتعذر التسليم وعندى ان المشتري بالخيار ان شاء فسخ وان شاء كان شريكا للبائع كما اذا اختلط بعد القبض * الثالثة لو باع جملة فتلف بعضها فان كان للتالف قسط من الثمن كان للمشتري فسخ العقد وله الرضاء بخصه الموجود من الثمن كبيع مبددين او نخلة وفيها ثمرة لم تؤبر وان لم يكن له قسط من الثمن كان للمشتري الرد او اخذه بجملة الثمن كما اذا قطعت يد العبد * الرابعة يجب تسليم المبيع مغرفا فلو كان فيه متاع وجب نقله او زرع قد اُحصد وجبت ازالته ولو كان للزرع مروق تضر كالقطن والذرة او كان في الارض حجارة مدفونة او غير ذلك وجب على البائع ازالته وتسوية الارض وكذا لو كان فيها دابة او شيء لا يخرج الابتغيير شي * من الابنية وجب اخراجه واصلاح ما يستهدم الخامسة لو باع شيئا فغصب من يد البائع فان امكن استعادته في الزمان اليسير لم يكن للمشتري الفسخ والا كان له ذلك ولا يلزم البائع اجرة المدة على الاظهر فاما لو منعه البائع عن التسليم ثم سلم بعد مدة كان له الاجرة ويلحق بهذا بيع ما لم يقبض وفيه مسائل * الاولى من ابتاع متاعا ولم يقبضه ثم اراد بيعه كره له ذلك ان كان مما يكال او يؤزن وقيل ان كان طعاما لم يجوز الاول اشبه وفي رواية يختص التحريم بمن يبيعه بريح فاما التولية فلا ولو ملك ما يريد بيعه بغير بيع كال ميراث والصداق للمرأة والخلع جاز وان لم يقبضه * الثانية لو كان له على

غيره طعام من سلم وعليه مثل ذلك فامر فريته ان يكتب لنفسه من الآخر فعلى ما قلناه يكره وعلى ما قالوه يحرم لانهم قبضه عوضا من ماله قبل ان يقبضه صاحبه وكذا لو دفع اليه مالا وقال اشتر به طعاما فان قال اقبضه لي ثم اقبضه لنفسك صح الشراء دون القبض لانه لا يجوز ان يتولى طرفي القبض وفيه تردد ولو قال اشتر لنفسك لم يصح الشراء ولا يتعين له بالقبض * الثالثة لو كان المالك قرضا او المال المحال به فرضا صح ذلك قطعا * الرابعة اذا قبض المشتري المبيع ثم ادعى نقصانه فان لم يحضر كي له ولا وزنه فالقول قوله فينما وصل اليه مع يمينه اذا لم يكن للبائع بينة وان كان حضر فالقول قول البائع مع يمينه والبينة على المشتري * الخامسة اذا اسلفه في طعام بالعراق ثم طالبه بالمدينة لم يجب عليه دفعه ولو طالبه بقيمته قيل لم يجز لانه بيع الطعام على من هو عليه قبل قبضه وعلى ما قلناه يكره ولو كان قرضا جاز اخذ العوض بسعر العراق وان كان فصبالم يجب دفع المثل وجاز دفع القيمة بسعر العراق والاشبه جواز مطالبة الغاصب بالمثل حيث كان وبالاقيمة الحاضرة عند الاعواز * السادسة لو اشترى من حيننا بعين وقبض احدهما ثم باع ما قبضه وتلفت العين الاخرى في يد بائعها بطل البيع الاول ولا سبيل الى اعادته ما بيع ثانيا بل يلزم البائع قيمته لصاحبه * **النظر الرابع** في اختلاف المتبايعين اذا عين المتبايعان نقدا وجب وان اطلق انصرف الى نقد البلد فان كان فيه نقد خالص والا كان البيع باطلا وكذا الوزن وان اختلفا فهنا مسائل * الاولى اذا اختلفا في قدر الثمن فالقول قول البائع مع يمينه ان كان المبيع بلفيا وقول المشتري مع يمينه اذا كان تالفا * الثانية ان اختلفا في تاخير الثمن وتعجيله او في قدر الاجل او في اشتراط رهن من البائع على الدرك او ضمير منه فالقول قول البائع مع يمينه * الثالثة اذا اختلفا في المبيع فقال البائع بعثك ثوبا فقال بل ثوبين فالقول قول البائع ايضا فلو قال بعثك هذا الثوب فقال بل هذا

فهنا دعيان فيتحالفان وتبطل دعويهما ولو اختلف ورثة البائع وورثة المشتري كان القول قول ورثة البائع في المبيع وورثة المشتري في الثمن * الرابعة اذا قال بعثك بعبد فقال بل بخر او بخل فقال بل بخر او قال فسخت قبل التفريق وانكرا الآخر فالقول قول من يدعي صحة العقد مع يمينه وعلى الآخر البينة * **النظر الخامس** في الشروط وضابطها ما لم يكن مؤديا الى جهالة المبيع او الثمن ولا مخالفا للكتاب والسنة ويجوز ان يشترط ما هو سائغ داخل تحت قدرته كقصارة الثوب وخياطته ولا يجوز اشتراط ما لا يدخل في مقدوره كبيع الزرع على ان يجعله سنبلا والرطب على ان يجعله نمر ولا بأس باشتراط نقيته ويجوز ابتياع المملوك بشرط ان يعتقه او يدبره او يكتبه ولو شرط ان لا خسارة او شرط ان لا يعتقها او لا يطأها قيل يصح البيع ويبطل الشرط ولو شرط في البيع ان يضمن انسان بعض الثمن او كله صح البيع والشرط تقريره اذا شرط العتق في بيع المملوك فان اعتقه فقد لزم البيع وان امتنع كان للبائع خيار الفسخ وان مات العبد قبل عتقه كان البائع بالخيار ايضا * **النظر السادس** في لواحق احكام العقود الصبرة لا يصح بيعها الا مع المعرفة بكيلاها او وزنها ولو باعها او جزء منها مشاعا مع الجهالة بقدرها لم يجز وكذا لو قال بعثك كل قميص منها بدرهم او بعثك كل قميص بدرهم ولو قال بعثك قميصا منها او قميصين مشاعين صح بيع ما يكفي فيه المشاهدة جائز كان يقول بعثك هذه الارض او هذه السلعة او جزء منها مشاعا ولو قال بعثكها كل ذراع بدرهم لم يصح الا مع العلم بذرعائها ولو قال بعثك عشرة افرع منها وعينها الموضع جائز ولو ابيمه لم يجز لجهالة المبيع وحصول التفاوت في اجزائها بخلاف الصبرة ولو باعته ارضا على انها جربان معينة فكانت اقل فالمشتري بالخيار بين فسخ البيع واخذها بحصتها من الثمن وتقبل بل بكل الثمن والاول اشبه ولو زادت كان الخيار للبائع بين الفسخ والاجازة بالثمن وكذا كل ما لا يتساوى في اجزائه ولو نقص ما يتساوى في اجزائه ثبت

الخيار للمشتري بين الرد واخذه بحصته من الثمن ولو جمع بين شيئين مختلفين في عقد واحد بنمن واحد كبيع وسلف او اجارة وبيع او نكاح واجارة صم ويقسط العوض على قيمة المبيع واجارة المثل ومهر المثل وكذا يجوز بيع السمن بظرفه ولو قال بعثك هذا السمن بظرفه كل رطل بدوهم كان جائزا **الفصل الخامس** في احكام العيوب من اشترى شيئا مطلقا او بشرط الصحة اقتضى سلامة المبيع من العيوب فان ظهر فيه عيب سابق على العقد فالمشتري خاصة بالخيار بين فسخ العقد واخذ الارش ويسقط الرد بالتبري من العيوب وبالعلم بالعيب قبل العقد وباسقاطه بعد العقد وكذا الارش ويسقط الرد باحده انه فيه حدثا كالعتق وقطع الثوب سواء كان قبل العلم بالعيب او بعده وبحدوث عيب بعد القبض ويثبت الارش ولو كان العيب الحادث قبل القبض لم يمنع الرد واذا اراد بيع العيب فالاولى اعلام المشتري بالعيب او التبري من العيوب مفصلة ولو اجمل جاز واذا ابتاع شيئين صفقة وعلم بعيب في احدهما لم يجز رد العيب منفردا وله ردهما واخذ الارش وكذا لو اشترى اثنان شيئا كان لهما رده او امساكه مع الارش وليس لاحدهما رد نصيبه دون صاحبه واذا وطى الامه ثم علم بعيبها لم يكن له ردها فان كان العيب حبلا جاز ردها ويرد معها نصف عشرينتها مكان الوطى ولا يرد مع الوطى بغير عيب **الحبل القول** في اقسام العيوب والضابط ان كل ما كان في اصل الخلقة فزاد او نقص فهو عيب فالزيادة كالاصبع الزائدة والنقصان ككسرات عضو ونقصان الصفات كخروج المزاج عن مجراه الطبيعي مستمر اكان كالمراض او عارضا ولو كحمتي يوم وكلما يشترطه المشتري على البائع فما يموغ فاخل بعثت به الخيار وان لم يكن فواته عيبا كاشتراط الجعونة في الشعر والتاثير في الاسنان والزجم في الحواجب وههنا مسائل * الاولى التصريية تدليس يثبت به الخيار بين الرد والامساك ويرد معها مثل لبنها او قيمته مع التعذر وقيل يرد ثلثة امداد من طعام

وتختبر بثلاثة ايام وتثبت التصريفة في الشاة قطعاً وفي الناقة والبقرة على تردد ولو صرّى
امة لم يثبت الخيار مع اطلاق العقد وكذا الوصرى البائع انا ولو زالت تصريفة الشاة
وصار ذلك عادة قبل انقضاء ثلثة ايام سقط الخيار فلوزال بعد ذلك لم يسقط الثانية
التيوبة ليست عيبانعم لو شرط البكارة فكانت ثيباً كان له الرد ان ثبت انها كانت ثيباً
وان جهل ذلك لم يكن له الرد لان ذلك قديذ هب بالخطوة * الثالثة الاباق الحادث
عند المشتري لا يرد به العبد اما لو ابق عند البائع كان للمشتري رده * الرابعة اذا اشترى
امة لا تحيض في ستة اشهر ومثلها تحيض كان ذلك عيباً لانه لا يكون الا لعارض غير
طبيعي * الخامسة من اشترى زيتاً او بذراً فوجد فيه ثغلاً فان كان مما جرت العادة
بمثله لم يكن له رد ولا ارش وكذلك ان كان كثيراً وعلم به * السادسة تحمير الوجه ووصل
الشعر وما شابهه تدليس يثبت به الخيار دون الارش وقيل لا يثبت به الخيار والاول اشبه
القول في لواحق هذا الفصل وفيه مسائل * الاولى اذا قال البائع بعث بالبراءة
وانكر المبتاع فالقول قوله مع يمينه اذا لم يكن للبائع بينة * الثانية اذا قال المشتري هذا
العيب كان عند البائع فلي رده وانكر البائع فالقول قوله مع يمينه اذا لم يكن للمشتري
بينة ولا شاهد حال يشهد له * الثالثة يقوم المبيع صحيحاً ومعيباً وينظر في نسبة النقيصة
من القيمة ويؤخذ من الثمن بنسبتها فان اختلف اهل الخبرة في التقويم حمل
على الاوسط * الرابعة اذا علم بالعيب ولم يرد لم يبطل خياره ولو تطاول الا ان يصرح
باسقاطه وله فسخ العقد بالعيب سواء كان غريمه حاضراً او غائباً * الخامسة اذا حدث
العيب بعد العقد وقبل القبض كان للمشتري رده وفي الارش تردد ولو قبض المشتري
بعضه ثم حدث في الباقي حدث كان الحكم كذلك فيما لم يقبض وما يحدث في
الحيوان بعد القبض وقبل انقضاء الخيار لا يمنع الرد في الثلثة * السادسة روى ابو همام
عن الرضا عليه السلام قال يرد المملوك من احداث السنة من الجنون والجذام

والبرص وفي رواية علي بن اسباط منه عليه وعلى آله الف تحية وسلام أحداث السنة
الجنون والجذام والبرص والقرن يرد إلى تمام السنة من يوم اشتراه وفي معناه رواية
محمد بن علي منه ع أيضا * فرع هذا الحكم يثبت مع عدم الأحداث فلما حدث
ما يغير عينه أو صفته ثبت الارش وسقط الرد **الفصل السادس** في المراجعة
والمواضعة والتولية والكلام في العبارة والحكم أما العبارة فانه يخبر برأس ماله ويقول
بعثك أو ما جرى مجراه بربح كذا ولا بد ان يكون رأس ماله معلوما وقدر الربح معلوما
ولا بد من ذكر الصرف والوزن ان اختلف وإذا كان البائع لم يحدث فيه حدثا ولا غيره
فالعبرة عن الثمن ان يقول اشتريت بكذا أو رأس مالي كذا أو تقوم علي أو هو علي
وان كان عمل فيه ما يقتضي الزيادة قال رأس ماله كذا وعملت فيه بكذا وان كان
عمل فيه غيره باجرة صم ان يقول تقوم علي أو هو علي ولو اشترى بثمن ورجع بارش
هيبه اسقط قدر الارش واخبر بالباقي بان يقول رأس مالي فيه كذا ولو جنى العبد
فقداه السيد لم يجز ان يضم الغدبة إلى ثمنه ولو جنى عليه فاخذ ارش الجنانية لم يضعها
من الثمر وكذا لو حصل منه فائدة كنتاج الدابة وثمره الشجرة ويكره نسبة الربح إلى
المال وأما الحكم ففيه مسائل الأولى من باع غيره متاعا جاز ان يشتره منه بزيادة
ونقيصة حالا ومؤجلا بعد قبضه ويكره قبل قبضه اذا كان مما يكال أو يؤزن على الاظهر
ولو كان شرط في حال البيع ان يبيعه لم يجز وان كان ذلك من قصدهما ولم يشترطه لفظا
كره اذا عرفت هذا فلو باع غلامه سلعة ثم اشترىها منه بزيادة جاز ان يخبر بالثمن الثاني
ان لم يكن شرط اعادته ولو شرط لم يجز لانه خيانة * الثانية لو باع مراجعة فبان رأس ماله
اقل كان المشتري بالخيار بين رده وبين اخذه بالثمن وقيل يأخذه باسقاط الزيادة ولو قال
اشتريته باكثر لم يقبل منه ولو اقام بينة ولا يتوجه على المبتاع يمين الا ان يدعي عليه
العلم * الثالثة اذا حط البائع بعض الثمن جاز للمشتري ان يخبر بالاصل وقيل ان كان قبل

لزوم العقد صح ولحق بالثمن واخبر بما بقي وان كان بعد لزومه كان هبة متجددة
 وجاز الاخبار باصل الثمن * الرابعة من اشترى امتعة لم يجز بيع بعضها مرابحة
 تماثلت او اختلفت سواء قوما او بسط الثمن عليها بالسوية وباع خيارها الأبعد ان يخبر
 بذلك وكذا لو اشترى دابة حاملا فولدت واراد بيعها منفردة عن الولد * الخامسة
 اذا قوم على الدلال متاعا وبيع عليه او لم يربح ولم يواجه البيع لم يجز للدلال بيعه
 مرابحة الأبعد الاخبار بالصورة ولا يجب على التاجر الوفاء بل الربح له وللدلال اجرة
 المثل سواء كان التاجر دما او الدلال ابتداء واما التولية فهي ان يعطيه المتاع برأس
 ماله من غير زيادة فيقول وَلَيْتَكَ اَوْ بَعْتُكَ او ما شاكله من الالفاظ الدالة على النقل
 واما المواضعة فانها مفاعلة من الوضع فاذا قال بَعْتُكَ بمائة ووضيعة درهم من كل عشرة
 فالثمن تسعون وكذا لو قال مواضعة العشرة ولو قال من كل احد عشر كان الثمن
 احداً وتسعين الأجزاء من احد عشر جزءاً من درهم **الفصل السابع في الربوا**
 وهي تثبت في البيع مع وصفين الجنسية والكيل او الوزن وفي القرض مع اشتراط
 النفع اما الثاني فسيأتي واما الاول فيقف بيانه على امور الأول في بيان الجنس
 وضابطه كل شيئين يتناولهما لفظ خاص كالحنطة بمثلها والارز بمثلها ويجوز بيع المتجانس
 وزنا بوزن نقدا ولا يجوز مع زيادة ولا يجوز اسلاف احدهما في الآخر على الاظهر ولا يشترط
 التقابض قبل التفرق الا في الصرف ولو اختلف الجنس ان جاز التماثل والتفاضل
 نقداً وفي النسبة ترده والاحوط المنع والحنطة والشعير جنس واحد في الربوا على
 الاظهر لتناول اسم الطعام لهما وثمره التخل جنس واحد وان اختلفت انواعه وكذا
 ثمرة الكرم وكلما يعمل من جنس واحد يحرم التفاضل فيه كالحنطة بدقيقتها والشعير
 بسويقه والدبس المعمول من التمر وكذا ما يعمل من العنب بالعنب وما يعمل
 بالجنسين يجوز بيعه بهما وبكل واحد منهما بشرط ان تكون في الثمن زيادة من مجانسه

واللحوم مختلفة بحسب اختلاف اسماء الحيوان فلحم البقر والجواميس جنس واحد لدخولهما تحت لفظ البقر ولحم الضأن والمعز جنس لدخولهما تحت لفظ الغنم والابل عرابها وبخاتيمها جنس واحد والحمام جنس واحد ويقوي عندي ان كل ما يختص باسم منه فهو جنس على انفراد كالغفاتي والورشان وكذا السموك والوحشي من كل جنس مخالف لاهليه والالبان تتبع اللحمان في التجانس والاختلاف ولا يجوز التفاضل بين ما يستخرج من اللبن وبينه كزبد البقر مثلاً بحليبه ومخيضه وأقطه والادهان تتبع ما يستخرج منه فدهن السمسم جنس وكذا ما يضاف اليه كدهن البنفسج والنيلوفرودهن البزر جنس آخر والخلول تتبع ما تعمل منه فخل العنب مخالف لخل الدبس ويجوز التفاضل بينهما نقداً وفي النسبة تردد * الثاني اعتبار الكيل والوزن فلا ربوا الا في مكيل او موزون وبالمساواة فيهما يزول تحريم الربويات فلو باع ملاكيل فيه ولا وزن متفاضلاً جاز ولو كان معدوداً كالثوب بالشوبين والثياب بالبيضة بالبيضتين والبيض نقداً وفي النسبة تردد والمنع احوط ولا ربوا في الماء لعدم اشتراط الكيل والوزن في بيعه وتثبت في الطين الموزون كالارمني على الاشبه والاعتبار بعادة الشرع فما ثبت انه مكيل او موزون في عصر النبي صلى الله عليه وآله بني عليه وما جهلت الحال فيه فيرجع الى عادة البلد ولو اختلفت البلدان فيه كان لكل بلد حكم نفسه وقيل يغلب جانب التقدير ويثبت التحريم فهو ما والمرعى في المساواة وقت الابتاع فلو باع لحماً ثانياً بمنفذ متساوياً جاز وكذا لو باع بسرطوب وكذا لو باع حنطة مبلولة بياسة لتحقق الممانلة وقيل بالمنع نظراً الى تحقق النقصان عند الجفاف او الى انضياغ اجزاء مائية مجهولة وفي بيع الرطب بالتمر تردد والظاهر اختصاصه بالمنع اعتماداً على اشهر الروايتين **فروع** الاول اذا كان في حكم الجنس الواحد واحد هما مكيل والاخر موزون كالحنطة والدقيق

فبيع أحدهما بالآخر وزنا جائز وفي الكيل تردد والأحوط تعديلهما بالوزن * الثاني
بيع العنب بالزبيب جائز وقيل لا أطراداً لعلّة الرطب بالتمر والاول أشبه وكذا
البحث في كل رطب مع يابسه * الثالث يجوز بيع الأدقة بعضها ببعض مثلاً بمثل
وكذا الاخبار والخلول وإن جهل مقدارهما في كل واحد من الرطوبة اعتماداً على
تناول الاسم قسمة فيها مسائل * الأولى لاربوا بين الوالد وولده ويجوز لكل منهما
أخذ الفضل من صاحبه ولا بين المولى ومملوكه ولا بين الرجل وزوجته ولا بين
المسلم وأهل الحرب وثبت بين المسلم والذمي على الأشهر * الثانية لا يجوز بيع لحم
بحيوان من جنسه كلحم الغنم بالشاة ويجوز بغير جنسه كلحم البقر بالشاة لكن بشرط
أن يكون اللحم حاضراً * الثالثة يجوز بيع دجاجة فيها بيضة بدجاجة خالية وبيع
شاة في ضرعها لبن بشاة في ضرعها لبن أو خالية أو لبّين ولو كان من لبن جنسها *
الرابعة القسمة تمثّل أحد الحقيين وليست بيعاً فيصح فيما فيه الربوا ولو أخذ أحدهما
الفضل وتجاوز القسمة كيلاً وخرصاً ولو كانت الشركة في رطب وتمر متساويين وأخذ
أحدهما الرطب جاز * الخامسة يجوز بيع مكوك من الحنطة بمكوك وفي أحدهما
مقد التبن ودقّته وكذا لو كان في أحدهما زوان أو يسير من تراب لأنه مما جرت العادة
بكونه فيه * السادسة يجوز بيع درهم ودينار بدينارين ودرهمين ويصرف كل واحد
منهما إلى غير جنسه وكذا لو جعل بدل الدينار أو الدرهم شيء من المتاع وكذا مدّ
من تمر ودرهم بمدين وأمداد ودرهمين ودرهم وقد يتخلص من الربوا بأن يبيع
أحد المتبائعين سلعته من صاحبه بجنس غيرها ثم يشتري الأخرى بالثمن ويمسقط
اجتبار المساواة وكذا لو وهبه سلعته ثم وهبه الآخر أو اقضه صاحبه ثم اقضه هو وتبارياً
وكذا لو تبايعا وهبه الزيادة كل ذلك من غير شرط * الثالث الصرف وهو بيع الاثمان
بالاثمان ويشترط في صحته بيعها زائداً على الربويات التقابض في المجلس فلو افتروا

قبل التقابض بطل الصرف على الاظهر ولو قبض البعض صمغ فيما قبض حسب
ولو فارقا المجلس مصطحبين لم يبطل ولو وكل احدهما في القبض عنه فتقبض الوكيل قبل
تفرقهما صمغ ولو قبض بعد التفرق بطل ولو اشترى منه دراهم ثم ابتاع بها دنانير قبل
قبض الدراهم لم يصح الثاني ولو افرقا بطل العقدان ولو كان له عليه دراهم فاشترى
بها دنانير صمغ وان لم يتقبضا وكذا لو كان له دنانير فاشترى بها دراهم لان النقدين
من واحد ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد ولو تقابضا ويجوز في الجنسین ويستوي
في وجوب التماثل المصوغ والمكسور وجيد الجوهر ورديّه واذا كان في الفضة فشن
مجهول لم تبع الا بالذهب او بجنس غير الفضة وكذا الذهب ولو علم جازيعة بمثل
جنسه منع زيادة تقايل الغش ولا يباع تراب معدن الفضة بالفضة احتياطا وياع بالذهب
وكذا معدن الذهب ولو جمعا في صفة جازيعة ما بالذهب والفضة معا ويجوز بيع جوهر
الرصاص والصفر بالذهب والفضة وان كان فيه يسير من فضة او ذهب لان الغالب
غيرهما ويجوز اخراج الدراهم المغشوشة مع جهالة الغش اذا كانت معلومة الصرف بين
الناس وان كانت مجهولة الصرف لم يجز انفاقها الا بعد ائانة حالها **مسائل عشر ***
الاولى الدراهم والدنانير تتعینان فلو اشترى شيئا بدراهم او دنانير لم يجز دفع غيرهما
ولو تساوت الاوصاف * الثانية اذا اشترى دراهم بمثلها معينة فوجد ما صار اليه من غير
جنس الدراهم كان البيع باطلا وكذا لو باعه ثوبا كنانا فبان صوفا ولو كان البعض من
غير الجنس بطل فيه حسب وله رد الكل لتبعض الصفقة وله اخذ الجيد بحصته من
الشمس وليس له بدله لعدم تناول العقد له ولو كان الجنس واحداً وبه عيب كخشونة
الجوهر او اضطراب السكة كان له رد الجميع او امساكه وليس له رد المعيب وحده
ولا ابداله لان العقد لم يتناوله * الثالثة اذا اشترى دراهم في الذمة بمثلها ووجد ما صار اليه
غير فضة قبل التفرق كان له المطالبة بالبدل وان كان بعد التفرق بطل الصرف

ولو كان البعض بطل فيه وصح في الباقي وان لم يخرج بالغيب من الجنسية كان مخيرا
 بين الرد والامساك بالثمن من غير ارش وله المطالبة بالبذل قبل التفرق قطعا وفيما بعد
 التفرق ترد * الرابعة اذا اشترى دينارا بدينار ودفعه فزاد زيادة لا تكون الا غلطا
 او تعمد اكانت الزيادة في يد البائع امانة وكانتم للمشتري في الدينار مشاعة * الخامسة
 روي جواز ابتياع درهم بدرهم مع اشتراط صياغة خاتم وهل يعدى الحكم الاشبه لا *
 السادسة الاواني المصوفة من الذهب والفضة ان كان كل واحد منهما معلوما جاز بيعه
 بجنسه من غير زيادة وبغير الجنس وان زاد وان لم يعلم وامكن تخليصهما لم تبع
 بالذهب ولا بالفضة وبيعت بهما او بغيرهما وان لم يمكن وكان احدهما اطلب بيعت
 بالاقل وان تساويا تغليبها بيعت بهما * السابعة المراكب المجلاة ان علم ما فيها بيعت
 بجنس الحلية بشرط ان يزيد الثمن عما فيها او ذهب الزيادة من غير شرط وبغير
 جنسها مطلقا وان جهل ولم يمكن نزعها الامع الضرر بيعت بغير جنس حليتها وان
 بيعت بجنس الحلية قبل يجعل معها شيء من المتاع وتباع بزيادة عما فيها تقريبا
 ونفع الضرر النزع * الثامنة لو باع ثوبا بعشرين درهما من صرف العشرين بالدينار
 لم يصح لجبهاته * التاسعة لو باع مائة درهم بدينار الادرها لم يصح للجبهاته وكذا
 لو كان ذلك ثمانا لما لاربوا فيه ولو قدر قيمة الدرهم من الدينار جاز لارتفاع الجهاته *
 العاشرة لو باع خمسة دراهم بنصف دينار قيل كان له شق دينار ولا يلزم المشتري
 صحيح الا ان يريد بذلك نصف المتقال مونا وكذا الحكم في غير الصرف وتراب
 الصياغة يباع بالذهب والفضة معا او بعرض غيرهما ثم يتصدق به لان اربابه لا يتميزون
الفصل الثامن في بيع الثمار والنظر في ثمرة النخل والفواكه والخضر والموادق
اما النخل فلا يجوز بيع ثمرة قبل ظهورها عاما وفي جواز بيعها كذلك عامين
 فصاعدا تردد الروي الجواز ويجوز بعد ظهورها وبمصلحة عامين بشرط النظم

وبغيره منفردة ومنظمة ولا يجوز بيعها قبل بدو صلاحها ما لا ان يضم اليها ما يجوز
بيعه او بشرط القطع او عامين فصاعدا ولو بيعت عاماً من دون الشروط الثلاثة قيل
لا يصح وقيل يكره وقيل يراعى السلامة والاول اظهر ولو بيعت مع اصولها جاز مطلقاً
وبدو الصلاح ان تصفر او تحمر او تبلغ مبلغاً يؤمن عليها العاقبة واذا ادرك بعض ثمرة
البستان جاز بيع ثمرة اجمع ولو ادركت ثمرة بستان لم يجز بيع البستان الاخر ولو ضم
اليه وفيه تردد والوجه الصحة **واما** الاشجار فلا يجوز بيعها حتى يبدأ صلاحها وحده
ان يعتقد الحب ولا يشترط زيادة من ذلك على الاشبه وهل يجوز بيعها ستين فصاعداً
قبل ظهورها قيل نعم والاولى المنع لتحقيق الجهالة وكذا لو ضم اليها شيئاً قبل انعقادها
واذا انعقد جاز بيعه مع اصوله ومنفرداً سواء كان بارزاً كالنخلة والمشمش والعنب
او في قشر يحتاج اليه لادخاره كالجوز في القشر الاسفل وكذا اللوز او في قشر لا يحتاج
اليه كالقشر الاعلى للجوز والباقلي الاخضر والهرطمان والعدس وكذا السنبل سواء
كان بارزاً كالشعير او مستتراً كالحنطة منفرداً ومع اصوله قائماً وحصيداً **واما** الخضر
فلا يجوز بيعها قبل ظهورها ويجوز بعد انعقادها لقطة واحدة ولقطات وكذا ما يقطع
فيستخلف كالرطوبة والبقول جزءة وجزات وكذا ما يختلط كالحناء والتوت ويجوز
بيعها منفردة ومع اصولها ولو باع الاصول بعد انعقاد الثمرة لم تدخل في البيع الا بالشرط
ووجب على المشتري ابقاؤها الى آوان بلوغها وما يحدث بعد الابتاع للمشتري
واما اللواحق فمسائل الاولى يجوز ان يستثنى ثمرة شجرات او نخلات بعينها
وان يستثنى حصّة مشاعة او ارباعاً معلومة ولو خاست الثمرة سقط من الثمن بحسابه *
الثانية اذا باع ما بدا صلاحه فاصيب قبل قبضة كان من مال بائعه وكذا لو اتلفه
البائع وان اصيب البعض اخذ السليم بحصته من الثمن ولو اتلفه اجنبي كان
المشتري بالخيار بين فسخ البيع ومطالبة المتلف ولو كان بعد القبض وهو التخلية

لم يرجع على الهائئ بشيء على الاشبه ولو اتلفه المشتري في يد البائع استقر العقد
 وكان الاتلاف كالقبض وكذا لو اشترى جارية وامتعتها قبل القبض * الثالثة يجوز بيع
 الثمرة في اصولها بالاثمان والعروض ولا يجوز بثمرة منها وهي المزابنة وقيل بل هي
 بيع الثمرة في النخل بتمر ولو كان على الارض وهو اظهر وهل يجوز ذلك في غير ثمرة
 النخل من شجر الفواكه قيل لانه لا يؤمن من الربوا وكذا لا يجوز بيع السنبل
 بحب منه اجماعا وهي المحافلة وقيل بل هي بيع السنبل بحب من جنسه كيف كان
 ولو كان موضوعا على الارض وهو الاظهر * الرابعة يجوز بيع العرايا بخرصها تمر او العرية
 هي النخلة تكون في دار الانسان وقال اهل اللغة لو في بستانه وهو حسن وهل يجوز
 بيعها بخرصها من ثمرها الاظهر لا ولا يجوز بيع ما زاد على الواحدة نعم لو كان له في
 كل دار واحدة جاز ولا يشترط في بيعها بالثمرة التقابض قبل التفرق بل يشترط التعجيل
 حتى لا يجوز اسلاف احدهما في الآخر ولا يجب ان يتماثل في الخرص بين ثمرتها
 عند الجفاف وثمرتها عملاً بظاهر الخبر ولا عرية في غير النخل * قرع لو قال بعثك
 هذه للصبرة من التمر او الغلة بهذه الصبرة من جنسها سواء بسواء لم يصح ولو تساويا
 عند الاعتبار الا ان يكون جارين بعد رهما وقت الابتياح وقيل يجوز وان لم يعلما
 فان تساويا عند الاعتبار صح والابطل ولو كانتا من جنسين جازان تساويا وان تفاوتتا
 ولم يتمانعا بان بذل صاحب الزيادة او قنع صاحب النقيصة والافسخ البيع والاشبه
 انه لا يصح على تقدير الجهالة وقت الابتياح * الخامسة يجوز بيع الزرع قصيلا فان
 لم يقطعه فلبائع قطعه وله تركه والمطالبة باجرة ارضه وكذا لو اشترى نخلا بشرط القطع *
السادسة يجوز ان يبيع ما ابتاعه من الثمرة بزيادة عما ابتاعه او نقصان قبل قبضه
 وبعده * السابعة اذا كان بين اثنين نخل او شجر فتقبل احدهما بحصة صاحبه بشيء
 معلوم كان جائزا * الثامنة اذا مر الانسان بشيء من النخل او شجر الفواكه او الزرع

اتفاقا جازان يأكل من غير افساد ولا يجوز ان يأخذ معه شيئا **الفصل التاسع**
 في بيع الحيوان والنظر فيمن يصح تملكه واحكام الابتاع ولواحقه **اما الاول**
 فالكفر الاصلي سبب لجواز استرقاق المحارب وذرايه ثم يسرى الرق في أعقابه
 وان زال الكفر ما لم تعرض الاسباب المحررة ويملك اللقيط من دار الحرب ولا يملك
 من دار الاسلام ولو بلغ ناقرا بالرق قيل لا يقبل وقيل يقبل وهو شبهه ويصح ان يملك
 الرجل كل واحد عدا احد عشر وهم الآباء والامهات والاجداد والجندات وان علوا
 والاولاد واولادهم ذكورا واناثا وان سفلوا والاخوات والعمات والخالات وبنات
 الاخ وبنات الاخت وهل يملك هؤلاء من الرضاع قيل نعم وقيل لا وهو الاشهر
 ويكره ان يملك ما عدا هؤلاء من ذوي قرابة كالاخ والعم والخال واولادهم وتملك
 للمرأة كل احد عدا الآباء وان ملوا والاولاد وان نزلوا نسباً وفي الرضاع تردد والمنع
 اشهر وان ملك احد الزوجين صاحبه استقر الملك ولم تستقر الزوجية ولو اسلم الكافر
 في ملك مثله أجبر على بيعه من مسلم ولمولاه ثمنه ويحكم برق من أقر على نفسه
 بالعبودية اذا كان مكلفاً غير مشهور بالحرية ولا يلتفت الى رجوعه ولو كان المقر له
 كافراً وكذا لو اشترى عبداً فادى الحرية لكن هذا تقبل دموه مع البينة * **الثاني**
 في احكام الابتاع اذا حدث في الحيوان عيب بعد العقد وقبل القبض كان المشتري
 بالخيار بين رده وامساكه وفي الارش تردد ولو قبضه ثم تلف او حدث فيه حدث في
 الثلثة كان من مال البائع ما لم يحدث فيه المشتري حدثا ولو حدث فيه عيب من
 غير جهة المشتري لم يكن ذلك العيب مانعا من الرد باصل الخيار وهل يلزم البائع
 ارضه فيه تردد والظاهر لا ولو حدث العيب بعد الثلثة منع الرد بالعيب السابق
 وان ابايع الحامل فالولد للبائع على الاظهر الا ان يشترط المشتري ولو اشتراهما فسقط
 الولد قبل القبض رجع المشتري بحصة الولد من الثمن وطريق ذلك ان تقوم الامة

حاملاً وحائلاً ويرجع بنسبة التفلوت من الثمن ويجوز إعتياع بعض الحيوان مشاعاً كالنصف والرابع ولوباع واستثنى الرأس والجلد صم ويكون شريكاً بقدر قيمة ثنياء على رواية السكوني وكذا لو اشترك اثنان او جماعة وشرط احدهم لنفسه الرأس والجلد كان شريكاً بنسبة ماله ولو قال اشترى حيواناً بشركتي صم وينسب البيع لهما وعلى كل واحد نصف الثمن ولو اذن احدهما لصاحبه ان ينقده عنه صم ولو تلف كان بينهما وله الرجوع على الأمر بما نقده عنه ولو قال له الربح لنا ولا خسران عليك فيه تردد والمروعي يجوز النظر الي وجه المملوكته ومحاسنها اذا اراد شراءها ويستحب لمن اشترى مملوكاً ان يغير اسمه وان يطعمه شيئاً من الحلاوة وان يتصدق منه بشيء ويذكره وطبي من ولدته من الزنا بالملك والعقد على الاظهر وان يري المملوك نعمة في الميزان * الثالث في لواحق هذا الباب وهي مسائل * الاولى العبد لا يملك وقيل يملك فاضل الضريبة وهو المروعي وارش الجناية على قول ولو قيل يملك مطلقاً لكنه محجور عليه بالرق حتى يأذن له المولى كان حسناً * الثانية من اشترى عبداً له مال كان ماله لمولاه الا ان يشترطه المشتري وقيل ان لم يعلم به البائع فهو له وان علم فهو للمشتري والاول اشهر ولو قال للمشتري اشترني ولك علي كذا لم يلزمه ان يشتراه وقيل ان كان له مال حين قال لزم والا فلا وهو المروعي * الثالثة اذا ابتاعه وماله فان كان الثمن من غير جنسه جاز مطلقاً وكذا يجوز بجنسه اذا لم يكن ربواً ولو كان ربواً وبيع بجنسه فلا بد من زيادة من ماله يقابل المملوك * الرابعة يجب ان يستبرأ الامتة قبل بيعها ان كان وطئها المالك بخيضة او خمسة واربعين يوماً ان كان مثلها تحيض ولم تحض وكذا المشتري اذا جهل حالها ويستقط استبرأؤها اذا اخبر الثقة انه استبرأها وكذا الركانت لامرأة اوفي سن من لا تحيض لصغرها وكبيرا وحاملاً او حائضاً الا بقدر زمان حيضها نعم لا يجوز وطئ الحامل قبلاً

قبل ان يمضي لها اربعة اشهر وعشرة ويكره بعدها ولو وطئها عزل عنها استحبابا
ولو لم يعزل كره له بيع ولدها واستحب ان يعزل له من ميراثه قسطا * الخامسة النفقة
بين الاطفال وامهاتهم قبل استغنائهم عنهن مُحَرَّمَةٌ وقيل مكروهة وهو الاظهر والاستغناء
يحصل ببلوغ سبع وقيل يكفي استغناؤه من الرضاع والاول اظهر * السادسة من
اولد جارية ثم ظهر انها مستحقة انتزاعها المالك وعلى الواطئ عشرين قيمتها ان كانت
بكرًا ونصف العشر ان كانت ثيبًا وقيل يجب مهر امثالها والاول مروى والولد
حر وعلى ابيه قيمته يوم ولد حياً ويرجع على البائع بما اغترمه من قيمة الولد وهل
يرجع بما اغترمه من مهر واجرة قيل نعم لان البائع اباحه بغير عوض وقيل لا الحصول
عوض في مقابلته * السابعة ما يؤخذ من دار الحرب بغير اذن الامام يجوز تملكه
في حال الغيبة ووطئ الامة ويستوي في ذلك ما يسيبه المسلم وغيره وان كان فيها حق
لل امام او كانت للامام خاصة * الثامنة اذا دفع الى مأذون مالا يشتري به نسمة
ويعتقها ويحج عنه بالباقي فاشترى اياه ودفع اليه بقية المال فحج به فاختلف مولاه
وورثته الامر ومولى الاب فكل يقول اشترى بمالي قيل يرد الى مواليه رقائهم يحكم
به لمن اقام البينة على رواية بن اسيم وهو ضعيف وقيل يرد الى مولى المأذون
ما لم يكن هناك بينة وهو اشبه * التاسعة اذا اشترى عبدا في الذمة ودفع البائع عبيدين
وقال اختر احدهما فابق واحد قيل يكون التالف بينهما ويرتجع بنصف الثمن
فان وجدته اختاروا الا كان الموجود لهما وهو بناء على انحصار حقه فيهما ولو قيل
التالف مضمون بقيمته وله المطالبة بالعبد الثابت في الذمة كان حسنا ام لا واشترى
عبدا من عبيدين لم يصح العقد وفيه قول موهوم * العاشرة اذا وطئ احد الشريكين
مملوكة بينهما سقط الحدم مع الشبهة ويثبت مع انتفاؤها لكن يسقط منه بقدر نصيب
الواطئ ولا تقوم عليه بنفس الوطئ على الاصح ولو حملت قومت عليه حصص

الشركاء وانعقد الولد خراً وعلى أبيه قيمة حصصهم يوم ولد نعتياً * الثانية عشر المملوك كان
 المأذون له ما اذا ابتاع كل واحد منهما صاحبه من مولاه حكم بعقد السابق فان ابتاعها
 في وقت واحد بطل العقدان وفي رواية يقرع بينهما وفي أخرى يذرع الطريق ويحكم
 للأقرب والاول اظهر * الثانية عشر من اشترى جارية سُرقت من ارض الصلح كان
 له ردها على البائع واستعادة الثمن ولو ماتت اخذ من وارثه ولو لم يخلّف وارثاً
 امتسعت في ثمنها وقيل تكون بمنزلة اللقطة ولو قيل تسلّم الى الحاكم ولا تستسعي
 كان اشبه * **الفصل العاشر في السلف والنظر فيه يستدعي مقاصد * الاول**
 السلم وهو ابتياع مال مضمون الى اجل معلوم بمال حاضر او في حكمه وينعقد بلفظ
 اسلمت واسلفت وما ادعى معنى ذلك ولفظ البيع والشراء وهل ينعقد البيع بلفظ
 السلم كأن يقول اسلمت اليك هذا الدينار في هذا الكتاب الاشبه نعم اعتباراً بقصد
 المتعاقدين ويجوز اسلاف الأعواض في الأعراض اذا اختلفت وفي الاثمان واسلاف
 الاثمان في الأعراض ولا يجوز اسلاف الاثمان في الاثمان ولو اختلفتا **الثاني** في شرائطه
 وهي ستة **الاول والثاني** ذكر الجنس والوصف والضابطة ان كل ما يختلف لاجله
 الثمن فذكره لازم ولا يطلب في الوصف الغاية بل يقتصر على ما يتناول الاسم ويجوز
 اشتراط الجيد والردي ولو شرط الاجود لم يصح لتعذره وكذا لو شرط الاردي ولو قيل
 في هذا الجواز كان حسناً لامكان التخلص ولا بد ان يكون العبارة الدالة على الوصف
 معلومة بين المتعاقدين ظاهرة في اللغة حتى يمكن استغلامها عند اختلافهما واذا كان
 الشيء مما لا ينضبط بالوصف لم يصح السلم فيه كاللحم نيء ومشوية والخبز وفي الجلود
 تردد وقيل يجوز مع المشاهدة وهو خروج عن السلم ولا يجوز في النبل المعمول ويجوز
 في عيدانه قبل نحتها ولا في الجواهر والآلي لتعذر ضبطها وتفاوت الاثمان مع اختلافها
 اوصافها ولا في العتار ولا رصين ويجوز السلم في الخضروات والفواكه وكذلك ما تنبت في الارض

وفي البيض والجوز واللوز وفي الحيوان كله والالبان والسمون والشحوم
والاطياب والملابس والاشربة والادوية بسنطها ومتركبها مالم يشتبه مقدار غايرها
وفي جنسين مختلفين صفقة واحدة ويجوز الاسلاف في شاة لبرن ولا يلزم تسليم صافيه
لبن بل شاة من شأنها ذلك ويجوز في شاة معها ولدها وقيل لا يجوز لان ذلك
مما لا يوجد الا نادرا وكذا التردد في جارية حامل لجهالة الحمل وفي الاسلاف في جوار
القرنود * الشرط الثالث قبض رأس المال قبل التفرق شرط في صحة العقد ولو افترقا
قبله بطل ولو قبض بعض الثمن ضم في المقبوض وبطل في الباتي ولو شرط ان يكون
لثمن من دين عليه قيل يبطل لانه بيع دين بمثله وقيل يكره وهو شبه * الشرط
الرابع تقدير السلم بالكيل او الوزن العامين ولو ضل على صخرة مجهولة او ميكال
مجهول لم يصح ولو كان مغنيا ويجوز الاسلاف في الثوب اذ رعا وكذا كل مندرج
وهل يجوز الاسلاف في المعدود صدد الوجه لا ولا يجوز الاسلاف في القصب اطنانا
ولا يجوز في الحطب حزما ولا في الجوز جزا ولا في الماء قريبا وكذا لا بد ان يكون
رأس المال مقدرا بالكيل العام او الوزن ولا يجوز الاقتصار على مشاهدته ولا يكفي
بنقته مجهولا كقبضة من ذراهم وقبة من طعام * الشرط الخامس تعيين الاجل فلو ذكر
اجلا مجهولا كان يقول متى اردت او اجلا يحتمل الزيادة والنقصان كقيدوم الحاج
كان باطلا ولو اشتراه حالا قيل يبطل وقيل يصح وهو المروي لكن بشرط ان يكون
قام الوجود في وقت العقد * الشرط السادس ان يكون وجوده غالبا وقت حلوله
ولو كان معدوما وقت العقد ولا بد ان يكون الاجل معلوما للمتعاقدين ولو قال الى
جمادى حمل الى اقربهما وكذا الى ربيع وكذا الى الخميس والجمعة ويحمل الشهر
معد الاطلاق على عدة بين هلالين او ثلثين يوما ولو قال الى شهر كذا حلت باول
جزء من ليلة الهلال نظرا الى العرف ولو قال الى شهرين وكان في اول الشهر هذين

اهلة وان اوقع العقد في اثناء الشهر اتم من الثالث بقدر الفائت من شهر العقد وقيل
 يتمه بثلاثين يوما هو شبه ولو قال الى يوم الخميس حل باول جزء منه ولا يشترط ذكر
 موضع التسليم على الاشبه ولو كان في حمله مؤنة **المقصد الثالث** في احكامه
 وفيه مسائل * **الاولى** اذا اسلف في شيء لم يجزيه قبل جلولة ويجوز بعده وان
 لم يقبضه على من هو عليه وعلى غيره على كراهية وكذا يجوز بيع بعضه وتوليته
 بعضه ولو قبضه ثم باعه زالت الكراهية * **الثانية** اذا دفع المسلم اليه دون الصفة ورضي
 المسلم صح وبرئ سواء شرط ذلك لاجل التعجيل او لم يشترط وان اتى بمثل صفته
 وجب قبضه او ابراء المسلم اليه ولو امتنع قبضه الحاكم اذا سأل المسلم اليه ذلك
 ولو دفع فوق الصفة وجب قبوله ولو دفع اكثر لم يجب قبول الزيادة اما لو دفع غير
 جنسه لم يبرأ الا بالتراضي * **الثالثة** اذا اشترى كرا من طعام بمائة درهم وشرط تاجيل
 خمسين بطل في الجميع على قول ولو دفع خمسين وشرط الباقي من دين له على
 المسلم اليه صح فيما دفع وبطل فيما قابل الدين وفيه تردد * **الرابعة** لو شرط موضعاً
 للتسليم فتراضيا بقبضه في غيره جاز وان امتنع احدهما لم يجبر * **الخامسة** اذا قبضه
 فقد تعين وبرئ المسلم اليه فان وجد به عيباً فردّه زال ملكه منه وعاد الحق الى
 الذمة سليماً من العيب * **السادسة** اذا وجد برأس المال عيباً فان كان من غير جنسه
 بطل العقد وان كان من جنسه رجع بالارش ان شاء وان اختار الرد كان له * **السابعة**
 اذا اختلفا في القبض هل كان قبل التفرق او بعده فالقول قول من يدعي الصحة
 ولو قال البائع قبضته ثم رددته اليك قبل التفرق كان القول قوله مع يمينه مراعاة
 لجانب الصحة * **الثامنة** اذا حل الاجل وتأخر التسليم لعارض ثم طالب بعد انقضاء
 كان بالخيار بين الفسخ والصبر ولو قبض البعض كان له الخيار في الباقي وله الفسخ
 في الجميع * **التاسعة** اذا دفع الى صاحب الدين عروضا على انها قضاء ولم يساعده

اختسب بقيمتها يوم القبض * العاشرة يجوز بيع الدين بعد حلوله على الذي هو عليه وعلى غيره فان باعه بما هو حاضر صح وان باعه بمضمون حال صح ايضا وان اشترط تأجيله قيل يبطل لانه بيع دين بدين وقيل يكره وهو الاشبه * الحادية عشر ان اسلف في شيء وشرط مع السلف شيئا معلوما صح ولو اسلف في غنم وشرط اصواف نعجات معينة قيل يصح وقيل لا وهو اشبه ولو شرط ان يكون الثوب من فزل امرأة معينة او الغلة من قراح بعينه لم يضمن **المقصد الرابع** في الاقالة وهي نسخ في حق المتعاقدين وغيرهما ولا تجوز الاقالة بزيادة من الثمن ولا نقصان وتبطل الاقالة بذلك لقوات الشرط وتصح الاقالة في العقود في بعضه سلما كان او غيره **فروع** ثلاثة * الاول لاثبت الشفعة بالاقالة لانها تابعة للبيع * الثاني لا تسقط اجرة الدلال بالتقاييل لسبق الاستحقاق * الثالث اذا تقايلا لرجع كل عوض الى مال الكفان كان موجودا اخذ وان كان مفقودا ضمن بمثله ان كان مثليا والابقيمتة وفيه وجه آخر * **المقصد الخامس** في القرض والنظر في امور ثلاثة * الاول في حقيقته وهو لفظ يشتمل على ايجاب كقوله اقترضت او ما يؤدى معناه مثل تصرف فيه او انتفع به وعليك رد موضوعة وعلى قبول وهو اللفظ الدال على الرضاء بالايجاب ولا ينحصر في عبارة وفي القرض اجر ينشأ من معونة المحتاج تطوعا والاقتضا وعلى رد العوض فلو شرط النفع حرم ولم يقدر الملك نعم لو تبرع المقرض بزيادة في العين او الصفة جاز ولو شرط الصحاح عوض المكسرة قيل يجوز والوجه المنع * الثاني ما يصح اقراضه وهو كل ما يضبط وصفه وقدره فيجوز اقراض الذهب والفضة وزنا والحنطة والشعير كيلاو وزنا والخبز وزنا وعددا نظرا الى التعارف وكل ما يتساوى اجزاؤه يثبت في الذمة مثله كالحنطة والشعير والذهب والفضة وما ليس كذلك يثبت في الذمة قيمته وقت التسليم ولو قيل يثبت مثله ايضا كان حسنا ويجوز اقراض الجوارى وهل يجوز اقراض الالائي قيل لا وعلى القول بضمان القيمة

ينبغي الجواز * الثالث في احكامه وهي مسائل * الاولى القرض يملك بالقبض لا بالتصرف لانه فرع الملك فلا يكون مشروطا به وهل للمقرض ارتجاعه قيل نعم ولو كره المقرض وقيل لا وهو الاشبه لان فائدة الملك التسليط * الثانية لو شرط التاجيل في القرض لم يلزم وكذا لو اجل الحال لم يتأجل وفيه رواية مهجورة تحمل على الاستحباب ولا فرق بين ان يكون مهرا او ثمن مبيع او غير ذلك ولو اخرجه بزيادة فيه لم تثبت الزيادة لا الاجل نعم يصح تعجيله باسقاط بعضه * الثالثة من كان عليه دين وضاب صاحبه ضيعة منقطعة يجب ان ينوي قضاءه وان يعزل ذلك عند وفاته فيوصي به ليوصل الى ربه لو احيى ولو لم يبرأ من دينه ولو لم يعرف اجتهد في طلبه ومع الياس يتصدق به منه على قول * الرابعة الدين لا يتعين ملكا لصاحبه الا بقبضه فلو جعله مضاربة قبل قبضه لم يصح * الخامسة الذمي اذا باع مالا يصح للمسلم تملكه كالخمر والخنزير جاز دفع الثمن الى المسلم من حق له ولو كان البائع مسلما لم يجوز * السادسة اذا كان الاثنين مال في ذمم ثم تقاسما بمافي الذمم فكل ما يحصل لهما وما يتوي منهما * السابعة اذا باع الدين باقل منه لم يلزم المدين ان يدفع الى المشتري اكثر مما بذله على رواية **المقصد السادس** في دين المملوك لا يجوز للمملوك ان يتصرف في نفسه باجارة ولا استدانت ولا غير ذلك من العقود ولا يما في يده ببيع ولا هبة الا باذن سيده ولو حكم له بملكه وكذا لو اذن له المالك ان يشتري لنفسه وفيه تردد لانه يملك وطى الامة المبتاعة مع سقوط التحليل في حقها فان اذن له المالك في الاستدانة كان الدين لازما للمولى ان استبقاه او باعه فان اعتقه قيل يستقر في ذمة العبد وقيل بل يكون باقيا في ذمة المولى وهو اشهر الروايتين ولو مات المولى كان الدين في تركته ولو كان له غرضاء كان غريم العبد كاحدهم واذا اذن له في التجارة اقتصر على موضع الاذن فلوان له بقدر معين لم يزد ولو اذن له في الابتياح انصرف الى التقدر ولو اطلق

له النسبة كان الثمن في ذمة المولى ولوتلف الثمن وجب على المولى موضعه ولذا
لأن له في التجارة لم يكن ذلك انما للمملوك المأذون لا فتقرا التصرف في مال
الغير المولى صريح الماذن ولو اذن له في التجارة دون الاستدانة فاستدان وتلف المال
كان لازماً لذمة العبد وقيل يستسعى فيه معجلاً ولو لم يأذن له في التجارة ولا في الاستدانة
وامتدان فتلف كان لازماً لذمته يتبع به دون المولى **فرمان الاول** اذا اقترض او
اشترى بغير اذن كان باطلا وتستعاد العين وان تلفت يتبع بها اذا اعتق وايسر* **الثاني**
اذا اقترض ما لا فاخذه المولى فتلف في يده كان المقوض بالخيار بين مطالبة المولى
واتباع المملوك اذا اعتق وايسر **خاتمة** اجرة الكيال ووزان المتاع على البائع
واجرة نافذ الثمن ووزانه على المتاع واجرة بائع الامتعة على البائع ومشتريها على
المشتري ولو تبرع لم يستحق الاجرة ولو اجاز المالك واذا باع واشترى فاجرة ما يبيع
على الامر ببيعه واجرة الشراء على الامر بالشراء ولا يتولاهما الواحد واذا هلك
المتاع في يد الدلال لم يضمنه ولو قرط ضمن وان اختلفا في التفريط كان القول قول
الدلال مع يمينه ما لم يكن بالتفريط بينة وكذا لو ثبت التفريط واختلفا في القيمة

كتاب الرهن

والنظر فيه يستدعي **فصولا الفصل الاول** في الرهن وهو وثيقة لدين المرتهن
ويقتصر الى الاجاب والقبول والالجب كل لفظ دل على الارتهاان كقوله رهنتك
او هذه وثيقة عندك وما ادى هذا المعنى ولو عجز من المنطق كقمت الاشارة ولو كتب
بيده والخال هذه وعرف ذلك من قصده جاز والقبول هو الرضا بذلك الاجاب ويصح
الارتهاان صغرا وحضرا وهل القبض شرط فيه قيل لا وقيل نعم وهو الاصح ولو قبضه
من غير انين الزاها لم ينعقد وكذا لو انين في قبضه ثم رجع قبل قبضه وكذا لو نطق
بالعقد ثم جن او اغمى عليه او عاتى قبل القبض وليس استدامة القبض شرطا فلو امان

الى الراهن او تصرف فيه لم يخرج عن الرهانة ولو رهن ما هو في يد المرتين لزم ولو كان
فحصا لتحقيق القبض ولو رهن ما هو غائب لم يصرفه هنا حتى يحضر المرتين او القائم
مقامه عند الرهن ويقبضه ولو اقر الراهن بالاقباض قضى عليه اذا لم يعلم كذبه ولو رجع
لم يقبل رجوعه وتسمع دعواه لو ادعى المواطاة على الاشهاد ويتوجه اليمين على
المؤمن على الاشبه ولا يجوز تسليم المشاع الا برضاء شريكه سواء كان مما ينقل او لا ينقل
على الاشبه * **الثاني** في شرائط الرهن ومن شرطه ان يكون عيناً مملوكة يمكن
قبضه ويصح بيعه سواء كان مشاعاً او منفرداً فالورهن ديناً لم ينقصد وكذا الورهن منفعة
كمسكنى الدار وخدمة العبد وفي رهن المذهب تردد والوجه ان رهن رقبته ابطال لتدبيره
او ما لو صرح برهن خدمته مع بقاء التدبير قيل يصح التفاتاً الى الرواية المتضمنة لجواز
بيع خدمته وقيل لا لتعذر بيع المنفعة منفردة وهما شبهة ولو رهن ما لا يملك لم يمتص
ووقف على اجازة المالك وكذا لو رهن ما يملك وما لا يملك مضى في ملكه
ووقف في حصته الشريك على اجازته ولو رهن المسلم خمره لم يصح ولو كان عند الذمي
ولو رهنها الذمي عند مسلم لم يصح ايضاً ولو وضعها على يده لم يصح على الاشبه ولو رهن
ارض الخراج لم يصح لانها لم تنهين لواحد نعم يصح رهن ما بها من ابنية وآلات
وشجر ولو رهن ما لا يصح اقباضه كالطير في الهواء والسموك في الماء لم يصح رهته وكذا
لو كان مما يصح اقباضه ولم يسلمه وكذا لو رهن عند الكافر عبداً مسلماً او مخصفاً
وقيل يصح ويوضع على يد مسلم وهو اولي ولو رهن وتقال لم يصح ويصح الرهن في
زمان الخيار سواء كان للبائع او للمشتري او لهما لانتقال المبيع بنفس العقد على
الاشبه ويصح رهن العبد المرتد ولو كان من فطرة والجاني خطاء وفي العمد تردد والاشبه
الجواز ولو رهن ما يسرع اليه الفساد قبل الاجل فان شرط بيعه جازواً وبطل وقيل
يصح ويجبر على بيعه * **الثالث** في الحق وهو كل دين ثابت في الذمة كالقرض وثمن

البيع ولا يصح فيما لم يحصل سبب وجوبه كالرهن على ما يستدينه وعلى ثمن ما يشتريه ولا على ما حصل سبب وجوبه ولم يثبت كالدية قبل استقرار الجناية ويجوز على قسط كل حول بعد حلوله وكذا الجعالة قبل الرد ويجوز بعده وكذا مال الكتابة ولو قيل بالجواز فيه كان أشبه ويبطل الرهن عند نسخ الكتابة المشروطة ولا يصح على ما لا يمكن استيفاؤه من الرهن كالأجرة المتعلقة بعين المؤجر مثل خدمته ويصح فيما هو ثابت في الذمة كالعمل المطلق ولو رهن على مال رهنا ثم استدان آخر وجعل ذلك الرهن عليهما جاز * **الرابع** الرهن ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف ولا ينقد مع الإكراه ويجوز لولي الطفل رهن ماله إذا افتقر إلى الاستدانة مع مراعاة المصلحة كان يستهدم مقاره فيروم رهنه أو يكون له أموال تحتاج إلى الانفاق لحفظها من التلف أو الانتقاص فيرهن بذلك ما يراه من أمواله إذا كان استيفاؤها أعود * **الخامس** في المرتهن ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف ويجوز لولي اليتيم أخذ الرهن له ولا يجوز أن يسلف ماله الأعمع ظهور الغبطة له كان يبيع بزيادة من الثمن إلى أجل ولا يجوز له اقراض ماله إذا غبطة نعم لو خشي على المال من غرق أو حرق أو نهب وما شاكله جاز اقراضه وأخذ الرهن ولو تعذر اقتصر على اقراضه من الثقة غالباً وإذا شرط المرتهن الوكالة في العقد لنفسه أو لغيره أو وضع الرهن على يد عدل معين لزم ولم يكن للراهن نسخ الوكالة على تردد وتبطل مع مؤنة دون الرهانة ولو مات المرتهن لم تنتقل إلى الوارث إلا أن يشترط وكذا لو كان الوكيل غيره ولو مات المرتهن ولم يعلم الرهن كان كسبيل ماله حتى يعلم بعينه ويجوز للمرتهن ابتياع الرهن والمرتحن أحق باستيفاء دينه من غيره من الغرماء سواء كان الراهن حياً أو ميتاً على الأشهر ولو أوعز ضرب مع الغرماء بالفاضل والرهن أمانة في يده لا يضمه لوتلف ولا يسقط به شيء من حقه مالم يتلف بتفريطه ولو تصرف فيه بركوب أو مكنى

او اجارة ضمن ولزمه الاجرة وان كان للرهن مؤنة كالدابة انفق عليها وتقاصا وتيل اذا
 انفق عليها كان له ركوبها او يرجع على الراهن بما انفق ويجوز للمرتهن ان يستوفي
 دينه مما في يده ان خاف جحود الوارث مع اعترافه اموالو اعترف بالرهن وادعى
 دينا لم يحكم له وكلف البينة وله احلاف الوارث ان ادعى علمه ولو وطئ المرتهن
 الامة مكرها كان عليه عشر قيمتها او نصف العشر وقيل عليه مهر امثالها ولو طأوعته
 لم يكن عليه شيء واذا وضعه على يد عدل فللعدل رده عليهما او تسليمه الى من
 يرضيانه ولا يجوز تسليمه مع وجودهما الى الحاكم ولا الى امين فيهما من غير
 اذنهما ولو سلمه ضمن ولو استترا قبضه الحاكم ولو كانا غائبين واراد تسليمه الى
 الحاكم او عدل آخر من غير ضرورة لم يجز ويضمن لو سلم وكذا لو كان احدهما غائبا
 وان كان هناك عذر سلمه الى الحاكم ولو دفعه الى غيره من غير اذن الحاكم ضمن
 واو وضعه على يد عدلين لم ينفرد به احدهما ولو اذن له الآخر ولو باع المرتهن الرهن
 او العدل ودفع الثمن الى المرتهن ثم ظهر فيه عيب لم يكن للمشتري الرجوع على
 المرتهن اما لو استحق الرهن استعاد المشتري الثمن منه واذا مات المرتهن كان للراهن
 الامتناع من تسليمه الى الوارث فان اتفقا على امين والاسلمه الحاكم الى من
 يرتضيه ولو خان العدل نقله الحاكم الى امين غيره ان اختلف المرتهن والمالك*

السادس في اللواحق وفيه مقاصد الاول في احكام متعلقة بالراهن لا يجوز للراهن
 التصرف في الرهن باستخدام ولا سكنى ولا اجارة ولو باع او هب وقف على اجارة
 المرتهن وفي صحة العتق مع الاجارة تردد والوجه الجواز وكذا المرتهن وفي متقنه مع
 اجارة الراهن تردد والوجه المنع لعدم الملك ما لم يسبق الاذن ولو وطئ الراهن
 فاحبلها صارت ام ولده ولا يبطل الرهن وهل تباع قيل لا مادام الولد حيا وقيل نعم لان
 حق المرتهن اسبق والاول اشبه ولو وطئها الراهن باذن المرتهن لم تخرج من الرهن

بالوطني ولو اذن له في بيعها فباع بطل الرهن ولا يجب جعل الثمن رهنا ولو اذن
 الراهن للمرتين في البيع قبل الاجل لم يجوز للمرتين التصرف في الثمن الا بعد حلوله
 ولو كان بعد حلوله صح وان اخل الاجل وتعدر الاداء كان للمرتين البيع ان كان وكلا
 والارفع امره الى الحاكم ليلزمه البيع فان امتنع كان له حبسه وله ان يبيع عليه
 الثاني في احكام متعلقة بالرهن الرهن لازم من جهة الراهن ليس له انتزاعه
 الامع اقباض الدين او اللابراء منه او تصريح المرتين باسقاط حقه من الارتهان وبعد
 ذلك يبقى امانة في يد المرتين لا يجب تسليمه الامع المطالبة ولو شرط ان لم يؤد
 ان يكون الرهن مبيعاً لم يصح ولو فصبه ثم رهنه صح ولم يزل الضمان وكذا لو كان
 في يده ببيع فامد ولو اسقط عنه الضمان صح وما يحصل من الرهن من فائدة فهي
 للراهن ولو حملت الشجرة او الدابة او المملوكة بعد الارتهان كان الحمل رهنا كالاصل
 على الاظهر ولو كان في يده رهنان بدنيين متغايرين ثم ادّى احدهما لم يجز امساك
 الرهن الذي يخصه بالدين الاخر وكذا لو كان له دينان وباحدهما رهن لم يجز
 ان يجعله رهناً بهما ولا ان ينقله الى دين مستأنف وان اقر رهن ماله غيره باذنه ضمنه
 بقيمته ان قلّ او تعذر اعادته ولو بيع باكثر من ثمن مثله كان له المطالبة بما بيع
 به وان اقر رهن النخل لم تدخل الثمرة وان لم يؤمر وكذا ان رهن الارض لم يدخل
 الزرع ولا الشجر ولا النخل ولو قال يحقها دخل وفيه تردد ما لم يصرح وكذا ما ينبت
 في الارض بعد رهنها سواء انبت الله سبحانه او الراهن او الاجنبي اذا لم يكن الغرس
 من الشجر المزهون وهل يجبر الراهن على ازالته قيل لا وقيل نعم وهو الاشبه ولورهن
 لقطة مما يلقط كالخيار فان كان الحق يحل قبل تجدد الثانية صح وان كان متأخراً
 تأخر يلزم منه اختلاط الرهن بحيث لا يتميز قبل يبطل والوجه انه لا يبطل وكذا
 المبحث في رهن الخرطة مما يخرط والجزء مما يجزّ اذا جنى الموهون صمداً تعلق

الجناية برقبته وكان حق المجني عليه أولى وإن جنى خطأً فإن افتكّه المولى بقي رهناً وإن سلمه كان للمجني عليه منه بقدر زارش الجناية والباقي رهناً وإن استوصبت الجناية قيمته كان المجني عليه أولى به من المرتهن ولو جنى على مولا عمداً اقتصر منه ولا يخرج عن الرهانة ولو كانت الجناية نفساً جاز قتله أما لو كانت خطأً لم يكن لمولا عليه شيء وبقي رهناً ولو كانت الجناية على من يرثه المالك ثبت للمالك ما ثبت للمورث من القصاص منه أو انتزاعه في الخطأ إن استوصبت الجناية قيمته أو اطلاق ما قابل الجناية إن لم يستوعب ولو تلف الرهن متلف الزم قيمته ويكون رهناً ولو تلفه المرتهن لكن لو كان وكيلاً في الأصل لم يكن وكيلاً في القيمة لأن العقد لم يتناولها ولو رهن مصيراً فصار خمرًا بطل الرهن فلو عاد خلا عاد اليه ملك الراهن ولو رهن من مسلم خمرًا لم يصح فلو انقلب في يده خلا فهو له على تردد وكذا لو جمع خمرًا مرافقًا وليس كذلك لو فصب مصيراً ولو رهنه بيضة فأحضنها فصارت فرخاً كان الملك والرهن باقيين وكذا لو رهنه حباً فترعه وإذا رهن اثنان عبداً بينهما بدين عليهما كانت حصّة كل واحد منهما رهناً بدينه فإذا أدها صارت حصته طلقاً وإن بقيت حصّة الآخر *
الثالث في النزاع الواقع فيه وفيه مسائل * الأولى إذا رهن مشاعاً وتشاح الشريك والمرتهن في امساكه انتزعه الحاكم وأجرة إذا كان له أجرة ثم قسمها بينهما بموجب الشركة والأستأمن عليه الحاكم من شاء قطعاً للمنازعة * الثانية إذا مات المرتهن انتقل حق الرهانة إلى الوارث فإن امتنع الراهن من استيمانه كان له ذلك فإن اتفقا على أمين والأستأمن عليه الحاكم * الثالثة إذا فرط في الرهن وتلف لزمته قيمته يوم قبضه وقيل يوم هلاكه وقيل أعلى القيم فلو اختلفا في القيمة كان القول قول الراهن وقيل قول المرتهن وهو الأشبه * الرابعة لو اختلفا فيما على الرهن كان القول قول الراهن وقيل القول قول المرتهن ما لم يستغرق دمه أو ثمن الرهن والأول أشهر *

الخامسة لو اختلفا في متاع فقال احدهما هو ودعيه وقال المسك هو رهن فالقول قول
 المالك وقيل قول المسك والاول اشبه * السادسة اذا اذن المرتهن للراهن في البيع
 ورجع ثم اختلفا فقال رجعت قبل البيع وقال الراهن بعد؛ كان القول قول المرتهن
 نرجحا بجانب الوثيقة اذا الدميوان متكافيتان * السابعة اذا اختلفا فيما يباع به
 الرهن بيع بالنقد الغالب في البلد ويجبر الممتنع ولو طلب كل واحد منهما نقدا غير
 النقد الغالب وتعاسرا ردهما الحاكم الى النقد الغالب لانه الذي يقتضيه
 الاطلاق ولو كان في البلد نقدان غالبان بيع باشبههما بالحق * الثامنة اذا ادعى
 رهانة شيء فانكر الراهن وذكر ان الرهن غيره وليس هناك بيّنة يطلت رهانة
 ما ينكره المرتهن وحلف الراهن على الآخر وخرجا عن الرهن * التاسعة
 لو كان له دينان احدهما برهن فدفع اليه مالا واختلفا فالقول قول الدافع لانه
 ابصر بيّنته وان اختلفا في رد الرهن فالقول قول الراهن مع يمينه اذا لم يكن بيّنة

كتاب المفلس

المفلس هو الفقير الذي ذهب خيار ماله وبقي فلوسته والمفلس هو الذي جعل مفلسا
 اي منع من التصرف في امواله ولا يتحقق الحجر عليه الا بشروط اربعة * الاول
 ان تكون ديونه ثابتة عند الحاكم * الثاني ان تكون امواله قاصرة عن ديونه ويحتسب
 من جملة امواله مغوضات الديون * الثالث ان تكون حالة * الرابع ان يلتمس
 الغرماء او بعضهم الحجر عليه ولو ظهرت امارات الفلاس لم يتبرع الحاكم بالحجر
 وكذا لو سئل هو الحجر واذا حجر عليه تعلق به منع التصرف لتعلق حق الغرماء
 واختصاص كل غريم بعين ماله وقسمة امواله بين غرمائه **القول** في منع التصرف
 ومنع من التصرف احتياطا للغرماء فلو تصرف كان باطلا سواء كان بعوض كالبيع
 والاجارة او بغير عوض كالعتق والهبة اما لو اقر بدين سابق صح وشارك المقر له الغرماء

وكذا لو اقر بعين دُفعت الى المقر له وفيه تردد لتعلق حق الغرماء باعيان ماله ولو قال هذا المال مضاربة لغائب قيل يقبل قوله مع يمينه ويقر في يده وان قال لحاضر وصدقه دفع اليه وان اكذبه قسم بين الغرماء ولو اشترى بخيار وفلس فالخيار باقٍ وكان له اجازة البيع وفسخه لانه ليس بابتداء تصرف ولو كان له حق فقبض دونه كان للغرماء منعه ولو اقرضه انسان مالا بعد الحجر او باعه بثمن في ذمته لم يشارك الغرماء وكان ثابتا في ذمته ولو اتلف مالا بعد الحجر ضمن وضرب صاحب المال مع الغرماء ولو اقر بمال مطلقا وجهل السبب لم يشارك المقر له الغرماء لاحتماله مالا يستحق به المشاركة ولا تحل الديون المؤجلة بالحجر وتحل بالموت **القول** في اختصاص الغريم بعين ماله ومن وجد منهم عين ماله كان له اخذها ولو لم يكن سواها وله ان يضرب مع الغرماء بدينه سواء كان وفاء او لم يكن على الاظهر اما الميت فغرماءه سواء في التركة الا ان يترك نحو امما عليه فيجوز حينئذ لصاحب العين اخذها وهل الخيار في ذلك على الفور قيل نعم ولو قيل بالتراخي جاز ولو وجد بعض المبيع سليما اخذ الموجود بحصته من الثمن وضرب بالباقي مع الغرماء وكذا ان وجدته معيبا فاستحق ارشده ضرب بارش النقصان اما الوعاب بشيء من قبل الله سبحانه او جناية من المالك كان مخيرا بين اخذه بالثمن وتركه ولو حصل منه نماء منفصل كالولد واللبس كان النماء للمشتري وكان له اخذ الاصل بالثمن ولو كان النماء متصلا كالسمن او الطول فزادت لذلك قيمته قيل له اخذه لان هذا النماء يتبع الاصل وفيه تردد وكذا لو باعه نخلا وثمرتها قبل بلوغها وبلغت بعد التفليس اما لو اشترى حبة نزرعه واحصد او بيضة فاحضنها وصار منها فرخ لم يكن له اخذه لانه ليس عين ماله ولو باعه نخلا حائلا فاطلع واخذ النخل قبل تبليده لم يتبعها الطلع وكذا لو باع امه حائلا فحملت ثم فلس واخذها البائع لم يتبعها الحمل ولو باع

شخصاً وفلس المشتري كان للشريك المطالبة بالشفعة ويكون البائع أسوة مع الغرماء
 في الثمن ولو فلس المستأجر كان للمؤجر فسخ الاجارة ولا يجب عليه امضاؤها ولو بذل
 الغرماء الاجرة ولو اشترى ارضاً فغرس المشتري فيها او بنى ثم فلس كان صاحب
 الارض احق بها وليس له ازالة الغروس ولا الابنية وهل له ذلك مع بذل الارش
 قيل نعم والوجه المنع ثم يباعان ويكون له ما قابل الارض وان امتنع بقيت له
 الارض وبيعت الغروس والابنية منفردة ولو اشترى زيتاً فخلطه بمثله لم يبطل
 حق البائع من العين وكذا لو خلطه بدونه لانه ربما رضي بدون حقه وان خلطه مما
 هو اجدد قيل يبطل حقه من العين ويضرب بالقيمة مع الغرماء ولو نسج الغزل او قصر
 الثوب او خبز الدقيق لم يبطل حق البائع من العين وكان للغرماء ما زاد بالعمل ولو
 صبغ الثوب كان شريكاً للبائع بقيمة الصبغ اذا لم ينقص قيمة الثوب به وكذا الوصل
 للفلس فيه مما لا بنفسه كان شريكاً للبائع بمقدار العمل ولو اسلم في متاع ثم فلس
 المسلم اليه قيل ان وجد رأس ماله اخذه والاضرب مع الغرماء بالقيمة وقيل له الخيار
 بين الضرب بالثمن او بقيمة المتاع وهو اقوى ولو ولد الجارية وفلس جاز لصاحبها
 انتزاعها وبيعها ولو طالب بثمنها جاز بيعها في ثمن رقبتها دون ولدها واذا جني عليه
 خطأ تعلق حق الغرماء بالدية وان كان عمداً كان بالخيار بين القصاص واخذ الدية
 ن بذات له ولا يتعين عليه قبول الدية لانها اكتساب وهو غير واجب نعم لو كان
 له داراً وداًبّةً وجب ان يؤجرهما وكذا لو كانت له مملوكة ولو كانت ام ولد واذا شهد
 للمفلس شاهد بمال فان حلف استحق وان امتنع هل يحلف الغرماء قيل لا وهو
 الوجه وربما قيل بالجواز لان في اليمين اثبات حق للغرماء واذا مات المفلس حل
 ما عليه ولا يحل ماله وفيه رواية اخرى مهجورة وينظر المعسر ولا يجوز الزامه ولا مواجرته
 وفيه رواية اخرى مطروحة * **القول** في قسمة ماله يستحب احضار كل متاع

في سوته ليتوفر الرغبة وحضور الغرماء تعرضا للزيادة وأن يبدأ ببيع ما يخشى تلفه وبعده
بالرهن لانفراد المرتهن به وأن يعول على منادٍ يرضى به الغرماء والمفلس دفعا للثمة
فان تعاسروا عيّن الحاكم وإذا لم يوجد من يتبرع بالبيع ولا بذلت الاجرة من بيت
المال وجب اخذها من مال المفلس لان البيع واجب عليه ولا يجوز تسليم مال المفلس
الأمع قبض الثمن وان تعاسرا تقابضا معاً ولو اقتضت المصلحة تأخير القسمة قيل
يجعل في ذمة ملى احتياطاً ولا جعل وديعة لانه موضع ضرورة ولا يجبر المفلس على
بيع داره التي يستكنها ويبيع منها ما يفضل عن حاجته وكذا امته التي تخدمه ولو باع
الحاكم او امينه مال المفلس ثم طلب بزيادة لم يفسخ العقد ولو التمس من المشتري
الفسخ لم يجب عليه الاجابة لكن يستحب ويجري عليه نفقته ونفقة من يجب
نفقته وكسوته ويتبع في ذلك عادة امثاله الى يوم قسمة ماله فيعطى هو وصياله نفقة
ذلك اليوم ولومات قدم كفته على حقوق الغرماء ويقتصر على الواجب منه
مسائل ثلث * الاولى اذا قسم الحاكم مال المفلس ثم ظهر غريم نقضها
وشاركهم الغريم * **الثانية** اذا كان عليه ديون حالة ومؤجلة قسمت امواله على
الحالة خاصة * **الثالثة** اذا جنى عبد المفلس كان المجنى عليه اولى به ولو اراد مولاه
فكّه كان للغرماء منعه * ويلحق بذلك النظر في حبسه لا يجوز حبس المعسر مع ظهور
اعساره ويثبت ذلك بموافقة الغريم او قيام البينة فان تناكر او كان له مال ظاهر امر
بالسليم فان امتنع فالحاكم بالخيار بين حبسه حتى يوفي وبين بيع امواله وقسمتها
بين غرمائه وان لم يكن له مال ظاهر وادعى الاعسار فان وجد البينة قضي بها
وان عدمها وكان له اصل مال او كان اصل الدعوى مالا حبس حتى يثبت اعساره
واذا شهدت البينة بتلف امواله قضي بها ولم يكلف اليمين ولو لم تكن البينة مطلعة
على باطن امره اما لرشدت بالاعسار مطلقا لم تقبل حتى تكون مطلعة على اموره

بالصحة المؤكدة وللغرماء احلافه دفعا لاحتمال الخفي وان لم يعلم له اصل مال وادعى الامسار قبلت دعواه ولا يكلف البينة وللغرماء مطالبة باليمين واذا فعم المال بين الغرماء وجب اطلاقه وهل يزول الحجر عنه بمجرد الاداء ام يفتقر الى حكم الحاكم الاول انه يزول بالاداء لزوال سببه *

كتاب الحجر

الحجر هو المنع والمحجور شرعا هو الممنوع من التصرف في ماله والنظر في هذا الباب يستدعي فصلين * الفصل الاول في موجباته وهي ستة الصغور والجنون والرق والمرض والفلس والسنه **اما الصغير** فمحجور عليه ما لم يحصل له وصفان البلوغ والرشد ويعلم ببلوغه بانبات الشعر الخشن على العانة سواء كان مسلما او مشركا وبخروج المنى الذي يكون منه الولد من الموضع المعتاد كيف كان ويشترك في هذين الذكور والاناث وبالسّن وهو بلوغ خمسين سنة للذكور في الاخرى اذا بلغ عشرين او كان بصيرا وبلغ خمسة اشبار جازت وصيته واقطع منه واقيمت عليه الحدود الكاملة والانثى بتسع اما الحمل والحيض فليسا ببلوغا في حق النساء بل قد يكونان دليلا على سبق البلوغ **تقرير** الخنثى المشكل ان خرج منيه من الفرجين حكم ببلوغه وان خرج من احدهما لم يحكم ولو حاض من فرج الاناث وامني من فرج الذكر حكم ببلوغه * الوصف الثاني الرشد وهو ان يكون مصلحا لماله وهل تعتبر العدالة فيه تردد واذا لم يجتمع الوصفان كان الحجر باقيا وكذا الولم يحصل الرشد ولو طعن في السن ويعلم رشده باختباره بما لا يميزه من التصرفات ليعلم قوته على الكفاية في البائعات وتحفظه من الانخداع وكذا تختبر الصبية ورشدها ان تحفظ من التبذير وان تعتنى بالاستغزال والاستئساج ان كانت من اهل ذلك او بما يضاهاه من الحركات المناسبة لها وينتبت الرشد بشهادة الرجال في الرجال وبشهادة الرجال

أو النساء في النساء دفعا لمشقة الاقتصار وأما السفينة فهو الذي يصرف أمواله في غير
 الأغراض الصحيحة فلو باع والحال هذه لم يضمن بيعه وكذا لو وهب أو أقر بمال نعم
 يصح طلاقه وظهاره وخلعه وإقراره بالنسب وبما يوجب القصاص إذ مقتضى الحجر
 صيانة المال عن التلف ولا يجوز تسليم عوض الخلع إليه ولو وكّله اجنبي في بيع أو هبة
 جاز لأن السفينة لم يسلبه أهلية التصرف ولو أذن له الولي في النكاح جاز ولو باع فجاز
 الولي فالوجه الجواز للأمن من الانخداع والمملوك ممنوع من التصرفات إلا بأذن
 المولى والمريض ممنوع من الوصية بما زاد عن الثلث إجماعا ما لم تجز الورثة وفي منعه
 من التبرعات المنجزة الزائدة على الثلث خلاف بيننا والوجه المنع * الفصل الثاني
 في أحكام الحجر وفيه مسائل * الأولى لا يثبت حجر المفلّس إلا بحكم الحاكم وهل يثبت
 في السفينة بظهور سبقه فيه تردد والوجه أنه لا يثبت وكذا لا يزول إلا بحكمه * الثانية
 إذا حجر مليه نباعه إنسان كان البيع باطلا فإن كان المبيع موجودا استعادة البائع وإن
 تلف وتبضه بأذن صاحبه كان نالفا وإن نكح حجره ولو أودعته ودعة فالتلف فيها ترد
 الوجه أنه لا يضمن * الثالثة لو نكح حجره ثم عاد مبذرا حجر مليه ولو زال نكح حجره ولو
 عاد عاد الحجر هكذا دائما * الرابعة الولاية في مال الطفل والجنون للاب والجد للاب
 فإن لم يكونا فللوصي فإن لم يكن فللحاكم أما السفينة والمفلّس فالولاية في مالهما
 للحاكم لأخبر * الخامسة أنها أحرم المحجور بحجة واجبة لم يمنع مما يحتاج إليه في الاتيان
 بالفرض وإن أحرم تطوعا فإن استوت نفقته سفره وحضره لم يمنع وكذا إن أمكنه
 تكسب ما يحتاج إليه ولو لم يكن كذلك حلّ له الولي * السادسة إذا حلف انعقدت يمينه
 ولو حنث كفر بالصوم وفيه تردد * السابعة لو وجب له القصاص جاز أن يعفو ولو وجب
 له دية لم يجز * الثامنة يختبر الصبي قبل بلوغه وهل يصح بيعه الإشبته أنه لا يصح

كتاب الضمان

وهو قد شَرَعَ للتعهد بمال أو نفس والتعهد بالمال قد يكون ممن عليه للمضمون
 منه مال وقد لا يكون فهنا ثلثة أقسام * القسم الأول في ضمان المال ممن ليس عليه
 للمضمون عنه مال وهو المسمى بالضمان بقولٍ مطلق وفيه بحرث ثلثة الأول في
 الضامن ولا بد أن يكون مكلفاً جائز التصرف فلا يصح ضمان الصبي ولا المجنون
 ولو ضمن المملوك لم يصح إلا بأذن مولاه وينبت ما ضمنه في ذمته لا في كسبه إلا
 أن يشترط في الضمان بأذن مولاه وكذلك الوشرط أن يكون الضمان من مال
 معين ولا يشترط علمه بالمضمون له ولا المضمون عنه وقيل يشترط الأول أشبه لكن
 لا بد أن يمتاز المضمون عنه عند الضامن بما يصح معه القصد إلى الضمان منه ويشترط
 رضا المضمون له ولا صبرة برضاء المضمون عنه لأن الضمان كالقضاء ولو أنكر بعد
 الضمان لم يبطل على الأجماع ومع تحقق الضمان ينتقل المال إلى ذمة الضامن ويبرأ
 المضمون عنه وتسقط المطالبة عنه ولو أبرأ المضمون له المضمون عنه لم يبرأ الضامن
 على قول مشهور لنا ويشترط فيه الملاءة أو العلم بالأعسار أما الوضمن ثم بان أعساره كان
 للمضمون له فسخ الضمان والعود على المضمون عنه والضمان المؤجل جائز أجماعاً وفي
 الحال تردد أظهرة الجواز ولو كان المال حالاً فضمنه مؤجلاً جاز واستطبت مطالبة المضمون
 منه ولم يطالب الضامن إلا بعد الاجل ولو مات الضامن حل وأخذ من تركته ولو كان
 الدين مؤجلاً إلى أجل فضمنه إلى أزيد من ذلك الاجل جاز ويرجع الضامن على
 المضمون عنه بما آداه إن ضمن بآذنه ولو آذى بغير آذنه ولا يرجع إذا ضمن بغير آذنه
 ولو آذى بآذنه وينعقد الضمان بكتابة الضامن منضمّة إلى القرينة الدالة لا مجردة *
 الثاني في الحق المضمون وهو كل مال ثابت في الذمة سواء كان مستقراً كالبيع بعد
 القبض وانقضاء الخيار أو معرضاً للبطلان كالتمس في مدة الخيار بعد قبض الثمن
 ولو كان قبلة لم يصح ضمانه من البائع وكذلك ما ليس بالزوم لكن يؤل إلى الزوم

كمال الجعالة قبل فعل ما شرط وكمال السبق والرماية على تردد وهل يصح ضمان
 مال الكتابة قيل لا لانه ليس يلزم ولا يؤل الى اللزوم ولو قيل بالجواز كان حسنا
 لتحقيقه في ذمة العبد كما لو ضمن عنه ما لا غير مال الكتابة ويصح ضمان النفقة
 الماضية والحاضرة للزوجة لاستقرارها في ذمة الزوج دون المستقبل وفي ضمان الاعيان
 المضمونة كالغصب والمقبوض بالبيع الفاسد تردد الاشبه الجواز ولو ضمن ما هو امانة
 كالضاربة والوديعة لم يصح لانها ليست مضمونة في الاصل ولو ضمن ضامن ثم ضمن
 منه ضامن آخر هكذا الى عدة ضماناء كان جائزا ولا يشترط العلم بكمية المال فلو ضمن
 ما في ذمته صرح على الاشبه ويلزمه ما تقوم اليقينة انه كان ثابتا في ذمته وقت الضمان
 لا ما يوجد في كتاب ولا ما يقرب المضمون عنه ولا ما يحلف عليه المضمون له برأ اليمين امة
 لو ضمن ما يشهد به عليه لم يصح لانه لا يعلم ثبوته في الذمة وقت الضمان * الثالث
 في اللواحق وهي مسائل * الاولى اذا ضمن مهدة الثمن لزمت دركة في كل موضع
 ينبت بطلان البيع من رأس اما لو تجدد الفسخ بالتقاييل او تلف المبيع قبل القبض
 لم يلزم الضامن ورجع على البائع وكذا لو فسخ المشتري بعيب سابق اما لو طالبه
 رجع على الضامن لان استحقاقه ثابت عند العقد وفيه تردد * الثانية اذا خرج المبيع
 مستحقا رجع على الضامن اما لو خرج بعضه رجع على الضامن بما قابل المستحق
 وكان في الباقي بالخيار فان فسخ رجع بما قبله على البائع خاصة * الثالثة اذا ضمن
 ضامن للمشتري درك ما يحدث من بناء او فرس لم يصح لانه ضمان مال لم يجب
 وقيل كذا لو ضمنه البائع والوجه الجواز لانه لازم بنفس العقد * الرابعة اذا كان له على
 وجلين مال فضمن كل واحد منهما ما على صاحبه تحوّل ما كان على كل واحد
 منهما الى صاحبه ولو قضى احدهما ما ضمنه برئ وبقي على الآخر ما ضمنه منه
 ولو ابرا الغريم احدهما برئ مما ضمنه دون شريكه * الخامسة اذا رضي المضمون له

من الضامن ببعض المال او ابراءه من بعضه لم يرجع على المضمون عنه الا بما اؤا
 ولودفع عرضاً من مال الضمان رجع باقل الامرين * السادسة اذا ضمن عنه دينارا
 باذنه فدفعه الى الضامن فقد قضى ماعليه ولو قال ادفعه الى المضمون له فدفعه فقد برئنا
 ولودفع المضمون عنه الى المضمون له بغير اذن الضامن برجع الضامن والمضمون
 عنه * السابعة اذا ضمن باذن المضمون عنه ثم دفع ما ضمن وانكر المضمون له القبض
 كان القول قوله مع يمينه فان شهد المضمون عنه للضامن قبلت شهادته مع انتفاء
 التهمة على القول بانتقال المال ولو لم يكن مقبولا فحلف المضمون له كان له مطالبة
 الضامن مرة ثانية ويرجع الضامن على المضمون عنه بما اؤا ^{اولا} ولو لم يشهد
 المضمون عنه رجع الضامن بما اؤا اخيراً ولو قبل يرجع باقل الامرين كان حسناً *
 الثامنة اذا ضمن المريض في مرضه ومات فيه خرج مضمونه من ثلث تركته على
 الاصم * التاسعة اذا كان الدين مؤجلاً فمضمونه حالاً لم يصح وكذا لو كان له الى شهرين
 فمضمونه الى شهر لان الفرع لا يرجع على الاصل وفيه تردد * القسم الثاني في الحوالة
 والكلام في العقود في شروطها واحكامها اما الاول فالحوالة عقد شرع لتحويل المال من
 ذمة الى ذمة مشغولة بمسئله ويشترط فيها رضا المحيل والمحال عليه والاحتال ومع
 تحققها يتحول المال الى المحال عليه ويبرأ المحيل وان لم يبرأ المحتال على الاظهر
 ويصح ان يُحيل على من ليس عليه دين لكن يكون ذلك بالضمان اشبه واذا
 احالة على المولى لم يجنب القبول لكن لو قبل لزم وليس له الرجوع ولو افتقر اما
 لتحويل الحوالة جاهلاً بحالة ثم بان فقره وقت الحوالة كان له الفسخ والعود على المحيل
 فاذا احال بما عليه ثم احال المحال عليه بذلك الدين صح وكذا لو ترامت الحوالة
 واذا قضى المحيل الدين بعد الحوالة فان كان بمسئله المحال عليه رجع عليه وان
 تبرع لم يرجع ويبرأ المحال عليه ويشترط في المال ان يكون مغلو ما ثابتاً في الذمة

سواء كان له مثل كالبطعام أو لا مثل له كالعبد والثوب ويشترط تساوى المالين جنساً ووصفاً تفصيلاً من التسلط على المحال عليه أن لا يجب عليه أن يدفع الأمثل ما عليه وفيه تردد ولو احوال عليه فقبل وأنى ثم طالب بما آداة فادعى المحيل أنه كان له عليه مال وانكر المحال عليه فالقول قوله مع يمينه ويرجع على المحيل وتصح الحوالة بمال الكتابة بعد حلول النجم وهل تصح قبله قيل لا ولو باعه السيد سلعة فاحاله بثمنها جاز ولو كان له على اجنبي دين فاحال عليه بمال الكتابة صح لانه يجب تسليمه أصلاً احكامها فمسائل * الأولى اذا قال احلتك عليه قبض وقال المحيل قصدت الوكالة وقال المحتال انما احلتني بما عليك فالقول قول المحيل لانه اصرف بلفظه وفيه تردد اما لو لم يقبض واختلفا فقال وكلتك فقال بل احلتني فالقول قول المحيل قطعاً ولو انعكس الغرض فالقول قول المحتال * الثانية اذا كان له دين على اثنين وكل منهما كفيلاً لصاحبه وعليه لأخر مثل ذلك فاحاله عليهما صح وان حصل الفرق في المطالبة * الثالثة اذا احوال المشتري البائع بالثمن ثم رد المبيع بالعيب السابق بطلت الحوالة لانها تتبع البين وفيه تردد فان لم يكن البائع قبض المال فهو باق في ذمة المحال عليه للمشتري وان كان البائع قبضه فقد برى المحال عليه ويستعیده المشتري من البائع اما لو احوال البائع اجنبياً بالثمن على المشتري ثم فسخ المشتري بالعيب او بأمر حادث لم تبطل الحوالة لانها تعلقبت بغير المتبائعين ولو ثبت بطلان البيع بطلت الحوالة في الموضعين * القسم الثالث في الكفالة ويعتبر رضا الكفيل والمكفول له دون المكفول منه ويصح حاله ومؤجله على الاظهر ومع الاطلاق تكون معجلة وانما اشترط الاجل فلا بد ان يكون معلوماً والمكفول له مطالبة الكفيل بالمكفول عاجلاً ان كانت مطلقة او معجلة وبعد الاجل ان كانت مؤجلة فان سلمه تسليماتاً ما فقد برى وان امتنع كان له حبسه حتى يحضره او يؤدي ما عليه ولو قال ان لم احضره كان علي كذا

لم يلزمه إلا احضاره دون المال ولو قال عاتي كذا إلى كذا ان لم احضره وجب عليه
 ما شرط من المال ومن أطلق غرضاً من يد صاحب الحق فمهر ضمن احضاره او اداء
 ما عليه ولو كان قاتلاً لزم احضاره او دفع الدية ولا بد من كون المكفول معيناً ولو قال
 كفلت أحد هذين لم يصح وكذا لو قال كفلت بزيد او عمرو وكذا لو قال كفلت بزيد
 فان لم آت به فبعمره ويلحق بهذا الباب مسائل * الأولى اذا احضر الغريم قبل
 الاجل وجب تسليمه اذا كان لا ضرر عليه ولو قيل لا يجب كان اشبه ولو سلمه وكان
 ممنوعاً من تسليمه بيد قاهدة لم يبرأ الكفيل ولو كان محبوباً في حبس الحاكم وجب
 تسليمه لانه متمكن من استيفاء حقه وليس كذلك لو كان في حبس ظالم * الثانية اذا
 كان المكفول منه غائباً وكانت الكفالة حالة أنظر بمقدار ما يمكنه الذهاب اليه والعود به
 وكذا ان كانت مؤجلة أخر بعد حلولها بمقدار ذلك * الثالثة اذا تكفل بتسليمه مطلقاً
 انصرف إلى بلد العقدين صين موضعاً لزم ولو دفعه في غيره لم يبرأ وقيل اذا لم يكن
 في نقله كلفة ولا في تسليمه ضرر وجب تسليمه وفيه تردد * الرابعة لو اتفقا على الكفالة
 وقال الكفيل لاحق لك عليه كان القول قول المكفول له لانه الكفالة تستدعي ثبوت
 حق * الخامسة اذا تكفل رجلان برجل فسلمه احدهما لم يبرأ الآخر ولو قيل بالبراءة
 كان حسناً ولو تكفل لرجلين برجل ثم سلمه إلى احدهما لم يبرأ من الآخر * السادسة
 اذا مات المكفول برئ الكفيل وكذا الوفاء المكفول وسلم نفسه فرج لو قال الكفيل
 ابرأت المكفول فانكر المكفول له كان القول قوله فلو رد اليمين إلى الكفيل فحلف
 برئ من الكفالة ولم يبرأ المكفول من المال * السابعة لو كفل الكفيل آخر وترامت
 الكفالة جاز * الثامنة لا تصح كفالة المكاتب على تردد * التاسعة لو كفل برأسه
 او بدنه او بوجهه صح لانه قد يعبر بذلك من الجملة عرفاً ولو تكفل بيده او رجله
 واقتصر لم يصح ان لا يمكن احضار ما شرط مجرداً ولا يسري إلى الجملة * * *

كتاب الصلح

وهو عقد شرع لقطع التجاذب وليس فرعاً على غيره ولو افاد فائدته ويصح مع الاترار
والانكار الا ما احل حراماً او حرم حلالاً وكذا يصح مع علم المصطلحين بما وقعت
المنازعة فيه ومع جهالتهم بدينه كان اوصيئاً وهو لازم من الطرفين مع استكمال شرائطه
الا ان يتفقا على فسخه واذا اطلق الشريكان على ان يكون الربح والخسران على
احدهما والآخر رأب ماله صح ولو كان معهما درهمان فادماهما احدهما وادعى
الآخر احدهما كان لمدعيهما درهم ونصف وللآخر ما بقي وكذا لو اودعه انسان
درهمين وآخر درهمين فامتزج الجميع ثم تلف درهم ولو كان لواحد ثوب بعشرين
درهما وللآخر ثوب بثلاثين درهما ثم اشتبها فان خيرا احدهما صاحبه فقد انصفه وان
تعاسرا بيعا وقسم بينهما ثمنهما فاعطى صاحب العشرين مئتين من خمسة والآخر
ثلاثة واذا بان احد العوضين مستحقاً بطل الصلح ويصح الصلح على عين بعين
او منفعة وعلى منفعة بعين او منفعة ولو صالحه على دراهم بدناثير او بدرهم صح
ولم يكن فرماً للبيع ولا يعتبر فيه ما يعتبر في الصرف على الاشبه ولو اتلف على رجل
ثوباً قيمته درهم فصالحه منه على درهمين صح على الاشبه لان الصلح وقع عن
الثوب لاصح الدرهم ولو ادمى داراً فانكر من هي في يده ثم صالحه المنكر على سكنى
سنة صح ولم يكن لاحدهما الرجوع وكذا لو اقر له بالدار ثم صالحه وقيل له الرجوع
لانه هنا فرع العارية والاولى اشبه ولو ادمى اثنان داراً في يد ثالث بسبب موجب
للشركة كالميراث فصنق المدين عليه احدهما وصالحه على ذلك النصف بعوض
فان كان باذن صاحبه صح الصلح في النصف اجمع وكان العوض بينهما وان كان
بغير اذنه صح في حقه وهو الربع وبطل في حصة الشريك وهو الربع الآخر اما لو ادمى
كل واحد منهما النصف من غير سبب موجب للشركة لم يشتركا فيما يقربه لاحدهما

ولو ان مولى عليه فانكرفصا لحة المدعى عليه على سقي زرعة او شجرة بمائه قيل
لا يجوز لان الغرض هو الماء وهو مجهول ونية وجه آخر مأخذ جواز بيع ماء الشرب
اما لو صالحه على اجراء الماء الى سطحه او ساحتة صم بعد العلم بالموضع الذي يجري
الماء منه واذا قال المدعى عليه صالحني عليه لم يكن اقترارا لانه قد يصح مع الانكار
اما لو قال بعني او ملكتني كان اقترارا ويلحق بذلك احكام النزاع في الاملاك وهي
مسائل * الاولى يجوز اخراج الرواشن والاجنحة الى الطرق النافذة اذا كانت عالية
لا تضرب بالمائة ولو عارض فيها مسلم على الاصح ولو كانت مضرّة وجبت ازالتها ولو اظلم
بها الطريق قيل لا تجب ازالتها ويجوز فتح الابواب المستجدة فيها اما الطريق المرفوعة
فلا يجوز احداث باب فيها والاجنّاح ولا غيره الابان اربابه سواء كان مضرا او لم يكن
لانه مختص بهم وكذا الوارد فتح باب لا يستطرق فيه دفعا للشبهة ويجوز فتح الروازن
والشبابيك ومع ان شتم فلا اعتراض لغيرهم ولو صالحهم على احداث روشن قيل
لا يجوز لانه لا يصح الفراد الهواء بالبيع وفيه تردد ولو كان الانسان داران باب كل واحد
الى زقاق غير نافذ جاز ان يفتح بينهما بابا ولو احدث في الطريق المرفوعة حدنا جاز
ازالته لكل من له عليه استطراق ولو كان في زقاق بابان اجمعهما ادخل من الآخر
فصاحب الاول يشارك الآخر في مجازة وينفرد الا دخل بمابين البابين ولو كان في
الزقاق فاضل الى صدرها ونداعياه فها فيه سواء ويجوز للدخول ان يقدم بابه وكذا
الخارج ولا يجوز للخارج ان يدخل ببابه وكذا الداخل ولو اخرج بعض اهل الدرب
النافذ روشن لم يكن لمقايله معارضة ولو استوعب عرض الدرب ولو سقط ذلك روشن
فسبق جاره الى عمل روشن لم يكن للاول منعة لانها فيه شرع كالسبق الى القعود
في المسجد * الثانية اذا التمس وضع جذوة على حائط جاره لم يجب على الجار اجابته
ولو كان خشبة واحدة لكن يستحب ولو ان جاز الرجوع قبل الوضع اجماعا وبعد

الوضع لا يجوز لان المراد به التأييد والجواز حسن مع الضمان اما لو انهدم لم يعد
الطرح الابانين مستأنف وفيه قول آخر ولو صالحة على الوضع ابتداءً جاز بعد ان يذكر
عدد الخشب ووزنها وطولها * الثالث ان اداعيا جداراً مطلقاً ولا بينة فمن حلف عليه مع
نكول صاحبه قضى له وان حلفا او نكلا قضى به بينهما ولو كان متصلا ببناء احدهما كان
القول قوله مع يمينه وان كان لاحدهما عليه جذع او جذوع قليل لا يرضى بهما وقيل يقضى
مع اليمين وهو الاشبه ولا يرجح دعوى احدهما بالخوارج التي في الشيطان ولا الروازن
ولو اختلفا في خص قضى لمن اليه معاقبة القمط عملاً بالرواية * الرابعة لا يجوز للشريك في
الحائط التصرف فيه ببناء ولا استئقاف ولا ادخال خشبة الابانين شريكه ولو انهدم لم يجبر
شريكه على المشاركة في عمارته وكذا لو كانت الشركة في دواب او ينزلونهر وكذا لا يجبر
صاحب السفلى ولا العلوى على بناء الجدار الذي يحمل العلوى لو هدمه بغير اذن شريكه
وجنب عليه اعادته وكذا لو هدمه بانه وشروط اعادته * الخامسة ان اتنازع صاحب السفلى
والعلوى في جدران البيت فالقول قول صاحب البيت مع يمينه ولو كان في جدران
الغرفة فالقول قول صاحبها مع يمينه ولو تنازعا في السقف قيل ان حلفا قضى به لهما
وقيل لصاحب العلوى وقيل يقرع بينهما وهو حسن * السادسة ان اخرجت اغصان شجرة
الى ملك الجار وجب عطفها ان امكن والا قطعت من حد ملكه وان امتنع صاحبها
قطعها الجار ولا يتوقف على اذن الحاكم ولو صالحة على ابقائه في الهواء لم يصح على
تردد اما لو صالحة على طرحه على الحائط جاز مع تقدير الزيادة وانتهائها * السابعة ان كان
لانسان بيوت الخان السفلى واخر بيوته العليا وتداعى الدرجة قضى بها لصاحب
العلوى مع يمينه ولو كان تحت الدرجة خزنة كانا في دعواها سواء ولو تداعى الصحن قضى
منه بما يسلك فيه الى العلوى بينهما وما خرج عنه لصاحب السفلى **قائمة** اذا تنازع
راكب الدابة وتابض لجامها قضى للراكب مع يمينه وقيل هما سواء في الدعوى والاول

افوى اما لوتناز ماثوبوا في يد احدهما اكثره فمافيه سواء وكذا لوتناز ما عيدا ولا احدهما عليه ثياب اما لوتناز ميا جملا ولا احدهما عليه حمل كان الترجيح لدعواه ولوتناز ميا غرنة ملى بيت احدهما وبابها الى غرنة الآخر كان الرجحان لدعوى صاحب البيت *

كتاب الشركة

والنظر في فصول * الاول في اقسامها الشركة اجتماع حقوق الملاك في الشيء الواحد ملى سبيل الشياح ثم المشترك قد يكون هينا وقد يكون منفعة وقد يكون حقا وسبب الشركة قد يكون ارثا وقد يكون عقدا وقد يكون مزجا وقد يكون حيازة والاشبه في الحيازة اختصاص كل واحد بما حازه نعم لو اقتلعا شجرة او اغترفوا ماء دفعة تحققت الشركة وكل مالين مخرج احدهما بالآخر بحيث لا يتميزان تحققت فيهما الشركة اختيارا كان المزج او اتفاقا ويثبت ذلك في المالين المتماثلين في الجنس والصفة سواء كانا اثما نا او عروضا اما ما لا مثل له كالنوب والخشب والعبد فلا يتحقق فيه المزج بل قد تحصل بالارث او احد العقود النافذة كالابتياح والاستيهاب ولو اراد الشركة فيما لا مثل له باع كل واحد منهما حصته مما في يده بحصة مما في يد الآخر ولا تصح الشركة بالأعمال كالخياطة والنساجة نعم لو عملوا معا الواحد باجرة وودع اليهما شيئا واحدا موضوعا عن اجرتهم تحققت الشركة في ذلك الشيء ولا بالوجوه ولا شركة المفاوضة وانما تصح بالاموال ويتساوى الشريكان في الربح والخسائر مع تساويه ولو كان لاحدهما زيادة كان له من الربح بقدر رأس ماله وكذا عليه من الخسارة ولو شرط لاحدهما زيادة في الربح مع تساوى المالين او التساوى في الربح والخسائر مع تفاوت المالين قيل تبطل الشركة اعنى الشرط والتصرف الموقوف عليه ويأخذ كل منهما ربح ماله ولكل منهما اجرة مثل عمله بعد وضع ما قابل عمله في ماله وقيل تصح الشركة والشرط والاول اظهر هذا اذا عملوا في المال اما لو كان العامل احدهما وشرطت الزيادة للعامل صم ويكون بالقراض اشبه

واذا اشترك المال لم يجز لاحد الشركاء التصرف فيه الا مع اذن الباقيين فان حصل
الاذن لاحدهم تصرف هو دون الباقيين ويقتصر من التصرف على ما اذن له فان
اطلق له الاذن تصرف كيف شاء وان عيّن له السفر في جهة لم يجز له الاخذ في غيرها
وكذا لو اذن له في نوع من التجارة لم يتعد الى سواها ولو اذن كل واحد من الشريكين
لصاحبه جاز لهما التصرف وان انفردا ولو شرط الاجتماع لم يجز للانفراد ولو تعدى
المتصرف ما حد له ضمن ولكل من الشركاء الرجوع في الاذن والمطالبة بالقسمة لانها
غير لازمة وليس لاحدهما المطالبة باقامة رأس المال بل يقتسمان العين الموجودة
مالم يتفقا على البيع ولو شرط التاجيل في الشركة لم يصح ولكل منهما ان يرجع فيه متى
شاء ولا يضمن الشريك ما تلف في يده لانه امانة الامع التعدي او التفريط في الاحتفاظ
ويقبل قوله مع يمينه في دعوى التلف سواء ادعى سببا ظاهرا كالغرق والحرق او خفيا
كالسرق وكذا القول قوله مع يمينه لو ادعى عليه الخيانة او التفريط ويطلب الاذن
بالجنون والموت * الثاني في القسمة وهي تمييز الحق من غيره وليست بيعا سواء كان
فيها رد او لم يكن ولا تصح الا باتفاق الشركاء ثم هي تنقسم فكل مال اضرب في قسمته
يجبر الممتنع مع التماس الشريك القسمة وتكون بتعديل السهام والقرعة اما لو اذن
احد الشركاء التخيير بالقسمة جائزة لكن لا يجبر الممتنع عنها وكل ما فيه ضرر كالجوهر
والسيف والعضائد الضيقة لا تجوز قسمته ولو اتفق الشركاء على القسمة ولا يقسم الوقف
لان الحق ليس بمشخص في المتقاسمين ولو كان ملك الواحد وقفا وطلقا صح قسمته
لانه تمييز الوقف من غيره * الثالث في لواحق هذا الباب وهي مسائل * الاولى لو دفع
انسان دابة وأخر راوية الى سقاء على الاشتراك في الحاصل لم ينعقد الشركة وكان
ما يحصل للسقاء وعليه اجرة مثل الدابة والراوية * الثانية لو حاش صيدا واحتطب
واحتش بنمته انه له ولغيره لم تؤثر تلك النية وكان باجمعه له خاصة وهل يفتقر المخير

في تملك المباح الى نية التملك قيل لا وفيه تردد * الثالثة لو كان بينهما مال بالسوية
فان احدهما لصاحبه في التصرف على ان يكون الربح بينهما نصفين لم يكن
فراضا لانه لا شركة للعامل في مكتسب مال الامر ولا شركة وان حصل الامتزاج بل
يكون بضاعة * الرابعة اذا اشترى احد الشريكين شيئا فادعى الآخر انه اشتراه لهما
وانكر فالقول قول المشتري مع يمينه لانه ابصر بنيتة ولو ادعى انه اشترى لهما فانكر
الشريك فالقول ايضا قوله لمثل ما قلناه * الخامسة لو باع احد الشريكين سلعة بينهما
وهو وكيل في قبض الثمن وادعى المشتري تسليم الثمن الى البائع وضدته الشريك
برئ المشتري من حقه وقبلت شهادته على القابض في النصف الآخر وهو حصته
البائع لا يرتفع التهمة عنه في ذلك القدر ولو ادعى تسليمه الى الشريك فصدقه البائع
لم يبرأ المشتري من شيء من الثمن لان حصته البائع لم تسلم اليه ولا الى وكيله والشريك
ينكر فالقول قوله مع يمينه وقيل تقبل شهادة البائع والمنع في المسئلتين اشبه *
السادسة لو باع اثنان صبيين كل واحد منهما لواحد منهما بانفراد صفة بئمن واحد مع
تفاوت قيمتها قيل يصح وقيل يبطل لان الصفة تجري مجرى متدين فيكون
ثمن كل واحد منهما مجهولا اما لو كان العبدان لهما او كان لواحد جاز وكذا لو كان
لكل واحد قفيز من حنطة على انفراد فباعا هما صفة لانقسام الثمن عليهما بالسوية *
السابعة قد بينا ان شركة الابدان باطلة فان تميزت اجرة عمل احدهما من صاحبه
اختص بها وان اشتبهت قسم حاصلهما على قدر اجرة مثل عملهما واعطي كل
واحد ما قابل اجرة مثل عمله * الثامنة اذا باع الشريكان سلعة صفة ثم استوفى
احدهما منه شيئا شاركه الآخر فيه * التاسعة اذا استأجر للاحتطاب او للاحتشاش
او للاصطياد مدة معينة صحت الاجارة ويملك المستأجر ما يحصل من ذلك
في تلك المدة ولو استأجره لصيد شيء بعينه لم يصح لعدم الثقة بحصوله فالبا *

كتاب المضاربة

وهو يستدعي بيان أمور أربعة الأول في العقد وهو جائز من الطرفين لكل منهما فسخه سواء نض المال أو كان به عروض ولو اشترط فيه الاجل لم يلزم لكن لو قال ان مرت بك سنة مثلا فلا تشتري بعدها وبع صح لان ذلك من مقتضى العقد وليس كذلك لو قال علي اني لا املك فيها منعك لان ذلك منافٍ لمقتضى العقد ولو اشترط ان لا تشتري الا من زيد او لا تبيع الا على عمرو صح وهكذا لو قال علي ان لا تشتري الا الثوب الفلاني او ثمرة البستان الفلاني وهو ان كان وجود ما اشار اليه عاما او نادرا ولو شرط ان يشتري اضلا يشتركان في نمائه كالشجر او الغنم قبل يغمد لاي مقتضاه التصرف في رأس المال وفيه تردد وان اذن له في التصرف تولى باطلاق الاذن ما يتولاه المالك من مرغى القماش والنشر والطبي وحراره وقبض الثمن وايداعه الصندوق واستيجار من جرت العادة باستيجاره كاللدال والوزان والحمال مملا بالعرف ولو استأجر الاول ضمن الاجرة ولو تولى الاخير بنفسه لم يستحق اجرة وينفق في السفر كمال نفقته من اصل المال على الاظهر ولو كان لنفسه مال غير مال القراض فالوجه التقسيط ولو اتفق صاحب المال مسافرا انتزع المال منه فنفقة صوده من خاصته وللعامل ابتياح المعيب والرد بالعيب واخذ الارض كل ذلك مع الغبطة ويقتضي اطلاق الاذن البيع نقدا بثمن المثل من نقد البلد ولو خالف لم يمتز الا مع اجازة المالك وهكذا يجب ان يشتري بعين المال واشترى في الذمة لم يمتز الا مع الاذن ولو اشترى في الذمة لامعه ولم يذكر المالك تعلق الثمن بذمته ظاهرا ولو امره بالسفر الى جهة فسافر الى غيرها او امره بابتياح شيء معين فابتاع غيره ضمن ولو ربح والحال هذه كان الربح بينهما بموجب الشرط وموت كل واحد منهما يبطل المضاربة لانها في المعنى وكالة * الثاني في مال القراض ومن شرطه ان يكون مينا وان يكون دراهم او دنانير

وفي القراض بالنقرة تردد ولا يصح بالفلوس ولا بالورق المغشوش سواء كان الغش اقل
او اكثر ولا بالعروض ولودفع اليه آلة الصيد كالشبكة بحصة فاصطاد كان للصائد عليه
اجرة الآلة ويصح القراض بالمال المتاع ولا بد ان يكون معلوم المقدار ولا يكفي المشاهدة
وقيل نصح مع الجهالة ويكون القول قول العامل مع التنازع في قدره ولو احضر مالين
وقال قارضتك بايها شئت لم ينعقد بذلك قراض واذا اخذ من مال القراض ما يعجز
عنه ضمن ولو كان له في يد قاصب مال فقارضه عليه صح ولم يبطل الضمان فانما
اشترى به ودفع المال الي البائع برمي لانه قضى دينه باذنه ولو كان له دين لم يجز
ان يجعله مضاربة الا بعد قبضه وكذا لو اذن للعامل في قبضه من الغريم مالم يجد
العقد **فروع** لو قال مع هذه السلعة فاذا انضئ منها فهو قراض لم يصح لان المال ليس
بمملوك عند العقد ولو مات رب المال وبالمال متاع فاقره الوارث لم يصح لان الاول
بطل ولا يصح ابتداء القراض بالعروض ولو اختلفا في قدر رأس المال فالقول قول العامل
مع بينته لانه اختلاف في المقبوض ولو خلط العامل مال القراض بماله بغير اذن المالك
خطأ لا يتميز ضمن لانه تصرف غير مشروع * **الثالث** في الربح ويلزم الحصة بالشرط
دون الاجرة على الاصح ولا بد ان يكون الربح مشاهدا فلوقال خذ قرضا والربح لي
فسد ويمكن ان يجعل بضاعة نظرا الي المعنى وفيه تردد وكذا التردد لو قال والربح
لك اما لو قال خذ فاتجر به والربح لي كان بضاعة ولو قال والربح لك كان قرضا ولو شرط
احدهما شيئا معيناً والباقي بينهما فسد لعدم الوثوق بحصول الزيادة فلا تحقق الشركة
ولو قال خذ على النصف صح وكذا لو قال علي ان الربح بيننا ويقضى بالربح بينهما
نصفين فلوقال علي ان لك النصف صح ولو قال علي ان لي النصف واقتصر لم يصح
لانه لم يعين للعامل حصة ولو شرط لعلامة حصة معها صح **فصل** الغلام او لم يعمل
او شرط لاجنبي وكان عاملا صح وان لم يكن عاملا فسد وفيه وجه آخر ولو قال لك نصف

ربحه صح وكذا لو قال ربح نصفه ولو قال لاثنيين لكما نصف الربح صح وكانا فيه سواء
 ولو فضل أحدهما صح أيضا وإن كان عملهما سواء ولو اختلفا في نصيب العامل فالقول
 قول المالك مع يمينه ولو دفع قراضا في مرض الموت وشرط بحاصه وملك العامل الحصنة
 ولو قال العامل ربحت كذا ورجع لم يقبل رجوعه وكذا لو ادعى الغلط أما لو قال ثم خسرت
 أو قال ثم تلف الربح قبل والعامل يملك حصته من الربح بظهوره ولا يتوقف على وجوده
 ناضا * الرابع في اللواحق وفيه مسائل * الأولى العامل أمين لا يضمن مليتلف الآ
 من تغريطا وخيانة وقوله مقبول في التلف وهل يقبل في الرد فيه تردد اظهره انه لا يقبل *
 الثانية إذا اشترى من ينعق على رب المال فإن كان باذنه صح وينعق فإن فضل
 من المال من ثمنه شيء كان الفاضل قراضا ولو كان في العبد المذكور فضل ضمن رب
 المال حصنة العامل من الزيادة والوجه الاجرة وإن كان بغير إذنه وكان الشراء بعين
 المال بطل وإن كان في الذمة وقع الشراء للعامل الآن يذكر رب المال * الثالثة لو كان
 المال لامرأة فاشترى زوجها فإن كان باذنها بطل النكاح وإن كان بغير إذنها قبل يصح
 الشراء وقبل يبطل لأن عليها في ذلك ضررا وهو شبه * الرابعة إذا اشترى العامل
 أباه فإن ظهر فيه ربح انعق نصيبه من الربح ويسعى المعتق في باقي قيمته موسرا كان
 العامل أو معسرا * الخامسة إذا فسح المالك صح وكان للعامل اجرة المثل إلى ذلك
 الوقت ولو كان بالمال عروض قيل كان له أن يبيع والوجه المنع ولو ألزمه المالك قيل
 يجب عليه أن ينض المال والوجه انه لا يجب وإن كان سلفا كان عليه جبايته وكذا
 لو مات رب المال وهو عروض كان له البيع الآن يمنعه الوارث وفيه قول آخر * السادسة
 إذا قارض العامل غيره فإن كان باذنه وشرط الربح بين العامل الثاني والمالك صح
 ولو شرط لنفسه لم يصح لأنه لا عمل له ولو كان بغير إذنه لم يصح القراض الثاني فإن
 ربح كان نصف الربح للمالك والنصف الآخر للعامل الأول وعليه اجرة الثاني وقبل

للمالك ايضا لان الاول لم يعمل وقيل بين العاملين ويرجع الثاني على الاول
 بنصف الاجرة والاول حصن * السابعة اذا قال دفعت اليه مالا قراضا فانكر فاقام
 المدعي بينة فادعى العامل التلف فضي عليه بالضمان وكذا لو ادعى عليه وديعة
 او غيرها من الامانات اما لو كان جوابه لا يستحق قبلي شيئا او ما اشبهه لم يضمن *
 الثامنة اذا تلف مال القراض او بعضه بعد دوائره في التجارة احتسب التلف من
 الربح وكذا لو تلف قبل ذلك وفي هذا تردد * التامعة اذا قارض اثنان واحدا وشرطا
 له النصف وتفاضلا في التصفى الاخر مع التساوي في المال كان فاسدا لفساد الشرط
 وفيه تردد * العاشرة اذا اشترى هذا القراض فتلف الثمن قبل القبض قيل يلزم
 صاحب المال نمته دائما ويكون الجميع رأس ماله وقيل ان كان اذن له في الشراء
 في الذمة فكذلك والا كان باطلا ولا يلزم الثمن احدهما * الحادية عشر اذا نض قدر
 الربح فطلب احدهما القسمة فان اتفقا صح وان امتنع المالك لم يجبر فان اقتسما
 وبقي رأس المال معه فحسب رد العامل أقل الأمرين واحتسب المالك * الثانية عشر
 لا يصح ان يشتري رب المال من العامل شيئا من مال القراض ولا ان يأخذ منتبها شفعة
 وكذا لا يشتري من عبده القن وله الشراء من المكاتب * الثالثة عشر اذا دفع مالا
 قراضا وشرط ان يأخذ له بضاعة قبل الايصاح لان العامل في القراض لا يعمل ما لا يستحق
 عليه اجرا وقيل يصح القراض ويبطل الشرط ولو قيل يصحهما كان حسنا * الرابعة عشر
 اذا كان مال القراض مائة فحسب عشرة واخذ المالك عشرة ثم عدل بها الساعي
 فربح كان رأس المال تسعة وثمانين الا تسع لان المأخوذ محسوب من رأس المال فهو
 كالوجود فاذا المال في نقد يوتسعين فاذا قسم الخسران وهو عشرة على تسعين كانت
 حصة العشرة المأخوذة دينارا وتسعا فيوضع ذلك من رأس المال * الخامسة عشر
 لا يجوز للمضارب ان يشتري جائزة يطأها وان اذن له المالك وقيل يجوز مع الاذن اما

لواحلها بعد شرائها صم * السادسة عشر ان مات وفي يده اموال مضاربة فان علم مال
احدهم بعينه كان احق به وان جهل كنفوا فيه سواء وان جهل كونه مضاربة قضى بدميراثا *

كتاب المزارعة والمساقاة

اما المزارعة فهي معاملة على الارض بحصة من حاصلها وعبارتها ان يقول زارعتك
او ازرع هذه الارض او سلمتها اليك وما جرى مجراه مدة معلومة بحصة معينة من
حاصلها وهي عقد لازم لا ينفسخ الا بالتقاعيل ولا يبطل بموت احد المتعاقدين والكلام
اما في شروطه واما في احكامه **اما** الشروط فثلاثة الاول ان يكون النماء مشاعا بينهما
تساويا فيه او تفاضلا فلو شرط احدهما لم يصح وكذا لو اخص كل واحد منهما بنوع
من الزرع دون صاحبه كان شرط احدهما الهرف والآخر لافل او ما يزرع على
الجداول والآخر ما يزرع في فيرها ولو شرط احدهما قدرا من الحاصل وما زاد عليه
بينهما لم يصح لجواز ان لا تحصل الزيادة **اما** الشرط احدهما على الآخر شيئا يضمنه
له من غير الحاصل مضافا الى الحصة قيل يصح وقيل يبطل والاول اشبه وتكره
اجارة الارض للزراعة بالحنطة والشعير مما يخرج منها والمنع اشبه وان يؤجرها باكثر
مما استأجره بالآل ان يحدث فيها حدثا او يؤجرها بجنس غيره * الثاني تعيين المدة
وان شرط مدة معينة بالايام والاشهر يصح ولو اقتصر على تعيين المزروع من غير ذكر
المدة فوجهان احدهما يصح لان لكل زرع امدا فينبى على العادة كالفراش والآخر
يبطل لانه عقد لازم فهو كالاجارة فيشترط فيه تعيين المدة دفعا للغرر لان امدا الزرع
غيره مضبوط وهو اشبه ولو مضت المدة والزرع باقى كان للمالك ان يزيله على الاشبه سواء
كان بسبب الزرع كالتفريط او من قبل الله سبحانه كحتم الماء او تغير الاهوية وان
اتفقا على التبقية جاز بعرض وغيره ليكن ان شرط عوضا افتقر في لزومه الى تعيين
المدة الزائدة ولو شرط في العقد تاخيرها ان بقي بعد المدة المسترطة بطل العقد على القول

باشتراط تقدير المدة ولينترك الزراعتين انقضت المدة لزمتها اجرة المثل ولو كان استأجرها
 لزمتها الاجرة * الثالث ان تكون الارض مما يمكن الانتفاع بها بان يكون لها ماء اما
 من نهر او بئر او عين او مصنع ولو انقطع في اثناء المدة فـللمزارع الخيار لعدم الانتفاع
 بها هذا اذا زرع عليها او استأجرها للزراعة وعليه اجرة ما سلف ويرجع بما قابل المدة
 المتخلفة واذا اطلق المزارعة زرع ماشاء وان عين الزرع لم يجز التعدي ولو زرع ما هو
 اضر والحال هذه كان لما لكها اجرة المثل ان شاء او المسمى مع الارش ولو كان اقل ضررا
 جاز ولو زرع عليها او آجرها للزراعة ولا ماء لها مع علم المزارع لم يتخير ومع الجهالة
 له الفسخ اما لو استأجرها مطلقا ولم يشترط الزراعة لم يفسخ لامكان الانتفاع بها بغير
 الزرع وكذا الوشرط الزراعة وكانت في بلاد تسقيها الغيوث غالبا ولو استأجر للزراعة
 ما لا ينحسر عنه الماء لم يجز لعدم الانتفاع ولو رضى بذلك المستأجر جاز ولو قيل بالمنع
 لجهالة الارض كان حسنا وان كان قليلا يمكن معه بعض الزرع جاز ولو كان الماء
 ينحسر عنها تدريجا لم يصح لجهالة وقت الانتفاع ولو شرط الغرس والزرع افتقر الى
 تعيين مقدار كل واحد منهما لتفاوت ضررهما وكذا لو استأجر لزعين او غرمين
 مختلفي الضرر **تفريع** اذا استأجر ارضا مدة معينة ليغرس فيها ما يبقى بعد المدة
 غالبا قيل يجب على المالك ابتاؤه او ازالته مع الارش وقيل له ازالته كما لو غرس
 بعد المدة **والاول اصبه** **واما** احكامه فيشتمل على مسائل * الاولى اذا كان من احدهما
 الارض حسب ومن الآخر البذر والعمل والعمامل صح بلفظ المزارعة وكذا لو كان
 من احدهما الارض والبذر ومن الآخر العمل او كان من احدهما الارض والعمل
 ومن الآخر البذر نظرا الى الاطلاق ولو كان بلفظ الاجارة لم يصح لجهالة العوض اما
 لو آجره بمال معلوم مضمون في الذمة او معين من غيرها جاز * الثانية اذا تنازعا في
 المدة فالقول قول منكر الزيادة مع يمينه وكذا لو اختلفا في قدر الحصة فالقول قول

صاحب البذر فان اقام كل واحد منهم ما بينة قدمت بينة العامل وقيل يرجعان الى القرعة والاول اشبه * الثالثة لو اختلفا فقال الزارع اعترتنيها وانكر المالك وادعى الحصنة او الاجرة ولا بينة فالقول قول صاحب الارض ويثبت له اجرة المثل مع يمين الزارع وقيل يستعمل القرعة والاول اشبه وللزارع تبقيّة الزرع الى آوان اخذه لانه مأذون فيه اما لو قال غصبتنيها حلف وكان له ازالته والمطالبة باجرة المثل وارش الارض ان عابت وطم الحفر * الرابعة للمزارع ان يشارك غيره وان يزارع عليها غيره ولا يتوقف على اذن المالك لكن لو شرط المالك الزرع بنفسه لزم ولم تجز المشاركة الا باذنه * الخامسة خراج الارض ومؤنتها على صاحبها الا ان يشترطه على الزارع * السادسة كل موضع يحكم فيه بطلان المزارعة يجب لصاحب الارض اجرة المثل * السابعة يجوز لصاحب الارض ان يخرض على الزارع والزارع بالخيار في القبول والرد فان قبل كان استقرا ذلك مشروطا بالسلامة فلو تلف الزرع بأفة سماوية او ارضية لم يكن عليه شيء * واما المساقاة فهي معاملة على اصول ثابتة بحصة من ثمرها والنظر فيها يستدعي فصولا * الاول في العقد وصيغة الاجاب ان يقول ساقيتك او عاقلتك او سلمت اليك او ما اشبهه وهي لازمة كالاجارة وتصح قبل ظهور الثمرة وهل تضع بعد ظهورها فيه تردد ولا تظهر الجواز بشرط ان يبقى للعامل عمل وان قل مما تستزاد به الثمرة ولا تبطل بموت المساقى ولا بموت العامل على الاشبه * الثاني ما يساقى عليه وهو كل اصل ثابت له ثمرة ينتفع بها مع بقائه فتصح المساقاة على النخل والكرم وشجر الفواكه وفيما لا ثمر له اذا كان له ورق ينتفع به كالتوت والحناء تردد ولو ساقى على ودي او شجر غير ثابت لم تصح اقتضارا على موضع الوفاق اما الوساقاة على ودي مغروس الى مدة يحمل مثله فيها غالبا صم ولو لم يحمل فيها وان قصرت المدة المشترطة من ذلك غالبا او كان الاحتمال على السواء لم يصح * الثالث المدة ويعتبر فيها شرطان

أن تكون مقدرة بزمان لا يحتمل الزيادة والنقصان وأن تكون ما يحصل فيها
 الثمرة غالبا * الرابع العمل وإطلاق المساقاة يقتضي قيام العامل بما فيه زيادة النماء
 من الرفق وإصلاح الاجاجين وإزالة الحشيش المضر بالاصول وتهذيب الجريد
 والسقي والتلقيح والعمل بالناضج وتعديل الثمرة واللفاظ وإصلاح موضع التشميس
 ونقل الثمرة اليه وحفظها وقيام صاحب الاصل ببناء الجدار وعمل ما يسقى به من
 دولاب اود اليه وإنشاء النهر والكش للتلقيح وقيل يلزم ذلك العامل وهو حسن
 لان به يتم التلقيح ولو شرط شيئا من ذلك على العامل صح بعد ان يكون معلوما
 ولو شرط العامل على رب الاصول عمل العامل بطلت المساقاة لان الفائدة لا تستحق
 الا بالعمل ولو ابقى العامل شيئا من عمله في مقابلة الحصة من الفائدة وشرط الباقي
 على رب الاصول جاز ولو شرط ان يعمل الغلام المالك معه جاز لانه ضم مال الى مال
 اما لو شرط ان يعمل الغلام لخاص العامل لم يجز وفيه تردد والجواز اشبه وكذا لو شرط
 عليه اجرة الأجراء او شرط خروج اجرتهم منهما * الخامس في الفائدة ولا بد ان يكون
 للعامل جزء منها مشاهدا فلوا ضرب من ذكر الحصة بطلت المساقاة وكذا لو شرط
 احدهما الانفراد بالثمره لم تصح المساقاة وكذا لو شرط لنفسه شيئا معيناً وما زاد بينهما
 وحده التوفر لنفسه ارطالا وللعامل ما فضل او عكس وكذا لو جعل حصته نخلات
 بعينها ولاخر ما عداها ويجوز ان يفرد كل نوع بحصة مخالفة للحصة من النوع
 الآخر اذا كان العامل عالما بمقدار كل نوع ولو شرط مع الحصة من النماء حصة من
 الاصل الثابت لم يصح لان مقتضى المساقاة جعل الحصة من الفائدة وفيه تردد ولو ساقاه
 بالنصف ان سقى بالناضج وبالثلث ان سقى بالسائم بطلت المساقاة لان الحصة
 لم تنعين وفيه تردد ويكره ان يشترط رب الارض على العامل مع الحصة شيئا من ذهب
 او فضة لكن يجب الوفاء بالشرط ولو تلغت الثمرة لم يلزم * السادس في احكامها وهي

مسائل * الأولى كل موضع تفسد فيه المساقاة فللعامل اجرة المثل والثمرة لصاحب
الاصل * الثانية اذا استأجر اجيراً للعمل بحصة منها فان كان بعد بدو صلاحها جاز
وان كان بعد ظهورها وقبل بدو الصلاح بشرط القطع صح ان يستأجره بالثمرة اجمع
ولو استأجره ببعضها قيل لا يصح لتعذر التسليم والوجه الجواز * الثالثة اذا قال ساقيتك
على هذا البستان بكذا على ان أساقيتك على الآخر بكذا قيل تبطل والجواز اشبه *
الرابعة لو كانت الاصول لاثنيين فقالا لواحد ساقيتك على ان لك من حصة فلان
النصف ومن حصة الآخر الثلث صح بشرط ان يكون عالماً بقدر نصيب كل واحد
منهما ولو كان جاهلاً بطلت المساقاة لتجهل الحصة * الخامسة اذا هرب العامل لم تبطل
المساقاة فان بذل العمل عنه باذل او دفع اليه الحاكم من بيت المال ما يستأجر عنه
فلا خيار وان تعذر ذلك كان له الفسخ لتعذر العمل ولولم يفسخ وتعذر الوصول الى
الحاكم كان له ان يشهد انه يستأجر عنه ويرجع عليه على تردد ولولم يشهد لم يرجع *
السادسة اذا ادعى ان العامل خان او سرق او اتلف او فرط فتلف وانكر فالقول قوله
مع يمينه وبتقدير ثبوت الخيانة هل ترفع يده او يستأجر من يكون معه من اصل
الثمرة الوجه ان يده لا ترفع من حصته من الربح وللمالك رفع يده عما عداه ولو ضم
المالك اليه اميناً كانت اجرة على المالك خاصة * السابعة اذا ساقاه على اصول فبان
مستحقة بطلت المساقاة والثمرة للمستحق وللعامل الاجرة على المساقى لا على
المستحق ولو اقتصما الثمرة وتلفت كان للمالك الرجوع على الغاصب بدرك الجميع
ويرجع الغاصب على العامل بما حصل له وللعامل على الغاصب اجرة عمله او
يرجع على كل واحد منهما بما حصل له وقيل له الرجوع على العامل بالجميع
ان شاء لان يده عادية والاول اشبه الابتقدير ان يكون العامل مالاً به * الثامنة ليس
للعامل ان يساقى غيره لان المساقاة انما تصح على اصل مملوك للمساقى * التاسعة

خراج الارض على المالك الا ان يشترط على العامل او بينهما * العاشرة الفائدة تُملَك بالظهور وتجب الزكوة فيها على كل واحد منهما اذا بلغ نصيبه نصاباً تتمه اذا دفع ارضا الى رجل ليغرسها على ان الغرس بينهما كانت المغارسة باطلة والغرس لصاحبه ولصاحب الارض ازالته ولم الاجرة لغوات ما حصل الاذن بسببه وملكه ارض النقصان بالقلع ولودفع القيمة ليكون الغرس له لم يجبر الغارس وكذا لودفع الغارس الاجرة لم يجبر صاحب الارض على التبقية *

كتاب الودیعة

والنظر في امور ثلثة * الاول العقد وهو استئابة في الحفظ ويقتصر الى ايجاب وقبول ويقع بكل عبارة دلت على معناه ويكفي الفعل الدال على القبول ولو طرح الوديعة عنده لم يلزمه حفظها اذا لم يقبلها وكذا لو اكره على قبضها لم تصر وديعة ولا يضمنها لو اهل وان استودع وجب عليه الحفظ ولا يلزمه دركها لو تلقت من غير تفریط او اخذت منه قهراً نعم لو تمكّن من الدفع وجب ولو لم يفعل ضمن ولا يجب تحمل الضرر الكثير بالدفع كالجرح واخذ المال ولو انكرها وطولب باليمين ظلماً جاز الحلف موريا بما يخرج به عن الكذب وهي فقد جائز من طرفه تبطل بموت كل واحد منهما وبجنونه وتكون امانة وتحفظ الوديعة بما جرت العادة بحفظها كالثوب في الصندوق والداية في الاصطبل والشاة في المراح او ما يجري مجرى ذلك ويلزمه سقي الدابة وعلفها امره بذلك اولم يأمره ويجوز ان يستقيها بنفسه او بغلامه اتباعاً للعادة ولا يجوز اخراجها من منزله لذلك الامع الضرورة كعدم التمكّن من سقيها او علفها في منزله او شبه ذلك من الاعذار ولو قال المالك لا تغلفها ولا تسقيها لم يجز القبول بل يجب عليه سقيها وعلفها نعم لو اخل بذلك والحال هذه اثم ولم يضمن لان المالك اسقط الضمان بنهيه كما لو امره بالقاء ماله في البحر ولو عين له موضع الاحتفاظ اقتصر

عليه فلو نقلها ضمن إلا إلى احرز او مثله على قول ولا يجوز نقلها إلى مادونه ولو كان
 حرزا الأمتع الخوف مع ابقائها فيه ولو قال لا تنقلها من هذا احرز ضمن بالنقل كيف
 كان إلا ان يخاف تلفها فيه ولو قال وان تلفت ولا تصح وديعة الطفل ولا المجنون
 ويضمن القابض ولا يبرأ بردها اليهما وكذا لا يصح ان يستودعها ولو ادعا لم يضمنها
 بالاهمال لان المودع لها متلف ماله واذا ظهر للمودع امانة الموت وجب الاشهاد بها
 ولو لم يشهد وانكرت الورثة كان القول قولهم ولا يمين عليهم إلا ان يدعى عليهم
 العلم ويجب اعادة الوديعة على المودع مع المطالبة ولو كان كافرا إلا ان يكون المودع
 غاصبا لها فيمنع منها ولو مات فطلبها وارثه وجب الانكار وتجب اعادتها على المغضوب
 منه ان عرف وان جهل صرقت سنة ثم جاز التصديق بها من المالك ويضمن المتصدق
 ان كره صاحبها ولو كان الغاصب مزجها بماله ثم اودع الجميع فان امكن المستودع
 تمييز المالكين رد عليه ماله ومنع الآخرون لم يمكن تمييزهما وجبت عليه اعادتهما
 على الغاصب * الثاني في موجبات الضمان وينظمها قسمان التفريط والتعدي
 أما التفريط فكان يطرحها فيما ليس بحرر او يترك سقي الدابة او علفها او نشر الثوب
 الذي يفتقر إلى النشر او يودعها من غير ضرورة ولا اذن او يسافر بها كذلك مع
 خوف الطريق ومع امنه وطرح الأقمشة في المواضع التي تعفنها وكذا التترك سقي
 الدابة او علفها مدة لا تصبر عليه في العادة فماتت به * القسم الثاني في التعدي مثل
 ان يلبس الثوب او يركب الدابة او يخرجها من حرزها لينتفع بها نعم لو نوى الانتفاع
 لم يضمن بمجرد النية ولو طلبت منه فامتنع من الرد مع القدرة ضمن وكذا لو وجدها
 ثم قامت عليه بينة او اعترف بها ويضمن لو خلطها بماله بحيث لا يميز وكذا لو اودعه
 مالا في كيس مختوم ففتح ختمه وكذا لو اودعه كيسين فمزجها وكذا لو امره باجارها
 لحمل أخف فأجرها لأثقل أو لأسهل فأجرها لأشق كالقطن والحديد ولو جعلها المالك

في حرز مقفل ثم اودعها ففتح المودع الحرز واخذ بعضها ضمن الجميع ولو لم تكن مودعة في حرز او كانت مودعة في حرز للمودع فاخذ بعضها ضمن ما اخذ ولو اعاد بدله لم يبرأ ولو اعادة ومزجه بالباني ضمن ما اخذ ولو اعاد بدله ومزجه ببقية الوديعة مزجاً لا يتميز ضمن الجميع * الثالث في اللواحق وفيه مسائل * الاولى يجوز السفر بالوديعة اذا خاف تلفها مع الاقامة ثم لا يضمن ولا يجوز السفر مع ظهور اشارة الخوف ولو سافرو الحال هذه ضمن * الثانية لا يبرأ المودع الا بردّها الى المالك او وكيله فان فقدهما فالى الحاكم مع العذر ومع عدم العذر يضمن ولو فقد الحاكم وخشي تلفها جاز ايداعها من ثقة ولو تلفت لم يضمن * الثالثة لو قدر على الحاكم فدفعها الى الثقة ضمن * الرابعة اذا اراد السفر قدفنها ضمن الا ان يخشى المعاجلة * الخامسة لو اعاد الوديعة بعد التفريط الى الحرز لم يبرأ ولو جدد له المالك الاستيमान يرجى وكذا لو ابرأه من الضمان ولو اكره على دفعها الى غير المالك دفعها ولا ضمان * السادسة اذا انكر الوديعة او اعترف وادعى التلف او ادعى الود ولا بينة فالقول قوله وللمالك اخلانه على الاشبه اما لو دفعها الى غير المالك وادعى الانكار فانكر فالقول قول المالك مع يمينه ولو صدقة على الانس لم يضمن وان ترك الاشهاد على الاشبه * السابعة اذا اقام المالك البينة على الوديعة بعد الانتكاف صدقتها ثم ادعى التلف قبل الانتكار لم تسمع وصوله لاشتغال ذمته بالضمان ولو قيل تسمع دعواه وتقبل بينته كان بحسنا * الثامنة اذا عين له حرز بعيداً عنه وجبته المبادرة اليه بما جرت العادة فان اخرج مع التمكن ضمن ولو سلمها الى زوجته لتحريزها ضمن * التاسعة اذا اعترف بالوديعة ثم مات وجب له عينيها قيل تخرج من اهل تركته ولو كان له خرماء وضامات التركة حاصهم المستودع وفيها تردد * العاشر اذا كان في يده وديعة فلا عاها اثنان فان صدق احدهما قبل وان كذبهما فكذلك وان قال لا ادري اتربت في يده حتى ثبت لها مالک فان ادعيا واحدهما علمه

بصحة الدعوى كان عليه اليمين * الحادية عشر اذا فرط واختلغا في القيمة فالقول قول المالك مع يمينه وقيل القول قول الغارم مع يمينه وهو اشد * الثانية عشر اذا مات المودع سلمت الوديعة الى الوارث فان كانوا جماعة سلمت الى الكل او الى من يقوم مقامهم ولو سلمها الى البعض من غير ان ضمن حصص الباقيين *

كتاب العارية

وهو عقد ثمرته التبرع بالمنفعة ويقع بكل لفظ يشتمل على الاذن في الانتفاع وليس بلازم لاحد المتعاقدين والكلام في فصول اربعة * الاول في المعير ولا بد ان يكون مكلفا جائزا التصرف فلا تصح اعارة الصبي ولا المجنون ولو اذن الولي جاز للصبي مع مراعاة المصلحة وكما لا يليها من نفسه كذا لا تصح ولايته من غيره * الثاني في المستعير وله الانتفاع بما جرت العادة به في الانتفاع بالعارية ولو نقص من العين شيء او تلفت بالاستعمال من غير تعدل يضمن الا ان يشترط ذلك في العارية ولا يجوز للمعير ان يستعير من محل صيد لانه ليس له امساكه ولو امسكه ضمنه وان لم يشترطه عليه ولو كان الصيد في يد محرم فاستعاره المحل جاز لان ملك المحرم زال عنه بالا حرام كما يأخذ من الصيد ما ليس بملك ولو استعار من الغاصب وهو لا يعلم كان الضمان على الغاصب وللمالك الزام المستعير بما استوفاه من المنفعة ويرجع على الغاصب لانه اذن في استيفائها بغير موص والوجه تعلق الضمان بالغاصب حسب وكذا لو تلفت العين في يد المستعير اما لو كان مالما كان ضامنا ولم يرجع على الغاصب ولو اقرم الغاصب رجع على المستعير * الثالث في العين المعارة وهي كل ما يصح الانتفاع به مع بناء عينه كالشرب والدا بة وتضم استعارة الارض للزراعة والغرس والبناء ويقتصر المستعير على القدر المأذون فيه وقيل يجوز ان يستبيح ما دونه في الضرر كان يستعير ارضا للغرس فيزرع والاول اشد وكذا يصح استعارة كل حيوان له منفعة كفحل

الضراب والكلب والسنور والعبد للخدمة والمملوكة ولو كان المستعير اجنبياً منها
وتجوز استعارة الشاة للحلب وهي المنحة ولا يستباح وطى الامة بالعارية وفي استباحتها
بلفظ الاباحة تردد اشبهه الجواز وتصح الاستعارة مطلقة ومدة معينة وللمالك الرجوع
ولو ان له في البناء او الغرس ثم امره بالازالة وجبت الاجابة وكذا في الزرع ولو
قبل ادراكه على الاشبه وعلى الآذن الارش وليس له المطالبة بالازالة من دون
الارش ولو اعاره ارضاً للدفن لم يكن له اجبارة على قلع الميت وللمستعير ان يدخل
الى الارض ويستظل بشجرها ولو اعاره حائطاً طرح خشبة فطالبه بازالتها كان له ذلك
الا ان تكون اطرافها الاخر منبثة في بناء المستعير فيؤدى الى خرابه واجبارة على
ازالة جذوعة من ملكه وفيه تردد ولو ان له في غرس شجرة فانقلعت جاز ان يغرس
غيرها استصحاباً للآذن الاول وقيل يفتقر الى ان مستأنف وهو اشبه ولا تجوز اعادة
العين المستعارة الا باذن المالك ولا اجارتها لان المنافع ليست مملوكة للمستعير
وان كان له استيفائها * الرابع في الاحكام المتعلقة بها وفيه مسائل * الاولى العارية امانة
لا تضمن الا بالتغريط في الحفظ او التعدي او اشتراط الضمان وتضمن اذا كانت ذهبا
او فضة وان لم يشترط الا ان يشترط سقوط الضمان * الثانية اذا رد العارية الى المالك
او وكيله برئ ولوردها الى الحرز لم يبرأ ولو استعار الدابة الى مسافة فجازها ضمن
ولو اعادها الى الاولى لم يبرأ * الثالثة يجوز للمستعير بيع غروسه وابنيته في الارض
المستعارة للمعير ولغيره على الاشبه * الرابعة اذا حملت الاهوية او السيول حباً الى ملك
انسان فنبت كان لصاحب الارض ازالته ولا يضمن الارش كما في افصان الشجرة
البارزة الى ملكه * الخامسة لو نقصت بالاستعمال ثم تلفت وقد شرط ضمانها ضمن
قيمتها يوم تلفها لان النقصان المذكور غير مضمون * السادسة اذا قال الراكب اعرتنيها
وقال المالك اجرتكها فالقول قول الراكب لان المالك مدفع للاجرة وقيل القول

قول المالك في عدم العارية فاذا حلف سقطت دعوى الراكب وثبتت عليه اجرة
 المثل لا المسمى وهو شبه ولو كان الاختلاف عقيب العقد من غير انتفاع كان القول
 قول الراكب لان المالك يدعي عقد أو هذا ينكرو * السابعة اذا استعار شيئا لينتفع
 به في شيء فانتفع به في غيره ضمن وان كان له اجرة لزمته اجرة مثله * الثامنة اذا
 جحد العارية بطل استيمانه ولزمه الضمان مع ثبوت الاعارة * التاسعة اذا ادعى
 التلف فالقول قوله مع يمينه ولو ادعى الرد فالقول قول المالك مع يمينه * العاشرة
 لو فرط في العارية كان عليه قيمتها عند التلف اذا لم يكن لها مثل وقيل اهل
 القيم من حين التفريط الى وقت التلف والاول اشبه ولو اختلفا في القيمة كان
 القول قول المستعير وقيل القول قول المالك والاول اشبه *

كتاب الاجارة

وفيه فصول اربعة * الفصل الاول في العقد وثمرته تملكك المنفعة بعوض معلوم ويفتقر
 الى ايجاب وقبول والعبارة الصريحة عن الايجاب آجرتك ولا يصح في ملكك اما
 لو قال ملكتك سكني هذه الدار سنة مثلا صح وكذا امرتك لتحقيق القصد الى المنفعة
 ولو قال بعثتك هذه الدار ونوى الاجارة لم يصح وكذا لو قال بعثتك سكنها سنة
 لاختصاص لفظ البيع بنقل الامكان وفيه تردد والاجارة عقد لازم لا تبطل الا بالتقاييل
 او باحد الاسباب المقتضية للفسخ ولا تبطل بالبيع ولا بالعذر مهما كان الانتفاع ممكنا
 وهل تبطل بالموت المشهور بين الاصحاب نعم وتيل لا تبطل بموت المؤجر وتبطل
 بموت المستأجر وقال آخرون لا تبطل بموت احدهما وهو الاشبه وكل ما صح اعارته
 صح اجارته واجارة المشاع جائزة كالقسم والعين المحتلجة امانة لا يضمنها المستأجر
 الا بتعدي او تفريط وفي اشتراط ضمانها من غير ذلك تورد اظهره المنع وليس في الاجارة
 خيار المجلس ولو شرط الخيار لاحدهما اولهما جاز سواء كانت معينة كان يستأجر هذا

العبد او هذه الدار او في الذمة كان يستأجره ليبني له حائطا * الفصل الثاني في شرائطها وهي ستة * الاول ان يكون المتعاقدان كاملين جائزي التصرف فلو آجر المجنون لم تنفذ اجارته وكذا الصبي غير المميز وكذا المميز الاباذن وليه وفيه تردد * الثاني ان تكون الاجرة معلومة بالوزن او الكيل فيما يكال او يوزن لتحقيق انتفاء الغرر وقبل يكفي المشاهدة وهو حسن وتملك الاجرة بنفس العقد ويجب تعجيلها مع الاطلاق ومع اشتراط التعجيل ولو شرط التأجيل صح بشرط ان يكون معلوما وكذا لو شرطها في نجوم و اذا وقف المؤجر على هيب في الاجرة سابق على القبض كان له الفسخ او المطالبة بالعوض ان كانت الاجرة مضمونة وان كانت معينة كان له الرد او الارش ولو افلس المستأجر بالاجرة فعمم المؤجر ان شاء ولا يجوز ان يؤجر المسكن ولا الخان ولا الاجير باكثر مما استأجره الا ان يؤجر بغير جنس الاجرة او يحدث ما يقابل التفاوت وكذا لو سكن بعض الملك لم يجز ان يؤجر الباقي بزيادة من الاجرة والجنس واحد ويجوز باكثرها ولو استأجره ليحمل له متاعا الى موضع معين باجرة في وقت معين فان قصر عنه نقص من اجرته شيئا جاز ولو شرط سقوط الاجرة ان لم يوصله فيه لم يجز وكان له اجرة المثل و اذا قال آجرتك كل شهر بكذا صح في شهر وله في الزائد اجرة المثل ان سكن وقيل تبطل لتجهل الأجرة والاول اشبه **فروع** الاول لو قال ان خطته فارسيا فلنك درهم وان خطته روميا فلنك درهمان صح الثاني لو قال ان عملت هذا العمل في اليوم فلنك درهمان وفي غد درهم فيه تردد اظهرة الجواز ويستحق الاجير الاجرة بنفس العمل سواء كان في ملكه او ملك المستأجر ومنهم من فرق ولا يتوقف تسليم احدهما على الآخر وكل موضع يبطل فيه عقد الاجارة يجب فيه اجرة المثل مع استيفاء المتفعة او بعضها سواء زادت من المسمى او نقصت عنه ويكره ان يستعمل الاجير قبل ان يقاطع على الاجرة وان يضمن الامع التهمة * الثالث

ان تكون المنفعة مملوكة إما تبعاً للملك العيين او منفردة وللمستأجر ان يؤجر الا ان يشترط عليه استيفاء المنفعة بنفسه ولو شرط ذلك فسلم العيين المستأجرة الي غير ضامن ولو آجر غير المالك تبرأ قيل بطلت وقيل وقعت على اجازة للمالك وهو حسن * الرابع ان تكون المنفعة معلومة إما بتقدير العمل كخياطة الثوب المعلوم وإما بتقدير المدة كسكنى الدار او العمل على الدابة مدة معينة ولو قدر المدة والعمل مثل ان يستأجره ليخيط هذا الثوب في هذا اليوم قيل يبطل لان استيفاء العمل في المدة قد لا يتفق وفيه تردد والاجير الخاص وهو الذي يستأجره مدة معينة لا يجوز له العمل لغير المستأجر الا باذنه ولو كان مشتركاً جاز وهو الذي يستأجر لعمل مجرد من المدة وتملك المنفعة بنفس العقد كما تملك الاجرة به وهل يشترط اتصال مدة الاجارة بالعقد قيل نعم ولو اطلق بطلت وقيل للاطلاق يقتضي الاتصال وهو شبهه ولو عيّن شهر أو أكثر من العقد قيل يبطل والوجه الجواز وانما سلم العيين المستأجره ومضت مدة يمكن فيها استيفاء المنفعة لزمت الاجرة وفيه تفصيل وكذا لو استأجر داراً أو سلمها ومضت المدة ولم يسكن او استأجره لقلع ضرته فمضت المدة التي يمكن ايقاع ذلك فيها فلم يقلعه المستأجر استقرت الاجرة اما لو زال الالم فقيب العقد سقطت الاجرة ولو استأجر شيئاً فتلف قبل قبضه بطلت الاجارة وكذلك لو تلف جقيب قبضه اما لو انتقض بعض المدة ثم تلف او تجدد فسحق الاجارة صح فيما مضى وبطل في الباني ويرجع من الاجرة بما قابل المتخلف من المدة ولا بد من تعيين ما يحمل على الدابة إما بالمشاهدة وإما بتقديره بالكيل او الوزن او ما يرفع الجاهل فلا يكفي ذكر الحمل ولا راكب غير معين لتحقيق الاختلاف في الخفة والثقل ولا بد مع ذكر الحمل من ذكر طوله وعرضه وعلوه وهل هو مكشوف او مغطى وجنس فطائه وكذلك لو استأجر دابة للحمل فلا بد من تعيينه بالمشاهدة او ذكر جنسه وصغته وقدره وكذا لا يكفي ذكر الآلات المحمولة ما لم يعين قدرها وجنسها

ولا يكفي اشتراط حمل الزاد مالم يعينه واذا فني فليس له حمل بدله مالم يشترط
واذا استأجرت دابة افتقر الى مشاهدتها فان لم تكن مشاهدة فلا بد من ذكر جنسها ووصفها
وكذا الذكورة والانوثة اذا كانت للركوب ويسقط اعتبار ذلك اذا كان للحمل ويلزم
مؤجر الدابة كل ما يحتاج اليه في امكين الركوب من الرحل والقطب وآلته والجزام
والزمام وفي رفع الحمل وهذه تردد اظهره الضرور ولو آجرها للدوران بالدولاب افتقر
الى مشاهدته لاختلاف حاله في الثقل والخفة ولو آجرها للزراعة فان كان لصرت
جريب معلوم فلا بد من مشاهدة الارض او وصفها وان كان لعمل مدة كفى تقدير
المدة وكذا في اجارة الدابة لسفر مسافة معينة فلا بد من تعيين وقت السير ليلا او نهارا
الا ان يكون هناك عادة فيستغنى بها ويجوز ان يستأجر اثنان جملا او غيره للمعينة
ويرجع في التناوب الى العادة واذا اکتوى دابة فسار عليها زيادة على العادة او ضربها كذلك
او كبحها باللجام من غير ضرورة ضمن ولا يصح اجارة العقار الامع التعيين بالمشاهدة او
بالاشارة الى موضع معين موصوف بما يرفع الجهالة ولا تصح اجارته في النعمة لا يتضمن
من الفرر بخلاف استيجار الخياط للخياطة والنساج للنساج وان استأجر مدة فلا بد من
تعيين الصانع دفعا للفرر الناشي من تفاوتهم في الصنعة ولو استأجر لحفر البئر لم يكن
بد من تعيين الارض وقدر نزولها وسعتها ولو حفر فانهارت او بعضها لم يلزم الاجير
ازالته وكان ذلك الى المالك ولو حفر بعض ما قوطع عليه ثم تعذر حفر الباقي لما لصعوبة
الارض او مرض الاجير او غير ذلك فوَم حفرها وما حفر منها ورجع عليه بنسبة من
الاجرة وفي المسئلة قول آخر مستند الى رواية مهجورة ويجوز استيجار المرأة للرضاع
مدة معينة باذن الزوج فان لم يأن ففيه تردد والجواز شبه اذا لم يمنع الرضاع حقه
ولا بد من مشاهدة الصبي وهل يشترط ذكر الموضع الذي تُرضعه فيه قبل نعم وفيه
تردد وان مات الصبي او المرضعة بطل العقد ولو مات ابو هل يبطل بينى على

القولين ولو استأجر شيئاً مدة معينة لم يجب تقسيط الاجرة على اجزائها سواء كانت قصيرة او متطاولة ويجوز استيجار الارض لتعمل مسجداً ويجوز استيجار الدراهم والدنانير ان تحققت لها منفعة حكومية مع بقاء عينها **تفريع** لو استأجر لحمل مشرة افقرة من صبرة فاعتبرها ثم حملها وكانت اكثر فان كان المعتبر هو المستأجر لزمه اجرة المثل من الزيادة وضمن الدابة ان تلفت لتحقق العدوان وان اعتبرها المؤجر لم يضمن المستأجر اجرة ولا قيمة ولو كان المعتبر اجنبياً لزمته اجرة الزيادة * **الخامس** ان تكون المنفعة مباحة فلو آجره مسكناً ليحرز فيه خمر او دكاناً لبيع فيه آلة محرمة او اجيراً ليحمل له مسكراً لم تنعقد الاجارة وربما قيل بالتحريم وانعقاد الاجارة لا مكان الانتفاع في غير المحرم والاول اشبه لان ذلك لم يتناول العقد وهل يجوز استيجار الحائط المزوَّق للتنزة قيل نعم وفيه تردد * **السادس** ان تكون المنفعة مقدوراً على تسليمها فلو آجر عبداً ابقا لم تصح ولو رضم اليه وفيه تردد ولو منعه المؤجر منه سقطت الاجرة وهل له ان يلتزم ويطالب المؤجر بالتفاوت فيه فتردد والظاهر نعم ولو منعه ظالم قبل القبض كان بالخيار بين الفسخ والرجوع على الظالم باجرة المثل ولو كان بعد القبض لم تبطل وكان له الرجوع على الظالم واذا انهزم المسكن كان للمستأجر فسخ الاجارة الا ان يعيده صاحبه ويملكه منه وفيه تردد ولم يمتد الى المؤجر في اعادته ففسخ المستأجر رجوع بنسبة ما تخلف من الاجرة ان كان سلم اليه الاجرة * **الثالث** في احكامها وفيه مسائل * **الاولى** اذا وجد المستأجر بالعين المستأجرة عيباً كان له الفسخ او الرضاء بالاجرة من غير نقصان ولو كان العيب مدا ينفوت به بعض المنفعة * **الثانية** اذا تعدى في العين المستأجرة ضمن قيمتها وقت العدوان ولو اختلفا في القيمة كان القول قول المالك ان كانت دابة وقيل قول المستأجر على كل حال وهو اشبه * **الثالثة** من تقبل مملاً لم يجز ان يقبله فيرة بنقيصة على الاشهر الا ان يحدث فيه ما يستبى به الفضل ولا يجوز تسليمه الى غيره الا باذن

المالك ولو سلم من غير ان ضمن * الرابعة يجب على المستأجر سقي الدابة وملفها
ولو أهمل ضمن * الخامسة اذا أنسد الصانع ضمن ولو كان حازقاً كالقصار يحرق او
يخرق او الحجام يجني في حجامته او الختان يختن فيسبق موساه الى الخشعة او
يتجاوز حد الختان وكذا لبيطار مثل ان يحيف على الحافر او يفصد فيقتل او يجني
ما يضر الدابة ولو احتاط او اجتهد اما لو تلف في يد الصانع لاسببه من غير تفریط ولا تعد
لم يضمن على الاصح وكذا الملاح والمكاري لا يضمنان الا ما يتلف من تفریط على
الاشهر * السادسة من استأجر اجيراً لينفذ في حوائجه كانت نفقته على المستأجر الا
ان يشترط على الاجير * السابعة اذا أجرة مملوك كاله فأنسد كان ذلك لازماً لمولاه في سعيه
وكذا لو أجرة نفسه باذن مولاه * الثامنة صاحب الحمام لا يضمن الا ما أودع وتربط في
حفظه او تعدى فيه * التاسعة اذا اسقط الاجرة بعد تحققها في الذمة صح ولو اسقط المنفعة
المعينة لم تسقط لان الاجراء لا يتناول الا ما هو في الذمة * العاشرة اذا أجرة عبدة ثم اعتقه
لم تبطل الاجارة وتستوفي المنفعة التي يتناولها العقد ولا يرجع العبد على المولى باجرة
مثل عمله بعد العتق ولو أجرة الوصي صبيّاً مدة يعلم بلوغه فيها بطلت في المتيقن
وصحت في المحتمل ولو اتفق البلوغ فيموهل للصبي الفسخ بعد بلوغه قيل نعم وفيه
تردد * الحادية عشر اذا تسلم اجيراً ليعمل له صنعة فهلك لم يضمنه صغيراً كان او كبيراً
حرّاً او عبداً * الثانية عشر اذا دفع سلعة الى غيره ليعمل فيها عملاً فان كان ممن عادته
ان يستأجر لذلك العمل كالغسال والقصار فله اجرة مثل صله وان لم يكن له حابة
وكان العمل مما له اجرة فله المطالبة لانه ابصر بنيتة وان لم يكن مما له اجرة بالعادة
لم يلتفت اليه مدميها * الثالثة عشر كلما يتوقف عليه توفية المنفعة فعلى المؤجر كالخياط
في الخياطة والمدان في الكتابة ويدخل المفتاح في اجارة الدار لان الانتفاع يتم بها *
الرابع في التنازع وفيه مسائل * الاولى اذا تنازعا في اصل الاجارة فالقول قول المالك

مع يمينه وكذا لو اختلفا في قدر المستأجر وكذا لو اختلفا في رد العين المستأجرة أما لو اختلفا في قدر الاجرة فالقول قول المستأجر * الثانية اذا ادعى الصانع او الملاح او المكارى هلاك المتاع وانكر المالك كلّفوا البينة ومع فقدوا يلزمهم الضمان وقيل القول قولهم مع اليمين لانهم آمناء وهو اشهر الروايتين وكذا لو ادعى المالك التفريط فانكروا * الثالثة لو قطع الخياط ثوباً فبأفق المالك امرت بقطعه فميصاً فالقول قول المالك مع يمينه وقيل القول قول الخياط والاول اشبه ولو اراد الخياط فتقه لم يكن له ذلك اذا كانت الخيوط من الثوب او من المالك ولا اجرة له لانه عمل لم يأذن فيه المالك *

كتاب الوكالة

وهي تستدعي بيان فصول * الاول في العقد وهو استئابة في التصرف ولا بد في تحققه من ايجاب دال على القصد كقوله وكلتك او استئبتك او ما شاكل ذلك ولو قال وكلتني فقال نعم او اشار بما يدل على الاجابة كفي في الايجاب واما القبول فيقع باللفظ كقوله قبلت او رضيت او ما شابهه وقد يكون بالفعل كما اذا قال وكلتك في البيع فباع ولو تأخر القبول من الايجاب لم يقدح في الصحة فان الغائب يوكل والقبول يتأخر * ومن شرطها ان تقع منجزة فلو ملقت بشرط متوقع او وقت متحدد لم تصح نعم لو تجز الوكالة وشرط تأخير التصرف جاز ولو وكّله في شراء عبد افتقر الى وصفه ليمتغي الغرر ولو وكّله مطلقاً لم تصح على قول والوجه الجواز * وهي مقد جائز من طرفية فلو وكيل ان يعزل نفسه مع حضور الموكل ومع غيبته وللموكل ان يعزله بشرط ان يعلمه العزل ولو لم يعلمه لم ينعزل بالعزل وقيل ان تغزو اعلامه فاشهد انعزل بالعزل والاشهاد الاول اظهر ولو تصرف الوكيل قبل الاعلام مضي تصرفه على الموكل فلو وكّله في استيفاء القصاص ثم مزله فاقصّ قبل العلم بالعزل وقع الاقتصاص موقعه وبطلت الوكالة بالموت والجنون والاعماء من كل واحد منهما وبطلت وكالة الوكيل

بالخبر على الموكل فيما يمنع الحجر من التصرف فيه ولا تبطل الوكالة بالظن وإن
تداول وتبطل الوكالة بتلف ما تعلقت الوكالة به كموته العبد الموكّل في بيعه وموته
المرأة الموكّل بطلاقها وكذا لو فعل الموكل ما تعلقت الوكالة به والعبارة من العزل أن يقول
هزلتك أو أزلت نيابتك أو فسخت أو بطلت أو نقضت وما جرى مجرى ذلك
وأطلاق الوكالة يقتضي الابتياح بثمن المثل بنقد البلد حالاً وإن يبتاع الصحيح دون
المعيب ولو خالف لم يصح ولف على إجازة المالك ولو باع الوكيل بثمن فانكر المالك
الأذن في ذلك القدر كان القول قوله مع يمينه ثم تستعاد العين إن كانت باقية ومثلها
أو قيمتها إن كانت تالفة وقيل يلزم الدليل إتمام ما حلف عليه المالك وهو بعيد فإن
تصادق الوكيل والمشتري على الثمن ودفع الوكيل إلى المشتري السلعة فتلفت
في يده كان للموكل الرجوع على أيهما شاء بقيمته لكن إن رجع على المشتري
لا يرجع المشتري على الوكيل لتصديقه في الأذن وإن رجع على الوكيل رجع
الوكيل على المشتري بأقل الأمرين من ثمنه وما اضطره وأطلاق الوكالة في البيع
يقتضي تسليم المبيع لأنه من واجباته وكذا إطلاق الوكالة في الشراء يقتضي الأذن
في تسليم الثمن لكن لا يقتضي الأذن في البيع قبض الثمن لأنه قد لا يؤمن على
القبض والوكيل أن يرد بالعيب لأنه من مصلحة العقد مع حضور الموكل وغيبته
ولو منعه الموكل لم يكن له مخالفته * الثاني فيما لا تصح فيه النيابة وما تصح أمامه إلا تدخله
النيابة فضابطه ما تعلق قصد الشارح بإيقامه من المكلف مباشرة كإظهاره مع القدرة وإن
جازت النيابة في فصل الأضواء عند الضرورة والصلوة الواجبة ما دام حياً وكذا الصوم
والاعتكاف والجمع الواجب مع القدرة والأيمان والنذور والغصب والقسم بين
الزوجات لأنه يتضمن استماتاً وإظهاراً واللعان وقضاء العدة والجناية والألقاظ
والاحتطاب والاحتشاش وإقامة الشهادة الأهلن وجه الشهادة على الشهادة وأما

ما يدخله النيابة فضابطه ما جعل ذريعة الى فرض لا يختص بالمباشرة كالبيع وقبض الثمن والرهن والصلح والحوالة والضمان والشركة والوكالة والعارية وفي الاخذ بالشفعة والابراء والوديعة وقسم الصدقات ومقد النكاح وفرض الصداق والخلع والطلاق واستيفاء القصاص وقبض الديات وفي الجهاد على وجه وفي استيفاء الحدود مطلقا وفي اثبات حدود الآدميين اما حدود الله سبحانه فلا وفي عقد السبق والرماية والعق والكتابة والتدبير وفي الدعوى واثبات العجم والحقوق ولو وكل على كل قليل وكثير قيل لا يصح لما يتطرق من الضرر وقيل يجوز ويندفع الخيال باعتبار المصلحة وهو بعيد عن موضع الغرض نعم لو وكله على كل ما يملك هم لانه يناط بالمصلحة * الثالث في الموكل ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل وان يكون جائزا التصرف فيما وكل فيه مما تضم فيه النيابة فلا تضم وكالة الصبي مميزا كان او لم يكن ولو بلغ عشرين اذ ان يوكل فيما له التصرف فيه كالوصية والصدقة والطلاق على رواية وكذا يجوز ان يتوكل فيه وكذا لا تضم وكالة المجنون ولو عرض ذلك بعد التوكيل ابطال الوكالة وللمكاتب ان يوكل لانه يملك التصرف في الاكتساب وليس للعبد القن ان يوكل الا باذن مولاه ولو وكله انسان في شراء نفسه من مولاه هم وليس للوكيل ان يوكل عن الموكل الا باذن منه ولو كان المملوك مأذونا له في التجارة جاز ان يوكل فيما جرت العادة بالتوكيل فيه لانه كما اذن فيه ولا يجوز ان يوكل في غير ذلك لانه يتوقف على صريح الاذن من مولاه وله ان يوكل فيما يجوز ان يتصرف فيه من غير اذن مولاه مما تضم فيه النيابة كالطلاق وللمجور عليه ان يوكل فيما له التصرف فيه من طلاق او خلع وما شابهه ولا يوكل المحرم في عقد النكاح ولا ابتياع الصيد وللاب والجد ان يوكل من الولد الصغير وتضم الوكالة في الطلاق للغائب اجماعا وللحاضر على الاظهر ولو قال الموكل اصنع ما شئت كان ذا على الاذن في التوكيل لانه تسليط على ما يتعلق به

الخبيثة ويستحب ان يكون الوكيل تام البصيرة فيما وكل فيه مارفابا للغة التي
 يحاور بها وينبغي للحاكم ان يوكل من الصفهاء من يتولى الحكومة عنهم ويكره
 لنوى الرذات ان يتولوا المنازعة بنفوسهم * الرابع الوكيل يعتبر فيه البلوغ وكمال
 العقل ولو كان فاسقا او كافرا او مرتدّا ولو ارتد المسلم لم تبطل وكالته لان الارتداد لا يمنع
 الوكالة ابتداءً فكذلك المستدامة وكل ماله ان يلية بنفسه وتصح النيابة فيه مع ان يكون
 فيه وكيلاً فتصح وكالة المحجور عليه لتحذير او فليس ولا تصح نيابة المحرم فيما ليس
 للمحرم ان يفعله كاتباع الصبيد واهساجته وهقد النكاح ويجوز ان تتوكل المرأة في
 طلاق غيرها وهل يصح في طلاق نفسها قيل لا وفيه تردد وتصح وكالتها في عقد النكاح
 لان صارت نافية معتبرة عندنا ويجوز وكالة العبد اذا اذن مولاه ويجوز ان يوكله مولاه
 في اعتاق نفسه ولا يشترط عدالة الولي والا الوكيل في عقد النكاح ولا يتوكل الذمّي
 على المسلم للذمّي ولا للمسلم على القول المشهور وهل يتوكل المسلم للذمّي على المسلم
 فيه تردد والوجه الجواز على كراهية ويجوز ان يتوكل للذمّي على الذمّي ويقتصر
 الوكيل من التصرف على ما اذن له فيكون ما تشهد العادة بالاذن فوهة فلو امره ببيع
 السلعة بدنانير نسيئة فباعها بدنانير نقد أصبح وكذا لو باعها بدنانير الا ان يكون هناك
 غرض صحيح يتعلق بالتعجيل اما لو امره ببيعها حالاً فباع حوطاً لم يصح ولو كان اكثر
 مما عين لان الاغراض تتعلق بالتعجيل ولو امره ببيعها في سوق مخصوصة فباع في
 غيرها بالنسيئة الذي عين له او مع الاطلاق ينضم المثل مع اذا الغرض تحصيل النسيئة
 اما لو قال بعه من فلان فباعه من غيره لم يصح ولو تضاعف الثمن لان الاغراض
 في الغرما غفقاوت وكذا لو امره ان يشتري بعين المال فاشتري في الذمة او في النسيئة
 فاشتري بالعين لانه تصرف لم يؤذ به وهو مما تغفلت فيه المقاصد واذا ابتاع
 الوكيل وقع الشراء مع الموكل ولا يدخل في ملك الوكيل لانه لم يدخل في ملكه لزم

ان ينعقد عليه ابوه وولده لو اشترى هما كذا ينعقد ابتداء الموكل وولده ولو وكل مسلم ذميا
 في ابتياع خمر لم يصح وكل موضع يبطل الشراء للموكل فان كان سقاه عند العقد
 لم يقع من احدهما وان لم يكن مائة قضى به على الوكيل في الظاهر وكذا لو انكر الموكل
 الوكالة لكن ان كان الوكيل مبطلا فالملك له ظاهرا وباطنا وان كان محققا كان الشراء
 للموكل باطنا وطريق التخليص ان يقول الموكل ان كان لي فقد بعته من الوكيل فيصح
 البيع ولا يكون هذا تعليقا للبيع على الشرط ويتقاصان وان امتنع الموكل من البيع
 جاز ان يستوفي موز ما اداه الى البائع من موكلة من هذه السلعة ويرد ما يفضل عليه
 او يرجع بما يفضل له ولو وكل اثنين فان شرط الاجتماع لم يجز لاحدهما ان ينفرد
 بشيء من التصرف وكذا لو اطلق ولومات احدهما بطلت الوكالة وليس
 للحاكم ان يضم اليه امينا اما بشرط الانفرد جاز لكل واحد منهما ان يتصرف غير
 مستصحب رأي صاحبه ولو وكل زوجته او عبدا فبيعه ثم طلق الزوجة واعتق العبد
 لم تبطل الوكالة اما لو ان لعبد في التصرف في ماله ثم اعتقه بطل الاذن لانه ليس على
 هذا الوكالة بل هو ذن تابع للمالك واذا وكل انسانا في الحكومة لم يكن اذنا في قبض
 الحق ان قد يوكل من لا يستأمن على المال وكذا لو وكله في قبض المال فانكر الغريم
 لم يكن ذلك اذنا في محاسنكم لانه قد لا يرخصي للخصومة فروع لو قال وكلتك
 في قبض حقي من فلان فمات لم يكن له مطالبة الورثة اما لو قال وكلتك في
 قبض حقي الذي على فلان كان له ذلك ولو وكله في بيع فاسد لم يملك الصحيح
 وكذا لو وكله في ابتياع مغيب واذا كلن لانيسان على غيره دين فوكله ان يتناع له به
 متاعا جاز ويبرأ بالتسليم الى البائع * الخامس فيما به تثبت الوكالة ولا يحكم بالوكالة
 بدعوى الوكيل ولا بموافقة الغريم مالم تقم بذلك بينة وهي شاهدان ولا تثبت
 بشهادة النساء ولا بشاهد وامرأتين ولا بشاهدين يمين على قول مشهور ولو شهد احدهما

بالوكالة في تاريخ والآخر في تاريخ آخر قبلت شهادتهما نظراً إلى العادة في الأشهاد إذا
جمع الشهود لذلك في الموضع الواحد قد يعسر وكذا لو شهد أحدهما أنه وكله بالعجينة
والآخر بالعريضة لأن ذلك يكون إشارة إلى المعنى الواحد ولو اختلفا في لفظ العقد
بان يشهد أحدهما بان الموكل قال وكلتك ويشهد الآخر أنه قال استنبتك لم يقبل لأنها
شهادة على عقدين إذ صيغة كل واحد منهما مخالفة للآخرى وفيه تردد إذ مرجعه
إلى أنهما شهدا في وقتين أما لو عدلا من حكاية لفظ الموكل واقتصر على إيراد المعنى
جازوا أن اختلفت عبارتهما وإن اختلف الحاكم بالوكالة حكم فيها بعلمة تفريع لؤا دعي
الوكالة من غائب في قبض ماله من غريم فإن أنكر الغريم فلا يمين عليه وإن صدقه
فإن كانت حيناً لم يؤمر بالتسليم ولو دفع اليه كان للمالك استعادتها فإن تلفت كان
له الزام أيهما شاء مع أنكار الوكالة ولا يرجع أحدهما على الآخر وهكذا لو كان الحق
ديناً وفيه تردد لكن في هذا لو دفع لم يكن للمالك مطالبة الوكيل لأنه لم ينتزع
يمين ماله إذ لا يتعين الأقبض أو قبض وكيله وهو ينفي كل واحد من القسمين
وللغريم أن يعود على الوكيل إن كانت العين باقية أو تلفت بتفريط منه ولأدرك عليه
لو تلفت بغير تفريط وكل موضع يلزم الغريم التسليم فيه لو أقربلزمه اليمين إذا أنكر*
السادس في الواحق وفيه مسائل* الأولى الوكيل أمين لا يضمن ما تلف في يده
إلا مع التفريط أو التعدي* الثانية أن لا يدين لو وكيله أن يتوكل فإن وكل من موكله كانا
وكيلين له وتبطل وكالتهما بموته ولا تبطل بموت أحدهما ولا بعزل أحدهما صاحبة
وإن وكل من نفسه كان له عزلها فإن مات الموكل بطلت وكالتهما وكذلك إن مات
الوكيل الأول* الثالثة يجب على الوكيل تسليم ما في يده إلى الموكل مع المطالبة
وعدم العذر فإن امتنع من غير عذر ضمن وإن كان هناك عذر لم يضمن ولو زال
العذر فآخِر التسليم ضمن ولو ادعى بعد ذلك أن تلف المال قبل الامتناع أو ادعى

الرد قبل المطالبة قبل لا تقبل دعواه ولو اقام بيته والوجه انها تقبل * الرابعة كل من
 في يده مال لغيره او في ذمته له ان يمتنع من التسليم حتى يشهد صاحب الحق بالقبض
 ويشتوي في ذلك ما يقبل قوله في رده وما لا يقبل الا بيته هرباً من العجز الغفسي
 الى الدرك او اليمين ونفصل آخرون بين ما يقبل قوله في رده وما لا يقبل فاجبوا
 التسليم في الاول واجازوا الامتناع في الثاني الامع الاشهاد والاول اشبه * الخامسة
 الوكيل في الابداع اذا لم يشهد على التوضي لم يضمن ولو كان وكيله في قضاء الدين
 فلم يشهد بالقبض ضمن وفيه تردد * السادسة اذا تعدى الوكيل في مال الموكل ضمنه
 ولا تبطل وكالته لعدم الثاني ولو باع ما تعدى فيه وسلمه الى المشتري برئ من ضمانه
 لانه تسليم ما دون فيه فجزى جزى قبض المالك * السابعة اذا اذن الموكل لوكيله
 في بيع ماله من نفسه فباع جاز وفيه تردد وكذا في الفكاك * السابعة في التنازع وفيه
 مسائل * الاولى اذا اختلفا في الوكالة فالقول قول الموكل لانه الاصل ولو اختلفا في التلف
 فالقول قول الوكيل لانه امين وقد يستدل بقامته البيينة بالتلف غالباً فاقترح بقوله دفعاً
 للالتزام ما تعدى رة غالباً ولو اختلفا في التفرط فالقول قول منطكره لقوله عليه السلام
 البيينة على المدهي واليمين على من انكر * الثانية اذا اختلفا في دفع المال الى الموكل
 فان كان بجعل كلف البيينة لانه مدع وان كان بتغير جعل قبل القول قوله كالوديعة
 وهو قول مشهور وقيل القول قول المالك وهو الاشبه اما الرخصي فالقول قوله في الاضاق
 لعدم البيينة فيه دون تسليم المال الى الموصى له وكذا القول في الايبوع الجذ والحاكم
 وامينه منع اليتم اذا انكر القبض عند بلوغه وصدقه عند الشريك والمضروب ومن
 حصل في يده ضالة * الثالثة اذا ادعى الوكيل التصرف وانكر الموكل مثل ان يقول
 بعث او قبضت قبل القول قول الوكيل لانه انكر ما له ان يخطئه ولو قيل القول قول
 الموكل امكن لكن الاول اشبه * الرابعة اذا امتنع انسان سلمته وادعى انه وكيل لانسان

فانكر ان القول قوله مع يمينه ويقضى على المشتري بالنعم سواء اشترى بالعين
 او في الذمة الا ان يكون ذكر انه يبتاع له حالة العقد ولو قال الوكيل ابتعت لك فانكر
 الموكل لو قال ابتعت لنفسي فقال الموكل بل لي فالقول قول الوكيل لانه ابصر بيته *
 الخامسة اذا زوجته امرأة فانكر الوكالة ولا يثبت له القول قول الموكل مع يمينه ويلزم
 الوكيل مهرها وروي نصف مهرها وقيل يحكم ببطالان العقد في الظاهر ويجب
 على الموكل ان يطلقها ان كان يعلم صدق الوكيل وان يسوق لها نصف المهر وهذا
 اقوى * السادسة اذا وكله في ابتياح عبدا فاشتراه بمائة فقال الموكل اشتريته بثمانين
 فالقول قول الوكيل لانه موثوق ولو قيل القول قول الموكل كان اشبه لانه خاتم *
 السابعة اذا اشترى لوكه كان الياثع بالخيار وان شاء طالب الوكيل وان شاء طالب
 الموكل والوجه اختصاص المطالبة بالموكل مع العلم بالوكالة واختصاص الوكيل مع
 الجهل بذلك * الثامنة اذا طالب الوكيل فقال الذي عليه الحق لا يستحق للمطالبة
 لم يلتفت الى قوله لانه ممكن ان يمينه الوكالة ولو قال عزلك الموكل لم يترجعه على
 الوكيل المبيع الا ان يدعي عليه العلم وكذا لو ادعى ان الموكل ابواه * التاسعة
 تقبل شهادة الوكيل لوكه فيها لاولا لانه فيه ولو عزل قبلت في الجميع ما لم يكن
 اقام بها او خرج في المنازعة * العاشرة لو وكل بقبض دينه من غريم له فاقر الوكيل
 بالقبض وصدقه الغريم وانكر الموكل فالقول قول الموكل وفيه تردد اما لو امره
 ببيع سلعة وتسليمها وقبض ثمنها فتلف من غير تفريط فاقر الوكيل بالقبض وصدقه
 المشتري وانكر الموكل فالقول قول الوكيل لان الدعوى هنا على الوكيل
 من حيث سلم المبيع ولم يتسلم الثمن فكانت يدعي ما يوجب المضمان وهناك
 الدعوى على الغريم وفي الفرق نظر ولو ظهر في المبيع عيب رده على الوكيل
 دون الموكل لانه لم يثبت وصول الثمن اليه ولو قيل يرد المبيع على الموكل كان اشبه *

كتاب الوقوف والصدقات

والنظر في العقد والشرائط والالواح * الأول الوقف عقد ثمرته تحببس الأصل وإطلاق المنفعة واللفظ الصريح فيه وقفت لأغير أمار حرمت وتصدقّت فلا يحمل على الوقف إلا مع القرينة لاحتماله مع الانفرد غير الوقف ولو نوى بذلك الوقف من دون القرينة دين بنيته نعم لو أقرّ أنه قصد ذلك حكم عليه بظاهر الأقرار ولو قال حبست وسبّلت قيل يصبر وفقاً وإن تجرد لقوله عليه السلام حبس الأصل وسبّلت الثمرة وقيل لا يكون وفقاً إلا مع القرينة إذ ليس ذلك عرفاً مستقراً بحيث يفهم مع الإطلاق وهذا أشبه ولا يلزم إلا بالقباض وإذا تم كان لازماً لا يجوز الرجوع فيه إذا وقع في زمان الصحة أما لو وقف في مرض الموت فإن أجاز الورثة والأعتبر من الثلث كالهبة والمحاباة في البيع وقيل يهضم من أصل التركة والأول أشبه ولو وقف ووهب وأعتق وباع فحائبي ولم تجز الورثة فإن خرج ذلك من الثلث صمّ وإن عجز بدعي بالأول فالأول حتى يستوفي قدر الثلث ثم يبطل ما زاد وهكذا لو وصى بوصايا ولو جهل المتقدم قيل يقسم على الجميع بالحصص ولو اعتبر ذلك بالقرعة كان حسناً وإذا وقف شاة كان صوفها ولبنها الموجود داخل في الوقف ما لم يستثنه نظراً إلى العرف كما لو باعها * النظر الثاني في الشرائط وهي أربعة أقسام * الأول في شرائط الموقوف وهي أربعة أن يكون مينا مملوكة ينتفع بها مع بقائها ويصح قباضها فلا يصح وقف ما ليس بعين كالدين وكذا لو قال وقفت فرساً أو ناضحاً أو داراً ولم يعين ويصح وقف العقار والثياب والأثاث والآلات الباحة وضابطة كل ما يصح الانتفاع به منفعة محللة مع بقاء مينا وكذا يصح وقف الكلب المملوك والسنور لا مكان الانتفاع ولا يصح وقف الخنزير لأنه لا يملكه المسلم ولا وقف الأبق لتعذر التسليم وهل يصح وقف الدنانير والدرهم قيل لا وهو الأظهر لأنه لا نفع لها إلا التصرف فيها وقيل يصح لأنه قد يفرض لها نفع مع بقائها ولو وقف

ما لا يملكه لم يصح وقفه ولو اجاز المالك قيل يصح لانه كالوقف المستأنف وهو حسن
 ويصح وقف المشاع وقبضه كقبضه في البيع * القسم الثاني في شرائط الواقف ويعتبر
 فيه البلوغ وكمال العقل وجواز التصرف وفي وقف من بلغ مشرا تردد والمروي
 جواز صدقته والاولى المنع لتوقف رفع الحجر على البلوغ والرشد ويجوز ان يجعل
 الواقف النظر لنفسه ولغيره فان لم يعين الناظر كان النظر الى الموقوف عليهم بناءً على
 القول بالملك * القسم الثالث في شرائط الموقوف عليهم ويعتبر في الموقوف عليه شروط
 ثلثة ان يكون موجوداً ممن يصح ان يملك وان يكون معيناً وان لا يكون الوقف
 عليه محرماً فلو وقف على معدوم ابتداءً لم يصح كمن وقف على من سُمِّولده او على
 حمل لم ينفصل اما لو وقف على معدوم تبعاً لموجود فانه يصح ولو بدأ بالمعدوم ثم بعده
 على الموجود قيل لا يصح وقيل يصح على الموجود والاول اشبه وكذا لو وقف على
 من لا يملك ثم على من يملك وفيه التردد والمنع اشبه ولا يصح على المملوك ولا ينصرف
 الوقف الى مولاه لانه لم يقصده بالوقفية ويصح الوقف على المصالح كالقناطر والمساجد
 لان الوقف في الحقيقة على المسلمين لكن هو صرف الى بعض مصالحهم ولا يقف
 المسلم على الحربي ولو كان رحماً ويقف على الذمي ولو كان اجنبياً ولو وقف على
 الكنائس والبيع لم يصح وكذا لو وقف على معونة الزناة وقطاع الطريق وشاربي
 الخمر وكذا لو وقف على كتب ما يسمى الآن بالتوراة والانجيل لانها محرقة
 ولو وقف الكافر جاز والمسلم اذا وقف على الفقراء انصرف الى فقراء المسلمين دون
 غيرهم ولو وقف الكافر كذلك انصرف الى فقراء نحلته ولو وقف على المسلمين انصرف
 الى من صلى الى القبلة ولو وقف على المؤمنين انصرف الى الاثنى عشرية
 وقيل الى مجتبي الكبار والاول اشبه ولو وقف على الشيعة فهو لامامية والجارودية
 دون غيرهم من فرق الزيدية وهكذا اذا وصف الموقوف عليه بنسبة دخل فيها كل

من اطلقت عليه فلو وقف على الامامية كان للانبي مشرقة ولو وقف على الزيدية
كان للقائلين امامة زيد بن علي وكذا لو وقفهم بنسبة الى اب كان لكل من انتسب
اليه بالابوة كالمهاشغيين فهو لمن انتسب الى هاشم من ولد ابي طالب والحارث والعباس
وابي لهب والطالبين فهو لمن ولده ابو طالب عليه السلام ويشترك الذكور والاناث
المنسوبون اليه من جهة الاب نظرا الى العرف وفيه خلاف للاصحاب ولو وقف
على الجيران رجع الى العرف وقيل لمن يلي دارة الى اربعين ذراعا وهو حسن وقيل
الى اربعين دارا من كل جانب وهو مطروح ولو وقف على مصلحة فيبطل رسمها
صرف في وجه البر ولو وقف في وجه البر واطلق صرف في الفقراء والمساكين وكل
مصلحة يتقرب بها الى الله سبحانه ولو وقف على بني تميم صح ويصرف الى من
يوجد منهم وقيل لا يصح لانهم مسيحولون والاول هو المذهب ولو وقف على الذمي
جاز لان الوقف تمليك فهو كايحة المنفعة وقيل لا يصح لانه يشترط فيه نيمة القرية الا
على احد الابوين وقيل يصح على ذوى القرابة والاول اشبه وكذا يصح على المرتضى
الحربي قودي اشبه المنع ولو وقف ولم يذكر المصروف بطل الوقف وكذا لو وقف على
غيره عين كان يقول على احد هذين او على احد المشهدين او القرنيين فالكل باطل وقد
وقف على اولاد هو الخيرة او ذوى قرابتهم فتضمن بالاطلاق اشتركت الفسكور والاناث
والا ذنبي او الابعاد والتسوية في القسمة لا بد ان يشترط جنسيا او اختصاصا او تفصيلا ولو
وقف على اخو له او عم له فسلوا جميعا وان اوقف على اقرب الناس اليه منهم الابوين
والولدون منفلا فلا يكون لاحد من ذوى القرابة شي مما لم يعدم المذكورون ثم
الاجداد والافخوة وان نزلوا لم الامام والاحوال على ترتيب الارث لكن يتساوون
في الاستحقاق الا ان يعين التفصيل * القسم الرابع في شرائط الوقف وهي اربعة الدوام
والنجيز والاقبات واخر اربعة من نفسه فلو قرنه بمدة بطل وكذا لو وقف بصفته

متوقعة وكذا لو جعله لمن ينقرض غالباً كان يقفه على زيد ويقتصر أو يسوقه إلى
بطون تنقرض غالباً أو يطلفه في حقبة ولا يذكر ما يصنع به بعد الانقراض ولو فعل ذلك
قبل يبطل الوقف وقيل يجب اجزاؤه حتى ينقرض المستقرن وهو الأشبه فإذا انقرضوا
وجع إلى ورثة الواقف وقيل إلى ورثة الموقوف عليهم والاول أظهر ولو قال وقت
إذا جاء رأس الشهر أو من قدم زيد لم يصح والقبض شرط في صحته فلو وقف ولم يقبض
ثم مات كان ميراثاً ولو وقف على أولاده الأصغر كان قبضه قبضاً عنهم وكذا الجدة
للبنات في الوصي ترد الظاهر الصحة ولو وقف على نفسه لم يصح وكذا لو وقف على
نفسه ثم على غيره وقيل يبطل في حق نفسه ويصح في حق غيره والاول أشبه وكذا
لو وقف على غيره فو شرط قضاء ديونه أو إدار مؤنه لم يصح أما لو وقف على الفقراء
ثم صلوا فقبروا أو على الفقهاء ثم صار فقهاء ضح له المشاركة في الانتفاع ولو شرط عبودية إليه
عند حاجته مع الشرط وبطل الوقف وصار عبداً يعوز غية مع الحاجة ويوزر ولو شرط
لخراج من يريد بطل الوقف ولو شرط إدخال من يولد مع الموقوف عليهم جاز سواء
وقف على أولاده أو على غيره أما لو شرط نقله عن الموقوف عليهم إلى من سيوجد
لم يجز وبطل الوقف وقيل إذا وقف على أولاده الأصغر جاز أن يشرك معهم وإن
لم يشترط وليس بمقتضى القبض معتبر في الموقوف عليه أولاً ويسقط اعتبار ذلك في
بقية الطبقات ولو وقف على الفقراء أو على الفقهاء فلا بد من نصب خيم لقبض الوقف
ولو كان الوقف على مصلحة كفي أيفاج الوقف من اشتراط قبول وكان القبض
إلى الناظر في تلك المصلحة ولو وقف مسجد أصبح الوقف ولو صلى فيه واحد وكذا
لو وقف مقبرة تصير وقتاً بالدفن فيها ولو وصفت الناس في الصلوة في المسجد
أو في الدفن ولم يتلفظ بالوقوف لم يخرج من ملكه وكذا لو تلفظ بالعقد ولم يقبضه *
للنظر الثالث في الواجب وفيه مسائل الأولى الوقف ينقل إلى ملك الموقوف عليه

لان فائدة الملك موجودة فيه والمنع من البيع لا ينافيه كما في ام الولد وقد يصح بيعه على وجه فلو وقف حصه من عتق لم يضح العتق لخروجه من ملكه ولو اعتقه الموقوف عليه لم يصح ايضا لتعلق حق البطون به ولو اعتقه الشريك مضى العتق في حصته ولم يقوم عليه لان العتق لا ينفذ فيه مباشرة فالاولى ان لا ينفذ سراية ويلزم من القول بانتقاله الى الموقوف عليهم افتكاكه من الرق ويفرق بين العتق مباشرة وبينه سراية بان العتق مباشرة يتوقف على انحصار الملك في المباشرو فيه وفي شريكهم وليس كذلك افتكاكه فانه ازالة للرق شرعاً فيسري في باقيه ويضمن الشريك القيمة لانه يجري مجرى الاتلاف وفيه تردد * الثانية اذا وقف مملوكا كانت نفقته في كسبه شرط ذلك او لم يشترط ولو عجز المملوك من الاكتساب كانت نفقته على الموقوف عليهم ولو قيل في المسثلين كذلك كان اشبه لان نفقة المملوك تلزم للمالك ولو صار مقعدا اعتق عندنا فتسقط منه الخدمة ومن مولاة نفقته * الثالثة لو جنى العبد الموقوف عمدا لزمه القصاص فان كان دون النفس بقي الباقي وقفا وان كانت نفسا اتص منه وبطل الوقف وليس للمجني عليه استيفائها من رقبته وقيل يتعلق بكسبه لان المولى لا يعقل عبداً ولا يجوز اهدار الجناية ولا طريق الى متقه فيتوقع وهو الاشبه اما لو جنى عليه فان اوجبت الجناية ارشاً للموجودين من الموقوف عليهم وان كانت نفسا يوجب القصاص فالنهم وان اوجبت دية اخذت من الجاني وهل يقام بها مقامه قيل نعم لان الدية موض رقبته وهي ملك للبطون وقيل لا بل يكون للموجودين من الموقوف عليهم وهو اشبه لان الوقف لم يتناول القيمة * الرابعة اذا وقف في سبيل الله انصرف الى ما ينكون وصلة الى الثواب كالغزاة والحج والعمرة وبناء المساجد والقناطر وكذا لو قال في سبيل الله وسبيل الثواب وسبيل الخير كان واحداً ولا يجب

قسمة الغائبة اثلاثاً * الخامسة اذا كان له موالٍ من اهلٍ وهم المعتقون له وموالٍ من
 اسفل وهم الذين اهتمهم ثم وقف على مواليه فان علم انه اراد احدهما انصرف الوقف
 اليه وان لم يعلم انصرف اليهما * السادسة اذا وقف على اولاد اولاده اشترك اولاد
 البنين والبنات ذكورهم واناثهم من غير تفضيل اما لو قال من انتسب اليّ منهم
 لم يدخل اولاد البنات ولو وقف على اولاده انصرف اليّ اولاده لصلبه ولم يدخل
 معهم اولاد الاولاد وقيل بل يشترك الجميع والاول اظهر لان ولد الولد لا يفهم من
 اطلاق لفظ الولد ولو قال على اولادي واولاد اولادي اختص بالبنين ولو قال على
 اولادي فاذا انقضوا وانقض اولاد اولادي فعلى الفقهاء الوقف لاولاده فاذا انقضوا
 قبل يصرف اليّ اولاد اولاده فاذا انقضوا فاليّ الفقهاء وقيل لا يصرف اليّ اولاد
 الاولاد لان الوقف لم يتناولهم لكن يكون انقضاهم شرطاً لصرفه اليّ الفقهاء وهو
 اشبه * السابعة اذا وقف مسجداً فخرّب او خربت القرية او المحلة لم يعد اليّ ملك
 الواقف ولا تخرج العرصه من الوقف ولم يجوز بيعها ولو اخذ السيل ميتاً فيبيئ منه
 كان الكفن للورثة * الثامنة لو انهدمت الدار لم تخرج العرصه من الوقف ولم يجوز
 بيعها ولو وقع بين الموقوف عليهم خلف بحيث يخشى خرابه جاز بيعه ولو لم يقع
 خلف ولا يخشى خرابه بل كان البيع انفع لهم قيل يجوز بيعه والوجه المنع ولو انقلعت
 نخلة من الوقف قيل يجوز بيعها لتعذر الانتفاع الابالبيع وقيل لا يجوز لامكان الانتفاع
 بالاجارة للتسقيف وشبهه وهو اشبه * التاسعة اذا آجر البطن الاول الوقف مدة ثم
 انقضوا في اثنتائها فان قلنا الموت تبطل الاجارة فلا كلام وان لم نقل فهل تبطل هنا
 فيه تردد اظهره البطلان لانّا بينّا ان هذه المدة ليست للمؤجرين فيكون للبطن الثاني
 الخيار بين الاجارة في الباني وبين الفسخ فيه ويرجع المستأجر على تركه الاولين
 بما قابل المتخلف * العاشرة اذا وقف على الفقراء انصرف اليّ فقراء البلد ومن يحضره

وكذا الوقف على العلويين وكذا الوقف على بني أبي منتشرين صرف إلى
الموجودين ولا يجب تتبع من لم يحضر لموضع الصدقة ولا يجوز للموقوف عليه وطى
الامة الموقوفة لانه لا يختص بملكها ولو اولدها كان الولد حراً ولا قيمة عليه لانه لا يجب
له على نفسه غرم وهل تصير ام ولد قليل نعم وتعتق بموته ويؤخذ القيمة من تركته
لمن يلية من البطون وفيه تردد ويجوز تزويج الامة الموقوفة ومهرها للموجودين من
ارباب الوقف لانه فائدة كاجرة الدار وكذا اولدها من نساءها اذا كان من منملوك او من
زناً ويختص به البطن الذين يولد منهم فان كان من حرٍ يوطى صحيح كان حراً الا
ان يشترطوا رقيته في العقد ولو وطىها الحر شبهة كان ولدها حراً و عليه قيمة للموقوف
عليهم ولو وطىها الواقف كان كالاجنبي واما الصدقة فهي عقد يفتقر إلى الإيجاب
وقبول والقباض ولو قبضها للعطى له من غير رضا المالك لم تنتقل اليه ومن شرطها
نية القرية والاجوز الرجوع فيها بعد القبض على الاصح لان المقصود بها الاجر وقد حصل
فهي كالمعوض عنها والصدقة المفروضة محرمة على بني هاشم الا صدقة الهاشمي او صدقة
غيره عند الاضطرار ولا بأس بالصدقة المنذوبة عليهم * مسائل ثلث * الاولى
لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض سواء عوض عنها او لم يعوض لرحم كانت لولا جني
على الاصح * الثانية تجوز الصدقة على النسي وان كان اجنبياً لقوله عليه السلام
علي كل كيد حرى اجر ولقوله تعالى لا ينهكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين *
الثالثة صدقة السر افضل من الجهر الا ان يثلم في ثوبك للموااة فيظهرها دفعا للتهمة *

كتاب السكنى والحبس

وهي عقد يفتقر إلى الإيجاب والقبول والقبض وفادتها التسليم على استيفاء المنفعة
مع بقاء المالك على ملكه ويختلف عليها الاسماء بحسب اختلاف الاصطلاح فان اقرنت
بالعمر قيل صرى وبالإسكان قيل سكى وبالنفقة قيل رقى اما من الاقرن قلب او من

رقبة الملك والعبارة عن العقدان يقول استكنتك او امرتك او ارقبتك او ماجري
 مجري ذلك هذه الدار وهذه الارض او هذا المسكن عمرتك او عمري او مدة معينة
 فلتزم بالقبض وقيل لا تلزم وقيل تلزم ان قصد بها القرية والاول اشهر ولو قال لك سكني
 هذه الدار مابقيت او ما حييت جاز وترجع الى المسكن بعد موت الساكن على
 الاشبه اما لو قال فاذا مت رجعت الي فانها ترجع تطعا ولو قال امرتك هذه الدار
 لك ولعقبك كان عمري ولم ينتقل الى العمر على الاشبه وكان كما لو لم يذكر العقب
 واذا عين السكنى مدة لزم بالقبض ولا يجوز الرجوع فيها الا بعد انقضائها وكذا
 لو جعلها عمر المالك لم يرجع وان ملت العمر وينتقل ما كان له الى ورثته حتى يموت
 المالك ولو قرنها بعمر الم عمر ثم مات لم يكن لوارثته ورجعت الى المالك ولو اطلق المدة
 ولم يعينها كان له الرجوع متى شاء وكل ما يصح وقفه يصح اعماره من دار ومملوك واثاث
 ولا يبطل بالبيع بل يجب ان يوفي العمر ما شرط له واطلاق السكنى يقتضي ان يسكن
 بنفسه واهله واولاده ولا يجوز ان يسكن غيره الا ان يشترط ذلك ولا يجوز ان يؤجر
 السكنى كما لا يجوز ان يسكن غيره الا باذن المسكن واذا حبس فرسه في سبيل الله
 او غلامه في خدمة البيت او المسجد لزم بذلك ولم يجز تغييره مادامت العين باقية اما
 لو حبس شيئا على رجل ولم يعين وقتا ثم مات الحابس كان ميراثا وكذا لو عين
 مدة وانقضت كان ميراثا لورثة الحابس *

كتاب الهبات

والنظر في الحقيقة والحكم الهبة هي العقد المقتضي تملك العين من غير عوض
 تملكها منجزاً مجرداً عن القرينة وقد يعبر عنها بالنحلة والعطية وهي تفتقر الى الايجاب
 والقبول والقبض فلا يوجب كل لفظ قصد به التملك المذكور كقوله مثلاً وهبتك
 او ملكتك هذا ولا يصح العقد الا من بالغ كامل العقل جائز التصرف ولو وهب ما في

الذمة فان كان لغير من عليه الحق لم يصح على الاشبه لانها مشروطة بالقبض وان كانت له صح وصرفت الى البراء ولا يشترط في البراء القبول على الاصح ولا حكم للهبة مالم يقبض ولو اقر با للهبة والقباض حكم عليه باقراره ولو كانت في يد الواهب ولو انكر بعد ذلك لم يقبل ولو مات الواهب بعد العقد وقبل القبض كانت ميراثا ويشترط في صحة القبض ان الواهب فلو قبض الموهوب من غير ان له لم ينتقل الى الموهوب له ولو وهب ما هو في يد الموهوب له صح ولم يفتقر الى ان الواهب في القبض ولا ان يمضي زمان يمكن فيه القبض وربما صار الى ذلك بعض الاصحاب وكذا اذا وهب الاب او الجد الولد الصغير لزم بالعقد لان قبض الولي قبض منه ولو وهب غير الاب او الجد سواء كان له ولاية او لم يكن لم يكن بد من القبض عنه ويتولى ذلك الولي او الحاكم وهبة المشاع جائزة وقبضه كقبضه في البيع ولو وهب اثنين شيئا فقبضوا قبضا ملك كل واحد منهما ما وهب له فان قبل احدهما وقبض وامتنع الآخر صححت الهبة للقباض ويجوز تفضيل بعض الولد على بعض في العطية على كراهية واذا قبضت الهبة فان كانت للابوين لم يكن للواهب الرجوع اجماما وكذا ان كان ذارحم غيرهما وفيه خلاف وان كان اجنبيا فله الرجوع مادامت العين باقية وان تلفت فلا رجوع وكذا ان موص عنها ولو كان العوض يسيرا وهل يلزم بالتصرف قيل نعم وقيل لا يلزم وهو الاشبه وتستحب العطية لذوي الرحم ويتأكد في الولد والتسوية بين الاولاد في العطية ويكره الرجوع فيما تهبه الزوجة لزوجها والزوجة لزوجته وقيل يجريان مجرى ذوي الرحم والاول اشبه * الثاني في حكم الهبات وهي مسائل * الاول لو وهب فاقبض ثم باع من آخر فان كان الموهوب له رحما لم يصح البيع وكذا ان كان اجنبيا وقد موص اموالها وكان اجنبيا ولم يعوض قيل يبطل لانه باع ما لا يملك وقيل يصح لان له الرجوع والاول اشبه ولو كانت الهبة ناسدة صح البيع على الاحوال

وكذا القول فيمن باع مال مورثه وهو يعتقد بقاءه وكذا لو اوصى بركة معتقة وظهر فساد معتقه * الثانية اذا تراخى القبض من العقد ثم اقبض حُكِمَ بانتقال الملك من حين القبض لامن حين العقد وليس كذلك الوصية فانه يحكم بانتقالها بالموت مع القبول وان تأخر القبض * الثالثة لو قال وهبت ولم اقبضه كان القول قوله وللمقر له احلانه ان ادعى الاقباض وكذا لو قال وهبته وملكته ثم انكر القبض لانه يمكن ان يخبر عن وهمه * الرابعة اذا رجع في الهبة وقد غابت لم يرجع بالارش وان زادت زيادة متصلة فللواهب وان كانت منفصلة كالثمرة والولد فان كانت متجددة كانت للموهوب له وان كانت حاصلة وقت العقد كانت للواهب * الخامسة اذا وهب واطلق لم تكن الهبة مشروطة بالشواب فان ائلب لم يكن للواهب الرجوع وان شرط الشواب صم اطلق او عين وله الرجوع ما لم يدفع اليه ما شرط ومع الاشتراط من غير تقدير يدفع ما شاء ولو كان يسيراً ولم يكن للواهب مع قبضه الرجوع ولا يجبر الموهوب له على دفع المشترط بل يكون بالخيار ولو تلفت والحال هذه او غابت لم يضمن الموهوب له لان ذلك حدث في ملكه وفيه تردد * السادسة اذا صبغ الموهوب له الثوب فان قلنا التصرف يمنع من الرجوع فلا رجوع للواهب وان قلنا لا يمنع اذا كان الموهوب له اجنبياً كان شريكاً بقيمة الصبغ * السابعة اذا وهب في مرضه المخوف وبرئ صحته الهبة وان مات في مرضه ولم تجز الورثة اعتبرت من الثلث على الاظهر *

كتاب السبق والرماية

وفائدها بعث العزم على الاستعداد للقتال والهداية لممارسة النضال وهي معاملة صحيحة مستندة لقوله عليه السلام لا سبق الا في نضل او خفي او حافر وقولهم عليهم السلام ان الملائكة لتنفر عند الرهان وتلعن صاحبه ما خلا الحافر والخفي والريش والنصل وتحقيق هذا الباب يستدعي فصلاً * الاول في الالفاظ المستعملة في هذا الباب

فالسابق هو الذي يتقدم بالعُنُقِ والكَتَدِ وقيل بأُذنه والاول اكثر* والمُصَلِّي الذي يحاذي رأسه صَلَوِي السابق* والصلوان ماعن يمين الذنب وشماله* والسبق بسكون الباء المصدر وبالتحريك العَوْض وهو الخَطَرُ* والمُحَلِّل الذي يدخل بين المتراهنين ان سَبَقَ أَخَذَوان سُبُقَ لم يُغْرَمَ* والغاية مَدَى السَّباق* والمناضلة المسابقة والمراماة ويقال سَبَقَ بتشديد الباء اذا اخرج السَّبَقَ واذا احرزه ايضا* والرشق بكسر الزاء عند الرَّمِي وبالفتح الرَّمِي ويقال رَشَق وجهه ويد وقد يراد به الرمي على ولاء حتى يفرغ الرشق* ويوصف السهم بالحابي والخاصر والخازق والحاسق والمارق والخارم* فالحابي ما زلج على الارض ثم اصاب الغرض* والخاصر ما اصاب احد جانبيه* والخازق ما خدشه والحاسق ما قنعه وثبت فيه* والمارق الذي يخرج من الغرض ناذا* والخارم الذي يخرم حاشيته ويقال المزدلف الذي يضرب الارض ثم يثب الي الغرض* والغرض ما يقصد اصابته وهو الرقعة* والهدف ما يجعل فيه الغرض من تراب او غيره* والمبادرة هي ان يبادر احدهما الى الاصابة مع التساوي في الرشق* والمحاطة هي اسقاط ما تساويا فيه من الاصابة* الثاني فيما يسابق به ويقتصر في الجواز على النصل والخف والحافر وقوف على هورد الشرع ويدخل تحت النصل النهم والنشاب والحراب والسيف ويتناول الخف الابل والبقيلة اعتبارا باللفظ وكذا يدل الحافر على الفرس والحمار والبغل ولا تجوز المسابقة بالطيور ولا على القدم ولا بالسفن ولا بالمصارعة* الثالث عقد المسابقة والرماية يفتقر الى ايجاب وتبول وقيل هي جعالة فلا تفتقر الى قبول ويكفي البذل وعلى الاول فهو لازم كالأجارة وعلى الثاني فهو جائز شرع فيه او لم يشرع ويصح ان يكون العوض مينا او ديناً واذا بذل السبق غير المتسابقين صح اجماعا ولو بذله احدهما او هما صح عندنا ولو لم يدخل بينهما مُحَلِّل ولو بذله الامام من بيت المال جاز لان فيه مصلحة ولو جعل السبق للمحلل بانفراده جاز ايضا وكذا

لوفيل من سَبَقَ منافله السَّبَقَ عملاً باطلاق الازن في الرهان وتفتقر المسابقة الى شروط
 خمسة تقدير المسافة ابتداءً وانتهاءً وتقدير الخطر وتعيين ما يسابق عليه وتساوي مابه
 السباق في احتمال السَّبَقِ فلو كان احدهما ضعيفاً يتيقن قصوره من الآخر لم تجز*
 الخامس ان يجعل السَّبَقَ لاحدهما او للمحلل ولوجعل لغيرهما لم يجز وهل يشترط
 التساوي في الموقف قبل نعم والظاهر لانه مبني على التراضي واما الرمي فيفتقر
 الى العلم بامور ستة* الرشق وعدد الاصابة* وصفتها* وقدر المسافة* والغرض* والسَّبَقِ
 وتماثل جنس الآلة وفي اشتراط المبادرة والحاطة تردد والظاهر انه لا يشترط وكذا لا يشترط
 تعيين القوس والسهم* الرابع في احكام النضال وفيه مسائل* الاولى اذا قال اجنبي
 لخمسة من سَبَقَ فله خمسة فتساووا في بلوغ الغاية فلا شيء لاحدهم لانه لا سَبَقَ له
 ولو سَبَقَ احدهم كانت الخمسة له وان سَبَقَ اثنان كانت لهما دون الباقيين وكذا
 لو سَبَقَ ثلاثة او اربعة ولو قال من سَبَقَ فله درهمان ومن صَلَّى فله درهم فلو سَبَقَ
 واحد او اثنان او اربعة فلهم الدرهمان ولو سَبَقَ واحد وصَلَّى ثلاثة وتأخروا احد كان
 للسابق درهمان وللثلاثة درهم ولا شيء للمتأخر* الثانية لو كانا اثنين واخرج كل
 واحد منهما سَبَقاً وادخلا مُحَلِّلاً وقال اي الثلاثة سَبَقَ فله السَّبَقان فان سَبَقَ احد
 المستبقين كان السَّبَقان له على ما اخترناه وكذا لو سَبَقَ المحلل ولو سَبَقَ المستبقان
 كان لكل واحد مال نفسه ولا شيء للمحلل ولو سَبَقَ احدهما والمحلل كان للمستبق
 مال نفسه ونصف مال المسبوق ونصفه الآخر للمحلل ولو سَبَقَ احدهما وصَلَّى المحلل
 كان الكل للمستبق عملاً بالشرط وكذا لو سَبَقَ احد المستبقين وتأخرا الآخر والمحلل
 وكذا لو سَبَقَ احدهما وصَلَّى الآخر وتأخر المحلل* الثالثة اذا شرط المبادرة والرشق
 مشرين والاصابة خمسة فرمى كل واحد منهما عشرة فاصاب خمسة فقد تساوى في الاصابة
 والرمي فلا يجب اكمال الرشق لانه يخرج من المبادرة ولورمى كل واحد منهما عشرة

فأصاب أحدهما خمسة والأخر أربعة فقد نُضِلَّ صاحبه الخمسة ولو سأل اكمال الرشق لم يجب أما لو شرط المحاطة فرمى كل واحد منهما عشرة وأصاب خمسة تحاطا خمسة بخمسة واكمل الرشق ولو أصاب أحدهما من العشرة تسعة وأصاب الآخر خمسة تحاطا خمسة بخمسة واكمل الرشق ولو تحاطا فبأحدهما إلى اكمال العدد فان كان مع انتهاء الرشق فقد نُضِلَّ صاحبه وان كان قبل انتهائه فإراد صاحب الأقل اكمال الرشق نظر فان كان له في ذلك فائدة مثل ان يرجو ان يرجع عليه او يساويه او يمنعه ان ينفره بالاصابة بان يقصر بعد المحاطة عن عدد الاصابة أجبر صاحب الاكثر وان لم يكن له فائدة لم يجبر كما اذا رمى أحدهما خمسة عشر فأصابها ورمى الآخر فأصاب منها خمسة فيتحاطان خمسة بخمسة فان اكمل فابالغ ما يصيب صاحب الخمسة ما تخلف وهي خمسة ويخطئها صاحب الاكثر فيجتمع لصاحب الخمسة عشرة فيتحاطان عشرة بعشرة ويفضل لصاحب الاكثر بخمسة فلا يظهر للاكمال فائدة * الرابعة ان اتم النضال ملك النضال العوض وله التصرف فيه كيف شاء وله ان يختص به وله ان يطعمه اصحابه ولو شرط في العقد اطعامه لجزءه لم استبعد صحته * الخامسة اذا فسد عقد السبق لم يجب بالعمل اجرة المثل ويستط المسمى لا إلى بدل ولو بان السبق مستحق وجب على البازل مثله او قيمته * السادسة اذا فضل أحدهما الآخر في الاصابة فقال له اطرح الفضل بكذا قيل لا يجوز لان المقصود بالنضال اباتة حذق الرامي وظهور اجتهاده فلو طرح الفضل لعوض كان تركا للمقصود بالنضال فتبطل المعاوضة ويرد ما اخذ *

كتاب الوصايا

وانما طر في ذلك يستدعي فصولا * الاول في الرصية وهي تمليك عين او منفعة بعد الوفاة وتقتصر إلى ايجاب وقبول فالايجاب كل لفظ دل على ذلك المقصد كقوله امطرا فلانا بعد وفاتي او فلان كذا بعد وفاتي او اوصيت له وينتقل بها الملك إلى الرصية له

بموت الموصي وقبول الموصي له ولا ينتقل بالموت منفرداً عن القبول على الاظهر
ولو قبل قبل الوفاة جاز وبعد الوفاة أكد وان تأخر القبول عن الوفاة مالم يرد فان رد
في حياة الموصي جاز ان يقبل بعد وفاته اذ لا حكم لذلك الرد وان رد بعد الموت قبل
القبول بطلت وكذا الرد بعد القبض وقبل القبول ولو رد بعد الموت والقبول وقبل
القبض قبل يبطل وقيل لا يبطل وهو شبه اما لو قبل وقبض ثم رد لم تبطل اجماعاً
لتحقق الملك واستقراره ولو رد بعضا وقبل بعضاً صح فيما قبله ولو مات قبل القبول قام
وارثه مناعته في قبول الوصية **فروع** اذا اوصى بجارية وحملها الزوجها وهي حامل
منه فمات قبل القبول كان القبول للوارث فاذا قبل ملك الوارث الولد ان كان من
يصح له تملكه ولا ينعقد على الموصي له لانه لا يملك بعد الوفاة ولا يرث اباه لانهم رق
الا ان يكون من ينعقد على الوارث ويكونوا جماعة فيرث لعتقه قبل القسمة
ولا تصح الوصية في معصية فلواوصى بمال للكنائس او للبيع او كتابة ما يسمى الكون
غورثة او انجيلا او في مسامحة ظالم بطلت الوصية والوصية فقد جائز من طرف الموصي
مادام حياً سواء كانت بمال او ولاية ويتحقق الرجوع بالتصريح وبفعل ما يتا في
الوصية غلبا على ما اوصى به او اوصى ببيعه او وهبه واقبضه او رهنه كان رجوعاً
وكذا لو تصرف فيه تصرفاً اخرجه عن مسماه كما اذا اوصى بطعام فطبخه او بدقيق
فغجنه او خبز به وكذا لو اوصى بزيت فخلطه بما هو اجد منه او بطعام فمزجه
بغيره حتى لا يتميز ما لم اوصى بخبز فذقه فتيثاً لم يكن رجوعاً * الثاني في الموصي
ويعتبر فيه كمال العقل والحرية فلا تصح وصية المجنون ولا المصبي مالم يبلغ
مشرافاً ان بلغها فوصيته جائزة في وجوه المعروف لا قاربه وغيرهم على الاشهر اذا كان
بصيراً وقيل تصح وان بلغ ثمانى والرواية به شاذة ولو جرح الموصي نفقة بما فيه
هلاکها ثم اوصى لم تقبل وصيته ولو اوصى ثم قتل نفسه قبلت ولا تصح الوصية

بالولاية على الاطفال الامن الاب او الجد للاب خاصة ولا ولاية للام ولا تصم منها
 الوصية عليهم ولو اوصت لهم بمال ونصبت وصياً صم تصرفه في ثلث تركتها
 وفي اخراج ما عليها من الحقوق ولم تمض على الاولاد * الثالث في الموصى به وفيه
 اطراف * الاول في متعلق الوصية وهي اما عين واما منفعة ويعتبر فيهما الملك فلا تصم
 بالخمير ولا الخنزير ولا كلب الهراش ولا ما لا نفع فيه ويتقدر كل واحد منهما بقدر ثلث
 التركة فمادون ولو اوصى بما زاد بطلت في الزائد خاصة الا ان يجيز الوارث ولو كانوا
 جماعة فاجاز بعضهم نفذت الاجازة في قدر حصته من الزيادة واجازة الوارث تعتبر
 بعد الوفاة وهل تصم قبل الوفاة فيه قولان اشهرهما انها تلزم الوارث واذا وقعت
 بعد الوفاة كان ذلك اجازة لفعل الموصى وليس بائداء هبة فلا تفتقر صحتها الى قبض
 ويجب العمل بما رسمه الموصى اذا لم يكن منافياً للمشروع ويعتبر الثلث وقت
 الوفاة لا وقت الوصاة فلو اوصى بشيء وكان مرمراً في حال الوصية ثم افترق عند الوفاة
 لم يكن بيساره اعتبار وكذلك لو كان في حال الوصية فقيراً ثم ايسر وقت الوفاة كان
 الاعتبار بحال يساره ولو اوصى ثم قتله قاتل او جرحه كانت وصيته ماضية من ثلث
 تركته وديته وارث جراحه ولو اوصى الى انسان بالمضاربة بتركتها او ببعضها على
 ان الربح بينه وبين ورثته نصفان صم وربما يشترط كونه قدر الثلث فاقبل والاول
 مروى ولو اوصى بواجب وغيره فان وسع الثلث عمل بالجميع وان قصر
 ولم تجز الورثة بدأ بالواجب من الاصل وكان الباقي من الثلث يبدأ بالاول فالاول
 ولو كان الكل غير واجب بدأ بالاول فالاول حتى يستوفي الثلث ولو اوصى بشخص
 بثلاث ولا خير برُبْع ولا خير بسُدُس ولم تجز الورثة اعطى الاول وبطلت الوصية لمن
 هداه ولو اوصى بثلاثة لواحد وبثلاثة لآخر كان ذلك رجوعاً من الاول الى الثاني
 ولو اشتبه الاول استخرج بالقرعة ولو اوصى بعق مائة ليك دخل في ذلك من تملكه

منفرداً ومن تملك بعضه واعتق نصيبه حسب وقيل تقوم عليه حصة شريكه ان
احتمل ثلثه ذلك والا اعتق منهم من يحتمله الثلث وبه رواية فيها ضعف ولو اوصى
بشيء واحد لاثنتين وهو يزيد من الثلث ولم تجز الورثة كان لهما ما يحتمله الثلث
ولو جعل لكل واحد منهما شيئاً بدأ بعطية الاول وكان النقص على الثاني منهما
ولو اوصى بنصف ماله مثلاً فاجازت الورثة ثم قالوا ظننا انه قليل تُضي عليهم
بما ظنوه وأحلفوا على الزائد وفيه تردد اما لو اوصى بعبد او دار فاجازوا الوصية ثم
اوصوا انهم ظنوا ان ذلك بقدر الثلث او ازيد بيسير لم يلتفت الى دعواهم لان الاجازة
هنا تضمنت معلوماً وان اوصى بثلث ماله مثلاً مشاعاً كان للموصى له من كل شيء
ثلثه وان اوصى بشيء معين وكان بقدر الثلث فقد ملكه الموصى له بالموت ولا اعتراض
فيه للورثة ولو كان له ماله غائب اخذ من تلك العين ما يحتمله الثلث من المال
الحاضر ويقف الباقي حتى يحصل من الغائب لان الغائب معرض للتلف * فرع
اذا اوصى بثلث عبده فخرج ثلثاه مستحقاً انصرفت الوصية الى الثلث الباقي
تحصيلاً لا مكان العمل بالوصية ولو اوصى بما يقع اسمه على المحلل والمحرم انصرف
الى المحلل تحصيلنا لقصد التسلم من المحرم كما اذا اوصى بعود من عبيد انه ولو لم يكن
له الا مورد لله وقيل تبطل وقيل تصح وتزال منه الصفة المحرمة اما لو لم يكن فيه
منفعة الا المحرمة بطلت الوصية وتصح الوصية بالكلاب المملوكة ككلب الصيد والماشية
والحائط والزرع * الطرف الثاني في الوصية المبهمة من اوصى بجزء من ماله فيه
روايتان اشهرهما العشري وفي رواية سبع الثلث ولو كان بسهم كان ثمناً ولو كان بشيء
كان سُدساً ولو اوصى بوجوه فنسي الوصي وجهاً جعله في وجوه البر وقيل يرجع ميراثا
ولو اوصى بسيف معين وهو في جفن دخل الجفن والحلية في الوصية وكذا لو اوصى
بصندوق وفيه ثياب او سفينة وفيها متاع آخر او جراب وفيه قميص فان الوعاء وما فيه

داخل في الوصية وفيه قول آخر بعيد ولو أوصى بأخراج بعض ولدة من تركته لم يصح
وهل يلغو اللفظ فيه تردد بين البطلان وبين اجرائه منجرى من أوصى بجميع ماله
لمن مدد الولد نتمضي في الثلث ويكون للمخرج نصيبه من الباقي بموجب
الفريضة والوجه الاول وفيه رواية بوجه آخر مجهزة واذا أوصى بلفظ مجمل لم يفسر
الشرع رجوع في تفسيره الى الوارث كقوله اعطوه خطأ من مالي او تسطاً او نصيباً او قليلاً
او سيراً او جليلاً او جزئياً ولو قال اعطوه كثيراً قيل يعطى ثمانين درهما كما في النذر
وقيل يختص هذا التفسير بالنذر اقتصاراً على موضع النقل والوصية بما دون الثلث
افضل حتى انها بالربع افضل من الثلث وبالخمس افضل من الربع * **تقرير**
اذا عين الموصي له شيئاً وادعى ان الموصي قصده من هذه الالفاظ وانكسر الوارث
كان القول قول الوارث مع يمينه ان ادعى عليه العلم والا فلا يمين * **الطرف الثالث**
في احكام الوصية اذا أوصى بوصية ثم أوصى بأخرى مضادة للاولى عمل بالاخيرة
ولو أوصى بحمل فجاءت به لاقبل من مئة اشهر حصلت الوصية به ولو كان لعشرة اشهر
من حين الوصية لم يصح وان جاء لمدة بين السنة والعشرة وكانت خالية من مولى
وزوج حكم به للموصي له ولو كان لها زوج او مولى لم يحكم به للموصي له لاحتمال
توهم الحمل في حال الوصية وتجديده بعدها ولو قال ان كان في بطن هذه ذكر فله
ف درهمان وان كانت انثى فلها درهم فان خرج ذكر وانثى كان لهما ثلثة دراهم
اما لو قال ان كان الذي في بطنها ذكراً فكذا وان كان انثى فكذا فخرج ذكر وانثى
لم يكن لهما شيء وتصح الوصية بالحمل وبما تحمله المملوكة والشجرة كما تصح
الوصية بسكنى الدار مدة مستقبله ولو أوصى بخدمة عبد او ثمرة بعتان او مسكنين
دار او غير ذلك من المنافع على التابيد او مدة معينة نومت المنفعة فان خرجت من
الثلث والا كان للموصي له ما يحتمله الثلث واذا أوصى بخدمة عبده مدة معينة

فنفقته على الورثة لأنها تابعة للملك والموصى انه التصرف في المنفعة والمورثة التصرف في الرقبة ببيع وعتي وغيره ولا يبطل حق الموصى له بذلك ولو اوصى له بقوس انصرف الى قوس النشاب والنبل والحسبان الامع قرينة تدل على غيرها وكل لفظ وقع على اشياء وقوم متساويان للمورثة الخيار في تعيين ما شاء منها اما لو قال اعطوه قوسي ولا قوس له الا واحدة انصرفت الوصية اليها من اي الاجناس كانت ولو اوصى برأس من مماليكه كان الخيار في التعيين الى الورثة ويجوز ان يعطوا صغيراً او كبيراً صحيحاً او معيباً ولو هلك مماليكه بعد وفاته الا واحداً تعين للعطية فان ماتوا بطلت الوصية فان قتلوا لم تبطل وكان للورثة ان يعينوا له ما شاءوا ويدفعوا قيمته ان صارت اليهم والا اخذها من الجاني وتثبت الوصية بشاهدين مسلمين مدلين ومع الضرورة وعدم مدول المسلمين تقبل شهادة اهل الذمة خاصة وتقبل في الشهادة بالمال شهادة واحد مع اليمين او شاهد وامرأتين وتقبل شهادة الواحدة في ربع ما شهدت به وشهادة اثنتين في النصف وثلاثة في الثلثة الارباع وشهادة الاربع في الجميع ولا تثبت الوصية بالولاية الا بشاهدين ولا تقبل شهادة النساء في ذلك وهل تقبل شهادة واحد مع اليمين فيه تردد اظهره المنع ولو اشهد انسان عبيدين له على حمل امته انه منه ثم مات فاعتق وشهدا بذلك قبلت شهادتهما ولا يستقرهما المولود وقيل يكره وهو اشبه ولا تقبل شهادة الوصي فيما هو وصي فيه ولا ما يجره نفعا او يستفيد منه ولاية ولو كان وصيا في اخراج مال معين فشهد للميت بما يخرج به ذلك المال من الثلث لم تقبل **مسائل اربع*** الاولى اذ اوصى بعتي عبدة وليس له سواهم اعتق ثلثهم بالقرعة ولورثتهم اعتق الاول فالاول حتى يستوفي الثلث وتبطل الوصية فيمن بقي ولو اوصى بعتي عبيد مخصوصين من عبدة استخرج ذلك العدد بالقرعة وقيل تجوز للورثة ان يتخيروا بقدر ذلك العدد والقرعة على الاستحباب وهو حسن * الثانية لو اعتق مملوكه عند الوفاة

منجراً وليس له سواه قيل عُتِقَ كله وقيل يتعتق ثلثه ويسعى للورثة في باقي قيمته
وهو أشهر ولو اعتق ثلثه سعى في باقيه ولو كان له مال غيرة اعتق الباقي من ثلث
تركته * الثالثة لو أوصى بعتق رقبة مؤمنة وجب فان لم يجد اعتق من لا يعرف بنصب
ولو ظنها مؤمنة فاعتقها ثم بانته بخلاف ذلك اجزأت من الموصي * الرابعة لو أوصى
بعتق رقبة بمن معين فلم يجد به لم يجب شرائها وتوقع وجودها بما عين له ولو وجد
بانقل اشتراها واعتقها ودفع اليها ما بقي * الرابع في الموصي له ويشترط فيه الوجود فلو كان
معدوماً لم تصح الوصية كما لو أوصى لميت أو لمن ظن وجوده فبان ميتاً عند الوصية
وكذا لو أوصى لمن تحمله المرأة أو لمن يوجد من أولاد فلان وتصح الوصية للأجنبي
والوارث وتصح الوصية للذمي ولو كان أجنبياً وقيل لا يجوز مطلقاً ومنهم من خص
الجواز بذي الأرحام والأول أشبه وفي الوصية للحربي تردد أظهروه المنع ولا تصح الوصية
لمملوك الأجنبي ولا لمدبرة ولا لام ولدة ولا لمكاتبه المشروط أو الذي لم يؤد من مكاتبته
شيئاً ولو أجاز مولاه ويصح لعبد الموصي ومدبره ومكاتبه وام ولده ويعتبر ما يوصى به
لمملوكه بعد خروجه من الثلث فان كان بقدر قيمته اعتق وكان الموصي به للورثة
وان كانت قيمته اقل أعطى الفاضل وان كان أكثر سعى للورثة فيما بقي ما لم تبلغ
قيمته ضعف ما أوصى له فان بلغت ذلك بطلت الوصية وقيل تصح ويسعى في
الباقى كيف كان وهو حسن وإذا أوصى بعتق مملوكه وعليه دين فان كانت قيمة
العبد بقدر الدين مرتين اعتق المملوك وسعى في خمسة أمدان قيمته وان كانت
قيمته اقل بطلت الوصية بعته والوجه ان الدين يقدم على الوصية فيبدأ به ويعتق
من الثلث ما فضل من الدين اما لو نجز حقه عند موته كان الامر كما ذكرنا أولاً عملاً
برواية عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام ولو أوصى لمكاتب فیره المطلق
وقد أدنى بعض مكاتبته كان له من الوصية بقدر ما أداه ولو أوصى الإنسان لأم ولده

صححت الوصية وهل تعتق من الوصية او من نصيب ولدها قيل تعتق من نصيب ولدها وتكون لها الوصية وقيل بل تعتق من الوصية لانه لاميراث الا بعد الوصية واطلاق الوصية يقتضي التسوية فاذا اوصى لاولاده وهم ذكور واناث فهم سواء وكذا لالاخواله وخالاته واولادهم وعماته وكذا الواوصى لالاخواله وامامته كانوا سواء على الاصح وفيه رواية مبحورة اما لو نص على التفضيل اتبع واذا اوصى لذوي قرابته كان للمعروفين بنسبه مصيرا الى العرف وقيل كان لمن يتقرب اليه الى احزاب وام لله في الاسلام وهو غير مستند الى شاهد ولو اوصى لقومه قيل هو لاهل لغته ولو قال لاهل بيته دخل فيهم الاولاد والاباء والاجداد ولو قال لعشيرته كان لا قرب الناس اليه في نسبه ولو قال لجيرانه قيل كان لمن يلبي دارة الى اربعين ذراعا من كل جانب وفيه قول آخر مستبعد وتصح الوصية للحميل الموجود وتستقر بانفصاله حيا ولو وضعته ميتا بطلت الوصية ولو وقع حيا ثم مات كانت الوصية لورثته واذا اوصى المسلم للفقراء كان لفقراء ملته ولو كان كافرا انصرف الى فقراء نحلته ولو اوصى لانسان فمات قبل الموصي قيل بطلت الوصية وقيل ان رجع الموصي بطلت الوصية سواء رجع قبل موت الموصي له او بعده وان لم يرجع كانت الوصية لورثة الموصي له وهو اشهر الروايتين ولو لم يخلف للموصي له احدا رجعت الى ورثة الموصي ولو قال اعطوا فلانا كذا ولم يبين الوجه وجب صرفه اليه يصنع به ما شاء ولو اوصى في سبيل الله صرف الى ما فيه اجر وقيل يختص بالغاثة والاول اشبه وتستحب الوصية لذى القرابة وارثا كونه او غيره واذا اوصى لاقرتب نزل على مراتب الارث ولا يعطى الا بعد مع وجود الاقرتب * الخامس في الاوصياء ويعتبر في الوصي العقل والاسلام وهل تعتبر العدالة قيل نعم لان الفاسق لا امانة له وقيل لا لان المسلم محل للامانة كما في الوكالة والاستيداع ولانها ولاية تابعة لاختيار الموصي فتتحقق بتعيينه اما لو اوصى الى العدل ففسق بعد موت

الموصي امكن القول بطلان وصيته لان الوثوق ربما كان باعتبار صلاحه ولم يتحقق عند زواله فحينئذ يعزله الحاكم ويستنيب مكانه ولا تجوز الوصية الى المملوك الا باذن مولاه ولا تصح الوصية الى الصبي منفردا وتصح متضمنا الى البالغ لكن لا تصرف الا بعد بلوغه واذا اوصى الى اثنين احدهما صغير تصرف الكبير منفردا حتى يبلغ الصغير وعند بلوغه لا يجوز للبالغ التفرد ولومات الصغير او بلغ فاسد العقل كان للعاقل الانفراد بالوصية ولم يداخله الحاكم لان للميت وصيا ولو تصرف البالغ ثم بلغ الصبي لم يكن له نقض شيء مما ابرمه الا ان يكون مخالفا لمقتضى الوصية ولا تجوز الوصية الى الكافر ولو كان رحما نعم تجوز ان يوصي اليه مثله وتجوز الوصية الى المرأة اذا جمعت الشرائط ولو اوصى الى اثنين فان اطلق او شرط اجتماعهما لم يجز لاحدهما ان يفرد من صاحبه بشي من التصرف ولو تشاحا لم يفسخ ما يفرد به كل واحد منهما الا ما لا بد منه مثل كسوة اليتيم وما كوله وللحاكم جبرهما على الاجتماع فان تعاسرا جازله الاستبدال بهما ولو اراد قسمة المال بينهما لم تجز ولو مرض احدهما او عجز ضم اليه الحاكم من يقويه اما لومات او فسق لم يضم الحاكم الى الآخر وجازله الانفراد لانه لا ولاية للحاكم مع وجود وصي وفيه تردد ولو شرط لهما الاجتماع والانفراد كان تصرف كل واحد منهما ماضيا ولو انفرد ويجوز ان يقتعما المال ويتصرف كل واحد منهما فيما يصيبه كما يجوز انفراد قبل القسمة وللموصي اليه ان يرد الوصية مادام الموصي حيا بشرط ان يبلغه الرد ولومات قبل الرد او بعده ولم يبلغه لم يكن للرد ان تكون الوصية لازمة للموصي ولو ظهر من الوصي عجز ضم اليه مساعدوا ان ظهوره خيانة وجب على الحاكم عزله وقيم مكانه امينا والوصي امين لا يضمن ما يتلف الا من مخالفة لشرط الوصية او تفريط ولو كان للوصي دين على الميت جاز ان يستوفي مما في يده من غير اذن حاكم

إذا لم يكن له حجة وقيل يجوز مطلقا وفي شرائه لنفسه من نفسه تردد والاشبه الجواز إذا
أخذ بالقيمة العدل وإذا أذن للوصي أن يوصي جازا جماعا وإن لم يأذن له لكن
لم يمنع فهل له أن يوصي فيه خلاف اظهره للنوع ويكون النظر بعده إلى الحاكم وكذا
لومات انسان ولا وصي له كل الحاكم النظري تركته ولو لم يكن هناك حاكم جازان يتولاه
من المؤمنين من يوثق به وفي هذا تردد ولو وصى بالنظر في مال ولده إلى اجنبي
وله أب لم يصح وكانت الولاية إلى جد اليتيم دون الوصي وقيل يصح ذلك في قدر
الثلث مباح ترك وفي اداء الحقوق وإذا أوصى بالنظر في شيء معين اختصت ولايته
به ولا يجوز له التصرف في غيره وجري مجرى الوكيل في الاقتصار على ما يוכל فيه *

مسائل ثلث * الأولى الصفات المراعاة في الوصي تعتبر حالة الوصية وقيل
حين الوفاة فلما وصى إلى صبي فبلغ ثم مات الوصي صححت الوصية وكذا الكلام
في الحرية والعقل والاول اشبه * الثانية تصح الوصية على كل من الوصي عليه ولاية
شرعية كالولد وإن نزلوا بشرط الصغر فلما وصى على اولاده الكبار العقلاء او على
ابيه او على اقاربه لم تمض الوصية عليهم ولو وصى بالنظر في المال الذي تركه لهم
لم يصح له التصرف ولا في ثلثه ويصح في اخراج الحقوق من الموضي كالديون
والصدقات * الثالثة يجوز لمن يتولى اموال اليتيم أن يأخذ اجرة المثل من نظره
من ماله وقيل يأخذ قدر كفايته وقيل الامرين والاول اظهر * السادس في اللواحق
وفيه قسمان * القسم الاول وفيه مسائل * المسئلة الاولى إذا أوصى لاجنبي بمثل
نصيب ابنه وليس له الواحد فقد شرك بينهم ما في تركته فللموصي له النصف فان لم يجر
الوارث فله الثلث ولو كان له ابنان كانت الوصية بالثلث ولو كانوا له ثلثة كان له الربع
والضابط انه يضاف إلى الوارث ويجعل كاحدهم ان كانوا متساوين وان اختلفت
ساهمهم جعل مثل اضعفهم سيما الآن يقول مثل اعظمهم فيعمل بمقتضى وصيته

فلو قال مثل نصيب بنتي فعندنا له التصف اذا لم يكن له وارث سواها ويرد الى الثلث اذا لم تجز ولو كانت له بنتان كان له الثلث لان المال عند البننتين دون العصبنة فيكون الموصى له كالثلاثة ولو كان له ثلث اخوات من ام واخوة من اب فاوصى لاجنبي بمثل نصيب احد ورثته كان كواحدة من الاخوات فيكون لهم من عشرة وللخوات ثلثة وللأخوة ستة ولو كانت له زوجة وبنت وقال مثل نصيب بنتي واجازت الورثة كان له سبعة وللبنت مثلها وللزوجة سهمان ولوقيل لها سهم واحد من خمسة عشر كان اوليها ولو كان له اربع زوجات وبنت فاوصى بمثل نصيب احدتهن كانت للفريضة من اثنين وثلثين فيكون للزوجات الثمن اربعة بينهما بالسوية وله سهم كواحدة وتبقى سبعة وعشرون للبنت ولوقيل من ثلثة وثلثين كان اشبه * المسئلة الثانية لو اوصى لاجنبي بنصيب ولده قيل تهطل الرصية لانها وصية بمستحقة وقيل تصح ويكون كمالواوصى بمثل نصيبه وهو اشبه ولو كان له ابن قاتل فاوصى بمثل نصيبه قيل صححت الرصية وقيل لا تصح لانه لا نصيب له وهو اشبه * المسئلة الثالثة اذا اوصى بضعف نصيب ولده كان له مثله ولو قال له ضعفاه كان له اربعة وقيل ثلثة وهو اشبه اخذا بالمتيقن وكذا لو قال ضعف ضعف نصيبه * المسئلة الرابعة اذا اوصى بثلثة للفقراء وله اموال متفرقة جاز صرف كل مافي بلد الى فقرائه ولو صرف الجميع في فقراء بلد الموصى جاز ايضا ويدفع الى الموجودين في البلد ولا يجب تتبع من غاب وهل يجب ان يعطى ثلثة نصا ام اقل نعم وهو الاشبه عملاً بمقتضى اللفظ وكذا لو قال اعتقوا رقاباً وجب ان يعتق ثلثة فما زاد الا ان يقصر ثلث مال الموصى * المسئلة الخامسة اذا اوصى لانسان بعبد واخر بتمام الثلث ثم حدث في العبد نصيب قيل تسليمه الى الموصى له كان للموصى ثم الاخر تكملة الثلث بعد وضع قيمة العبد صحيحاً لانه قصد عطية التكملة والعبد صحيح وكذا لو مات العبد قبل موت الموصى

بطلت الوصية واعطى الآخر ما زاد من قيمة العبد الصحيح ولو كانت قيمة العبد بقدر
 الثلث بطلت الوصية للآخر * المسئلة السادسة اذا اوصى له بابه فقبل الوصية وهو
 مريض متيق عليه من اصل المال اجماعاً ما لانه انما يعتبر من الثلث ما يخرج من
 ملكه وهنا لم يخرج له بل بالتبطل مَلَكَهُ وانعتق عليه تبعاً للملكه * المسئلة السابعة اذا
 اوصى له بدار فانهدمت وصارت برائحاً مات الموصي بطلت الوصية لانها خرجت
 من اسم الدار وفيه تردد * المسئلة الثامنة اذا قال اعطوا زيدا والفقراء كذا كان لزيد
 النصف من الوصية وقيل الربع والاول اشبه * القسم الثاني في تصرفات المريض
 وهي نومان مؤجلة ومنجزة فالمؤجلة حكمها حكم الوصية اجماعاً وقد سلفت وكذا
 تصرفات الصحيح اذا قرنت بما بعد الموت اما منجزات المريض اذا كانت تبرماً
 كالمحاباة في المعاوضات والهبة والوقف والعتق فقد قيل انها من اصل المال وقيل من
 الثلث واتفق القائلان على انه لو برأ لزمت من جهته وجهته الوارث ايضاً والخلاف
 فيما لو مات في ذلك المرض ولا بد من الاشارة الى المرض الذي معه يتحقق وقوفه
 التصرف على الثلث فنقول كل مرض لا يؤمن معه من الموت غالباً فهو مخوف كحمى
 البقي والسل وقذف الدم والاورام السوداوية والدموية والاسهال المنتن والذي
 يمازجه ذهنية او براز اسود يغلي على الارض وما شاكله اما الامراض التي الغالب
 فيها السلامة فحكمها كحكم الصحة كحمى يوم وكالصداع من مادة او من غير مادة
 والبرد والسلاق وكذا ما يَحْتَمِلُ الامور كحمى العفن والزحير والاورام البلغمية
 ولوقيل يتعلق الحكم بالمرض الذي يتفق به الموت سواء كان مخوفاً في العادة
 لو لم يكن لكن حسناً اما وقته المراملة في الحرب والطلق للمرأة وتزاحم الامواج
 في البحر فلا يرى الحكم يتعلق بها لتجربتها من اطلاق اسم المرض * وههنا مسائل *
 الاولى اذا وهب وجابى فانه وسعهما الثلث فلا كلام وان قصر بدأ بالاول فالاول

حتى يستوفى الثلث وكان النقص على الاخير * الثانية اذا جمع بين مطية منجزة
ومؤجلة قُدمت المنجزة فان اتسع الثلث للباقي والاصح فيما يحتمله الثلث وبطل
فيما قصر عنه * الثالثة اذا باع كرا من طعام قيمته ستة دنانير وليس له سواء بكر ردي
قيمه ثلثة فالجأبة هنا بنصف تركته فيمضي في قدر الثلث فلورث السدس على
الورثة لكان ربوا والوجه في تصحيحه ان يرد على الورثة ثلث كرههم ويرد على المشتري
ثلث كرهه فيبقى مع الورثة ثلثا كره قيمته ما ديناران ومع المشتري ثلثا كره قيمته ما اربعة
فيفضل معه ديناران وهي قدر الثلث من ستة * الرابعة لو باع عبدا قيمته مائتان
بمائة وبرى لزم العقد وان مات ولم تجز الورثة صح البيع في النصف في متالبة ما دفع
وهي ثلثة اسهم من ستة وفي السدسين بالمجأبة وهي سهمان هما الثلث من ستة فيكون
ذلك خمسة اسداس العبد وتبطل في الزائد وهو سدس فيرجع على الورثة والمشتري
بالخيار ان شاء فسمع لتبعض الصنفه وان شاء اجاز ولو بذل العرض عن السدس
كانت الورثة بالخيار بين الامتناع والاجابة لان حقهم منحصر في العين * الخامسة
اذا اعتقها في مرض الموت وتزوج ودخل بها صح العتق والعقد وورثته ان خرجت
من الثلث فان لم تخرج فعلى ما مر من الخلاف * السادسة لو اعتق امته وقيمتها
ثلث تركته ثم اصدقها الثلث الآخر ودخل ثم مات فالنكاح صحيح ويبطل المسمى لانه
زائد على الثلث وترثه وفي ثبوت مهر المثل تردد وعلى القول الآخر يصح الجميع

كتاب النكاح

واقسامه ثلثة * القسم الاول في النكاح الدائم والنظريه يستدعي فصولا * الفصل الاول
في آداب العقد والخلوة ولواحقهما * الاول في آداب العقد النكاح مستحب لمن تافت
نفسه من الرجال والنساء ومن لم يتق فيه خلاف المشهور استحبابه لقوله عليه السلام
تَكَحَّرُوا تَنَاسَلُوا ولقوله عليه السلام شَرُّ أَمْوَالِكُمُ الْغَرَابُ ولقوله عليه السلام مَا اسْتَفَانَ

أَمْرًا فَإِنَّهُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ مِنْ زَوْجَةٍ مُسْلِمَةٍ تَسِرُّهُ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا وَتَطِيعُهُ إِذَا أَمَرَهَا وَتَحْفَظُهُ إِذَا غَابَ عَنْهَا فِي نَفْسِهَا وَمَالِهَا وَرَبِّهَا حَتَّى الْمَانِعُ بَانَ وَصَفَى يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِكَوْنِهِ حَضُورًا يُؤَدِّنُ بِاخْتِصَاصِ هَذَا الرَّصْفِ بِالرَّجْمَانِ فَيَحْمِلُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَتَّقِ النَّفْسَ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بَانَ الْمَدْخُجُ بِذَلِكَ فِي شَرْعٍ غَيْرِنَا لَا يُلْزَمُ مِنْهُ وَجُودُهُ فِي شَرْعِنَا وَيَسْتَحِبُّ لِمَنْ ارَادَ الْعَقْدَ سَبْعَةَ أَشْيَاءَ وَيَكُونُ لَهُ ثَامِسٌ مِنَ الْمُسْتَحْبَاتِ أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ تَجْمَعُ صِفَاتُ أَرْبَعٍ كَرَمِ الْأَصْلِ وَكُونِهَا بَكْرًا وَلُودًا عَفِيفَةً وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْجَمَالِ وَلَا عَلَى الثَّرْوَةِ فَرُبَّمَا حَرَمْنَاهَا وَقِلْوَةُ رَكَعَتَيْنِ وَالْإِدْعَاءُ بَعْدَهُمَا بِمَا صَوَّرَتْهُ اللَّهُمَّ أَنْبِيَّ أَرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ فَقَدَّرَ لِي مِنَ النِّسَاءِ أَعْظَمُ فَرْجًا وَأَحْفَظُ لِي فِي نَفْسِهَا وَمَالِي وَأَوْسَعُ رِزْقًا وَأَعْظَمُ بَرَكَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الدِّعَاءِ وَالْأَشْهَادِ وَالْإِعْلَانِ وَالْخُطْبَةِ أَمَامَ الْعَقْدِ وَإِيقَاعِهِ لَيْلًا وَيَكُونُ إِيْقَاعُهُ وَالْقَمَرُ فِي الْعَقْرَبِ * الثَّانِي فِي آدَابِ الْخُلُوةِ بِالْمَرْأَةِ وَهِيَ نِسْمَانُ * الْأَوَّلُ يَسْتَحِبُّ لِمَنْ ارَادَ الدُّخُولَ أَنْ يَصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ وَيَبْصُرَ بَعْدَهُمَا وَإِذَا أَمَرَ الْمَرْأَةَ بِالْإِنْتِقَالِ أَنْ تَصَلِّيَ أَيْضًا رَكَعَتَيْنِ وَتَدْعُو أَنْ يَكُونَ عَلَى ظَهْرِ وَأَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى نَاصِيَتِهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ عَلَى كِتَابِكَ تَزَوَّجْتُهَا وَفِي أَمَانَتِكَ أَخَذْتُهَا وَبِكَلِمَاتِكَ اسْتَحْلَلْتُ فَرْجَهَا فَإِنْ قَضَيْتَ فِي رَحْمَتِهَا شَيْئًا فَاجْعَلْهُ مُسْلِمًا مَوْبِيًّا وَلَا تَجْعَلْهُ شَرِكَ الشَّيْطَانِ وَأَنْ يَكُونَ الدُّخُولُ لَيْلًا وَأَنْ يَسْمِيَ عِنْدَ الْجَمَاعِ وَيَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَرْزُقَهُ وَلَدًا ذَكَرًا شَوِيًّا وَتَسْتَحِبُّ الْوَلِيمَةُ عِنْدَ الزَّوَافِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ وَأَنْ يَدْمِيَ لَهَا الْمُؤْمِنُونَ وَلَا تَجِبُ الْجَابَةُ بَلْ تَسْتَحِبُّ فَإِذَا حَضَرَ فَالْأَكْلُ مُسْتَحِبٌّ وَلَوْ كَانَ صَائِمًا نَدْبًا وَكُلُّ مَا يَنْتَرَفِي الْأَمْرَاضَ جَائِزٌ وَلَا يَجُوزُ اخْذُهُ إِلَّا بِإِذْنِ أَرْبَابِهِ نَظْمًا أَوْ بِشَاهِدِ الْخَالِ وَهَلْ يَمْلِكُ بِالْإِخْذِ إِلَّا ظَهَرَ نَعْمُ * الثَّانِي يَكُونُ الْجَمَاعُ فِي أَوَّلَاتِ ثَمَانِيَةِ لَيْلَةٍ خُسُوفِ الْقَمَرِ وَيَوْمَ كُسُوفِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ الزَّوَالِ وَعِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ حَتَّى يَذْهَبَ الشَّفَقُ وَفِي الْمَحَاقِ وَبَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَفِي

اول ليلة من كل شهر الا في رمضان وفي ليلة النصف وفي السفر اذا لم يكن معه ماء
 يغتسل به وعند هبوب الريح السوداء والصفراء والزلزلة والجماع وهو عريان وعقيب
 الاحتلام قبل الغسل او الوضوء ولا بأس ان يجمع مرات من غير غسل يتخللها ويكون
 غسلة اخيراً وان يجمع وعند من ينظر اليه والنظر الى فرج المرأة في حال الجماع
 وغيره والجماع مستقبل القبلة ومستدبرها وفي السفينة والكلام عند الجماع بغير ذكر
 الله * الثالث في اللواحق وهي ثلثة * الاول يجوز ان ينظر الى وجه امرأة يريد
 نكاحها وان لم يستأذنها ويختص الجواز بوجهها وكفها وله ان يكررها النظر اليها
 وان ينظرها قائمة وماشية * وروي جواز ان ينظر الى شعرها ومحاسنها وجسدها من فوق
 الثياب وكذا يجوز ان ينظر الى امه يريد شراءها والى شعرها ومحاسنها ويجوز
 النظر الى اهل الذمة وشعورهن لانهم بمنزلة الاماء لكن لا يجوز ذلك لتلذذ ولا لريبة
 ويجوز ان ينظر الرجل الى مثله ما خلا صورته شيئاً كان او شاباً حسناً او قبيحاً ما لم يكن
 النظر لريبة او تلذذ وكذا المرأة وللرجل ان ينظر الى جسد زوجته باطنها وظاهرها والى
 المحارم ما عدا العورة وكذا للمرأة ولا ينظر الى الاجنبية اصلاً الا لضرورة ويجوز ان ينظر
 الى وجهها وكفها على كراهية مرة ولا تجوز معاودة النظر وكذا الحكم في المرأة ويجوز
 عند الضرورة كما اذا اراد الشهادة عليها ويقتصر الناظر منها على ما يضطر الى الاطلاع
 عليه كالطبيب اذا احتاجت اليه للعلاج وكذا الى العورة دفعا للضرر * مسئلتان
 هل يجوز للخصي النظر الى المرأة المالكه له او الاجنبية قيل نعم وقيل لا وهو الاظهر
 لعموم النع وملك البعین المستثنى في الآية المراد بها الاماء * الثانية الاصحى لا يجوز له
 سماع صوت المرأة لانه مورة ولا يجوز للمرأة النظر اليه لانه يساوى البصر في تناول
 النهي * الثاني في مسائل تتعلق بهذا الباب وهي خمسة * الاولى الوطي في الدبر فيه
 روايتان احدهما الجواز وهي المشهورة بين الاصحاب لكن على كراهية شديدة *

الثَّانِيَةُ الْعَزْلُ مِنَ الْحُرَّةِ إِذَا لَمْ يَشْتَرَطْ فِي الْعَقْدِ وَلَمْ تَأْذَنْ قِيلَ هُوَ مُحْرَمٌ وَيَجِبُ مَعَهُ دِيَّةٌ
 النُّطْفَةُ عَشْرَةُ دنانير وقيل هو مكروه وإن وجبت الدية وهو أشبه * الثَّالِثَةُ لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ
 أَنْ يَتْرَكَ وَطِي امْرَأَتَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ * الرَّابِعَةُ الدُّخُولُ بِالْمَرْأَةِ قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ تِسْعًا
 مُحْرَمٌ وَلَوْ دَخَلَ لَمْ تَحْرَمْ عَلَى الْأَصْحَمِ لَكِنْ لَوَافِضُهَا حُرِّمَتْ وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْ حَبَالِهِ *
 الْخَامِسَةُ يَكْرَهُ لِلْمَسَافِرِ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ لَيْلًا * الثَّالِثُ فِي خِصَائِصِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 وَهِيَ خَمْسُ مِشْرَةِ خِصْلَةٍ * مِنْهَا مَا هُوَ فِي النِّكَاحِ وَهُوَ تَجَاوُزُ الْأَرْبَعِ بِالْعَقْدِ وَرَبِّمَا كَانَ الْوَجْهَ
 الْوُثُوقَ بَعْدَ ذَلِكَ بَيْنَهُنَّ دُونَ غَيْرِهِ وَالْعَقْدُ بِلَفْظِ الْهَبَةِ ثُمَّ لَا يُلْزَمُ بِهَا مَهْرٌ ابْتِدَاءً وَلَا انْتِهَاءً
 وَوَجُوبُ التَّخْيِيرِ لِنِسَائِهِ بَيْنَ ارَادَتِهِ وَمَفَارِقَتِهِ وَتَحْرِيمُ نِكَاحِ الْأُمَمَاءِ بِالْعَقْدِ وَالْاِسْتِبْدَالِ
 بِنِسَائِهِ وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِنَ حَتَّى نَسَخَ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الْأَيَّةَ
 وَمِنْهَا مَا هُوَ خَارِجٌ عَنِ النِّكَاحِ وَهُوَ وَجُوبُ السَّوَاكِ وَالْوُتُورِ وَالْأَضْحِيَّةِ وَقِيَامِ اللَّيْلِ وَتَحْرِيمُ
 الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ وَفِي الْمُنْدُوبَةِ فِي حَقِّهِ خِلَافٌ وَخَائِنَةٌ الْأَمِينُ وَهُوَ الْغَمْزُ بِهَا وَأَبْيَحُ لَهُ
 الْوَصَالُ فِي الصُّومِ وَرَخْصٌ بَأَنَّهُ تَنَامُ مَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ وَيَصْرُورُ أَدَاهُ كَمَا يَبْصُرُ أَمَامَهُ
 وَذَكَرَ أَشْيَاءَ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ خِصَائِصِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذِهِ أَظْهَرُهَا وَيَلْحَقُ بِهَذَا الْبَابُ مَسْئَلَتَانِ *
 الْأَوَّلَى تَحْرِمُ زَوْجَاتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى غَيْرِهِ فَاذِمَاتُ مَنْ مَدْخُولٌ بِهَا لَمْ تَحُلْ أَجْمَاعًا
 وَكَذَا الْقَوْلُ لَوْلَمْ يَدْخُلْ بِهَا عَلَى الظَّاهِرِ أَمَّا لَوْ فَارَقَهَا بِقِسْمٍ أَوْ طَلَّاقٍ فِيهِ خِلَافٌ وَالنُّوجَةُ
 أَنَّهَا لَا تَحُلُّ مِمَّا بِالظَّاهِرِ وَلَيْسَ تَحْرِيمُهُنَّ لِتَسْمِيَّتِهِنَّ أُمَمَاءَ وَلَا لِتَسْمِيَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 وَالدَّاءُ * الثَّانِيَةُ مِنَ الْفُقَهَاءِ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى النَّبِيِّ الْقِسْمَةُ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ لِقَوْلِهِ
 تَعَالَى تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّ فِي الْآيَةِ احْتِمَالًا
 يَدْفَعُ دَلَالَتَهَا أَنْ يَحْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ الْمَشِيشَةُ فِي الْأَرْجَاءِ مُتَعَلِّقَةً بِالْوَاهِبَاتِ * الْفَصْلُ الثَّانِي
 فِي الْعَقْدِ وَالنَّظَرِ فِي الصَّيْغَةِ وَالْحَكِيمِ * أَمَّا الْأَوَّلُ فَالنِّكَاحُ يَفْتَقِرُ إِلَى إيجابٍ وقبولٍ دالِّينَ عَلَى
 الْفَصْدِ الرَّافِعِ لِلْاحْتِمَالِ وَالْعِبَارَةُ مِنَ الْإِيجَابِ لَفْظَانِ زَوَّجْتُكَ وَانْكَحْتُكَ وَفِي مَتْنِكَ

تردد وجواز ارجح والقبول ان يقول قبلت التزويج او تبليت النكاح او ما شابهه ويجوز
 الاختصار على قبلت ولا بد من وقوعهما بلفظ الماضي الدال على صريح الانشاء اقتصاراً
 على المتيقن وتحفظاً من الاستيثار المشبه للاباحة ولو اتى به بلفظ الامر وقصد الانشاء
 كقوله زوّجنيها فقال زوجتك قيل يصح كما في خبر مهمل الساعدي وهو حسن ولو اتى
 بلفظ المستقبل كقوله اتزوجك فتقول زوّجك جاز وقيل لا بد بعد ذلك من تلفظه
 بالقبول وفي رواية ابا بن تغلب في المتعة اتزوجك متعة فاذ قالت نعم فهي امرأتك
 ولو قال الولي او الزوجة متعتك بكذا ولم يذكر الاجل انعقد دائماً وهو دلالة على
 انعقاد الدائم بلفظ التمتع ولا يشترط في القبول مطابقتها لعبارة الايجاب بل يصح الايجاب
 بلفظ والقبول بآخر ولو قال زوّجك فقال قبلت النكاح او انكحتك فقال قبلت التزويج
 صح ولو قال زوجت بنتك من فلان فقال نعم فقال الزوج قبلت صح لان نعم يتضمن
 امانة السؤال ولو لم يعد اللفظ وفيه تردد ولا يشترط تقديم الايجاب بل لو قال تزوّجت
 فقال الولي زوجتك صح ولا يجوز العدول من هذين اللفظين الى ترجمتهما بغير
 العربية الامع العجز من العربية ولو عجز احد المتعاقدين تكلم كل منهما بما يحسنه
 ولو عجزا من النطق اصلا او احدهما اقتصر العاجز على الاشارة الى العقد والاياء
 ولا ينقد النكاح بلفظ البيع ولا الهبة ولا التملك ولا الاجارة سواء ذكر فيه المهر او جرد
واما الثاني ففيه مسائل * **الاولى** لامبرة في النكاح بعبارة الصبي ايجاباً وقبلاً ولا
 بعبارة المجنون وفي السكران الذي لا يحصل تردد اظهره انه لا يصح ولو افاق فاجاز
 وفي رواية اذا زوّجت السكرى نفسها ثم افاقت فرضيت او دخل بها فافقت واقرته
 كان ماضياً * **الثانية** لا يشترط في نكاح الرشيدة الولي ولا في شيء من الانكحة حضور
 شاهدين ولو اوقعه الزوجان او الاولياء سراً جاز ولو توامرا بالكتمان لم يبطل * **الثالثة**
 اذا اوجب ثم جن او اغمي عليه بطل حكم الايجاب فلو قبل بعد ذلك كان لغوا

وكذا لو سبق القبول وزال عقله فلو اوجب الولي بعده كان لغوا وكذا في البيع * الرابعة
يصح اشتراط الخيار في الصداق خاصة ولا يفسد به العقد * الخامسة اذا اعترف الزوج
بزوجة امرأة فصدقته واعترفت هي فصدقها قضي بالزوجة ظاهراً وتوارثا ولو اعترف
احدهما قضي عليه بحكم العقد دون الآخر * السادسة اذا كان لرجل عدة بنات فزوج
واحدة ولم يسمها عند العقد لكن قصدها بالنية واختلفا في المعقود عليها فان كان
الزوج رآهن فالقول قول الاب لان الظاهر انه وكل التعيين اليه وعليه ان يسلم اليه
التي نواها وان لم يكن رآهن كان العقد باطلا * السابعة يشترط في النكاح امتياز الزوجة
من غيرها بالاشارة او التسمية او الصفة فلوزوجه اخدى بنتيه او هذا الحمل لم يصح
العقد * الثامنة لو ادعى زوجية امرأة وادعت اختها زوجيته واقام كل منهما بينة فان كان
دخل بالمدينة كان الترجيح لبينتها لانه مصدق لها بظاهر فعله وكذا لو كان تاريخ بينتها
اسبق ومع عدم الامرين يكون الترجيح لبينته * التاسعة اذا عقد على امرأة فادعى
آخر زوجيتها لم يلتفت الى دمواء الامع البينة * العاشرة اذا تزوج العبد بمملوكة
ثم اذن له المولى في ابتياعها فان اشتراها لمولاه فالعقد باق وان اشتراها لنفسه باذنه
او ملكه اياها بعد ابتياعها فان قلنا العبد يملك بطل العقد والا كان العقد باقيا ولو تحرر
بعضه واشترى زوجته بطل النكاح بينهما سواء اشتراها بمال ينفرد به او مشترك بينهما *
الفصل الثالث في اولياء العقد وفيه فصلان * الاول في تعيين الاولياء لولاية في عقد
النكاح لغير الاب والجد للاب وان علا والمولى والوصي والحاكم وهل يشترط في
ولاية الجد بقاء الاب قيل نعم مصبراً الى رواية لا تخلو من ضعف والوجه انه لا يشترط
وتثبت ولاية الاب والجد للاب على الصغيرة وان ذهبت بكارتها بوطي او غيره ولا خيار
لها بعد بلوغها على اشهر الروايتين وكذا للزوج الاب والجد الولد الصغير لزمه العقد
ولا خيار له بعد بلوغه ورشده على الاشهر وهل يثبت ولايتهما على البكر الرشيدة فيه

روايات اظهرها سقوط الولاية عنها وثبوت الولاية لنفسها في الدائم والمنقطع واوزوجها
احدهما لم يمض عقده الابرضها ومن الاصحاب من اذن لها في الدائم دون المنقطع
ومنهم من عكس ومنهم من اسقط امرها معها فيهما وفيه رواية اخرى دالة على
شركتهما في الولاية حتى لا يجوز لهما ان ينفردا عنها بالعقد اما اذا مضى الولي
وهو ان لا يزوجها من كفؤ مع رغبتها فانه يجوز لها ان تزوج نفسها ولو كررها اجماعاً
ولا ولاية لهما على الثيب مع البلوغ والرشد ولا على البالغ الرشيد وثبتت ولايتهما
على الجميع مع الجنون ولا خيار لاحدهم مع الافاقة وللمولي ان يزوج مملوكته
صغيرة كانت او كبيرة عاتلة او مجنونة ولا خيار لها معه وكذا الحكم في العبد وليس
للمحاكم ولاية في النكاح على من لم يبلغ ولا على بالغ رشيد وثبتت ولايته على من
بلغ غير رشيد او تجدد فساد عقله اذا كان النكاح صلاحاً له ولا ولاية للموصي وان نص له
الموصي على النكاح على الاظهر وللوصي ان يزوج من بلغ فاسد العقل اذا كان به
ضرورة الى النكاح والحجور عليه للتبذير لا يجوز له ان يتزوج غير مضطر ولو اوقع
كان العقد فاسداً وان اضطر الى النكاح جاز للمحاكم ان يأذن له سواء عين الزوجة
او اطلق ولو بادق قبل الاذن والحال هذه صح العقدان زاد في المهر من المثل بطل
الزائد واذا زوج الاجنبي وقف على اجازة من اليه العقد وقيل يبطل والاول اظهر*
الثاني في الواحق وفيه مسائل* الاولى اذا وكلته البالغة الرشيدة في العقد مطلقاً لم يكن له
ان يزوجه من نفسه الا مع اذنها ولو وكلته في تزويجها منه قيل لا يصح لرواية صا ولانه
يلزم ان يكون موجباً قابلاً للجواز اشبه اصال وزوجها الجدة من ابس ابنة الاخر والاب
من موكله كان جائزاً* الثانية اذا زوجها الولي بدون مهر المثل هل لها ان تعترض فيه
تزدد والاظهر ان لها الامتناع* الثالثة عبارة المرأة معتبرة في العقد مع البلوغ والرشد
فيجوز لها ان تزوج نفسها وان تكون وكيلة لغيرها ايجاباً وتقبولاً* الرابعة عقد النكاح

يقف على الاجازة على الاظهر فلوزوج الصبية غير ابيها وجدها قريبا كان او بعيدا
لم يمض الامع اذنها او اجازتها بعد العقد ولو كان اخا او عمّا ويقنع من البكر بسكوتها
مندم رضه عليها وتكفى النيب النطق ولو كانت مملوكة وقف على اجازة المالك
وكذا لو كانت صغيرة فاجاز الاب او الجد صم * الخامسة اذا كان الولي كافرا فلا ولاية له
ولو كان الاب كذلك تثبت الولاية للجد خاصة وكذا لو جنّ الاب او اغمي عليه
ولو زال المانع عادت الولاية ولو اختار الاب زوجا والجد آخر فمن سبق مقدّم
ويطل المتأخر ولو تشاحا قديم اختيار الجد ولو اوقعه في حالة واحدة ثبت مقدّم الجد
دون الاب * السادسة اذا زوجها الولي بالمجنون او الخصي صم ولها الخيار اذا بلغت
وكذا لو زوج الطفل بمن بها احد العيوب الموجبة للفسخ ولو زوجها بمملوك لم يكن
لها الخيار اذا بلغت وكذا الطفل وقيل بالمتع في الطفل لان نكاح الامة مشروط بخوف
العنت ولا خوف في جانب الصبي * السابعة لا يجوز نكاح الامة الا باذن مالِكها
ولو كانت امرأة في الدائم والمنقطع وقيل يجوز لها ان يتزوج متعة اذا كانت لامرأة
من غير اذنها والاول اشبه * الثامنة اذا زوج الابوان الصغيرين لزمهما العقد فان مات
احدهما ورثه الآخر ولو مقدّم عليهما غير ابويهما ومات احدهما قبل البلوغ بطل العقد
وسقط المهر والارث ولو بلغ احدهما فرضي لزم العقد من جهته فان مات عزل من تركته
نصيب الآخر فان بلغ واجاز اُحلف انه لم يُجز للرفقة في الميراث وورث ولو مات
الذي لم يُجز بطل العقد ولا ميراث * التاسعة اذا اذن المولى لعبده في ايقاع العقد صم
واقضى الاطلاق الاقتصار على مهر المثل فان زاد كان الزائد في ذمته يتبع به اذا تحرر
ويكون مهر المثل على مولاه وقيل في كسبه والاول اظهر وكذا القول في نفقتها * العاشرة
من تحرر بعضه ليس لمولاه اجابة على النكاح * الحادية عشر ان كانت الامة لمولى عليه
كان نكاحها بيد وليه فاذا زوجها لزم وليس للمولى عليه مع زوال الولاية فسخه

وَيَسْتَحِبُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَسْتَأْذِنَ أَبَاهَا فِي الْعَقْدِ بِكَرِّ كَانَتْ أَوْ ثِنْيًا وَأَنْ تُؤَكِّلَ أَخَاهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ
لَهَا أَبٌ وَلَا جَدٌّ وَأَنْ تُعَوَّلَ عَلَى الْكَبِيرِ إِذَا كَانُوا أَكْثَرًا مِنْ أَخٍ وَلَوْ تَخِيرُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ
الْكَبِيرِ وَالْأَصْغَرِ زَوْجًا تَخَيَّرَتْ خَيْرَ الْكَبِيرِ **مسائل ثلث** * **الاولى** إِذَا زَوَّجَهَا
الْأَخُوَانُ بَرَجَلَيْنِ فَإِنْ وَكَّلْتَهُمَا فَالْعَقْدُ لِلأَوَّلِ وَلَوْ دَخَلَتْ بِمَنْ تَزَوَّجَهَا أَخِيرًا فَحَمَلَتْ
الْحَقُّ الْوَلَدَ بِهِ وَالزَّمَّ مَهْرَهَا وَاعِيدَتْ إِلَى السَّابِقِ فَإِنْ اتَّفَقَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ قِيلَ يَقْدَمُ
الْكَبِيرُ وَهُوَ تَحْكُمُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَذْنَتْ لَهَا أَجَازَتْ عَقْدَ أَيِّمَا شَاءَتْ وَالْأُولَى لَهَا أَجَازَةُ
عَقْدِ الْكَبِيرِ وَبِأَيِّمَا دَخَلَتْ قَبْلَ الْإِجَازَةِ كَانَ الْعَقْدُ لَهُ * **الثانية** لِأَوْلَايَةِ اللَّامِ عَلَى الْوَلَدِ
فَلَوْ زَوَّجَتْهُ فَرَضِي لَزِمَهُ الْعَقْدُ وَإِنْ كَرِهَ لَزِمَهَا الْمَهْرُ وَفِيهِ تَرَدُّدٌ وَرَبِمَا حَمَلَ عَلَى مَا إِذَا
أَدْعَتْ الْوَكَالَهَ مِنْهُ * **الثالثة** إِذَا زَوَّجَ الْإِجْنَبِيُّ امْرَأَةً فَقَالَ الزَّوْجُ زَوْجُكَ الْعَاقِدُ مِنْ غَيْرِ
أَذْنِكَ فَقَالَتْ بَلْ أَذْنْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا مَعَ يَمِينِهَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ لِأَنَّهُمَا تَدْمِي الصَّحَّةَ *
الفصل الرابع في أسباب التحريم وهي ستة * **السبب الأول** النَّسَبُ وَيَحْرُمُ بِالنَّسَبِ
سَبْعَةُ أَصْنَافٍ مِنَ النِّسَاءِ الْأُمُّ وَالْجَدَّةُ وَإِنْ عَلِيَّتْ لَأَبٍ كَانَتْ أُولَامَ وَابْنَتٍ لِلصَّبِّ
وَبَنَاتِهَا وَإِنْ نَزَلْنَ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ وَإِنْ نَزَلْنَ وَالْأَخَوَاتُ لَأَبٍ كُنَّ أُولَامَ أَوْ لَهَا وَبَنَاتُهُنَّ
وَبَنَاتُ أَوْلَادِهِنَّ وَالْعَمَّاتُ سِوَا كُنَّ أَخَوَاتُ أَبِيهِ لَأَبِيهِ أَوْ لَامَهُ أَوْ لَهَا وَكَذَا أَخَوَاتُ
أَجْدَادِهِ وَإِنْ عَلَوْنَ وَالْخَالَاتُ لِلأَبِ أَوْ لِلأُمِّ أَوْ لَهَا وَكَذَا أَخَالَاتُ الْأَبِ وَالْأُمِّ وَإِنْ
ارْتَفَعْنَ وَبَنَاتُ الْإِخْوَانِ سِوَا كَانَ الْإِخْوَانُ لِلأَبِ أَوْ لِلأُمِّ أَوْ لَهَا وَسِوَا كَانَتْ بَنْتُهُ لَصَلْبِهِ أَوْ بَنْتُ
بَنْتِهِ أَوْ بَنْتُ ابْنِهِ وَبَنَاتُهُنَّ وَإِنْ سَفَلْنَ وَمِثْلُهُنَّ مِنَ الرِّجَالِ يَحْرُمُ عَلَى النِّسَاءِ فَيَحْرُمُ
الْأَبُ وَإِنْ عَلَا وَالْوَلَدُ وَإِنْ سَفَلَ وَالْإِخْوَانُ وَابْنُ الْأَخْتِ وَالْعَمُّ وَإِنْ عَلَا وَكَذَا الْخَالَ
فروع ثلثة الأول النَّسَبُ يَنْبَغِي مَعَ النِّكَاحِ الصَّحِيحِ وَمَعَ الشَّبَهَةِ وَلَا يَنْبَغِي مَعَ
الزَّوَاجِ فَلَوْ زَنَى فَاخْتَلَقَ مِنْ مَائِهِ وَلِدٌ عَلَى الْجَزْمِ لَمْ يَنْسَبْ إِلَيْهِ شَرْمًا وَهَلْ يَحْرُمُ عَلَى
الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ الزَّوْجُ أَنَّهُ يَحْرُمُ لِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ مِنْ مَائِهِ فَهُوَ يَسْمَى وَلِدًا لَهَا * **الثاني**

لوطَّقَ زَوْجَتَهُ فَوُطِئَتْ بِالشَّبْهَةِ فَحَمَلَتْ فَإِنْ أَتَتْ بِهِ لَاقِلٌ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَطْئِ
الثَّانِي وَلِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَطْئِ الْمَطَّقِ الْحَقُّ بِالْمُطَّلَقِ أَمَّا لَوْ كَانَ لِلثَّانِي لَهُ أَقْلٌ مِنْ سِتَّةِ
وَالْمُطَّلَقِ أَكْثَرُ مِنْ أَقْصَى مَدَّةِ الْحَمْلِ لَمْ يُلْحَقْ بِأَحَدِهِمَا وَإِنْ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ
مِنْهُمَا اسْتُخْرِجَ بِالْقِرْعَةِ عَلَى تَرْدَادِ شَبْهَةِ الْثَّانِي وَحُكْمِ اللَّبَنِ تَابِعٌ لِلنَّسَبِ * الثَّلَاثُ
لَوْ أَنْكَرَ الْوَلَدَ وَلَا مَنَ انْتَفَى عَنْ صَاحِبِ الْفِرَاشِ وَكَانَ اللَّبَنِ تَابِعًا لَهُ وَلَوْ اقْتَرَبَ بَعْدَ
ذَلِكَ عَادَ نَسَبُهُ وَإِنْ كَانَ هُوَ لَا يَرِثُ الْوَلَدَ * السَّبَبُ الثَّانِي الرِّضَاعُ وَالنَّظَرُ فِي شُرُوطِهِ
وَأَحْكَامِهِ انْتِشَارُ الْحَرَمَةِ بِالرِّضَاعِ يَتَوَقَّفُ عَلَى شُرُوطٍ * الشَّرْطُ الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ اللَّبَنِ
عَنْ نِكَاحٍ فَلَوْ دُرِّ لَمْ يَنْشُرْ حَرَمَةً وَكَذَا لَوْ كَانَ مِنْ زَنَا وَفِي نِكَاحٍ الشَّبْهَةُ تَرْدَادُ شَبْهَةِ تَنْزِيلِهِ
عَلَى النِّكَاحِ الصَّحِيحِ وَلَوْ طَلَّقَ الزَّوْجُ وَهِيَ حَامِلٌ مِنْهُ أَوْ مَرْضِعٌ فَارْضَعَتْ وَلَدًا نَشَرَ
الْحَرَمَةَ كَمَا لَوْ كَانَتْ فِي حَبَالِهِ وَكَذَا لَوْ تَزَوَّجَتْ وَدَخَلَ بِهَا الزَّوْجُ الثَّانِي وَحَمَلَتْ أَمَّا
لَوْ انْقَطَعَ ثُمَّ عَادَ فِي وَقْتٍ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِلثَّانِي كَانَ لَهُ ذَوْنُ الْأَوَّلِ وَلَوْ اتَّصَلَ حَتَّى
نَضَعَ الْحَمْلَ مِنَ الثَّانِي كَانَ مَا قَبْلَ الْوَضْعِ لِلأَوَّلِ وَمَا بَعْدَ الْوَضْعِ لِلثَّانِي * الشَّرْطُ
الثَّانِي الكَمِيَّةُ وَهُوَ مَا انْبَتَ اللَّحْمُ وَشَدَّ الْعَظْمُ وَلَا حُكْمٌ لِمَا دُونَ الْعِشْرِ الْأَفْرِ رَوَايَةٌ شَاذَةٌ
وَهَلْ يَحْرُمُ بِالْعِشْرِ فِيهِ زَوَايَاتَانِ أَصْحَهُمَا أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ وَيَنْشُرُ الْحَرَمَةَ أَنْ بَلَغَ خَمْسَ عَشْرَةَ
رَضْعَةً أَوْ رَضَعَ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَيُعْتَبَرُ فِي الرَضَعَاتِ الْمَذْكُورَةِ قِيْدُ ثَلَاثَةِ أَنْ تَكُونَ الرَضْعَةُ
كَامِلَةً وَإِنْ تَكُونَ الرَضَعَاتُ مِثْلِيَّةً وَإِنْ تَرْتَضِعُ مِنَ الثَّدِيِّ وَيَرْجِعُ فِي تَقْدِيرِ الرَضْعَةِ
إِلَى الْعَرَفِ وَقِيلَ أَنْ يَرُوي الضَّبِّي وَيُضْذَرُ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ فَلَوْ اتَّقَمَ الثَّدِيُّ ثُمَّ لَفَظَهُ
وَعَاوَدَ فَإِنْ كَانَ امْرُؤٌ أَوَّلًا فَهِيَ رَضْعَةٌ وَإِنْ كَانَ لَابِنَةً الْأَعْرَاضُ كَالشَّفَنِ أَوِ الْإِنْفَاتِ
إِلَى مَلَامِبِ أَوِ الْإِنْتِقَالِ مِنَ ثَدْيٍ إِلَى آخَرَ كَانَ الْكُلُّ رَضْعَةً وَاحِدَةً وَلَوْ مَنَعَ قَبْلَ
اسْتِكْمَالِ الرَضْعَةِ لَمْ تُعْتَبَرْ فِي الْعَدَدِ وَلَا بَدَلٌ مِنْ تَوَالِي الرَضَعَاتِ بِمَعْنَى أَنَّ الْمَرْأَةَ الْوَاحِدَةَ
تَنْفَرِدُ بِأَكْمَالِهَا فَلَوْ رَضَعَ مِنْ وَاحِدَةٍ بَعْضَ الْعَدَدِ ثُمَّ رَضَعَ مِنْ أُخْرَى بَطُلَ حُكْمُ الْأَوَّلِ

ولو تناوب عليه عدة نساء لم ينشر الحرمة ما لم يكمل من واحدة خمس عشرة رضعة
ولاء ولا يصير صاحب اللبن مع اختلاف الرضعات أباً ولا ابناً ولا المرضعة أمّاً
ولا بد من ارتضاعه من الثدي في قول مشهور تحقيقاً لمسمى الارتضاع فلو وجري في
حلقة او وصل الى جوفه بحقنة وما شاكلها لم ينشر وكذا لو جبن فأكله جُبناً وكذا يجب
ان يكون اللبن بحاله فلو مزج بان الثدي في ثم الصبي مائع ورضع فامتزج حتى
خرج عن كونه لبناً لم ينشر ولو ارتضع من ثدي الميتة او رضع بعض الرضعات وهي
حية ثم اكملها ميتة لم ينشر لانها خرجت بالموت من التحاق الاحكام فهي كالبهيمة
المرضعة وفيه تردد * الشرط الثالث ان يكون في الحولين ويرامى ذلك في المرتضع
لقوله صلى الله عليه وآله لا رضاع بعد نظام وهل يرامى في ولد المرضعة الاصم انه
لا يعتبر فلو مضى لولدها اكثر من حولين ثم ارضعت من له دون الحولين نُشِرَ
لحرمة ولو رضع العدد الارضعة فتم الحولان ثم اكمله بعدهما لم ينشر الحرمة وكذا
لو كمل الحولان ولم يرو من الاخيرة وينشر اذا تمت الرضعة مع تمام الحولين *
الشرط الرابع ان يكون اللبن لفحل واحد فلو ارضعت بلبن فحل واحد مائة حرم
بعضهم على بعض وكذا لو نكح الفحل عشرة ارضعت كل واحدة واحداً او اكثر
حرم التناكح بينهم جميعاً ولو ارضعت اثنين بلبن فحلين لم يحرم احدهما على الآخر
وفيه رواية اخرى متهجورة ويحرم اولاد هذه المرضعة نسباً على المرتضع منها ويستحب
ان يختار للرضاع العائلة المسلمة العفيفة الوضيئة ولا تسترضع الكافرة ومع الاضطرار
تسترضع الذميمة ويمنعها من شرب الخمر واكل لحم الخنزير ويكره ان يسلم اليها الولد
لتحميله الى منزلها ويتأكد الكراهية في ارتضاع المجوسية ويكره ان يسترضع من
ولادتها من زناً وروي انه ان حللها مولاهما فعلا طاب لبنها وزالت الكراهية وهو شاذ
واما احكامه فمماثل * الاولى ان احصل الرضاع المحرم انتشرت الحرمة من المرضعة

وفحلها الى المرتضع ومنه اليه ما فصارت المرضعة له أمًّا والفحل أبًا وآبًا وهما اجداداً
 وجداتٍ واولادهما اخوة واخوتهما اخوالاً واعماماً * الثانية كل من ينتسب الى الفحل
 من الاولاد ولادةً ورضاعاً يحرمون على هذا المرتضع وكذلك من ينتسب الى المرضعة
 بالبنوة ولادةً وان نزلوا ولا يحرم عليهم من ينتسب اليها بالبنوة رضاعاً * الثالثة لا ينكح
 ابو المرتضع في اولاد صاحب اللبن ولادةً ورضاعاً ولا في اولاد زوجته المرضعة ولادةً
 لانهم صاروا في حكم ولده وهل ينكح اولاده الذين لم يرتضعوا من هذا اللبن في
 اولاد هذه المرضعة واولاد فحلها قيل لا والوجه الجواز اما لو ارضعت امرأة ابناً لقوم
 وبناتاً الآخرين جاز ان تنكح اخوة كل واحد منهما في اخوة الآخر لانه لا نسب بينهم
 ولا رضاع * الرابعة الرضاع المحرم يمنع من النكاح سابقاً ويبطله لاحقاً فلو تزوج رضيعة
 فارضعتها من يفسد نكاح الصغيرة بارضاعها كأمه وجدته واخوته وزوجة الاب والاخ
 اذا كان لبن المرضعة منهما فسد النكاح فان انفردت المرتضعة بالارتضاع مثل ان
 سعت اليها فامتصت ثديها من غير شعور المرضعة سقط مهرها لبطان العقد الذي
 باعتباره يثبت المهر ولو تولت المرضعة ارضاعها مختارة قيل كان للصغيرة نصف المهر
 لانه فسخ حصل قبل الدخول ولم يسقط لانه ليس من الزوجة وللزوج الرجوع على
 المرضعة بما اداه ان قصدت الفسخ وفي الكل تردد مستندة الشك في ضمان منفعة
 البضع ولو كانت له زوجتان كبيرة ورضيعة فارضعتها الكبيرة حرمتا ابداً ان كان
 دخل بالكبيرة والاحرمت الكبيرة حسب وللكبيرة مهرها ان كان دخل بها والا فلا
 مهر لها لان الفسخ جله منها وللصغيرة مهرها لانفساخ العقد بالجمع وقيل يرجع به على
 الكبيرة ولو ارضعت الكبيرة له زوجتين صغيرتين حرمت الكبيرة والمرتضعتان
 ان كان دخل بالكبيرة والاحرمت الكبيرة ولو كانت له زوجتان وزوجة رضيعة
 وارضعتها احدي الزوجتين اولاً ثم ارضعتها الاخرى حرمت المرضعة الاولى والصغيرة

دون الثانية لانها ارضعتها وهي بنته وقيل بل تجرم ايضا لانها صارت أمًا لمن كانت
زوجته وهو أولى وفي كل هذه الصور ينقسم نكاح الجميع لتحقيق الجمع المحرم وأما
التحريم فعلى ما صورناه ولو طلق زوجته الكبيرة وارضعت زوجته الرضیعة حرمتا عليه *
الخامسة لو كانت له أمة يطأها فارضعت زوجته الرضیعة حرمتا عليه جميعا ويثبت مهر
الصغيرة ولا يرجع به على الأمة لانه لا يثبت للمولى مال في ذمة مملوكته نعم لو كانت
موطوءة بالعقد رجوع بم عليها ويتعلق برقبته وعندى في ذلك تردد ولو قلنا بوجوب
العود بالمهر لما قلنا يبيع المملوكة فيه بل تتبع به اذا تحررت * السادسة لو كانت لاثنتين
زوجتان صغيرة وكبيرة وطلق كل واحد منهما زوجته وتزوج بالآخرى ثم ارضعت
الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة عليهما وحرمت الصغيرة على من دخل بالكبيرة *
السابعة اذا قال هذه اختي من الرضاع او بنتي على وجه يصح فان كان قبل العقد حكم
عليه بالتحريم ظاهراً وان كان بعد العقد ومعه بينة حكم بها فان كان قبل الدخول
فلامهر وان كان بعده كان لها المسمى وان فقد البينة وانكرت الزوجة لزمه المهر كله
مع الدخول ونصفه مع عدمه على قول مشهور ولو قالت للمرأة ذلك بعد العقد لم تقبل
دعواها في حق الأبيينة ولو كان قبله حكم عليها بظاهر الإقرار * الثامنة لا تقبل الشهادة
بالرضاع الأمفصلة لتحقيق الخلاف في شرائط الحرمة واحتمال ان يكون الشاهد
امتد إلى عقيدته وأما اخبار الشاهد بالرضاع فيكفي مشاهدته ملتقماً ندى المرأة
ماضاه على العادة حتى يصغر * التاسعة اذا تزوجت كبهوة بصغير ثم فسخت اما
لعييب فيه واما لانها كانت مملوكة فاعتقت او تغير ذلك ثم تزوجت بأخر وارضعته
بلبنه حرمت على الزوج لانها كانت حلياة ابنه وعلى الصغير لانها كانت منكوحة
ابيه * العاشرة اذا زوج ابنه الصغير بابنة اخيه الصغيرة ثم ارضعت جدتها احدى النعم
نكاحهما لان المرغض ان كان هو الذكر فهو امام لزوجته واما خال وان كانت انثى

فقد صارت إمامة وإما خالة * السبب الثالث للمصاهرة وهي تتحقق مع الوطي الصحيح ويشكل مع الزنا والوطي بالشبهة والنظر واللمس فالبحث حينئذ في الأمور الأربعة أما النكاح الصحيح فمن وطئ امرأة بالعقد الصحيح أو الملك حرم على الواطي أم الموطوءة وإن حلت وبناتها وإن سفلن تقدمت ولادتهن أو تأخرت ولو لم تكن في حجره وعلى الموطوءة اب الواطي وإن علاوا ولادة وإن سفلوا تحريمها مؤبد ولو تجرد العقد من الوطي حرمت الزوجة على ابنه ولو لم تحرم بنت الزوجة مينا بل جمعاً ولو نازحها جازله نكاح بنتها وهل تحرم أمها بنفس العقد فيه روايتان أشهرهما أنها تحرم ولا تحرم مملوكة الأب على الابن بمجره الملك ولا مملوكة الابن على الأب ولو وطئ أحدهما مملوكة حرمت على الآخر ولا يجوز لأحدهما أن يطأ مملوكة الآخر إلا بعقد لم ملك ويجوز للأب أن يقوم بمملوكة ابنة إذا كان صغيراً ثم يطأها بالملك ولو بادر أحدهما فوطئ مملوكة الآخر من غير شبهة كان زانياً لكن لأحد على الأب وعلى الابن الحد ولو كان هناك شبهة سقط الحد ولو حملت مملوكة الأب من الابن مع الشبهة متى ولا قيمة على الابن ولو حملت مملوكة الابن لم يعتق وعلى الأب فكته إلا أن تكون لثنى ولو وطئ الأب زوجة ابنة بشبهة لم يحرم على الولد لسبق الحمل وقيل يحرم لأنها منكوبة الأب ويلزم الأب مهرها ولو ماودها الولد فإن قلنا الوطي بالشبهة ينشر الحرمة كان عليه مهران وإن قلنا لا ينشر وهو صحيح فلا مهر سوى الأول * ومن نواجع المصاهرة تحريم اخي الزوجة جمعاً لأمينا وبنت اخت الزوجة وبنت أخيها الأبرضى الزوجة ولو انفت صم وله إدخال العمة والخالة على بنت أخيها واختها ولو كونهما دخلاً فليهلوا وتزوج بنت الأخ وبنت الاخت على العمة أو الخالة من غير أن تنهيا لكن العقد باطل أو قيل كان للعمة والخالة الخيار في إجازة العقد ونسخه أو قسم مقدهما بغير طلاق والاعتزال والأول أصح * وأما الزنا فإن كان

طاري لم ينشر الحرمة كمن تزوج بامرأة ثم زنى بأمها أو بنتها أو لاط باخيها أو ابنيها أو ابنتها
أو زنى بمملوكة أبيه الموطوءة أو ابنته فان ذلك كله لا يحرم السابقة وإن كان الزنا سابقا
على العقد فالمشهور تحريم بنت العمّة والخالة إذا زنى بأمهما أو ابنتهما أو ابنتها
هل ينشر حرمة المصاهرة كالوطي الصحيح فيه روايتان أحدهما ينسروها وهي أوضحهما
طريقا والأخرى لا ينشر* وأما الوطي بالشبهة فالذي خرجه الشيخ رحمه الله أنه
ينزل منزلة النكاح الصحيح وفيه تردد اظهره أنه لا ينشر لكن يلحق معه النسب*
وأما النظر واللمس فما يسوغ لغير المالك كنظر الوجه ولمس الكف لا ينشر الحرمة
وما لا يسوغ لغير المالك كنظر الفرج والقبلة ولمس باطن الجسد بشهوة فيه تردد اظهره
أنه يثمر كراهية ومن ينشر به الحرمة قصر التحريم على اب اللامس والناظر وابنه
خاصة دون أم المنظورة أو الملموسة وبنتهما وحكم الرضاع في جميع ذلك بحكم النسب*
ومن مسائل التحريم مقصدان* الأول في مسائل من تحريم الجمع وهي ست*
الأولى لو تزوج اختين كان العقد للسابقة وبطل عقد الثانية ولو تزوجها في عقد واحد
قبل بطل نكاحهما وروي أنه يتخير إتيهما شاء أو الأول أشبه وفي الرواية ضعف* الثانية
لو وطئ أمة بالملك ثم تزوج اختها قبل يصح وحرمت الموطوءة بالملك أولاً مادامت
الثانية في حبالة ولو كانت له أمتان فوطئهما قبل حرمت الأولى حتى تخرج الثانية
من ملكه وقبل أن كان لجهالة لم تحرم الأولى وإن كان مع العلم حرمت حتى
تخرج الثانية لا للعود إلى الأولى ولو أخرجها للعود والحال هذه لم تحل الأولى
والوجه أن الثانية تحرم على التقديرين دون الأولى* الثالثة قيل لا يجوز للحر
العقد على الأمة الأبشرطين عدم الطول وهو عدم المهر والنفقة وخوف العنت وهو
المشقة من الترك وقيل يكره ذلك من دونهما وهو الأشهر وعلى الأول لا ينكح الأمة
واحدة لزوال العنت بها ومن قال بالثاني إباح اثنتين اقتصاراً في المنع على موضع

الوفاق * الرابعة لايجوز للعبدان يتزوج اكثر من حرتين * الخامسة لايجوز نكاح الامة
 على الحرية الا بانها فان باءد كان العقد باطلا وقيل كان للحرية الخيار في الفسخ والامضاء
 ولها فسخ عقد نكاحها والاول اشبه اما لتزوج الحرية على الامة كان العقد ماضيا ولها
 الخيار في نفسها ان لم تعلم ولو جمع بينهما في عقد واحد صح عقد الحرية دون الامة *
 السادسة اذا دخل بصبيبة لم تبلغ تسعاً فافضاها حرم عليه وطيبها ولم تخرج من حباله
 ولولم يقضها لم تحرم على الاصم * **المقصد الثاني** في مسائل من تحريم العين
 وهي مت * الاولى من تزوج امرأة في عدتها مالم تحرم عليه ابداً وان جهل العدة
 او التحريم ودخل حرمته عليه ايضا ولولم يدخل بطل ذلك العقد وكان له استينافه *
 الثانية اذا تزوج في العدة ودخل فحملت فان كان جاهلا لحق به الولدان جاء لسته
 اشهر فصاعداً منذ دخل وقرق بينهما ولزمته المسمى وتم العدة الاولى وتستأنف اخرى
 للثاني وقيل تجزي عدة واحدة ولها مهرها على الاول ومهر على الاخير ان كانت
 جاهلة بالتحريم ومع علمها فلا مهر لها * الثالثة من زنى بامرأة لم يحرم عليه نكاحها
 وكذا لو كانت مشهورة بالزنا وكذا لو زنت امرأته وان اصرت على الاصم ولو زنى
 بذات بعل او في عدة رجعية حرمته عليه ابداً في نول مشهور * الرابعة من فجر بغلام
 فاقبته حرم على الواطى العقد على ام الموطوءة واخته وبنته ولا تحرم احدتهن لو كان
 مقدما سابقا * الخامسة اذا عقد المحرم على امرأة مالم بالتحريم حرمته عليه ابداً
 ولو كان جاهلا فسد مقدمه ولم تحرم * السادسة لا تحل ذات البعل لغيره الا بعد مفارقتها
 وانقضاء العدة ان كانت ذات عدة * السبب الرابع استيفاء العدة وهو قسمان * الاول
 اذا استكمل الحر او نكح بالعقد الدائم حرم عليه ما زاد ضبطه ولا يحل له من الآماء
 بالعقد اكثر من اثنتين من جملة الاربع واذا استكمل العبد اربعا من الآماء او حرتين
 او حرة وامتين حرم عليه ما زاد ولكل منهما ان ينكح بالعقد المنقطع ما شاء وكذا بملك

اليمين **مسئلتان** * الأولى اذا طلق واحدة من الاربع حرم عليه العقد على غيرها حتى تنقضي مدتها ان كان الطلاق رجعيا ولو كان بائنا جازله العقد على اخرى في الحال وكذا الحكم في نكاح اخت الزوجة على كراهية مع البينة * الثانية اذا طلق احدى الاربع بائنا وتزوج اثنتين فان سبقت احدهما كان العقد لها وان اتفقتا في حالة واحدة بطل العقدان وروي انه يتخير وفي الرواية ضعف * القسم الثاني اذا استكملت الحرة ثلث طلاقات حرمت على المطلق حتى تنكح زوجا غيره سواء كانت تحت حراً أو عبداً اذا استكملت الامة طلقتين حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ولو كانت تحت حراً واذا استكملت المطلقة تسعا للعدة ينكحها بينها رجلا ن حرمت على المطلق ابداً * السبب الخامس اللعان وهو سبب لتحريم الملاعة تحريماً مؤبداً وكذا قذف الزوجة الصماء او الخرساء بما يوجب اللعان لو لم تكن كذلك * السبب السادس الكفر والنظر فيه يستدعي بيان مقاصد * الاول لا يجوز للمسلم نكاح غير الكتابية اجماعاً وفي تحريم الكتابية من اليهود والنصارى روايتان اشتهرهما المنع في النكاح الدائم والجواز في المؤجل وملك اليمين وكذا حكم الجوس على ائمة الروايتين ولو ارتد احد الزوجين قبل الدخول وقع الفسخ في الحال ويسقط المهر ان كان من المرأة ونصفه ان كان من الرجل ولو وقع بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة من ايها كان ولا يسقط شيء من المهر لاستقراره بالدخول وان كان الزوج ولد على الفطرة فارتد انفسخ النكاح في الحال ولو كان بعد الدخول لانه لا يقبل عودة واذا اسلم زوج الكتابية فهو على نكحه سواء كان قبل الدخول او بعده ولو اسلمت زوجته قبل الدخول انفسخ العقد ولا مهر وان كان بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة وقيل ان كان الزوج بشرائط الذمة كان نكاحه باقياً غير انه لا يمكن من الدخول عليها لئلا ولا من الخلوة بها نهائياً والاول اشبه واما غير الكتابيين فاسلام احد الزوجين

منوجب لانفساخ العقد في الحال ان كان قبل الدخول وان كان بعده وقف على انقضاء
 العدة ولو انتقلت زوجة الذمي الى غير دينها من ملل الكفر وقع الفسخ في الحال
 ولو عادت الى دينها وهو بناء على انه لا يقبل منها الا الاسلام واذا اسلم الذمي على
 اكثر من اربع من المنكوحات بالعقد الدائم استدام اربعا من الحرائر وامنتين وحررتين
 ولو كان عبدا استدام حرتين او حرة وامنتين وفارق سائرهن ولو لم يزد عددهن من
 القدر المحلل كان مقدهن ثابتا وليس للمسلم اجبار زوجته الذمية على الغسل لان
 الاستمتاع ممكن من دونه ولو اتصفت بما يمنع الاستمتاع كالنفس الغالب وطول الاظفار
 المفركان له الزامها بازالتها منه من الخروج الى الكنائس او البيع كماله منعها من
 الخروج من منزله وكذلك منعها من شرب الخمر واكل لحم الخنزير واستعمال النجاسات *

المقصد الثاني في كيفية الاختيار وهو اما بالقول الدال على الامساك كقوله
 اخترتك او امسكتك وما اشبهه ولو رتب الاختيار ثبت عقد الاربع الاول وان دفع
 البواقي ولو قال لما زاد على الاربع اخترت فرائضك اندفعن وثبت نكاح البواقي
 ولو قال لواحدة طلقك صح نكاحها وطلقت وكانت من الاربع ولو طلق اربعا اندفع
 البواقي وثبت نكاح المطلقات ثم طلقن بالطلاق لانه لا يوجب به الا الزوجة ان موضوعة
 ازالة قيد النكاح والظهار والايلاء ليس دلالة على الاختيار لانه قد يوجب به غير الزوجة
 واما بالفعل فمثل ان يطى ان ظاهرة الاختيار ولو وطى اربعا ثبت مقدهن وان دفع
 البواقي ولو قبل او لمس بشهوة يمكن ان يقال هو اختيار كما هو رجعة في حق المطلقة وهو
 بشكل بما يتطرق اليه من الاحتمال *

المقصد الثالث في مسائل مترتبة على
 اختلاف الدين * الاولى اذا تزوج امرأة وبنتها ثم اسلم بعد الدخول بهما حرمتا وكذا
 لو كان دخل بالام اما لو لم يكن دخل بواحدة بطل عقد الام دون البنت ولا اختيار
 وقال الشيخ له التخيير والاول اشبه ولو اسلم من امة وبنتها فان كان وطئها حرمتا

وان كان وطئ احدتهما حرمت الاخرى وان لم يكن وطئ واحدة تخير ولو اسلم
 من اختين تخيرا يتما شاء ولو كان وطئهما وكذا لو كانت عنده امرأة وممتها او خالتها
 ولم تجز الخالة ولا العمة الجمع اما لو رضيتا صح الجمع وكذا لو اسلم من حرة وامته
 بالعقد * الثانية اذا اسلم المشرك وعنده حرة وثلاث آماء بالعقد فاسلمن معه
 تخير مع الحرة امتين اذا رضيت الحرة ولو اسلم الحر وعنده اربع آماء بالعقد تخير
 امتين ولو كن خرا ثر ثبت عقده عليهن وكذا لو اسلمن قبل انقضاء العدة ولو كن اكثر
 من اربع فاسلم بعضهن كان بالخيار بين اختيارهن والترتب فان لحقن به او بعضهن
 ولم يزدن من اربع ثبت عقده عليهن فان زدن من اربع تخير اربعا ولو اختار من
 سبق اسلامهن لم يمكن له خيار في الباقيات ولو لحقن به قبل العدة * الثالثة لو اسلم
 العبد وعنده اربع حرا ثر وثنيات فاسلم معه اثنتان ثم اعتق ولحق به من بقي لم يزد
 على اختيار اثنتين لانه كمال العدد المحلل له ولو اسلمن ثم اعتق ثم اسلم او اسلمن
 بعد عتقه واسلامه في العدة ثبت نكاحه عليهن لاتصافه بالحرية المبيحة للاربع وفي
 الفرق اشكال * الرابعة اختلاف الدين فسحق لاطلاق فان كان من المرأة قبل الدخول
 سقط به المهر وان كان من الرجل فنصفه على قول مشهور وان كان بعد الدخول
 فقد استقر ولم يسقط بالعارض ولو كان المهر فاسدا وجب به مهر المثل مع الدخول وقبله
 ونصفه ان كان الفسخ من الرجل ولو لم يسم مهر او الحال هذه كان لها المتعة كالمطلقة وفيه
 تردد ولو دخل الذمي واسلم وكان المهر خمرا ولم يقبضه قيل سقط وقيل يجب مهر
 المثل وقيل يلزمه قيمته عند مستحليه وهو اصح * الخامسة اذا ارتد المسلم بعد الدخول
 نهرم عليه وطئ زوجته المسلمة ووقى نكاحها على انقضاء العدة فلو وطئها بشبهة وبقي
 على طهارة الى انقضاء العدة قال الشيخ عليه مهران الاصلي بالعقد و آخر للوطئ
 بالشبهة وهو يشك بما اتى في حكم الزوجة اذا لم يكن من فطرة * السادسة اذا اسلم

ومنده اربع وثنيات مدخول بهن لم يكن له مقد على اخرى ولا على اخت احدى زوجاته حتى تنتضي العدة مع بقائهن على الكفر ولو اسلمت الوثنية فتزوج زوجها باختها قبل اسلامه وانقضت العدة وهو على كفره من عقد الثانية فلو اسلمت قبل انقضاء مدة الاولى تخير كما لو تزوجها وهي كافرة * السابعة اذا اسلم الوثني ثم ارتد وانقضت عدتها على الكفر فقد باننت منه ولو اسلمت في العدة ورجع الى الاسلام في العدة فهو احق بها وان خرجت وهو كافر فلا سبيل له عليها * الثامنة لو ماتت احدتهن بعد اسلامهن قبل الاختيار لم يبطل اختياره لها فان اختارها ورث نصيبه منها وكذا لو متن كلهن كان له الاختيار فاذا اختار او بعاورتهن لان الاختيار ليس استيناف مقد وانما هو تعيين لذات العقد الصحيح ولو ماتت ومن قبل يبطل الاختيار والوجه استعمال القرعة لان فيهن وارثات وموروثات ولو مات الزوج قبلهن كان عليهن الاعتداد منه لان منهن من تلزمه العدة ولما لم يحصل الامتياز الزمن العدة احتياطا بل بعد الاجلين اذ كل واحدة تحتل ان تكون هي الزوجة وان لا تكون فالحامل تعتد بعدة الوفاة ووضع الحمل والحائل تعتد بابعد الاجلين من مدة الطلاق والوفاة * التاسعة اذا اسلمت واسلمت لزمه نفقة الجميع حتى يختار اربعا فتسقط نفقة البواقي لانهن في حكم الزوجات وكذا لو اسلمت او بعضهن وهو على كفره ولو لم يدفع النفقة كان لهن المطالبة بها من الحاضر والماضي سواء اسلم او بقي على الكفر ولا تلزمه النفقة لو اسلم دونهن لتحقق منع الاستمتاع منهن ولو اختلف الزوجان في السابق الى الاسلام فالقول قول الزوج استصحابا للبراءة الاصلية ولو مات ورثته لربيع منهن لكن لما لم تتعين وجب ايقاف الحصة عليهن حتى يصطلحن والوجه للقرعة او التشريك ولو مات قبل اسلامهن لم يوقف شي لان الكافر لا يرث المسلم ويمكن ان يقال يرث من اسلمت قبل القسمة * العاشرة روى مكار الساباطي

عن أبي عبد الله عليه السلام ان ابا القاسم العبد طلاق امرأته لانه بمنزلة الارتداد فان رجع
وهي في العدة فهي امرأته بالنكاح الاول وان رجع بعد العدة وقد تزوجت فلا سبيل
له عليها وفي العمل بها تردد مستند ضعيف السند * **مسائل** من لواحق العقد
وهي سبع * الاولى الكفاءة شرط في النكاح وهي التساوي في الاسلام وهل يشترط التساوي
في الايمان فيه روايتان اظهرهما الاكتفاء بالاسلام وان تأكد استحباب الايمان وهو في طرف
الزوجة اتم لان المرأة تأخذ من دين بعلمها نعم لا يصح نكاح الناصب المعلن بعداوة
اهل البيت ولا تركابه ما يعلم بطلانه من دين الاسلام وهل يشترط تمكنه من النفقة
قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه ولو تجدّد حيز الزوج من النفقة هل تنسلط على الفسخ فيه
روايتان اشهرهما انه ليس لها ذلك ويجوز انكاح الحرة العبد والعريضة العجمي
والهاشمية غير الهاشمي وبالعكس وكذا الرقاب الصنائع الدنية بذوات الدين والبيونات
ولو خطب المؤمن القادر على النفقة وجبت اجابته وان كان اخفض نسبا ولو امتنع
الولي كان عاصيا ولو انتسب الزوج الى قبيلة فبان من غيرها كان للزوجة الفسخ
وقيل ليس لها وهو اشبه ويكره ان تزوج الفاسق ويتأكد في شارب الخمر وان تزوج
المؤمنته بالمخالف ولا بأس بالمستضعف وهو الذي لا يعرف بعناد * الثانية اذا تزوج
امرأة ثم علم انها كانت زنت لم يكن له فسخ العقد ولا الرجوع على الولي بالمهر
وروي ان له الرجوع ولها الصداق بما استحل من فرجها وهو شاذ * الثالثة لا يجوز
التعريض بالخطبة لذات العدة الرجعية لانها زوجة ويجوز للمطلقة ثلثا من الزوج
وغيره ولا يجوز التصريح لها منه ولا من غيره اما المطلقة تسعا للعدة ينكحها بينها رجلان
فلا يجوز التعريض لها من الزوج ويجوز من غيره ولا يجوز التصريح في العدة منه
ولا من غيره واما المعتدة البائنة سواء كانت من خلع او فسخ يجوز التعريض من الزوج
وغيره والتصريح من الزوج دون غيره وصورة التعريض ان يقول رب راغب

فميك او حر يصح عليك وما اشبهه والتصریح ان يخاطبها بما لا يحتمل الا النكاح مثل ان يقول اذا انقضت عدتك تزوجتك ولو صرح بالخطبة في موضع المنع ثم انقضت العدة فنكحها لم تحرم * الرابعة اذا خطب فاجابت قيل يحرم على غيره خطبتها ولو تزوج ذلك الغير كان العقد صحيحاً * الخامسة اذا تزوجت المطلقة ثلثاً ولو شرطت في العقد انه اذا احللها فلا نكاح بينهما بطل العقد ووربما قيل يلغو الشرط ولو شرطت الطلاق قيل يصح النكاح ويبطل الشرط فاذا دخل فلها مهر المثل اما لو لم يصرح بالشرط في العقد وكان ذلك في نيته او نية الزوجة او الولي لم يفسد وكل موضع قيل يصح العقد فمع الدخول تحل للمطلق الاول مع الفرقة وانقضاء العدة وكل موضع قيل لا يفسد لا تحل لانه لا يكفي الوطى ما لم يكن من مقد صحيح * السادسة نكاح الشغار باطل وهو ان تزوج امرأتان برجلين على ان يكون مهر كل واحدة نكاح الاخرى اما لو تزوج الوليان كل منهما صاحبه وشرط لكل واحدة مهرأ معلوماً فانه يصح ولو تزوج احدهما الآخر وشرط ان يزوجه الاخرى بمهر معلوم صح العقدان وبطل المهر لانه شرط مع المهر تزويجا وهو غير لازم والنكاح لا يدخله الخيار فيكون لها مهر المثل وفيه تردد وكذا لو تزوجه وشرط ان ينكحه الزوج فلانة ولم يذكر مهرأ * تفريع لوقال زوجتك بنتي على ان تزوجني بنتك على ان يكون نكاح بنتي مهرأ لبنتك صح نكاح بنته وبطل نكاح بنت المخاطب ولو قال على ان يكون نكاح بنتك مهرأ لبنتي بطل نكاح بنته وصح نكاح بنت المخاطب * السابعة يكره العقد على القابلة اذا ربتة وبنتها وان يزوج ابنة بنت زوجته من غيره اذا اولدتها بعد مفارقتها ولا بأس بمن ولدتها قبل نكاح الاب وان يزوج بمن كانت ضرراً لاهله قبل ابيه وبالأزانية قبل ان تتوب * القسم الثاني في النكاح المنقطع وهو سائغ في دين الاسلام لتحقق شرعه وعدم ما يدل على رفعه والنظر فيه يستدعي بيان اركانه واحكامه * فاركانه اربعة الصيغة والمحل

وَالْأَجَلَ وَالْمَهْرَ أَمَّا الصَّيْغَةُ فَهِيَ اللفظ الذي وضعه الشرع وصُلِّتَ إِلَى انعقاده وهو إيجاب وقبول والفاظ الإيجاب ثلثة زَوْجَتَكَ وَمَتَّعْتُكَ وَانْكَحْتُكَ أَيُّهَا حَصْلُ وَقَعَ الْإِيجَابُ بِهِ وَلَا يَنْعَقِدُ بِغَيْرِهَا كَلَفْظِ التَّمْلِيكِ وَالْهَبَةِ وَالْإِجَارَةِ وَالْقَبُولِ هُوَ اللفظ الدال على الرضاء بذلك الإيجاب كقوله قبلت النكاح أو المتعة ولو قال قبلت واقتصر أو رضيت جاز ولو بدأ بالقبول فقال تزوجتك فقالت زَوْجَتَكَ صَحَّ وَيَشْتَرِطُ فِيهِمَا الْإِتْيَانُ بِالْفِظِ الْمَاضِي فَلَوْ قَالَ أَقْبَلُ أَوْ ارْضَى وَقَصْدُ الْإِنْشَاءِ لَمْ يَصَحَّ وَقِيلَ لَوْ قَالَ اتَزَوَّجْكَ مَدَّةً كَذَا بِمَهْرٍ كَذَا وَقَصْدُ الْإِنْشَاءِ فَقَالَتْ زَوْجَتَكَ صَحَّ وَكَذَا لَوْ قَالَتْ نَعَمْ أَمَّا الْمَحَلُّ يَشْتَرِطُ أَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ مُسْلِمَةً أَوْ كِتَابِيَّةً كَالْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ عَلَى أَشْهُرِ الرِّوَايَتَيْنِ وَيَمْنَعُهَا مِنْ شَرْبِ الْخَمْرِ وَارْتِكَابِ الْمُحْرَمَاتِ * أَمَّا الْمُسْلِمَةُ فَلَا تَتَمَتَّعُ إِلَّا بِالْمُسْلِمِ خَاصَّةً وَلَا يَجُوزُ بِالزَّوْنِيَّةِ وَلَا النَّاصِبِ الْمِعْلَنَةِ بِالْعِدَاوَةِ كَالْخَوَارِجِ وَلَا يَسْتَمْتَعُ أُمَةٌ وَعِنْدَهُ حُرَّةُ الْإِبَانَةِ وَلَوْ فَعَلَ كَانَ الْعَقْدُ بَاطِلًا وَكَذَا لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا بَنَاتُ أَخِيهَا وَلَا بَنَاتُ أَخْتِهَا الْأَمْعِ إِذَا هِيَ وَلَوْ فَعَلَ كَانَ الْعَقْدُ بَاطِلًا وَيَسْتَحِبُّ أَنْ تَكُونَ مُؤْمِنَةً صَافِيَةً وَأَنْ يَسْأَلَهَا عَنْ حَالِهَا مَعَ التَّهْمَةِ وَلَيْسَ شَرْطًا فِي الصَّحَّةِ وَيَكْرَهُ أَنْ تَكُونَ زَانِيَةً فَإِنْ فَعَلَ فَلَيْمَنَعُهَا مِنَ الْفُجُورِ وَلَيْسَ شَرْطًا فِي الصَّحَّةِ وَيَكْرَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِبِكْرِ لَيْسَ لَهَا أَبٌ فَإِنْ فَعَلَ فَلَا يَفْتَضُّهَا وَلَيْسَ بِمُحْرَمٍ * فُرُوعُ ثَلَاثَةٌ الْأَوَّلُ إِذَا اسْلَمَ الْمُشْرِكُ وَعِنْدَهُ كِتَابِيَّةٌ بِالْعَقْدِ الْمُنْقَطِعِ كَانَ عَقْدُهَا نَاقِضًا وَكَذَا لَوْ كُنَّ أَكْثَرُ وَلَوْ مَبْقِيَةً هِيَ وَقَفَّ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ أَنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَإِنْ انْقَضَتْ وَلَمْ يَسْلَمْ بِطَلِّ الْعَقْدِ وَأَنْ لَحِقَ بِهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا دَامَ أَجَلُهُ بَاقِيًا وَلَوْ انْقَضَى الْأَجَلُ قَبْلَ اسْلَامِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا سَبِيلٌ * الثَّانِي لَوْ كَانَتْ فَيَرُ كِتَابِيَّةً فَاسْلَمَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَقَفَّ الْفَسْخُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَتَبَيَّنَ مِنْهُ بِانْقِضَاءِ الْأَجَلِ أَوْ خُرُوجِ الْعِدَّةِ فَاتَّيَّهَا حَصْلُ قَبْلَ اسْلَامِهِ انْفُسَخَ بِهِ النِّكَاحُ * الثَّلَاثُ لَوْ اسْلَمَ وَعِنْدَهُ حُرَّةٌ وَأُمَةٌ ثَبَتَ عَقْدُ الْحُرَّةِ وَوَقَفَّ عَقْدُ الْأُمَةِ عَلَى رِضَى الْحُرَّةِ * وَأَمَّا الْمَهْرُ فَيَشْرُطُ

في عقد المتعة خاصة يبطل بفواته العقد ويشترط فيه ان يكون مملوكا معلوما اما بالكيل او الوزن او المشاهدة او الوصف ويتقدر بالمرضاة قل او كثر ولو كان كفاسا بزوج يلزم دفعه بالعقد ولو وهبها المدة قبل الدخول لزمه النصف ولو دخل استقر المهر بشرط الوفاء بالمدة ولو اخلت ببعضها كان له ان يضع من المهر بنسبتها ولو تبين فساد العقد اما بان ظهر لها زوج او كانت اخت زوجته او امها او ماشا كل ذلك من موجبات الفسخ ولم يكن دخل بها فلا مهر لها ولو قبضته كان له استعادته ولو تبين ذلك بعد الدخول كان لها ما اخذت وليس عليه تسليم ما بقي ولو قيل لها المهر ان كانت جاهلة ويستعد ما اخذت ان كانت عالة كان حسنا * **واما الاجل** فهو شرط في عقد المتعة ولو لم يذكره انعقد دائما وتقدير الاجل اليهما طال او قصر كالسنة والشهر واليوم ولا بد ان يكون معينا محروسا من الزيادة والنقصان ولو اقتصر على بعض يوم جاز بشرط ان يقرنه بغاية معلومة كالزوال والغروب ويجوز ان يعين شهرا متصلا بالعقد ومتاخرا عنه ولو اطلق اقتضى الاتصال بالعقد فلو تركها حتى انقضى قدر الاجل المستحق خرجت من عقد واستقر لها الاجر ولو قال مرة او مرتين ولم يجعل ذلك مقيدا بزمان لم يصح وصار دائما وفيه رواية دالة على الجواز وأنه لا ينظر اليها بعد ايقاع ما شرطه وهي مطروحة لضعفها ولو عقد على هذا الوجه انعقد دائما ولو قرن ذلك بمدة صح متعة * **واما احكامه** فثمانية * **الاول** اذا ذكر الاجل والمهر صح العقد ولو اخل بالمهر مع ذكر الاجل بطل العقد ولو اخل بالاجل حسب بطل متعة وانعقد دائما * **الثاني** كل شرط يشترط فيه فلا بد ان يقرن بالايجاب والقبول ولا حكم لما يذكر قبل العقد ما لم يستعد فيه ولا لما يذكر بعده ولا يشترط مع ذكره في العقد امادته بعده ومن الاصحاب من شرط امادته بعد العقد وهو بعيد * **الثالث** للبالغة الرشيدة ان تمتع نفسها وليس لوليها اعتراض بصر كانت او نبيا على الاشهر * **الرابع** يجوز ان يشترط عليها الاتيان لبلا او نهارا

وان يشترط المرة والمرات في الزمان المعين * الخامس يجوز العزل للمستمتع ولا يقف على اذنها ويلحق الولد به لو حملت وان عزل لاحتمال سبق المنى من غير تنبه ولو نفاة عن نفسه انتفى ظاهرا ولم يقتصر الى اللعان * السادس لا يقع بها طلاق وتبين بانقضاء المدة ولا يقع بها ايلاء ولا لعان على الاظهر وفي الظاهر ترد اظهره انه يقع * السابع لا يثبت بهذا العقد ميراث بين الزوجين شرطا سقوطه او اطلاقا ولو شرط التوارث او شرط احدهما قبل يلزم عملا بالشرط وقيل لا يلزم لانه لا يثبت الا شرما فيكون اشتراطا لغير وارث كما لو شرط للاجنبي والاول اشهر * الثامن اذا انقضى اجلها بعد الدخول نعتتها حيضتان وروى حيضة وهو متروك وان كانت لا تحيض ولم تياس فخمسة واربعون يوما وتعتد من الوفاة ولو لم يدخل بها باربعة اشهر ومشرة ايام ان كانت حائلا وباعد الاجلين ان كانت حاملا على الاصم ولو كانت امه كانت مدتها حائلا شهرين وخمسة ايام * القسم الثالث في نكاح الآماء وهو امّا بالملك او العقد والعقد ضربان دائم ومنقطع وقد مضى كثير من احكامهما وتلحق بها مسائل * الاولى لا يجوز للعبد ولا للامة ان يعقدا لانفسهما نكاحا الا باذن المالك فان فقد احدهما من غير اذن وقف على اجازة المالك وقيل بل يكون اجازة المالك كالعقد المستأنف وقيل يبطل فيهما وتلغو الاجازة وفيه قول رابع مضمونه اختصاص الاجازة بعقد العبد دون الامة والاول اظهر ولو اذن المولى صم وعليه مهر مملوكه ونفقة زوجته وله مهر امته وكذا لو كان كل واحد منهما للمالك او اكثر فاذن بعضهم لم يمض الا برضى الباقيين او اجازتهم بعد العقد على الاشبه * الثانية اذا كان الابوان رقا كان الولد كذلك فان كانا للملك واحد فالولد له وان كانا لثنتين كان الولد بينهما نصفين ولو اشترط احدهما او شرط زيادة من نصيبه لزم الشرط ولو كان احد الزوجين حرا لحق به الولد سواء كان الحر هو الاب او الام الا ان يشترط المولى رقا للولد فان شرط لزم الشرط على قول مشهور * الثالثة اذا تزوج الحر

مة من غير ان المالک ثم وطئها قبل الرضاء عالماً بالتحريم كان زانيا وعليه الحد
 ولا مهر ان كانت عاتمة مطاوعة ولوات بولد كان رقاً لمولاه وان كان الزوج جاهلاً او كان
 هناك شبهة فلا حد ووجب المهر وكان الولد حراً لكن يلزمه قيمته لمولى الامة يوم
 منقطعاً وكذا الوعد عليها لدعواها الحرية لزومه المهر وقيل عشر قيمتها ان كانت
 بكرًا ونصف العشر ان كانت نيباً وهو المروي ولو كان دفع اليها مهر استعاد ما وجد
 منه وكان ولدها منه رقاً وعلى الزوج ان يفكهم بالقيمة ويلزم المولى دفعهم اليه ولو لم يكن له
 مال سعى في قيمتهم وان ابى السعي فهل يجب ان يغديهم الامام قيل نعم تعويلاً
 على رواية فيها ضعف وقيل لا يجب لان القيمة لازمة للاب لانه سبب الحيلولة
 ولو قيل بوجوب الفدية على الامام فمن اي شيء يغديهم قيل من سهم الرقاب ومنهم
 من اطلق * الرابعة اذا زوج عبده امته هل يجب ان يعطيها المولى شيئاً من ماله قيل
 نعم والاستحباب اشبه ولومات كان الخيار للورثة في امضاء العقد وفسخه ولا خيار
 للامة * الخامسة اذا تزوج العبد بحرة مع العلم بعدم الاذن لم يكن لها مهر ولا نفقة مع
 علمها بالتحريم وكان اولادها منه رقاً ولو كانت جاهلة كانوا احرازاً ولا يجب عليها قيمتهم
 وكان مهرها لازماً لدمّة العبد ان دخل بها يتبع به اذا تحرر * السادسة اذا تزوج عبد
 بامة لغير مولاه فان اذن المولى ان فالولد لهما وكذا لو لم يأذنا ولو اذن احدهما كان
 الولد لمن لم يأذن ولو زنى بامة لغير مولاه كان الولد لمولى الامة * السابعة لو تزوج امة
 بين شريكين ثم اشترى حصّة احدهما بطل العقد وحرم عليه وطئها ولو اضمضى
 الشريك الآخر العقد بعد الابتاع لم يصح وقيل يجوز له وطئها بذلك وهو ضعيف
 ولو حللها له قيل تحلل وهو مروي وقيل لا لان سبب الاستباحة لا يتبع وكذا لو ملك
 نصفها وكان الباقي حراً لم يجز له وطئها بالملك ولا بالعقد الدائم فان هاياه على الزمان
 تميل يجوز ان يعقد عليها متعة في الزمان المختص بها وهو مروي وفيه تردد لما ذكرناه

من العلة * ومن اللواحق الكلام في الطواري وهي ثلثة العتق والبيع والطلاق * أما العتق فاذا امتقت المملوكة كان لها فسخ نكاحها سواء كانت تحت عبداً أو حرّاً ومن الاصحاب من فرق وهو أشبه والخيار على الفور ولو اعتق العبد لم يكن له خيار ولا مولاه ولا لزوجه حرة كانت أو أمة لانها رضيته عبداً ولو زوج عبدة أمته ثم اعتق الأمة واعتقها كان لها الخيار وكذا لو كان لما كين فاعتق أدفعه ويجوز أن يجعل عتق الأمة صداقاً أو يثبت عقده عليها بشرط تقديم لفظ العقد على العتق بأن يقول تزوجتك واعتقتك وجعلت متقك مهرك لانه لو سبق بالعتق لكان لها الخيار في القبول والامتناع وقيل لا يشترط لان الكلام المتصل كالجمله الواحدة وهو حسن وقيل يشترط تقديم العتق لان بضع الأمة مباح لما لكها فلا يستباح بالمقدم مع تحقق الملك والاول اشهر وام الولد لا تنعتق الا بعد وفاة مولاه من نصيب ولدها ولو عجز النصيب سعت في المتخلف ولا يلزم ولدها السعي فيه وقيل يلزم والاول اشبه ولومات ولدها وابوه حتى جاز بيعها وعادت الى محض الرق ويجوز بيعها مع وجود ولدها في ثمن رقبته اذا لم يكن لمولاه غيرها وتيل يجوز بيعها بعد وفاته في ديونه وان لم يكن ثمنها اذا كانت الديون محيطه بتركتة بحيث لا يفضل عن الدين شيء اصلاً ولو كان ثمنها ديناً فتزوجها المالك وجعل عتقها مهرها ثم اولدها وافلس بثمنها ومات بيعت في الدين وهل يعود ولدها رقا قيل نعم لرواية هشام بن سالم والاشبه انه لا يبطل العتق ولا النكاح ولا يرجع الولد وقاله تحقق الحرية فيهما * وأما البيع فان ابا ع المالك الأمة كان ذلك كالطلاق والمشتري بالخيار بين امضاء العقد وفسخه وخياره على الفور فاذا علم ولم يفسخ لزم العقد وكذا حكم العبد اذا كانت تحتة أمة ولو كانت تحتة حرة فبيع كان للمشتري الخيار على رواية فيها ضعف ولو كانا للمالك فباعهما لاثنين كان الخيار لكل واحد من المتأمنين وكذا لو اشتراهما واحداً وكذا لو باع احدهما كان الخيار للمشتري وللبائع ولا يثبت

مقدمهما الأبرياء المتبائعين ولو حصل بينهما أولاد كانوا الموالى الأبوين **مسائل**
ثالث * الأولى إذا زوج أمته ملك المهر لثبوته في ملكه فان باعها قبل الدخول
سقط المهر لانفساخ العقد الذي يثبت المهر باعتبارها فان أجاز المشتري كان المهر له لان
أجازته كالعقد المستأنف ولو باعها بعد الدخول كان المهر للاول سواء أجاز الثاني أو فسخ
لاستقراره في ملك الاول وفيها اقوال مختلفة والحاصل ما ذكرناه * الثانية لو زوج
مبنة ثم باعها قبل الدخول قيل كان للمشتري الفسخ وعلى المولى نصف المهر ومن
الاصحاب من أنكر الأمرين * الثالثة لو باع أمة وأدمى أن حملها منه وأنكر المشتري
لم يقبل قوله في إفساد البيع ويقبل في الحاق الولد لانه إقرار لا ينصّر ربه الغير وفيه تردد *
وأما الطلاق فإذا تزوج العبد بآذن مولاه حرة أو أمة لغيره لم يكن له إجبارة على
الطلاق ولا منعه ولو زوجته أمته كان مقدراً صحيحاً لا لباحة وكان للطلاق بيد المولى وله
أن يفرق بينهما بغير لفظ الطلاق مثل أن يقول فسختك فقد كما لو يأمر أحدهما
بامتزال صاحبه وهل يكون هذا اللفظ طلاقاً قيل نعم حتى لو كرره مرتين وبينهما رجعة
حرمت حتى تنكح زوجاً غيره وقيل يكون فسخاً وهو أشبه ولو طلقها الزوج ثم باعها
المالك أتمت العدة وهل يجب أن يستبرأ المشتري بزيادة من العدة قيل نعم لانها
حكمان وتدخلها على خلاف الأصل وقيل ليس عليها استبراء لانها مستبرأة وهو أصح *
وأما الملك فنوماً له الاول ملك الرقبة يجوز أن يطا الإنسان بملك الرقبة ما زاد
من أربع من ظهر حصر وأن يجمع في الملك بين المرأة وأما لکن منى وطى واحدة
حرمت الأخرى مبنياً وأن يجمع بينها وبين اختها بالملك ولو وطى واحدة حرمت
الأخرى جمعاً فلما أخرج الاول من ملكه حلت له الثانية ويجوز أن يملك موطوءة
الاب كما يجوز للوالد تملك موطوءة ابنته ويحرم على كل واحد منهما وطى من وطى
الأخر مبنياً ويحرم على المالك مملوكته إذا زوجها حتى يحصل الفرقة وتنقضي

حدثها ان كانت ذات عدة وليس للمولى فسخ العقد الا ان يبيعها فيكون للمشتري
الخيار وكذا لا يجوز له النظر منها الى ما لا يجوز لغير المالك ولا يجوز له وطئ امته
مشتركة بينه وبين غيره بالملك ولا يجوز للمشتري وطئ الامه الا بعد استبرائها ولو كان
لها زوج فاجاز نكاحه لم يكن له بعد ذلك فسخ وكذا لو علم فلم يعترض الا ان يفارق
الزوج وتعتد منه ان كانت من ذوات العدة ولو لم يُجْزَ نكاحه لم يكن عليها عدة
وكفاه الاستبراء في جواز الوطئ ويجوز ابتياع ذوات الازواج من اهل الحرب وكذا
بناتهم وما يسيبه اهل الضلال منهم قتمة تشتمل على مسئلتين * الاولى كل من
ملك امته بوجه من وجوه التملك حرم عليه وطئها حتى يستبرأها بحيضة فان تأخرت
الحيضة وكان في سنّها من تحيض اعتدت بخمسة واربعين يوماً ويسقط ذلك ان املكها
حائضاً الامدة حيضها وكذا ان كانت لعدل واخبر باستبرائها وكذا ان كانت لامراًة
او يائسة او حاملاً على كراهية * الثانية ان املك امته فاحتقها كان له العقد عليها ووطئها
من غير استبراء والاستبراء افضل ولو كان وطئها واعتقها لم يكن لغيره العقد عليها الا
بعد العدة وهي ثلثة اشهر ان لم يسبق الاطهار * الثاني ملك المنفعة والنظر في الصيغة
والحكم **اما** الصيغة بان يقول احملت لك وطئها او جعلتك في حل من وطئها
ولا يستباح بلفظ العارية وهل يستباح بلفظ الاباحة فيه خلاف اظهره الجواز ولو قال وهبتك
وطئها او سوفتُك او ملكتُك فمن اجاز الاباحة يلزمه الجواز هنا ومن اقتصر على
التحليل منع وهل هو عقد او تمليك منفعة فيه خلاف بين الاصحاب منشاء عصمة
الفرج من الاستمتاع بغير العقد والملك ولعل الاقرب هو الاخير وفي تحليل امته لمملوكه
روايتان احدهما المنع ويؤيدها انه نوع من تمليك والعبد بعيد من التمليك والاخرى
الجواز اذا عيّن له الموطومة ويؤيدها انه نوع من الاباحة وللمملوك اهلية الاباحة والاخير
اكثره ويجوز تحليل المدبرة وام الولد ولو ملك بعضها فاحتته نفسها لم تحل ولو كانت

مشتركة فأحلّه الشريك قيل تحل والفرق انه ليس للمرأة ان تحلل نفسها وأما الحكم فمسائل * الأولى يجب الاقتصار على ما يتناول اللفظ وما شهد الحال بدخوله تحته فلو أحل له التقبيل اقتصر عليه وكذا لو أحل له اللمس فلا يستبيح الوطئ ولو أحل له الوطئ حل مادونه من ضروب الاستمتاع ولو أحل له الخدمة لم يطاق وكذا لو أحل له الوطئ لم يستخدم ولو وطئ مع قدم الاذن كان عاصياً ولزمه عوض البضع وكان الولد رقاً لمولاه * الثانية ولد المحلّة حرّ ثم ان شرط الحرية مع لفظ الاباحة فالولد حر ولا سبيل على الاب وان لم يشترط قيل يجب على ابيه فكه بالقيمة وقيل لا يجب وهو اصح الروايتين * الثالثة لا بأس ان يطاق الامّة وفي البيت غيرها وان ينام بين لعنين ويكره ذلك في الحرّة ويكره وطئ الفاجرة ومن ولدت من الزنا * ويلحق بالنكاح النظر في امور خمسة * الاول ما يرد به النكاح وهو يستدعي بيان ثلاثة مقاصد **الاول** في العيوب وهي اّمافي الرجل وامافي المرأة فعيوب الرجل ثلثة الجنون والخصاء والعنن فالجنون سبب لتسلط المرأة على الفسخ دائماً كان او اداً واراً وكذا المتجدّد بعد العقد وقبل الوطئ او بعد العقد والوطئ وقد يشترط في المتجدّد ان لا يعقل اوقات الصلوات وهو في موضع التردد والخصاء الانثيين وفي معناه الوجاء وانما يفسخ به مع سبقه على العقد وقيل وان تجدد وليس بمعتد والعنن مرض يضعف معه القوة عن نشر العضو بحيث يعجز عن الايلاج ويفسخ به وان تجدد بعد العقد لكن بشرط ان لا يطاق زوجته ولا غيرها فلو وطئها ولو مرة ثم من او امكنته وطئ غيرها مع عننه لم يثبت لها الخيار على الاظهر وكذا لو وطئها دبراً ومن قبلاً وهل يفسخ بالحب فيه ترّد منشاء التمسك بمقتضى العقد والاشبه تسلطها به لتحقيق العجز عن الوطئ بشرط ان لا يبقى له ما يمكن معه الوطئ ولو قدر الحشفة ولو حدث الحب لم يفسخ به وفيه قول آخر ولو بان خشي لم يكن لها الفسخ وقيل لها ذلك وهو تحكم مع امكان الوطئ ولا يرد الرجل

بغيب غير ذلك وعبوب المرأة سبعة الجنون والجذام والبرص والقرن والأفضاء
والعمي والعرج **أما** الجنون فهو فساد العقل ولا يثبت الخيار مع السهو السريع زواله
ولامع الأضواء العارض مع غلبة المرة وإنما يثبت الخيار فيه مع استقراره **وأما** الجذام
فهو الذي يظهر معه يبس الأعضاء وتناثر اللحم ولا يجزي قوة الاحتراق ولا تعجز الوجهة
ولا استدارة العين **وأما** البرص فهو البياض الذي يظهر على صفحة البدن لغلبة
البلغم ولا يقضي بالتسلط مع الاشتباه **وأما** القرن فقد قيل هو العقل وقيل عظم ينبت
في الرحم يمنع الوطئ والاول أشبه فان لم يمنع الوطئ قيل لا يفسخ به لامكان الاستمتاع
ولو قيل بالفسخ تمسكا بظاهر النقل امكن **وأما** الأفضاء فهو تصيير المسلكين واحدا
وأما العرج ففيه تردد اظهرة دخوله في اسباب الفسخ اذا بلغ الاقعاد وقيل الرتق احد
العيوب المسطرة على الفسخ وربما كان صوابا ان منع الوطئ اضلا لغوات الاستمتاع
اذا لم يمكن ازالتها او امكن واستنعت من ملاحه ولا ترد المرأة بعيب غير هذه السبعة *

المقصد الثاني في احكام العيوب وفيه مسائل * الاولى العيوب الحادثة
بالمرأة قبل العقد مبيحة للفسخ وما يتجدد بعد العقد والوطئ لا يفسخ به وفي المتجدد
بعد العقد وقبل الدخول تردد اظهرة انه لا يبيح الفسخ تمسكا بمقتضى العقد السليم من
معارض * الثانية خيار الفسخ على الفور ولو علم الرجل والمرأة بالعيب فلم يبادر بالفسخ
لزم العقد وكذا الخيار مع التدليس * الثالثة الفسخ بالغيب ليس بطلاق فلا يطرده
معه تنصيف المهر ولا ينفذ في الثلث * الرابعة يجوز للرجل الفسخ من دون الحاكم
وكذا للمرأة نعم مع ثبوت العتس يفتقر الى الحاكم لضرب الاجل ولها التفرد بالفسخ
عند انقضائه وتعذر الوطئ * الخامسة اذا اختلفا في العيب فالقول قول منكوبة مع
هدم البينة * السادسة اذا فسخ الزوج باحد العيوب فان كان قبل الدخول فلا مهر وان كان
بعده فلها المستمى لانه يثبت بالوطئ ثبوتا مستقرا فلا يسقط بالفسخ وله الرجوع به

على المدلس وكذا لو فسخت الزوجة قبل الدخول فلا مهر إلا في العنن ولو كان بعده
 كان لها المسمى وكذا لو كان بالخصاء بعد الدخول فلها المهر كمتلاً أن حصل الوطى *
 السابعة لا يثبت العنن إلا باقرار الزوج أو البينة باقراره أو نكوله ولو لم يكن ذلك
 وأدعت عننه فانكر فالقول قوله مع يمينه وقيل يقام في الماء البارد فان تقلص حكم
 بقوله وإن بقي مسترخياً حكم لها وليس بشيء وثبت العنن ثم ادعى الوطى
 فالقول قوله مع يمينه وقيل إن ادعى الوطى قبلاً وكانت بكرًا نظرت إليها النساء
 وإن كانت ثيباً حُشي قبلها خلوقاً فإن ظهر على العضو صدق وهو شاذ ولو ادعى أنه
 وطى غيرها أو وطئها دبراً كان القول قوله مع يمينه ويحكم عليه أن نكل وقيل بل
 يرد اليمين عليها وهو مبني على القضاء بالنكول * الثامنة إذا ثبت العنن فإن
 صبرت فلا كلام وإن رفعت أمرها إلى المحاكم أجلها سنة من حين الترافع فإن واقعها
 أو واقع غيرها فلا خيار ولا كان لها الفسخ ونصف المهر * **المقصد الثالث في**
 التدليس وفيه مسائل * الأولى إذا تزوج امرأة على أنها حرة فبانت أمة كان له الفسخ
 ولو دخل وقيل العقد باطل والأول أظهر ولا مهر لها مع الفسخ قبل الدخول ولها المهر
 بعده وقيل لمولاه العشران كانت بكرًا ونصف العشران كانت ثيباً ويبطل المسمى
 والأول أشبه ويرجع بما افترمه على المدلس ولو كان مولاهم دلسها قيل يصح وتكون
 حرة بظاهر اقراره ولو لم يكن تلفظ بما يقتضيه العتق لم تعتق ولم يسهن لها مهر ولو
 دلس نفسها كان عوض البضع لمولاه ورجع الزوج به عليها إذا اعتقت ولو كان دفع
 إليها المهر استعداد ما وجد منه وماتلف منه يتبعها به عند حرّيتها * الثانية إذا تزوجت
 المرأة برجل على أنه حرّ فإن مملوكاً كان لها الفسخ قبل الدخول وبعده ولا مهر لها
 مع الفسخ قبل الدخول ولها المهر بعده * الثالثة قيل إذا عقد على بنت رجل على
 أنها بنت مهيّرة فكانت بنت أمة كان له الفسخ والوجه ثبوت الخيار مع الشرط لا مع

اطلاق العقد نان فسخ قبل الدخول فلامهر ولو فسخ بعده كان لها المهر ويرجع به على المدلس ابا كان او غيره * الرابعة لو زوجه بنته من ماهرة وادخل عليه بنته من الامة فعليه ردها ولها مهر المثل ان دخل بها ويرجع به على من ساقها اليه ويرد عليه التي تزوجها وكذا كل من ادخل عليه غير زوجته فظنها زوجته سواء كانت ارفع او اخفض * الخامسة اذا تزوج امرأة وشرط كونها بكر او جدها ثيبا لم يكن له الفسخ لامكان تجدد بسبب خفي وكان له ان ينقص من مهرها ما بين مهر البكر والثيب ويرجع فيه الى العادة وقيل ينقص السدس وهو غلط * السادسة اذا استمتع امرأة فبانت كتابية لم يكن له الفسخ من دون هبة المدة ولاله اسقاط شيء من المهر وكذا لو تزوجها ائتما على احد القولين نعم لو شرط اسلامها كان له الفسخ اذا وجدها على خلافه * السابعة اذا تزوج رجلان بامراتين فادخلت امرأة كل واحد منهما على الآخر فوطئها فلكل واحدة منهما على واطئها مهر المثل وترد كل واحدة على زوجها وعليه مهرها المسمى وليس له وطئها حتى تنقضي عدتها من وطئ الاول ولوماتنا في العدة اومات الزوجان ورث كل واحد منهما زوجة نفسه وورثته هي * الثامنة كل موضع حكمنا فيه بطلاق العقد فللزوجة مع الوطئ مهر المثل لا المسمى وكل موضع حكمنا فيه بصحة العقد فلها مع الوطئ المسمى وان لحقه الفسخ وقيل ان كان الفسخ بعيب سابق على الوطئ لزم مهر المثل سواء كان حدوثه قبل العقد او بعده والاول اشبه * النظر الثاني في المهر وفيه اطراف * الاول في المهر الصحيح وهو كل مليصم ان يملك ميئاكلن او منفعة ويصح العقد على منفعة الحر كتعليم الصنعة والسورة من القرآن وكل عمل محلل وعلى اجرة الزوج نفسه مدة معينة وقيل بالمنع استنادا الى رواية لا تخلو من ضعف مع قصورها من افادة المنع ولو عقد الذميان على خمر او خنزير صحت لانها يملكانه ولو اسلما او اسلم احدهما قيل القبض دفع القيمة لخروجه عن ملك المسلم سواء كان ميئاكلن

لو مضمونا ولو كانتا مسلمين او كان الزوج مسلماً قيل يبطل العقد وقيل يصح ويتثبت
لها مع الدخول مهر المثل وقيل بل قيمة الخمر والثنائي اشبه ولا تقدير في المهر بل
ما تراضيا عليه الزوجان وان قل ما لم يقصر عن التقويم كحبة من حنطة وكذا
لا حد له في الكثرة وقيل بالمنع من الزيادة عن مهر السنة ولو زاد رد اليها وليس بمعتمد
ويكفي في المهر مشاهدته ان كان حاضرا ولو جهل كيله ووزنه كالصبرة من الطعام
والقطعة من الذهب ويجوز ان تنزوج امرأتين او اكثر بمهر واحد ويكون المهر بينهما
بالعوية وقيل يقسط على مهرا مثاليين وهو اشبه ولو تزوجها على خادم من غير
مشاهدة ولا موصوفة قيل كان لها خادم وسط وكذا لو تزوجها على بيت مطلقا استنادا
الى رواية علي بن ابي حمزة او دار علي رواية بن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن
ابى الحسن عليه السلام ولو تزوجها على كتاب الله وسنة نبيه ولم يسم مهر اكان
خمسمائة درهم ولو سمي للمرأة مهرا ولا يبيها شيئا معينا لزم مسمي لها وسقط ما سماه
لابيها ولو امرها مهرا وشرط ان يعطي اباها منه شيئا معينا قيل صح المهر والشرط بخلاف
الاولى ولا بد من تعيين المهر بما يرفع الجهالة فلو اصدقها تعليم سورة وجب تعيينها
ولو اوبهم فسد المهر وكان لها مع الدخول مهر المثل وهل يجب تعيين الحرف قيل نعم
وقيل لا ويلقنها الجائز وهو اشبه ولو امرته بتلقين غيرها لم يلزمه لان الشرط لم يتنا ولها
ولو اصدقها تعليم صنعة لا يحسنها او تعليم سورة جاز لانه ثابت في الذمة ولو عذر التوصل
كان عليه اجرة التعليم ولو اصدقها ظرافا على انه خل فبان خمر ا قيل كان لها قيمة الخمرة
عند مستحليه ولو قيل لها مثل الخل كان حسنا وكذا لو تزوجها على عبد فبان حرا
او مستحقا ولو تزوجها بمهر سرا وبآخر جهرا كان لها المهر الاول والمهر مضمون على
الزوج فلو تلف قبل تسليمه كان ضامنا له بقيمته وقت تلفه على قول مشهور لنا ولو
وجدت به عيبا كان لها ردة بالعيب ولو عاب بعد العقد قيل كانت بالخيار في اخذه

أو أخذ القيمة ولو قبل ليس لها القيمة ولها عينه وأرشه كان حسنا ولها أن تمتنع من
 تسليم نفسها حتى تقبض مهرها سواء كان الزوج موسرا أو معسرا وهل لها ذلك بعد
 الدخول قبل نعم وقبل لا وهو الأشبه لأن الاستمتاع حق لازم بالعقد ويستحب تقليل
 المهر ويكره أن يتجاوز السنة وهو خمس مائة درهم وإن يدخل بالزوجة حتى يقدم
 مهرها أو شيئا منه أو غيره ولو هدية * الطرف الثاني في التفويض وهو قسمان تفويض
 البضع وتفويض المهر أما الأول فهو أن لا يذكر في العقد مهر أصلا مثل أن يقول زوّجتك
 فلانة أو تقول هي زوجتك نفسي فيقول قبلت وفيه مسائل * الأول ذكر المهر ليس
 شرطاً في العقد فلو تزوجها ولم يذكر مهرها أو شرط أن لا مهر صح العقد فان طلقها قبل
 الدخول فلها المتعة حرة كانت أو مملوكة ولا مهر وإن طلقها بعد الدخول فلها مهر أمثالها
 ولا متعة فان مات أحدهما قبل الدخول وقبل الفرض فلا مهر لها ولا متعة ولا يجب
 مهر المثل بالعقد وإنما يجب بالدخول * الثانية المعتبر في مهر المثل حال المرأة في الشرف
 والجمال وحادة نسائها ما لم يتجاوز السنة وهو خمس مائة درهم والمعتبر في المتعة حال
 الزوج بالغني يتمتع بالدابة أو الثوب المرتفع أو عشرة دنانير والمتوسط بخمسة دنانير أو
 الثوب المتوسط والفقر بالدينار أو الخاتم وما شاكله ولا تستحق المتعة إلا المطلقة التي
 لم يفرض لها مهر ولم يدخل بها * الثالثة لو تراضيا بعد العقد بفرض المهر جاز لأن الحق
 لهما سواء كان به بقدر مهر المثل أو أزيد أو أقل وسواء كانا مالئين أو جاهلين أو كان أحدهما
 هالماً لأن فرض المهر اليهما ابتداءً فجاز انقضاء * الرابعة لو تزوج المملوكة ثم اشتراها
 فسد النكاح ولا مهر لها ولا متعة * الخامسة يتحقق التفويض في البالغة الرشيدة ولا يتحقق
 في الصغيرة ولا في الكبيرة السفينة ولو زوجها الولي بدون مهر المثل أو لم يذكر مهرها
 صح العقد وثبت لها مهر المثل بنفس العقد وفيه تردد منشاء أن الولي له نظر المصلحة
 فيصح التفويض وثوقاً بنظره وهو أشبه وعلى التقدير الأول أو طلقها قبل الدخول

كان لها نصف مهر المثل وعلى ما اخترناه لها المتعة ويجوز ان يزوجه المولى امته مَفُوضَةً
 لاختصاصه بالمهر * السادسة اذا زوجها مولاه مَفُوضَةً ثم باعها كان فرض المهر بين
 الزوج والمولى الثاني ان اجاز النكاح ويكون المهر له دون الاول ولو اعتفها الاول
 قبل الدخول فرضيت بالعقد كان المهر لها خاصة واما الثاني وهو تفويض المهر فهو
 ان يذكر على الجملة ويفوض تقديره الى احد الزوجين فاذا كان الحاكم هو الزوج
 لم يتقدر في طرف الكثرة ولا القلة وجاز ان يحكم بما شاء ولو كان الحكم اليها لم يتقدر
 في طرف القلة ويُقدر في طرف الكثرة ان لا يمضي حكمها فيما زاد من مهر السنة وهو
 خمسمائة درهم ولو طلقها قبل الدخول وقبل الحكم ألزم من اليه الحكم ان يحكم وكان
 لها النصف ولو كانت هي الحاكمة فلها النصف مالم تزد في الحكم من مهر السنة
 ولو مات الحاكم قبل الحكم وقبل الدخول قيل سقط المهر ولها المتعة وقيل ليس لها
 احدهما والاول مروى * الطرف الثالث في الاحكام وفيه مسائل * الاولى اذا دخل
 الزوج قبل تسليم المهر كان ديناً عليه ولم يسقط بالدخول سواء طالبت مدتها او قصرت
 طالبت به او لم تطالب وفيه رواية اخرى منجورة والدخول الموجب للمهر هو الوطء
 قبلاً او دبراً ولا يجب بالخلوة وقيل يجب والاول اظهر * الثانية قيل اذا لم يسم مهراً
 وقدم لها شيئاً ثم دخل بها كان ذلك مهراً ولم يكن لها المطالبة بعد الدخول الا
 ان تشارطه قبل الدخول على ان المهر فيه وهو تعويل على تاويل رواية واستناد
 الى قول مشهور * الثالثة اذا طلق قبل الدخول كان عليه نصف المهر ولو كان دفعه
 لاستعاد نصفه ان كان باقياً او نصف مثله ان كان تالفاً ولو لم يكن له مثل فنصف
 قيمته ولو اختلفت قيمته في وقت العقد ووقت القبض لزمها اقل الامرين ولو نقصت
 عينه او صفة مثل مور الدابة او نسيان الصنعة قيل كان له نصف القيمة ولا يجبر
 على اخذ نصف العين وفيه تردد اما لو نقصت قيمته لتفاوت السعر كان له نصف

العين قطعا وكذا لو زادت قيمته لزيادة السوق اذ لانظر الى القيمة مع بقاء العين ولو زاد بكمب او سهمين كان له نصف قيمته من دون الزيادة ولا تجبر المرأة على دفع العين على الاظهر ولو حصل له نماء كاللبن والولد كان للزوجة خاصة وله نصف ما وقع عليه العقد ولو اصدقها حيوانا حاملا كان له النصف منهما ولو اصدقها تعليم صناعة ثم طلقها قبل الدخول كان لها نصف اجرة تعليمها ولو كان علمها قبل الطلاق رجع بنصف الاجرة ولو كان تعليم سورة قيل يعلمها النصف من وراء الحجاب وفيه تردد * الرابعة لو ابرأته من الصداق ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصفه وكذا لو خلعها به اجمع * الخامسة اذا اعطاها موصيا من المهر صدا ابقا وشيئا آخر ثم طلقها قبل الدخول كان له الرجوع بنصف المستحق دون العوض وكذا لو اعطاها متاعا او عقارا فليس له الانصف ما سماه * السادسة اذا امهرها مذبذبة ثم طلقها صارت بينهما نصيبين فاذا ماتت تحررت وقيل بل يبطل التدبير يجعلها مهرا كما لو كانت موصى بها وهو اشبه * السابعة اذا شرط في العقد ما يخالف المشروع مثل ان لا يتزوج عليها او لا يتسرى بطل الشرط وصح العقد والمهر وكذا لو شرط تسليم المهر في اجل فان لم يسلمه كان العقد باطلا لزم العقد والمهر وبطل الشرط ولو شرط ان لا يقتضها لزم الشرط ولو اذنت بعد ذلك جاز عملا باطلاق الرواية وقيل يخص لزوم هذا الشرط بالنكاح المنقطع وهو تحكيم * الثامنة اذا شرط ان لا يخرجها من بلدها قيل يلزم وهو مروي ولو شرط لها مهرا ان اخرجها الى بلادها واقل منه ان لم تخرج معه فان اخرجها الى بلد الشرك لم يجب اجابته ولها الزائد وان اخرجها الى بلد الاسلام كان الشرط لازما وفيه تردد * التاسعة لو طلقها بائنا ثم تزوجها في مدته ثم طلقها قبل الدخول كان لها نصف المهر * العاشة لو وهبته نصف مهرها مشاعا ثم طلقها قبل الدخول فله الباقي ولم يرجع عليها بشيء سواء كان المهر دينيا او عينا صرفا للهبته الى حقها منه * الحادية عشر لو تزوجها بعبدتين فمات احدهما

رجع عليها بنصف الموجود ونصف قيمة المبت * الثانية عشر لو شرط الخيار في النكاح
 بطل وفيه تردد منشاء الالتفات الى تحقق الزوجية لوجود المقتضي وارتفاعه عن
 طرق الخيار والالتفات الى مدم الرضاء بالعقد لترتبته على الشرط ولو شرطه في المهر
 صح العقد والمهر والشرط * الثالثة عشر الصداق يملك بالعقد على اشهر الروايتين ولها
 التصرف فيه قبل القبض على الاشبه فاذا طلق الزوج عاد اليه النصف وبقي للمرأة
 النصف فلو عفت مما لها كان الجميع للزوج وكذا لو عفى الذي بيده مقدرة النكاح
 وهو الولي كالاب او الجد للاب وقيل او من توليه المرأة مقدما ويجوز للاب والجد
 للاب ان يعفوا عن البعض وليس لهما العفو من الكل ولا يجوز لولي الزوج ان يعفو
 من حقه ان حصل الطلاق لانه منصوب لمصلحة ولا غبطة له في العفو واذا عفت من
 نصفها او عفى الزوج من نصفه لم يخرج من ملك احدهما بمجرد العفو لانه هبة فلا ينتقل
 الا بالقبض نعم لو كان ديناً على الزوج او تلف في يد الزوجة كغنى العفو عن الضامن له
 لانه يكون ابراء ولا يفتقر الى القبول على الاصح اما الذي عليه المال فلا ينتقل منه يعفو
 مالم يسلمه * الرابعة عشر لو كان المهر موجلاً لم يكن لها الامتناع فلو امتنعت وحل
 هل لها ان تمتنع قيل نعم وقيل لا لاستقرار وجوب التسليم قبل التحلول وهو الاشبه *
 الخامسة عشر لو اصدقها قطعة من فضة فصاقتها آنية ثم طلقها قبل الدخول كانت
 بالخيار في تسليم نصف العين او نصف القيمة لانه لا يجب عليها بذل الصيغة ولو كان
 الصداق ثوباً فخاطته قميصاً لم يجب على الزوج اخذه وكان له الزامها بنصف القيمة
 لان الفضة لا تخرج بالصياغة مما كانت قابلة لتوليس كذلك الثوب * السادسة عشر
 لو اصدقها تعليم سورة كان حده ان تستقل بالتلاوة ولا يكفي تتبعها لنطقه نعم لو استقلت
 بتلاوة الآية ثم لقنها غيرها فنسيت الاولى لم تجب عليه اعادة التعليم ولو استفادت
 ذلك من غيره كان لها اجرة التعليم كما لو تزوجها بشيء وتغذّر عاينه تسليمه *

السابعة عشر يجوز ان يجمع بين نكاح وبيع في عقد واحد وفي سطر الغرض على الثمن ومهر
 المثل ولو كان معها دينار فقالت زوجتك نفسي وبعثك هذا الدينار بدينار بطل البيع لانه
 ربوا ونفس المهر وصح النكاح اما لو اختلف الجنس صح الجميع * **فروع** الاول لو اصدقها
 عبدا فامتنعته ثم طلقها قبل الدخول فعليها نصف قيمته ولو برته قيل كانت بالخيار
 في الرجوع والاقامة على تدبيره فان رجعت اخذ نصفه وان ابست لم تجبر وكان عليها
 قيمة النصف ولو دفعت نصف القيمة ثم رجعت في التدبير قيل كان له العود في العين
 لان القيمة اخذت لمكان الحيولة وفيه تردد منشاء استقرار الملك بدفع القيمة * **الثاني**
 اذا زوجها الوابي بدون مهر المثل قيل يبطل المهر ولها مهر المثل وقيل يصح المسمى
 وهو شبهه * **الثالث** لو تزوجها على مال مشار اليه غير معلوم الوزن فتلف قبل قبضه
 فابرائته منه صح وكذا لو تزوجها بمهر فاسد فاستقر لها مهر المثل فابرائته منه او من بعضه
 صح ولو لم تعلم كم قيمته لانه اسقاط للحق فلم تقدر فيه الجهالة ولو ابرأته من مهر المثل
 قبل الدخول لم يصح لعدم الاستحقاق * **تمت** اذا زوج ولده الصغير فان كان له مال
 فالمهر على الولد وان كان فقيرا فالمهر في مهدة الوالد ولومات الوالد اخرج المهر من
 اصل تركته سواء بلغ الولد وايسر اومات قبل ذلك فلودفع الاب المهر وبلغ الصبي
 فطلق قبل الدخول استعاد الولد النصف دون الوالد لان ذلك يجري مجرى
 الهبة له * **فرع** لو ادعى الوالد المهر من ولده الكبير تبرها ثم طلق الولد رجعت الولد
 بنصف المهر ولم يكن للوالد انتزاعه لعين ما ذكرناه في الصغير وفي المسئلتين تردد *
الطرف الرابع في التنازع وفيه مسائل * **الاولى** اذا اختلفا في اصل المهر فالقول قول
 الزوج ولا اشكال قبل الدخول لاحتمال تجرد العقد عن المهر لكن الاشكال لو كان بعد
 الدخول فالقول قوله ايضا نظرا الى البراءة الاصلية ولا اشكال لو قدر المهر ولو بأرز
 لان الاحتمال متحقق والزيادة غير معلومة ولو اختلفا في قدره او وصفه فالقول قوله

ايضا اما لو اعترف بالمهر ثم ادعى تسليمه ولا يثبت فالقول قول المرأة مع يمينها *
 تفريع لو دفع قدر مهرها فقالت دفعته هبة فقال بل صد انا فالقول قوله لانه ابصر
 بنيه * الثانية اذا خلافا دعت الموافقة فان امكن الزوج اقامة البينة بان ادعت هي
 ان الموافقة قبلت وكانت بكر فلا كلام والا كان القول قوله مع يمينه لان الاصل عدم
 الموافقة وهو منكر ما تدعيه وقيل القول قول المرأة عملا بشاهد الحال الصحيح في
 خلوته والاول اشبه * الثالثة لو اصدتها تعليم مودة او صناعة فقالت ملّمني غيره فالقول
 قولها لانها منكرة ما يدعيه * الرابعة اذا اتهمت المرأة بنية انه تزوجها في وقتين بعقدين
 نادى الزوج تكرار العقد الواحد وزعمت المرأة انها مقدان فالقول قولها لان الظاهر
 معها وهل يجب عليه مهر او قيل نعم عملا بمقتضى العقدين وقيل يلزمه مهر ونصف
 والاول اشبه * النظر الثالث في القسم والنشور والشقاق القول في القسم والكلام فيه وفي
لوحته اما الاول فنقول لكل واحد من الزوجين حق يجب على صاحبه القيام به
فكما يجب على الزوج النفقة من الكسوة والمأكل والمشرب والاسكان فكذا يجب
على الزوجة التمكين من الامتتع ولجنب ما يضر منه الزوج والقسمة بين الازواج
حق على الزوج حر كان او عبدا ولو كان متينا او خصيا وكذا لو كان مجنونا ويقسمه
الولي وقيل لا تجب القسمة حتى يتدعى بها وهو اشبه فمن له زوجة واحدة فلها ليلة
من اربع وله ثلث يضعها حيث شاء والاثنتين ليلتان وللثلاث ثلث والغاضل له
ولو كان له اربع كان لكل واحدة ليلة بحيث لا يحل له الاخلال بالمبيت الامع العفر
او السفر او اذنهن او اذن بعضهم فيما يختص الاذنة به وهل يجوز ان تجعل القسمة
اكثر من ليلة لكل واحدة قيل نعم والوجه اشتراط رضا من ولو تزوج اربعاً دفعة رتبهن
بالفرق فويل يبدأ بمن شاء حتى يأتي عليهن ثم تجب التسوية على الترتيب وهو اشبه
والواجب في القسمة المضاجعة لا الموافقة ويختص الوجوب بالليل دون النهار

وقيل يكون عندها في ليلتها ويظل عندها في صبيحتها وهو المروي وإذا كانت
الامة مع الحرة او الحرائر فللحرة ليلتان وللامة ليلة والكتابة كالامة في القسمة فلو كان
عنده مسلمة وكتابة كان للمسلمة ليلتان والمكتوبة ليلة ولو كانت امة مسلمة
وحرة ذمية كانتا سواء في القسمة * **فروع** لوبات عند الحرة ليلتين فاعتقت الامة
ورضيت بالعقد كان لها ليلتان لانها صادفت محل الاستحقاق ولوبات عند الحرة
ليلتين ثم بات عند الامة ليلة ثم اعتقت لم يبت عندها اخرى لانها استوفت
حقها ولوبات عند الامة ليلة ثم اعتقت قبل استيفاء الحرة قيل يقضي للامة ليلة لانها
ساوت الحرة وفيه تردد وليس للموطوءة بالملك قسمة واحدة كانت او اكثر وله
ان يطُوف على الزوجات في بيوتهن وان يستدعيهن الى منزله وان يستدعي بعضا
ويسعى الى بعض وتختص البكر عند الدخول بسبع ليال والثيب بثلاث ولا يقضي
ذلك ولو سبق اليه زوجتان او زوجات في ليلة قيل يبتدىء بمن شاء وقيل يقرع والاول
اشبه والثاني افضل وتسقط القسمة بالسفر وقيل يتضي سفر النقلة والاقامة دون سفر
الغيبة ويستحب ان يقرع بينهما اذا اراد استصحاب بعضهن وهل يجوز العدول
عن خرج امها الى غيرها قيل لا لانها تعينت للسفر وفيه تردد ولا يتوقف قسم الامة
على اذن المالك لانه لاحظ له فيه وتستحب التسوية بين الزوجات في الانفاق واطلاق
البوجه والجماع وان يكون في صبيحة كل ليلة عند صاحبتها وان يأذن لها في حضور
موت ايها وامها وله منعها من ميادة ايها وامها واهلها وعن الخروج من منزله الا
بحق واجب * **واما اللواحق** فمسائل * الاولى القسم حق مشترك بين الزوج
والزوجة لاشترائك ثمرته فلو اسقطت حقها منه كان للزوج الخيار ولها ان تهب ليلتها
للزوج او لبعضهن مع رضاه فان وهبت الزوج وضعها حيث شاء وان وهبتها لهن
وجب قسمتها عليهن وان وهبتها لبعض اختصت بالموهوبة وكذا لو وهبت ثلث

منهن ليا ليهن للرابعة لزمه المبيت عندها من غير اخلال * الثانية اذا وهبت ورضي الزوج صح ولو رجعت كان لها لكن لا يصح في الماضي بمعنى انه لا يقضي ويصح فيما يستقبل ولو رجعت ولم يعلم لم يقض ماضى قبل علمه * الثالثة لو التمسست عوضا من ليلتها فبذله الزوج هل يلزم قيل لا لانه حق لا يتقوم منفردا فلا تصح المعاوضة عليه * الرابعة لا قسمة للصغيرة ولا للمجنونة المطبقة ولا للناشزة ولا للمسافرة بغير اذنه بمعنى انه لا يقضي لهن مما ملف * الخامسة لا يزور الزوج الضرة في ليلة ضررتها ولو كانت مريضة جاز له مياذنها فان استوعب الليلة عندها هل يقضيها قيل نعم لانه لم يحصل المبيت لصاحبته وقبل لا كما لو زار اجنبيا وهو شبه ولو دخل فواتعها ثم عاد الى صاحبة الليلة لم يقض المواقعة في حق الباقيات لان المواقعة ليست من لوازم القسمة * السادسة لو جار في القسمة قضى لمن اخل بليلتها * السابعة له كان له اربع فنشزت واحدة ثم قسم خمس عشرة فوفى اثنتين ثم اطاعت الرابعة وجب ان يوفى الثالثة خمس عشرة والتي كانت ناشزة خمسا فيقسم للناشزة ليلة وللثالثة ثلثا خمسة ادوار فتستوفي الثالثة خمس عشرة و الناشزة خمسا ثم يستأنف * الثامنة لو طاف على ثلث وطلق الرابعة بعد دخول ليلتها ثم تزوجها قيل يجب لها قضاء تلك الليلة وفيه تردد ينشأ من سقوط حقها بخروجها عن الزوجية * التاسعة لو كان له زوجتان في بلدين فاقام عند واحدة مشرا قيل كان عليه للاخرى مثلها * العاشرة لو تزوج امرأة ولم يدخل بها فافرع للسفر فخرج اسمها جاز له مع العود توفيتها حصنة التخصيص لان ذلك لا يدخل في السفر ان ليس السفر اخلا في القسم **القول في** النشوز وهو الخروج من الطاعة واصله الارتفاع وقد يكون من الزوج كما يكون من الزوجة فمتى ظهر من الزوجة امارته مثل ان تقطب في وجهه او تتبرم بحوائجه او تغير عاداتها في ادبها جاز له هجرها في المضجع بعد مظنتها وصورة الهجر ان يحول اليها ظهرا

في الفراش وقيل ان يعزل فراشها والاول مروى ولا يجوز له ضربها والحال هذه اما
لو وقع النشوز وهو الامتناع عن طاعته فيما يجب له جاز ضربها ولو باول مرة ويقتصر
على ما يؤمل معه وجوبها ما لم يكن مذمياً ولا مبرحاً ولو ظهر من الزوج النشوز بمنع
حقوقها فلها المطالبة وللحاكم الزامه ولها ترك بعض حقوقها من قسمة ونفقة استمالة
له ويحل للزوج قبول ذلك **القول في الشقاق** وهو فعال من الشق كان كل واحد
منهما في شق فاذا كان النشوز منهما وخشي الشقاق بعث الحاكم حكماً من اهل
الزوج وآخر من اهل المرأة على الأولين ولو كان من غير اهلها او كان احدهما جاز
ايضا وهل بينهما على سبيل التحكيم او التوكيل الاظهر انه تحكيم فان اتفقا على
الاصلاح فعلاه وان اتفقا على التفريق لم يصح الا برضى الزوج في الطلاق ورضى
للرأة في البذل ان كان خلعا * **تفريع** لو بعث الحكمان فغاب الزوجان لواحد
فيل لم يجز الحكم لانه حكم للغائب ولو قيل بالجواز كان حسناً لان حكمهما مقصور على
الاصلاح اما التفرقة فموقوفة على الاذن **مسئلتان** * الأولى ما يشترطه الحكمان
يلزم ان كل ما نفا والا كان لهما نقضه * الثانية لو منعها شيئاً من حقوقها او اغارها
فبطلت له بذلاً ليعلمها صح وليس ذلك اكرها * **النظر الرابع** في احكام الاولاد وهي
قسمان * **الاول** في الحاق الاولاد والنظر في اولاد الزوجات والموطوءات بالملك
والموطوءات بالشبهة **احكام** ولد الموطوءة بالعقد الدائم وهم يلحقون بالزوج بشروط ثلثة
الدخول ومضي سنة اشهر من حين الوطء وان لا يتجاوز اقصى الوضع وهي تسعة
اشهر على الاشهر وقيل عشرة اشهر وهو حسن يعضده الوجدان في كثير وقيل سنة
وهو متروك فلو لم يدخل بها لم يلحقه وكذا لو دخل وجاءت به لاقبل من سنة اشهر
حيثما ملا وكذا لو اتفقا على انقضاء ما زاد من تسعة اشهر او عشرة من زمان الوطء
او ثبت ذلك بغيبة متحققة تزيد من اقصى مدة الحمل ولا يجوز له الحاقه بنفسه والحال

هذه ولو وطئها واطمى فجوراً كان الولد لصاحب الفراش لا ينتفي عنه الأب باللعان لان الزاني لا ولد له ولو اختلفا في الدخول او في ولادته فالقول قول الزوج مع يمينه ومع الدخول وانقضاء اقل الحمل لا يجوز له نفى الولد لما كان تهمة امه بالفجور ولا مع تيقنه فلونفاه لم ينتف الأب باللعان ولو طلقها فاعتدت ثم جاءت بولد ما بين الفراق الى اقصى مدة الحمل لحق به اذا لم توطأ بعقد ولا شبهة ولو زنى بامرأة فاحبلها ثم تزوج بها لم يجز الحاقه به وكذا لو زنى بامه فحملت ثم ابتاعها ويلزم الأب الاقرار بالولد مع اعتراعه بالدخول وولادة زوجته له فلوانكراه الحال هذه لم ينتف الأب باللعان وكذا لو اختلفا في المدة ولو طلق امرأته فاعتدت وتزوجت او باع امته فوطئها المشتري ثم جاءت بولد لدون ستة اشهر كاملاً فهو للاول وان كان لستة اشهر فصاعداً فهو للثاني **احكام ولد الموطوءة بالملك** اذا وطئ الامه فجاءت بولد لستة اشهر فصاعداً لزمه الاقراؤه لكن لونغاه لم يلاص امه وحكم بنفيه ظاهراً ولو اعترف به بعد ذلك الحق به ولو وطئ الامه المولى واجنبى حكم بالولد للمولى ولو انتقلت الى موالى بعد وطئ كل واحد منهم لها حكم بالولد لمن هي عنده ان جاء لستة اشهر فصاعداً منذ يوم وطئها والا كان للذي قبله ان كان لوطئه ستة اشهر فصاعداً والا كان للذي قبله وهكذا الحكم في كل واحد منهم ولو وطئها المشتركون فيها في طهر واحد فولدت وتداوى اقرع بينهم فمن خرج امه الحق به واغرم حصص الباقيين من قيمة امه وقيمته يوم سقط حياً وان ادعاه واحد الحق به **والزيم** حصص الباقيين من قيمة الام والولد ولا يجوز نفى الولد لما كان العزل ولو وطئ امته ووطئها آخر فجوراً الحق الولد بالمولى ولو حصل مع ولادته اماراة يغلب بها الظن انه ليس منه قيل لم يجز له الحاقه به ولا نفيه بل ينبغي ان يوصي له بشيء ولا يورثه ميراث الاولاد وفيه تردد **احكام ولد الشبهة الوطئ** بالشبهة يلحق به النسب فلواشتبهت عليه اجنبية فظنّها ازوجته او مملوكته فوطئها الحق به الولد وكذا لو وطئ

أمة غيره بشبهة لكن في الأمة يلزمه قيمة الولد يوم سقط حيا لأنه وقت الحمل ولتزوج
 امرأة لظنها خالية أو لظنها موت الزوج أو طلاقه فبان أنه لم يموت ولم يطلق ردت على
 الأول بعد الاعتماد من الثاني واختص الثاني بالاولاد مع الشرائط سواء استندت
 في ذلك إلى حكم حاكم أو أخبار مخبر أو شهادة شهود * القسم الثاني في أحكام الولادة
 والكلام في سنن الولادة هو اللواحق **أما** سنن الولادة فالواجب منها استبداد النساء
 بالمرأة عند الولادة دون الرجال الأمع عدم النساء ولا بأس بالزوج وإن وجد النساء
 والندب ستة غسل المولود والأذان في أذنه اليمنى والأقامة في اليسرى وتحنيكه بماء
 الفرات وتبرئة الحسين عليه السلام فإن لم يوجد ماء الفرات فبماء فرات ولو لم يوجد
 لأماء ملح جعل فيه شيء من التمر أو العسل ثم يسميه أحد الأسماء المستحسنة وأفضلها
 ما يتضمن العبودية لله سبحانه ويليهما أسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام وإن يكن
 مخافة النبز وروي استحباب التسمية يوم السابع ويكره أن يكنى أبا القاسم إن كان اسمه
 محمداً وإن يسميه حكماً أو حكيماً أو خالداً أو حارثاً أو مالكا أو ضاراً أو **أما** اللواحق
 فثلاثة سنن يوم السابع والرضاع والحضنة * وسنن اليوم السابع أربعة الحلق والختان
 وثقب الأذن والعقيقة **أما** الحلق فمن السنة حلق رأسه يوم السابع مقدما على العقيقة
 والتصدق بوزن شعرة ذهباً أو فضة ويكره أن يحلق من رأسه موضع ويترك موضع
 وهي القنازع **وأما** الختان فمستحب يوم السابع ولو أخر جاز ولو بلغ ولم يختن وجب
 أن يختن نفسه والختان واجب وخفض الجوارى مستحب ولو أسلم كافر غير مختن
 وجب أن يختن ولو كان مسنناً ولو أسلمت امرأة لم يجب ختانها واستحب **وأما**
 العقيقة فيستحب أن يعق من الذكر ذكر ومن الأنثى أنثى وهل تجب العقيقة قيل نعم
 والوجه الاستحباب ولو تصدق بثمنها لم يجز في القيام بالسنة ولو عجز عنها أخرها حتى
 يتمكن ولا يستطع الاستحباب ويستحب أن يجتمع فيها شروط الأضحية وإن خُص

القابلة منها بالرجل والورك ولولم تكن قابلة أعطى الأم تتصدق به ولو لم يعق الوالد استحب للولد ان يعق من نفسه اذا بلغ ولو مات الصبي يوم السابع فان مات قبل الزوال سقطت ولومات بعده لم يسقط الاستحباب ويكره للوالدين ان يأكلا منها وان يُكسّر شيء من عظامها بل تفصل اعضاءها * **واما** الرضاع فلا يجب على الأم ارضاع الولد ولها المطالبة باجرة رضاعه وله استيجارها اذا كانت بائنا وقيل لا يصح ذلك وهي في حبالة والرجة الجواز ويجب على الاب بذل اجرة الرضاع اذا لم يكن للولد مال ولا مته ان ترضعه بنفسها وبغيرها ولها الاجرة وللمولى اجبارامته على الرضاع ونهاية الرضاع حولان ويجوز الاقتصار على احد وعشرين شهراً ولا يجوز نقصه من ذلك ولو نقص كان جوراً ويجوز الزيادة من الحولين شهراً او شهرين ولا يجب على الرالد دفع اجرة ما زاد من الحولين والأم احق بارضاعه اذا طلبت ما يطلب غيرها ولو طلبت زيادة كان للاب نزعها وتسليمه الي غيرها ولو تبرعت اجنبية بارضاعه فرضيت الأم بالتبرع فهي احق به فان لم ترض فللاب تسليمه الي المتبرعة **فرع** لو ادعى الاب وجود متبرعة وانكرت الأم فالقول قول الاب لانه يدفع من نفسه وجوب الاجرة على تردد ويستحب ان يرضع الصبي بلبن امه فهو افضل * **واما** الحضانة فالأم احق بالولد مدة الرضاع وهي حولان ذكر كان او انثى اذا كانت حرة مسلمة ولا حضانة للامة ولا للكافرة مع المسلم فاذا فصل فالوالد احق بالذكر والأم احق بالانثى حتى تبلغ سبع سنين وقيل تسعاً وقيل الأم احق بها مالم تنزوج والاول اظهر ثم يكون الاب احق بها ولو تزوجت الأم سقطت حضانتها عن الذكر والانثى وكان الاب احق بهما ولومات كانت الأم احق بهما من الوصي وكذا لو كان الاب مملوكا او كافرا كانت الأم الحرة احق بهما وان تزوجت فلوا عتق كان حكمه حكم الحر فان فقد الابوان فالحضانة لاب الاب فان عدم قيل كانت الحضانة للاقارب ويتروتبوا بترتيب

الارث نظرا الى الآية وفيه تردد * **فروع** اربعة على هذا القول * **الاول** قال الشيخ
 رحمه الله اذا اجتمعت اخت لاب واخت لام كانت الحضانة للاخت من الاب
 نظرا الى كثرة النصيب في الارث والاشكال في اصل الاستحقاق وفي الترجيح ومنشأه
 تساويهما في الدرجة وكذا قال في ام الام مع ام الاب * **الثاني** قال في جدة واخوات
 الجدة اولى لانها ام * **الثالث** قال اذا اجتمعت عمه وخالة فهما سواء * **الرابع** قال اذا
 حصل جماعة متساوون في الدرجة كالعمة والخالة اقرع بينهم ومن لواحق الحضانة
 ثلث مسائل * **الاولى** اذا طلبت الام للرضاعة اجرة زائدة من غيرها فله تسليمه الى
 الاجنبية وفي سقوط حضانة الام تردد والسقوط اشبه * **الثانية** اذا بلغ الولد رشيدا سقطت
 ولاية الابوين عنه وكان الخيار اليه في الانضمام الي من شاء * **الثالثة** اذا تزوجت
 سقطت حضانتها فان طلقها رجعية فالحكم باق وان بانث منه قيل لم ترجع حضانتها
والوجه الرجوع * **النظر الخامس** في النفقة لا تجب النفقة الا باحد اسباب ثلثة الزوجية
 والقربة **والملك القول** في نفقة الزوجة والكلام في الشرط وقدر النفقة واللواحق
 والشرط اثنان **الاول** ان يكون العقد اثما **الثاني** التمكين الكامل وهي التخلية
 بينها وبينه بحيث لا تخص موضعا ولا وقتا فلو بذلت نفسها في زمان دون زمان
 او مكان دون آخر مما يسوغ فيه الاستمتاع لم يحصل التمكين وفي وجوب النفقة بالعقد
 اوبا للتمكين تردد اظهره بين الاصحاب وقوف الوجوب على التمكين ومن فروع
 التمكين ان لا تكون صغيرة يحرم وطئ مثلها سواء كان زوجها صغيرا او كبيرا ولو امكن
 الاستمتاع منها بمادون الوطئ لانه استمتاع نادر لا يرغب اليه في الغالب اما
 لو كانت كبيرة وزوجها صغيرا قال الشيخ لانفقة لها وفيه اشكال منشأه تحقق التمكين
 من طرفها والاشبه وجوب الانفاق ولو كانت مريضة او رتقاء او قنأ لم تسقط النفقة لامكان
 الاستمتاع بمادون الوطئ قبل اوطئها والغد فيه ولو اتفق الزوج عظيم الآلة وهي ضعيفة

مُنْعٍ مِنْ وَطْئِهَا وَلَمْ تُسْقِطِ النِّفْقَةَ كَانَتْ كَالرِّتْقَاءِ وَلَوْ سَافَرَتْ الزَّوْجَةُ بِإِذْنِ الزَّوْجِ لَمْ تُسْقِطِ
 نِفْقَتَهَا سِوَا مَا كَانَ فِي وَاجِبٍ أَوْ مَدْنُوبٍ أَوْ مَبَاحٍ وَكَذَا لَوْ سَافَرَتْ فِي وَاجِبٍ بَغَيْرِ إِذْنِهِ
 كَالْحَجِّ الْوَاجِبِ أَمَّا لَوْ سَافَرَتْ بَغَيْرِ إِذْنِهِ فِي مَدْنُوبٍ أَوْ مَبَاحٍ سَقَطَتْ نِفْقَتُهَا وَلَوْ صَلَّتْ
 أَوْ صَامَتْ أَوْ امْتَكَفَتْ بِإِذْنِهِ أَوْ فِي وَاجِبٍ وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ لَمْ تُسْقِطِ نِفْقَتَهَا وَكَذَا لَوْ بَادَرَتْ
 إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ نِدْبًا لِأَنَّهُ فَسْخُوهٌ وَلَوْ اسْتَمَرَّتْ مُخَالَفَةً تَحْقِيقَ النِّشْوَزِ وَسَقَطَتْ
 النِّفْقَةُ وَتَثَبَّتِ النِّفْقَةُ لِلْمُطَلَّغَةِ الرَّجْعِيَّةِ كَمَا تَثَبَّتْ لِلزَّوْجَةِ وَتُسْقِطُ نِفْقَةُ الْبَائِسِ وَسُكْنَاهَا
 سِوَا مَا كَانَتْ مِنْ طَلَاقٍ أَوْ فسخٍ نَعَمْ لَوْ كَانَتْ مُطَلَّغَةً حَامِلًا لَزِمَ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهَا حَتَّى تَضَعَ
 وَكَذَا السَّكْنَى وَهَلِ النِّفْقَةُ لِلْحَمْلِ أَوْ لَامَةِ قَالِ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ هِيَ لِلْحَمْلِ وَتُظْهِرُ
 الْفَائِدَةُ فِي مَسَائِلٍ مِنْهَا فِي الْحَرِّ إِذَا تَزَوَّجَ أُمَةً وَشَرَطَ مَوْلَاهَا رِقَّ الْوَلَدِ وَفِي الْعَبْدِ إِذَا تَزَوَّجَ
 أُمَةً أَوْ حُرَّةً وَشَرَطَ مَوْلَاهُ الْإِنْفَاقَ بَرَقَّ الْوَلَدُ وَفِي الْحَامِلِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَاهَا رَوَيْتَانِ أَشْهَرُهُمَا
 أَنَّهُ لَإِنْفَقَ لَهَا وَالْآخَرَى يَنْفَقُ عَلَيْهَا مِنْ نَهْيِيبٍ وَلَدَهَا وَتَثَبَّتِ النِّفْقَةُ لِلزَّوْجَةِ مُسَلِّمَةً
 كَانَتْ أَوْ ذَمِيمَةً أَوْ أُمَةً وَأَمَّا قَدْرُ النِّفْقَةِ فَضَابِطُهُ الْقِيَامُ بِمَا تَحْتَاجُ الْمَرْأَةُ إِلَيْهِ مِنْ طَعَامٍ
 وَإِدَامٍ وَكِسْوَةٍ وَإِسْكَانٍ وَإِخْدَامٍ وَآلَةِ الْإِدْهَانِ تَبَعًا لِعَادَةِ امْتِنَالِهَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ وَفِي
 تَقْدِيرِ الْأَطْعَامِ خِلَافٌ فَمِنْهُمْ مَنْ قَدَّرَهُ بِمَدِّ الرِّفْعَةِ وَالْوَضِيعَةِ مِنَ الْمَوْمَرِ وَالْمَعْسَرِ وَمِنْهُمْ
 مَنْ لَمْ يَقْدِرْهُ وَاقْتَصَرَ عَلَى سَدِّ الْخَلَّةِ وَهُوَ أَشْبَهُ وَيَرْجِعُ فِي الْإِخْدَامِ إِلَى عَادَتِهَا فَإِنْ كَانَتْ
 مِنْ ذَوِي الْإِخْدَامِ وَاجِبٍ وَالْأَخْدَمَتِ نَفْسَهُنَّ إِذَا وَاجِبَتِ الْخِدْمَةُ فَالزَّوْجُ بِالْخِيَارَيْنِ
 الْإِنْفَاقِ عَلَى خَادِمَتِهَا إِنْ كَانَ لَهَا خَادِمٌ وَبَيْنَ ابْتِيَاعِ خَادِمٍ أَوْ اسْتِيجَارِهَا أَوْ الْخِدْمَةِ لَهَا
 نَفْسَهُ وَلَيْسَ لَهَا التَّخْيِيرُ وَلَا يُلْزِمُهُ أَكْثَرُ مِنْ خَادِمٍ وَاحِدٍ وَلَوْ كَانَتْ مِنْ ذَوِي الْحَشَمِ
 لِأَنَّ الْاِكْتِفَاءَ يَحْصُلُ بِهَا وَمِنْ لَاعَادَةِ لَهَا بِالْإِخْدَامِ يَخْدُمُهَا مَعَ الْمَرَضِ نَظَرًا إِلَى الْعَرَفِ
 وَيَرْجِعُ فِي جِنْسِ الْمَادُومِ وَالْمَلْبُوسِ إِلَى عَادَةِ امْتِنَالِهَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ وَكَذَا فِي الْمَسْكَنِ
 وَلِهَا الْمَطَالِبَةُ بِالتَّفَرُّدِ بِالْمَسْكَنِ مِنْ مِشَارِكٍ غَيْرِ الزَّوْجِ وَلَا يَتَّقِي الْكِسْوَةَ مِنْ زِيَادَةِ الشِّتَاءِ

للتدُّر كالحُشوة للبقطة والخاف للنوم ويرجع في جنسه الى عادة امثال المرأة وتزاد اذا كانت من ذوى التجميل زيادة على ثياب البذلة ما يتجمل به امثالها واما اللواحق فمسائل * الاولى لو قالت انا اخدم نفسي ولي نفقة الخادم لم تجب اجابته ولو بادرت بالخدمة من غير ان لم تكن لها المطالبة * الثانية الزوجة تملك نفقة يومها مع التمكين فلو منعها وانقضى اليوم استقرت نفقة ذلك اليوم وكذا نفقة الايام وان لم يقدرها الحاكم ولم يحكم بها ولو دفع لها نفقة لمدة وانقضت تلك المدة ممكنة فقد ملكت النفقة ولو استفضلت منها او انفقت على نفسها من غيرها كانت ملكها ولو دفع اليها كسوة لمدة جرت العادة ببقائها اليها صح ولو اخلقتها قبل المدة لم يجب عليه بدلها ولو انقضت المدة والكسوة باقية طالبت بكسوة لما يستقبل ولو سلم اليها نفقة لمدة ثم طلقها قبل انقضائها استعاد نفقة الزمان المتخلف الا نصيب يوم الطلاق واما الكسوة فله استعادتها ما لم تنقض المدة المضروبة لها * الثالثة اذا دخل بها واستمرت تأكل معه وتشرب على العادة لم تكن لها المطالبة بمدة مؤاكلته ولو تزوجها ولم يدخل بها وانقضت مدة لم تطالبه بنفقة لم تجب النفقة على القول بان التمكين موجب للنفقة او شرط فيها اذ لا وثوق بحصول التمكين لو طلبه * **تقريع** على التمكين لو كان غائبا فحضرت عندا لهما ولم يذلت التمكين لم تجب النفقة الا بعد اعلانه ووصوله اليها او وكيله وتسليمها ولو اعلِم فلم يبادر ولم يُنفذ وكلا سقط عنه قدر وصوله واُزِمَ بما زاد ولو نشزت وعادت الى الطاعة لم تجب النفقة حتى يعلم وينقضي زمان يمكنه الوصول اليها او وكيله ولو ارتدت سقطت النفقة ولو غاب واسلمت عادت نفقتها عند اسلامها لان الدية سبب السقوط وقد زالت وليس كذلك الاولى لان بالنشوز خرجت من قبضه فلا تستحق النفقة الا بعودها الى قبضه * الرابعة اذا ادعت البائن انها حامل صرفت اليها النفقة يوما فيوما فان تبين الحمل والا استعبدت ولا ينفق

على بائن غير المطلقة حامل وقال الشيخ يُنفق لان النفقة للولد فرع على قوله رحمه الله اذا اعنها فباننت منه وهي حامل فلان نفقة لها الانتفاء الولد وكذا الوطئها ثم ظهر بها حمل فأنكره ولا منها ولو اكدب نفسه بعد اللعن واستلحقه لزمه الانفاق لانه من حقوق الولد * الخامسة قال الشيخ رح نفقة زوجة المملوك يتعلق برقبته ان لم يكن مكتسباً ويباع منه في كل يوم بقدر ما يجب عليه وقال آخرون يجب في ذمته ولو قيل تلزم السيد لوقوع العقد باذنه كان حسناً قال رح ولو كان مكاتباً لم يجب نفقة ولده من زوجته وتلزمه نفقة الولد من امته لانه ماله ولو تحرر منه شيء كانت نفقته في ماله بقدر ما تحرر منه * السادسة اذا طلق الحامل رجعية فادعت ان الطلاق بعد الوضع وانكر فالقول قولها مع يمينها ويحكم عليه بالبينونة تديناله باقراره ولها النفقة استصحاباً بالدوام الزوجية * السابعة اذا كان له على زوجته دين جاز ان يقاصها يوماً فيوماً ان كانت موسرة ولا يجوز مع اسارها لان قضاء الدين فيما يفضل من القوت ولو رخصت بذلك لم يكن له الامتناع * الثامنة نفقة الزوجة مقدمة على الاقارب فما فضل من قوته صرفه اليها ثم لا يدفع الى الاقارب الا ما يفضل من واجب الزوجة لانها نفقة معاوضة وتثبت في الذمة * القول في نفقة الاقارب والكلام فيمن ينفق عليه وكيفيته الانفاق والالحاق تجب النفقة على الابوين والاولاد اجمالاً وفي وجوب الانفاق على آباء الابوين وامهاتهم ترد اظهره الوجوب ولا تجب النفقة على غير العمودين من الاقارب كالاخوة والاصمام والاخوال وغيرهم لكن يستحب ويتأكد في الوارث منهم ويشترط في وجوب الانفاق الفقر وهل يشترط العجز من الاكتساب الاظهر اشتراطه لان النفقة معونة على سد الخلة والمكتسب قادر فهو كالغني ولا عبوة بنقصان الخلقة ولا بنقصان الحكم مع الفقر والعجز وتجب ولو كان فاسقاً او كافراً وتسقط اذا كان مملوكاً وتجب على المولى ويشترط في المنفق القدرة فلو حصل له قدر كفايته اقتصر على نفسه فان فضل شيء

فلزوجته فان فضل فللابوين والاولاد ولا تقدير في النفقة بل الواجب قدر الكفاية من الاطعام والكسوة والمسكن وما يحتاج اليه من زيادة الكسوة في الشتاء للتدفئة يقطعة ونوماً ولا يجب اعفاف من تجب النفقة له وينفق على ابيه دون اولاده لانهم اخوة المنفق وينفق على ولده واولاده لانهم اولاده ولا تقضي نفقة الاقارب لانها مواساة لسد الخلة فلا تستقر في الذمة ولو قدرها الحاكم نعم لو امره بالاستدانة عليه فاستدان وجب القضاء وتشتمل اللواحق على مسائل * الاولى تجب نفقة الولد على ابيه ومع مدمه او فقره فعلى اب الاب وان عللانه اب ولو عدت الالباء فعلى ام الولد ومع مدمها او فقرها فعلى ابيها وامها وان علوا الاقرب فالاقرب ومع التساوي يشتركون في الانفاق * الثانية اذا كان له ابوان وفضل له ما يكفي احدهما كانا فيه سواء وكذا لو كان ابنا وابا ولو كان له ابا وجدا او اما وجدة خص به الاقرب * الثالثة لو كان له اب وجدة موثران فنفقته على ابيه دون جدته ولو كان له ابن واب موثران كانت نفقته عليهما بالسوية * الرابعة اذا ادفع بالنفقة الواجبة اجبره الحاكم فان امتنع حبسه وان كان له مال ظاهر جاز ان يأخذ من ماله ما يصرف في النفقة وان كان له عروض او عقار او متاع جاز بيعه لان النفقة حق كالدين * القول في نفقة المملوك تجب النفقة على ما يملكه الانسان من وقيق وبهيمة اما العبد والامة فمولاهما بالخيار في الانفاق عليهما من خاصة ماله او من كسبهما ولا تقدير لنفقتهم بل الواجب قدر الكفاية من اطعام وادام وكسوة ويرجع في جنس ذلك كله الى عادة ممالك امثال السيد من اهل بلده ولو امتنع من الانفاق اجبر على بيعه او الانفاق ويستوي في ذلك القن والمدبر وام الولد ويجوز ان يخرج المملوك بان يضرب عليه ضريبة ويجعل الغاضل له ان ارضي فان فضل قدر كفايته وكلاءه اليه والا كان على المولى التمام ولا يجوز ان يضرب عليه ما يقصر كسبه منه ولا مالا يفضل معه قدر نفقته الا اذا اقام بها

المولى وأما نفقة البهائم المملوكة فواجبة سواء كانت مأكولة أو لم تكن

والواجب القيام بما تحتاج اليه فان اجتزت بالرمي والأعلفها فان امتنع

أُجْبِرَ عَلَى بَيْعِهَا أَوْ ذَبْحِهَا إِنْ كَانَتْ تُقْصَدُ بِالذَّبْحِ أَوِ الْإِنْفَاقِ

وإن كان لها ولد وفرعليه من لبنها قدر كفايته ولو اجتزى

بغيره من رمي أو ملفٍ جاز أخذ اللبن ثم المجلد

الأول من شرائع الأحكام في بيان

مسائل الحلال

والحرام

* *
*

بسم الله الرحمن الرحيم

* القسم الثالث في الايقاعات وهي احد عشر كتابا *

كتاب الطلاق

والنظر في الاركان والاقسام واللواحق واركانه اربعة * الركن الاول في المطلق ويعتبر فيه شروط اربعة * الشرط الاول البلوغ فلا اعتبار بعبارة الصبي قبل بلوغه مشرا وفيمن بلغ مشرا عاقلا وطلق للسنة رواية بالجواز فيها ضعف ولو طلق وليه لم يصح لاختصاص الطلاق بمالك البضع وتوقع زوال حجرة غالباً ولو بلغ فاسد العقل طلق وليه مع مراعاة الغبطة ومنع منه قوم وهو بعيد * الشرط الثاني العقل فلا يصح طلاق المجنون ولا السكران ولا من زال عقله باخماء او شرب مرقد لعدم القصد ولا يطلق الولي من السكران لان زوال مدركه غالب فهو كالنائم ويطلق من المجنون ولو لم يكن له ولي طلق منه السلطان او من نصبه للنظر في ذلك * الشرط الثالث الاختيار فلا يصح طلاق المكره ولا يتحقق الاكراه ما لم يكمل امور ثلثة كون المكره قادراً

على فعل ما توعد به ^٢ وغلبة الظن انه يفعل ذلك مع امتناع ^٣ المكره وان يكون ما توعد به
 مضراً بالمكره في خاصه نفسه او من يجري مجرى نفسه كالاب والولد سواء كان ذلك
 الضرر قتلا او جرحا او شتما او ضربا ويختلف بحسب منازل المكروهين في احتمال
 الإهانة ولا يتحقق الاكراه مع الضرر اليسير * الشرط الرابع القصد وهو شرط في الصحة
 مع اشتراط النطق بالصريح فلو لم ينو الطلاق لم يقع كالسأهي والنائم والغالط ولونسي
 ان له زوجة فقال نسائي طوالت اوزوجتي طالق ثم ذكر لم يقع به فرتة ولو اوقع وقال
 لم اقصد الطلاق قبل منه ظاهراً ودين بنيته باطناً وان تأخر تفسيره ما لم تخرج من
 العدة لانه اخبار من نيته وتجاوز الوكالة في الطلاق للغائب اجماعاً وللحاضر على
 الاصح ولو وكلها في طلاق نفسها قال الشيخ لا يصح والوجه الجواز * تفريع على الجواز
 لو قال طلقي نفسك ثلثاً فطلقت واحدة قيل يبطل وقيل يقع واحدة وكذا لو قال
 طلقي واحدة فطلقت ثلثاً قيل يبطل وقيل يقع واحدة وهو اشبه * **الركن الثاني**
 في المطلقه وشروطها خمسة * الشرط الاول ان تكون زوجة فلو طلق الموطوءة بالملك
 لم يكن له حكم وكذا لو طلق اجنبية وان تزوجها وكذا لو طلق بالترجيع لم يصح
 سواء عين الزوجة كقوله ان تزوجت فلانة فهي طالق او اطلق كقوله كل من اتزوجها *
 الشرط الثاني ان يكون العقد دائماً فلا يقع الطلاق بالامه المحللة ولا المستمتع بها ولو كانت
 حرة * الشرط الثالث ان تكون طاهرة من الحيض والتفاس ويعتبر هذا في المدخول بها
 المحائل الحاضر زوجها لا الغائب فيها مدة يعلم انتقالها من القراء الذي وطئها فيه الى
 آخر فلو طلقها وهما في بلد واحد او غائبا دون المدة المعتبرة وكانت حائضاً او نفساء كان
 الطلاق باطلا علم بذلك او لم يعلم اما لو انقضى من غيبته ما يعلم انتقالها فيه من طهر
 الى آخر ثم طلق صح ولو اتفق في الحيض وكذا لو خرج في طهر لم يقربها فيه جاز طلاقها مطلقاً
 وكذا لو طلق التي لم يدخل بها وهي حائض كان جائزاً ومن فقهاً ثلثاً من قدر المدة التي

يشترع معها الطلاق الغائب بشهرٍ عملاً برواية يعضدها الغالب في الحيض ومنهم من قدرها بثلاثة أشهر عملاً برواية جميل عن أبي عبد الله عليه السلام والمحصّل ما ذكرناه ولو زاد عن الأمد المذكور ولو كان حاضراً وهو لا يصل إليها بحيث يعلم حيضها فهو بمنزلة الغائب * الشرط الرابع ان تكون مستبرأة فلو طلقها في طهر واقعها فيه لم يقع طلاقه ويستقط اعتبار ذلك في البائسة وفيمن لم تبلغ الحيض وفي الحامل والمستبرأة بشرط ان يمضي عليها ثلاثة أشهر لم ترد ما معتزلاً لها ولو طلق المستبرأة قبل مضي ثلاثة الأشهر من حين المواقعة لم يقع الطلاق * الشرط الخامس تعيين المطلقة وهو ان يقول فلانة طالق او يشير إليها بما يرفع الاحتمال فلو كان له واحدة فقال زوجتي طالق صح لعدم الاحتمال ولو كان له زوجتان او زوجات فقال زوجتي طالق فان نوى معينة صح ويُقبل تفسيره وان لم ينو قيل يبطل الطلاق لعدم التعيين وقيل يصح ويستخرج بالقرعة وهو اشبه ولو قال هذه طالق او هذه قال الشيخ رح يعين للطلاق من شاء وربما قيل بالبطلان لعدم التعيين ولو قال هذه طالق او هذه وهذه طلقت الثالثة ويعين من شاء الاولى او الثانية ولو مات استخرجت واحدة بالقرعة وربما قيل بالاحتمال في الاولى والاخيرتين جميعاً فيكون له ان يعين للطلاق الاولى او الاخيرتين معاً والاشكال في الكل ينشأ من عدم تعيين المطلقة ولو نظر الى زوجته واجنبية فقال احديكما طالق ثم قال اردت الاجنبية قيل ولو كان له زوجة وجارة كل واحدة منهما سعدى فقال سعدى طالق ثم قال اردت الجارة لم تقبل لان احديكما يصلح لهما وايقاع الطلاق على الاسم يُصرف الى الزوجة وفي الفرق نظر ولو ظن اجنبية زوجته فقال انت طالق لم تُطلق زوجته لانه قصد المخاطبة ولو كان له زوجتان زينب وعمرة فقال يا زينب فقالت عمرة لبيك فقال انت طالق طلقت النوى ولو قصد المجيبة ظناً انها زينب قال الشيخ تطلق زينب وفيه اشكال لانه وجه الطلاق الى المجيبة لظنها زينب فلم تُطلق المجيبة لعدم القصد ولا زينب لتوجه

الخطاب الي غيرها * **الركن الثالث** في الصيغة والاصل ان النكاح عصمة مستفادة من الشرع لاتقبل التقايل فيقف رفعها على موضع الاذن فالصيغة المتلقاة لازالة قيد النكاح انت طالق او فلانة او هذه وما شاكلها من الالفاظ الدالة على تعيين المطلقة فلو قال انت الطلاق او طلاق او من المطلقات لم يكن شيئاً ولو نوى به الطلاق وكذا لو قال مطلقة وقال الشيخ الاقوى انه يقع اذا نوى الطلاق وهو بعيد من شبه الانشاء ولو قال طَلَّقْتُ فلانة قال لا يقع وفيه اشكال ينشأ من وقوعه عند سؤاله هل طَلَّقْتَ امراً نَكَحَ فيقول نعم ولا يقع الطلاق بالكتابة ولا بغير العربية مع القدرة على التلفظ باللفظة المخصوصة ولا بالاشارة الا مع العجز من النطق ويقع طلاق الاخرس بالاشارة الدالة وفي رواية يُلْقَى عليها القناع فيكون ذلك طلاقاً وهي شاذة ولا يقع الطلاق بالكتابة من الحاضر وهو قادر على التلفظ نعم لو عجز من النطق فكتب نأوياً به الطلاق صح وقيل يقع بالكتابة اذا كان غائباً عن الزوجة وليس بمعتمد ولو قال خَلِيَّةٌ اَوْ بَرِيَّةٌ اَوْ حَبْلِكِ عَلَى غَارِنِكَ اَوْ الْحَقِّيْ بِأَهْلِكَ اَوْ بَائِسُ اَوْ حَرَامُ اَوْ بَتَّةٌ اَوْ بَتْلَةٌ لم يكن شيئاً نوى الطلاق او لم ينوهُ ولو قال اُعْتَدِيْ ونوى به الطلاق قيل يصح وهي رواية الحلبي ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام ومنعه كثير وهو الاشبه ولو خيرها وقصد الطلاق فان اختارته او سكنت ولو لحظة فلا حكم وان اختارت نفسها في الحال قيل تقع الفرقة بانته وقيل تقع رجعية وقيل لاحكم له وعليه الاكثر ولو قيل هل طَلَّقْتَ فلانة فقال نعم وقع الطلاق ولو قيل هل فارقت اَوْ خَلَّيْتَ اَوْ ابْنْتَ فقال نعم لم يكن شيئاً ويشترط في الصيغة تجريدتها من الشرط والصفة في قول مشهور لم اتف فيه على مخالف منّا ولو فسر المطلقة باننتين او ثلث قيل يبطل الطلاق وقيل تقع واحدة بقوله طالق ويلغو التفسير وهو اظهر الروايتين ولو كان المطلق مخالفاً يعتقد الثلث لزمته ولو قال انت طالق للمُسْتَهْصَمِ اذا كانت طاهراً وكذا لو قال للبدعة ولو قيل لا يقع كان حسناً لان البدعي لا يقع عندنا والآخر

غير مُراد * تغريغ اذا قال انت طالق في هذه الساعة ان كان الطلاق يقع بك قال
 الشيخ رح لا يصح لتعليقه على الشرط وهو حق ان كان المطلق لا يعلم اما لو كان يعلمها
 على الوصف الذي يقع معه الطلاق ينبغي القول بالصحة لان ذلك ليس بشرط بل
 اشبه بالوصف وان كان بلفظ الشرط ولو قال انت طالق اصدل طلاق او اكمله واحسنه
 او اقبحه واحسنه واقبحه صح ولم تضر الضمان وكذا الوفاة ملامكة او ملاء الدنيا ولو قال
 لرضاء فلان فان عنى الشرط بطل وان عنى الغرض لم يبطل وكذا لو قال ان
 دخلت الدار بكسر الهمزة لم يصح ولو فتحها صح ان صرف الفرق فقصد ولو قال
 انا منك طالق لم يصح لانه ليس محلاً للطلاق ولو قال انت طالق نصف طلاق او ربع
 طلاق او سدس طلاق لم يقع لانه لم يقصد الطلاق ولو قال انت طالق ثم قال اردت ان
 اقول انت طاهر قيل منه طاهر او ديين في الباطن بنيت ولو قال يدك طالق او رجلك لم يقع
 وكذا لو قال رأسك او صدرك او وجهك وكذا لو قال ثلثك او نصفك او ثلثاك ولو قال انت
 طالق قبل طلاق او بعدها او قبلها او معها لم يقع شيء سواء كانت مدخولاً بها او لم تكن
 ولو قيل يقع طلاق واحدة بقوله طالق مع طلاق او بعدها او عليها ولا يقع لو قال قبلها طلاق او بعد
 طلاق كان حسناً ولو قال طالق نصفني طلاق او ثلثه او ثلث طلاق قال الشيخ لا يقع ولو قيل يقع
 بقوله انت طالق وتلغو الضمان ان ليست رافعة للقصد كان حسناً ولا كذا لو قال نصف
 طلقين * فرع قال الشيخ رح اذا قال لاربع او فعت بينكن اربع طلاقات وقع بكل
 واحدة طلاق وفيه اشكال لانه اطراح للصيغة المشترطة ولو قال انت طالق ثلثا الاثنا صححت
 واحدة ان نوى بالاول الطلاق وبطل الاستثناء ولو قال طالق غير طالق فان نوى
 الرجعة صح لان انكار الطلاق رجعة وان اراد النقص حكم بالطلاق ولو قال طلاق الا طلاقاً
 الاستثناء وحكم بالطلاق بقوله طالق ولو قال زينب طالق ثم قال اردت حمرة وهما زوجتان
 قيل ولو قال زينب طالق بل حمرة طلقاً جميعاً لان كل واحدة منهما مقصورة

في وقت التلفظ باسمها وفيه اشكال ينشأ من اعتبار النطق بالصيغة **الركن الرابع**
 في الأشهاد ولا بد من حضور شاهدين يسمعان الانشاء سواء قال لهما اشهدا او لم يقل
 وسماعهما التلفظ شرط في صحة الطلاق حتى لو تجرد عن الشهادة لم يقع ولو كملت
 شروطه الآخر وكذا لا يقع بشاهد واحد ولو كان عدلا ولا بشهادة فاسقين بل لا بد من
 حضور شاهدين ظاهرهما العدالة ومن فقهاءنا من اقتصر على اعتبار الاسلام فيهما
 والاول اظهر ولو شهد احدهما بالانشاء ثم شهد الآخر به بانفراده لم يقع الطلاق اما
 لو شهدا بالاقرار لم يشترط الاجتماع ولو شهد احدهما بالانشاء والاخر بالاقرار لم يقبل
 ولا تقبل شهادة النساء في الطلاق لامنفردات ولا منضمات الى الرجال ولو طلق
 ولم يشهد ثم اشهد كان الاول لغوا ووقع حين الاشهاد اذا اتى باللفظ المعتبر في الانشاء *
النظر الثاني في اقسام الطلاق ولفظه يقع على البدعة والسنة فالبدعة ثلث طلاق
 الحائض بعد الدخول مع حضور الزوج معها ومع غيبته دون المدة المشترطة وكذا
 النفساء او في طهر قريبا فيه وطلاق الثلث من غير رجعة بينها والكل مندنا باطل لا يقع
 معه الطلاق والسنة تنقسم اقساما ثلثة بائن ورجعي وطلاق العدة فالبائن ما لا يصح
 للزوج معه الرجعة وهو ستة طلاق التي لا يدخل بها واليايسة ومن لم تبلغ الحيض
 والمختلعة والمباراة ما لم ترجعا في البذل والمطلقة ثلثا بينها رجعتان والرجعي هو الذي
 للمطلق مراجعتها فيه سواء راجع او لم يراجع واما طلاق العدة فهو ان يطلق على
 الشرائط ثم يراجعها قبل خروجها من عدتها ويواقعها ثم يطلقها في غير طهر المواقعة ثم
 يراجعها ويواقعها ثم يطلقها في طهر آخر فانها تحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره فان
 نكحت وخلت ثم تزوجها فاعتمد ما اعتمد أولا حرمت في الثالثة حتى تنكح غيره
 فان نكحت ثم خلعت فنكحها ثم فعل كلاول حرمت في التاسعة تحريما مؤبدا ولا يقع
 الطلاق للعدة ما لم يطأها بعد المراجعة ولو طلقها قبل المواقعة صح ولم يكن للعدة وكل

امراة استكملت الطلاق ثلثا حرمت حتى تنكح زوجها غير المطلق سواء كانت مدخولا بها
اولم يكن راجعها او تركها **مسائل ست** * الاولى اذا طلق فخرجت من العدة
ثم نكحها مستأنفا ثم طلقها وتركها حتى قضت العدة ثم استأنف نكاحها ثم طلقها ثالثة
حرمت عليه حتى تنكح زوجها غيره فاذا فارقتها واعتدت جاز له مراجعتها ولا تجرم هذه
في التاسعة ولا تهدم عدتها تحريمها في الثالثة * الثانية اذا طلق الحامل وراجعها جاز
ان يطأها ويطلقها ثانية للعدة اجماعا وقيل لا يجوز للسنة والجواز اشبه * الثالثة اذا طلق
الحامل ثم راجعها فان واقعها وطلقها في طهر آخر صرح اجماعا وان طلقها في طهر آخر من
غير موافقة فيه روايتان احدتهما لا يقع الثاني اصلا والاخرى يقع وهو الاصح ثم لو راجع
وطلقها ثالثا في طهر آخر حرمت عليه ومن فقها ثنا من حمل الجواز على طلاق
السنة والمنع على طلاق العدة وهو تحكّم وكذا لو وقع الطلاق بعد المراجعة وقبل
الموافقة في الطهر الاول فيه روايتان ايضا لكن هنا الاولى تفريق الطلقات على
الاطهار ان لم يقع وطوى اما لو وطى لم يجز الطلاق الا في طهر ثان اذا كانت المطلقة ممن
يشترط فيها الاستبراء * الرابعة لو شك المطلق في ايقاع الطلاق لم يلزمه الطلاق لرفع الشك
وكان النكاح باقيا * الخامسة اذا طلق غائبا ثم حضر ودخل بالزوجة ثم ادعى الطلاق
لم تقبل دعواه ولا بينته تنزيلا لتصرف المسلم على المشروع فكانه يكذب بينة ولو كان
اولد لحق به الولد * السادسة اذا طلق الغائب واراد العقد على رابعة او على اخذت الزوجة
صبر تسعة اشهر لاحتمال كونها حاملا وربما قيل سنة احتياطا نظرا الى حمل المستبرأة
ولو كان يعلم خلوها من الحمل كفاه ثلثة اقراء وثلثة اشهر * النظر الثالث في اللواحق وفيه
مقاصد * المقصد الاول في طلاق المريض يكره للمريض ان يطلق ولو طلق صح وهو يرث
زوجته ما دامت في العدة الرجعية ولا يرثها في البائن ولا بعد العدة وترثه هي سواء كان
طلاقا بائنا او رجعيّا ما بين الطلاق وبين سنة ما لم تتزوج او يبرأ من مرضه الذي طلقها

فيه فلو برأ ثم مرض ثم مات لم ترثه إلا في العدة الرجعية ولو قال طَلَّقْتُ في الصحة ثلثاً قبل ولم ترثه والوجه انه لا يقبل بالنسبة اليها ولو قدغها وهو مريض فلاعنها وبانت باللعان لم ترثه لاختصاص الحكم بالطلاق وهل التوريث لمكان التهمة قيل نعم والوجه تعلق الحكم بالطلاق في المرض لا باعتبار التهمة وفي ثبوت الارث مع سؤالها الطلاق تردد اشبهه انه لا ارث وكذا لو خالعت اوبارته * **فروع** * **الاول** لو طلق الامة مريضاً طلاقاً رجعياً فاعتقت في العدة ومات في مرضه ورثته في العدة ولم ترثه بعدها لانتهاء التهمة وقت الطلاق ولو قيل ترثه كان حسناً ولو طلقها بانثا فكذلك وقيل لا ترث لانه طلقها في حال لم يكن لها اهلية الارث وكذا لو طلقها كتابية ثم اسلمت * **الثاني** اذا ادعت المطلقة ان الميت طلقها في المرض وانكر الوارث وزعم ان الطلاق في الصحة فالقول قوله لتساوي الاحتمالين وكون الاصل عدم الارث الامع تحقق السبب * **الثالث** لو طلق اربعاً في مرضه وتزوج اربعاً ودخل بهن ثم مات فيه كان الربع بينهن بالسوية ولو كان له ولد تساوين في الثمن * **المقصد الثاني** فيما يزول به تحريم الثلث اذا وقعت الثلث على الوجه المشروط حرمت المطلقة حتى تنكح زوجاً غيراً مطلقاً ويعتبر في زوال التحريم شروط اربعة ان يكون الزوج بالغاً وفي المراهق ترده اشبهه انه لا يحلل وان يطأها في القبل وظناً موجباً للغسل وان يكون ذلك بالعقد لا بالملك ولا الاباحة وان يكون العقد دائماً لامتعة ومع استكمال الشرائط يزول تحريم الثلث وهل يهدم مادون الثلث فيه روايتان اشهرهما انه يهدم فلو طلق مرة فتزوجت المطلقة ثم تزوج بها الاول بقيت معه على ثلث مستأنفات وبطل حكم السابقة ولو طلق الذمية ثلثاً فتزوجت بعد العدة ذمياً ثم بانث منه واسلمت حلّ للاول نكاحها بعقد مستأنف وكذلك مشترك والامة اذا طلقت مرتين حرمت حتى تنكح زوجاً غيره سواء كانت تحت حرّ او عبد ولا تحلّ للاول بوطي المولى وكذا لا تحلّ لو ملكها المطلق لسبق التحريم على

الملك ولو طلقها مرة ثم أعتقت ثم تزوجها أو راجعها بقيت معه على واحدة استصحابا
 للحال الأولي فلو طلقها حرمت عليه حتى يحللها زوج والخصي يحلل المطلقة ثلثا
 إذا وطئ وحصلت فيه الشرائط وفي رواية لا يحلل ولو وطئ الفحل قبل فاكسل حلت
 لأول لتحقق اللذة منهما ولو تزوجها المحلل فارتد فوطئها في الردة لم تحل لانفساخ
 عقده بالردة * **فروع** * الأول لو انقضت مدة فادمت انها تزوجت وفارقها وقضت
 العدة وكان ذلك ممكنا في تلك المدة قيل يقبل لان في جملة ذلك ما لا يعلم الا منها
 كالوطئ وفي رواية اذا كانت ثقة صدقت * الثاني اذا دخل المحلل فادمت الاصابة فان
 صدقها حلت لأول وان كذبها قيل يعمل الأول بما يغلب على ظنه من صدقها
 او صدق المحلل ولو قيل يعمل بقولها على كل حال كان حسنا لتعذرا فامة البيئته
 بئانه * الثالث لو وطئها محرما كالوطئ في الاحرام او في الصوم الواجب قيل لا تحل
 لانه منهي عنه فلم يكن مرادا للشارع وقيل تحل لتحقق النكاح المستند الى العقد
 الصحيح * المقصد الثالث في الرجعة تصح المراجعة نطقا كقوله راجعتك وفعلا كالوطئ
 ولو تبيل او لامس بشهوة كان ذلك رجعة ولم يفتقر استباحته التي تقدم الرجعة لانها
 زوجته ولو انكر الطلاق كان ذلك رجعة لانه يتضمن التمسك بالزوجية ولا يجب
 الإشهاد في الرجعة بل يستحب ولو قال راجعتك اذا شئت لو ان شئت لم تقع ولو
 قالت شئت وفيه تردد ولو طلقها رجعية فارتدت فراجع لم يصح كما لا يصح ابتداء
 الزوجية وفيه تردد ينشأ من كون الرجعية زوجة ولو اسلمت بعد ذلك استأنف
 الرجعة ولو كان عنده ذمية فطلقها رجعيا ثم راجعها في العدة قيل لا يجوز لان الرجعة
 كالعقد المستأنف والوجه الجواز لانها لم تخرج من زوجيتها فهي كالمتداهة ولو طلق وراجع
 فانكرت الدخول بها لولا وزمت انه لا مدّة عليها ولا رجعة وأدعى هو الدخول كان
 القول قولها مع يمينها لانها تدعى الظاهر ورجعة الاخرس بالاشارة الدالة على المراجعة

وقيل يأخذ القناع من رأسها وهو شاذ وإذا ادّعت انقضاء العدة بالحيض في زمان
محتمل فانكر فالقول قولها مع يمينها ولو ادّعت انقضاءها بالاشهر لم يقبل وكان
القول قول الزوج لانه اختلاف في زمان ايقاع الطلاق ولو ادّعى الزوج الانقضاء
فالقول قولها لان الاصل بقاء الزوجية أولاً ولو كانت حاملاً فادّعت الوضع قبل قولها
ولم تُكَلِّف احضار الولد ولو ادّعت الحمل فانكر الزوج واحضرت ولداً فانكر ولادتها
فالقول قوله لامكان اقامة البينة بالولادة ولو ادّعت انقضاء العدة فادّعى الرجعة قبل
ذلك فالقول قول المرأة ولو راجعها فادّعت بعد الرجعة انقضاء العدة فالقول قول الزوج
ان الاصل صحة الرجعة ولو ادّعى انه راجع زوجته الامّة في العدة فصّدّقته فانكر المولى
وادّعى خروجها قبل الرجعة فالقول قول الزوج وقيل لا يُكَلِّف اليمين لتعلق حق
النكاح بالزوجين وفيه تردد * المقصد الرابع في جواز استعمال الحيل يجوز التوصل
بالحيل المباحة دون المحرّمة في اسقاط مال الولاة الحيلة تُنَبِّت ولو توصل بالمحرّمة اثم وتمت
الحيلة فلوان امرأة حملت ولدها على الزنا بامرأة لتمنع اياه من العقد عليها او بامّة
يريد ان يتسرّى بها فقد فعلت حراماً وحرمت الموطوعة على قول من ينشر المحرّمة
بالزنا اثمًا لو توصل بالمحلّل كما لو سبق الولد الى العقد عليها في صورة الغرض لم يأثم
ولو ادّعى عليه دين قد برى منه باسقاط او تسليم فخشي من دموى الاسقاط ان
ينقلب اليمين الى المدّعي لعدم البينة فانكر الاستدانة وحلف جاز بشرط ان يورى
ما يخرج من الكذب وكذا لو خشي الحبس بدين يدّعى عليه فانكر والنية ابدائية
المدّعي اذا كان محققاً ونية الحالف اذا كان مظلوماً في الدموى ولو اكرهه على اليمين
انه لا يفعل شيئاً محلاً فحلف ونوى ما يخرج به من الحنث جاز مثل ان يورى انه
لا يفعل بالشام او بخراسان او بالسما او تحت الارض ولو اجبر على الطلاق كرهاً
فقال زوجتي طالق ونوى طلاقاً سالفاً او قال نسائي طوالت وعنى نساء الاقارب جاز

ولو أَكْرَهَ عَلَى الْيَمِينِ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ فَقَالَ مَا فَعَلْتَ كَذَا وَجَعَلَ مَا مَوْصُولَةً لِزَانِيَةٍ صَحَّ
 وَلَوْ اضْطُرَّ إِلَى الْجَابَةِ بِنَعْمٍ فَقَالَ نَعَمْ وَعَنَى الْإِلَّاءُ أَوْ قَالَ نَعَامٌ وَعَنَى الْبِرَّةَ صَدَقَ
 لِلتَّخْلِيسِ لَمْ يَأْتُمْ وَكَذَا لَوْ حَلَفَ مَا اخَذَ جَمَلًا وَلَا ثَوْرًا وَلَا عَنَزًا وَعَنَى بِالْجَمَلِ السَّحَابَ
 وَبِالثَّوْرِ الْقِطْعَةَ الْكَبِيرَةَ مِنَ الْإِقْطِ وَبِالْعَنَزِ الْاَكْمَةَ لَمْ يَحْنُثْ وَلَوْ أَنَّهُمْ غَيَّرَهُ فِي فِعْلٍ فَحَلَفَ
 لِيَصْدُقَنَّهُ فطَرِيقَ التَّخْلِصِ أَنْ يَقُولَ فَعَلْتُ مَا فَعَلْتُ فَاحْدُهُمَا صَدَقَ وَلَوْ حَلَفَ لِيُخْبِرَنَّهُ
 مَا فِي الرُّمَّةِ مِنْ حَبَّةٍ فَالْمُخْرِجُ أَنْ يَعِدَّ الْعِدَّةَ الْمُمْكِنَ فِيهَا فَذَلِكَ وَامِثَالُهُ سَائِغٌ *
 لِلْمَقْصِدِ الْخَامِسِ فِي الْعِدَّةِ وَالنَّظَرِ فِي ذَلِكَ يَسْتَدْعِي فصولاً * **الفصل الأول** لأَعْدَةِ
 عَلَى مَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا سَوَاءٌ بَانَتْ بِطَلَاقٍ أَوْ فُسِخَ عِدَا الْمُتَوَتِّي مِنْهَا زَوْجُهَا فَإِنَّ الْعِدَّةَ تَجِبُ
 مَعَ الْوَفَاةِ وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ وَالدُّخُولُ يَتَحَقَّقُ بِإِلَاجِ الْحَشْفَةِ وَإِنْ لَمْ يَنْزَلْ وَلَوْ كَانَ مَقْطُوعَ
 الْأَنْثِيِّ لَتَحَقَّقَ الدُّخُولُ بِالْوَطْئِ أَمَّا لَوْ كَانَ مَقْطُوعَ الذَّكَرِ سَلِيمِ الْأَنْثِيِّ قِيلَ تَجِبُ
 الْعِدَّةُ لَامْكَانِ الْحَمْلِ بِالمَسَاحِقَةِ وَفِيهِ تَرَدُّدٌ لِأَنَّ الْعِدَّةَ مَتَرْتَبَةٌ عَلَى الْوَطْئِ نَعَمْ لَوْ ظَهَرَ حَمْلُ
 اعْتَدَتْ مِنْهُ بِوَضْعِهِ لَامْكَانِ الْإِنْزَالِ وَلَا تَجِبُ الْعِدَّةُ بِالْخُلُوةِ مُنْفَرِدَةً عَنِ الْوَطْئِ عَلَى الْأَشْهُرِ
 وَلَوْ خَلَّاهُمْ اخْتِلَافًا فِي الْأَصَابَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ * **الفصل الثاني** فِي ذَاتِ الْأَتْرَاءِ
 وَهِيَ مُسْتَقِيمَةُ الْحَيْضِ وَهَذِهِ تَعْتَدُّ بِثَلَاثَةِ أَقْرَاءَ وَهِيَ الْأَطْهَارُ عَلَى أَشْهُرِ الرَّوَائِثِ إِذَا كَانَتْ
 حُرَّةً سَوَاءٌ كَانَتْ تَحْتَ حَرٍّ أَوْ عَبْدٍ وَلَوْ طَلَّقَهَا وَحَاضَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ بِلَحْظَةٍ احْتَسِبَ تِلْكَ
 اللَّحْظَةُ قُرْءًا ثُمَّ اكْمَلَتْ قُرْئَيْنِ آخَرَيْنِ فَإِنْ أَرَأَتْ الدَّمَ الثَّلَاثَ فَقَدْ قَضَتْ الْعِدَّةَ هَذَا إِذَا كَانَتْ
 عَادَتَهَا مُسْتَقَرَّةً بِالرِّمَانِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ صَبَرَتْ إِلَى انْقِضَاءِ أَقْلِ الْحَيْضِ أَخْذًا بِالِاحْتِيَاظِ
 وَأَقْلَ زَمَانٍ تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا وَلِحِظَتَانِ لَكِنْ الْآخِرَةُ لَيْسَتْ مِنَ
 الْعِدَّةِ وَأَنَّمَا هِيَ دَلَالَةٌ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْهَا وَقَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ مِنَ الْعِدَّةِ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِانْقِضَاءِ
 الْعِدَّةِ مَوْتُوفٍ عَلَى تَحَقُّقِهَا وَالْأَوَّلُ أَحَقُّ وَلَوْ طَلَّقَهَا فِي الْحَيْضِ لَمْ يَقَعْ وَلَوْ وَقَعَ فِي الطَّهْرِ ثُمَّ
 حَاضَتْ مَعَ انْتِهَاءِ التَّلَفُظِ بِحَيْثُ لَمْ يَحْصُلْ زَمَانٌ يَتَخَلَّلُ الطَّلَاقُ وَالْحَيْضُ صَحَّ الطَّلَاقُ

لوقوعه في الطهر المعتبر ولم يعتد بذلك الطهر لانه لم يتعقب الطلاق ويغتفر الى ثلثة اقراء
مستأنفة بعد الحيض * **فرع** لو اختلفا فقالت كان قد بقي من الطهر جزء بعد الطلاق
وانكروا القول قولها لانها ابصر بذلك والمرجع في الطهر والحيض اليها * **الفصل الثالث**
في ذات الشهور التي لا تحيض وهي في سنٍّ من تحيض تعتد من الطلاق والغسغ مع
الدخول بثلثة اشهر اذا كانت حرة وفي الياسة والتي لم تبلغ روایتان احدهما انها
تعتدان بثلثة اشهر والاخرى لاعدة عليهما وهو الاشهر وحد الياس ان تبلغ خمسين
سنة وقيل في القرشية والنبطية ستين سنة ولو كان مثلها تحيض اعتدت بثلثة اشهر
اجمعا وهذه تراعى الشهور والحيض فان سبقت الاطهار فقد خرجت العدة وكذا ان
سبقت الشهور اما لو رأت في الثالث حيضا وتأخرت الثانية او الثالثة صبرت تسعة
اشهر لاحتمال الحمل ثم اعتدت بذلك بثلثة اشهر وهي ايلول مدة وفي رواية عمار تصبر
سنة ثم تغتد بثلثة اشهر ونزلها الشيخ في النهاية على احتباس الدم الثالث وهو تحكّم
ولو رأت الدم مرة ثم بلغت الياس اكملت العدة بشهرين ولو استمر بالمعتدة الدم
مشتبها رجعت الى عادتها في زمان الاستقامة واعتدت به ولو لم تكن لها عادة اعتبرت
صفة الدم واعتدت بثلثة اقراء ولو اشتبه رجعت الى عادة نساءها ولو اختلفن اعتدت
بالاشهر ولو كانت لا تحيض الا في ستة اشهر او خمسة اعتدت بالاشهر ومتى طلقت في
اول الهلال اعتدت بثلثة اشهر اهله ولو طلقت في اثنا عشر اعتدت بهلالين واخذت من
الثالث بقدر الفائت من الشهر الاول وقيل تكملة ثلثين وهو اشبه * **تفريع** لو ارتابت
بالحمل بعد انقضاء العدة والنكاح لم يبطل وكذا لو حدثت الريبة بعد العدة وقبل
النكاح اما لو ارتابت به قبل انقضاء العدة لم تنكح ولو انقضت العدة ولو قيل بالجواز
ما لم يتيقن كان حسنا وعلى التقديرات لو طهر حمل بطل النكاح الثاني لتحقق وقومه
في العدة * **الفصل الرابع** في الحامل وهي تعتد في الطلاق بوضعه ولو بعد الطلاق

بلا فصل سواء كان تاما او غير تام ولو كان علقه بعد ان يتحقق انه حمل ولا عبرة بما يشك فيه ولو طلقت فادعت الحمل صبر عليها اقصى الحمل وهو تسعة اشهر ثم لا تقبل دعواها وفي رواية سنه وليست مشهورة ولو كان حملها باثنين بانته بالاول ولم تنكح الا بعد وضع الاخير والاشبه انها لا تبين الا بوضع الجميع ولو طلق الحامل طلاقا رجعيها ثم مات في العدة استأنفت مدة الوفاة ولو كانت بائنا اقتصرت على اتمام عدة الطلاق * **فروع** * الاول لو حملت من زنا ثم طلقها الزوج اعتدت بالاشهر لا بالوضع ولو وطئت بشبهة ولحق الولد بالواطي لبعده الزوج منها ثم طلقها الزوج اعتدت بالوضع من الواطي ثم استأنفت عدة الطلاق بعد الوضع * الثاني اذا اتفق الزوجان في زمان الطلاق واختلفا في زمان الوضع كان القول قولها لانه اختلاف في الولادة وهي فعلها ولو اتفقا في زمان الوضع واختلفا في زمان الطلاق فالقول قوله لانه اختلاف في فعله وفي المسئلتين اشكال لان الاصل عدم الطلاق وعدم الوضع فالقول قول من ينكرهما * الثالث لو اقرت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد لستة اشهر فصاعدا منذ طلقها قيل لا يلحق والاشبه التحاقه ما لم يتجاوز اقصى الحمل * **الفصل الخامس في عدة** الوفاة تعتد الحرة المنكوحة بالعقد الصحيح اربعة اشهر وعشرا اذا كانت حائلا صغيرة كانت او كبيرة بالغاً كان زوجها او لم يكن دخل بها او لم يدخل وتبين بغروب الشمس من اليوم العاشر لانه نهاية اليوم ولو كانت حاملا اعتدت بابعد الاجلين فلو وضعت قبل استكمال اربعة الاشهر وعشرة ايام صبرت الى انقضائها ويلزم المتوفى عنها الحدا وهو ترك ما فيه زينة من الثياب والادهان المقصود بهما الزينة والتطيب والاباس بالثوب الاسود والارزق لبعده من شبهة الزينة وتستوي في ذلك الصغيرة والكبيرة والمسلمة والذمية وفي الامة تردد اظهره انه لاحدا عليها ولا يلزم الحدا المطلقة بائمة كانت او رجعية ولو وطئت المرأة بعقد الشبهة ثم مات اعتدت عدة الطلاق

حائلاً كانت أو حاملاً وكان الحكم للوطي لا للعقد إذ ليست زوجة * **تفريع** لو كان له أكثر من زوجة فطلق واحدة لا بعينها فإن قلنا التعيين شرط فإطلاق وإن لم نشترطه ومات قبل التعيين فعلى كل واحدة الاعتداد بعدة الوفاة تغليباً للجانب الاحتياطي دخل بهنّ أولم يدخل ولو كنّ حوامل اعتدّن بابعدهنّ الاجلّين وكذا لو طلق أحدهنّ بائناً ومات قبل التعيين فعلى كل واحدة الاعتداد بعدة الوفاة ولو عين قبل الموت أنصرف إلى المعينة وتعتدّ من حين الطلاق لا من حين الوفاة ولو كان رجعيّاً اعتدّت عدة الوفاة من حين الوفاة والمفقود أن صرف خبره وانفق على زوجته ولّيّه فلا خيار لها ولو جهل خبره ولم يكن من ينفق عليها فإن صبرت فلا بحث وإن رفعت أمرها إلى الحاكم أجلّها أربع سنين وفحص عنه فإن صرف خبره صبرت وعلى الإمام أن ينفق عليها من بيت المال وإن لم يعرف خبره أمرها بالاعتداد عدة الوفاة ثم تحلّ للأزواج ولوجاء زوجها وقد خرجت من العدة ونكحت فلا سبيل له عليها ولوجاء وهي في العدة فهو أملك بها وإن خرجت من العدة ولم تتزوج فيه روايتان أشهرهما أنه لا سبيل عليها * **فروع** * **الأول** لو نكحت بعد العدة ثم بان موت الزوج كان العقد الثاني صحيحاً ولا عدة سواء كان موته قبل العدة أو معها أو بعدها لأن مقتضى الأول سقط اعتباراً في نظر الشرع فلا حكم لموته كما لا حكم لحيوته * **الثاني** لانفقة على الغائب في زمان العدة ولو حضر قبل انتضاءها نظراً إلى حكم الحاكم بالفرقة وفيه تردد * **الثالث** لو طلقها الزوج أو طاهر وانفق في زمان العدة صحّ لأن العصمة باقية ولو انفق بعد العدة لم يقع الانتطاع العصمة * **الرابع** إذا أتت بولد بعد مضي مئة أشهر من دخول الثاني لحق به ولو أدامه الأول وذكر أنه وطئها سراً لم يلتفت إلى دعواه وقال الشيخ يقرع بينهما وهو بعيد * **الخامس** لا يرثها الزوج لو ماتت بعد العدة وكذا الأثره والتردد لو ماتت أحدهما في العدة والأشبهه الأثر * **الفصل السادس** في حدّ الأماء والاستبراء عدة الأمة في الطلاق مع الدخول قرء أن

وهما ظهران وقيل حيضتان والاول اشهر واول زمان تنقضي به عدتها ثلثة عشر
يومًا ولحظتان والبحث في اللحظة الثانية كما في الحرّة وان كانت لا تحيض وهي في سنّ
منّ تحيض اعتدت بشهر ونصف سواء كانت تحت حرّاً أو عبدٍ ولو أُعتقت ثم طُلّقت
فعدتها عدّة الحرّة وكذا لو طُلّقت طلاقاً رجعيّاً ثم أُعتقت في العدة اكملت عدّة الحرّة
ولو كانت بائناً اتمت عدّة الامّة وعدّة الذميّة كالحرّة في الطلاق والوفاء وفي رواية تعدد
عدّة الامّة وهي شاذّة وعدّة الامّة من الوفاة شهران وخمسة ايام ولو كانت حاملاً اعتدت
بابعدا الاجلين ولو كانت امّ ولد لمولاه كانت عدتها اربعة اشهر وعشراً ولو طلقها الزوج
رجعية ثم مات وهي في العدة استأنفت عدّة الحرّة ولو لم تكن امّ ولد استأنفت للوفاء
عدّة الامّة ولو كان الطلاق بائناً اتمت عدّة الطلاق حسب ولومات زوج الامّة ثم أُعتقت
اتمت عدّة الحرّة تغليباً لجانب الحرّة ولو كان المولى يطأها ثم دبّرها اعتدت بعد وفاته
باربعة اشهر وعشرة ايام ولو اصبحت في حيّوته اعتدت بثلثة اقراء وكل من يجب استبراؤها
اذا ملكت بالبيع يجب استبراؤها لو ملكت بغيره من استغنام او صلح او ميراث
او غير ذلك ومن يسقط استبراؤها هناك يسقط في الاقسام الآخر ولو كان لانسان زوجة
فابتنامها بطل نكاحه وحلّ وطئها من غير استبراء ولو ابتاع المملوك امّة واستبراها
كفى ذلك في حق المولى لو اراد وطئها واذا كتب الانسان امته حرّم عليه وطئها فان
انفسخت الكتابة حلّت ولا يجب الاستبراء وكذا لو ارتد المولى او المملوكة ثم عاد المرتد
لم يجب الاستبراء ولو طُلّقت الامّة بعد الدخول لم يجز للمولى الوطئ الا بعد الاعتداد
ويكفي العدة من الاستبراء ولو ابتاع حربيّة فاستبراها فاسأمت لم يجب استبراء ثانٍ
وكذا لو ابتاعها واستبراها محرّماً بالجمع كفى ذلك في استحلال وطئها اذا احلّ *

الفصل السابع في اللواحق وفيه مسائل * المسئلة الاولى لا يجوز ان يطلق رجعيّاً
ان يُخرج الزوجة من بيته الا ان تأني بفاحشة وهي ان تفعل ما يجب به الحد فتُخرج

لأقامته وادنى ما تُخَرَّج له ان تُؤْذِي اهلَه ويحرم عليها الخروج ما لم تضطروا ولو اضطرت الى الخروج خرجت بعد انتصاف الليل وعادت قبل الفجر ولا تُخَرَّج في حجة مندوبة الآبانه وتُخَرَّج في الواجب وان لم يأذن وكذا فيما تضطر اليه ولا وصله لها الآب الخروج وتُخَرَّج في العدة البائنة اين شاءت * **المسئلة الثانية نفقة الرجعية لازمة في زمان العدة وكسوتها ومسكنها يوماً فيوماً مسلمة كانت او ذميمة اما الآمنة فان ارسلها مولاها ليلاً ونهاراً فلها النفقة والسكنى لوجود التمكن التام ولو منعها ليلاً او نهاراً فلا نفقة لعدم التمكن ولا نفقة للبائن ولا سكنى الا ان تكون حاملاً فلها النفقة والسكنى حتى تضع وتثبت العدة مع الوطى بالشبهة وهل تثبت النفقة لو كانت حاملاً قال الشيخ نعم وفيه اشكال ينشأ من توهم اختصاص النفقة بالمطلقة الحامل دون غيرها من البائئات * **فروع** في سكنى المطلقة * **الاول** لو انهدم المسكن او كان مستعاراً او مستأجراً فانقضت المدة جاز له اخراجها ولها الخروج لانه اسكان غير سائغ ولو طلقت في مسكن دون مستحقها جاز لها الخروج عند الطلاق الى مسكن يناسبها وفيه تردد * **الثاني** لو طلقها ثم باع المنزل فان كانت معتدة بالاقراء لم يصح البيع لانها تستحق سكنى غير معلومة فتتحقق الجهالة ولو كانت معتدة بالشهور صح لارتفاع الجهالة * **الثالث** لو طلقها ثم حجر عليه الحاكم قيل هي احق بالسكنى لتقدم حقها على الغرماء وقيل تُضْرَب مع الغرماء بمستحقها من اجرة المثل والاول اشبه اما لو حجر عليه ثم طلق كانت اسوة مع الغرماء اذ لامرته * **الرابع** لو طلقها في مسكن لغيره استحققت السكنى في ذمته فان كان له غرماء ضُرِبَت مع الغرماء باجرة مثل سكناها فان كانت معتدة بالاشهر فالقدر معلوم وان كانت معتدة بالاقراء او بالحمل ضُرِبَت مع الغرماء باجرة سكنى اقل الحمل او اقل الاقراء فان اتفق والاخذت نصيب الزائد وكذا لو فسد الحمل قبل ائتمل المدة رجع عليها بال تفاوت * **الخامس** لو مات فورث المسكن جماعة لم يكن لهم قسمته اذا كان**

بقدر مسكنها إلا باذنها أو مغل انتضاء عدتها لأنها استحققت السكنى فيه على صفة
والوجه أنه لا سكنى بعد الوفاة ما لم تكن حاملاً * السادس لو أمرها بالانتقال فنقلت
رحلها وعبالها ثم طُلِّقت وهي في الأول اعتدت فيه ولو انتقلت وبقي عيالها ورحلها
ثم طُلِّقت اعتدت في الثاني ولو انتقلت إلى الثاني ثم رجعت إلى الأول لنقل متاعها
ثم طُلِّقت اعتدت في الثاني لأنه صار منزلها ولو خرجت من الأول فطُلِّقت قبل
الوصول إلى الثاني اعتدت في الثاني لأنها مأمورة بالانتقال إليه * السابع البدوية تعتد
في المنزل الذي طُلِّقت فيه فلوارتحل النازلون به ارتحلت معهم دفعا لضرر الانفراد
وإن بقي أهلها فيه أقامت معهم ما لم يغلب الخوف بالإقامة ولو رحل أهلها وبقي
من فيه منعة فلا شبهة جواز النقل دفعا لضرر الوحشة بالانفراد * الثامن لو طلقها في السفينة
فإن لم تكن مسكناً سكنها حيث شاء وإن كانت مسكناً اعتدت فيها * التاسع إذا سكنت
في منزلها ولم تطالب بمسكن فليس لها المطالبة بالأجرة لأن الظاهر منها التطوع
بالأجرة وكذا لو استأجرت مسكناً فسكنت فيه لأنها تستحق السكنى حيث يسكنها
لأحيث تخير * المسئلة الثالثة لانفقة للمتوفى عنها زوجها ولو كانت حاملاً وروي أنه
ينفق عليها من نصيب الحمل وفي الرواية بعد ولها أن تبنت حيث شئت * المسئلة
الرابعة لو تزوجت في العدة لم يصح ولم تنقطع مدة الأول فإن لم يدخل الثاني فهي
في مدة الأول وإن وطئها الثاني مالمَّا بالتحريم فالحكم كذلك حملت أو لم تحمل
ولو كان جاهلاً ولم تحمل أتمت مدة الأول لأنها أسبق واستأنفت أخرى للثاني على
أشهر الروايتين ولو حملت وكان ما يدل على أنه لأول اعتدت بوضعه له وللثاني
بثلاثة أقرء بعد وضعه وإن كان هناك ما يدل على أنه للثاني اعتدت بوضعه له وأكملت
مدة الأول بعد الوضع ولو كان ما يدل على انتفائه منهما أتمت بعد وضعه مدة الأول
واستأنفت مدة الأخير ولو احتمل أن يكون منهما قيل يقرع بينهما ويكون الوضع

عدة لمن يلحق به وفيه اشكال ينشأ من كونها فراشا للثاني بوطنى الشبهة فيكون احق به *
المسئلة الخامسة تعتد زوجة الحاضر من حين الطلاق او الوفاة وتعتد من الغائب في
الطلاق من وقت الوقوع وفي الوفاة من حين البلوغ ولو اخبر غير العدل لكن لا تنكح
الامع الثبوت وفائدته الاجتزاء بتلك العدة ولو علمت الطلاق ولم تعلم الوقت اعتدت
عند البلوغ * المسئلة السادسة اذا طلقها بعد الدخول ثم راجع في العدة ثم طلق قبل
الميس لزما استيناف عدة لبطلان الاولى بالرجعة ولو خالها بعد الرجعة قال الشيخ
هنا الاقوى الأعدة وهو بعيد لانهم خلع من مقد تعقبه الدخول أما لو خالها بعد الدخول
وتزوجها في العدة وطلقها قبل الدخول لم يلزمها العدة لان العدة الاولى بطلت بالفراش
والعقد الثانى لم يحصل معه دخول وقيل يلزمها العدة لانها لم تكمل العدة الاولى والاو
امبه * المسئلة السابعة وطوى الشبهة يسقط معه الحد وتجب العدة ولو كانت المرأة عالمة
بالتحريم وجهل الوطى لحق به النسب ووجب له العدة وتحد المرأة ولا مهر ولو كانت
الموطوءة امة لحق به الولد وعلى الوطى قيمته لمولاه حين سقط ومهر الامه وقيل العشر
ان كانت بكراً ونصف العشر ان كانت ثيباً وهو المروي * المسئلة الثامنة ان اطلقها بائناً ثم
وطئها بشبهة قبل تتداخل العدتان لانهما الواحد وهو حسن حاملاً كانت او حائلاً * المسئلة
التاسعة ان انكحت في العدة الرجعية وحملت من الثاني اعتدت بالوضع من الثاني
واكملت عدة الاول بعد الوضع وكان الاول الرجوع في تلك العدة دون زمان الحمل

كتاب الخلع والمباراة

والنظر في الصيغة والغدية والشرايط والاحكام أما الصيغة فان يقول خلعتك كذا او فلانة
مختلعة على كذا وهل يقع بمجرد المروي نعم وقال الشيخ لا يقع حتى يتبع بالطلاق
ولا يقع بفاديتك مجرداً من لفظ الطلاق ولا فاسختك ولا ابنتك ولا ببتك ولا بالتقابل

وبتقدير الاجتزاء بلفظ الخلع هل يكون فسخاً او طلاقاً قال المرتضى هو طلاق وهو المروي
وقال الشيخ الأولي ان يقال فسخٌ وهو تخريج فمن قال هو فسخٌ لم يعتد به في عدد الطلقات
ويقع الطلاق مع الفدية بائناً وان انفرد عن لفظ الخلع * فروع * الأول لو طلبت منه
طلاقاً بعوض فخلعها بمجرد ان لفظ الطلاق لم يقع على القولين ولو طلبت خلعاً بعوض
فطلق به لم يلزم البذل على القول بوقوع الخلع بمجرد فسخٍ ويلزم على القول بانه
طلاق اوانه يفتقر الى الطلاق * الثاني لو ابتدأ فقال انت طالق بالي او عليك الف صح
الطلاق رجعي ولم يلزمها الالف ولو تبرعت بعد ذلك بضمائها لانه ضمان مالم يجب
ولو دفعها اليه كانت هبة مستأنفة ولا تصير المطلقة بدفعها بائنة * الثالث اذا قالت
طلقني بالي كان الجواب على الفور فان تأخر لم يستحق عوضاً وكان رجعياً * النظر
الثاني في الفدية كل ما يصح ان يكون مهرأصح فداءً في الخلع ولا تقدير فيه بل يجوز ولو كان
زائداً عما وصل اليها من مهر وخميرة واذا كان غائباً فلا بد من ذكر جنسه ووصفه وقدره
ويكفي في الحاضر المشاهدة وينصرف الاطلاق الى غالب نقد البلد ومع التعيين الى
ما عين ولو خالعهما على الف ولم يذكر المهراد ولا قصد فساد الخلع ولو كان الفداء مما لا يملكه
المسلم كالخمر فسد الخلع وقيل يكون رجعياً وهو حق ان اتبع بالطلاق والا كان البطلان
احق ولو خالعهما على خل فبان خمرأصح وكان له بقدره خل ولو خالعهما على حمل الدابة
او الجارية لم يصح ويصح بذل الفداء منها ومن وكيلها او ممن يضمنه بانها وهل يصح
من المتبرع فيه تردد والاشبه المنع اما لو قال طلقها على الف من مالها وعلي ضمانها او
على مبدعها هذا وعلي ضمانه صح فان لم ترض بدفع البذل صح الخلع وضمن المتبرع
وفيه تردد ولو خالعت في مرض الموت صح وان بذلت اكثر من الثلث وكان من الاصل
وفيه قول ان الزائد من مهر المثل من الثلث وهو اشبه ولو كان الفداء رضاع ولم يده صح
مشروطا بتعيين المدة وكذا لو طلقها على نفقة بشرط تعيين القدر الذي يحتاج اليه من

المأكل والكسوة والمدة ولزمت قبل المدة كان للمطلق استيفاء ما بقي فان كان رضا ما رجع
 باجرة مثله وان كان انفاتا رجع بمثل ما كان يحتاج اليه في تلك المدة مثلا او قيمة ولا يجب
 عليها دفعة دفعة بل ادوارا في المدة كما كان يستحق عليها الوقي ولو تلف العوض قبل
 القبض لم يبطل استحقاقه ولزمها مثله او قيمته ان لم يكن مثليا ولو خالها بعوض
 موصوف فان وجد ما دفعته على الوصف والا كان له رد والمطالبة بما وصفت ولو كان
 معينا فبان معيبا رده وطالب بمثله او قيمته وان شاء امسكه مع الارش وكذا لو خالها
 على عبد على انه حبشي فبان زنجيا او ثوب على انه نقي فبان اسمر او خالها
 على انه ابريسم فبان كنانا صح الخلع وله قيمة الا برسم وليس له امساك الكتان
 لاختلاف الجنس ولو دفعت القاء قالت طلقني بهامتي شئت لم يصح البذل ولو طلق
 كان رجعا والالف لها ولو خالعت اثنتين بغدية واحدة صح وكانت بينهما بالسوية ولو قالنا
 طلقنا بالف وطلق واحدة كان له النصف ولو عقب بطلاق الاخرى كان رجعا
 ولا موص له لتأخر الجواب من الاستدعاء المقتضي للتعجيل ولو خالها على مين
 فبان مستحقة قبل يبطل الخلع ولو قيل يصح ويكون له القيمة او المثل ان كان مثليا
 كان حسنا ويصح البذل من الامة فان اذن مولاه انصرف الاطلاق الى الافتداء بمهر
 المثل ولو بذلت زيادة عنه قيل يصح وتكون لازمة لذهمتها تتبع بها بعد العتق واليسار
 وتتبع باصل البذل مع عدم الاذن ولو بذلت عينا فجاز للمولى صح الخلع والبذل والا
 صح الخلع دون البذل ولزمها قيمته او مثله تتبع به بعد العتق ويصح بذل المكتبة المطلقة
 ولا اعتراض للمولى واما المشرطة فكالمقن * النظر الثالث في الشرائط وتعتبر في الخالع
 شروط اربعة البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد ولا يقع مع الصغر ولا مع الجنون
 ولا مع الاكراه ولا مع السكر ولا مع الغضب الراجع للقصد ولو خالعت ولي الطغل بعوض صح
 ان لم يكن طلاقا ويبطل مع القول بكونه طلاقا ويعتبر في المختلعة ان تكون طاهرا طهرا

لم يجامعها فيه اذا كانت مدخولا بها غير يائسة وكان حاضرا معها وان تكون الكراهية من المرأة ولو قالت لأدخلن عليك من تكرهه لم يجب خلعها بل يستحب وفيه رواية بالوجوب ويصح خلع الحامل مع روية الدم كما يصح طلاقها ولو قيل انها تحيض وكذا التي لم يدخل بها ولو كانت حائضا وتخلع اليائسة وان وطئها في طهر المخالعة ويعتبر في العقد حضور شاهدين دفعة ولو افترقا لم يقع وتجرده من شرط ويصح الخلع من المحجور عليه لتبذير او فلس ومن الذمي والحربي ولو كان البذل خمر او خنزير اصح ولو اسلما لواحدهما قبل الاقباض ضمننت القيمة عند مستحليته والشرط انما يبطل اذا لم يقتضه العقد فلو قال فان رجعت رجعت لم يبطل بهذا الشرط لانه مقتضى الخلع وكذا لو شرطت هي الرجوع في الغدية اما لو قال خالعتك ان شئت لم يصح ولو شئت لانه شرط ليس من مقتضاه وكذا لو قال ان ضمننت لي الفأوان أعطيتني او ماشا كله وكذا متى او مهما او اي وقت او اي حين * النظر الرابع في الاحكام وهي مسائل * الاولى لو اكرهها على الغدية فعَلَ حراما ولو طلق به صح الطلاق ولم تسلم له الغدية وكان له الرجعة * الثانية لو خالعا والاخلاق ملتزمة لم يصح الخلع ولا يملك الغدية ولو طلقها والحال هذه بعوض لم يملك العوض وصح الطلاق وله الرجعة * الثالثة اذا اتت بالفاحشة جاز عضلها بالتفدي نفسها وقيل هو منسوخ ولم يثبت * الرابعة اذا صح الخلع فلا رجعة له ولو لها الرجوع في الغدية ما دامت في العدة ومع رجوعها يرجع ان شاء * الخامسة لو خالعا وشرط الرجعة لم يصح وكذا لو طلق بعوض * السادسة المختلعة لا يلحقها طلاق بعد الخلع لان الثاني مشروط بالرجعة نعم لو رجعت في الغدية فرجع جاز استئناف الطلاق * السابعة اذا قالت طلقني ثلثا بالف فطلقها قال الشيخ لا يصح لانه طلاق بشرط والوجه انه طلاق في مقابلة بذل فلا يعدّ شرطا فان قصدت الثلث ولأه لم يصح البذل وان طلقها ثلثا مرسلا لانه لم يفعل ما سألته وقيل يكون له الثلث لوتزوج الواحدة

اما لو قصدت الثلث التي يتخللها رجعتان صحح فان طلق ثلثاً فله الالف وان طلق
 واحدة قيل له ثلث الالف لانها جعلته في مقابلة الثلث فاقضى تقسيط المقدار على
 الطلقات بالسوية وفيه تردد منشأه جعل الجملة في مقابلة الثلث بما هي فلا يقتضى
 التقسيط مع الانفراد ولو كانت معه على طلقة فقالت طلقني ثلثاً بالى فطلق واحدة
 كان له ثلث الالف وقبل له الالف ان كانت مائة والثلث ان كانت جاهلة وفيه
 اشكال * الثامنة لو قالت طلقني واحدة بالى فطلق ثلثاً ولأى وقعت واحدة وله الالف
 ولو قالت طلقني واحدة بالى فقال انت طالق فطالق طلقني بالاولى ولأى
 الباقي فان قال الالف في مقابلة الاولى فالالف له وكانت الطلقة بائنة ولو قال في
 مقابلة الثانية كانت الاولى رجعية وبطلت الثانية والغدية ولو قال في مقابلة الكل
 قال الشيخ وقعت الاولى وله ثلث الالف وفيه اشكال من حيث ايقامه ما التمسته *
 التاسعة اذا قال ابوها طلقها وانت بريء من صداقها فطلق صحح الطلاق رجعيًا ولم يلزمها
 الابراء ولا يضمنه الاب * العاشرة اذا وكت في خلعها مطلقاً اقتضى خلعها بمهر المثل نقداً
 ينقد البلد وكذا الزوج اذا وكل في الخلع فاطلق فان بذل وكيلها زيادة من مهر المثل
 بطل البذل ووقع الطلاق رجعيًا ولا يضمن الوكيل ولو خلعها وكيل الزوج باقل من
 مهر المثل بطل الخلع ولو طلق بذلك البذل لم يقع لانه فعل غير مأذون فيه ويلحق
 بالاحكام مسائل النزاع وهي ثلث * الاولى اذا انفقا في القدر واختلغا في الجنس فالقول
 قول المرأة * الثانية لو انفقا على ذكر القدر دون الجنس واختلغا في الارادة قيل يبطل
 وقيل على الرجل البينة وهو اشبه * الثالثة لو قال خالعتك على الف في ذمتك فقالت
 بل في ذمتي زيد بالبينة عليه واليمين عليها ويسقط العوض مع يمينها ولا يلزم زيدا وكذا
 لو قالت بل خالعتك فلان والعوض عليه اما لو قالت خالعتك بكذا وضمنه مني
 فلان او يزنه مني فلان لزمها الالف ما لم تكن بيته لانها دعوى محضه ولا يثبت

على فلان شيء بمجرد دعواها * وإما البارة فهو ان يقول باريك على كذا فانت طالق وهي تترتب على كراهية كل واحد من الزوجين صاحبه ويشترط اتباعه بلفظ الطلاق ولو انتصر المباري على لفظ المبارة لم يقع به فرقة ولو قال بدلاً من باريك فاسخك او ابتك او غيره من الالفاظ صح اذا تبعه بالطلاق اذا مقتضى للفرقة التلغظ لاخير ولو اقتصر على قوله انت طالق بكذا صح وكان مباراة اذ هي عبارة عن الطلاق بعوض مع منافاة بين الزوجين ويشترط في المباري والمبارية ما شرط في المخالع والمخالعة وتقع الطلقة مع العوض بائنة ليس للزوج معها رجوع الا ان ترجع الزوجة في الغدية فيرجع مادامت في العدة وللمرأة الرجوع في الغدية ما لم تنقض عدتها والمباراة كالخلع لكن المباراة تترتب على كراهية كل واحد من الزوجين صاحبه ويترتب الخلع على كراهية الزوجة ويأخذ في المباراة بقدر ما وصل اليها منه ولا تحل له الزيادة وفي الخلع جائز وتنفى الفرقة في المباراة على اللفظ بالطلاق اتفاقاً مناوفاً في الخلع على الخلاف *

كتاب الظهار

والظرف فيه يستدعي بيان امور خمسة * الاول في الصيغة وهو ان يقول انت علي كظهر امي وكذا لو قال هذه او ما شاكله من الالفاظ الدالة على تمييزها ولا مبرة باختلاف الفاظ الصلوات كقوله انت مني او مندي ولوشبها بظهر احدي المحرمات نسباً او وصافاً كالام والاخت فيه روايتان اشهرهما الوقوع ولوشبها ببداية لوشعرها او بطنها قيل لا يقع اقتصارا على منطوق الآية وبالوقوع رواية فيها ضعف اما لوشبها بغير امه بما عدا لفظة الظهر لم يقع قطعاً ولو قال انت كامي او منل امي قيل يقع ان قصد به الظهار وفيه اشكال منشأ اختصاص الظهار بمورد الشرع والتمسك في الحل بمقتضى العقد ولوشبها بمحرمة بالمصاهرة تحريماً مؤبداً

كانت الزوجة وبنت زوجته المدخول بها وزوجة الاب والابن لم يقع الظهار وكذا
 لو شبهها باخت الزوجة او عمتها او خالتها ولو قال كظهر اخي او ابني او عمي لم يكن شيئاً
 وكذا لو قالت هي انت علي كظهر ابني او امي ويشترط في وقوعه حضور مدلين يسمعان
 نطق المظاهر ولو جعله يمينا لم يقع ولا يقع الا منجزاً فلو علمته بانتضاء الشهر او دخول
 الجمعة لم يقع على القول الاظهر وقيل يقع وهو نادروهل يقع في اضرار قيل لا وفيه
 اشكال منشأه التمسك بالعموم وفي وقوعه موقوف على الشرط تردد اظهره الجواز
 ولو قيدته بمدة كان يظاهر منها شهراً او سنة قال الشيخ لا يقع وفيه اشكال مستند الى عموم
 الآية وربما قيل ان تصرّت المدة من زمان التربص لم يقع وهو تخصيص للعموم
 بالحكم المخصوص وفيه ضعف * **فروع** * لو قال انت طالق كظهر امي وقع الطلاق
 ولغا الظهار قصده اولم يقصده وقال الشيخ ان قصد الطلاق والظهار صرح اذا كانت الطلقة
 رجعية فكانه قال انت طالق انت كظهر امي وفيه تردد لان النية لا تستقل بوقوع الظهار
 ما لم يكن اللفظ الصريح الذي لا احتمال فيه وكذا لو قلل انت حرام كظهر امي ولو ظاهر
 احدي زوجتيه ان ظاهر ضررتها ثم ظاهر الضرّة وقع الظهاران ولو ظاهرها ان ظاهر فلانة
 الاجنبية وقصد النطق بلفظ الظهار صرح الظهار عند مواجهتها به وان قصد الظهار الشرعي
 لم يقع ظهار وكذا لو قال اجنبية ولو قال فلانة من غير وصف فتزوجها وظهرها قال الشيخ يقع
 الظهاران وهو محسن * **الثاني في المظاهر** ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد
 فلا يصح ظهار الطفل ولا المجنون ولا المكره ولا فاقد القصد بالسكر والافشاء او الغضب
 ولو ظاهر ونوى الطلاق لم يقع الطلاق لعدم اللفظ المعتبر ولا ظهار لعدم القصد ويصح ظهار
 الخصي والمحبوب ان قلنا بتحريم ما عدا الوطى مثل الملاسة وكذا يصح من الكافر
 ومنعه الشيخ التفاتاً الى تعذر الكفارة والمعتمد ضعيف لا مكانها بتقديم الاسلام ويصح
 من العبد * **الثالث في المظاهرة** ويشترط ان تكون منكوبة بالعقد ولا يقع بالاجنبية ولو

علته على النكاح وان تكون طاهراً لم يجامعها فيه اذا كان زوجها حاضراً وكان
 مثلها تحيض ولو كان غائباً صح وكذا لو كان حاضراً وهي يائسة اولم تبلغ وفي اشتراط
 الدخول تردد والمروى اشتراطه والقول الآخر مستنده التمسك بالعموم وهل يقع
 بالمستمتع بها فيه خلاف والظاهر الوقوع وفي الموطوعة بالملك تردد والمروى انه يقع كما
 يقع بالحرّة ومع الدخول يقع ولو كان الوطى دبراً صغيرة كانت او كبيرة مجنونة او عاقلة
 وكذا يقع بالرتقاء والمریضة التي لا توطأ * الرابع في الاحكام وهي مسائل * الاولى الظهار
 محرم لاتصافه بالمنكر وقيل لامقاب فيه لتعقبه بالغفو * الثانية لا تجب الكفارة بالتلفظ
 وانما تجب بالعود وهي ارادة الوطى والا قرب انه لا استقرار لها بل معنى الوجوب
 تحريم الوطى حتى يكفر ولو وطى قبل الكفارة لزمته كفارتان ولو كرر الوطى تكررت
 الكفارة * الثالثة اذا طلقها رجعيًا ثم راجعها لم تحل له حتى يكفر ولو خرجت من العدة
 ثم تزوجها ووطئها فلا كفارة وكذا لو طلقها بائناً وتزوجها في العدة ووطئها وكذا لو ماتا او مات
 احدهما او ارتد احدهما * الرابعة لو طاهر من زوجته الامة ثم ابتاعها فقد بطل العقد ولو
 وطئها بالملك لم تجب الكفارة ولو ابتاعها من مولاها غير الزوج ففسخ سقط حكم الظهار
 ولو تزوجها الزوج بعقد مستأنف لم تجب الكفارة * الخامسة اذا قال انت كظهر امي
 ان شاعز يد فقال شئت وقع على القول بدخول الشرط في الظهار ولو قال ان شاء الله لم يقع
 ظهار * السادسة لو طاهر من اربع بلفظ واحد كان عليه من كل واحدة كفارة ولو طاهر
 من واحدة مراراً وجب عليه بكل مرة كفارة فَرَّقَ الظهار او تابعه ومن فقهائنا من فصل
 ولو وطئها قبل التكفير لزمه من كل وطي كفارة واحدة * السابعة اذا اطلق الظهار حرم عليه
 الوطى حتى يكفر ولو علقه بشرط جاز الوطى ما لم يحصل الشرط ولو وطى قبله لم يكفر
 ولو كان الوطى هو الشرط ثبت الظهار بعد فعله ولا تستقر الكفارة حتى يعود وقيل تجب
 بنفس الوطى وهو بعيد * الثامنة يحرم الوطى على المظاهر ما لم يكفر سواء كفر بالعتق

او الصيام او الاطعام ولو وطئها في خلال الصوم استأنف وقال شاذ منّا لا يبطل التتابع
لو وطئ ليلاً وهو غلط وهل يحرم عليه ما دون الوطئ كالقبلة والملاسة قيل نعم لانه مما ساء
وفيه اشكال ينشأ من اختلاف التفسير * التاسعة اذ اعجز المظاهر عن الكفارة او ما يقوم
مقامها اذا الاستغفار قيل تحرم عليه حتى يكفر وقيل يجزيه الاستغفار وهو اكثر * العاشرة
اذا صبرت المظاهرة فلا اعتراض وان رفعت امرها الى الحاكم خيرة بين التكفير والرجعة
او الطلاق وانظره ثلثة اشهر من حين المرافعة فان انقضت المدة ولم يختار احدهما ضيق
عليه في المطعم والمشرب حتى يختار احدهما ولا يجبره على الطلاق تضييقاً ولا يطلق
منه ويلحق بذلك النظر في الكفارات وفيه مقاصد * **الاول** في ضبط الكفارات
وقد سبق الكلام في كفارات الاحرام فلنذكر ما سوى ذلك وهي مرتبة ومخيرة وما يحصل
فيه الامران وكفارة الجمع فالمرتبة ثلث كفارة الظهار وقتل الخطاء ويجب في كل واحدة
العقيق فان عجز فالصوم شهرين متتابعين فان عجز فاطعام ستين مسكينا وكفارة من
افطر في يوم من قضاء شهر رمضان بعد الزوال اطعام عشرة مساكين فان عجز صام
ثلثة ايام متتابعات والمخيرة كفارة من افطر في يوم من شهر رمضان مع وجوب صومه
باحد الاسباب الموجبة للتكفير وكفارة من افطر يوماً نذر صومه على اشهر الروايتين
وكذا كفارة الحنث في العهد وفي النذر على تردد والواجب في كل واحدة عتق رقبة
او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا على الاظهر وما يحصل فيه الامران
كفارة اليمين وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم فان عجز صام ثلثة ايام
وكفارة الجمع هي كفارة قتل المؤمن عمداً ظلماً وهي عتق رقبة وصوم شهرين متتابعين
واطعام ستين مسكينا * **المقصد الثاني** فيما اختلف فيه وهي مبيع * **الاولى**
من حلف بالبراءة فعليه كفارة ظهار فان عجز فكفارة يمين وقيل يائمه ولا كفارة وهو شبه *
الثانية في جز المرأة شعرها في المصاب عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين

مسكيناً وقيل مثل كفارة الظهار والاول مروي وقيل تأثم ولا كفارة استضعافاً للرواية
ونمسكاً بالاصل * الثالثة يجب على المرأة في تنف شعرها في المصاب وخدش وجهها
وشق الرجل ثوبه في موت ولده او زوجته كفارة يمين * الرابعة كفارة الوطى الحيض
مع التعمد والعلم بالتحريم والتمكين من التكفير قيل يستحب وقيل يجب وهو
الاحوط ولو وطى امته حائضاً كثر بثلاثة امداد من طعام * الخامسة من تزوج امرأة في
عدتها فارق وكفر بخمسة اصوع من دقيق وفي وجوبها خلاف والاستحباب اشبه *
السادسة من نام من العشاء حتى جاوز نصف الليل اصبح صائماً على رواية فيها ضعف
ولعل الاستحباب اشبه * السابعة من نذر صوم يوم فعجز عنه اطعم مسكيناً مدين فان
عجز تصدق بما استطاع فان عجز استغفر الله وربما انكر ذلك غوم بناءً على سقوط النذر
مع تحقق العجز **المقصد الثالث** في خصال الكفارة وهي العتق والاطعام
والصيام **القول في العتق** ويتعين على الواجد في الكفارات المرتبة ويتحقق
الوجدان بملك الرقبة وملك الثمن مع امكان الابتاع ويعتبر في الرقبة ثلاثة اوصاف *
الوصف الاول الايمان وهو معتبر في كفارة القتل اجمالاً وفي غيرها على التردد والاشبه
اشتراطه والمراد بالايمان هنا الاسلام او حكمه ويستوي في الاجزاء الذكر والانثى
والصغير والكبير والطفل في حكم المسلم ويجزي اذا كان ابواه مسلمين او احدهما
ولو حين يولد وفي رواية لا يجزي في القتل خاصة الا البالغ الحنث وهي حسنة
ولا يجزي الحمل ولو كان ابواه مسلمين وان كان بحكم المسلم واذا بلغ المملوك
اخرس وابواه كافران فاسلم بالاشارة حكم باسلامه واجزأ ولا يقتصر مع وصف الاسلام
في الاجزاء الى الصلوة ويكفي في الاسلام الافرار بالشهادتين ولا يشترط التبري
مما عدا الاسلام ولا يحكم باسلام المسيبي من اطفال الكفار مواء كان معه ابواه
الكافران او انفرد به المسيبي المسلم ولو اسلم المراهق لم يحكم باسلامه على تردد وهل

يفرق بينه وبين ابويه قيل نعم ضوئاً له ان يَسْتَزِلَّاهُ عن مزمه وان كان بحكم الكافر*
 الوصف الثاني السلامة من العيوب فلا يجزى الاعمى ولا الاجذم ولا المقعد ولا المنكل
 به لتحقيق العتق بحصول هذه الاسباب ويجزى مع غير ذلك من العيوب كالاصم
 والاخرس ومن قطعت احدى يديه او احدى رجليه ولو قطعت رجلاه لم يُجْزَ لتحقيق
 الاتقان ويجزى ولد الزنا ومنعه قوم استسلاًفاً لوصفه بالكفر او لقصوره عن صفة الايمان
 وهو ضعيف* الوصف الثالث ان يكون تاماً الملك فلا يجزى المدبر ما لم ينقض
 تدبيره وقال في المبسوط والخلاف يجزى وهو شبه ولا المكاتب المطلق اذا أدى من
 كتابته شيئاً ولو لم يؤد او كان مشروطاً قال في الخلاف لا يُجْزى ولعله نظر الى نقصان
 الرق بتحقيق الكتابة وظاهر كلامه في النهاية انه يجزى ولعله شبه من حيث تحقق
 الرق ويجزى الأبق اذا لم يعلم موته وكذلك يجزى المستولدة لتحقيق رقيتها ولو اعتق
 نصفين من عبيدين مشتركين لم يُجْزَ ان لا يسمى ذلك نَسَمَةً ولو اعتق شِقْصاً من
 عبد مشترك نفذ العتق في نصيبه فان نوى الكفارة وهو موسراً جزأ ان قلنا انه يعتق
 بنفس امتناع الشقص وان قلنا لا يعتق الا بآداء قيمة حصه الشريك فهل يجزى عند
 ادائها قيل نعم لتحقيق متق الرقبة وفيه تردد منشأه تحقيق متق الشقص اخيراً بسبب
 بذل العوض لا بالامتناع ولو كان معسراً صمَّ العتق في نصيبه ولا يُجْزى من الكفارة
 ولو أيسر بعد ذلك لاستقرار الرق في نصيب الشريك ولو ملك النصيب فنوى امتناعه
 من الكفارة صمَّ وان تفرق العتق لتحقيق متق الرقبة ولو امتق المرهون لم يصح ما لم يُجْزَ
 المرتهن وقال الشيخ يصح مطلقاً اذا كان موسراً ويكلف اداء المال ان كان حالاً أو رهناً
 بدله ان كان مؤجلاً وهو بعيد ولو قتل عمداً فاعتقه في الكفارة فالشيخ قولان والاشبه
 المنع وان قتل خطأ قال في المبسوط لم يجز عتقه لتعلق حق الجني عليه برقبته وفي
 النهاية يصح ويضمن السيدية المقتول وهو حسن ولو امتق عنه معتق بمسئلته صمَّ

ولم يكن له عوض فان شرط موصيا كان يقول له اعتق وعلي عشرة صم ولزمه العوض ولو تبرع بالعتق منه قال الشيخ نفذ العتق من المعتق دون من اعتق عنه سواء كان المعتق عنه حياً أو ميتاً ولو اعتق الوارث من الميت من ماله لامن مال الميت قال الشيخ يصح والوجه التسوية بين الاجنبي والوارث في المنع والجواز واذا قال اعتق عبدك عني فقال اعتقت عنك فقد وقع الاتفاق على الاجزاء ولكن متى ينتقل الى الامر قال الشيخ رح ينتقل بعد قول المعتق اعتقت عنك ثم ينعق بعده وهو تحكيم والوجه الاقتصار على الثمرة وهو صحة العتق وبرائة ذمة الامر وماعداه تخمين ومثله اذا قال له كل هذا الطعام فقد اختلف ايضا في الوقت الذي يملكه الآكل والوجه عندي انه يكون اباحة للتناول ولا ينتقل الى ملك الآكل ويشترط في الاعتاق شروط * للشرط الاول النية لانه عبادة تحتمل وجوها فلا يختص باحدها الا بالنية ولا بد من نيته القربة فلا يصح العتق من الكافر ذمياً كان او حربياً او مرتداً لتعذر نية القربة في حقه وتعتبر نية التعيين ان اجتمعت اجناس مختلفة على الاشبه ولو كانت الكفارات من جنس واحد قال الشيخ تجزي نية التكفير مع القربة ولا يفتقر الى التعيين وفيه اشكال اما الصوم فالاشبه بالمذهب انه لا بد فيه من نية التعيين ويجوز تجديدها الى الزوال * فروع على القول بعدم التعيين * الاول لو اعتق عبداً عن احدي كفاريه صح لتحقق نية التكفير اذ لا مبرة بالسبب مع اتحاد الحكم * الثاني لو كان عليه كفارات ثلث متساوية في العتق والصوم والصدقة فاعتق ونوى القربة والتكفير ثم عجز فصام شهرين متتابعين بنية القربة والتكفير ثم عجز فاطعم ستين مسكينا كذلك برئ من الثلث ولو لم يعين * الثالث لو كان عليه كفارة ولم يدري اهي من قتل او ظهار فاعتق ونوى القربة والتكفير اجزاء * الرابع لو شك بين نذر وظهار فنوى التكفير لم يجز لان النذر لا يجزي فيه نية التكفير ولو نوى ابراء ذمته من ايهم كان

جاز ولو نوى العتق مطلقاً لم يُجزَّ لأن احتمال ارادة التطوع اظهر عند الإطلاق وكذا لو نوى
 الوجوب لأنه قد يكون لاص كفاًرة * الخامس لو كان عليه كفارتان وله عبدان فاعتقهما
 ونوى نصف كل واحد منهما من كفاًرة صحَّ لأن كل نصف تحرر عن الكفاًرة المرادة به وتحرر
 الباقي عنها بالسراية وكذا لو اعتق نصف عبده من كفاًرة معينة صحَّ لأنه يعتق كله دفعة
 اما لو اشترى اباه او غيره ممن يعتق عليه ونوى به التكفير قال في المبسوط يُجزِّي وفي
 الخلاف لا يُجزِّي وهو اشبه لأن نية العتق تؤثر في ملك المعتق لا في ملك غيره فالسراية
 ما بنته على النية فلا يصارف حصولها ملكاً * الشرط الثاني تجريده من العوض فلو قال
 لعبده انت حر وعليك كذا لم يُجز من الكفاًرة لأنه قصد العوض ولو قال له قائل اعتق
 مملوكك من كفارتك ولك علي كذا فاعتقه لم يُجز من الكفاًرة وفي وقوع العتق تردد ولو
 قيل بوقوعه هل يلزم العوض قال الشيخ نعم وهو حسن ولورد المالك العوض بعد قبضه
 لم يُجز من الكفاًرة لأنه لم يُجز حال الاعتاق فلم يُجز فيما بعد * الشرط الثالث ان لا يكون
 السبب محرماً فلو نكح عبده بان قلع مينيته او قطع رجله ونوى التكفير اذ يعتق ولم يُجز
 من الكفاًرة * القول في الصيام ويتعين الصوم في المرتبة مع العجز من العتق
 ويتحقق العجز اما بعدم الرقبة او عدم ثمنها واما بعدم التمكّن من شرائها وان وجد
 الثمن وقيل حداً للعجز من الاطعام ان لا يكون معه ما يفضل من قوته وقوت عياله ليوم
 وليلة ولو وجد الرقبة وكان مضطراً الى خدمتها او ثمنها لنفقته وكسوته لم يجب العتق
 ولا يباع المسكن ولا نياح الجسد ويبيع ما يفضل عن قدر الحاجة من المسكن ولا يباع
 الخادم على المرتفع من مباشرة الخدمة ويبيع على من جرت عادته بخدمة نفسه
 الامع المرض المحجوج الى الخدمة ولو كان الخادم غالباً بحيث يتمكن من الاستبدال
 منه ببعض ثمنه قيل يلزم بيعه لا مكان الغناء عنه وكذا قيل في المسكن اذا كان غالباً
 وامكن تحصيل البديل ببعض الثمن والاشبه انه لا يباع تمسكاً بعموم النهي من بيع

المسكن ومع تحقق العجز من العتق يلزم في الظهار والقتل خطأ صوم شهرين متتابعين وعلى المملوك صوم شهر فان افطر في الشهر الاول من غير عذر استأنف وان كان لعذر بنى وان صام من الثاني ولو يوماً اتم وهل يأنم مع الاطرافيه تردد اشبهه عدم الاثم والعذر الذي يصح معه البناء الحيض والنفاس والمرض والاعماء والجنون اما السفر فان اضطر اليه كان عذراً والا كان قاطعاً للتتابع ولو افطرت الحامل او المرضع خوفاً على نفسها لم ينقطع التتابع ولو افطرت خوفاً على الولد قال في المبسوط ينقطع وفي الخلاف لا ينقطع وهو شبه ولو أكره على الاطعام ينقطع التتابع سواء كان اجباراً كمن وجب الماء في حلقه او لم يكن كمن ضرب حتى اكل وهو اختيار الشيخ في الخلاف وفي المبسوط قال بالفرق ولو عرض في اثناء الشهر الاول زمان لا يصح صومه عن الكفارة كشهر رمضان والاضحى بطل التتابع * **القول في الاطعام** ويتعين الاطعام في المرتبة مع العجز من الصيام ويجب اطعام العدد لكل واحد مد وقيل مدان ومع العجز مد والاول شبه ولا يجزي اعطاء مادون العدد المعتبر وان كان بقدر اطعام العدد ولا يجوز التكرار عليهم من الكفارة الواحدة مع التمكن من العدد ويجوز مع التعذر ويجب ان يطعم من اوسط ما يطعم اهله ولو اعطى مما يغلب على قوت البلد جاز ويستحب ان يضم اليه اماً املاً اللحم واوسطه الخل وادونه الملح ويجوز ان يعطى العدد متفرقين ومجتمعين اطعاماً وتسليماً ويجزي اخراج الحنطة والدقيق والخبز ولا يجزي اطعام الصغار منفردين ويجوز منضمين ولو انفردوا احتسب الاثنان بواحد ويستحب الاقتصار على اطعام المؤمنين ومن هو بحكمهم كالاطفال وفي المبسوط يصرف الى من تصرف اليه زكاة الفطرة ومن لا يجوز هناك لا يجوز هنا والوجه جواز اطعام المسلم الفاسق ولا يجوز اطعام الكافر وكذا الناصب **مسائل اربع** * الاولى كفارة اليمين مخيرة بين العتق والاطعام والكسوة فان اكسى الفقير وجب ان يعطيه ثوبين مع القدرة ومع العجز ثوباً واحداً

وقيل يجزى الثوب الواحد مع الاختيار وهو شبه * الثانية الاطعام في كفارة اليمين مد
 لكل مسكين ولو كان قادرا على المدين ومن فقها ناس خص المد بحال الضرورة والاول
 شبه * الثالثة كفارة الالباء مثل كفارة اليمين * الرابعة من ضرب مملوكه فوق الحد
 استحب له التكفير بعقته * **المقصد الرابع** في الاحكام المتعلقة بهذا الباب وهي
 مسائل * الاولى من وجب عليه شهران فان صام هلالين فقد اجزأه ولو كان ناقصين
 وان صام بعض الشهر واكمل الثاني اجتزأ به وان كان ناقصا ويكمل الاول ثلثين وقيل
 يتم ما فات من الاول والاول شبه * الثانية المعتبر في المرتبة بحال الاداء لاحال الوجوب
 فلو كان قادرا على العتق فعجز صام ولا يستقر العتق في ذمته * الثالثة اذا كان له مال
 يصل اليه بعد مدة غالبا لم ينتقل فرضه بل يجب الصبر ولو كان مما يتضمن المشقة
 بالتأخير كالظهار وفي الظهار تردد * الرابعة اذا عجز من العتق فدخل في الصوم ثم وجد
 ما يعتق لم يلزمه العود وان كان افضل وكذا لو عجز من الصيام فدخل في طعام ثم
 زال العجز * الخامسة لو ظاهر ولم ينو العود فاعتق من الظهار قال الشيخ لا يجزيه لانه
 كفر قبل الوجوب وهو حسن * السادسة لا تدفع الكفارة الى الطفل لانه لا اهلية له وتدفع
 الى وليه * السابعة لا تصرف الكفارة الى من تجب نفقته على الدافع كالأب والام والاولاد
 والزوجة والمملوك لانهم اغنياء بالدافع وتدفع الى من سواهم وان كانوا اقارب * الثامنة اذا
 وجبت الكفارة في الظهار وجب تقديمها على المسيس سواء كفر بالاعتاق او بالصيام
 او بالاطعام * التاسعة اذا وجب عليه كفارة مخيرة كفر بجنس واحد ولا يجوز ان يكفر
 بنصفين من جنسين * العاشرة لا يجزي دفع القيمة في الكفارة لاشتغال الذمة بالخصال
 لا بقيمتها * الحادية عشر قال الشيخ من قتل في اشهر الحرم وجب عليه صوم شهرين
 متتابعين من اشهر الحرم وان دخل فيها العيد وايام التشريق لرواية زرارة والمشهور عموم
 المنع * الثانية عشر كل من وجب عليه صوم شهرين فعجز صام ثمانية عشر يوما فان لم يقدر

تصدق عن كل يوم بمد من طعام فان لم يستطع استغفر الله سبحانه ولاشيء عليه *

كتاب الايلاء

والنظر في امور اربعة * الاول في الصيغة ولا ينعقد الايلاء الا باسما الله سبحانه مع التلظظ ويقع بكل لسان مع القصد اليه واللفظ الصريح والله لا ادخلت فرجي في فرجك او يأتي باللفظة المختصة بهذا الفعل او ما يدل عليها صريحا والمحتمل كقوله لاجامعتك اولا وطئتك فان قصد الايلاء صح ولا يقع مع تجرئه من النية اما لو قال لاجمع رأسي ورأسك بيت او مخدة او لاسافقتك قال في الخلاف لا يقع به ايلاء وقال في المبسوط يقع مع القصد وهو حسن ولو قال لاجامعتك في دبرك لم يكن مؤليا وهل يشترط تجريد الايلاء من الشرط للشيخ قولان اظهرهما اشتراطه فلو علقه بشرط او زمان متوقع كان لاغيا ولو حلف بالعناق الا يطأها او بالصدقة او التحريم لم يقع ولو قصد الايلاء ولو قال ان اصبتك فعلي كذا لم يكن ايلاء ولو آلى من زوجة وقال للخرى شركتك معها لم يقع بالثانية ولو نواه اذ لا ايلاء الا مع النطق باسم الله ولا يقع الا في اضرار فلو حلف لصلاح اللبن او لتدبير في مرض لم يكن له حكم الايلاء وكان كالايمان * الثاني في المولي ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد ويصح من المملوك حره كانت زوجته او امه ومن الذمي ومن الخصمي وفي صحته من المجهول ترد اشبهه الجواز ويكون فئته كفئة العاجز * الثالث في المولي منها ويشترط ان تكون منكوحه بالعقد لا بالملك وان تكون مدخولا بها وفي وقومه بالمستمتع بها ترد اظهره المنع ويقع بالحره والمملوكه والمرافعة الى المرأة لضرب المدة ولها بعد انقضائها المطالبة بالفئة ولو كانت امه ولا اعتراض للمولى ويقع الايلاء بالذمية كما يقع بالمسلمة * الرابع في احكامه وهي مسائل * الاولى لا ينعقد الايلاء حتى يكون التحريم مطلقا او مقيدا بالدوام او مقرونا بمدة تزيد عن

اربعة اشهر او مضافا الى فعل لا يحصل الا بعد انقضاء مدة التربص يقيناً او غالباً كقوله وهو
 بالعراق حتى امضى الى بلاد الترك واعود او يقول ما بقيت ولا يقع لاربعة اشهر فما دون
 ولا معلقا بفعل ينقضي قبل هذه المدة يقيناً او غالباً او محتملاً على السواء ولو قال والله
 لاوطئتك حتى ادخل هذه الدار لم يكن ايلاءً لانه يمكنه التخلص من التكفير مع الوطئ
 بالدخول وهو منافٍ للايلاء * الثانية مدة التربص في الحرية والامة اربعة اشهر سواء كان
 الزوج حراً او مملوكاً والمدة حق للزوج وليس للزوجة مطالبة فيها بالغنة فاذا انقضت
 لم تطلق بانقضاء المدة ولم يكن للحاكم طلاقها واذا رافعته فهو مخير بين الطلاق والغنة
 فان طلق فقد خرج من حقها وتقع الطلقة رجعية على الاشهر وكذا ان فاء وان امتنع من
 الامرين حبس وضيق عليه حتى يغى او يطلق ولا يجبره الحاكم على احدهما تعييناً ولو
 آلى مدة معينة ودافع بعد المرافعة حتى انقضت المدة سقط حكم الايلاء ولم تلزمه الكفارة
 مع الوطئ ولو اسقطت حقها من المطالبة لم تسقط المطالبة لانه حق يتجدد فيسقط بالعفو
 ما كان لا ما يتجدد * فروع * الاول لو اختلفا في انقضاء المدة فالقول قول من يدعي
 بقاءها وكذا لو اختلفا في زمان ايقاع الايلاء فالقول قول من يدعي تأخره * الثاني
 لو انقضت مدة التربص وهناك ما يمنع من الوطئ كالحيض والمرض لم تكن لها المطالبة
 لظهور عذرة في التخلف ولو قيل لها المطالبة بغنة العاجز من الوطئ كان حسناً ولو تجددت
 اذارها في اناء المدة قال في المبسوط تنقطع الاستدامة عدا الحيض وفيه تردد ولا تنقطع
 المدة باعذار الرجل ابتداءً ولا اعتراضاً ولا يمنع من الواقعة انتهاء * الثالث اذا جن بعد
 ضرب المدة احتسبت المدة عليه وان كان مجنوناً فان انقضت المدة والجنون باق
 تربص به حتى يفيق * الرابع اذا انقضت المدة وهو محرم الزم بغنة المعذور وكذا لو
 اتفق صائماً ولو واقع اتى بالغنة وان اثم وكذا في كل وطئ محرم كالوطئ في الحيض
 والصوم الواجب * الخامس اذا اظهرتم الى صح الامران ويوقف بعد انقضاء مدة الظهار

فان طأق فقد وفي الحق وان ابى الزم التكفير والوطي لانه اسقط حقه من التبرص
 بالظهار وكان عليه كفارة الايلاء * السادس اذا آلى ثم ارتد قال الشيخ لا تحتسب عليه
 مدة الرد لان المنع بسبب الارتداد لا بسبب الايلاء والوجه الاحتساب لتمكّنه من
 الوطي بازالة المانع * المسئلة الثالثة اذا وطى في مدة التبرص لزمته الكفارة اجماعا
 ولو وطى بعد المدة قال في المبسوط لا كفارة وفي الخلاف تلزمه وهو الاشبه * الرابعة اذا وطى
 المولي ساهيا او مجنونا او اشتبهت بغيرها من حلائله قال الشيخ بطل حكم الايلاء
 لتحقق الاصابة ولم تجب الكفارة لعدم الحنث * الخامسة اذا ادمى الاصابة فانكرت
 فالقول قوله مع يمينه لتعذر البيّنة * السادسة قال في المبسوط المدة المضروبة بعد التراجع
 لا من حين الايلاء وفيه تردد * السابعة الذميان اذا ترافعا كان الحاكم بالخيار بين
 الحكم بينهما وبين ردهما الى اهل نحلتهما * الثامنة فئة القادر ضيوبة الحشفة في القبل
 وفئة العاجز اظهار العزم على الوطي مع القدرة ولو طلب الامهال مع القدرة امهل ما جرت
 العادة به كتوقع خفة المأكول أو الأكل ان كان جائعا أو الراحة ان كان متعبا * التاسعة
 اذا آلى من الامة ثم اشتراها واعتقها وتزوجها لم يعد الايلاء وكذا الرألي من الحرّة ثم
 اشترته واعتقته وتزوج بها * العاشرة اذا قال لاربعة والله لاوطئكن لم يكن موليا في الحال
 وجازله وطى ثلث منهن ويتعين التحريم في الرابعة وينبت الايلاء ولها المراجعة ويضرب
 لها المدة ثم نفقه بعد المدة ولومات واحدة قبل الوطي انحلت اليمين لان الحنث
 لا يتحقق الا مع وطى الجميع وقد تعذر في حق الميت اذا لحكم لوطئها وليس كذلك
 لو طلق واحدة او اثنتين او ثلثا لان حكم اليمين هنا باق فيمن بقي لامكان الوطي
 في المطلقات ولو بالشبهة ولو قال لاوطئمت واحدة منكن تعلق الايلاء بالجميع وضربت
 المدة لهن عاجلا نعم لو وطى واحدة حنث وانحلت اليمين في البواقي ولو طلق واحدة
 لوائنتين او ثلثا كان الايلاء ثابتا فيمن بقي ولو قال في هذه اردت واحدة فعينه قبل

قوله لانه ابصر بنيتته ولو قال لاوطئت كل واحدة متكن كان مؤلياً من كل واحدة كما
 لو آلى من كل واحدة منفردة وكل من طلقها فقد وفاها حقها ولم تنحل اليمين في البواقي
 وكذا لو وطئها قبل الطلاق لزمته الكفارة وكان الايلاء في البواقي باقياً * الحادية عشر
 اذا آلى من الرجعية صح ويحتسب زمان العدة من المدة وكذا لو طلقها رجعيًا بعد
 الايلاء وراجع * الثانية عشر لا يتكرر الكفارة بتكرر اليمين سواء قصد التاكيد او لم يقصد
 او قصد بالثانية غير ما قصد بالاولى اذا كان الزمان واحداً نعم لو قال والله لاوطئت
 خمسة اشهر فاذا انقضت فوالله لاوطئت سنة فهما ايلاء آتٍ ولها المرافعة لضرب مدة
 التبرؤص مقيب اليمين ولو وافقته فما طل حتى انقضت خمسة الاشهر فقد انحلت
 اليمين قال الشيخ ويدخل وقت الايلاء الثاني والوجه بطلان الثاني لتعليقه على
 الصفة على ما قرره الشيخ * الثالثة عشر اذا قال والله لا اصبئك سنة المرأة لم يكن
 مؤلياً في الحال لان لما لو طئ من غير تكفير ولو طئ وقع الايلاء ثم ينظر ان تخلف من
 المدة تدبر التبرؤص فصاعداً صح وكان لها الموافقة وان كان دون ذلك بطل حكم الايلاء *

كتاب اللعان

والنظر في اركانه واحكامه واركانه اربعة * الركن الاول في السبب وهو مبيان *
 السبب الاول القذف ولا يترتب اللعان به الا على رمي الزوجة المحصنة المدخول بها
 بالزنا قبل او دبراً مع دعوى المشاهدة وعدم البينة فلورمى الاجنبية تعين الحد ولا لعان
 وكذا القذف الزوجة ولم يدع المشاهدة ولو كان له بيته فلا لعان ولا حد وكذا لو كانت
 المقذوفة مشهورة بالزنا ويتفرع على اشتراط المشاهدة سقوط اللعان في حق الاممي
 بالقذف لتعذر المشاهدة ويثبت في حقه بنفي الولد ولو كان للقاذف بيته فعديل منها
 الى اللعان قال في الخلاف يصح ومنع في المبسوط التفاتاً الى اشتراط عدم البينة في

الآية وهو الاشبه ولو قذفها بزناً اضافه الى ما قبل النكاح فقد وجب الحد وهل له اسقاطه
باللعان قال في الخلاف ليس له اللعان اعتباراً بحالة الزنا وقال في المبسوط له ذلك
اعتباراً بحالة القذف وهو اشبه ولا يجوز قذفها مع الشبهة ولا مع غلبة الظن وان اخبره
الثقة او شاع ان فلان زنى بها واذ اُقذف في العدة الرجعية كان له اللعان وليس له ذلك
في البائن بل يثبت بالقذف الحد ولو اضافه الى زمان الزوجية ولو قذفها بالسحق
لم يثبت اللعان ولو ادمى المشاهدة ويثبت الحد ولو قذف زوجته المجنونة ثبت الحد
ولا ينقام عليه الا بعد المطالبة فان افاقت صح اللعان وليس لوليها المطالبة بالحد مادامت
حية وكذا ليس له مطالبة زوج امته بالتعزير في قذفها فان مات قال الشيخ له المطالبة
وهو حسن * السبب الثاني انكار الولد ولا يثبت اللعان بانكار الولد حتى تضعه لعتة
اشهر فصاعداً من حين وطئها مالم يتجاوز حملها اقصى مدة الحمل وتكون موطوءة
بالعقد الدائم ولو ولدته تاماً لاقل من ستة اشهر لم يلحق به وانتفى عنه بغير لعان أما
لو اختلفا بعد الدخول في زمان الحمل تلافئاً ولا يلحق الولد حتى يكون الوطئ ممكناً
والزوج قادراً فلو دخل الصبي لدون تسع فولدت لم يلحق به ولو كان له مشرف ما زاده
لحق لا مكان البلوغ في حقه ولو كان نادراً ولو انكر الولد لم يلأمن اذ لا حكم للعان
ويؤخر اللعان حتى يبلغ ويرشيد ولومات قبل البلوغ او بعده ولم ينكره الحق به وورثته
الزوجة والولد ولو وطئ الزوج دبراً فحملت لحق به لا مكان استرسال المنى في الفرج
وان كان الوطئ في غيره ولا يلحق ولد الخصي المحبوب على تردد ويلحق ولد الخصي
او المحبوب ولا ينتفي ولد احدهما الا باللعان تنزيلاً على الاحتمال وان بعدوا اذا كان
الزوج حاضراً وقت الولادة ولم ينكر الولد مع ارتفاع الاحتمال لم يكن له انكاره بعد ذلك
الا ان يؤخر بما جرت العادة به كالسعي الى الحاكم ولو قيل له انكاره مالم يعترف به
كان حسناً ولو أمسك من نفى الحمل حتى وضعت جاز له نفيه بعد الوضع على

القولين لاحتمال ان يكون التوقف لتردده بين ان يكون حملاً او ربحاً
ومن اقرب الولد صريحاً او فحوى لم يكن له انكاره بعد ذلك مثل ان يبشّره فيجيب
بما يتضمن الرضاء كأن يقال له بارك الله لك في مولودك فيقول آمين او ان شاء الله
اما لو قال مجيباً بارك الله فيك او احسن الله اليك لم يكن اقراراً واذ اطلق الرجل
وانكر الدخول فادّعت وادّعت انها حامل منه فان اقامت بينة انه ارخى ستراً
لامنها وحرمت عليه وكان عليه المهر وان لم تقم بينة كان عليه نصف المهر
واللعان وعليها الحدمائة سوط وقيل لا يثبت اللعان ما لم يثبت الدخول وهو الوطى
ولا يكفي ارخاء الستر ولا يتوجه عليه الجدلانه لم يقذف ولا انكر ولداً يلزمه الاقرار به
ولعل هذا اشبه ولو قذف امرأته ونفى الولد واقام بينة سقط الحد ولم ينتف الولد الا
باللعان ولو طلقها بائناً فاتت بولد يلحق به في الظاهر لم ينتف الا باللعان ولو تزوجت
واتت بولد لدون ستة اشهر من دخول الثاني ولتسعة اشهر فمادون من فراق الاول
لم ينتف عنه الا باللعان * **الركن الثاني** في الملاصق ويعتبر كونه بالغاً ما فلا
وفي لعان الكفر واثنتان اشهرهما انه يصح وكذا القول في المملوك وبصح لعان الاخرس
اذا كان له اشارة معقولة كما يصح طلاقه واقراره وربما توقف شاة منا نظراً الى تعذر
العلم بالاشارة وهو ضعيف اذ ليس حال اللعان بزائد من حال الاقرار بالقتل ولا يصح
اللعان مع عدم النطق وعدم الاشارة المعقولة ولو نفى ولد المجنونة لم ينتف الا باللعان
ولو افادت فلاصنت صح والآكان النسب ثابتاً والزوجة ولو انكر ولد الشبهة انتفى
منه ولم يثبت اللعان واذ اعرف انتفاء الحمل لاختلال شروط الالتحاق او بعضها
وجب انكار الولد واللعان لئلا يلحق بنسبه من ليس منه ولا يجوز انكار الولد للشبهة
ولا للظن ولا لمخالفة صفات الولد صفات الواطى * **الركن الثالث** في الملاصقة
ويعتبر فيها البلوغ وكمال العقل والسلامة من الصمم والخرس وان يكون منكوبة

بالعقد الدائم وفي اعتبار الدخول بها خلاف الروي انه لا لعان وفيه تول بالجواز وقال
 ثالث بنبوته بالغذف دون نفي الولد ويثبت اللعان بين الحر والمملوكة وفيه رواية
 بالمنع وقال ثالث بنبوته بنفي الولد دون الغذف ويصح لعان الحامل لكن
 لا يقام عليها الحد الا بعد الوضع ولا تصير الامنة فراشا بالملك وهل تصير فراشا بالوطي
 فيه روايتان اظهرهما انها ليست فراشا ولا يلحق ولدها الا باقراره ولو اعترف بوطئها ولو نفاه
 لم يفتقر الى لعان * **الركن الرابع** في كيفية اللعان ولا يصح الا عند الحاكم او من
 ينصبه لذلك ولو تراخيا برجل من العامة فلا من بينهما جاز ويثبت حكم اللعان بنفس
 الحكم وتيل يعتبر رضاها بعد الحكم وصورة اللعان ان يشهد الرجل بالله اربع
 مرات انه لمن الصادقين فيما رماها به ثم يقول عليه لعنة الله ان كان من الكاذبين ثم
 تشهد المرأة بالله اربعاً انه لمن الكاذبين فيما رماها به ثم تقول ان غضب الله عليها ان كان
 من الصادقين ويشتمل اللعان على واجب وندب **فالأوجب** التلغظ بالشهادة
 على الوجه المذكور وان يكون الرجل قائماً عند التلغظ وكذا المرأة وقيل يكونان جميعاً
 قائمين بين يدي الحاكم وان يبدأ الرجل أولاً بالتلغظ على الترتيب المذكور وبعده
 المرأة وان يعينها بما يزيل الاحتمال كذكر اسمها واسم ابها بوصفاتها المميزة لها من
 غيرها وان يكون النطق بالعربية مع القدرة ويجوز بغيرها مع التعذر واذا كان الحاكم
 غير مارق بتلك اللغة افتقر الى حضور مترجمين ولا يكفي الواحد ويجب البداءة
 بالشهادات ثم باللعن وفي المرأة تبدأ بالشهادات ثم بقولها ان غضب الله ولو قال احدهما
 عرض اشهد بالله احلف او اقسم او ما شاكله لم يجز **والندب** ان يجلس الحاكم
 مستدبر القبلة وان يقف الرجل عن يمينه والمرأة عن يمين الرجل وان يحضر من
 يسمع اللعان وان يعظه الحاكم ويخوفه بعد الشهادات قبل ذكر اللعن وكذا في المرأة
 قبل ذكر الغضب وقد يغلط اللعان بالقول والمكان والزمان ويجوز اللعان في المساجد

والجوامع اذا لم يكن هناك مانع من الكون في المسجد فان اتفقت المرأة حائضا
انفذ الحاكم اليها من يستوفي الشهادات وكذا لو كانت غير برزة لم يكلفها الخروج
من منزلها وجاز استيفاء الشهادات عليها فيه وقال الشيخ رح اللعان ايمان وليست
بشهادات ولعلمه نظر الى اللفظ فانه بصورة اليمين **واما احكامه** فتشتمل على
مسائل * الاولى يتعلق بالقذف وجوب الحد في حق الرجل وبلعانه سقوط الحد في
حقه وجوب الحد في حق المرأة ومع لعانها ثبوت احكام اربعة سقوط الحدين وانتفاء
الولد من الرجل دون المرأة وزوال الفراش والتحريم المؤبد ولو اكد كذب نفسه في اثناء
اللعان او نكل ثبت عليه الحد ولم تثبت الاحكام الباقية ولو نكلت هي او اقترت زحمت
وسقط الحد عنه ولم يزل الفراش ولا تثبت التحريم ولو اكد كذب نفسه بعد اللعان لحق
به الولد لكن يرثه الولد ولا يرثه الاب ولا من يتقرب به وترثه الام ومن يتقرب بها
ولم يعد الفراش ولم يزل التحريم وهل عليه الحد فيه روايتان اظهرهما انه لاحد
ولو اعترفت بعد اللعان لم يجب عليها الحد الا ان تقرر بعمرات وفي وجوبه معها تردد *
الثانية اذا انقطع كلامه بعد القذف وقبل اللعان صار كالآخر من لعانه بالاشارة وان
لم يحصل الياس منه * الثالثة اذا ادعت انه قذفها بما يوجب اللعان فانكر فاقامت
بينة لم تثبت اللعان وتعين الحد لانه يكذب نفسه * الرابعة اذا قذف امرأته برجل
على وجه نسبهما الى الزنا كان عليه حدان وله اسقاط حد الزوجة باللعان ولو كان له
بينة سقط الحدان * الخامسة اذا قذفها فاقترت قبل اللعان قال الشيخ لزما الحدان
اقرت اربعا وسقط من الزوج ولو اقترت مرة وان كان هناك نسب لم ينتف الا باللعان
وكان للزوج ان يلا من نفسه لان تصادق الزوجين على الزنا لا ينفي النسب اذ هو
ثابت بالفراش وفي اللعان تردد * السادسة اذا قذفها فاعترفت فاقام شاهدين باعترافها
قال الشيخ لا يقبل الا بربعة ويجب الحد وفيه اشكال ينشأ من كون ذلك شهادة

بالاقرار بالزنا * **الاسابعة** اذا قذفها فماتت قبل اللعان سقط اللعان وورثها الزوج وعلية
 الحد للورث ولو اراد دفع الحد باللعان جاز وفي رواية ابي بصير ان قام رجل من اهلها
 فلا عنه فلاميراث له والا اخذ الميراث واليه ذهب في الخلاف والاصل ان الميراث يثبت
 بالموت فلا يسقط باللعان المتعقب * **الثامنة** اذا قذفها ولم يلاعن فحد ثم قذفها به قيل
 لاحد وقيل يحد تمسكاً بحصول المرجب وهو اثميه وكذا الخلاف فيما لو تلاعن ثم قذفها به
 وهنا سقوط الحد اظهر ولو قذفها به الاجنبي حد ولو قذفها فافترت ثم قذفها الزوج او الاجنبي
 فلا حد ولو قذفها فلاعن فنكحت ثم قذفها الاجنبي قال الشيخ لاحد كما لو اقام بيته ولو قيل
 يحد كان حسناً * **التاسعة** لو شهد اربعة والزوج احدهم فيه روايتان احدهما ترجم المرأة
 والاخرى تحد الشهود ويلاعن الزوج ومن قذفها ثمان من نزل رد الشهادة على اختلال بعض
 الشرائط او سبق الزوج بالقذف وهو حسن * **العاشر** اذا اخل بشيء من الفاظ اللعان
 الواجبة لم يصح ولو حكم به حاكم لم ينفذ * **الحادية عشر** فقه اللعان فسخ ليست طلاقاً

كتاب العتق

وفضلة متفق عليه حتى روي من اعتق مؤمناً اعتق الله بكل عضو منه عضواً له من
 النار ويختص الرق باهل الحرب دون اليهود والنصارى والمجوس القائمين بشرائط
 الذمة ولو اخلوا دخلوا في قسم اهل الحرب وكل من اقر على نفسه بالرق مع جهالة
 جريته حكم برقه وكذا الملتقط في دار الحرب ولو اشترى انسان من جريبي ولد له اوز وجنته
 او احد ذوي ارحامه كان جائزاً ومملكته اذ هم في الحقيقة ويستوي سبي المؤمنين
 والضلال في استباحة الرق وازالة الرق تكون باسباب اربعة المباشرة والسراية والمكسبة
 والعوارض **اصلاً** المباشرة فالعتق والكتابة والتدبير **اصلاً** العتق فعبارته الصريحة التحرير
 وفي الاتفاق تردد ولا يصح بما عدا التحرير صريحاً كان او كناية ولو قصد به العتق كقوله

فَكُنْتُ رَقَبَتِكَ اَوَانتَ سَائِبَةً وَلَوْ قَالَ لَامْتَهُ يَاحِرَّةٌ وَقَصْدُ الْعَتَقِ فَنَفِي تَحْرِيرِهَا تَرْدُ وَالْأَشْبَهُ
 عَدَمُ التَّحْرِيرِ لِبَعْدِهِ مِنْ شَبْهِ الْأَنْشَاءِ وَلَوْ كَانَ اسْمُهَا حِرَّةً فَقَالَ أَنْتِ حِرَّةٌ فَإِنْ قَصِدَ الْأَخْبَارُ
 لَمْ تَنْعَتِقْ وَإِنْ قَصِدَ الْأَنْشَاءُ صَحَّ وَلَوْ جُهِلَ مِنْهُ الْأَمْرَانِ وَلَمْ يُمْكِنْ اسْتِعْلَامُ لَمْ يَحْكَمْ
 بِالْحِرَّةِ لِعَدَمِ الْيَقِينِ بِالْقَصْدِ وَفِيهِ تَرْدُ مَنْشَأِ التَّوَقُّفِ بَيْنَ الْعَمَلِ بِحَقِيقَةِ اللَّفْظِ
 وَالتَّمَسُّكِ بِالْإِحْتِمَالِ وَلَا بَدْرَ مِنَ التَّلَفُظِ بِالصَّرِيحِ وَلَا تَكْفِي الْإِشَارَةُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى النُّطْقِ
 وَلَا الْكِتَابَةِ وَلَا بَدْرَ مِنْ تَجْرِيدِهِ مِنَ الشَّرْطِ فَلَوْ عُلِّقَ عَلَى شَرْطٍ مَتَرَقِبٍ أَوْ صِفَةٍ لَمْ يَصِحَّ
 وَكَذَا لَوْ قَالَ يَدُكَ حِرَّةٌ أَوْ رِجْلُكَ أَوْ وَجْهُكَ أَوْ رَأْسُكَ أَمَّا لَوْ قَالَ بَدَنُكَ أَوْ جَسَدُكَ فَلَا شَبْهَ
 وَقَوْعُ الْعَتَقِ لَأنَّهُ هُوَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ أَنْتِ وَهَلْ يَشْتَرِطُ تَعْيِينَ الْمَعْتَقِ الظَّاهِرُ لَا لَوْ قَالَ أَحَدُ
 عِبِيدِي حُرٌّ صَحَّ وَيَرْجِعُ إِلَى تَعْيِينِهِ فَلَوْ عَيَّنَ ثُمَّ عَدَلَ لَمْ يُقْبَلْ وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ التَّعْيِينِ
 قِيلَ يُعَيَّنُ الْوَارِثُ وَقِيلَ يُقَرَّعُ وَهُوَ أَشْبَهُ لِعَدَمِ إِطْلَاعِ الْوَارِثِ عَلَى قَصْدِهِ أَمَّا لَوْ عَتَقَ مَعِينًا
 ثُمَّ اشْتَبَهَ أَرْجِي حَتَّى يَذْكُرَ فَإِنْ ذَكَرَ عَمَلًا بِقَوْلِهِ وَلَوْ عَدَلَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يُقْبَلْ فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ
 لَمْ يُقَرَّعْ مَا دَامَ حَيًّا لِإِحْتِمَالِ التَّذْكَرُفَانِ مَاتَ وَادَّعَى الْوَارِثُ الْعِلْمَ رَجَعَ إِلَيْهِ وَإِنْ جُهِلَ
 يُقَرَّعُ بَيْنَ عِبِيدِهِ لِتَحْقِيقِ الْأَشْكَالِ وَالْيَاسِ مِنْ زَوَالِهِ وَلَوْ ادَّعَى أَحَدٌ مِمَّا لَيْكُهُ أَنَّهُ هُوَ الْمُرَادُ
 بِالْعَتَقِ فَإِنْ كَرِهَ الْقَوْلَ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ وَكَذَا حُكْمُ الْوَارِثِ وَلَوْ نَكَلَ قُضِيَ عَلَيْهِ وَيَعْتَبَرُ
 فِي الْمَعْتَقِ الْبُلُوغُ وَكَمَالُ الْعَقْلِ وَالْإِخْتِيَارُ وَالْقَصْدُ إِلَى الْعَتَقِ وَالتَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ وَكَوْنُهُ
 غَيْرَ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ وَفِي مَتَقِ الصَّبِيِّ إِذَا بَلَغَ عَشْرًا وَصَدَّقَتْهُ تَرْدُ وَمُسْتَنْدَ الْجَوَازِ رَوَايَةُ
 زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا يَصِحُّ مَتَقِ السَّكَرَانِ وَيَبْطُلُ بِأَشْرَاطِنَةِ الْقُرْبَةِ
 مَتَقِ الْكَافِرِ لِعُذْرَتِهَا فِي حَقِّهِ وَقَالَ الشَّيْخُ فِي الْخِلَافِ يَصِحُّ وَيَعْتَبَرُ فِي الْمَعْتَقِ الْإِسْلَامُ وَالْمِلْكُ
 فَلَوْ كَانَ الْمَمْلُوكُ كَافِرًا لَمْ يَصِحَّ مَتَقُهُ وَقِيلَ يَصِحُّ مطلقًا وَقِيلَ يَصِحُّ مَعَ النَّذْرِ وَيَصِحُّ مَتَقُ
 وَلَدِ الزَّانَا وَقِيلَ لَا يَصِحُّ بِنَاءً عَلَى كُفْرِهِ وَلَمْ يَثْبُتْ وَلَوْ عَتَقَ غَيْرَ الْمَالِكِ لَمْ يَنْفِذْ عَتَقُهُ
 وَلَوْ أَجَازَهُ الْمَالِكُ وَلَوْ قَالَ إِنْ مَلَكَكَ فَانْتَ حُرٌّ لَمْ يَنْعَتِقْ مَعَ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ نَذْرًا

ولو جعل العتق يمينا لم يقع كما لو قال انت حر ان فعلت او ان فعلت ولو اعتق
مملوك ولده الصغير بعد التقويم صح ولو اعتقه ولم يقومه على نفسه او كان الولد بالغاً
رشيداً لم يصح ولو شرط على المعتق شرطاً في نفس العتق لزمه الوفاء به ولو شرط اعادته في
الرق ان خالف اُعيد مع المخالفة عملاً بالشرط وقيل يبطل العتق لانه اشتراط لاسترقاق
من ثبت حرّيته ولو شرط خدمة زمان معين صح ولو قضى المدة أبغاً لم يعد في الرق
وهل للورثة مطالبة باجرة مثل الخدمة قيل لا والوجه اللزوم ومن وجب عليه عتق
في كفارة لم يُجزئه التدبير وان اتى على المؤمن سبع سنين استحب متفقه ويستحب
عتق المؤمن مطلقاً ويكره عتق المسلم المخالف وعتق من لا يقدر على الاكتساب
ولا بأس بعتق المستضعف ومن اعتق من يعجز عن الاكتساب استحب اعانته ويلحق
بهذا الفصل مسائل * الأولى لو نذر عتق اول مملوك يملكه فملك جماعة قيل
ينعتق احدهم بالقرعة وقيل يتخير ويعتق وقيل لا يعتق شيئاً لانه لم يتحقق شرط النذر
والاول مروى * الثانية لو نذر تحرير اول ما قلده فولدت توأمين كلنا معتقين * الثالثة
لو كان له ممالك فاعتق بعضهم ثم قيل له هل اعتقت ممالكك فقال نعم انصرف
الجواب الى من باشر متفقهم خاصة * الرابعة لو نذر عتق امته ان وطئها صح فان
اخرجها من ملكه انحلت اليمين ولو اعادها بملك مستأنف لم يعد اليمين * الخامسة
لو نذر عتق كل عبد قد يم انصرف الى من مضى عليه في ملكه ستة اشهر فصاعداً *
السادسة من اعتق وله مال فماله لم يولد وقيل ان لم يعلم به المولى فهو له وان علمه فهو
للمعتق الا ان يستثنيه المولى والاول اشهر * السابعة اذا اعتق ثلث صبيده وهم ستة
استخرج الثلث بالقرعة وصورتها ان يكتب في ثلث رقاع اسم اثنين في كل رتعة
ثم يخرج على الحرية والرقية فان اخرج على الحرية كفت الواحدة وان اخرج
على الرقية افتقر الى اخرج اثنين واذا تساوى واحداً او قيمة او اختلفت القيمة مع

امكان التعديل اثلاثا فلا بحث وان اختلفت القيمة ولم يمكن التعديل اخرج ثلثهم
قيمة وطرح اعتبار العدد وفيه تردد وان تعذر التعديل مدداً أو قيمةً اخرجنا على الحرية
حتى يستوفي الثلث قيمةً ولو تصرت قيمة المخرج اكملنا الثلث ولو بجزء من آخر *
الثامنة من اشترى امه نسيت ولم ينقد ثمنها فاعتقها وتزوجها ومات ولم يخلف سواها بطل
عتقه وبكاه وردت على البائع رقا ولو حملت كان ولدها رقا وهي رواية هشام بن سالم
وقيل لا يبطل العتق ولا يرق الولد وهو اشبه * التاسعة اذا اوصى بعتق عبد فخرج من
الثلث لزم الوارث اعتاقه فان امتنع اعتقه الحاكم ويحكم بحريته حين الاعتاق للاحين
الوفاة وما اكتسبه قبل الاعتاق وبعد الوفاة يكون له لاستقرار سبب العتق بالوفاة ولو
قيل يكون للوارث لتحقيق الرق عند الاكتساب كان حسنا * العاشرة اذا اعتق مملوكه
من غيره باذنه وقع العتق من الامر وينتقل الى الامر عند الامر بالعتق ليتحقق العتق
في الملك وفي الانتقال تردد * الحادية عشر العتق في مرض الموت يمضي من الثلث
وقيل من الاصل والاول مروى * تفريعان * الاول اذا اعتق ثلث اماء في مرض
الموت ولا مال له سواهن اخرجت واحدة بالقرعة فان كان بها حمل تجدد بعد الاعتاق
فهو حر اجماعا وان كان سابقا على الاعتاق قيل هو حر ايضا وفيه تردد * الثاني اذا
اعتق ثلثة في مرض الموت لا يملك غيرهم ثم مات احدهم افرغ بين الميت والاحياء
ولو خرجت الحرية لمن مات حكم له بالحرية ولو خرجت على احد الحيين حكم
على الميت بكونه مات رقا لكن لا يحتسب من التركة ويقرع بين الحيين ويحرر
منهما ما يحتمله الثلث من التركة الباقية ولو عجز احدهما من الثلث اكمل الثلث
من الاخر ولو فضل منه كان فاضله رقا **واما** السراية فمن اعتق شقصا من عبدة مري
العتق فيه كله اذا كان المعتق صحيحا جائزا التصرف وان كان له فيه شريك قوم عليه
ان كان موسرا وسعى العبد في فك ما بقي منه ان كان العتق معسرا وقيل ان قصد

الاضرار فَنَكَّه ان كان موسراً وبطل عتقه ان كان معسراً وان قصد القرية عتقت حصته
وسعى العبد في حصة الشريك ولم يجب على المعتق فكَّه فان عجز العبد او امتنع
من السعي كان له من نفسه ما اعتق وللشريك ما بقي وكان كسبه بينه وبين الشريك
ونفقته وفطرنه عليهما ولو هياه شريكه في نفسه صح وتناولت المهايأة المعتاد والنادى كالصيد
والالتقاط ولو كان المملوك بين ثلثة فاعتق اثنان قومت حصة الثالث عليهما بالسوية
تساوت حصصهما فيه او اختلفت وتعتبر القيمة وقت العتق لانه وقت الحيلولة وينعتق
حصة الشريك باداء القيمة لا بالاصفاق وقال الشيخ هو مراعى ولو هرب المعتق صبر عليه
حتى يعود وان أعسر انظر الى اليسار ولو اختلفا في القيمة فالقول قول المعتق وقيل القول
قول الشريك لانه ينتزع نصيبه من يده ولو ادعى المعتق فيه عيبا فالقول قول الشريك
واليسار المعتبر هو ان يكون مبالكا بقدر قيمة نصيب الشريك فاضلا عن قوت يومه
وليلته ولو ورث شقصا ممن ينعتق عليه قال في الخلاف يتوهم وهو بعيد ولو اوصى
بعق بعض عبد او بعتقه وليس له غيره لم يقوم على الورثة باقيه وكذا لو اوصته عند
موته اعتق من الثلث ولم يقوم عليه والاعتبار بقيمة الموصى به بعد الوفاة وبالنجز عند
الاصفاق والاعتبار في قيمة التركة باقل الامر من حين الوفاة الى حين القبض لان
الثاني بعد الوفاة غير معتبر والزيادة مملوكة للوارث ولو اعتق الحامل تحررا الحمل
ولو استثنى رقة على رواية السكوني من ابي جعفر عليه السلام وفيه اشكال منشأ عدم
القصد الى عتقه * **تفريع** اذا ادعى كل واحد من الشريكين على صاحبه عتق
نصيبه كان على كل واحد منهما اليمين لصاحبه ثم يستقر رقب نصيبهما واذا دفع المعتق
قيمة نصيب شريكه هل ينعتق عند الدفع او بعده فيه تردد والاشبه انه بعد الدفع ليقع
العتق من ملك ولو قيل بالاقتران كان حسنا وان اشهد بعض الورثة بعق مملوك
لهم مضى العتق في نصيبه فان شهد آخر وكانا مرضيين نفذ العتق فيه كله والامضى

في نصيبهما ولا يكلف أحدهما شراء الباقي **وأما** الملك فإذا ملك الرجل أو المرأة أحد
 الأبوين وإن علوا أو أحد الأولاد ذكرًا أو أنثى أو أنثى وان نزلوا اعتق في الحال وكذا لو ملك
 الرجل إحدى المحرمات عليه نسبًا ولا يعتق على المرأة سوى العمودين ولو ملك
 الرجل من جهة الرضاع من يعتق عليه بالنسب هل يعتق عليه فيه روايتان أشهرهما
 العتق ويثبت العتق حين يتحقق الملك ومن يعتق كآله بالملك يعتق بعضه بملك
 ذلك البعض وإذا ملك شقصا ممن يعتق عليه لم يقوم عليه إن كان معسرا وكذا لو ملكه
 بغير اختياره ولو ملكه اختيارا وكان موسرا قال الشيخ يقوم عليه وفيه تردد **فرعان**
 * الأول إذا أوصى لصبي أو مجنون بمن يعتق عليه فللمولي أن يقبل إن لم يتوجه
 به ضرر على المولى عليه فإن كان فيه ضرر لم يجز القبول لأنه لا ضبطة كالوصية
 بالمرضى الفقير تفصيلاً من وجوب نفقته * الثاني لو أوصى له ببعض من يعتق عليه
 وكان معسرا جاز القبول ولو كان المولى عليه موسرا قيل لا يقبل لأنه يلزمه افتكاكه
 والوجه القبول إذا شبه أنه لا يقوم عليه **وأما** العوارض فهي العمي والجذام والافغان
 وإسلام المملوك في دار الحرب سابقا على مولاه ودفع قيمة الوارث وفي عتق من
 مثل به مولاه تردد والمروي أنه يعتق وقد يكون الاستيلاء سببا للعتق فلنذكر
 الفصول الثلاثة في كتاب واحد لأن نمرتها إزالة الرق *

كتاب التدبير والمكاتب والاستيلاء

التدبير هو عتق العبد بعد وفاة المولى وفي صحة تدبيره بعد وفاة غيره كزوج المملوكة
 وفاته من يجعل له خدمته تردد أظهره الجواز ومستندة النقل والعلم به يستدعي ثلثة
 مقاصد * الأول في العبارة وما يحصل به التدبير والصريح أنت حر بعد وفاتي أو إذا مت
 فانت حر أو عتق أو معتق ولا عبرة باختلاف أدوات الشروط وكذا لا عبرة باختلاف

اللفاظ التي يعبر بها عن المدبر كقوله هذا او هذه او انت او فلان وكذا لو قال متي متي
 او اي وقت او اي حين وهو ينقسم الى مطلق كقوله اذ امنت والى مقيد كقوله اذ امنت
 في سفرى هذا او من مرضى هذا او في سنتى هذه او شهري او شهر كذا ولو قال انت مدبر
 وانصر لم ينقد اما لو قال فاذا امنت فانت حر صرح وكان الاعتبار بالصيغة لا بما تقدمها
 ولو كان المملوك لشريكين فقالا اذ امنتنا فانت حر انصرف قول كل واحد منهما الى نصيبه
 وصح التدبير ولم يكن معلنا على شرط وينتفى بموتها ان خرج نصيب كل واحد
 من ثلثه ولو خرج نصيب احدهما تحرر وبقي نصيب الآخر وبعضه وتا ولو مات
 احدهما تحرر نصيبه من ثلثه وبقي نصيب الآخر حتى يموت ويشترط في الصيغة
 المذكورة شرطان * الشرط الاول النية فلاحكم لعبارة الساهي ولا الغالط ولا السكران ولا
 المخرج الذي لا قصد له وفي اشتراط نية القربة تردد والوجه انه غير مشروط * الشرط الثاني
 تجريدها عن الشرط والصفة في قول مشهور للاصحاب فلو قال ان قدم المسافر فانت
 حر بعد وفاتي او اذا اهل شهر رمضان مثلالا لم ينقد وكذا لو قال بعد وفاتي بسنة او شهر وكذا
 لو قال ان اديت الي اولى ولدي كذا فانت حر بعد وفاتي لم يكن تدبير او لا كتابة والمدبرة
 رزق له وطها والنصرف فيها فان حملت منه لم يبطل التدبير ولومات مولعا عتقت
 بوفاته من الثلث وان حجز الثلث عتق ما يبقى فيها من نصيب الولد ولو حملت
 بمملوك سواء كان من عقد او زنا او شبهة كان مدبرا كامة ولو رجع المولى في تدبيرها
 لم يكن له الرجوع في تدبير ولدها وقيل له الرجوع والاول مروى وكذا المدبر اذا اتى
 بولد مملوك فهو مدبر كابية ولو دبرها ثم رجع في تدبيرها فانت بولد لسته اشهر فصاعدا
 من حين وجوعه لم يكن مدبرا لاحتمال تجدد ولو كان لدون ستة اشهر كان مدبرا
 لتحقق الحمل بعد التدبير ولو دبرها حاملا قيل ان علم بالحمل فهو مدبر والا فهو رزق
 وهي رواية الوشاء وقيل لا يكون مدبرا لانه لم يقصد بالتدبير وهو شبه * الثاني في المباشر

ولا يصح التدبير الا من بالغ عاقل فاصد مختار جائز التصرف فلو دبر الصبي لم يقع تدبيره وروي اذا كان مميّزاً له عشر سنين صحّ تدبيره ولا يصحّ تدبير المجنون ولا المكره ولا السكران ولا الساهي وهل يصحّ التدبير من الكافر الاشبه نعم حربياً كان او ذمياً ولو دبر المسلم ثم ارتد لم يبطل تدبيره ولو مات في حال ردته حقق المدبر هذا اذا كان ارتداده لاعن فطرة ولو كان عن فطرة لم ينعتق للمدبر بوفاء المولى لخروج ملكه عنه وفيه تردد ولو ارتد لاعن فطرة ثم دبر صحّ على تردد ولو كان عن فطرة لم يصحّ واطلق الشيخ رح الجواز وفيه اشكال ينشأ من زوال ملك المرتد عن فطرة ولو دبر الكافر كافراً فاسلم بيع عليه سواء رجع في تدبيره او لم يرجع ولو مات قبل بيعه وقبل الرجوع في التدبير تحرّر من ثلثه ولو عجز الثلث تحرّر ما يحتمله وكان الباقي للوارث فان كان مسلماً استقر ملكه وان كان كافراً بيع عليه ويصحّ تدبير الاخرس بالاشارة وكذا رجوعه ولو دبر صحيحاً ثم خرس ورجع بالاشارة المعلومة صحّ * الثالث في الاحكام وهي مسائل * الاولى التدبير بصفة الوصية يجوز الرجوع فيه قولاً كقولك رجعت في هذا التدبير وفعلًا كأن يهب او يعتق او ينفق او يوصي سواء كان مطلقاً او مقيداً وكذا لو باعه بطل تدبيره وقيل ان رجع في تدبيره ثم باع صحّ بيع رقبته وكذا ان قصد ببيعة الرجوع وان لم يقصد مضى البيع في خدمته دون رقبته وتحرّر بموت مولاه ولو انكر المولى تدبيره لم يكن رجوماً ولو ادعى المملوك التدبير وانكر المولى فحلف لم يبطل التدبير في نفس الامر * الثانية المدبر ينعتق بموت مولاه من ثلث مال المولى فان خرج منه والا تحرّر من المدبر بقدر الثلث ولو لم يكن سواء عتق ثلثه ولو دبر جماعة فان خرجوا من الثلث والاعتق من يحتمله الثلث وبُدئ بالاول فالاول ولو جهل الترتيب استخرجوا بالقرعة ولو كان على الميت دين يستوعب التركة بطل التدبير وبيع المدبرون فيه والا بيع منهم بقدر الدين وتحرّر ثلث من بقي سواء كان الدين سابقاً على

التدبير اولاً حقاً على الاصم وكما يصح الرجوع في المدبر يصح الرجوع في بعضه * الثالثة
 اذا دبر بعض عبده لم ينعق عليه الباني ولو كان له شريك لم يكلف شراء حصته وكذا
 لودبره باجمعه ورجع في بعضه وكذا لودبر الشريكان ثم اعتق احدهما لم يقوم عليه
 حصته الآخر ولو قيل يقوم كان وجهاً ولودبر احدهما ثم اعتق وجب عليه فك حصته
 الآخر ولو اعتق صاحب الحصته القن لم يجب عليه فك الحصته المدبرة على تردد *
 الرابعة اذا ابق المدبر بطل تدبيره وكان هو ومن يولد له بعد الاباق رقاً ان ولد له من امة
 واولاده قبل الاباق على التدبير ولا يبطل تدبير المملوك لو ارتد فان التحق بدار الحرب
 بطل لانه اباق ولومات مولاه قبل فراره تحرراً * الخامسة ما يكتسبه المدبر لمولاه لانه رق ولو
 اختلف المدبر والوارث فيما في يده بعد موت المولى فقال المدبر اكتسبته بعد الوفاة فالقول
 قوله مع يمينه ولو اقام كل واحد منهما بينة فالبينتة بينة الوارث * السادسة اذا اجني على
 المدبر بمادون النفس كان الارش للمولى ولا يبطل التدبير وان قتل بطل التدبير وكانت
 قيمته للمولى يقوم مدبراً * السابعة اذا اجني المدبر تعلق ارش الجناية برقبته ولسيده
 فك به ارش الجناية وله بيعه فيها فان فكه فهو على تدبيره وان باعه وكانت الجناية
 تستغفره فالقيمة لمستحق الارش وان لم تستغفره بيع منه بقدر الجناية والباقي على
 التدبير ولمولاه ان يبيع خدمته وله ان يرجع في تدبيره ثم يبيعه وعلى ما قلناه لو باع رقبته
 ابتداءً صح وكان ذلك نقضاً للتدبير وعلى رواية اذا لم يقصد نقض التدبير كان التدبير
 باقياً وينعق بموت المولى ولا سبيل عليه ولومات المولى قبل افتكاكه انعتق
 ولا يثبت ارش الجناية في تركة المولى * الثامنة اذا ابق المدبر بطل التدبير ولو جعل
 خدمته لغيره حيوة المخدم ثم هو حر بعد موت ذلك الغير لم يبطل تدبيره باثباته
 فروع اربعة * الاول اذا استغاد المدبر مالا بعد موت مولاه فان خرج المدبر من الثلث
 فاكل له والا كان له من الكسب بقدر ما يتحرر منه والباقي للورثة * الثاني اذا كان له

مال غائب بقدر قيمته مرتين تحرر ثلثه وكلما حصل من المال شيء تحرر من المدبر
بنسبته وان تلف استقر العتق في ثلثه * الثالث اذا كُتِبَ ثم دبر صمَّ فان ادنى مال
الكتابة عتق بالكتابة وان تأخر حتى مات المولى عتق بالتدبير ان خرج من الثلث
والاعتق منه الثلث وسقط من مال الكتابة بنسبته وكان الباقي مكتابا اما لو دبره ثم كاتبه
كان نقضا للتدبير وفيه اشكال اما لو دبره ثم قاطعه على مال ليعجل له العتق لم يكن
ابطالا للتدبير قطعا * الرابع اذا دبر حملا صمَّ ولا يسري الى امه ولورجع في تدبيره صمَّ
فان اتت به لاقبل من ستة اشهر من حين التدبير صمَّ التدبير فيه لتحقيقه وقت التدبير
وان كان لاكثر لم يحكم بتدبيره لاحتمال تجددته وتوهم العمل * واما المكاتبه
فتستدعي بيان اركانها واحكامها ولو احقها **اما** الاركان فالصيغة والموجب والمملوك
والعرض والكتابة مستحبة ابتداء مع الامانة والاكتساب وتناكذب سؤال المملوك ولو
ضد الامران كانت مباحة وكذا لو ضدم احدهما وليست متقا بصفة ولا بيعا للعبه
من نفسه بل هي معامله مستقلة بعيدة عن شبه البيع فلو باعه نفسه بشئ مؤجل
لم يصح ولا يثبت مع الكتابة خيار المجلس ولا يصح من دون الاجل على الاشبه
ويفتقر ثبوت حكمها الى الانجاب والقبول ويكفي في المكاتبه ان يقول كاتبك
فمع تعيين الاجل والعرض وهل يفتقر الى قوله فاذا اديت فانك حر مع نية ذلك قبل
نجم وقيل بل يكتفي بالنية مع العقد فاذا ادى عتق سواء نطق بالضميمة او اغفلها
وهو اشبه بالكتابة فسمان مشروطة ومطلقة فاما مطلقة ان يقتصر على العقد وذكر الاجل
والعرض والنية والمشروطة ان يقول مع ذلك فان عجزت فانك رد في الرق فمتى
عجز كان للمولى رده رقا ولا يعيد عليه ما اخذ وحده العجز ان يؤخر نجما الى نجم
او يعلم من حاله العجز من فك نفسه وقيل ان يؤخر نجما من محله وهو مروى
ويستحب للمولى مع العجز الصبر عليه والكتابة عقد لازم مطلقة كانت او مشروطة

وقيل ان كانت مشروطة فهي جائزة من جهة العبد لان له ان يعجز نفسه والاول
اشبه ولا نسلم ان للعبد ان يعجز نفسه بل يجب عليه السعي ولو امتنع يجبر وقال الشيخ
لا يجبر وفيه اشكال من حيث اقتضى عقد الكتابة وجوب السعي فكان الاشبه الاجبار
لكن لو عجز كان للمولى النسخ ولو اتفقا على التقايل صح وكذا لو ابرأه من مال الكتابة
وينتق بالابراء ولا تبطل بموت المولى وللوارث المطالبة بالمال وينتق بالاداء الى
الوارث ويعتبر في الموجب البلوغ وكمال العقل والاختيار وجواز التصرف وهل يعتبر
الاسلام فيه تردد والوجه عدم الاشتراط فلو كاتب الذمي مملوكه الذمي على خمر
او خنزير وتقابضا حكم عليهما بالتزام ذلك ولو اسلما لم يقبل وان لم يتقابضا كان
عليه القيمة ويجوز لولي اليتيم ان يكتب مملوكه مع اعتبار الغبطة للمولى عليه
وفيه قول بالمنع ولو ارته ثم كاتب لم يصح اما لزوال ملكه عنه اولانه لا يقر المسلم في ملكه
ويعتبر في المملوك البلوغ وكمال العقل لانه ليس لاحدهما اهلية القبول وفي كتابة
الكافر تردد اظهره المنع لقوله تعالى فكتبوه ثم ان علمتم فيهم خيرا واما الاجل ففي
اشتراطه خلاف فمن الاصحاب من اجاز الكتابة حاله ومؤجله ومنهم من اشترط
الاجل وهو اشبه لان ما في يد المملوك لسيدة فلا يصح المعاملة عليه وما ليس في ملكه
يتوقع حصوله فتعين ضرب الاجل ويكفي اجل واحد ولا حد في الكثرة اذا كانت
معلومة ولا بد ان يكون وقت الاداء معلوما فلو قال كاتبك على ان تؤدي الي كذا
في سنة بمعنى انها ظرف الاداء لم يصح ويجوز ان تتساوى النجوم وان تختلف وفي
اعتبار اتصال الاجل بالعقد تردد ولو قال كاتبك على خدمة شهر ودينار بعد الشهر
صح اذا كان الدينار معلوم الجنس ولا يلزم تاخير الدينار الى اجل آخر ولو مرض العبد
شهر الخدمة بطلت الكتابة لتعذر الغرض ولو قال على خدمة شهر بعد هذا الشهر قيل
يقبل على القول باشتراط اتصال المدة بالعقد وفيه تردد ولو كاتبه ثم حبسه مدة قيل

يجب ان يؤجله مثل تلك المدة وقيل لا يجب بل يلزمه اجرتة لمدة احتباسه وهو شبه
واما العوض فيعتبر فيه ان يكون ديناً منجماً معلوم الوصف والقدر مما يصح تملكه
للمولى فلا تصح الكتابة على عيين ولا مع جهالة العوض بل يذكر في وصفه كل ما يتفاوت
الثلث لاجله بحيث ترتفع الجهالة فان كان من الاثمان وصَفَه كَمَا يَصِفُه في النسبة
وان كان عرضاً وصَفَه كَصِفَتِه في السلم ويجوز ان يكتبه باي ثمن شاء ويكره ان يتجاوز
قيمتة وتجوز المكاتبه على منفعة كالخدمة والخياطة والبناء بعد وصفه بما يرفع الجهالة
واذا جمع بين كتابة وبيع او اجارة او غير ذلك من عقود المعاوضات في عقد واحد صح
وتكون مكاتبته بحصة ثمنه من البذل وكذا يجوز ان يكتب الاثنان مبداً سواء اتفقت
حصصهما او اختلفت تساوى العوضان او اختلفا ولا يجوز ان يدفع الى احد الشريكين
دون صاحبه ولودفع شيئاً كان لهما ولو اذن احدهما لصاحبه جاز ولو كاتب ثلثه في عقد
واحد صح وكان كل واحد منهم مكاتباً بحصة ثمنه من المسمى وتعتبر القيمة وقت العقد
وايهم ادنى حصته عتق ولا يتوقف على اداء حصته غيره وايهم عجز رقب دون غيره
ولو شرط كفالة كل واحد منهم صاحبه وضمان ماعليه كان الشرط والكتابة صحيحين
ولو دفع المكتب ماعليه قبل الاجل كان الخيار لمولاه في القبض والتأخير ولو عجز المكتب
المطلق كان على الامام ان يفككه من سهم الرقاب والمكاتب الفاسدة لا يتعلق بها حكم
بل تقع لافية **واما** الاحكام فتشتمل على مسائل * الاولى اذا مات المكتب وكان
مشروطاً بطلت الكتابة وكان مات تركه لمولاه واولاده وقاوان لم يكن مشروطاً تحرره منه بقدر
ما اذاه وكان الباقي رقباً لمولاه من تركته بقدر ما فيه من رقب ولو رثته بقدر ما فيه من حرته
ويؤدى الوارث من نصيب الحرية ما بقي من مال الكتابة وان لم يكن له مال
سعى الاولاد فيما بقي على ابيهم ومع الاداء ينعق الاولاد وهل للمولى اجبارهم على
الاداء فيه تردد وفيه رواية اخرى تقتضي اداء ما تخلف من اصل التركة ويتحرروا

الاولاد وما يبقى فلهم والاولى اشهر ولو اوصي له لوصية صح له من ما بقدر ما فيه من حرية
وبطلت فيما زاد ولو وجب عليه حداً اقيم عليه من حد الاحرار بنسبة الحرية وبنسبة الرقية
من حد العبيد ولو زنى المولى بمكاتبته سقط عنه من الحد بقدر ماله فيها من الرق وحد
بالباقى * الثانية ليس للمكاتب التصرف في ماله ببيع ولا هبة ولا عتق ولا اراض الا باذن
مولاه ولا يجوز للمولى التصرف في مال المكاتب الا بما يتعلق بالاستيفاء ولا يجوز له
وطي المكاتب بالملك ولا بالعقد ولو طاعت حدث ولا يجوز له وطى امة المكاتب ولو وطى
لشبهة كان عليه المهر وكل ما يكتسبه المكاتب قبل الاداء وبعده فهو له لان تسلط المولى
زال عنه بالكتابة ولا تنزوج المكاتبه الا باذنه ولو بادرت كان عقدها موقفاً مشروطاً
كانت او مطلقة وكذلك ليس للمكاتب وطى امة يبتاعها الا باذن مولاه ولو كانت كتابية
مطلقة * الثالثة كلما يشترطه المولى على المكاتب في عقد الكتابة يكون لازماً مالم يكن
مخالفاً للكتاب والسنة * الرابعة لا يدخل الحمل في كتابة امة لكن لو حملت
بمملوك بعد الكتابة كان حكم اولادها كحكمها يعتق منهم بحسابها ولو تزوجت بحر
كان اولادها احراراً ولو حملت من مولاه لم تبطل الكتابة فان مات وعليها شيء
من مال الكتابة تحررت من نصيب ولذا وان لم يكن لها ولد سمعت في مال الكتابة
للوارث * الخامسة المشروط رق وفطرته على مولاه ولو كان مطلقاً لم يكن عليه فطرته
واذا وجب عليه كفارة كفر بالصوم ولو كفر بالعتق لم يجزه وكذا لو كفر بالا طعام ولو كان
للمولى اذن له قيل لم يجزه لانه كفر بمالم يجب عليه * السادسة اذا ملك المملوك
نصف نفسه كان كسبه بينه وبين مولاه ولو طلب احدهما المهاداة اجبر الممتنع وقيل
لا يجبر وهو امثلة * السابعة لو كاتب عبده ومات فابراه احد الوراث من نصيبه من مال
الكتابة او اعتق نصيبه صح ولا يقوم عليه الباقي * الثامنة من كاتب عبده وجب ان
يعينه من زكوته ان وجبت عليه ولا حد له قلة ولا كثرة ويستحب التبرع بالعطية

ان لم تجب * التاسعة لو كان له مكاتبان فادى احدهما واشتبه صبر عليه لرجاء التذكر فان مات المولى استخرج بالقرعة ولو ادعى على المولى العلم كان القول قوله مع يمينه ثم يقرع بينهما لاستخراج المكاتب * العاشرة يجوز بيع مال الكتابة فان ادعى المكاتب مال الكتابة انعتق وان كان مشروطا فعجز وفسخ المولى رجعا لمولاه ويجوز بيع المشروط بعد عجزه مع الفسخ ولا يجوز بيع المطلق * الحادية عشر اذا زوج بنته من مكاتبته ثم مات فملكته انفسخ النكاح بينهما * الثانية عشر اذا اختلف السيد والمكاتب في مال الكتابة او في المدة او في النجوم فالقول قول السيد مع يمينه ولوقيل القول قول منكر زيادة المال والمدة كان حسنا * الثالثة عشر اذا دفع مال الكتابة وحكم بحريته فبان العوض معيبا فان وضي المولى فلا كلام وان رده بطل العتق المحكوم به لانه مشروط بالعوض ولو تجدد في العوض عيب لم يمنع من الرد بالعيب الاول مع ارش الحادث وقال الشيخ يمتنع وهو بعيد * الرابعة عشر اذا اجتمع على المكاتب ديون مع مال الكتابة فان كان ما في يده يقوم بالجميع فلا بحث وان عجز وكان مطلقا تحاص فيه الديان والمولى وان كان مشروطا قدم الدين لان في تقديمه حفظا للحقين ولو مات وكان مشروطا بطلت الكتابة ودفع ما في يده في الديون خاصة ولو قصر قسم بين الديان بالحصص ولا يضمنه المولى لان الدين يتعلق بذلك المال فقط * الخامسة عشر يجوز ان يكاتب بعض عبده اذا كان الباني حرا او قاله ومنعه الشيخ ولو كان الباني رقا لغيره فاذن صح وان لم ياذن بطلت الكتابة لانها يتضمن ضرر الشريك ولان الكتابة ثمرتها الاكتساب ومع الشركة لا يتمكن من التصرف واما اللواحق فتشتمل على مقاصد * الاول في لواحق تصرفاته وقد بينا انه لا يجوز ان يتصرف بما ينافي الاكتساب من هبة او محاباة او اقراض او اعتاق الاباد من مولاه وكما يصح ان يهب من الاجنبي باذن المولى فكذا هبته لمولاه ونريد ان نلحق هنا مسائل * الاولى المراد من الكتابة تحصيل العتق وانما يتم

بإطلاق التصرف في وجوه الاكتساب فيصح أن يبيع من مولاه ومن غيره وأن يشتري منه ومن غيره ويتوضى مافيه الغبطة في معاوضته فيبيع بالحال لا بالموجل إلا أن يسمح المشتري بزيادة عن الثمن فيعجل مقدار الثمن ويؤخر الزيادة أما هو فإذا ابتاع بالدين جاز وكذا أن استسلم وليس له أن يرهن لأنه لا حظ له ور بما تلف منه وكذا ليس له أن يدفع قراضاً * الثانية إذا كان للمكاتب علي مولاه مال وحل فجم فإن كان المالان متساويين جنساً ووصفاً تهاوتا ولو فضل لأحدهما رجع صاحب الفضل وإن كانا مختلفين لم يحصل التقاض إلا برضاها وهكذا حكم كل غريمين وإذا تراخيا كفى ذلك ولو لم يقبض الذي له ثم يعيده عوضاً سواء كان المال ائماناً أو أمواضاً وفيه قول آخر بالتفصيل * الثالثة إذا اشترى أباه بغير إذن مولاه لم يصح وإن أذن له صح وكذا الواصي له به ولو لم يكن في قبوله ضرر بأن يكون مكتسباً يستغني بمكسبه وإذا أدى مال الكتابة متفق المكاتب وعق الأخر مع عتقه وإن عجز ففسخ المولى احترقهما * الرابعة إذا جنى عبد المكاتب لم يمكن له أن يفكه بالأرض إلا أن يكون فيه الغبطة له ولو كان المملوك أب المكاتب لم يكن له افتكاكه بالأرض ولو قصر عن قيمة الأب لأنه يتعجل بألاف مال له التصرف فيه ويستبقى ما لا ينتفع به لأنه لا يتصرف في أبيه وفي هذا تردد **المقصد الثاني** في جنائية المكاتب والجنائية عليه وفيه قسمان * القسم الأول في مسائل المشروط وفي سبع * الأولى إذا جنى المكاتب علي مولاه صمداً فإن كانت نفساً بالقصاص للوارث فإن اقتصر كان كما لو مات وإن كانت طرفاً بالقصاص للمولى فإن اقتصر فالكتابة بحالها وإن كانت الجنائية خطأ فهي تتعلق برقبته وله أن يفدي نفسه بالأرض لأن ذلك يتعلق بمصلحته وإن كان ما يبدد بقدر الحقيق فمع الإداء يعتق وإن قصود رفع أرض الجنائية فإن ظهر عجزه كان لمولاه فسخ الكتابة وإن لم يمكن له مال أصلاً وعجزه فإن فسح المولى سقط الأرض لأنه

لا يثبت للمولى في ذمة المملوك مال ومقسط مال الكتابة بالقسمة * الثانية اذا جنى على
اجنبي عمداً فان عفا الكتابة بحالها وان كانت الجناية نفساً واقتص الوارث كان كمالو
مات وان كان خطأ كان له فك نفسه بارش الجناية ولو لم يكن معه مال فلا اجنبي بيعه في
ارش الجناية الا ان يغديه السيد فان فداه فالكتابة بحالها * الثالثة لو جنى عبد المالك
خطأ كان للمكاتب فكه بالارش ان كان دون قيمة العبد وان كان اكثر لم يكن له ذلك
كما ليس له ان يتنازع بزيادة من ثمن المثل * الرابعة اذا جنى على جماعة فان كان عمداً
كان لهم القصاص وان كان خطأ كان لهم الارش متعلقا برقبته فان كان ما في يده يقوم
بالارش فله افتكاك رقبته وان لم يكن له مال تساوى في قيمته بالحصص * الخامسة ان كان
للمكاتب أب وهو رقعة فقتل عبداً له لم يكن له القصاص كما لا يقتص منه في قتل الولد
ولو كان للمكاتب عبيد فجنى بعضهم على بعض جاز له الاقتصاص حسماً المادة التوتب *
السادسة اذا قتل المكاتب فهو كما لو مات وان جنى على طرفه عمداً وكان الجاني هو
المولى فلا قصاص وعليه الارش وكذا ان كان اجنبياً حراً وان كان مملوكاً ثبت القصاص
وكل موضع يثبت فيه الارش فهو للمكاتب لانه من كسبه * السابعة اذا جنى عبد المولى
على مكاتبه عمداً فارد الاقتصاص فللمولى منعه ولو كان خطأ فارد الارش لم يملك منعه
لانه بمنزلة الاكتساب ولو اراد الابراء توقف على رضى السيد واما المطلق
فاذا ادعى من مكاتبته شيئاً تحرر منه بحسابه فان جنى هذا المكاتب وقد تحرر
منه شيء جناية عمداً على حراً اقتص منه ولو جنى على مملوك لم يقتص منه
لما فيه من الحرية وله من ارش الجناية بقدر ما فيه من الحرية وتعلق برقبته منها
بقدر رقبته ولو جنى على مكاتب مساو له اقتص منه وان كانت حرية الجاني ازيد
لم يقتص وان كانت اقل اقتص منه ولو كانت الجناية خطأ تعلق بالعاقلة بقدر الحرية
وبرقبته بقدر الرقبة وللمولى ان يفدي نصيب الرقبة بنصيبها من ارش الجناية سواء

كانت الجنابة على عبد او حر ولو جنى عليه حر فلا قصاص وعليه الارش وان كان
رقاً انتص منه **المقصد الثالث** في احكام المكاتب في الوصايا وهي مسائل *
الاولى لاتصح الوصية برفقة المكاتب كما لا يصح بيعه نعم لو اضاف الوصية به الى عوديه
في الرق جاز كما لو قال ان عجز وفُسخت كتابته فقد اوصيت لك به وتجوز الوصية بمال
الكتابة ولو جمع بين الوصيتين لواحد ولاثنين جاز * **الثانية** لو كاتبه مكاتبه فاسدة
ثم اوصى به جاز ولو اوصى بما في ذمته لم يصح ولو قال فان قبضت منه فقد اوصيت
به لك صح * **الثالثة** اذا اوصى ان يوضع عن مكاتبه اكثر ما بقي عليه فهو وصية بالنصف
وزيادة وللورثة المشيئة في تعيين الزيادة ولو قال ضِعْوًا عنه اكثر ما بقي عليه ومثله فهو
وصية بما عليه وبطلت في الزائد ولو قال ضِعْوًا عنه ما شاء فان شاء ما بقي شيئاً صح وان شاء
الجميع قيل لا يصح ويبقى منه شيء بقريئة حال اللفظ * **الرابعة** اذا قال ضِعْوًا عنه اوسط
نجومه فان كان فيها اوسط عدداً او قدراً انصرف اليه وان اجتمع الامران كانت الورثة
بالخيار في ايها شاءوا قيل يستعمل القرعة وهو حسن وان لم يكن اوسط لا قدراً ولا عدداً
جمع بين نجمين لتحقق الاوسط فيؤخذ من الاربعة الثاني والثالث ومن الستة
الثالث والرابع * **الخامسة** اذا اعتق مكاتبه في مرضه او ابراه من مال الكتابة فان برأ فقد لزم
العتق والابراء وان مات خرج من ثلثه وفيه قول آخر انه من اصل التركة فان كان الثلث
بقدر الاكثر من قيمته ومال الكتابة عتق وان كان احدهما اكثر اعتبر الاقل فان خرج
الاقل من الثلث عتق والغني الاكثر وان قصر الثلث من الاقل عتق منه ما يحتمله
الثلث وبطلت الوصية في الزائد ويسعى في باقى الكتابة وان عجز كان للورثة ان يسترقوا
منه بقدر ما بقي عليه * **السادسة** اذا اوصى بعتق المكاتب فمات ولا ينس له سواء ولم يحل
مال الكتابة يعتق ثلثه معجلاً ولا ينتظر لعتق الثلث حلول الكتابة لانه ان أدى حصل
للورثة المال وان عجز استرقوا ثلثيه ويبقى ثلثاه مكاتباً يتحررون عند اداء ما عليه * **السابعة**

اذا كاتب عبدة في مرضه اعتبر من الثلث لانه معاملته على ماله بماله فحرت المكاتبه
 مجرى الهبة وفيه قول آخر انه من اصل المال بناء على القول بان المنجزات من الاصل
 فان خرج من الثلث نفدت الكتابة فيه اجمع وينتق منه اداء المال وان لم يكن
 سواه صححت في ثلثه وبطلت في الباقي **واما** الاستيلاء فيستدعي بيان امرين * الاول
 في كيفية الاستيلاء وهو يتحقق بعلوق امته منه في ملكه ولو ولد امة غيره مملوكا ثم
 ملكها لم تصرام ولده ولو ولدها حراً ثم ملكها قال الشيخ تصير ام ولدته وفي رواية ابن مارد
 لا تصير ام ولدته ولو وطئ المرهونة فحملت دخلت في حكم اهات الاولاد وكذا لو وطئ
 الذمي امته فحملت منه ولو اسلمت بيعت عليه وقيل يحال بينه وبينها وتجعل
 على يد امراة ثقة والاول اشبه * الثاني في الاحكام المتعلقة بام الولد وفيه مسائل * الاولى
 ام الولد مملوكة لا تتحرر بموت المولى بل من نصيب ولدها لکن لا يجوز للمولى
 بيعها مادام ولدها حياً الا في ثمن رقبتها اذا كان دينا على المولى ولا وجه لادائه الآمنها
 ولو مات ولدها رجعت طلقا وجاز التصرف فيها بالبيع وفيه من التصرفات * الثانية
 اذا مات مولاه وولدها حي جعلت في نصيب ولدها وصفت عليه ولو لم يكن
 موارها متق نصيب ولدها منها وسعت في الباقي وفي رواية تقوم على ولدها ان كان
 موارها وهي مهجورة * الثالثة اذا اوصى لام ولده قيل تنعق من نصيب ولدها وتعطى
 الرصية وقيل تنعق من الوصية فان فضل منها شيء * عتيق من نصيب ولدها وهو
 اشبه * الرابعة اذا اجنت ام الولد خطاء تعلقت الجناية برقبتها والمولى فكها وبكم
 بفكها قيل باقل الامرين من ارش الجناية وقيمتها وقيل بارش الجناية وهو الاشبه
 وان شاء دفعها الى المجني عليه وفي رواية مسمع من ابي عبد الله عليه السلام جنائيتها
 في جقوق الناس على سيدها ولو جنت على جماعة فالخيار للمولى ايضا بين فديتها
 وتسليمها الى المجني عليهم او ورثتهم على قدر الجنایات * الخامسة روى محمد بن

فيس من ابي جعفر عليه السلام في وليدة نصرانية اسلمت عند رجل وولدت منه غلاما
ومات فاعتقت وتزوجت نصرانيا وتنصرت وولدت فقال عد ولدها لابنها من سيدها
وتحبس حتى تضع فاذ اولعت فاقتلها وفي النهاية يفعل بها ما يفعل بالمرتدة والرواية شاذة *

كتاب الاقرار

والنظر في الاركان واللواحق واركانها اربعة * **الركن الاول** في الصيغة وفيها مقاصد *
الاول في الصيغة الصريحة وهي اللفظ المتضمن للاخبار عن حق واجب كقوله لك
علي او هندي او في ذمتي وما اشبهه ويصح الاقرار بغير العربية اضطراراً واختياراً
ولو قال لك علي كذا ان شئت اوان شئت لم يكن اقراراً وكذا لو قال ان قدم زيد وكذا
ان رضي فلان اوان شهد ولو قال ان شهد لك فلان فهو صادق لزومه الاقرار في الحال لانه
اذا صدق وجب الحق وان لم يشهد واطلاق الاقرار بالموزون ينصرف الى ميزان البلد
وكذا المكيل وكذا اطلاق الذهب او الفضة ينصرف الى النقد الغالب في بلد الاقرار
ولو كان نقداً ان غالبان او وزنات مختلفتان وهما في الاستعمال سواء رجع في التعيين
الى المقر ولو قال له علي درهم ودرهم لزمت اثنان وكذا ثم درهم او قال درهم فدرهم
اما لو قال فوق درهم او مع درهم او قبل درهم او بعده لزمت درهم واحد لاحتimal
ان يكون اراد مع درهم لي فيقتصر على المتيقن وكذا لو قال درهم في عشرة ولم يرد
الضرب ولو قال فصبته ثوباً في منديل او حنطة في سغينة او ثياباً في مينة لم يدخل الطرف
في الاقرار ولو قال له مبدعليه عمامة كان اقراراً بهما لان له اهلية الامساك وليس كذلك
ثوبان دابة عليها سرج ولو قال له قفيز حنطة بل قفيز شعير لزمت الغميزان وكذا لو قال له
هذا الثوب بل هذا الثوب اما لو قال له قفيز بل قفيزان لزمت الغميزان حسب ولو قال له
درهم بل درهم لزمت واحد ولو اقر لميت بمال وقال لا وارث له غير هذا الزم التسليم اليه

ولو قال له عليّ ألف اذا جاء رأس الشهر لزومه الألف وكذا لو قال اذا جاء رأس الشهر فله
عليّ ألف ومنهم من فرق وليس شيئاً ولو قال المالك بعثك اباك فاذا حلف الولد انعتق
المملوك ولم يلزمه الثمن ولو قال ملكت هذه الدار من فلان او غصبتُها منه او قبضتُها
منه كان اقراراً له بالدار وليس كذلك لو قال تملكْتُها عليّ يده لانه يحتمل المعونة ولو قال
كان لفلان عليّ ألف لزومه الاقرار لانه اخبار عن تقدم الاستحقاق ولا تقبل دعواه
في السقوط * الثاني في المبهمة وفيه مسائل * الاولى اذا قال له عليّ مالُ الزم التفسير
فان فسّر بما يتموّل قبل ولو كان قليلاً ولو فسّر بما لم تجر العادة بتموّله كقشر الجوزة
واللوزة لم يُقبل وكذا لو فسّر المُسلم بما لا يملكه ولا ينتفع به كالخمر والخنزير وجلد الميتة
لانه لا يعدّ مالاً وكذا لو فسّره بما ينتفع به ولا يملك كالسرجين النجس والكلب العقور
أما لو فسّره بكلب الصيد او الماشية او كلب الزرع قبل ولو فسّره برد السلام لم يقبل لانه
لم تجر العادة بالاخبار عن ثبوت مثله في الذمة * الثانية اذا قال له عليّ شيء ففسّره
بجلد الميتة او السرجين النجس قيل يقبل لانه شيء ولو قيل لا يقبل لانه لا يثبت في
الذمة كان حسناً ولو قال مال جليل او عظيم او خطير او نفيس قبل تفسيره ولو بالقليل
ولو قال كثير قال الشيخ يكون ثمانين رجوعاً في تفسير الكثرة الى رواية النذر وربما
خصّها بعض الاصحاب بموضع الورد وهو حسن وكذا لو قال عظيم جداً كقوله
عظيم وفيه تردد ولو قال اكثر من مال فلان الزم بقدره وزيادة ويرجع في تلك الزيادة
الى المقر ولو قال كنت اظنّ ماله عشرة قبل ما بنى عليه اقراره ولو ثبت ان مال
فلان يزيد عن ذلك لان الانسان يخبر عن وهمه والمال قد يخفى على غير صاحبه
ولو قال فصببتك شيئاً وقال اردت نفسك لم يقبل * الثالثة الجمع المنكر يحمل على
الثلاثة كقوله له عليّ دراهم اودنانير ولو قال ثلثة آلاف واقتصر كان بيان الجنس
اليه اذا فسّر بما يصح تملكه * الرابعة اذا قال له ألف ودرهم ثبت الدرهم ورجع في

تفسير الالف اليه وكذا لو قال الف ودرهمان وكذا لو قال مائة ودرهم او عشرة ودرهم
اما لو قال مائة وخمسون درهما كان جميع دراهم بخلاف مائة ودرهم وكذا لو قال الف
وثلاثة دراهم وكذا لو قال الف ومائة درهم والالف وثلاثة وثلاثون درهما ولو قال علي درهم
والف كانت الالف مجهولة * الخامسة ان قال له علي كذا كان اليه التفسير كما لو قال شيء
ولو فسره بالدرهم نصبا او رفعاً كان اقراراً بدرهم وقيل ان نصب كان له عشرون وتديمكن
هذا مع الاطلاع على القصد وان خفض احتمال بعض الدرهم واليه تفسير البعضية وقيل
يلزمه مائة درهم مراعاة لتجنب الكسر ولست ادري من اين نشأ هذا الشرط ولو قال
كذا كذا فان اقتصر فاليه التفسير وان اتبعه بالدرهم نصباً او رفعاً لزمه درهم وقيل ان
نصب لزمه احد عشر ولو قال كذا وكذا درهما نصبا او رفعاً لزمه درهم وقيل ان نصب
لزمه احد وعشرون والوجه الاقتصار على اليقين الامع العلم بالقصد * السادسة ان قال
هذه الدار لاحد هذين الزم البيان فان عيّن قبل ولو ادعاها الآخر كانا خصمين ولو
ادعى على المقر العلم كان له احلافه ولو اقر لآخر لزمه الضمان وان قال لا اعلم دفعها
اليهما وكانا خصمين ولو ادعى او احدهما علمه كان القول قوله مع يمينه * السابعة
ان قال هذا الثوب او هذا العبد لزيد فان عيّن قبل منه وان انكر المقر له كان القول قول
المقر مع يمينه وللحاكم انتزاع ما اقر به وله اقراره في يده * الثامنة ان قال لفلان علي الف
ثم دنع اليه وقال هذه التي كنت اقررت بها كانت وديعة فان انكر المقر له كان القول
قول المقر مع يمينه وكذا لو قال لك في ذمتي الف وجاء بها وقال هي وديعة هذه بدلها اما
لو قال لك في ذمتي الف وهذه هي التي اقررت بها كانت وديعة لم يقبل لان ما في
الذمة لا يكون وديعة وليست كالادوى ولا كالوسطى ولو قال له علي الف ودعها وقال
كانت وديعة كنت اظنها باقية فبان ان تالفه لم يقبل لانه يكذب اقراره اما لو ادعى
تلفها بعد الاقرار قبل * التاسعة ان قال له في هذه الدار مائة قبل ورجع في تفسير الكيفية

اليه فان انكر المقر له شيئاً من تفسيره كان القول قول المقر مع يمينته * العاشرة اذا قال له في ميراث ابي او من ميراث ابي مائة كان اقراراً ولو قال في ميراثي من ابي او من ميراثي من ابي لم يكن اقراراً وكان كالوعد بالهبة وكذا لو قال له من هذه الدار صم ولو قال من داري لم يقبل ولو قال له في مالي الف لم يقبل ومن الناس من فرق بين له في مالي وبين له في داري بان بعض الدار لا تسمى داراً وبعض المال يسمى مالاً ولو قال في هذه المسائل بحق واجب او بسبب صحيح او ماجري مجراه صم في الجميع * الثالث في الاقرار المستفاد من الجواب فلو قال لي عليك الف فقال ردتها او قبضتها كان اقراراً ولو قال زنها لم يكن اقراراً ولو قال نعم او أجل او بلى كان اقراراً ولو قال انا مقربه لزم ولو قال انا مقتر واقتصر لم يلزمه لتطرق الاحتمال ولو قال اشتريت مني او استوهبت فقال نعم فهو اقرار ولو قال ليس لي عليك كذا فقال بلى كان اقراراً ولو قال نعم لم يكن اقراراً وفيه تردد من حيث يستعمل الامر ان استعملاً ظاهراً * الرابع في صيغ الاستثناء وقواعده ثلث * الاولى الاستثناء من الاثبات نفى ومن النفي اثبات * الثانية الاستثناء من الجنس جائز ومن غير الجنس على تردد * الثالثة يكفي في صحة الاستثناء ان يبقى بعد الاستثناء بقية سواء كانت اقل او اكثر * **التفريع** على القامدة الاولى اذا قال له علي عشرة الادهم كان اقراراً بتسعة ونغياً للدرهم ولو قال الادهم كان اقراراً بالعشرة ولو قال ماله عندي شيء الادهم كان اقراراً بدرهم وكذا لو قال ماله عندي عشرة الادهم كان اقراراً بدرهم ولو قال الادهم لم يكن اقراراً بشيء ولو قال له خمسة الاثنين والواحد كان اقراراً باثنين ولو قال له عشرة الا خمسة الاثلاثة كان اقراراً بثمانية ولو كان الاستثناء الاخير بقدر الاول رجعاً جميعاً الى المستثنى منه كقوله عشرة الا واحداً او واحداً فيسقطان من الجملة الاولى ولو قال لفلان هذا الثوب الا ثلاثة او هذه الدار الا هذا البيت او هذا الخاتم الا هذا الفص صم وكان كالاستثناء بل اظهر وكذا لو قال هذه الدار لفلان والبيت

ابي او الخاتم له والفص اي اذا اتصل الكلام ولو قال هذه العبيد لزيد الا واحدا كلف
 البيان فان عين صم ولو انكر المقر له كان القول قول المقر مع يمينه وكذا لومات احدهم
 وعين الميت قبل منه ومع المنازعة فالقول قول المقر مع يمينه * **التفريع على**
 القاعدة الثانية ان اقال له مندي الف الدرهما فان منعنا الاستثناء من غير الجنس
 فهو افرار بتسع مائة وتسعة وتسعين درهما وان اجزأه كان تفسير الالف اليه فان فسرها
 بشيء يصح وضع قيمة الدرهم منه صم وان كان يستوعبه قيل يبطل الاستثناء لانه
 حَقَّب الافرار بما يبطله فيصم الافرار ويبطل المبطل وقيل لا يبطل ويكلف تفسيره بما يبقى
 منه بقية بعد اخراج قيمة الدرهم ولو قال الف درهم الا ثوبا فان اعتبرنا الجنس بطل
 الاستثناء وان لم نعتبره كلفنا المقر بدين قيمة الثوب فان بقي بعد قيمته شيء من الالف
 صم والا كان فيه الوجهان ولو كانا مجهولين كقوله له الف الاشياء كلف تفسيرهما وكان
 النظر فيهما كما قلناه * **التفريع على** القاعدة الثالثة لو قال لهدرهم الدرهما لم يقبل
 الاستثناء ولو قال له درهم ودرهم الدرهما فان قلنا الاستثناء يرجع الى الجملتين كان
 اقرارا بدرهم وان قلنا يرجع الى الجملة الاخيرة وهو الصحيح كان اقرارا بدرهمين
 ويبطل الاستثناء * **النظر الثاني** في المقر ولا بد ان يكون مكلفا حرا مختارا جائز التصرف
 ولا تعتبر عدالته فالصبي لا يقبل اقراره ولو كان باذن وليه اما لو اقر بماله ان يفعله
 كالوصية صم ولو اقر المجنون لم يصح وكذا المكره والسكران اما المحجور عليه للسفه
 فان اقر بمال لم يقبل ويقبل فيما عداه كالخلع والطلاق ولو اقر بسرقة قبل في الحد
 لافي المال ولا يقبل اقرار المملوك بمال ولا حد ولا جنائية بموجب ارضا او قصاصا فلواقر بمال
 تبع به اذا اعتق ولو كان مأذونا في التجارة فاقرب ما يتعلق بها قبل لانه يملك التصرف
 فيملك الافرار ويؤخذ ما اقربه مما في يده وان كان اكثر لم يضم منه مولاة ويتبع به اذا
 اعتق ويقبل اقرار الفلاس وهل يشارك المقر له الغرماء او يأخذ حقه من الفاضل فيه

تردد ويقبل وصية المريض في الثلث وان لم تجز الورثة وكذا اقراره للوارث والاجنبي مع التهمة على اظهر القولين ويقبل الاقرار بالمبهم ويلزم المقر بيانه فان امتنع حبس وضيق عليه حتى يبين وقال الشيخ : ح يقال له ان لم تفسر جعلتك ناكلاً فان اصر اُحاف المقر له ولا يقبل اقرار الصبي بالبلوغ حتى يبلغ الحد الذي يحتمل البلوغ *
النظر الثالث في المقر له وهوان يكون له اهلية التملك فلواتر لهيمة لم يقبل ولو قال بسببها صح ويكون الاقرار للمالك وفيه اشكال اذ قد يجب بسببها ما لا يستحقه المالك كاروش الجنايات على سائقها اوراكبها ولو اقر لعبد صح ويكون المقر له ملوالة لان للعبد اهلية التصرف ولو اقر لحمل صح سواء اطلق او بين سبباً محتملاً كالارث او الوصية ولو نسب الاقرار الى السبب الباطل كالجنانية عليه فالوجه الصحة نظراً الى مبدأ الاقرار والغاء ما يبطله ويملك الحمل ما اقر به بعد وجوده حياً ولو سقط ميتاً فان فسره بالميراث رجع الى باقي الورثة وان قال هو وصية رجع الى ورثة الموصي وان اجمل طو لب ببيانه ويحكم بالمال للحمل بعد سقوطه حياً لدون ستة اشهر من حين الاقرار ويبطل استحقاقه لو ولد اكثر من مدة الحمل وان وضع فيما بين الاقل والاكثر ولم يكن للمرأة زوج ولا مالك حكم له به لتحققه حملاً وقت الاقرار وان كان لها زوج او مولى قيل لا يحكم له لعدم اليقين بوجوده ولو قيل يكون له بناء على غالب العوائد كان حسناً ولو كان الحمل ذكرين تساوي ايمه اقربته ولو وضع احدهما ميتاً كان ما اقر به للآخر لان الميت كالمعدوم واذا اقر بولد لم يكن اقراراً بزوجية امه ولو كانت مشهورة بالحرية *
النظر الرابع في اللواحق وفيه مقاصد * **الاول** في تعقيب الاقرار بالاقرار اذا كان في يده دار على ظاهر التملك فقال هذه لفلان بل لفلان قضى بها الاول وغرم قيمتها للثاني لانه حال بينه وبينها فهو كالمثلث وكذا لو قال غصبتها من فلان بل من فلان ام الوئال غصبتها من فلان وهي لفلان لزمه تسليمها الى المغصوب منه ثم لا يضمن

ولا يحكم للمقر له بالملك كما لو كانت دار في يد فلان واقر بها الخارج لآخر وكذا لو قال
هذه لزيد غصبته من عمرو ولو اقر بعد لانسان فانكر المقر له قال الشيخ يعتق لان كل واحد
منهما انكر ملكيته فبقي بغير مالك ولو قيل يبقى على الرقبة المجهولة المالك كان حسناً
ولو اقر ان المولى اعتق عبده ثم اشتراه قال الشيخ صحَّ الشراء ولو قيل يكون ذلك
لمستفاداً الاثراء كان حسناً ويعتق لان بالشراء سقط عنه لواحق ملك الاول ولومات هذا
العبد كان للمشتري من تركته قدر الثمن مقاصدة لان المشتري ان كان صادقاً فالولاء
للمولى اذ لم يكن وارث سواء وان كان كاذباً فمات ترك للمشتري فهو يستحق على هذا
التقدير قدر الثمن على اليقين وما فضل يكون موقوفاً * **المقصد الثاني**
في تعقيب الاقرار بما يقتضي ظاهره الابطال وفيه مسائل * الاولى اذا قال له عندي
وديعة وقد هلك لم يقبل اما لو قال كان له عندي وديعة فانه يقبل ولو قال له علي
مال من ثمن خمر وخنزير لزمه المال * الثانية اذا قال له علي الف وقطع ثم قال من
ثمن مبيع لم اقبضه لزمه الف ولو وصل فقال له علي الف من ثمن مبيع وقطع ثم
قال لم اقبضه قبل سواء صين المبيع او لم يعينه وفيه احتمال للتسوية بين الصورتين
ولعله اشبه * الثالثة لو قال ابتعت بخيار او كفلت بخيار او ضمننت بخيار قبل اقراره
بالعقد ولم يثبت الخيار * الرابعة اذا قال له علي دراهم ناقصة صحَّ اذا اتصل بالاقرار
كلاستثناء ويرجع في قدر النقص الى وكذا لو قال دراهم زيف لكن يقبل تفسيره بما فيه
فضة ولو فسره بما لا فضة فيه لم يقبل * الخامسة اذا قال له علي عشرة لابل تسعة لزمه عشرة
وليس كذلك لو قال عشرة الا واحداً * السادسة ان لا يشهد بالبيع وقبض الثمن ثم انكر فيما بعد
واذ من انه اشهد تبعاً للعادة ولم يقبض قيل لا تقبل دعواه لانه مكذب لاقراره وقيل
تقبل لانه اذ من ما هو معتاد وهو شبه ان ليس هو مكذباً لاقراره بل مدعي شيئاً آخر فيكون
على المشتري اليمين وليس كذلك لو شهد الشاهدان بايقاع البيع ومشاهدة القبض فانه

لا يقبل انكاره ولا يتوجه اليه لان اكداب البينة * **المقصد الثالث** في الافرار
 بالنسب وفيه مسائل * الاولى لا يثبت الافرار بنسب الولد الصغير حتى تكون البينة
 ممكنة ويكون المقر به مجهولا ولا ينازعه فيه منازع فلهذه قيود ثلثة فلوانتفى عن امكان الولادة
 لم يقبل كلافرار ببينة من هو اكبر منه او مثله في السن او اصغر منه بما لم تجر العادة بولادته
 لمثله او اقرب بينة ولد امرأته وبينهما مسافة لا يمكن الوصول اليها في مثل عمره وكذا
 لو كان الطفل معلوم النسب لم يقبل اقراره وكذا لو نازعه منازع في بنوته لم يقبل الابينة
 ولا يعتبر تصديق الصغير وهل يعتبر تصديق الكبير ظاهر كلامه في النهاية لا وفي المبسوط
 يعتبر وهو الاشبه ولو انكر الكبير لم يثبت النسب ولا يثبت النسب في غير الولد الا
 بتصديق المقر به واذا اقرب بغير الولد للصلب ولا ورتة له وصدة المقر به توارنا بينهما
 ولا يتعدى التوارث الى غيرهما ولو كان له ورتة مشهورون لم يقبل اقراره في النسب *
 الثانية ان اقرب بولد صغير فثبت نسبه ثم بلغ فلنكر لم يلتفت الى انكاره لتحقيق النسب
 سابقا على الانكار * الثالثة ان اقرب ولد الميت بولد له آخر فاقرب الثالث ثبت نسب الثالث
 ان كان مدلين ولو انكر الثالث الثاني لم يثبت نسب الثاني لكن يأخذ الثالث
 نصف التركة ويأخذ الاول ثلث التركة والثاني السدس وهو تكملة نصيب الاول ولو
 كان الاثنان معلومي النسب فاقرب الثالث ثبت نسبه ان كانا مدلين ولو انكر الثالث
 احدهما لم يلتفت اليه وكانت التركة بينهم اثلاثا * الرابعة لو كان للميت اخوة وزوجة
 فاقربت له بولد كان لها الثمن فان صدقها الاخوة كان الباقي للولد دون الاخوة وكذلك
 وارث في الظاهر اقرب من هو اقرب منه دفع اليه جميع ما في يده ولو كان مثله دفع اليه
 من نصيبه بنسبة نصيبه وان انكر الاخوة كان لهم ثلثة الارباع وللزوجة الثمن وباتي
 حصتها للولد * الخامسة اذا مات صبي مجهول النسب فاقرب انسان ببنته ثبت نسبه
 صغيرا كان او كبيرا سواء كان له مال او لم يكن وكان ميراثه للمقر ولا يقدح في ذلك احتمال

* لتهمة كمالوكان حياً ولغمال ويسقط اعتبار التصديق في طرف الميت ولو كان كنبيرا
لانه في معنى الصغير وكذا الوافر بينوة مجنون فانه يسقط اعتبار تصديقه لانه لاحكم الكلامه *
السادسة اذا ولدت امة ولدافقر بينوته لحق به وحكم بحريته بشرط ان لا يكون لها
زوج ولو اقر بابن احدى امثيه وعينه لحق به ولو ادعت الاخرى ان ولدها هو الذي
اقر به فالقول قول المقر مع يمينه. ولو لم يعين ومات قال الشيخ يعين الوارث فان
امتنع اقرع بينهما ولو قيل باستعمال القرعة بعد الوفاة مطلقاً كان حسناً * السابعة
لو كان له اولاد ثلثة من امة فافر بينوة اقدمهم فايهم عينه كان حراً والاخران رق ولو اشتبه
المعين ومات اولم يعين استخرج بالقرعة * الثامنة لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين
عدلين ولا يثبت بشهادة رجل وامرأتين على الاظهر ولا بشهادة رجل ويعين ولا بشهادة
فاسقين ولو كانا وارثين * التاسعة لو شهد الاخوان وكانا مدلين بابن للميت
ثبت نسبه وميراثه ولا يكون ذلك دوراً ولو كانا فاسقين لم يثبت النسب ولكن
يستحق دونهما الارث * العاشرة لو اقر بولدين اولى منه صدقة كل واحد من نفسه
لم يثبت النسب وثبت الميراث ودفع اليهما ما في يده ولو تناكرا بينهما لم يلتفت
الى انكارهما ولو اقر بوارث اولى منه ثم اقر باخر اولى منهما فان صدقة المقر له الاول
دفع المال الى الثاني وان كذبه دفع المقر الى الاول المال وغرمة للثاني ولو كان
الثاني مساوياً للمقر به اولاً ولم يصدق الاول دفع المقر الى الثاني مثل نصف
ما حصل للاول * الحادية عشر لو اقر بزوجة للميت ولها ولد اعطاه ربع نصيبه وان
لم يكن ولداً اعطاه نصفه ولو اقر بزوجة آخر لم يقبل ولو اكدب اقراره الاول اغرمه للثاني مثل
ما حصل للاول ولو اقر بزوجة وله ولد اعطاه ثمن ما في يده وان لم يكن لها ولد اعطاها
الربع وان اقر باخرى غرم لها مثل نصف نصيب الاولى اذ لم تصدقه الاولى ولو اقر
بثلاثة اعطاها ثلث النصيب ولو اقر برابعة اعطاها الربع من نصيب الزوجة ولو اقر

بخامسة وانكر احدى الاول لم يلتفت اليه وغرم لها مثل نصيب واحدة منهم *

كتاب الجعالة

والنظر في الايجاب والاحكام واللواحق اما الايجاب فهو ان يقول من رد عبدي او ضالتي او فعل كذا فله كذا ولا يفتقر الى قبول ويصح على كل عمل مقصود محلل ويجوز ان يكون العمل مجهولا لانه عقد جائز كالمضاربة اما العوض فلا بد ان يكون معلوما بالكيل او الوزن او العدد ان كان مما جرت العادة بعده ولو كان مجهولا ثبت بالرد اجرة المثل كان يقول من رد عبدي فله ثوب اودابة ويعتبر في الجامل اهلية الاستيجار وفي العامل امكان تحصيل العمل ولو عين الجعالة لواحد فرد فيه كان عمله ضائعا ولو تبرع اجنبي بالجعل وجب عليه الجعل مع الرد ويستحق الجعل بالتسليم ولو جاء به الى البلد ففر لم يستحق الجعل والجعالة جائزة قبل التلبس فان تلبس فالجواز باق في طرف العامل ولازم من طرف الجامل الا ان يدفع اجرة ما عمل ولو عقب الجعالة على عمل معين باخرى وزاد في العوض او نقص عمل بالاخيرة واما الاحكام فمسائل *

الاولى لا يستحق العامل الاجرة الا اذا بذلها الجامل أولا ولو حصلت الضالة في يد انسان قبل الجعل لزمه التسليم ولا اجرة وكذا لو سعى في التحصيل تبرعا * الثانية اذا بذل جالان عينه فعليه تسليمه مع الرد وان لم يعينه لزم مع الرد اجرة المثل الا في رد الآبق على رواية ابي سيار عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله جعل في الآبق دينار اذا اخذ في مصره وان اخذ في غير مصره فاربعة دنانير وقال الشيخ رح في المبسوط هذا على الافضل لا الوجوب والعمل على الرواية ولو نقصت قيمة العبد وقيل الحكم في البعير كذلك ولم اظفر فيه بمستند اما لو استدعى الرد ولم يبذل اجرة لم يكن للراد شيء لانه تبرع بالعمل * الثالثة اذا قل من رد عبدي فله دينار فرد

جماعة كان الدينار لهم جميعا بالسوية لان العمل حصل من الجميع لامن كل واحد اما لو قال من دخل داري فله دينار فدخلها جماعة كان لكل واحد دينار لان العمل حصل من كل واحد * **فروع** * الاول لوجعل لكل واحد من ثلثة جعلاً ازيد من الآخر فجاؤا به جميعا كان لكل واحد ثلث ما جعل له ولو كانوا اربعة كان له الربع او خمسة فله الخمس وكذا لو ساوى بينهم في الجعل * الثاني لوجعل لبعض الثلثة جعلاً معلوماً ولبعضهم مجهولاً فجاؤا به جميعا كان لصاحب المعلوم ثلث ما جعل له ولل مجهول ثلث اجرة مثله * الثالث لوجعل لواحد جعلاً على الرد فشاركه آخر في الرد كان للمجعل له نصف الاجرة لانه عمل نصف العمل وليس للآخر شيء لانه تبرع وقال الشيخ يستحق نصف اجرة المثل وهو بعيد * الرابع لوجعل جعلاً معيناً على ردة من مسافة معينة فردة من بعضها كان له من الجعل بنسبة المسافة ويلحق بذلك مسائل التنازع وهي ثلث * الاولى لو قال شارطتني فقال المالك لم اشارطك فالقول قول المالك مع يمينه وكذا القول قوله اوجاء باحد الآتين فقال المالك لم اتصد هذا * الثانية لو اختلفا في قدر الجعل او جنسه فالقول قول الجاعل مع يمينه قال الشيخ وينبت للعامل اجرة المثل ولو قيل يثبت اقل الامرين من الاجرة والقدر المدعى كان حسناً وكان بعض من عاصرناه يثبت مع اليمين ما ادعاه الجاعل وهو خطأ لان فائدة يمينه اسقاط دعوى العامل لا ثبوت ما يدعيه الحالف * الثالثة اذ اختلفا في السعي بان قال حصل في يدك قبل الجعل لك فالقول قول المالك مع يمينه تمسكاً بالاصل

كتاب الايمان

والنظر في امور اربعة * النظر الاول ما به تنعقد لاتنقصد اليمين الا بالله او باسمائه التي لا يشرك فيها غيره او مع امكان المشاركة ينصرف اطلاقها اليه فالاول كقولنا ومقلب القلوب

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ وَالثَّانِي كَقَوْلِنَا وَاللَّهُ وَالرَّحْمَنُ
وَالْأَوَّلُ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ وَالثَّالِثُ كَقَوْلِنَا وَالرَّبُّ وَالْخَالِقُ وَالْبَارِي وَالرَّازِقُ وَكُلُّ
ذَلِكَ تَنَعُّدٌ بِهِ الْيَمِينُ مَعَ الْقَصْدِ وَلَا تَنَعُّدٌ بِمَا لَا يَنْصَرِفُ أَطْلَاقُهُ إِلَيْهِ كَالْمَوْجُودِ وَالْحَيِّ
وَالسَّمِيعِ وَالْبَصِيرِ وَلَوْ نَوَى بِهَا الْحَلْفَ لِأَنَّهُ مُشْتَرِكَةٌ فَلَمْ يَكُنْ لَهَا حُرْمَةُ الْقَسَمِ وَلَوْ قَالَ
وَقُدْرَةُ اللَّهِ وَعِلْمُ اللَّهِ فَإِنْ قَصَدَ الْمَعَانِي الْمَوْجِبَةَ لِلْحَالِ لَمْ تَنَعَّدِ الْيَمِينُ وَإِنْ قَصَدَ كَوْنَهُ
قَادِرًا عَالِمًا جَرِيًّا مَجْرَى الْقَسَمِ بِاللَّهِ الْقَادِرِ الْعَالِمِ وَكَذَا تَنَعَّدُ بِقَوْلِهِ وَجَلَالِ اللَّهِ وَمُظْمَةِ
اللَّهِ وَكِبَرِيَاءِ اللَّهِ وَفِي الْكُلِّ تَرَدُّدٌ وَلَوْ قَالَ أَقْسَمُ بِاللَّهِ أَوْ أَحْلِفُ بِاللَّهِ كَانَ يَمِينًا وَكَذَا لَوْ قَالَ
أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ أَوْ حَلَفْتُ بِاللَّهِ وَلَوْ قَالَ أَرَدْتُ الْإِخْبَارَ مِنْ يَمِينٍ مَاضِيَةٍ قَبْلَ لَأَنَّهُ إِخْبَارٌ
مِنْ نِيَّتِهِ وَلَوْ لَمْ يَنْطِقْ بِلَفْظَةِ الْجَلَالَةِ لَمْ تَنَعَّدْ وَكَذَا أَشْهَدُ الْآنَ يَقُولُ بِاللَّهِ وَفِيهِ لِلشَّيْخِ
قَوْلَانِ وَلَا كَذَلِكَ لَوْ قَالَ أَعَزُّمُ بِاللَّهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْغَاظِ الْقَسَمُ وَلَوْ قَالَ لَعَمْرُ اللَّهِ كَانَ
قَسَمًا وَانْعَقَدَتْ بِهِ الْيَمِينُ وَلَا تَنَعَّدُ الْيَمِينُ بِالْإِطْلَاقِ وَلَا بِالْعِتَاقِ وَلَا بِالْتَّحْرِيمِ وَلَا بِالظَّهَارِ
وَلَا بِالْحَرَمِ وَلَا بِالْكَعْبَةِ وَالْمَصْحَفِ وَالْقُرْآنِ وَالْأَبْوِينَ وَلَا بِالنَّبِيِّ ﷺ وَالْأُئِمَّةِ ﷺ وَكَذَا وَحَقَّ اللَّهُ
فَإِنَّهُ حَلْفٌ بِحَقِّهِ لَا بِهِ وَقَبْلُ تَنَعُّدٍ وَهُوَ بَعِيدٌ وَلَا تَنَعَّدُ الْيَمِينُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ وَلَوْ حَلَفَ مِنْ غَيْرِ
نِيَّةٍ لَمْ تَنَعَّدْ سِوَاهُ كَانَ بِصَرِيحٍ أَوْ كُنْيَةٍ وَهِيَ يَمِينُ اللَّغْوِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ بِالشَّيْئَةِ يَقِفُ الْيَمِينُ
مِنَ الْإِنْعِقَادِ إِذَا اتَّصَلَ بِالْيَمِينِ أَوْ انْفَصَلَ بِمَا جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّ الْحَالْفَ لَمْ يَسْتَوْفِ
غَرَضَهُ وَلَوْ تَرَخَى مِنْ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ حَكَمَ بِالْيَمِينِ وَلِغَا الْإِسْتِثْنَاءِ وَفِيهِ رَوَايَةٌ
مُتَّجِهَةٌ وَيَشْتَرِطُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ النُّطْقُ وَلَا يَكْفِي النِّيَّةُ وَلَوْ قَالَ لَا أَدْخُلُ الدَّارَ أَنْ شَاءَ زَيْدٌ
فَقَدْ حَلَفَ الْيَمِينُ عَلَى مَشِيئَتِهِ فَإِنْ قَالَ شَيْئٌ انْعَقَدَتْ الْيَمِينُ وَإِنْ قَالَ لَمْ أَشَأْ لَمْ تَنَعَّدْ
وَلَوْ جَهِلَ حَالُهُ أَمَّا بِمَوْتٍ أَوْ غِيْبَةٍ لَمْ تَنَعَّدِ الْيَمِينُ لِفَوَاتِ الشَّرْطِ وَلَوْ قَالَ لَا أَدْخُلُ الدَّارَ
الْآنَ يَشَأْ زَيْدٌ فَقَدْ مَقَدَّتْ الْيَمِينُ وَجَعَلَ الْإِسْتِثْنَاءُ مَشِيئَةَ زَيْدٍ فَإِنْ قَالَ زَيْدٌ فَقَدْ شَيْئٌ
إِنْ لَا تَدْخُلُ وَقَفَتْ الْيَمِينُ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ وَلَوْ قَالَ لَا أَدْخُلْتُ إِلَّا

ان يشأ فلان فقال قد شئت ان تدخل فقد سقط حكم اليمين لان الاستثناء من النفي اثبات ولا يدخل الاستثناء في غير اليمين وهل يدخل في الاقرار فيه تردد والاشبه انه لا يدخل والحروف التي يقسم بها البلاء والواو والتاء وكذا الوجدان ونوى القسم من دون النطق بحرف القسم على تردد اشبهه الانعقاد ولو قال ها الله كان يمينا وفي ايمين الله تردد من حيث هو جمع يمين ولعل الانعقاد اشبه لانه موضوع للقسم بالعرف وكذا ايم الله ومن الله وم الله * النظر الثاني في الحالف ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد فلا تنعقد يمين الصغير ولا المجنون ولا المكروه ولا السكران ولا الغضبان الان يملك نفسه وتنعقد اليمين بالقصد وتصحح اليمين من الكفر كما تصح من المسلم وقال في الخلاف لا تصح وفي صحة التكفير منه تردد منشأ الالتفات الى اعتبارية القربة ولا تنعقد من الولد مع والده الامع اذنه وكذا يمين المرأة والمملوك الا ان تكون اليمين في فعل واجب او ترك قبيح ولو حلف احد الثلاثة في غير ذلك كان للاب والزوج والمالك حل اليمين ولا كفارة ولو حلف بالصرح وتال لم اريد اليمين قبل منه ودبر بنية * النظر الثالث في متعلق اليمين وفيه مطالب * المطلب الاول لا تنعقد اليمين على الماضي نافية كانت او مثبتة ولا يجب بالحنث فيها كفارة ولو تعدد الكذب وانما تنعقد على المستقبل بشرط ان يكون واجبا او مندوبا او ترك قبيح او ترك مكروه او مباح يتساوى فعله وتركه او يكون البرأ رجم ولو خالف اثم ولزمته الكفارة ولو حلف على ترك ذلك لم تنعقد ولم تلزمه الكفارة مثل ان يحلف لزوجته ان لا يتزوج او لا يتسرى او تحلف هي كذلك او تحلف انها لا تخرج معه ثم احتاجت الى الخروج ولا تنعقد على فعل الغير كما لو قال والله لنفعلن فانها لا تنعقد في حق المقسم عليه ولا المقسم ولا تنعقد على مستحيل كقوله والله لاصعدن السماء بل تقع لاغية وانما تقع على ما يمكن وقوعه ولو تجدن العجز انحلت اليمين كأن يحلف احيم في هذه السنة فيعجز *

للمطلب الثاني في الإيمان المتعلقة بالمأكل والمشرب وفيه مسائل * الأولى إذا حلف لا يشرب من لبن مائله ولا يأكل من لحمها الزمه الرفاء وبالمخالفة الكفارة الأمع الحاجة إلى ذلك ولا يتعدى التحريم وقيل يسرى التحريم إلى أولادها على رواية فيها ضعف * الثانية إذا حلف لا آكل طعاماً اشتراه زيد لم يحث بأكل ما يشتريه زيد وعمر ولو اقتسماه على تردد ولو اشتري كل واحد منهما طعاماً وخطأه قال الشيخ إن أكل زيادة من النصف حث وهو حسن ولو حلف لا يأكل ثمرة معينة ف وقعت في ثمرة لم يحث إلا بأكله أجمع أو بتيقن أكلها ولو تلف منه ثمرة لم يحث بأكل الباقى مع الشك * الثالثة إذا حلف لا يأكل هذا الطعام فداً فأكله اليوم حث لتحقيق المخالفة وبإزمه التكفير معجلاً وكذا لو هلك الطعام قبل الغد أو في الغد بشيء من جهته ولو هلك من غير جهته لم يكفر * الرابعة لو حلف لا شربت من الفرات حث بالشرب من مائها سواء كرع منها أو اغترف بيده أو بأداة وقيل لا يحث إلا بالكرع منها والاول هو العرف * الخامسة إذا حلف لا أكلت رؤساً انصرف إلى ما جرت العادة بأكله غالباً كروؤس البقر والغنم والأبل ولا يحث برؤس الطيور والسمك والجراد وفيه تردد ولعل الاختلاف عادي وكذا لو حلف لا يأكل لحماً وهنا يقوى أنه يحث بالجميع ولو حلف لا يأكل شحماً لم يحث يشحم الظهر ولو قيل يحث عادة كان حسناً ومن قال لأذقت شيئاً فمضغه ولفظه قال الشيخ يحث وهو حسن * السادسة إذا قال لا أكلت سمناً فأكله مع الخبز حث وكذا لو أذابه على الطعام وبقي متميزاً أما لو حلف لا يأكل لبناً فاكل جبناً أو سمناً أو زبداً لم يحث * السابعة لو قال لا أكلت من هذه الحنطة فطحنها دقيقاً أو سويقاً لم يحث وكذا لو حلف لا أكل الدقيق فخبزه وأكله وكذا لو حلف لا يأكل لحماً فاكل البية لم يحث وهل يحث بأكل الكبد والقلب فيه تردد * الثامنة لو حلف لا يأكل بسرّاً فاكل منصفاً أو لا يأكل رطباً فاكل منصفاً حث وفيه قول آخر ضعيف * التاسعة اسم الفاكهة يقع على الرمان

والغيب والرطب فمتى حلف لا يأكل فأكهة حنت باكل كل واحد من ذلك وفي البطيخ
 تردن والأدم اسم لكل ما يؤتد به ولو كان ملحاً او مائعا كالديس او غير مائع كاللحم *
 العاشرة اذا قال لاشرب ماء هذا الكوز لم يحنت الا بشرب الجميع وكذا لو قال لاشرب
 ماءه ولو قال لاشرب ماء هذه البئر حنت بشرب البعض اذا لا يمكن صرفه الى ارادة الكل
 وقيل لا يحنت وهو حسن * الحادية عشر لو قال لا اكلت هذين الطعامين لم يحنت
 باحدهما وكذا لو قال لا اكلت هذا الخبز وهذا السمك لم يحنت الا باكلهما لان الواو
 العاطفة للجمع فهي كالف التثنية وقال الشيخ لو قال لا كلمت زيدا وعمروا فكلم احدهما
 حنت لان الواو تنوب مناب الفعل والاول اصم * الثانية عشر اذا حلف لا آكل
 خلافاً فاصطبغ به حنت ولو جعله في طينغ فزال عنه التسمية لم يحنت * الثالثة عشر
 لو قال لاشرب لك ماء من مطش فهو حقيقة في تحريم الماء وهل يتعدى الى الطعام
 قيل نعم مرفاً وقيل لا تمسكاً بالحقيقة * المطلب الثالث في المسائل المختصة بالبيت
 والدار * المسئلة الاولى اذا حلف على فعل فهو يحنت بابتدائه ولا يحنت باستدامته
 الا ان يكون الفعل ينسب الى المدة كما ينسب الى الابتداء فاذا قال لا آجرت
 هذه الدار ولا بعثتها ولا وهبتها تعلقت اليمين بالابتداء لا بالاستدامة اما لو قال لا سكنت
 هذه الدار وهو ساكن فيها ولا اسكنت زيدا وزيد فيها حنت باستدامة السكنى او الاسكان
 وينزأ بخروجه عقيب اليمين ولا يحنت بالعود للسكنى بل لنقل رحله وكذا
 البحث في استدامة اللبس والركوب اما التطيب ففيه التردد ولعل الاشبه انه لا يحنت
 بالاستدامة وكذا لو قال لا دخلت داراً حنت بالابتداء دون الاستدامة * الثانية
 اذا حلف لا دخلت هذه الدار فان دخلها او شيئاً منها او غرفة من غرفها حنت ولو نزل
 اليها من سطحها اما اذا نزل الى سطحها لم يحنت ولو كان محجراً ولو حلف لا ادخل بيتاً
 فدخل غرفة لم يحنت ويتحقق الدخول اذا صار بحيث لو رد بابه كان من ورائه * الثالثة

اذا حلف لا دخلت بيتاً حنت بدخول بيت الحاضرة ولا يحنت بدخول بيت من شعرا وأدم ويحنت بهما البدوي ومن له عادة بسكناه ولوحلف لا دخلت دار زيد او اكلت زوجته او لا استخدمت عبده كان التحريم تابعا للملك فمتى خرج شي من ذلك من ملكه زال التحريم اما لو قال لا دخلت دار زيد هذه تعلق التحريم بالعين ولو زال الملك وفيه قول بالمساواة حسن * الرابعة ان احلف لا دخلت دارا فدخل برأحا كان دارا لم يحنت اما لو قال لا دخلت هذه الدار فانهدمت وصارت برأحا قال الشيخ لا يحنت وفيه اشكال من حيث تعلق اليمين بالعين فلا اعتبار بالوصف ولوحلف لا دخلت هذه الدار من هذا الباب فدخل منه حنت ولو حوّل الباب منها الى باب مستأنف فدخل بالاول قيل يحنت لان الباب الذي يتناولها اليمين باق على حاله ولا اعتبار بالخشب الموضوع وهو حسن ولو قال لا دخلت هذه الدار من بابها ففتح لها باب مستأنف فدخل به حنت لان الاضافة متحققة فيها * الخامسة ان احلف لا دخلت او لا اكلت او لا لبست اقتضى التابيد فان ادعى انه نوى مدة معينة دون بنيته ولو حلف لا ادخل على زيد بيتا فدخل عليه وعلى عمرو ناسيا او جاهلا بكونه فيه فلا حنت وان دخل مع العلم حنت سواء نوى الدخول على عمرو خاصة او لم ينو والشيخ رح فصل وهل يحنت بدخوله عليه في مسجد او في الكعبة قال الشيخ لا لان ذلك لا يسمى بيتا في العرف وفيه اشكال يبنى على ممانعته دعوى العرف اما لو قال لا كلمت زيدا فسلم على جماعة فيهم زيد وعزله بالنية صح وان اطلق حنت مع العلم * السادسة قال الشيخ رح اسم البيت لا يقع على الكعبة ولا على الحمام لان البيت ما جعل بازاء السكنى وفيه اشكال يعرف من قوله تعالى وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ وفي الحديث نعم البيت الحمام قال وكذا الدهليز والصفة * المطلب الرابع في مسائل العقود * الاولى العقد اسم للايجاب والقبول فلا يتحقق الا بهما فاذا حلف لبيع عن لا يبر الا مع حصول

الانجاب والقبول وكذا الوحلف ليهن وللشيخ في الهبة قولان احدهما انه يبر بالانجاب
 وليس بمعتمد * الثانية اطلاق العقد ينصرف الى العقد الصحيح دون الفاسد ولا يبر
 بالبيع الفاسد لو حلف ليميعن وكذا غيره * الثالثة قال الشيخ الهبة اسم لكل عطية متبرع
 بها كالمدينة والنحلة والعمرى والوقف والصدقة ونحن نمنع الحكم في العمرى والنحلة ان
 يتناولان المنفعة والهبة تتناول العين وفي الوقف والصدقة تردد منشأ متابعة العرف
 في افراد كل واحد باسم * الرابعة اذا حلف لا يفعل لم يتحقق الحنث الا بالمباشرة فانما قال
 لا بعثت ولا شربت فوكل فيه لم يحنث اما لو قال لا بنيت بيتا فبناه البناء بامره واستيجاره
 قبل يحنث نظرا الى العرف والوجه انه لا يحنث ولو قال لا ضربت فامر بالضرب
 لم يحنث وفي السلطان تردد اشبهه انه لا يحنث الا بالمباشرة واو قال لا استخدم فلانا فخدمه
 بغير اذنه لم يحنث ولو توكل لغيره في البيع والشراء ففيه تردد والاقرب الحنث لتحقيق
 المعنى المشتق منه * الخامسة لو قال لا بعثت الخمر فباعه قبل لا يحنث ولو قيل يحنث
 كان حسنا لان اليمين تنصرف الى صورة البيع فكأنه حلف لا يقع الصورة وكذا لو قال
 لا بعثت مال زيد فهدرا ولو حلف لبيعن الخمر لم يقع ديمينه * المطلب الخامس في مسائل
 متفرقة * الاولى انما لم يعين لما حلف وقتا لم يتحقق الحنث الا عند غلبة الظن بالوفاة
 فتعين قبل ذلك الوقت بقدر ايقاعه كما اذا قال لا قضين حقه لامطينه شيئا لا صومنا
 لا صلين * الثانية اذا حلف ليضربن عبده مائة سوط قبل يجزى الضغث والوجه
 انصرف اليمين الى الضرب بالآلة المعتادة كالسوط والخشبة نعم مع الضرورة كالخوف
 على نفس المضروب تجزى الضغث هذا اذا كان الضرب مصلحة كاليمين على اقامة
 الحد والتعزير المأموره اما التاديب على شيء من المصالح الدنيوية فالاولى العفو
 ولا كفارة ويعتبر في الضغث ان يصيب كل قضيب جسده ويكفي ظن وصولها اليه
 ويجزى ما يستنى به ضاربا * الثالثة اذا حلف لا اركبت دابة العبد لم يحنث بركوبها

لأنها ليست له حقيقة وإن اضيفت اليه فعلى المجاز اما لوقال لأركبت دابة المكاتب
 حنت بركوبها لان تصرف المولى ينقطع عن امواله وفيه تردد * الرابعة البشارة اسم
 للاخبار الاول بالشيء السار فلوقال لامطيس من بشرني بقدم زيد فبشرة جماعة دفعة
 استحقوا ولو تابعوا كانت العطية للاول وليس كذلك لوقال من اخبرني فان الثاني
 مخبر كالاول * الخامسة اذا قال اول من يدخل دارى فله كذا فدخلها واحد فله وإن
 لم يدخل غيره ولوقال آخر من يدخل كان لآخر داخل قبل موته لان اطلاق الصفة
 يقتضي وجودها في حال الحياة * السادسة اذا حلف لأشرب الماء أو لأكلت الناس
 تناولت اليمين كل واحد من افراد ذلك الجنس * السابعة اسم المال يقع على العين
 والدين الحال والمؤجل فاذا حلف ليتصدق قرن بماله لم يبرأ بالجميع * الثامنة يقع
 على القرآن اسم الكلام وقال الشيخ رح لا يقع عرفا وهو يشكل بقوله تعالى حتى يسمع كلام
 الله ولا يحنت بالكناية والاشارة لو حلف لا يتكلم * التاسعة الحلى يقع على الخاتم واللؤلؤ
 فلو حلفت لا تلبس الحلى حنتت بلبس كل واحد منهما * العاشرة التسري هو وطئ
 الأمة وفي اشتراط التحذير نظر * الحادية عشر اذا حلف لأقضي دين فلان إلى شهر كان
 غاية ولوقال إلى حين أو زمان قال الشيخ يحمل على المدة التي يحمل عليها نذر
 الحديام وفيه اشكال من حيث هو تعدى عن موضع النقل وماتعده ان فهم المراد به والآ
 كان مبهما * الثانية عشر الحنت يتحقق بالمخالفة اختيارا سواء كان بفعله أو بفعل غيره
 كما لو حلف لا يدخل بلدا فدخل بفعله أو فعد في سفينة فسارت به أو ركب دابة أو حمله
 انسان ولا يتحقق الحنت بالاكراه ولا مع النسيان ولا مع عدم العلم * النظر الرابع في
 الملاحق وفيه مسائل * الاولى الايمان الصادقة كلها منكره وتأكيد الكراهية في الغموس
 على اليسير من المال نعم لو قصد دفع المظلمة جاز وبما وجبت ولو كذب لكن ان كان
 يحسن التوربة ورعى وجوبا ومع اليمين لاثم ولا كفارة مثل ان يحلف ليدفع طالما

من انسان او ماله او عرضه * الثانية اليمين بالبراءة من الله سبحانه او من رسوله
 عليه السلام لا تعتقد ولا تجب بها كفارة ويأثم ولو كان صادقا وقيل تجب بها كفارة
 ظاهر ولم اجده شاهدا وفي توقيع العسكري عليه السلام الى محمد بن يحيى يطعم عشرة
 مساكين ويستغفر الله ولو قال هو يهودي او نصراني او مشرك ان كان كذا لم تعتقد
 وكان لغوا * الثالثة لا يجب التكفير الا بعد الحنث ولو كفر قبله لم يجزه * الرابعة لو اعطى
 الكفارة كافرا او من يجب عليه نفقته فان كان عالما لم يجزه وان جهل فاجتهد ثم بان له
 لم يعد وكذا لو اعطى من يظن فقره فبان غنيا لان الاطلاع على الاحوال الباطنة يعسر *
 الخامسة لا يجزي في التكفير بالكموة الا ما يسمى ثوبا فلو اعطاه ثوبا او خف لم يجزه
 لانه لا يسمى كسوة ويجزي الغسيل من الثياب لتناول الاسم * السادسة اذا مات
 وعليه كفارة مرتبة ولم يؤص اقتصر على اقل رتبة تجزي وان اوصى بقيمة تزيد عن
 ذلك ولم تجز الوارث كانت قيمة المجزي من الاصل والزيادة من الثلث وان كانت
 الكفارة مخيرة اقتصر على اقل الخصال قيمة ولو اوصى بما هو اعلى ولم تجز الورثة
 فان خرج من الثلث فلا كلام والا خرجت قيمة الخصلة الدنيا من الاصل وثلاث
 الباني فان قام بما اوصى والابطلت الوصية بالزائد واقتصر على الدنيا * السابعة اذا
 انعقدت يمين العبد ثم حنث وهو رق ففرضه الصوم في الكفارات مضبوطة
 ومرتبة ولو كفر بغيره من متق او كسوة او اطعام فان كان بغير اذن المولى لم يجزه
 وان اذن اجزاه وقيل لا يجزيه لانه لا يملك بالتملك والاول اصح وكذا لو اعتق
 المولى منه بانه * الثامنة لا تعتقد يمين العبد بغير اذن المولى ولا يلزمه الكفارة
 وان حنث اذن له المولى في الحنث اولم ياذن اما اذا اذن له في اليمين فقد انعقدت
 فلو حنث بانه فكفر بالصوم لم يكن للمولى منعه ولو حنث من غير اذنه كان له
 منعه ولو لم يكن الصوم مضرا وفيه تردد * التاسعة اذا حنث بعد الحرية كفر كالحر

ولو حنث ثم أعتق فالاعتبار بحال الاداء فان كان موصراً كغتر بالعتق او الكسوة او الاطعام ولا ينتقل الى الصوم الامع العجز هذا في المرتبة وفي الخيرة يكفر باي خصالها شاء *

كتاب النذر

والنظر في الناذر والصيغة ومتعلق النذر ولواحقه **أما** الناذر فهو البالغ العاقل المسلم فلا يصح من الصبي ولا من المجنون ولا من الكافر لتعذر نيّة القربة في حقه واشتراطها في النذر لكن لو نذر فاسلم استحسب له الوفاء ويشترط في نذر المرأة بالتطوعات اذن الزوج وكذا يتوقف نذر المملوك على اذن المالك فلو باذر لم ينعقد وان تحرر لانه وقع فاصداً وان اجاز المالك ففي صحته تردد اشبهه اللزوم ويشترط فيه القصد فلا يصح من المكروه ولا السكران ولا الغضبان الذي لا قصد له **وأما** الصبيغة فهي اما برأوزجر او تبرع فالبر قد يكون شكراً للنعمة كقوله ان أعطيت مالا او ولداً او قدم المسافر فلله علي كذا وقد يكون دفعاً للبلية كقوله ان برى المريض او تخطأني المكروه فلله علي كذا والزجر ان يقول ان فعلت كذا فلله علي كذا وان لم افعل كذا فلله علي كذا والتبرع ان يقول لله علي كذا ولا ريب في انعقاد النذر بالأولين وفي الثالثة خلاف والانعقاد اصح ويشترط مع الصبيغة نيّة القربة فلو قصد منع نفسه بالنذر لالله لم ينعقد ولا بد ان يكون المشروط في النذر سائغاً ان قصد الشكر والجزاء طاعة ولا ينعقد النذر بالطلاق ولا بالعناق *

وأما متعلق النذر فضابطه ان يكون طاعة مقدوراً للناذر فهو اذن مختص بالعبادات كالهمج والضوم والصلوة والهدي والصدقة والعتق **أما** الهمج فنقول لو نذره ماشياً لزم ويتعين من بلد النذر وقيل من الميقات ولو حجّ راكباً مع القدرة اعاد ولو ركب بعضا قضى الهمج ومشى ما ركب وقيل ان كان النذر مطلقاً اعاد ماشياً وان كان معيناً بسنة لزمه كفارة خلف النذر والاول مروى ولو عجز الناذر عن المشي حجّ راكباً وهل يجب

عليه سياق بُدنة قيل نعم وقيل لا يجب بل يستحب وهو الاشبه ويَحْتَنُّ لوندزان يحجّ
واكباً فمشى ويقف ناذراً المشي في السفينة لانه اقرب الى شبه الماشي والوجه الاستحباب
لان المشي يسقط هنا عادة ويسقط المشي من ناذره بعد طواف النساء * **فروع** لوندز
أن يمشي الى بيت الله الحرام انصرف الى بيت الله سبحانه بمكة وكذا لو قال
الى بيت الله واقتصر وفيه قول بالبطلان الآن ينوي الحرام ولو قال أن امشي الى
بيت الله لاحاجاً ولا معتمراً قيل ينعقد بصد والكلام وتلغو الضميمة وقال الشيخ يسقط
النذر وفيه اشكال ينشأ من كون قصد بيت الله طاعة ولو قال أن امشي واقتصر فإن
قصد موضعاً انصرف الى قصده وان لم يقصد لم ينعقد نذره لان المشي ليس طاعة في
نفسه ولوندزان رُزِقَ وَلَدًا يَحُجُّ بِهِ اويحى منه ثم مات حج بالولد او عنه من صلب ماله
ولوندزان يحجّ ولم يكن له مال فحج من غيره اجزاً عنهما على تردد * مسائل
الصوم ولوندز صوم ايام معدودة كان مخيراً بين التتابع والتفريق الآمع شرط التتابع
والمبادرة بها افضل والتأخير جائز ولا ينعقد نذر الصوم الا ان يكون طاعة فلوندز صوم
العبدین او احدهما لم ينعقد وكذا لوندز صوم ايام التشريق يمينى وكذا لوندز
صوم حيضها وكذا لا ينعقد اذا لم يكن ممكناً كما لوندز يوم قدوم زيد سواء قدم ليلاً
او نهاراً اما ليلاً فلعدم الشرط واما نهاراً فلعدم التمكن من صيام اليوم المنذور وفيه
وجه آخر ولو قال لله علي ان اصوم يوم قدومه دائماً سقط وجوب اليوم الذي جاء فيه
ووجب صومه فيما بعد ولو اتفق ذلك اليوم في رمضان صامه عن رمضان خاصة
وسقط النذر فيه لانه كالمستثنى فلا يقضيه ولو اتفق ذلك يوم عيد افطراً اجماعاً وفي
وجوب قضائه خلاف والاشبه عدم الوجوب ولو وجب على ناذر ذلك اليوم صوم
شهرين متتابعين في كفارة قال الشيخ صام في الشهر الاول من الايام عن الكفارة
تحصيلاً للتتابع فاذا صام من الثاني شيئاً صام ما بقي من الايام عن النذر لسقوط

التتابع وقال بعض المتأخرين يستط التكميف بالصوم لعدم إمكان التتابع وينتقل
 الغرض الى الاطعام وليس شيئاً والوجه صيام ذلك اليوم وإن تكرر عن النذر ثم لا يستط
 به التتابع لافي الشهر الاول ولا الاخير لانه عذر لا يمكن الاحتراز منه ويتساوى في ذلك
 تقدم وجوب التكفير على النذر وتأخره وانذار صوماً مطلقاً فافله يوم وكذا لو نذر صدقة
 اقتصر على اقل ما يتناول له الاسم ولو نذر الصيام في بلد معين قال الشيخ صام ابن شاء
 وفيه تردد ومن نذر ان يصوم زماناً كان خمسة اشهر ولو نذر حيناً كان ستة اشهر ولو نوى
 غير ذلك عند النذر لزمه مانوى * مسائل الصلوة اذا نذر صلوة فاقبل ما يجزيه ركعتان
 وقيل ركعة وهو حسن وكذا لو نذر ان يفعل قرينة ولم يعينها كان مخيراً ان شاء صام وان شاء
 تصدق بشيء وان شاء صلى ركعتين وقيل يجزيه ركعة ولو نذر الصلوة في مسجد
 معين او مكان معين من المسجد لزم لانه طاعة اما لو نذر الصلوة في مكان لا مزية فيه
 للطاعة على غيره قيل لا يلزم وتجب الصلوة ويجزي ايقاعها في كل مكان وفيه تردد ولو
 نذر الصلوة في وقت مخصوص لزم * مسائل العتق اذا نذر عتق عبد مسلم لزم النذر
 ولو نذر عتق كافر غير معين لم ينعقد وفي المعين خلاف والاشبه انه لا يلزم ولو نذر عتق
 رقبة اجزائه الصغيرة والكبيرة والصحيحة واللعيبة اذا لم يكن العيب موجباً للعتق
 ومن نذر ان لا يبيع مملوكاً لزمه النذر وان اضطر الى بيعه قيل لم يجز والوجه الجواز
 مع الضرورة ولو نذر عتق كل عبد قديم لزمه اعتاق من مضى عليه في ملكه ستة
 اشهر * مسائل الصدقة اذا نذر ان يتصدق وانتصر لزمه ما يسمى صدقة وان قل
 ولو تيمده بقدر معين ولو قال بمال كثير كان ثمانين درهماً ولو قال خطيراً او جليل فسره
 بما اراد ومع تعذر التفسير بالموت يرجع الى الولي ولو نذر الصدقة في موضع معين
 وجب ولو صرفها في غيره اعاد الصدقة بمنها فيه ومن نذر ان يتصدق بجميع
 ما يملكه لزم النذر فان خاف الضرر قوم ماله وتصدق أولاً فاولاً حتى يعلم انه قام بقدر

ما لزم ومن نذر ان يخرج شيئاً من ماله في سبيل الخير تصدق به على فقراء المؤمنين
 او في حج او زيارة او في شيء من مصالح المسلمين * مسائل الهدى اذا نذر ان يهدي
 بدنة انصرف الاطلاق الى الكعبة لانه الاستعمال الظاهر في عرف الشرع ولو نوى
 منى لزم ولو نذر الهدى الى غير الموضوعين لم ينعقد لانه ليس بطاعة ولو نذر ان يهدي
 واقتصر انصرف الاطلاق في الهدى الى النعم وله ان يهدي اقل ما يسمى من النعم
 هدياً وقيل كان له ان يهدي ولو بيضة وقيل يلزمه ما يجزي في الاضحية والاول اشبه
 ولو نذر ان يهدي الى بيت الله سبحانه غير النعم قيل يبطل النذر وقيل يباع ذلك
 ويصرف في مصالح البيت اما لو نذر ان يهدي عبده او جاريته او دابته يبع ذلك
 وصرف ثمنه في مصالح البيت او المشهد الذي نذر له وفي معونة الحاج او الزائرين
 ولو نذر نحر الهدى بمكة وجب وهل يتعين التفرقة بها قال الشيخ نعم مملأ بالاحتياط
 وكذا بمنى ولو نذر نحره بغير هذين قال الشيخ لا ينعقد ويقوي انه ينعقد لانه قصد
 الصدقة على فقراء تلك البقعة وهو طاعة ولو نذر ان يهدي بدنة فان نوى من الابل
 لزم وكذا لو لم ينو لانها عبارة عن الانثى من الابل وكل من وجب عليه بدنة في نذر
 فان لم يجد لزمه بقرة فان لم يجد ف سبع شياه **واما** اللواحق فمسائل * الاولى يلزم
 بخالفه النذر المنعقد كفارة يمين وقيل كفارة من افطر في شهر رمضان والاول اشهر وانما
 يلزم الكفارة اذا خالف مامداً مختاراً * الثانية ان نذر صوم سنة معينة وجب صومها اجمع
 الا العيدين وايام التشريق ان كان بمنى ولا تصام هذه الايام ولا تقضى ولو كان بغير
 منى لزمه صيام ايام التشريق ولو افطر مامداً بغير عذر في شيء من ايام السنة قضاه
 وبنى ان لم يشترط التتابع وكفر ولو شرط استأنف وقال بعض الاصحاب ان تجاوز
 النصف جاز البناء ولو فرق وهو تحكّم ولو كان لعذر كالمرض والحبيض والنفاس بنى
 على الجاهلين ولا كفارة ولو نذر صوم الدهر صح ويسقط العيدان وايام التشريق بمنى

ويفطر في السفر وكذا الحائض في أيام حيضها ولا يجب القضاء إذا وقت له والسفر
الضروري مذر لا ينقطع به التتابع وينقطع بالاختياري ولو نذر سنة غير معينة كان
مخيراً بين التوالي والتفرقة إن لم يشترط التتابع وله أن يصوم اثني عشر شهراً والشهر
إحدى عشرة بين هلالين أو ثلثون يوماً ولو صام شهراً وكان ناقصاً أتمه بيوم بدلاً عن العيد
وقيل بيومين وهو حسن وكذا لو كان بمنى في أيام التشريق فصام ذاك الحجة قضى
يوم العيد وأيام التشريق ولو كان ناقصاً قضى خمسة أيام ولو صام سنة واحدة أتمها بشهر
ويومين بدلاً من شهر رمضان وعن العيدين ولم ينقطع التتابع بذلك لأنه لا يمكنه
الاختراز منه ولو كان بمنى قضى أيام التشريق أيضاً ولو نذر صوم شهر متتابعاً
وجب أن يتوخي ما يصح ذلك فيه وأقله أن يصح فيه تتابع خمسة عشر يوماً ولو شرع
في ذى الحجة لم يجز لأن التتابع ينقطع بالعيد * الثالثة إذا نذر أن يصوم أول يوم من شهر
ومضان لم ينعقد نذره لأن صيامه مستحق بغير النذر وفيه تردد * الرابعة نذر المعصية
لا ينعقد ولا تجب به كفارة كمن نذر أن يذبح آدمياً أباً كان أو أمّاً أو ولداً أو نسبياً أو اجنبياً
وكذا لو نذر ليقتلن زيدا ظلماً أو نذر أن يشرب خمرًا أو يرتكب محظوراً أو يترك فرضاً
فكل ذلك لغو لا ينعقد ولو نذر أن يطرف على أربع فقد مرت في باب الحج والاقرب أنه
لا ينعقد * الخامسة إذا عجز الناذر عما نذره سقط فرضه فلو نذر الحج فصعد سقط النذر
وكذا لو نذر صوماً فعجز لكن روي في هذا يتصدق من كل يوم بمدة من طعام *
السادسة العهد حكمه حكم اليمين وصورته أن يقول ما هدت الله أو علي عهد الله
أنه متى كان كذا فعلي كذا فإن كان ما عاهد عليه واجباً أو مندوباً أو ترك
مكرواً أو اجتناب محرم لزم ولو كان بالعكس لم يلزم ولو عاهد على مباح لزم
كاليمين ولو كان فعله أولى أو تركه فليفعل الأولى ولا كفارة وكفارة المخالفة
في العهد كفارة يمين وفي رواية كفارة من أظرب يوماً من شهر رمضان وهي الأشهر *

السابعة النذر والعهد ينعقدان بالنطق وهل ينعقدان بالضمير والاعتقاد قال
بعض الاصحاب نعم والوجه انهما لا ينعقدان الا بالنطق ثم قسم الايقاعات *

القسم الرابع في الاحكام وهوائى عشر كتابا

كتاب الصيد والذباحة

والتظرفى الصيد يستدعى بيان امور ثلاثة * الاول فيما يؤكل صيده وان قتل ويختص
من الحيوان بالكلب المعلم دون غيره من جوارح السباع والطيور فلو اصطاد بغيره كالفهد
والنمر او غيرها من السباع لم يحل منه الا ملئ ذكته وكذا لو اصطاد بالبازي
والعقاب والباشق وغير ذلك من جوارح الطير معلما كان او غير معلم ويجوز الاصطياد
بالسيف والرمح والسهام وكل ما فيه نصل ولو اصاب معترضا فقتل حل ويؤكل ما قتله
المعارض اذا خرق اللحم وكذا السهم الذي لا نصل فيه ان كان حادا فخرق اللحم
ويشترط في الكلب لباحة ما يقتله ان يكون معلما ويتحقق ذلك بشروط ثلاثة
ان يسترسل اذا ارسله وينزجر اذا زجره وان لا يأكل ما يمسكه فان اكل نادر لم يقدح في
باحة ما يقتله وكذا لو شرب دم الصيد واقتصر ولا بد من تكرار الاصطياد به متصفا بهذه
الشروط ليتحقق حصولها فيه ولا يكفي اتفاقها مرة ويشترط في المرسل شروط * الاول
ان يكون مسلما او بحكمة كالصبي فلو ارسله المجوسي او الوثني لم يحل اكل ما يقتله
وان ارسله اليهودي والنصراني فيه خلاف اظهره انه لا يحل * الثاني ان يرسله
للاصطياد فلو استرسل من نفسه لم يحل مقتوله نعم لو زجره عقيب الاسترسال
خرفق ثم اغراه صح لان الاسترسال انقطع بوقوفه وصار الاغراء رسالا مستأنفا ولا
كذلك لو استرسل فاغراه * الثالث ان يسمى عند لرساله فلو ترك التسمية عمدا

لم يحل ما يقتله ولا يضر لو كان نسياناً ولو أرسل واحدٌ وسمى آخر لم يحل الصيد مع قتله له ولو سمي فارساً آخر كلبه ولم يسم واشترك في قتل الصيد لم يحل * الرابع
 ألا يغيب الصيد وحيوته مستقرة فلو وجد منتبهاً أو ميتاً بعد غيبته لم يحل لاحتمال
 أن يكون القتل لأمته سواء وجد الكلب واقفاً عليه أو بعيداً منه ويجوز الاصطياد
 بالشرك والحبالة والشباك لكن لا يحل منه إلا ما يدرك ذكوته ولو كان فيه سلاحٌ
 وكذا السهم إذا لم يكن فيه نصل ولا يخرق وقيل يحرم أن يرمي الصيد بما هو أكبر
 منه وقيل بل هو يكره وهو أولى * الثاني في أحكام الاصطياد ولو أرسل المسلم والثني
 ألتهمافقتلاه لم يحل سواء اتفقت ألتهمامثل أن يرسل كلبين أو سمهمين أو اختلفتا
 كأن يرسل أحدهما كلباً والآخر سمهما وسواء اتفقت الاصابة في وقت واحد أو وقتين
 إذا كان أثر كل واحد من الآلتين قائلاً ولو ألتخته المسلم فلم يعد حيوته مستقرة ثم
 ذف عليه الآخر حل لأن القاتل المسلم ولو انعكس الفرض لم يحل ولو اشتبه الحالان
 حرم تغليباً للحرمة ولو كان مع المسلم كلبان أرسل أحدهما واسترسل الآخر فقتلا
 لم يحل ولو رمى سمهما فوصلته الريم إلى الصيد فقتله حل وإن كان لولا الريم لم يصل
 وكذا لو أصاب السهم الأرض ثم وثب فقتل والاعتبار في حل الصيد بالمرسل لا المعلم
 فإن كان المرسل مسلماً فقتل حل ولو كان المعلم مجوسياً أو وثنياً ولو كان المرسل
 غير مسلم لم يحل ولو كان المعلم مسلماً ولو أرسل كلبه على صيد وسمى فقتل غيره
 حل وكذا لو أرسله على صيود كبار فتفرقت عن صغار فقتلها حللت إذا كانت ممتنعة
 وكذا الحكم في الآلة أما لو أرسله ولم يشاهد صيداً فاتفق إصابته الصيد لم يحل ولو سمي
 سواء كانت الآلة كلباً أو سلاحاً لأنه لم يقصد الصيد فجري مجرى استرسال الكلب
 والصيد الذي يحل بقتل الكلب له أو الآلة في غير موضع الذكوة هو كل ما كان ممتنعاً
 وحشياً كان أو إنسياً وكذلك ما يصول من البهائم أو يتردى في بئرٍ وشبهها ويتعذر

ذبحة او نحره فانه يكفي فقرها في استباحتها ولا يختص العفر حينئذ بموضع من جسدها
 ولورمى فرخاً لم ينهض فقتله لم يحل وكذا الورمى طائراً وفرخاً لم ينهض فقتلها
 حل الطائر دون الفرخ ولو تقاطعت الكلاب الصيد قبل ان رآك لم يحرم ولورمى
 صيداً افتردى من جبل او وقع في الماء فمات لم يحل لاحتمال ان يكون موته من
 السقطة نعم لو صير حيوته غير مستقرة حل لانه يجري مجرى المذبوح ولو قطعت
 الآلة منه شيئاً كان ما قطعت ميته ويدكي ما بقي ان كانت حيوته مستقرة ولو قطعه بنصفين
 فلم يتحركا فهما حلال ولو تحرك احدهما فالحلال هو وقيل يؤكلان ان لم يكن في
 المتحرك حيوة مستقرة وهو اشد وفي رواية يؤكل ما فيه الرأس وفي اخرى يؤكل الاكبر
 دون الاصغر وكلاهما شاذ * الثالث في اللواحق وفيه مسائل * الاولى الاصطيان بالآلة
 المغصوبة حرام ولا يحرم المصيد بملكه الصائد دون صاحب الآلة وعليه اجرة مثلها
 سواء كانت كلباً او سلاحاً * الثانية اذا غص الكلب صيداً كان موضع العضة نجساً
 يجب غسله على الاصح * الثالثة اذا ارسل كلبه او سلاحه فجرحه وادركه حيوانان
 لم تكن حيوته مستقرة فهو يحكم المذبوح وفي الاخبار اذ نى ما يدرك ذكوته ان يجد
 يركض رجله او يطرف صيئته او يتحرك ذنبه وان كانت مستقرة والزمان يتسع للذبحة
 لم يحل اكله حتى يدكي وثيل ان لم يكن معه ما يذبح به ترك الكلب يقتله ثم يأكله ان
 شاء اما اذا لم يتسع الزمان للذبحة فهو حلال ولو كانت حيوته مستقرة واذا أصيبه الرامي
 غير ممتنع ملكه وان لم يقبضه فلو اخذه غيره لم يملكه الثاني ووجب دفعه الى الاول
واما الذبابة فالنظر فيها اما في الاركان واما في اللواحق **اما** الاركان فثلاثة الذابغ
 والآلة وكيفية الذبغ **اما** الذابغ فيشترط فيه الاسلام او حكمه ولا يثولاه الوثني فلو ذبغ
 كان المذبوح ميتة وفي الكتابي روايتان اشهرهما المنع فلا تؤكل ذبابة اليهودي ولا
 النصراني ولا المجوسي وفي رواية ثالثة تؤكل ذبابة الذمي اذا سمعت تسميته وهي

مطروحة وتذبح المسلمة والخصمي والجنب والحائض وولد المسلم وان كان طفلاً اذا احسن ولا يشترط الايمان وفيه قول بعيد باشتراطه نعم لاتصح ذباحة المعلن بالعداوة لاهل البيت عليهم السلام كالخارجي وان اظهر الاسلام **واما** الآلة فلا تصح التذكية الا بالحديد ولو لم يوجد وخيف فوت الذبيحة جاز بما يفري اعضاء الذبيح ولو كان ليطقة او خشبة او مروة حادة او زجاجة وهل تقع الذكوة بالظفر او السن مع الضرورة قيل نعم لان المقصود يحصل وقيل لا يمكن النهي ولو كان منفصلاً **واما** الكيفية فالواجب قطع الاعضاء الاربعة المرئي وهو مجرى الطعام والحلقوم وهو مجرى النفس والودجان وهما عرقان محيطان بالحلقوم ولا يجزي قطع بعضها مع الامكان هذا في قول مشهور وفي الرواية اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس ويكفي في المنحور طعنه في ثغرة النحر وهي **وهذه** اللبة ويشترط فيها شروط اربعة * الاول ان يستقبل بها القبلة مع الامكان فان اخل عامدا كانت ميتة ولو كان ناسيا صح وكذا لو لم يعلم جهة القبلة * الثاني التسمية وهي ان يذكر الله سبحانه فلو تركها عامدا لم تحل ولو نسي لم تحرم * الثالث اختصاص الابل بالنحر وما عداها بالذبيح في الحلق تحت اللحيين فان نحر المذبوح اذبح المنحور فمات لم يحل ولو ادركت ذكوته فذكي حل وفيه تردد ان لا استقرار للحياة بعد الذبيح او النحر وفي ابانة الرأس عامدا خلاف اظهره الكراهية وكذا سلخ الذبيحة قبل بردها او قطع شيء منها ولو انفلت الطير جاز ان يرميه بنشاب او رمح او سيف فان سقط وادرك ذكوته ذبحة والا كان حلالاً * الرابع الحركة بعد الذبيح كفيية في الذكوة وقال بعض لا بد مع ذلك من خروج الدم وقيل يجزي احدهما وهو شبه ولا يجزي خروج الدم متناثلاً اذا انفرد من الحركة الدالة على الحياة ويستحب في ذبح الغنم ان يربط يداها ورجل واحدة وتطلق الاخرى ويمسك صوفة او شعرة حتى يبرد وفي البقر يعقل يداها ورجلاه ويطلق ذنبه وفي الابل تربط اخفافه التي اباطه وتطلق رجلاه وفي الطير ان يرسله بعد

الذباحة ووقت ذبح الأضحية ما بين طلوع الشمس الى غروبها وتكره الذباحة ليلاً إلا مع الضرورة وبالنهار يوم الجمعة الى الزوال وأن تُنَحَّع الذبيحة وأن يُقَلَّب السكين فيذبح الى فوق وقيل فيهما يحرم والاول اشبه وأن يذبح حيوان وآخر ينظر اليه وأما اللواحق فمسائل * الأولى ما يباع في اسواق المسلمين من الذبائح واللحوم يجوز شراؤه ولا يلزم التفحص من حاله * الثانية كل ما يتعذر ذبحه ونحوه من الحيوان اما الاستعصائه او لحصوله في موضع لا يتمكن المذكي من الوصول الى موضع الذكوة وخيف فوته جاز ان يعقر بالسيوف او غيرها مما يجرح ويحل وان لم يصادف العقر موضع التذكية * الثالثة ان اقطعت رقبة الذبيحة وبقيت اعضاء الذباحة فان كانت حيوتها مستقرة ذبحت وحلت بالذبح والا كانت ميتة ومعنى المستقرة التي يمكن ان يعيش مثلها اليوم او الايام وكذا لو مقرها السبع ولو كانت الحيوة غير مستقرة وهي التي يقضى بموتها عاجلاً لم تحل بالذباحة لان حركتها كحركة المذبوح * الرابعة ان اذنا الضحية معينة زال ما كنه عنها ولو اثلثها كان عليه قيمتها ولو نذرنا الضحية وهي سليمة فعابت بنحرها على ما بها واجزأتها ولو ضللت او مطبت او ضاعت من غير تغريط لم يغرم * الخامسة لو نذرنا الضحية فذبحها يوم النحر فغيره ولم ينو من صاحبها لم تجز فيه ولو نوى عنه اجزأته وان لم يأمره * السادسة اذا نذرنا الضحية وصارت واجبة لم يسقط استحباب الاكل منها * السابعة ذكوة السمك اخراجه من الماء حياً ولو وثب فآخذه قبل موته حل ولو ادركه بنظرة فيه خلافاً شبهه انه لا يحل ولو اخرجه مجوسي او مشرك فمات في يده حل ولا يحل اكل ما يوجد في يده حتى يعلم انه مات بعد اخراجه من الماء ولو آخذه واعيد في الماء فمات لم يحل وان كان ناشباً في الآلة لانه مات فيما فيه حيوته وهل يحل اكل السمك حياً قيل لا الوجه الجواز لانه مذكي ولو نصب شبكة فمات بعض ملتحصل فيها واشتبهه الحي بالميت قيل حل الجميع حتى يعلم

الميت بعينه وقيل يحرم الجميع تغليباً للحرمة والاول حسن * الثامنة ذكوة الجراد
 اخذه ولا يشترط في اخذه الاسلام ولومات قبل اخذه لم يحل وكذا الووقع في اجمة نار
 فاحرقتمهم وفيهم جراد لم يحل وان تصده المحرق ولا يحل الذبا حتى يستقل بالطيران
 فلو اخذ قبل استقلاله لم يؤكل * التاسعة ذكوة الجنين ذكوة أمه ان تمت خلقته وقيل
 ولم تلجج الروح ولو ولججه لم يكن بدمن تذكيتة وفيه اشكال ولو لم تتم خلقته لم يحل
 اصلاً ومع الشرطين يحل بذكوة أمه وقيل لو خرج حياً ولم يتسع الزمان لتذكيتة حل
 اكله والاول اشبه **خاتمة** تشتمل على اقسام * الاول في مسائل من احكام الذباحة
 وهي ثلث * الاولى تجب متابعة الذبح حتى يستوفي الامضاء الاربعة فلو قطع بعض
 الامضاء وارسله فانتهى الى حركة المذبوح ثم استأنف قطع الباقي حرم لانه لم يبق
 فيه حيوة مستقرة ويمكن ان يقال يحل لان ازهاق روحه بالذبح لا غير وهو اولى *
 الثانية لو اخذ الذابح في الذبح وانتزع آخر حشوته معاً كان ميتة وكذا كل فعل لا يستقر
 معه الحيوة * الثالثة اذا تيقن بقاء الحيوة بعد الذبح فهو حلال وان تيقن الموت قبله فهو
 حرام ولو اشتبه الحال ولم يعلم حركة المذبوح ولا خروج الدم المعتدل فالوجه تغليب
 الحرمة * الثاني فيما يقع عليه الذكوة وهي تقع على كل حيوان مأكول بمعنى انه
 يكون طاهراً بعد الذبح ولا يقع على حيوان نجس العين كالكلب والخنزير بمعنى انه
 يكون باقياً على نجاسته بعد الذبح وما خرج من القسمين فهو اربعة اقسام * الاول
 المسوخ لا تقع عليها الذكوة كالغيل والدب والفردة وقال المرتضى تقع * الثاني الحشرات
 كالقارورة وابن مرس والضب ففي وقوع الذكوة عليها تردد اشبهه انه لا يقع * الثالث
 آدمي لا تقع عليه الذكوة لحرمة ويكون ميتة ولو ذكبي * الرابع السباع كالاسد والنمر
 والفهد والشعاب ففي وقوع الذكوة عليها تردد والوقوع اشبهه ويظهر بمجرد الذكوة وقيل
 لا يستعمل مع الذكوة حتى يدبغ * الثالث في مسائل من احكام الصيد وهي مشر *

الاولى ما يثبت في آلة الصياد كالحبال والشبكة يملكه ناصبها وكذا كل ما يعتاد الاصطياد به ولا يخرج من ملكه بانفلاته بعد انباته نعم لا يملكه بترحله في ارضه ولا بتعشيشه في دارة ولا بوثوب السمكة الى سفينته ولو اتخذ موحلة للصيد فنسب بحيث لا يمكنه التخلص لم يملكه بذلك لانها ليست آلة معتادة وفيه تردد ولو اغلق عليه باباً ولا مخرج له او في مضيق لا يتعذر قبضه ملكه وفيه ايضا اشكال ولعل الاشبه انه لا يملك هنا الامع القبض باليد او الآلة ولو اطلق الصيد من يده لم يخرج من ملكه فان نوى اطلاقه وقطع نيته من ملكه هل يملكه غيره باصطياده الاشبه لانه لا يخرج من ملكه بنية الاخراج وقيل يخرج كما لو وقع منه شيء صغير فاهمله فانه يكون كالمبيع له ولعل بين الحالين فرقا * الثانية اذا امكن الصيد التَّحَامُل طائراً او عادياً بحيث لا يقدر عليه الا بالاتباع المتضمن للاسراع لم يملكه الاول وكان لمن امسكه * الثالثة اذا رمى الاول صيدا فانبتته وضَّيَّره في حكم المذبوح ثم قتله الثاني فهو للاول ولا شيء على الثاني الا ان يفسد لحمه او شيئاً منه ولورماه الاول فلم ينبتته ولا صيَّره في حكم المذبوح ثم قتله الثاني فهو له دون الاول وليس على الاول ضمان شيء مما جناه ولو انبتته الاول ولم يصيَّره في حكم المذبوح فقتله الثاني فهو متلف فان كان اصاب محل الذكوة فذكاه على الوجه فهو للاول وعلى الثاني الارش وان اصابه في غير المذبوح فعليه قيمته ان لم يكن لميته قيمة والا كان له الارش وان جرحه الثاني ولم يقتله فان ادرك ذكوته فهو حلال للاول وان لم يدرك ذكوته فهو ميتة لانه تلف من فعلين احدهما مباح والآخر محظور كما لو قتله كلب مسلم ومجوسي وما الذي يجب على الجارح فالذي يظهر ان الاول ان لم يقدر على ذكوته فعلى الثاني قيمته بتمامها معيباً بالعيب الاول وان قدر فاهمل فعلى الثاني نصف قيمته معيباً ولعل فقه هذه المسئلة ينكشف باعتبار فرض نفرضه وهي دابة قيمتها عشرة جنين عليها فصارت تساوي تسعة ثم جنين آخر

فصارَت الى ثمانية ثم سرت الجنايتان ففيها احتمالات خمسة لا يخلو احدها من خلل
وهو اما الزام الثاني بكمال قيمته معيبا لان جناية الاول غير مضمونة بتقدير ان يكون
مباحا وهو ضعيف لانه مع اهمال التذكية جرى مجرى المشارك بجنايته واما التسوية
في الضمان وهو حيف على الثاني او الزام الاول بخمسة ونصف والثاني بخمسة
وهو حيف ايضا او الزام الاول بخمسة والثاني باربعة ونصف وهو تضييع على المالك
او الزام كل واحد منهما بنسبة قيمته يوم جنى عليه وضم القيمتين وبسط العشرة
عليهما فيكون على الاول عشرة امهم من تسعة عشر من عشرة وهو ايضا الزام
الثاني بزيادة لارجه لها والاقرَب ان يقال يلزم الاول خمسة ونصف والثاني اربعة
ونصف لان الارش يدخل في قيمة النفس فيدخل نصف ارش جناية الاول في
ضمان النصف ويبقى عليه نصف الارش مضافا الى ضمان نصف القيمة وهذا
ايضا لا يخلو من ضعف ولو كانت احدي الجنايتين من المالك سقط ما قابل جنايته
وكان له مطالبة الآخر بنصيب جنايته * الرابعة اذا كان الصيد يمتنع بامر من كالدراج
والقبيح يمتنع بجناحه وعدوه فكسر الرامي جناحه ثم كسر آخر رجله قيل هولهما
وقيل للاخير لان بفعله يتحقق الاثبات والاخير قوي * الخامسة لورمى الصيد اثنان
فيعقراه ثم وجد ميتا فان صادف مذبحه فذبحه فهو حلال وكذا ان ادركه او احدهما فذكاه
فان لم يدرك ذكرته ووجد ميتا لم يحل لاحتمال ان يكون الاول اثبته ولم يصيره في حكم
المذبوح فقتله الآخر وهو غير ممتنع * السادسة ما يقتله الكلب بالعقر يؤكل ولا يؤكل
ما يقتله بصدمة او ضمة او اتعابه * السابعة لو رأى صيدا فظنه خنزيرا او كلبا او غيره مما
لا يؤكل فقتله لم يحل وكذا لورمى سهمي الى فوق فاصاب صيدا وكذا لورمى بحجر ثم عاد
فرماه طائرا بقاءه فبان صيدا وكذا لو ارسل كلبا ليلأقتل لانه لم يقصد الارسال فجرى
مجرى الاسترسال * الثامنة الطير ان اصيد مقصودا لم يملكه الصائد وكذا مع كل اثر

يدل على الملك وان كان مالكا جناحه فهو لصائده الا ان يكون له مالك وعلى هذا
لوانتقلت الطيور من برج الى آخر لم يملكها الثاني * التاسعة ما يقطع من السمك
بعد اخراجه من الماء ذكي سواء ماتت او وقعت في الماء مستقرة الحية لانه
مقطوع بعد تذكيته * العاشرة اذا اصابا صيدا دفعة فان انبتاه فهو لهما ولو كان احدهما
جارحا والآخر مثبتا فهو للمثبت ولا ضمان على الجارح لان جنايته لم تصادف ملكا
لغيره ولو جهل المثبت منهما فالصيد بينهما ولو قيل يستخرج بالقرعة كان حسنا *

كتاب الاطعمة والاشربة

والنظر فيه يستدعي بيان اقسام ستة * القسم الاول في حيوان البحر ولا يؤكل منه الا ما كان
مما كاله فلس سواء بقي عليه كالشبوط والبياح اولم يبق كالكنعت اما ما ليس له فلس
في الاصل كالجرى ففيه روايتان اشهرهما التحريم وكذا الومار والمارماهي والزهل لكن
اشهر الروايتين هنا الكراهية وتوكل الربينا والطمر والطبراني والابلامي ولا تؤكل
السحفاة ولا الغفادع ولا السرطان ولا شيء من حيوان البحر ككلبه وخنزيره ولو وجد
في جوفه سمكة اخرى حلت ان كانت من جنس ما يحل والا فهي حرام وبهذا
روايتان طريق احدهما السكوني والاخرى مرسله ومن المتأخرين من منع استنادا
الى عدم اليقين بخروجها من الماء حية وربما كانت الرواية ارجح استصحابا لحال
الحية ولو وجدت في جوفه حية اكلت ان لم تكن تسلمت ولو تسلمت لم تحل
والوجه انها لا تحل الا ان تغذفها والسمكة تضطرب ولو اعتبر مع ذلك اخذها حية
لتحقق الذكوة كان حسنا ولا يؤكل الطافي وهو ما يموت في الماء سواء مات بسبب كضرب
العلق او حرارة الماء او بغير سبب وكذا ما يموت في شبكة العياند في الماء او في حظيرة
ولو اختلط الميت بالحي بحيث لا يتميز قبل حل الجميع واجتنابه اشبه ولا يؤكل الجلال

من السمك حتى يستبرأ بان يجعل في ماء يوما وليلة ويطعم ملقا طاهرا وبيض السمك
المحلل حلال وبيض المحرم حرام ومع الاشتباه يؤكل ما كان خشنا لا ما كان املسا *
القسم الثاني في البهائم ويؤكل من الانسية الابل والبقر والغنم ويكره الخيل والبغال
والحمير الاهلية على تفاوت بينهم في الكراهية وقد يعرض التحريم للمحلل من وجوه *
احدها الجلل وهوان يغتذي عذرة الانسان لا غير فيحرم حتى يستبرأ وقيل يكره
والتحريم اظهر وفي الاستبراء اختلاف والمشهور استبراء الناقة باربعين يوما والبقرة
بعشرين يوما وقيل تستوى البقرة والناقة في الاربعين والاول اظهر والشاة بعشرة وقيل
بتسعة والاول اظهر وكيفيته ان يربط ويعلف ملقا طاهرا هذه المدة * الثاني ان يشرب
لبن خنزيرة فان لم يشتد كرهه ويستحب استبراؤه بسبعة ايام وان اشتد حرم لحمه ولحم
فسله * الثالث اذا وطئ الانسان حيوانا ما كولا حرم لحمه ولحم نسله ولو اشتبه بغيره تسهم
فريقين واقرع عليه مرة بعد اخرى حتى تبقى واحدة ولو شرب شي من هذه الحيوانات
خمر لم يحرم لحمه بل يغسل ويؤكل ولا يؤكل ما في جوفه ولو شرب بولا لم يحرم ويغسل
ما في بطنه ويؤكل ويحرم الكلب والسنور اهليا كان او وحشيا ويكره ان يذبح بيده
مارباه من النعم ويؤكل من الوحشية البقر والكباش الجبلية والحمر والغزلان واليحمير
ويحرم منها ما كان سباعا وهو ما كان له ظفر او ناب يغرس به قويا ^كان كالاسد والنمر والفهد
والذئب او ضعيفا كالثعلب والضبع وابن آوى ويحرم الارنب والضب والحشار
كلها كالحيّة والفأرة والعقرب والجردان والخنائس والصراصير وبنات وردان والبراغيث
والقمل وكذا يحرم اليربوع والقنفذ والوبر والخز والفنك والسمور والسنجاب والغطاء
واللحكة وهي دويبة تغوص في الرمل تشبه بها اصابع العذارى * القسم الثالث الطيور
والحرام منه اصناف * الاول ما كان ذا مخلاّب قوي يعدو به على الطير كالبازي والصقر
والعقاب والشاهين والباشق او ضعيف كالنسر والرخمة والبغاث وفي الغراب روايتان

وتبيل يحرم الابقع والكبير الذي يسكن الجبال ويحل الزاغ وهو غراب الزرع والغداف وهو اصغر منه الى العبرة ماهو * الثاني ما كان صغيفه اكثر من دفيغه فانه يحرم ولو تساوى او كان الدفيغ اكثر لم يحرم * الثالث ما ليس له فانصة ولا حوصلة ولا صيصة فهو حرام وماله احدها فهو حلال ما لم ينص على تحريمه * الرابع ما يتناوله التحريم عينا كالخفّاش والطاؤس ويكره الهدد وفي الخطاف روايتان والكراهية اشبه ويكره الفاخنة والقبرة والحبارى واغلظ منه كراهية الصرد والصوماء والشقراق وان لم يحرم ولا بأس بالحمام كله كالقماري والدباسي والورشان وكذا الالباس بالحجل والدراج والقبج والقطا والطيهوج والدجاج والكروان والكركي والصحوة ويعتبر في طير الماء ما يعتبر في الطير المجهول من غلبة الدفيغ او مساواته للصغيف او حصول احد الامور الثلاثة القانصة او الحوصلة او الصيصة فيؤكل مع هذه العلامات وان كان يأكل السمك ولو اعتلف احد هذه مذرة الانسان محضاً لحقه حكم الجلل ولم يحل حتى يستبرأ فتستبرأ البطّة وما اشبهها بخمسة ايام والدجاجة وما اشبهها بثلاثة ايام وما خرج من ذلك تستبرأ بما يزول عنه حكم الجلل اذ ليس فيه شيء موظف ويحرم الزنابير والذباب والبق وبيض ما يؤكل حلال وكذا بيض ما يحرم حرام ومع الاشتباه يؤكل ما اختلف طرناه لا ما اتفق والمجتمعة حرام وهي التي تجعل فرضاً وترمي بالنشاب حتى تموت والمصبورة وهي التي تجرح وتحبس حتى تموت * القسم الرابع في الجامدات ولا حصر للمحلل منها فلنضبط المحرم وقد سلف منه شطري في كتاب المكاسب ونذكرها خمسة انواع * الاول الميتات وهي محرمة اجناباً نعم قد يحل منها ما لا تحلّه الحيوة ولا يصدق عليه الموت وهو الصوف والشعر والوبر والريش وهل يعتبر فيها الجز الوجه انها ان جرت فهي طاهرة وان استلت فسل منها موضع الاتصال وقيل لا يحل منها ما يقلع والاول اشبه والقرن والظلف والسن والبيض اذا اكتسى القشر الاعلى والانفحة وفي اللبن روايتان احدهما

الحل وهي اصحها طريقاً والاشبه التحريم لنجاسته بملافة الميت واذا اختلط الذكي بالميتة وجب الامتناع منه حتى يعلم الذكي بعينه وهل يباع ممن يستحل الميتة قبل نعم وربما كان حسناً ان تصد بيع الذكي حسب وكل ما أُبين من حي فهو ميتة يحرم اكله واستعماله وكذا ما يقطع من اليات الغنم فانه لا يؤكل ولا يجوز الاستصباح به بخلاف الدهن النجس بوقوع النجاسة * الثاني المحرمات من الذبيحة خمس الطحال والقضيب والفَرْث والدم والانتيان وفي المثانة والمرارة والمشيمة تردد اشبهه التحريم لما فيها من الاستنجات اما الفَرْجُ والنَّخَاعُ والعَلْبَاءُ والغُدُّ وذاتُ الاشاجع وخرزة الدماغ والجدق فمن الاصحاب من حرّمها والوجه الكراهية وتكره الكلبي واذا نال القلب والعروق ولو شوي الطحال مع اللحم ولم يكن مثقوباً لم يحرم اللحم وكذا لو كان اللحم فوقه اما لو كان مثقوباً وكان اللحم تحته حرم * الثالث الاميان النجسة كالعذرات النجسة وكذلك طعام مُزج بالخمر او النبيذ المسكر او الفقع وان قل او وقعت فيه نجاسة وهو مانع كالبول او بآشرة الكفار وان كانوا اهل ذمّة على الاصح * الرابع الطين فلا يحل شيء منه حدا تربة الحسين عليه السلام فانه يجوز الاستشفاء ولا يتجاوز قدر الحمصة وفي الارمني رواية بالجواز وهي حسنة لما فيها من المنفعة المضطر اليها * الخامس السموم القاتل قليلاً وكثيرها اما ما لا يقتل القليل منها كالافيون او السقمونيا في تناول القيراط والغيراطين الى ربيع الدين وفي جملة حوائج المسهل فهذا الاباس به لغلبة السلامة ولا يجوز التخطي الى موضع الخطورة مثله كالانتقال من السقمونيا والكثير من شحم الحنظل والشوكران فانه لا يجوز لما يتضمن من نقل المزاج وفساده * القسم الخامس في المائعات والمحرم منها خمس * الاولى الخمر وكل مسكر كالنبيذ والبتع والفضيخ والنقيع والمرز والفقع قليلة وكثيرة ويحرم العصير اذا غلا مواءاً من قبل نفسه او بالنار ولا يحل حتى يذهب ثلثه او ينقلب خلا وما مزج بها او باحدها وما وقعت فيه من المائعات * الثاني الدم

المسفوح نجس فلا يحل تناوله وما ليس بمسفوح كدم الضفادع والقراد وان لم يكن نجسا فهو حرام لاستخبائنه وما لا يدفعه الحيوان المذبوح ويستخلف في اللحم طاهر ليس بنجس ولا حرام ولو وقع قليل من دم كالأوقية فما دون في قدرٍ وهي تغلي على النار قيل حل مرقها اذا ذهب الدم بالغليان ومن الاصحاب من منع الرواية وهو حسن اماما هو جامد كاللحم والتوابل فلا بأس به اذا غسل * الثالث كل ما حصل فيه شيء من النجاسات كالدم والبول او العذرة فان كان مائعا حرم وان كثر ولا طريق الى تطهيره وان كان له حاله جمود فوَقعت النجاسة فيه جامدا كالدم والجماد والسمن والعسل القيت النجاسة وكشط ما يكتفها والباقي حل ولو كان المائع دهنا جاز الاستصباح به تحت السماء ولا يجوز تحت الاظلة وهل ذلك لنجاسة دخانه الاقرب لابل هو تعبد ودواخى الاعيان النجسة عندنا ظاهرة وكذا كل ما حالته النار فصيرته رمادا او دخانا على تردد ويجوز بيع الادهان النجسة ويحل ثمنها لكن يجب اعلام المشتري بنجاستها وكذا ما يموت فيه حيوان له نفس سائلة اماما لانفس له كالذبابة والخنافس فلا ينجس بموته ولا ينجس ما يقع فيه والكفار انجاس ينجس المائع بمباشرتهم له سواء كانوا اهل حرب او اهل ذمة على اشهر الروايتين وكذا لا يجوز استعمال او انهم التي استعملوها في المائعات وروي اذا اراد مواكبة المجوسي امره بغسل يده وهي شاذة ولو وقعت ميتة لها نفس في قدر نجس ما فيها وارق المائع وغسل الجامد واكل ولو فجن بالماء النجس مجين لم يطهر بالنار اذا خبز على الاشهر * الرابع الاعيان النجسة كالبول مما لا يؤكل لحمه نجسا كان الحيوان كالكلب والخنزير او طاهرا كلاسدوا والتمرو وهل يحرم مما يؤكل لحمه قيل نعم الا بوال الابل فاته يجوز الاستشفاء بها وقيل يحل الجميع لمكان طهارته والاشبه التحريم لاستخبائنها * الخامس البان الحيوان المحرم كلبن اللبوءة والذئبة والهرّة ويكره لبن ما كان لحمه مكروها كلبن الاثن والبغال مائعه وجامده وليس بمحرم * القسم السادس في اللواحق وفيه مسائل * الاولى لا يجوز

استعمل شعر الخنزير اختيارا فان اضطرر استعمال ما لا دسم فيه وفسل يذو ويجوز الاستقاء
بجلود الميتة وان كان نجسا ولا يصلي من مائها وترك الاستقاء افضل * الثانية اذا وجد
لحم ولا يدري اذكي هو ام ميت قيل يطرح في النار فان اتقبض فهو ذكي وان انبسط
فهو ميت * الثالثة لا يجوز ان يأكل الانسان من مال غيره الا باذنه وقدر خص مع عدم
الاذن في تناول من بيوت من تضمنته الآية اذ لم يعلم منه الكراهية ولا يحمل منه
وكذا ما يمر به الانسان من النخل وكذا الزرع والشجر على تردد * الرابعة من تناول
خمر او شيئا نجسا فبصافه طاهر ما لم يكن متلونا بالنجاسة وكذا لو اكتحل بدواء نجس
فدمعه طاهر ما لم يتلون بالنجاسة ولو جهل تلونه فهو على اصل الطهارة * الخامسة
الذمي اذ اباع خمر او خنزيرا ثم اسلم ولم يقبض الثمن فله قبضه * السادسة يحل الخمر
اذا انقلب خلا سواء كان انقلابها بعلاج او من قبل نفسها وسواء كان ما يعالج به ميتا
باقية او مستهلكة وان كان يكره العلاج ولا كراهية فيما ينقلب من نفسه ولو ألقي في الخمر
خل حتى يستهلكه لم يحل ولم يطهر وكذا الوالقي في الخل خمر فاستهلكه الخل وقيل
يحل اذا ترك حتى يصير الخمر خلا ولا وجه له * السابعة اواني الخمر من الخشب
والقرع والخزف غير المغصور لا يجوز استعماله لاستبعاد تخلصه والا قرب الجواز بعد
ازالة عين النجاسة وفسلها ثلثا * الثامنة لا يحرم شيء من الربوبات والاشربة وان شتم
منه رائحة المسكر كرب الرمان والتفاح لانه لا يسكر كثيرا * التاسعة يكره اكل ما باشرة
الجنب والحائض اذا كانا غير مأمونين وكذا يكره اكل ما يعالجه من لا يتوقى النجاسات
وان يسقي الدواب شيئا من المسكرات ويكره الاسلاف في العصير وان يستأمن على
طبخه من يستحل شربه قبل ان يذهب ثلثاه اذا كان مسلما وقيل لا يجوز مطلقا
والاول اشبه ويكره الاستشفاء بمياه الجبال الحارة * ومن اللواحق النظر في حال
الاضطرار وكل ما قلنا بالمنع من تناوله فالبحت فيه مع الاختيار ومع الضرورة يسوغ

التناول لقوله تعالى فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وقوله تعالى فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ وقوله تعالى وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّرْتُمْ إِلَيْهِ فَلْيَكُنِ النَّظَرُ فِي الْمَضْطَرِ وَكَيْفِيَةِ الْإِسْتِبَاحَةِ إِمَّا الْمَضْطَرُ فَهُوَ الَّذِي يَخَافُ التَّلَفَ لَوْلَمْ يَتَنَاوَلْ وَكَذَا الْخَوَافُ الْمَرَضُ بِالْتَرَكِ وَكَذَا الْوُخْشِيُّ الضَّعْفُ الْمُؤَدِي إِلَى التَّخَلُّفِ مِنَ الرَّفَقَةِ مَعَ ظُهُورِ مَارَةِ الْعَطَبِ أَوْ ضَعْفِ الرُّكُوبِ الْمُؤَدِي إِلَى خَوْفِ التَّلَفِ فَحِينَئِذٍ يَحِلُّ لَهُ تَنَاوُلُ مَا يَزِيلُ تِلْكَ الضَّرُورَةَ وَلَا يَخْتَصُ ذَلِكَ نَوْمًا مِنَ الْمَحْرَمَاتِ إِلَّا مَا سَنَذْكُرُهُ وَلَا يَتَرَخَّصُ لِلْبَاطِي وَهُوَ الْخَارِجُ عَلَى الْإِمَامِ وَتَبِيلِ الَّذِي يَبْغِي الْمَيْتَةَ وَلَا الْعَادِي وَهُوَ قَاطِعُ الطَّرِيقِ وَتَبِيلِ الَّذِي يَعْذُو شَبْعَهُ وَأَمَّا كَيْفِيَةُ الْإِسْتِبَاحَةِ فَالْمَاذُونُ فِيهِ حِفْظُ الرَّمَقِ وَالتَّجَاوُزُ حَرَامٌ لِأَنَّ الْقَصْدَ حِفْظُ النَّفْسِ وَهَلْ يَجِبُ التَّنَاوُلُ لِلْحِفْظِ قِيلَ نَعَمْ وَهُوَ الْحَقُّ وَلَوْ أَرَادَ التَّنَزُّةَ وَالْحَالَ حَالَةَ خَوْفِ التَّلَفِ لَمْ يَجْزُ وَلَوْ اضْطُرَّ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ وَلَيْسَ لَهُ الثَّمَنُ وَجِبَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ بِذَلِكَ لِأَنَّ فِي الْإِمْتِنَاعِ إِمَانَةً عَلَى قَتْلِ الْمُسْلِمِ وَهَلْ لَهُ الْمَطَالَبَةُ بِالثَّمَنِ قِيلَ لَا لِأَنَّ بَذْلَهُ وَاجِبٌ فَلَا يُلْزَمُ الْعَوِضُ وَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مَوْجُودًا وَطُلِبَ ثَمَنٌ مِثْلُهُ وَجِبَ دَفْعُ الثَّمَنِ وَلَا يَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الطَّعَامِ بِذَلِكَ لِوَأَمْتِنَعُ مِنْ بَذْلِ الْعَوِضِ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ الْمُبِيحَةَ لَا تَقْتَسِرُ مَجَانًّا زَالَتْ بِالتَّمَكُّنِ مِنَ الْبَذْلِ وَإِنْ طُلِبَ زِيَادَةٌ عَنِ الثَّمَنِ قَالَ الشَّيْخُ لَا تَجِبُ الزِّيَادَةُ وَلَوْ قِيلَ تَجِبُ كَانَ حَسَنًا لِرَفْعِ الضَّرُورَةِ بِالتَّمَكُّنِ وَلَوْ أَمْتِنَعُ صَاحِبُ الطَّعَامِ وَالْحَالَ هَذِهِ جَاوِزَ قِتَالِهِ دَفْعًا لَاضْرُورَةِ الْعَطَبِ وَلَوْ وَاطَاهُ فَاشْتَرَاهُ بِأَزِيدَ مِنَ الثَّمَنِ كَرَاهِيَةً لِرَاقَةِ الدَّمَاءِ قَالَ الشَّيْخُ لَا يُلْزَمُهُ إِلَّا الثَّمَنُ الْمِثْلُ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ لَمْ يَبْذُلْهَا اخْتِيَارًا وَفِيهِ أَشْكَالٌ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ الْمُبِيحَةَ لِلْإِكْرَاهِ تَرْتَفِعُ بِإِمْكَانِ الْإِخْتِيَارِ وَلَوْ وَجَدَ مَيْتَةً وَطَعَامَ الْغَيْرِ فَإِنْ بَذَلَ لَهُ الْغَيْرَ طَعَامَهُ بِغَيْرِ مَوْضٍ أَوْ مَوْضٍ هُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ لَمْ يَحِلَّ الْمَيْتَةُ وَلَوْ كَانَ صَاحِبُ الطَّعَامِ غَائِبًا أَوْ حَاضِرًا وَلَمْ يَبْذُلْ وَقَوِيَ صَاحِبُهُ عَلَى دَفْعِهِ عَنْ طَعَامِهِ أَكَلَ الْمَيْتَةَ وَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الطَّعَامِ

ضعيفاً لا يمنع أكل الطعام وضمنه ولم تحل الميتة وفيه تردد وإذا لم يجد المضطر إلا
الآدمي ميتاً حل له أمساك الرمق من لحمه ولو كان حياً محقون الدم لم يحل ولو كان
مباح الدم حل له منه ما يحل من الميتة ولو لم يجد المضطر ما يلزم رمقه سوى نفسه قيل
يأكل من المواضع اللحمية كالغذاء وليس شيئاً إذ فيه دفع الضرر بالضرر ولا كذلك جواز قطع
الآكلة لأن الجواز هناك إنما هو لقطع السراية الحاصلة وهنا أحداث سراية ولو اضطر إلى
خمر وبول تناول البول ولو لم يجد إلا الخمر قال الشيخ في المبسوط لا يجوز دفع الضرورة
بها وفي النهاية يجوز وهو الأشبه ولا يجوز التداوي بها ولا بشيء من الانبذة ولا بشيء
من الأدوية معها شيء من المسكرات ولا شرباً ويجوز عند الضرورة أن يتداوى للعين
خاتمة في الآداب يستحب غسل اليد قبل الطعام وبعده ومسح اليد بالمنديل
والتسمية عند الشروع والحمد عند الفراغ وأن يسمى على كل لون على انفراد
ولو قال بسم الله على أوله وآخره اجزأ ويستحب الأكل باليمين مع الاختيار وأن يبدأ
صاحب الطعام وأن يكون آخر من يمتنع وأن يبدأ في غسل اليد بمن على يمينه
ثم يدور عليهم إلى الأخير وأن يجمع فسالة الأيدي في أثناء واحد وأن يستلقي الأكل
بعد الأكل ويجعل رجله اليمنى على رجله اليسرى ويكره الأكل متكئاً والتماشي
من المأكل وربما كان الإفراط حراماً لما يتضمن من الأضرار ويكره الأكل على الشبع
والأكل باليسار ويحرم الأكل على مائدة يشرب عليها شيء من المسكرات أو الفقام*

كتاب الغصب

والنظر في السبب والحكم واللواحق أما الأول فالغصب هو الاستقلال بأثبات اليد
على مال الغير عدواناً ولا يكفي رفع يد المالك ما لم يثبت الغاصب يده فلو منع
غيره من أمساك ذابته المرسلة فتلفت لم يضمن وكذا لو منعه من القعود على

بساطه او منعه من بيع متاعه خفصت قيمته السوقية او تلفت عينه اما لو قعد على
بساط غيره او ركب دابته ضمن ويصح فصب العقار ويضمنه الغاصب ويتحقق
غصبه بآثبات اليد عليه مستقلا من دون اذن المالك وكذا لو اسكن غيره فلو سكن
الدار مع مالكها تهرأ لم يضمن الاصل وقال الشيخ يضمن النصف وفيه تردد منشأ عدم
الاستقلال من دون المالك ولو كان الساكن ضعيفا عن مقاومة المالك لم يضمن
ولو كان المالك غائبا ضمن وكذا لو مد بمقود دابة فقادها ضمن ولا يضمن لو كان
صاحبها وكباليها وخصب الامة الحامل فصب لولدها الثبوت يده عليها وكذا يضمن
حمل الامة المتناعه بالبيع الفاسد ولو تعاقبت الايدي الغاصبة على المخصوص تخير
المالك في الزام ايهم شاء او الزام الجميع بدلا واحدا والحر لا يضمن بالغصب ولو كان
صغيرا ولو اصابه حرق او فرق او موت في يد الغاصب من غير تسببه لم يضمنه وقال
في كتاب الجراح يضمنه الغاصب ان اكان صغيرا وقلوب بحسب كدغ الحية
والعقرب ووقوع الحائط ولو استخدم الحوازم الاجرة ولو حبس حائنا لم يضمن اجرته
ما لم ينتفع به لان مناعته في قبضته ولو استأجره لعميل فامتنعه ولم يستعمله فيه تردد
والاقرب ان الاجرة لا تستقر لئلا ما قلناه ولا كذلك لو استأجره لخدمة فحبسها بقدر الانتفاع
ولا يضمن الخمر اذا غصبت من محرم ولو غصبها الكافر ويضمن اذا غصبت
من ذمي مستترا ولو غصبها المسلم وكذا الخنزير ويضمن الخمر بالقيمة عند
المستحل لا بالمثل ولو كان المتلف ذميا علي ذمي وفي هذا تردد وهنا اسباب اخرى يجب
معها الضمان الاول مباشرة الاتلاف سواء كان المتلف عينا كقتل الحيوان المملوك
وتفريق الثوب او منفعة كسكنى الدار وركوب الدابة وان لم يكن هناك غصب *
الثاني التمسيد وهو كل فعل يحصل التلف بسببه كحفو البئر في غير الملك وكطرح
المعائر في المسالك لكن اذا اجتمع السبب والمباشر قدم المباشر في الضمان على

ذى السبب كمن حفر بئراً في ملك غيره عدواناً فندفع غيره فيها انساناً فضمن ما يجنيه
 الدفع على الدافع ولا يضمن المكرة المال ولن يشر الاتلاف والضمان على من اكرهه
 لان المباشرة ضعفت مع الاكراه وكان ذوالسبب هنا اتوى ولو ارسل في ملكه ماء فاحرق
 مال غيره او اجم ناراً فيه فاحرق لم يضمن مالم يتجاوز قدر حاجته اختياراً مع علمه
 او غلبة ظنه ان ذلك موجب للتعدي الى الاضرار ويتفرع على السبب فروع *
 الاول لو القى صبيّاً في مسبعة او حيواناً يضعف عن الفرار ضمن لو قتله السبع * الثاني
 لو غصب شاة فمات ولدها جوعاً فقى الضمان تردد وكذا لو حبس مالك الماشية
 من حراستها فانفق تلفها وكذا التردد لو غصب دابة فتبعها الولد * الثالث لو فلك
 القيد من الدابة فشردت او من العبد المجنون فابق ضمن لانه فعل يقصد به الاتلاف
 وكذا لو فتح قفصاً من طائر فطار مبادراً او بعد مكث ولا كذا لو فتح باباً على مال فسرق
 او ازال قيداً من عبد مائل فابق لان التلف بالمباشرة لا بالسبب وكذا لو دُلَّ السارق
 ولو ازال وكاء الظرف فسال ما فيه ضمن اذا لم يكن بحبسه الا الوكاء وكذا لو سال منه ماء
 الآن الارض تحته فاندفع ما فيه ضمن لان فعله سبب مستقل بالاتلاف اما لو فتح
 رأس الظرف فقلبت الريح اوزاب بالشمس ففي الضمان تردد ولعل الاشبه انه لا يضمن
 لان الريح والشمس كل مباشر فبطل حكم السبب ومن الاسباب القبض بالعقد الفاسد
 والقبض بالسوم فان القابض يضمن وكذا استيفاء المنفعة بالاجارة الفاسدة سبب
 لضمان اجرة المثل * النظر الثاني في الحكم يجب رد المغصوب مادام باقياً ولو تعسر
 كالخشب تستدخل في البناء او اللوح في السفينة ولا يلزم المالك اخذ القيمة وكذا لو مزجه
 مزجاً يشق تمييزه كمزج الحنطة بالشعير او الدخن بالذرة وكلّ تمييزة واعادته ولو خاط
 ثوبه بخيوط مغصوبة فان امكن نزعها الزم ذلك وضمن ما يحدث من نقص
 ولو خشي تلفها بانتزاعها لضعفها ضمن القيمة وكذا لو خاط بها جرح حيوان له حرمة

لم ينتزع الامع الا من عليه تلفاً وشيئاً وضمنها ولو حدث في المغصوب عيب مثل
تسويس التمر او تخريق الثوب رده مع الارش ولو كان العيب غير مستقر كعفن الحنطة
قال الشيخ يضمن قيمة المغصوب ولو قيل برد العين مع ارش العيب الحاصل ثم كلما
ازداد دفع ارش الزيادة كان حسناً ولو كان بحاله رده ولا يضمن تفاوت القيمة السوقية
فان تلف المغصوب ضمنه الفاسب بمثله ان كان مثلياً وهو ما يتساوى قيمته اجزائه
فان تعذر المثل ضمن قيمته يوم الاقباض لايوم الامواز ولو اموز فحكم الحاكم بالقيمة
فزادت او نقصت لم يلزم ما حكم به الحاكم وحكم بالقيمة وقت تسليمها لان الثابت
في الذمة ليس الا المثل وان لم يكن مثلياً ضمن قيمته يوم غصبه وهو اختيار الاكثر
وقال في المبسوط والخلاف يضمن اعلى القيم من حين الغصب الى حين التلف
وهو حسن ولا صبر بزيادة القيمة ولا بنقصانها بعد ذلك على تردد والفضة والذهب
يضمنان بمثلها وقال الشيخ رح يضمنان بنقد البلد كما لو اتلف ما لا مثل له ولو تعذر
المثل فان كان نقد البلد مخالفاً للمضمون في الجنس ضمنه بالنقد وان كان من جنسه
واتفق المضمون والنقد وزناً صح وان كان احدهما اكثر قوم بغير جنسه ليسلم من الربوا
ولا تظن ان الربوا يختص بالبيع بل هو ثابت في كل معاوضة على ربويين متفقي
الجنس ولو كان في المغصوب صنعة لها قيمة غالباً كان على الفاسب مثل الاصل
وقيمة الصنعة وان زاد على الاصل ربوا كان او غير ربوي لان للصنعة قيمة تظهر
لوازيلت عدواناً ولو من غير فصب وان كانت الصنعة محرمة لم يضمن ولو كان
المغصوب دابة فجنى عليها الفاسب او غيره او عابت من قبل الله سبحانه ردها مع
ارش النقصان ويتساوى بهيمة القاضي وغيره في الارش ولا تقدير في قيمة شيء من
امضاء الدابة بل يرجع الى الارش السوقي وروي في عين الدابة ربع قيمتها وحكى الشيخ
رح في المبسوط والخلاف من الاصحاب في عين الدابة نصف قيمتها وفي العينين

كمال قيمتها وكذا كل ما في البديل منه اثنان والرجوع الى الارش السوقي اشبه
 ولو غصب عبدا او امة فقتله او قتله قاتل ضمن قيمته مالم يتجاوز قيمته دية الحر ولو
 تجاوزت لم يضمن الزيادة ولو قيل يضمن الزائد بسبب الغصب كان حسنا ولا يضمن
 القتيل غير الغاصب سوى قيمته مالم يتجاوز ولو تجاوزت دية الحر ردت اليه فان زاد
 الارش عن الجناية طرأ الغاصب بالزيادة دون الجاني اما كومات في يده ضمن
 قيمته ولو تجاوزت دية الحر ولو جنى الغاصب عليه بمادون النفس فان كان تمثيلا
 قال الشيخ عتق وعليه قيمته وفيه تردد ينشأ من الاختصار بالعتق في التمثيل على
 مباشرة المولى وكل جناية ديتها مقدرة في الحر فهي مقدرة في المملوك بحساب قيمته
 وما ليست بمقدرة في الحر ففيها المحسومة ولو قيل يلزم الغاصب اكثر الامرين
 من المقدر والارش كان حسنا اما لو استغرقت قيمته قال الشيخ ربح كل المالك مخيرا
 بين تعليمه واخذ القيمة وبين امساكه ولا شيء له تسوية بين الغاصب في الجناية
 ومضرة وفيه تردد ولو زادت قيمة المملوك بالجناية كالخصا او قطع الاصبع الزائدة مع
 دية الجناية لانها مقدرة والبحث في المدبر والمكاتب المشروط وام الولد كالبحت في التقن واذا
 تعذر تسليم المغصوب دفع الغاصب البديل ويملكه المغصوب منه ولا يملك الغاصب
 العين المغصوبة ولو مات كان لكل واحد منهما الرجوع وعلى الغاصب الاجرة
 ان كان ماله اجرة في العادة من حين الغصب الى حين دفع البديل وقيل الى حين
 اعادة المغصوب والاول اشبه ولو غصب شيئين ينقص قيمة كل واحد منهما اذا انفرد
 من صاحبه كالخفين فتلف احدهما ضمن التالف بقيمته مجتمعاً ورد الباقي وما نقص
 من قيمته بالانفراد وكذا الوشق ثوبان نصفين فنقصت قيمة كل واحد منهما بالشق ثم تلف
 احدهما اما لو اخذ فردا من خفين يساويان عشرة فتلف في يده وبقي الآخر في يد
 المالك ناقصا من قيمته بسبب الانفراد وقيمة التالف لو كان منضمما الى صاحبه

وفي ضمان ما نقص من قيمة الآخر ترد دولا يملك العين المغصوبة بتغيرها واخراجها عن
الاسم والمنفعة سواء كان ذلك بفعل الغاصب او بفعل غيره كالحنطة تطحن والكتان يغزل
ويتعم ولو غصب ما كولا فاطعمه المالك او شاة فاستدماه ذبحها مع جهل المالك ضمن
الغاصب وان اطعمه غير المالك قبل يغرم اياه ما شاء لكن ان اغرم الغاصب
لم يرجع على الآكل وان اغرم الآكل رجع الآكل على الغاصب لغروره وقيل بل يضمن
الغاصب من رأس ولا ضمان على الآكل لان فعل المباشر ضعف من التضمين بمضامنة
الأخر او فكان السبب اقوى ولو غصب فحلا فانزاه على الأنثى كان الولد لصاحب
الأنثى وان كانت للغاصب ولو نقص الفعل بالضرب ضمن الغاصب النقص وعليه
اجرة الضراب وقال الشيخ في المبسوط لا يضمن الاجرة والاول اشبه لانها اعتدنا ليست
محرمة ولو غصب ماله اجرة وبقي في يده حتى نقص كالشوب يخلق والدابة تهزل لزمته
الاجرة والارش ولم يتدخل سواء كان النقصان بسبب الاستعمال او لم يكن ولو اغلى
الزيت فنقص ضمن النقصان ولو اغلى مصيرا فنقص وزنه قل الشيخ لا يلزمه ضمان
النقيصة لانها نقيصة الرطوبة التي لا قيمة لها بخلاف الاولى وفي الفرق تردد * النظر
الثالث في اللواحق وهي نوعان * النوع الاول في لواحق الاحكام وهي مسائل * الاولى
انما زادت قيمة المغصوب بفعل الغاصب فان كان انراكتعليم الصنعة وخياطة الثوب ونسج
الغزل وطحن الطعام ونه ولاشي ماله ولو نقصت قيمته بشي ء من ذلك ضمن الارش
وان كان عينا كان له اخذها واعادة المغصوب وارشه لو نقص ولو صبغ الثوب كان له ازاله
للصبغ بشرط ضمان الارش ان نقص الثوب ولصاحب الثوب ازالته ايضا لانه في ملكه
بغير حق ولو اراد احدهما صاحبه بقيمته لم يجب على احدهما اجابة الآخر وكذا
لو وهب احدهما صاحبه لم يجب على الموهوبه القبول ثم يشتركان فان لم ينقص قيمة
مالهما فالحاصل لهما وان زاد فكذلك ولو زادت قيمة احدهما كانت الزيادة لصاحبه

وان نقصت قيمة الثوب بالصبيغ لزم الغاصب الارش ولا يلزم المالك ما ينقص من قيمة الصبيغ ولو بيع مصبوغا بنقصان من قيمة الصبيغ لم يستحق الغاصب شيئا الا بعد توفية المغصوب منه قيمة ثوبه على الكمال ولو بيع مصبوغا بنقصان من قيمة الثوب لزم الغاصب اتمام قيمته * الثانية اذا غصب هذا الزيت او السمن فخلطه بمثله فهما شريكان وان خلطه باديون او اجود قيل يضمن المثل لتعذر تسليم العين وقيل يكون شريكا في فضل الجودة ويضمن المثل في فضل الرداءة الا ان يرضى المالك باخذ العين اما لو خلطه بغير جنسه لكان مستهلكا وضمن المثل * الثالثة فرائد المغصوب مضمونة بالغصب وهي مملوكة للمغصوب منه وان تجددت في يد الغاصب اعيانا كانت كاللبن والشعر والولد والتمر او منافع كسكنى الدار وركوب الدابة وكذا منفعة كل ماله اجرة بالعادة ولو سمنت الدابة في يد الغاصب او تعلم المملوك صنعة او علما فزادت قيمته ضمن الغاصب تلك الزيادة فلو هزلت او نسيت الصنعة او ما علمه فنقصت القيمة لذلك ضمن الارش وان رد العين ولو تلفت ضمن قيمة الاصل والزيادة **فرعان** * الاول لو زادت القيمة لزيادة صفة ثم زالت الصفة ثم عادت الصفة والقيمة لم يضمن قيمة الزيادة التالفة لانها انجبرت بالثانية ولو نقصت الثانية من قيمة الاولى ضمن التفاوت اما لو تجددت صفة غيرها مثل ان سمنت فزادت قيمتها ثم هزلت فنقصت قيمتها ثم تعلمت صنعة فزادت قيمتها ردها وما نقص بفوات الاولى * الثاني لا يضمن من الزيادة المتصلة ما لم تزد به القيمة كالسمن المفرط اذا زال والقيمة على حالها او زائدة * المسئلة الرابعة لا يملك المشتري ما يقبضه بالبيع الفاسد ويضمنه وما يتجدد من منافعه وما يزداد من قيمته لزيادة صفة فيه فان تلف في يده ضمن العين باعلى القيم من حين قبضه الى حين تلفه ان لم يكن مثليا ولو اشترى من غاصب ضمن العين والمنافع ولا يرجع على الغاصب ان كان عالما وللمالك

الرجوع على أيهما شاء فان رجع على الغاصب رجع الغاصب على المشتري وان رجع على المشتري لم يرجع على الغاصب لاستقرار التالف في يده وان كان المشتري جاهلاً بالغصب رجع على البائع بما دفع من الثمن وللمالك مطالبة بالدرك اًماماً لا اوقيمة ولا يرجع بذلك على الغاصب لانه قبض ذلك مضموناً ولوطالب الغاصب بذلك رجع الغاصب على المشتري ولوطالب المشتري لم يرجع على الغاصب وما يغرمه المشتري مما لم يحصل له في مقابلته نفع كالتفقة والعمارة فله الرجوع به على البائع ولو اولدها المشتري كان حراً وغرم قيمة الولد ويرجع بها على البائع وقيل في هذه له مطالبة أيهما شاء لكن لوطالب المشتري رجع على البائع ولوطالب البائع لم يرجع على المشتري وفيه احتمال آخر* اما ما حصل للمشتري في مقابلته نفع كسكنى الدار وثمرة الشجر والصوف واللبن فقد قيل يضمه الغاصب لا غير لانه سبب الاتلاف ومباشرة المشتري مع الغرور ضعيفة فيكون السبب اقوى كما لو غصب طعاماً واطعمه المالك وقيل له الزام أيهما شاء اما الغاصب فلمكان الحيلولة واما المشتري فلمباشرة الاتلاف فان رجع على الغاصب رجع الغاصب على المشتري لاستقرار التلف في يده وان رجع على المشتري لم يرجع على الغاصب والاول اشبه* الخامسة لو غصب مملوكة فوطئها فان كانا جاهلين بالتحريم لزمه مهر امثالها للشبهة وقيل مبشر قيمتها ان كانت بـكراً ونصف العُشْر ان كانت ثيباً وربما قصر بعض الاصحاب هذا الحكم على الوطئ بعقد الشبهة ولو اقتضها باصبعه لزمه دية البكارة ولو وطئها مع ذلك لزمه الامران وعليه اجرة مثلها من حين غصبها الى حين صودها ولو احبلها لحق به الولد وعليه قيمته يوم سقط حياً وارش ما ينقص من الامة بالولادة ولو سقط ميتا قال الشيخ رح لم يضمه لعدم العلم بحيوته وفيه اشكال ينشأ من تضمين الاجنبي وقرق الشيخ رح بين وقوعه بالجناية ووقوعه بغير جناية ولو ضربها

اجنبى فسقط ضمن الضارب للغاصب دية جنين حر وضمن الغاصب للمالك دية جنين امه ولو كان الغاصب والامه عالمين بالتحريم فللمولى المهران اكرها الغاصب على الوطى وعليه الحد وان طاوعته حد الواطى ولا مهر وقيل يلزمه عرض الوطى لانه للمالك والاول اشبه الا ان تكون بكر افيلزمه ارش البكارة ولو حملت لم يلحق الولد وكان وقالوا لاها ويضمن الغاصب ما ينقص بالولادة ولومات ولدها في يد الغاصب ضمنه ولو وضعته ميتا قبل لا يضمن لانا لانعام حيوته قبل ذلك وفيه تردد ولو كان سقوطه بجناية جان لزمته دية جنين الامه على ما نذكر في الجنائيات ولو كان الغاصب عالما وهي جاهلة لم يلحق الولد وجب الحد والمهر ولو كان بالعكس لحق به الولد وسقط عنه الحد والمهر وعليها الحد * السادسة اذ اغصب حبا فزرعه او بيضا فاستفرخه قيل الزرع والغرخ للغاصب وقيل للمغصوب منه وهو شبه ولو غصب مصيرا فصار خمر اثم صار خلا كان للمالك ولو نقصت قيمة الخل من قيمة العصير ضمن الارش * السابعة لو غصب ارضا فزرعها او غرسها فالزرع ونعائه للزارع وعليه اجرة الارض وازالة غرسه وزرعه وطم الحفر وارش الارض ان نقصت ولو بذل صاحب الارض قيمة الغرس لم يجب على الغاصب اجابته وكذا لو بذل الغاصب لم يجب على صاحب الارض قبوله واوجبه ولو حفر الغاصب في الارض بئر كان عليه طمها وحل له طمها مع كراهية المالك قبل نعم تحفظا من درك التردى ولو قيل للمالك منعه كل حسنا والضمان يسقط عنه برضى المالك باستبقائها * الثامنة اذا حصلت دابة في دار لا تخرج الا بهدم فان كان حصولها بسبب من صاحب الدار الزم بالهدم والاخراج والاضمان على صاحب الدابة وان كان من صاحب الدابة ضمن الهدم وكذا ان لم يكن من احدهما تفريط ضمن صاحب الدابة الهدم لانه لمصلحة ولو اذ خلت دابة رأسها في قدر وانقر اخراجها الى كسر القدر فان كانت يد مالك الدابة عليها او فرط في حفظها ضمن وان لم تكن يده عليها وكان صاحب

القدر مفترطاً مثل ان يجعل قدره في الطريق كسرت القدر عنها ولا ضمان في الكسر وإن
 لم يكن من احدهما تغريط ولم يكن المالك معها وكانت القدر في ملك صاحبها كسرت
 وضمن صاحب الدابة لان ذلك لمصلحة * التاسعة قال الشيخ رح في البسوط اذا خشي
 على حائط جاز ان يسند بجذع بغير ان مالكا الجذع مدعياً للاجماع وفي دعوى
 الاجماع نظر * العاشرة اذا جنى العبد المصوب عمداً فقتل ضمن الغاصب قيمته
 وان طلب ولي الدم الدية لزم الغاصب اقل الامرين من قيمته ودية الجنانية وإن
 اوجبت قصاصاً فيما دون النفس فلقطص منه ضمن الغاصب الارش وان عفا على
 مال ضمن الغاصب اقل الامرين * الحادية عشر اذا نقل المصوب الى غير بلد الغصب
 لزمه اعادته ولو طلب المالك الاجرة من اعدته لم يلزم الغاصب لان الحق هو النقل ولو
 رضي المالك به هناك لم يكن للغاصب قهراً على الامادة * التوع الثاني في مسائل
 التنازع وهي ستة * الاولى اذا تلف المصوب واختلغا في القيمة فالقول قول المالك
 مع يمينه وهو قول الاكثر وقيل القول قول الغاصب وهو شبه امالوا درهم ما يعلم كذبه
 فيه مثل ان يقول ثمن التجارية حبة او درهم لم يقبل * الثانية اذا تلف واُدعى المالك
 صفة يزيدها الثمن كمعرفته الصنعة فالقول قول الغاصب مع يمينه لان الاصل
 يشهد له امالوا درهم الغاصب حياً كالعور وشبهه وانكر المالك فالقول قوله مع يمينه
 لان الاصل الصحة وراء كان المصوب موجوداً او معدوماً * الثالثة اذا باع
 الغاصب شيئاً ثم انتقل اليه بسبب صحيح فقال للمشتري بعته مالاً املاً واقام
 بينه هل تسمع بينته قيل لا لانه مكذب لها بمباشرة البيع وقيل ان اقتصر على لفظ
 البيع ولم يضم اليه من الالفاظ ما يتضمن ادعاء الملكية قبلت والاردت * الرابعة
 اذا مات العبد فقال الغاصب رددته قبل موته وقال المالك بعد موته فالقول قول
 المالك مع يمينه وقال في الخلاف ولو عملنا في هذه بالقرعة كان جائزاً * الخامسة

إذا اختلفا في تلف المصوب فالقول قول الغاصب مع يمينه فإذا حلف طالبه
للمالك بالقيمة لتعذر العين * السادسة إذا اختلفا فيما على العبد من ثوب أو خاتم
فالقول قول الغاصب مع يمينه لأن يده على الجميع *

كتاب الشفعة

وهي استحقاق أحد الشريكين حصّة شريكه بسبب انتقالها بالبيع والنظر في ذلك
يعتمد خمسة مقاصد * المقصد الأول ما ثبت فيه الشفعة وتثبت في الأرضين
كالمساكن والعراص والبساتين أجماعاً وهل تثبت فيما ينقل كالثياب والآلات
والسفن والحيوان قيل نعم دفعاً لكثرة القسمة واستناداً إلى رواية يونس عن بعض
رجالنا عن أبي عبد الله عليه السلام وقيل لا اقتصاراً في التسلط على مال المسلم بموضع
الاجماع واستضعافاً للرواية المشار إليها وهو أشبه بما في الشجر والنخل والابنية فتثبت فيه
الشفعة تبعاً للأرض ولو أنزل بالبيع نزل على القولين ومن الأصحاب من أوجب
الشفعة في العبد دون غيره من الحيوان وفي ثبوتها في النهر والطريق والحمام وما يضر
قسمته تردد شبهة أنها لا تثبت ونعني بالضرر ألا ينتفع به بعد قسمته فالضرر لا يجبر
على القسمة ولو كان الحمام أو الطريق أو النهر مما لا تبطل منفعته بعد القسمة أجبر
المنتفع ويثبت الشفعة وكذا لو كان مع البئر بياض الأرض بحيث يسلم البئر
لاحدهما وفي دخول الدولاب والناصورة في الشفعة إذا بيع مع الأرض تردد إذ ليس
من عاداته أن ينقل ولا تدخل الحبال التي تركب عليها الدلاء في الشفعة الأولى
القول بعموم الشفعة في المبيعات ولا تثبت الشفعة في الثمرة وإن بيعت على رءوس
النخل أو الشجر منضمة إلى الأصل والأرض وتثبت في الأرض المقسومة بالاشتراك
في الطريق أو الشرب إذا بيع معها ولو أفردت الأرض المقسومة بالبيع لم تثبت

الشفعة في الأرض وتثبت في الطريق أو الشرب إن كان واسعاً يمكن قسمته ولو باع
عرصة مقسومة وشقصاً من أخرى صنفقة فالشفعة في الشقص خاصة بحصته من الثمن
ويشترط انتقال الشقص بالبيع فلو جعله صدقة أو صدقة أهبة أو صلحاً فلا شفعة ولو كانت
الدار وقفاً وبعضها طلق فبيع الطلق لم يكن للموقوف عليه شفعة ولو كان
واحداً لأنه ليس مالاً للربة على الخصوص وقال المرتضى تثبت الشفعة * المقصد
الثاني في الشفيع وهو كل شريك بحصة مشاعة قادر على الثمن ويشترط فيه الإسلام
إذا كان المشتري مسلماً فلا تثبت الشفعة بالجوار ولا فيما قسم وصير الأعمع الشركة
في طريقه أو نهره وتثبت بين شريكين وهل تثبت لما زاد من شفيع واحد فيه أقوال
أحدنا نعم تثبت مطلقاً على عدد الرؤس * والثاني تثبت في الأرض مع الكثرة ولا تثبت
في العبد إلا للواحد * وأما لا تثبت في شيء مع الزيادة عن الواحد وهو الأظهر
وتبطل الشفعة بعجز الشفيع عن الثمن وبالمطالبة وكذا لو هرب ولو ادعى خيبة الثمن
لجل ثلثة أيام فإن لم يحضره بطلت شفעתه فإن ذكر أن المال في بلد آخر أجل بمقدار
وصوله إليه وزيادة ثلثة أيام مالم يتضرر المشتري وتثبت للغائب والفقير وكذا المجنون
والصبي ويتولى الأخذ وليهما مع الغبطة ولو ترك الولي المطالبة فبلغ الصبي إوافق
المجنون فلهما الأخذ لأن التأخير لعذر وإن لم يكن في الأخذ غبطة فإخذ الولي لم يصح
وتثبت الشفعة للكافر على مثله ولا تثبت له على المسلم ولو اشتراه من ذمي وتثبت
للمسلم على المسلم والكافر وإذا باع الأب أو الجد من اليتيم شقصه المشترك معه جاز
أن يشفعوا ويرفع التهمة لأنه لا يزيد من بيع ماله من نفسه وهل ذلك للوصي قال الشيخ
لأن التهمة ولو قيل بالجواز كان أشبه كالوكيل وللمكاتب الأخذ بالشفعة ولا اعتراض
لمولاه ولو ابتاع العامل في القراض شقصاً وصاحب المال شفيعه فقد ملكه بالشراء
لأب الشفعة ولا اعتراض للعامل أن لم يكن ظهرياً وله المطالبة باجرة حمله * فروع

على القول بثبوت الشفعة مع كثرة الشفعاء وهي مشرة * الفرع الاول لو كان الشفعاء اربعة
فباع احدهم وعفا الآخر فلآخرين اخذ المبيع ولو اقتصر في الاخذ على حقهما لم يكن
لهم لان الشفعة لازالة الضرر وبأخذ البعض يتأكد ولو كان الشفعاء فتيباً فالشفعة لهم فاذا
حضر واحد وطالب فاما ان يأخذ الجميع او يترك لانه لا شفع للآخرين غير ولو حضر آخر
أخذ من الآخر النصف او ترك فان حضر الثالث اخذ الثلث او ترك وان حضر الرابع اخذ
الرابع او ترك * الفرع الثاني لو امتنع الحاضر او عفا لم تبطل الشفعة ولكن للغييب اخذ
الجميع وكذا لو امتنع ثلاثة وعفا كانت الشفعة باجمعيها للرابع لو شاء * الفرع الثالث اذا
حضر احد الشركاء فاخذ بالشفعة وقاسم ثم حضر الآخر فطالب فسخ القسمة وشارك الاول
وكذا الورثة الشفع الاول يعيب ثم حضر الآخر كان له الاخذ لان الرد كالعفو * الفرع الرابع
لو استغلاها الاول ثم حضر الثاني شاركه في الشقص دون الغلة * الفرع الخامس لو قال
الحاضر لا اخذ حتى يحضر الغائب لم تبطل شفعتي لان التأخير لغرض لا يتضمن
الرد وفيه تردد * الفرع السادس لو اخذ الحاضر ودفع الثمن ثم حضر الغائب فشاركه ودفع
اليه النصف مما دفع الى البائع ثم خرج الشقص مستحقاً كان دركه على المشتري دون
الشفيع الاول لانه كالتائب منه في الاخذ * الفرع السابع لو كانت الدارين ثلاثة فباع احدهم
من شريكه استحق الشفعة الثالث دون المشتري لانه لا يستحق شيئاً على نفسه وقيل
تكون بينهما ولعله اقرب * الفرع الثامن لو باع اثنان من ثلاثة صفقة فللشفيع اخذ
الجميع وان يأخذ من اثنين ومن واحد لان هذه الصفقة بمنزلة عقود متعددة ولو كان
البائع واحداً من اثنين كان له ان يأخذ منهما ومن احدهما ولو باع اثنان من اثنين كان
ذلك بمنزلة عقود اربعة فللشفيع ان يأخذ الكل وان يعفو وان يأخذ الربع والنصف
او ثلثة ارباع وليس لبعضهم مع الشفع شفعة لان انتقال الملك اليهم دفعة فيتساوى
الاخذ والمأخوذ منه ولو باع الشريك حصته من ثلاثة في عقود متعاقبة فله ان يأخذ الكل

وان يعفو أو ان يأخذه من البعض فان اخذ من الاول لم يشاركه الثاني والثالث وكذا لو اخذ
 من الاول والثاني لم يشاركه الثالث ولو عفا عن الاول واخذ من الثاني شاركه الاول
 وكذا لو اخذ من الثالث شاركه الاول والثاني لاستقرار ملكهما بالعفو* الفرع التاسع
 لو باع احد الحاضرين ولهما شريكان غائبان فالحاضر هو الشفيع في الحال ان ليس غيره
 فاذا اخذ وقدم احد الغائبين شارك فيما اخذ الحاضر بالسوية ولو قدم الآخر شاركهما فيما
 اخذا فيكون له ثلث ما حصل لكل واحد منهما* الفرع العاشر لو كانت الدارين
 اخوين فمات احدهما وورثه ابناان فباع احدهما لو اتين كانت الشفعة بين المعم وابن
 الاخ لتساويهما في الاستحقاق وهكذا لو كان وارث الميت جماعة* المقصد الثالث
 في كيفية الاخذ ويستحق الشفيع الاخذ بالعقد وانقضاء الخيار لانه وقت اللزوم
 وقيل بنفس العقد وان لم ينقض الخيار بناء على ان الانتقال يحصل بالعقد وهو شبه
 احوال لو كان الخيار للمشتري خاصة فانه يستحق بنفس العقد لتحقق الانتقال وليس
 للشفيع تبعض حقه بل يأخذ الجميع او يدع ويأخذ بالثمن الذي وقع عليه العقد
 وان كانت قيمة الشقص اكثر او اقل ولا يلزمه ما يغرم المشتري من دلاله او وكالة او غير
 ذلك من المؤن ولو زاد المشتري في الثمن بعد العقد وانقضاء الخيار لم يلحق بالزيادة
 بل كانت هبة ولا يجب على الشفيع دفعه ولو كانت الزيادة في زمان الخيار قال الشفيع
 يلحق بالعقد لانها بمنزلة ما يفعل في العقد وهو يشك على القول بانتقال الملك بالعقد
 وكذا لو حطه البائع من الثمن لم يلحق بالعقد ولا يلزم المشتري دفع الشقص ما لم يبتذل
 للشفيع الثمن الذي وقع عليه العقد ولو اشترى شقصا وعرضا في صفقة اخذ الشقص
 بحصته من الثمن ولا يثبت بذلك للمشتري خيار لان استحقاق الشفعة تجدد في
 ملك المشتري ويُدفع الشفيع مثل الثمن ان كان مثليا كالذهب والفضة وان لم يكن
 له مثل كالحيوان والثوب والجوهر قليل يسقط لتعدد المثلية ولو راية علي بن زياد

عن أبي عبد الله عليه السلام وقيل يأخذها بقيمة العرض وقت العقد وهو أشبه وإذا علم بالشفعة فله المطالبة في الحال فإن أخر لعذر عن مباشرة الطلب ومن التوكيل فيه لم تبطل شفيعته وكذا لو ترك لتوهمه كثرة الثمن فبان قليلاً أو لتوهم الثمن ذهباً فبان فضةً أو حيواناً فبان فما شأ وكذا لو كان محبوباً بحق هو عاجز عنه ومجز من الوكالة وتجب المبادرة إلى المطالبة عند العلم لكن على ما جرت العادة به فيرمتجاوز عاداته في مشيه ولو كان متشافلاً بعبادة واجبة أو مندوبة لم يجب عليه قطعها وجاز الصبر حتى يتمها وكذا لو دخل عليه وقت الصلوة صبر حتى يطهر ويصلي متأيذاً ولو علم بالشفعة مسافراً فإن قدر على السعي أو التوكيل فاهمل بطلت شفيعته ولو عجز عنهما لم يسقط وإن لم يشهد بالمطالبة ولا تسقط الشفعة بتقايل المتبايعين لأن الاستحقاق حصل بالعقد وليس للمتبايعين إسقاطه والدرك باقٍ على المشتري نعم لورضي بالبيع ثم تقايلا لم يكن له شفعة لأنها فسخ وليست بيعاً ولوباع المشتري كان للشفيع فسخ البيع والاخذ من المشتري الأول وله أن يأخذ من الثاني وكذا لو وقفه المشتري أو جعله مسجداً للشفيع أزاله ذلك كله وأخذ بالشفعة والشفيع يأخذ من المشتري ودركه عليه ولا يأخذ من البائع لكن لو طالب والشقص في يد البائع قيل له خذ من البائع أو دع ولا يكلف المشتري القبض من البائع مع امتناعه وإن التمس ذلك الشفيع ويقوم قبض الشفيع مقام قبضه ويكون الدرك مع ذلك على المشتري وليس للشفيع فسخ البيع ولو نوى الفسخ والاخذ من البائع لم يصح ولو أنه قدم المبيع أو عاب فإن كان بغير فعل المشتري أو بفعله قبل مطالبة الشفيع فهو بالخيار بين الأخذ بكل الثمن أو الترك والانتقاص للشفيع باقية كانت في المبيع أو منقولة منه لأن لها نصيباً من الثمن وإن كان العيب بفعل المشتري بعد المطالبة ضمنها المشتري وقيل لا يضمنها لأنه لا يملك بنفس المطالبة بل بالأخذ الأول أشبه ولو غرض المشتري أو بنى فطالب الشفيع

بحسنه فإن رضي المشتري بقلع غراسه أو بنائه فله ذلك ولا يجب إصلاح الأرض وللشفيع
 أن يأخذ بكل الثمن أو يدع وأن امتنع المشتري من الإزالة كان الشفيع مخيراً بين
 إزالة دفع الأرض وبين بذل قيمة الغراس والبناء ويكون له مع رضا المشتري وبين
 الترول من الشفعة وإذا زاد ما يدخل في الشفعة تبعاً كالودي المبتاع مع الأرض فيصير نخلة
 أو الغرس من الشجر عظم فالزيادة للشفيع أما النماء المنفصل كسكنى الدار وتمر النخيل
 فهو للمشتري ولو حمل النخل بعد الابتياح فأخذ الشفيع قبل التأبير قال الشيخ رحمه
 الله الطلع للشفيع لانه بحكم السَّعْفِ والاشبه اختصاص هذا الحكم بالبيع ولو باع شقصين
 من دارين فإن كان الشفيع واحداً فأخذ منهما أو ترك جاز وكذا إن أخذ من أحدهما
 ومغاض شفته من الأخرى وليس كذلك لو مغاض بعض شفته من الدار الواحدة
 ولو بان الثمن مستحقاً فإن كان الشراء بالعين فلا شفعة لتحقيق البطلان وإن كان في
 الذمة تثبت الشفعة لثبوت الابتياح ولودفع الشفيع الثمن فبان مستحقاً لم تبطل
 شفته على التقديرين ولو ظهر في المبيع عيب فأخذ المشتري أرشه أخذ الشفيع بما بعد
 الأرض وإن أمسكه المشتري معيباً ولم يطالب بالأرض أخذ الشفيع بالثمن أو ترك
مسائل مت* الأولى لو قال اشتريت النصف بمائة فترك ثم بان أنه اشترى
 الربع بخمسين لم تبطل الشفعة وكذا لو قال اشتريت الربع بخمسين فتركه ثم بان أنه
 اشترى النصف بمائة لم تبطل شفته لانه قد لا يكون معه الثمن الزائد وقد لا يرغب
 في المبيع الناقص * الثانية إذا بلغه البيع فقال أخذت بالشفعة فإن كان عالماً بالثمن صح
 وإن كان جاهلاً لم يصح ولو قال أخذت بالثمن بالغاماً بلغ لم يصح مع الجهالة تفصيلاً من
 الغرر * الثالثة يجب تسليم الثمن أولاً فإن امتنع الشفيع لم يجب على المشتري التسليم
 حتى يقبض * الرابعة لو بلغه أن المشتري اثنان فترك فبان واحداً أو واحد فبان اثنين
 أو بلغه أنه اشترى لنفسه فبان لغيره أو بالعكس لم تبطل الشفعة لاختلاف الغرض

في ذلك * الخامسة اذا كانت الارض مشغولة بزراع يجنب بقية الشفعة بالخيار بين الاخذ بالشفعة في الحال وبين الصبر حتى يحصد لان له في ذلك غرضاً وهو الانتفاع بالمال وتعذر الانتفاع بالارض المشغولة وفي جواز التأخير مع بقاء الشفعة تردد * السادسة اذا سأل البائع الشفع الاقالة فاقاله لم تصح لانها انما تصح بين المتعاقدين * المقصد الرابع في لواحق الاخذ بالشفعة وفيه مسائل * الاولى اذا اشترى بثمن مؤجل قال في المبسوط للشفيع اخذه بالثمن عاجلاً وله التأخير واخذه بالثمن في محله وفي النهاية ياخذه عاجلاً ويكون الثمن عليه ويلزم كفيلاً بالمال ان لم يضمن شيئاً لو هو اشبه * الثانية قال المفيد والمفتي قدس الله روحه الشفعة تورث وقال الشيخ فوح لا تورث تعويلاً على رواية طلحة بن زيد وهو يترى والاول اشبه متمسكاً بعموم الآية * الثالثة وهي تورث كالمال فلو ترك زوجة وولداً فللزوجة الثمن وللولد الباقي ولو لم يولد الوارث من نصيبه لم يسقط وكان لمن لم يعف ان يأخذ الجميع وفيه تردد مضيف * الرابعة اذا باع الشفع نصيبه بعد العلم بالشفعة قال الشيخ سقطت شفعته لان الاستحقاق بسبب النصيب اما الوبايع قبل العلم لم يسقط لان الاستحقاق سابق على البيع ولو قيل ليس له الاخذ في الصورتين كان حسناً تفريع على قوله رح لو باع الشريك وشرط الخيار للمستوي ثم باع الشفع نصيبه قال الشيخ الشفعة للمستوي الاول لان الانتقال يتحقق بالعقد ولو كان الخيار للبائع اولهما فالشفعة للبائع الاول بناء على ان الانتقال لا يحصل الا بانقضاء الخيار * الخامسة لو باع شفعاني فرض الموت من وارث وخابى فيه فان خرج من الثلث صح وكان للشريك اخذه بالشفعة وان لم يخرج صح منه ما قبل الثمن وما احتمله الثلث من المجاياة ان لم تجز الوتة وقيل يمتضي في الجميع من الاصل ياخذه الشفع بناء على ان منجزات المريض مناصية من الاصل * السادسة انما صالح الشفع على ترك الشفعة صلحاً وبطانت الشفعة لانه لحق

مالني فينفذه فيه الصالح * السابعة اذا تبايعا شقصا فضمن الشفيع الدرك عن البائع
او عن المشتري او شرط المتبايعان الخيار للشفيع لم يسقط بذلك الشفعة وكذا لو كان
وكيلا لاحدهما وفيه تردد لما فيه من اشارة الرضاء بالبيع * الثامنة اذا اخذ بالشفعة
فوجد فيه عيبا سابقا على البيع فان كان الشفيع والمشتري عالمين فلا خيار لاحدهما
وان كانا جاهلين فان رده الشفيع كان المشتري بالخيار في الرد والارش وان اختار الاخذ
لم يكن للمشتري الفسخ لخروج الشقص من يده قال الشيخ وليس للمشتري المطالبة
بالارش ولو قيل له الارش كان حسنا وكذا لو علم الشفيع بالعيب دون المشتري ولو علم
المشتري دون الشفيع كان للشفيع الرد * التاسعة اذا باع الشقص بعوض معين لامثل
له كالعبد فان قلنا لا شفعة فلا تجب وان اوجبنا الشفعة بالقيمة فاخذه الشفيع وظهر
في الثمن عيب كان للبائع رده والمطالبة بقيمة الشقص اذا لم يحدث عنده ما يمنع الرد
ولا يرجع الشقص لان الفسخ المتعقب للبيع الصحيح لا يبطل الشفعة ولو عاد الشقص
الى المشتري بملك مستأنف كالهبة او الميراث لم يملك الرد على البائع ولو طلبه
البائع لم يجب على المشتري اجابته ولو كانت قيمة الشقص والحال هذه اقل من قيمة
العبد هل يرجع الشفيع بالتفاوت فيه ترده والاشبه لانه الثمن الذي اقتضاه العقد
ولو كان الشقص في يد المشتري فرد البائع الثمن بالعيب لم يملك منع الشفيع لان حقه
مسبق وبأخذه بقيمة الثمن التي اقتضاه العقد وللبائع قيمة الشقص وان زادت
عن قيمة الثمن ولو حدث عند البائع ما يمنع رد الثمن رجع بالارش على المشتري
ولا يرجع على الشفيع بالارش ان كان اخذه بقيمة العوض الصحيح * العاشرة لو كانت
دار لحاضر وغائب وحصة الغائب في يد آخر فباع الحصة وادعى ان ذلك باذن الغائب
وقال في الخلاف تثبت الشفعة ولعل المنع يشبه لان الشفعة تابعة لثبوت البيع فلو تضي
بها وحضر الغائب فان صدق فلا بحث وان انكر فالقول قوله مع يمينه وينتزع الشقص

وله أجرته من حين قبضه الى حين رده ويرجع بالاجرة على البائع ان شاء لانه سبب
الاتلاف او على الشفيع لانه المباشر للاتلاف فان رجع على مَدْمِي الوكيل لم يرجع
الوكيل على الشفيع وان رجع على الشفيع رجع الشفيع على الوكيل لانه غرة وفيه
قول آخر هذا شبه ولو اشترى شقصا بمائة ودفع اليه مرضا يساوي عشرة لزم الشفيع
تسليم مائة او يدع لانه يأخذ بما تضمنه العقد * ومن اللواحق البحث فيما تبطل به
وتبطل الشفعة بترك المطالبة مع العلم وعدم العذر وقيل لا تبطل الا ان يصرح بالاسقاط
ولو تناولت المدة والاول اظهر ولو نزل عن الشفعة قبل البيع لم تبطل مع البيع لانه اسقاط
ما لم يثبت وفيه تردد وكذا الوشهد على البيع او بآرك للمشتري او للبائع او اذن للمشتري
في الابتياح فيه التردد لان ذلك ليس بابلغ من الاسقاط قبل البيع ولو بلغه البيع بما
يمكن اثباته به كالتواتر او شهادة شاهدي مدلي فلم يطالب وقال لم اصدق بطلت
شفعته ولم يقبل عذره ولو اخبره صبي او فاسق لم تبطل وصدق وكذا لو اخبره واحد
عدل لم تبطل شفعته وتبطل عذره لان الواحد ليس بحجة ولو جهل قدر الثمن بطلت
الشفعة لتعذر تسليم الثمن ولو كان المبيع في بلد ناء فاخر المطالبة توقعا للوصول بطلت
الشفعة ولو بان الثمن مستحقا بطلت الشفعة لبطان العقد وكذا لو تصادق الشفيع
والمشتري على غصبية الثمن او اقر الشفيع بغصبية منع من المطالبة وكذا لو تلف
الثمن المتعين قبل قبضه لتحقيق البطان على تردد في هذا ومن حيل الاسقاط ان يبيع
بزيادة من الثمن ويدفع بالثمن عوضا قليلا فان اخذ الشفيع لزمه الثمن الذي
تضمنه العقد وكذا لو باع بثمن زائد فقبض بعضا وبراءه من الباقي وكذا لو نقل الشقص
بغير البيع كالهبة او الصلح ولو ادعى عليه الابتياح فصدقه وقال انسيت الثمن فالقول
قوله مع يمينه فاذا حلقه بطلت الشفعة اما لو قال لم اعلم كمية الثمن لم يكن
جوابا صحيحا وكلف جوابا غيره وقال الشيخ يرد اليمين على الشفيع * المقصد الخامس

في التنازع وفيه مسائل * الأولى إذا اختلفا في الثمن ولا بينة فالقول قول المشتري مع يمينه لأنه الذي ينتزع الشيء من يده وإن أقام أحدهما بينة قضى له ولا تقبل شهادة البائع لأحدهما ولو أقام كل واحد منهما بينة حكم بينة المشتري وفيه احتمال للقضاء بينة الشفيع لأنه الخارج ولو كان الاختلاف بين المتبائعين ولا أحدهما بينة حكم بها ولو كان لكل منهما بينة قال الشيخ الحكم فيها بالقرعة وفيه أشكال لاختصاص القرعة بموضع اشتباه الحكم ولا اشتباه مع الغتويين بأن القول قول البائع مع يمينه مع بقاء السلعة فتكون البينة بينة المشتري وإذا قضى بالثمن تخير الشفيع في الأخذ بذلك وفي الترك * الثانية قال في الخلاف إذا ادعى أنه باع نصيبه من أجنبي فأنكر الأجنبي قضى بالشفعة للشريك بظاهر الأقرار وفيه تردد من حيث وقوف الشفعة على ثبوت الابتاع ولعل الأول أشبه * الثالثة إذا ادعى أن شريكه ابتاع بعده فأنكر فالقول قول المنكر مع يمينه فإن حلف أنه لا يستحق عليه شفعة جاز ولا يكلف اليمين أنه لم يشتر بعده ولو قال كل منهما أنا سبق فلي الشفعة فكل منهما مدّع ومع عدم البينة يحلف كل منهما لصاحبه ويثبت الدار بينهما ولو كان لأحدهما بينة بالشراء مطلقاً لم يحكم بها إذا لا فائدة فيها ولو شهدت لأحدهما بالتقدم على صاحبه قضى بها ولو كان لهما بينتان بالابتاع مطلقاً أو في تاريخ واحد فلا ترجيح ولو شهدت بينة كل واحد منهما بالتقدم قبل يستعمل القرعة وقيل سقطتا وبقي الملك على الشركة * الرابعة إذا ادعى الابتاع وزعم الشريك أنه ورث وأقاما البينة قال الشيخ يقرع بينهما لتحقيق التعارض ولو ادعى الشريك الأيداع قدمت بينة الشفيع لأن الأيداع لا ينافي الابتاع ولو شهدت بالابتاع مطلقاً وشهدت الأخرى أن المودع أودعه ما هو في ملكه في تاريخ متأخر قال الشيخ قدمت بينة الأيداع لأنها انفردت بالملك ويكتب المودع فإن صدّق قضى بينته وسقطت الشفعة وإن أنكر قضى بينة الشفيع ولو شهدت بينة الشفيع أن البائع

باع وهو ملكه وشهدت بيته الايداع مطلقا قضي بيته الشفيع ولم يرسل المودع
لانه لامعنى للمرسله هنا * الخامسة اذ تضادق البائع والمشتري ان الثمن غصب
وانكر الشفيع فالقول قوله ولا يمين عليه الا ان يدعى عليه العلم *

كتاب احياء الموات

والنظر في اطراف اربعة * الطرف الاول في الارضين وهي اما عامرة او موات فالعامر ملك
للمالك لا يجوز التصرف فيه الا باذنه وكذا ما به صلاح العامر كالطريق والشرب والقناة
ويستوي في ذلك ما كان من بلاد الاسلام وما كان من بلاد الشرك غير ان ما في بلاد
الاسلام لا يغنم وما في بلاد الشرك يملك بالغلبة عليه * واما الموات فهو الذي لا ينتفع
به لعطلته اما لانقطاع الماء عنه او لاستيلاء الماء عليه او لاستيجماعه او غير ذلك من موانع
الانتفاع فهو للامام لا يملكه احد وان احياءه ما لم يأذن له الامام واذنه شرط فمتى
اذن ما يملكه المحيي له اذا كان مسلما ولا يملكه الكافر ولو قيل يملكه مع اذن الامام
كان حسنا والارض المفتوحة عنوة للمسلمين فاطبة لا يملك احد رقبته ولا يصح بيعها
ولا هبتها ولو ماتت لم يصح احياءها لان المالك لها معروف وهو المسلمون فاطبة وما كان
منها مواتا وقت الفتح فهو للامام وكذا كل ارض لم يجر عليها ملك المسلم وكل ارض
يجري عليها ملك المسلم فهي له ولو وثته بعده وان لم يكن لها مالك معروف فهي
للامام ولا يجوز احياءها الا باذنه ولو باد ومبادر فاحياها من دون اذنه لم يملك وان كان
الامام فائيا كان المحيي احق بها مادام قائما بعمارتها فلوتركتها فبازت آثارها فاحياها
غيره ملكها ومع ظهور الامام يكون له رفع يده عنها وما هو بقرب العامر من الموات يصح
احياؤها اذ لم يكن مرفقا للعامر ولا حريما ويشترط في التملك بالاحياء شروط خمسة *
الاول ان لا يكون عليها يابس لم فان ذلك يمنع من مباشرة الاحياء لغير المتصرف *

الثاني ان لا يكون حريماً لعامة الطريق والشرب وحريم البشر والعين وحد الطريق
 لمن ابتكر ما يحتاج اليه في الارض المباحة خمسة اذرع وقيل سبع اذرع فالثاني يتباعد
 هذا المقدار وحريم الشرب بمقدار مطرح ترابه والمجاز على حافته ولو كان النهر في ملك
 الغير فادعى الحريم تضي له به مع يمينه لانه يدعي ما يشهد به الظاهر وفيه تردد وحريم
 بئر المعطن اربعون ذراعاً وبئر الناضح ستون والعين الف ذراع في الارض الرخوة
 وفي الصلبة خمسمائة ذراع وقيل حد ذلك الايض الثاني بالاول والاول اشهر وحريم
 الحائط في المباح بمقدار مطرح ترابه نظراً الى مساس الحاجة اليه لو استهدم وقيل للدار
 مقدار مطرح ترابها ومصب مياهها ومملك الدخول والخروج وكل ذلك انما ثبت
 له حريم اذا ابتكر في الموات اما ما يعمل في الاملاك المعمورة فلا * فرع لو احيى ارضاً
 وفرس في جانبها فرما تبرز اقصائه الى المباح او تسري عروقه اليه لم يكن لغيره احياءه
 ولو حاول الاحياء كان للغرس منعه * الثالث الايسنيه الشرع مشعراً للعبادة كعرفة
 ومنى والمشعر فان الشرع دل على اختصاصها موطناً للعبادة فالنقض لملكها تفويت
 لتلك المصلحة اما لو ممر فيها ما لا يضر ولا يؤدي الى ضيقها مما يحتاج اليه المتعبدون
 كالسير لم امنعه منه * الرابع ان لا يكون مما اقطعه الامام الاصل ولو كان مواتاً خالياً
 من تحجير كما اقطع النبي عليه السلام الدور وارضاً بحضر موت وحضر فرس الزبير
 فانه يفيده اختصاصاً مانعاً من المزاحمة فلا يصح رفع هذا الاختصاص بالاحياء * الخامس
 ان لا يسبق اليه سابق بالتحجير فلو التحجير فلو لولة لملك للرقبة وان ملك به
 التصرف حتى لو هجم عليه من يروم الاحياء كان له منعه ولو فاهره فاحياها لم يملك
 والتحجير هو ان ينصب عليها المروز او يحوطها بحائط ولو اقتصر على التحجير واهمل
 العمارة اجبره الامام على احده الامرين اما الاحياء واما التخلية بينها وبين غيره
 ولو امتنع اخرجها السلطان من يده لتلايتها ولو ابدى اليها من احيائها لم يصح

ما لم يرفع السلطان يده أو يأذن في الاحياء وللنبي عليه السلام ان يَحْمِيَ لنفسه ولغيره
 من المصالح كالحِمِّي لنعم الصدقة وكذا عندنا لامام الاصل وليس لغيرهما من
 المسلمين ان يَحْمِيَ ولو احياءها مُحْمِي لم يملكه مادام الحِمِّي مستمراً وما حماه النبي
 عليه السلام او الامام لمصلحة فزال جاز نقضه وقيل ما يحميه النبي عليه السلام خاصة
 لا يجوز نقضه لان حماءه كالنص * الطرف الثاني في كيفية الاحياء فالمرجع فيه
 الى العرف لعدم التنصيص شرماً ولغة وتدمرف انه اذا قصد سكنى ارض فاحاط
 ولو بخشب او قصب وسقف مما يمكن سكناه سمي احياء وكذا لو قصد الحظيرة فاقتصر
 على الجائط من دون السقف وليس تغليق الباب شرطاً ولو قصد الزراعة كفى في تملكها
 التحجير بمرز او مسنأة وسوق الماء اليها بساقية او ما يشابهها ولا يشترط حرامتها ولا زراعتها
 لان ذلك انتفاع كالسكنى ولو غرس ارضاً فنبت فيها العرس وساق اليها الماء تحقق
 الاحياء وكذا لو كانت مستأجرة فعصد شجرها واصلاحها وكذا لو قطع عنها المياه الغالبة
 وهبها للعمارة فان العادة قاضية بتسمية ذلك كله احياء لانه اخرجها بذلك الى الانتفاع
 الذي هو ضد الموات ومن فقهاءنا الآن من يسمي التحجير احياء وهو بعيد * الطرف
 الثالث في المنافع المشتركة وهي الطرق والمساجد والوقوف المطلقة كالمدارس والمساجن
 اما الطرق ففائدتها الاستطراق والناس فيها شرع فلا يجوز الانتفاع فيها بغيره الا ما لا يفرط
 به منفعة الاستطراق كالجلوس غير المضروب بالمرّة وان اقام بطل حقه ولوعاد بعد ان سبق
 له مقعده لم يكن له الدفع اما الوقام قبل استيفاء فرضه لحاجة ينوي معها العود قيل
 كان احق بمكانه ولو جلس للبيع او الشراء فالوجه المنع الا في المواضع المتسعة كالترحاب
 نظراً الى العادة ولو كان كذلك فقام ورحله باق فهو احق به ولورفعه ناوياً للعود فعاد
 قيل كان احق به لئلا يتفرق معاملوه فيستضرّ وقيل يبطل حقه اذا سبب الاختصاص
 وهو أولى وليس للسلطان ان يقطع ذلك كما لا يجوز احياءه ولا تحجيرها اما المسجد فمن

سبق الى مكان منه فهو احق به مادام جالساً فلو قام مفارقاً بطل حقه ولو عاد وان قام
 نائياً للعود فان كان رحله باقياً فيه فهو احق به والا كان مع غيره سراً وقيل ان قام لتجديد
 طهارة اوازلة نجاسة وما اشبهه لم يبطل حقه ولو اسبق اثنان فتوافيا فان امكن الاجتماع
 جازوان تعاسرا اقرع بينهما واما المدارس والربط فمن سكن بيتاً ممن له السكنى
 فهو احق به وان تطاولت المدة مالم يشترط الواقف امداً فيلزمه الخروج عند انقضائه
 ولو اشترط مع السكنى التشاغل بالعلم فاهمل الزم الخروج وان استمر على الشرط
 لم يجز ازواجه وله ان يمنع من يسكنه احد مادام متصفا بما به يستحق السكنى
 ولو فارق لعذر قيل هو اولى عند العود وفيه تردد ولعل الاقرب سقوط الاولوية * الطرف
 الرابع في المعادن الظاهرة وهي التي لا يفتقر الى اظهار كالملمح والنفط والقار لا يملك
 بالاحياء ولا يختص بها المحجرون في جواز اقطاع السلطان المعادن والمياه تردد وكذا
 في اختصاص المقطع بها ومن سبق اليها فله اخذ حاجته ولو تسابق اثنان فالسابق اولى
 ولو توافيا وامكن ان يأخذ كل منهما بغيته فلا بحث والا اقرع بينهما مع التعاسر وقيل
 يقسم وهو حسن ومن فقهاً ثنائ من يخص المعادن بالامام فهي عنده من الانفال وعلى
 هذا لا يملك ما ظهر منها ولا ما بطن ولو صح تملكها بالاحياء لزم من قوله اشتراط اذن
 الامام وكل ذلك لم يثبت ولو كان الى جانب المملحة ارض موات اذا حفر بها بئر
 او سبق اليه الماء صار ملحاً صح تملكها بالاحياء واختص بها المحجرون ولو اقطعها الامام صح
والمعادن لباطنة التي لا تظهر الا بالعمل كالمعادن الذهب والفضة والنحاس
 فهي تملك بالاحياء ويجوز للامام اقطاعها قبل ان تملك وحقيقة احياءها ان يبلغ نيلها
 ولو حفرها وهو ان يعمل فيها عملاً لا يبلغ به نيلها كان احق بها ولم يملكها ولو اهل
 أجبر على اتمام العمل او رفع يده عنها ولو ذكر مذكراً نظره السلطان بقدر زواله ثم الزمه
 احداً الامرين * فرع لو احبب ارضاً فظهر فيها معدن ملكه تبعاً لها لانه من اجزائها

وأما الماء فمن حفر بئر في ملكه أو في مباح ليملكها فقد اختص بها كما لحجر فإذا بلغ الماء فقد ملك البئر والماء ولم يجز لغيره التخطي اليه ولو اخذ منه أمانة ويجوز بيعه كلاً ووزناً ولا يجوز بيعه اجمع لتعذر تسليمه لاختلاطه بما يستخلف ولو حفرها لالتملك بل للانتفاع فهو أحق بها مدة مقامه عليها وقيل يجب عليه بذل الناضل من مائها من حاجته وكذا قيل في ماء العين والنهر ولو قيل لا يجب كان حسناً وإذا فارق فمن سبق اليها فهو أحق بالانتفاع بها وأما مياه العيون والآبار والغيوث فالناس فيها سواء ومن اغترف منها شيئاً بآناء أو حازة في حوضه أو مصنعه فقد ملكه **وهنا مسائل ***

الأولى ما يقبضه النهر المملوك من الماء المباح قال الشيخ لا يملكه الحافر كما إذا جرى السيل إلى أرض مملوكة بل الحافر أولى بمائه من غيره لأن يده عليه فإذا كان فيه جماعة فإن وسعهم أو تراصوا فيه فلا بحث وإن تعاسروا قسّم بينهم على سعة الضياع ولو قيل قسّم على قدر أنصبائهم من النهر كان حسناً * الثانية لو استجد جماعة نهراً فبالحفر يصيرون أولى به فإذا وصلوا منتزعة الماء ملهكة وكان بينهم على قدر النفعة على عمله * الثالثة إذا لم ينف النهر المباح أو سيل الوادي بسقي ما عليه دفعة بدى بالاول وهو الذي يلي فوهته فاطلق اليه للزرع إلى الشراك وللشجر إلى القدم وللنخل إلى الساق ثم يرسل إلى من دونه ولا يجب إرساله قبل ذلك ولو أدى إلى تلف الأخير * الرابعة لو لحيا الإنسان أرضاً ميتة على مثل هذا الوادي لم يشارك السابقين وقسّم له مما يفضل من كفايتهم وفيه تردد *

كتاب اللقطة

الملفوظ أما إنسان أو حيوان أو غيره * فالقسم الاول يسمى لقيطاً وملفوظاً ومنبوناً وينحصر النظر فيه في ثلثة مقاصد * الاول في اللقيط وهو كل صبي ضائع لا كافل له ولا ريب

في تعلق الحكم بالتقاط الطفل غير المميز وسقوطه في طرف البالغ العاقل وفي الطفل
للمميز ترد اشبهه جواز التقاطه لصغره ومجزئه من دفع ضرورته ولو كان له اب اوجد
لو لم اجبر الموجود منهم على اخذه وكذا لو سبق اليه ملتقط ثم نبذه فاخذه آخر الزم
الاول اخذه ولو التقط مملوكاً ذكرًا او انثى لزمه حفظه وايصاله الى صاحبه ولو ابق منه
اوضاع من غير تفریط لم يضمن ولو كان بتفریط ضمن ولو اختلفا في التفریط ولا بينة
فالقول قول الملتقط مع يمينه ولو انفق عليه باعه في النفقة اذا تعذر استيفاؤها * الثاني
في الملتقط ويراعى فيه البلوغ والعقل والحرية فلا حكم للتقاط العبي ولا المجنون
ولا العبد لانه مشغول باستيلاء المولى على منافعه ولو اذن له المولى صم كما لو اخذه
المولى ودفعه اليه وهل يراعى فيه الاسلام قيل نعم لانه لا سبيل للكافر على الملقوط المحكوم
باسلامه ظاهراً ولانه لا يؤمن بخادمته من الدين ولو كان الملتقط فاسقاً قيل ينتزعه
الحاكم من يده ويدفعه الى عدل لان حضائنه استيمان ولا امانة للفاسق والاشبه انه
لا ينتزع ولو التقطه بدوى للاستقرار له في موضع التقاطه او حضري يوريد السفر به قيل
ينتزع من يده لما لا يؤمن من ضياع نسبه فانه انما يطلب في موضع التقاطه والوجه
الجواز ولا ولاء للملتقط عليه بل هو سانية يتولى من شاء واذا وجد الملتقط سلطاناً انفق
عليه استعان به والا استعان بالمسلمين وبذل النفقة عليهم واجب على الكفاية لانه
دفع ضرورة مع التمكّن وفيه تردد فلن تعذر الامران انفق عليه الملتقط ورجع بما انفق
اذا ايسر اذ انوى الرجوع ولو انفق مع امكان الاستعانة بغيره او تبرع لم يرجع * الثالث
في احكامه وهي مسائل * الاولى قال الشيخ رح اخذ اللقيط واجب على الكفاية لانه
تعاون على البر ولا لانه دفع اضرورة المضطر والوجه الاستحباب * الثانية الملقط يملك
كالكبير ويده دالة على الملك كيه البالغ لان له اهلية التملك فان اوجد عليه ثوب قضى
به له وكذا ما يوجد تحته او فوقه وكذا ما يكون مشدوداً في ثيابه ولو كان على دابة

او جمل او وجد في خيمة او قسطاط قضي له بذلك وبما في الخيمة والقسطاط وكذا
لو وجد في دار لا مالك له او فيما يوجد بين يديه او الى جانبه تردد اشبهه انه لا يقضي له
وكذا البحث لو كان على دكة ومليها متاع وعدم القضاء له هنا اوضح خصوصاً
اذا كان هناك يد متصرفه * الثالثة لا يجب الاشهاد عند اخذ اللقيط لانه امانة فهو
كلاستيداع * الرابعة اذا كان للمنبرذ مال افتقر الملتقط في الاتفاق عليه الى اذن الحاكم
لانه لا ولاية له في ماله فان باءد فانفق عليه منه ضمن لانه تصرف في مال الغير لا ضرورة
ولو تعذر الحاكم جاز الاتفاق ولا ضمان لتحقيق الضرورة * الخامسة الملقوط في دار الاسلام
يحكم باسلامه ولو ملكها اهل الكفر اذا كان فيها مسلم نظراً الى الاحتمال وان بعد تغليباً
لحكم الاسلام وان لم يكن فيها مسلم فهو رقيق وكذا ان وجد في دار الشرك ولا مستوطن
هناك من المسلمين * السادسة عاقلة اللقيط الامام اذا لم يظهر له نسب ولم يتوال احداً
سواء جنى عمداً او خطأ مادام صغيراً فاذا بلغ ففي عمده القصاص وفي خطائه الدية
على الامام وفي شبه العمدة الدية في ماله ولو جنى عليه وهو صغير فان كانت على النفس
فالدية ان كانت خطأ والقصاص ان كانت عمداً وان كانت على الطرف قال الشيخ
لا يقتص له ولا تؤخذ الدية لانه لا يدري مراده متدبؤة فهو كالصبي لا يقتص له ابوه
ولا الحاكم ويؤخر حقه الى بلوغة ولو قيل بجواز استيفاء الولي الدية مع الغبطة ان كانت
خطأ والقصاص ان كانت عمداً كان حسناً ان لا معنى للتأخير مع وجود السبب
ولا يتولى ذلك الملتقط ان لا ولاية له في غير الحضنة * السابعة اذا باع فقدته فازف وقال
انت رق فقال بل حر للشيخ قولان أحدهما لاحد لان الحكم بالحرية غير متيقن بل
على الظاهر وهو محتمل فيتحقق الاشتباه الموجب لسقوط الحد الثاني عليه الحد تعويلاً
على الحكم بحرّيته ظاهراً او الامور الشرعية منوطة بالظاهر فيثبت الحد كنبوت القصاص
والاخير اشبه * الثامنة يقبل اقرار اللقيط على نفسه بالرق ان كان بالغاً رشيداً ولم تعرف

حرية ولا كان مدمياً لها * التاسعة اذا ادعى اجنبي بنوته قيل اذا كان المدعي اباً
وان لم تقم بينة لانه مجهول النسب فكان احق به حرّاً كان المدعي او عبداً مسلماً
او كافراً وكذا لو كان امّاً ولو قيل لا يثبت نسبه الامع التصديق كان حسناً ولا يحكم برقة
ولا بكفرة اذا وجد في دار الاسلام وتبيل يحكم بكفرة ان اقام الكافر بينة ببنوته والاحكم
باسلامه لمكان الدار وان لحق نسبه بالكافر والاول اولى وتلحق بذلك احكام النزاع
ومسائله خمس * الاولى لو اختلفا في الانفاق فالقول قول الملتقط مع يمينه في قدر المعروف
فان ادعى زيادة فالقول قول الملقوط في الزيادة ولو انكر اصل الانفاق فالقول قول
الملتقط ولو كان له مال فانكر الملقط انفاقه عليه فالقول قول الملتقط مع يمينته لانه امينه *
الثانية لو تشاح ملتقطان مع تساويهما في الشرائط اقرع بينهما اذ لارجحان وربما انقذ
الاشترار ولو ترك احدهما للآخر صريح ولم يفتقر الترك الى اذن الحاكم لان ملك الحضنة
لا يعدهما * الثالثة اذا التقطه اثنان وكل واحد منهما لو انفرد اقر في يده وتشاحافيه
اقرع بينهما سواء كانا موسرين او احدهما حاضرين او احدهما وكذا ان كان احد الملتقطين
كافراً اذا كان الملقوط كافراً ولو وصف احدهما فيه علامة لم يحكم له * الرابعة اذا ادعى
بنوته اثنان فان كان لاحدهما بينة حكم بها وان اقام كل واحد منهما بينة اقرع بينهما
وكذا لو لم يكن لاحدهما بينة ولو كان الملتقط احدهما فلا ترجيح باليد اذ لا حكم لها في النسب
بخلاف المال لان لليد فيه اثر * الخامسة اذا اختلف كافر ومسلم او حر وعبدي دعي
بنوته قال الشيخ رح يرحم المسلم على الكافر والحر على العبد وفيه تردد * القسم الثاني
في الملتقط من الحيوان والنظر في المأخوذ والأخذ والحكم * اما الاول فهو كل حيوان
مملوك ضائع أخذ ولا يد عليه ويسمى ضالة واخذ في صور الجواز مكروه الا بحيث
يتحقق التلف فانه طلق والاشهاد مستحب لما لا يؤمن تجده على الملتقط ولنفي
التهمة فالبعير لا يؤخذ ان اوجد في كلاء وماء او كان صحيحاً لقوله عليه السلام خففه حذاه

وَكُرْشُهُ سِقَاؤُهُ فَلَا تَهْجُهُ فَلَوْ أَخَذَهُ ضَمْنَهُ وَلَا يَبْرَأُ لَوْ أَرْسَلَهُ وَيَبْرَأُ لَوْ سَلَّمَهُ إِلَى صَاحِبِهِ وَلَوْ فَقَدَهُ
سَلَّمَهُ إِلَى الْحَاكِمِ لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ لِلْمَصَالِحِ فَإِنْ كَانَ لَهُ حِمِيٌّ أَرْسَلَهُ فِيهِ وَالْأَبَاعَةُ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ
لصاحبه وكذا حكم الدابة وفي البقرة والحمار تردد اظهره المساواة لان ذلك فهم من فحوى
المنع من اخذ البعير اما لو ترك البعير من جهد في غير كلاء وماء جاز اخذه لانه كالتلف
ويملكه الاخذ ولا ضمان لانه كالمباح وكذا حكم الدابة والبقرة والحمار اذا ترك من جهد
في غير كلاء وماء والشاة ان وجدت في الغلاة اخذها الواجد لانها لا تمتنع من صغير السباع
فهي معرضة للتلف والاخذ بالخيار ان شاء ملكها ويضمن على تردد وان شاء احتبسها
امانة في يده لصاحبها ولا ضمان وان شاء دفعها الى الحاكم ليحفظها او يبيعها ويوصل ثمنها
الى المالك وفي حكمها كل ما لا يمتنع من صغير السباع كاطفال الابل والبقر والخيول
والحمير على تردده ولا يؤخذ الغزلان واليحمير اذا ملكا ثم ضلّا التفاتاً الى عصمة مال
المسلم ولانها يمتنعان من السباع بسرعة العدو ولو وجد الضوال في العمران لم يحل
لخذهما ممتنعة كانت كالابل او لم تكن كالصغير من الابل والبقر ولو اخذها كان بالخيار وبين
امساكها لصاحبها امانة وعليه نفقتها من غير رجوع بها وبين دفعها الى الحاكم ولو لم يجد
حاکماً انفق ورجع بالنفقة وان كان شاة حبسها ثلثة ايام فان لم يأت صاحبها باعها الواجد
وتصدق بثمنها ويجوز التقاط كلب الصيد ويلزم تعريضه سنة ثم ينتفع به اذا شاء ويضمن
قيمته * الثاني في الواجد ويصح اخذ الضالة لكل بالغ عاقل اما الصبي والمجنون فقطع
الشيخ رح فيهما بالجواز لانه اكتساب وينتزع ذلك الولي ويتولى التعريف منهما
سنة فان لم يأت مالك فان كان الغبطة في تملكه وتضمنه اياهما فعل والا بقاها امانة
وفي العبد تردد اشبهه الجواز لان له اهلية الحفظ وهل يشترط الاسلام الاشبه لا واولى منه
بعدم الاشتراط العدالة * الثالث في الاحكام وهي مسائل * الاولى اذا لم يجد الاخذ
سلطاناً ينفق على الضالة انفق من نفسه ورجع به وقيل لا يرجع لان عليه الحفظ وهو

لا يتم إلا بالانفاق والوجه الرجوع دفعا لتوجه الضرر بالالتقاط * الثانية إذا كان لللقطة نفع كالظهر واللبس والخدمة قال في النهاية كان ذلك بازاء ما انفق وقيل ينظر في النفقة وقيمة المنفعة ويتقاصان وهو شبه * الثالثة لا يضمن الضالة بعد الحول الأمع تصد التملك ولو قصد حفظها لم يضمن الأمع التفريط أو التعدي ولو قصد التملك ثم نوى الاحتفاظ لم يزل الضمان ولو قصد الحفظ ثم نوى التملك لزم الضمان * الرابعة قال الشيخ إذا وجد مملوكا بالغاً أو مرهقاً لم يؤخذ وكان كالضالة الممتنعة ولو كان صغيراً جاز أخذه وهذا حسن لأنه مال معرض للتلف * الخامسة من وجد عبده في غير مصره فأحضره من شهد على شهوده بصفته لم يدفع إليه لاحتمال التساوي في الأوصاف ويكلف إحضار الشهود ليشهدوا بالعين ولو تعذر إحضارهم لم يجب حمل العبد إلى بلدهم ولا بيعه على من يحمله ولو رأى الحاكم ذلك صلاحاً جاز ولو تلف قبل الوصول أو بعده ولم تثبت دعواه ضمن المدمي قيمة العبد وأجرته * القسم الثالث في اللقطة وهي تعتمد بيان أمور ثلثة * الأول اللقطة كل مال ضائع أخذ ولا يد عليه فما كان دون الدرهم جاز أخذه والانتفاع به بغير تعريف وما كان أزيد من ذلك فإن وجد في الحرم قيل يحرم أخذه وقيل يكره وهو شبه ولا يحمل الأمع نية الإنشاء ويجب تعريفها حولاً فإن جاء صاحبها أو اتصدق بها أو استبقاها أمانة وليس له تملكها ولو تصدق بعد الحول فكره لما لك فيه قولان أرجحهما أنه لا يضمن لأنه أمانة وقد دفعها دفعا مشروفاً وإن وجدها في غير الحرم عرفها حولاً أن كان مما ينقى كالثياب والامتنعة والأمان ثم هو مخير بين تملكها وعليه ضمانها وبين الصدقة بها عن مالها ولو حضر المالك وكره الصدقة لزم الملتقط ضمانها إمامتلاً وأما قيمة وبين ابقائها في يد الملتقط أمانة لما لكها من غير ضمان ولو كانت مما لا ينقى كالطعام قومه على نفسه وانتفع به وإن شاء دفعه إلى الحاكم ولا ضمان ولو كان بقاؤها يفتقر إلى العلاج كالرطب المفتقر إلى التجفيف يرفع خبرها

الى الحاكم لبيع بعضها وينفقه في اصلاح الباني وان رأى الحاكم الحظ في بيعه وتعريف
 ثمنه جاز وفي جواز التقاط النعلين والاداة والسروط خلاف اظهره الجواز مع كراهية وكذلك
 العصا والشظا والوتد والحبل والعقال واشباهه من الآلات التي تعظم نفعها ويصغر
 قيمتها ويكره اخذ اللقطة مطلقاً خصوصاً للفاسق ويتأكد فيه مع العسر ويستحب الاشهاد
 عليها **مسائل خمس** * الأولى ما يوجد في المفاوز او في خربة قد هلك اهلها فهو
 لواجده ينتفع به بلا تعريف وكذا ما يجده مدفوناً في ارض لامالك لها ولو كان لها مالك
 او بائع عرفه فان عرفه فهو احق به والا فهو لواجده وكذا لو وجدته في جوف دابة ولم يعرفه
 البائع اموالو وجدته في جوف سمكة فهو لواجده * الثانية من اودعه لصاً مالا وهو يعلم انه
 ليس للمودع لم يرد عليه مسلماً كان او كافراً فان صرف مالكة دفعه اليه والا كان حكمه
 حكم اللقطة * الثالثة من وجد في دارة او صندوقه مالا ولا يعرفه فان كان يدخل الدار خيراً
 او يتصرف في الصندوق سواء فهو لقطة والا فهو له * الرابعة لا يملك اللقطة قبل الحول
 ولو نوى ذلك ولا بعد الحول مالم يقصد التملك وقيل يملكها بعد التعريف حوالاً
 وان لم يقصد وهو بعيد * الخامسة قال الشيخ رح اللقطة تضمن بمطالبة المالك لابنية
 لملك وهو بعيد لان المطالبة تترتب على الاستحقاق * الثاني في الملتقط وهو من له
 اهلية الاكتساب والحفظ فلو التقط الصبي جازو يترقى الولي التعريف منه وكذا المجنون
 وكذا يصح الالتقاط من الكفر لان له اهلية الاكتساب وفي اخذ لقطة الحرم لغيره لا ترد
 ينشأ من كفرهم ليسوا اهلاً للاستيمان وللعبد اخذ كل واحدة من اللقطتين وفي رواية
 ابني خديجة عن ابي عبد الله عليه السلام لا يعرض لها المملوك واختيار الشيخ الجولوز
 وهو اشبه لان له اهلية الاستيمان والاكتساب وكذا المدبر وام الولد والجولوز اظهر في
 طرف المكاتب لان له اهلية التملك * الثالث في الاحكام وهي مسائل * الأولى ليس
 التوالي شرطاً في التعريف فلو فرق جاز وايقاعه عند اجتماع الناس ويروزهم كالغدوات

والعشيات وكيفية ان يقول من ضاع له ذهب او فضة او ثوب او ما شاكل ذلك من
الالفاظ ولو اؤفل في الابهام كان احوط كأن يقول من ضاع له مال او شيء فانه ابعد
ان يدخل عليه بالتخمين وزمانه ايام المواسم والمجتمعات كالاُميا و ايام الجمع ومواقفه
مواطن الاجتماع كالمشاهد وابواب المساجد والجوامع والاسواق ويكره داخل المساجد
ويجوز ان يُعرف بنفسه وبمن يستنبية او يستأجره * **الثانية** اذا دفع اللقطة الى الحاكم
فبايها فان وجد مالها دفع الثمن اليه والا ردّها على الملتقط لان له ولاية التملك
او الصدقة * **الثالثة** قيل لا يجب التعريف الا مع نية التملك وفيه اشكال ينشأ من
خفاء حالها عن المالك لا يجوز تملكها الا بعد التعريف ولو بقيت في يده احوالاً وهي امانة
في يده الملتقط في مدة الحول لا يضمنها الا بالتفريط او التعدي فتلفها من المالك وزيادتها
له متصلة كانت الزيادة او منفصلة وبعد التعريف يضمن ان نوى التملك ولا يضمن
ان نوى الامانة ولو نوى التملك فجاء المالك لم يكن له الانتزاع وطالب بالمثل او القيمة
لن لم تكن مثلية ولو رد الملتقط العين جاز وله البناء المنفصل ولو عايت بعد التملك
فاراد ردّها مع الارش جاز وفيه اشكال لان الحق يتعلق بغير العين فلم يلزمه اخذها معيبة *
الرابعة اذا التقط العبد ولم يعلم المولى فعرف حوله ثم اتلفها تعلق الضمان برفقته يتبع
بذلك اذا اُعتق كالفرض الفاسد ولو علم المولى قبل التعريف ولم ينتزعها منه ضمن
لتفريطه بالاهمال اذا لم يكن اميناً وفيه تردد ولو عرفها العبد ملكها المولى ان شاء
وضمن ولو نزعها المولى منه لزمه التعريف ولم يملك بعد الحول او الصدقة مع الضمان
او ابقاؤها امانة * **الخامسة** لا تدفع اللقطة الا بالبيّنة ولا يكفي الوصف ولو وصف صفات
لا يطلع عليها الا المالك غالباً مثل ان يصف وكاءها او عفاصها ووزنها ونقدها فان تبرع
الملتقط بالتسليم لم يمنع وان امتنع لم يجبر * **فرعان** * **الاول** لو ردّها بالوصف ثم اتهم
آخر البيّنة بها انتزعها فان كانت تالفه كان له مطالبة الاخذ بالعوض لفساد القبض

وله مطالبة الملتقط لمكان الحيلولة لكن لو طالب الملتقط رجوع على الآخذ ما لم يكن
 اعتراف له بالملك ولو طالب الآخذ لم يرجع على الملتقط * الثاني لواقام واحد بينة بها
 فدفعت اليه ثم اقام آخر بينة بها ايضا فان لم يكن ترجيح اقرع بينهما فان خرجت
 للثاني انتزعت من الاول وسلمت اليه وان تلفت لم يضمن الملتقط ان كان دفعها
 بحكم الحاكم ولو كان دفعها باجتهاده ضمن اما لو قامت البينة بعد التحول وتملك
 الملتقط ودفع العوض الى الاول ضمن الملتقط للثاني على كل حال لان الحق ثابت
 في ذمته لم يتعين بالدفع الى الاول ورجع الملتقط على الاول لتحقيق بطلان الحكم *

كتاب الفرائض

والنظر في المقدمات والمقاصد واللواحق * والمقدمات اربع * المقدمة الاولى في موجبات
 الارث وهي اِمَّا نَسَبٌ وَاِمَّا سَبَبٌ فَالنَّسَبُ مراتبه ثلث * الاولى الابوان والولد
 وان نزل * الثانية الاخوة واولادهم وان نزلوا والاجداد وان علوا * الثالثة الاخوال
 والاعمام والسبب اثنان زوجية وولاء والولاء ثلث مراتب ولاء العتق ثم ولاء تضرع
 الجبرية ثم ولاء الامامة وينقسم الوارث فمنهم من لا يرث الا بالفرض وهم الام من بين
 الانساب الاعلى الرّد والزوج والزوجة من بين الاسباب الاندرا ومنهم من يرث
 تارة بالفرض واخرى بالقرباوة وهم الاب والبنت او البنات والاخت او الاخوات وكلاهما
 الام ومن عدا هؤلاء لا يرث الا بالقرباوة فاذا كان الوارث لا فرض له ولم يشاركه آخر
 فالمال له مناسبا كان او مسابيا وان شاركه من لا فرض له فالمال لهما فان اختلفت الوصلة
 فلكل طائفة نصيب من يتقرب به كخال او الاخوال مع العم او الاعمام فللاخوال
 نصيب الام وهو الثلث وللاعمام نصيب الاب وهو الثلثان وان كان الوارث ذافر
 اخذ نصيبه فان لم يكن معه مساو كان الرّد عليه مثل بنت مع اخ واخت مع عم

لكل واحدة نصيبها والباقي يرد عليها لأنها اقرب ولا يرد على الزوجة مطلقا ولا على
 الزوج مع وجود وارث هذا الامام وأن كان معه مساو ذوفرض وكانت التركة بقدر
 السهام قسمت على الفريضة وان زادت كان الزائد ردا عليهم على قدر السهام
 ما لم يكن حاجب لاحدهم أو ينفرد بزيادة في الوصلة ولونقصت التركة كان النقص
 داخلا على البنت أو البنات او من يتقرب بالاب دون من يتقرب بالام مثال الاول
 أبوان وبنتان فصاعدا أو اثنتان من ولد الام مع اختين للاب والام اولاب اوزوج واخت
 لاب ومثال الثاني ابوان وبنت واخوة ومثال الثالث أبوان وزوج وبنتان وأبوان
 وزوج وبنت وزوج اوزوجة واثنتان من ولد الام مع اختين من الاب والام اولاب وان
 لم يكن المساوي ذافرض كان له ما بقي مثاله ابوان واحدهما وابن اب وزوج
 اوزوجة ابن وزوج اوزوجة أخ وزوج اوزوجة * المقدمة الثانية في موانع الارث
 وهي ثلثة الكفر والقتل والرق فالكفر المانع هو ما يخرج به معتقده عن سمة الاسلام
 فلا يرث ذمي ولا حرابي ولا مرتد مسلما ويرث المسلم الكافر اصليا ومرتدا ولومات كافر
 وله ورثة كفار ووارث مسلم كان ميراثه للمسلم ولو كان مولى نعمة او ضامن جريرة
 دون الكافر وان قرب ولو لم يخلف الكافر مسلما ورثه الكافر اذا كان اصليا ولو كان الميراث
 مرتدا ورثه الامام مع عدم الوارث المسلم وفي رواية يرثه الكافر وهي شاذة ولو كان للمسلم
 وارث كافر لم يرثه وورثه الامام مع عدم الوارث المسلم وانما اسلم الكافر على ميراث
 قبل قسمته شارك اهله ان كان متساويا في الدرجة وانفرد به ان كان اولي ولو اسلم بعد
 الغسمة او كان الوارث واحدا لم يكن له نصيب اما لو لم يكن له وارث سوى الامام
 فاسلم الوارث فهو اولي من الامام لرواية ابي بصير وقيل ان كان قبل نقل التركة الى
 بيت مال الامام ورث وان كان بعده لم يرث وقيل لا يرث لان الامام كالوارث الواحد
 ولو كان الوارث زوجا اوزوجة وآخر كافرا فان اسلم اخذ ما فضل من نصيب الزوجية

وفيه اشكال ينشأ من عدم امكان القسمة ولو قيل يشارك مع الزوجة دون الزوج كان وجهاً لان مع فريضة الزوجة يمكن القسمة مع الامام والزوج يُرَدُّ عليه ما فضل فلا تتقدَّر في فريضته قسمة فيكون كبنات مسلمة واب كافر واخت مسلمة واخ كافر

مسائل اربع * الاولى اذا كان احداً ابوي الطفل مُسْلِماً حُكِمَ بِاسْلَامِهِ وكذا

لو اسلم احد الابوين وهو طفل ولو بلغ فامتنع عن الاسلام تهر عليه ولو اضرب كان مرتدًا * الثانية لو خلف نصراني اولاداً اصغاراً وابن اخ وابن اخت مسلمين كان لابن الاخ ثلثا التركة ولابن الاخت ثلثها وينفق الابنان على الاولاد بنسبة حقهما فان بلغ الاولاد مسلمين فهم احق بالتركة على رواية مالك ابن اعين وان اختاروا الكفر استقر ملك الوارثين على ماورثاه ومنع الاولاد وفيه اشكال ينشأ من اجراء الطفل مجزئ

ايه في الكفر وسبق القسمة على الاسلام يمنع الاستحقاق * الثالثة المسلمون يتوارثون وان اختلفوا في المذاهب والكفار يتوارثون وان اختلفوا في النحل * الرابعة تقسم تركة المرتد من فطرة حين ارتداده وتبين زوجته وتعتد عدة الوفاة سواء قُتِلَ او بَرِيَّ ولا يُسْتَتَاب والمرأة لا تُقْتَلُ وتُحْبَسُ وتُضْرَبُ اوقات الصلوات ولا تقسم تركتها حتى تموت ولو كان المرتد لام من فطرة استتيب فان تاب والا قُتِلَ ولا يقسم ماله حتى يموت او يُقْتَلُ وتعتد

زوجته من حين اختلاف دينهما فان عاد قبل خروجها من العدة فهو احق بها وان خرجت من العدة ولم يعد فلا سبيل له عليها واما القتل فيمنع القاتل من الارث اذا كان عمداً ظمناً ولو كان بحق لم يمنع ولو كان القتل خطأ ورث على الاشهر وخرج المفيد روح وجهاً وهو المنع من الدية وهو حسن والاول اشبه ويستوي في ذلك الاب والولد وغيرهما من ذوى الانساب والاسباب ولو لم يكن وارث سوى القاتل كان الميراث لبيت المال ولو قتل اباه وللقاتل ولدٌ ورث جده اذا لم يكن هناك ولد للصلب ولم يمنع من الميراث بجناية ابيه ولو كان للقاتل وارث كافر منعاً جميعاً وكان الميراث

للإمام ولو أسلم الكافر كان الميراث له والمطالبة اليه وفيه قول آخر وهذا مسائل *
 الأولى إذا لم يكن للمقتول وارث سوى الإمام فله المطالبة بالقود أو الدية مع التراضي
 وليس له العفو * الثانية الدية في حكم مال المقتول يُقضى منه دينه ويُخرج منها وصاياه
 سواء قُتل عمداً فأخذت الدية أو خطأ * الثالثة يرث الدية كل مناسبت ومسابب عدة
 من يتقرب بالام فان فيهم خلافا ولا يرث أحد الزوجين القصاص ولو وقع التراضي
 بالدية ورثا نصيبهما منها وأما الرق فيمنع في الوارث وفي الموروث فمن مات وله
 وارث حر وأخوه مملوك فالميراث للحر ولو بعد دون الرق وإن قُرب ولو كان الوارث
 وتاوله ولد حر لم يمنع الرق أبوه ولو كان الوارث اثنين فصاعدا فعتق المملوك
 قبل القسمة شارك إن كان مساويا وانفرد إن كان أولى ولو كان عتقه بعد القسمة لم يكن
 له نصيب وكذا لو كان المستحق للتركة واحدا لم يستحق العبد بعتقه نصيبا وإن لم يكن
 للميت وارث سوى المملوك اشترى المملوك من التركة وأعتق وأعطى بقية المال
 ويظهر للمالك على بيعه ولو قصر المال من ثمنه قيل يفتك بما وجد ويسعى في الباقي وقيل
 لا يفتك ويكون الميراث للإمام وهو ظاهر وكذا لو ترك وارثين أو أكثر وقصر نصيب كل
 واحد منهم أو نصيب بعضهم من قيمته لم يفتك وكان الميراث للإمام ولو كان العبد قد
 اعتق بعضه ورث من نصيبه بقدر حرته ومنع بقدر وقبته وكذا يورث منه وحكم الأمة
 كذلك مسائلتان * الأولى يفتك الأيوان للارث أجماعا وفي الأولاد تردد أظهروا أنهم
 يفتكون وهل يفتك غير الآباء والأولاد الأظهر لا وقيل يفتك كل وارث ولو كان زوجا أو زوجة
 والأول أولى * الثانية أم الولد لا ترث وكذا المدبر لو كان وارثا لمن مدبره وكذا المكاتب المشروط
 والمطلق الذي لم يؤد شيئا ومن لواحق أسباب المنع أربعة * الأول اللعان سبب لسقوط
 نسب الولد نعم لو اعترف بعد اللعان الحق به وبورثه الولد وهو لا يرثه * الثاني الغائب غيبة
 منتظمة لا يورث حتى يتحقق موته أو ينقضي مدة لا يعيش مثله إليها غائبا فيحصر

لورثته الموجودين في وقت الحكم وقيل يورث بعد انقضاء عشر منين من غيبته وقيل
 يدفع ماله الى وارثه المي والاول اولى * الثالث الحمل يرث بشرط انفصاله حيا ولو
 سقط ميتا لم يكن له نصيب ولومات بعد وجوده حيا كان نصيبه لوارثه ولو سقط بجناية
 اعتبر بالحركة التي لاتصدر الا من حي دون التقلص الذي يحصل طبعيا لا اختيارا *
 الرابع اذا مات وعليه دين يستوجب التركة لم تنتقل الى الوارث وكانت على حكم مال
 الميت وان لم يكن مستوعبا انتقل الى الورثة ما نضل وما قابل الدين باقي على
 حكم مال الميت * المقدمة الثالثة في الحجب الحجب قديكون من اصل الارث
 وقد يكون من بعض الغرض فالاول ضابطه مراعاة القرب فلا ميراث لولد ولد مع ولد
 ذكر اكان او انثى حتى انه لا ميراث لابن ابن مع بنت ومتى اجتمع اولاد الاولاد وان
 سفلوا فالاقرب منهم يمنع الابعد ويمنع الولد من يتقرب بالابوين او باحدهما كالاخوة
 وبينهم والاجداد و آبائهم والاعمام والاخوال واولادهم ولا يشارك الاولاد في الارث سوى
 الابوين والزوج او الزوجة فاذا عدم الآباء والاولاد والاخوة والاجداد ويمنع الاخ ولد الاخ
 ولو اجتمعوا بطونا متنازلة فالاقرب اولى من الابعد ويمنع الاخوة واولادهم وان نزلوا
 من يتقرب بالاجداد من الاعمام والاخوال واولادهم ولا يمنعون آباء الاجداد فان الجد
 وان ملاجد لكن لو اجتمعوا بطونا متصاعدة فالادنى من الميت اولى من الابعد والاعمام
 والاخوال واولادهم وان نزلوا يمنعون اعمام الاب واخواله وكذا اولاد اعمام الاب واخواله
 يمنعون اعمام الجد واخواله ويستط من يتقرب بالاب وحده مع من يتقرب بالاب
 والام مع التساوي في الدرج والمناصب وان بعد يمنعون موالي النعمة وكذا وولي النعمة او من
 قام مقامه في ميراث المعق يمنعون ضامن الجريرة وضامن الجريرة يمنعون الامام واما
 الحجب من بعض الغرض فاننان حجب الولد وحجب الاخوة اما الولد فانه وان نزل
 ذكر اكان او انثى يمنعون الابوين عما زاد عن السدسين الامع البنات او البنات فصاعدا

مع احد الابوين ويحجب ايضا الزوج والزوجة من النصيب الاعلى الى الاخفض
 وللزوج والزوجة ثلثة احوال * الاولى ان يكون في الفريضة ولد وان سفل فللزوج الربع
 وللزوجة الثمن * الثانية ان لا يكون هناك ولد ولا ولد ولد وان نزل فللزوج النصف
 وللزوجة الربع ولا يعال نصيبهم لان العول عندنا باطل * الثالثة ان لا يكون هناك
 وارث اصلا من مناسب ولا مسبب فالنصف للزوج والباقي رد عليه وللزوجة الربع
 وهل يرد عليها فيه اقوال ثلثة احدها يرد والاخر لا يرد والثالث يرد مع عدم الامام لامع
 وجوده والحق انه لا يرد **واما** حجب الاخوة فانهم يمنعون الام عما زاد عن السدس
 بشروط اربعة * الاول ان يكونوا رجلين فصاعدا او رجلا وامرأتين او اربع نساء * الثاني
 ان لا يكونوا كفرة ولا رقاً وهل يحجب القاتل فيه تردد والظاهر انه لا يحجب *
 الثالث ان يكون الاب موجوداً * الرابع ان يكونوا للاب والام اوللاب وفي اشتراط
 وجودهم منفصلين لاحتمال تردد اظهره انه يشترط ولا يحجبها اولاد الاخوة ولا من
 الخناني اقل من اربعة لاحتمال ان يكونوا انا * المقدمة الرابعة في مقادير السهام
 واجتماعها * السهام ستة النصف والربع والثمن والثلاثان والثلث والسدس فالنصف
 نصيب الزوج مع عدم الولد وان نزل وسهم البنت والاخت للاب والام او الاخت
 للاب والربع سهم الزوج مع الولد وان نزل والزوجة مع عدمه والثمن سهم الزوجة مع
 الولد وان نزل والثلاثان سهم البنين فصاعداً او الاختين فصاعداً للاب والام اوللاب
 والثلث سهم الام مع عدم من يحجبها من الولد وان نزل والاخوة وسهم الاثنين فصاعداً
 من ولد الام والسدس سهم كل واحد من الابوين مع الولد وان نزل وسهم الام مع
 الاخوة للاب والام اوللاب مع وجود الاب وسهم الواحد من ولد الام ذكر او انثى
 وهذه الفروض منها ما يصرح ان يجتمع ومنها ما يمتنع فالنصف يجتمع مع مثله ومع
 الربع ومع الثمن ولا يجتمع مع الثلثين لبطلان العول بل يكون النقص داخلاً على

الاختين فصاعداً دون الزوج وليجتمع النصف مع الثلث ومع السدس ولا يجتمع الربع
والثمن ويجتمع الربع مع الثلثين ومع الثلث ومع السدس ويجتمع الثمن مع الثلثين
والسدس ولا يجتمع مع الثلث ولا يجتمع الثالث مع السدس تسمية ويلحق بذلك
مسئلتان * الأولى لا يثبت الميراث عندنا بالتعصيب اذا ابنت الغريضة فإن كان
هناك مساواة فرض له فالفاضل له بالقرابة مثل ابوين وزوج او زوجة للام ثلث الاصل
وللزوج او الزوجة نصيبه والاب الباقي ولو كان اخوة كان للام السدس وللزوج النصف
والاب الباقي وكذا ابوان وابن وزوج وكذا زوج واخوان من ام واخ او اخوة من اب وام او من
اب وان كان بعيداً لم يرث ويؤد الفاضل على ذوى الفرض عدا الزوج والزوجة مثل
ابوين او احدهما وبنت واخ او هم * الثانية العول عندنا باطل لاستحالة ان يفرض الله
مبعضه في مال لا يقوم به ولا يكون العول إلا بمزاحمة الزوج او الزوجة فيكون النقص
داخلاً على الاب او البنت او البننتين او من يتقرب بالاب والام او بالاب من الاخت
او الاخوات دون من يتقرب بالام مثل زوج وابوين وبنت أو زوج واحد الابوين
وبنتين فصاعداً أو زوجة وابوين وبنتين أو زوج مع كلاله الام واخوت او اخوات لاب
ولم اولاد **واما المقاصد فثلثة** * الأولى في ميراث الانساب وهم ثلث مراتب * المرتبة
الأولى الاخوان والاولاد فان انفرد الاب فالمال له وان انفردت الام فله الثلث والباقي
رد عليها ولو اجتمع الابوان فاللام الثلث والاب الباقي ولو كان اخوة كان لهم السدس
والاب الباقي ولا يرث الاخوة شيئاً ولو انفرد الابن فالمال له ولو كانوا اكثر من واحد فهم
هواء في المال ولو انفردت البنت فله النصف والباقي رد عليها ولو كانت بنتان فصاعداً
فلهما اولهن الثلثان والباقي رد عليهما او عليهن واذا اجتمع الذكران والانات فالمال
لهم للذكر مثل حظ الانثيين ولو اجتمع الابوان او احدهما مع الاولاد فلكل واحد من
الابوين السدس والباقي للاولاد بالسوية ان كانوا ذكراً وان كانت معهم بنتان

اواناث فللذكر مثل حظ الانثيين ولو كان معهم زوج او زوجة اخذ حصته الدنيا
وكذا الابوان والباقي للاولاد ولو كان مع الابوين بنت فللابوين السدسان
وللبنت النصف والباقي رد عليهم اخماساً ولو كان اخوة للاب كان رداً على الاب
والبنت ارباعاً ولو دخل معهم زوج كان له نصيبه الادنى وللابوين كذلك والباقي للبنت
ولو كان زوجة اخذ كل ذي فرض فرضه والباقي يرد على البنت والابوين دون الزوجة
ومع الاخوة يرد الباقي على البنت والاب ارباعاً ولو انفرد احد الابوين معها كان المال
بينهما ارباعاً ولو دخل معها زوج او زوجة كان الفاضل رداً على البنت واحد الابوين
دون الزوج والزوجة ولو كان بنتان فصاعداً فللابوين السدسان وللبنتين فصاعداً
الثلاثان بالسوية ولو كان معهم زوج او زوجة كان لكل واحد منهما نصيبه الادنى وللابوين
السدسان والباقي للبنتين فصاعداً ولو كان احد الابوين هكأن له السدس وللبنتين
فصاعداً الثلاثان والباقي رد عليهم اخماساً ولو كان زوج كان النقص داخل على البنتين
فصاعداً ولو كان زوجة كان لها نصيبها وهو الثمن والباقي بين احد الابوين والبنات
اخماساً ولو كان مع الابوين زوج فله النصف وللأم ثلث الاصل والباقي للاب ومع
الاخوة للام السدس والباقي للاب ولو كان معهم زوجة فلهما الربع وللأم ثلث الاصل
ان لم يكن اخوة والباقي للاب ومع للاخوة لها السدس والباقي للاب **مسائل ***
الاولى اولاد الاولاد يقومون مقام آبائهم عند عدمهم في مقاسمة الابوين بشرط ابن بابويه
في تورثهم عدم الابوين وهو متروك ويمنع الاولاد من يتقرب بهم ومن يتقرب بالابوين
من الاخوة والاولاد هم والاجداد وآبائهم والاعمام والاخوال واولادهم ويتربون الاقرب
فالاقرب فلا يرث بطن مع من هو اقرب منها الى الميت ويرث كل واحد منهم نصيب
من يتقرب به فيرث وللمت نصيب امه ذكر كان او انثى وهو النصف ان انفرد او كان
مع الابوين ويرد عليه كما يرد على امه لكانت موجودة ويرث ولد الابن نصيب

ابيه ذكراً كان او انثى جميع المال ان انفرد وما فضل عن حصص الفريضة ان كان معه وارث كالابوين او احدهما والزوج او الزوجة ولو انفرد اولاد الابن واولاد البنت كان لاولاد الابن الثلثان ولاولاد البنت الثلث على الاظهر ولو كان زوج او زوجة كان له نصيبه الادنى والباقي بينهم لاولاد البنت الثلث ولاولاد الابن الثلثان * المسئلة الثانية اولاد البنت يقتسمون نصيبهم للذكر مثل حظ الانثيين كما يقتسم اولاد الابن وقيل يقتسمون بالسوية وهو متروك * الثالثة يحبى الولد الاكبر من تركته ابيه بنشاب بدنه وخاتمه وسيفه ومصحفه وعليه قضاء ما عليه من صلوة وصيام ومن شرط اختصاصه ان لا يكون سفيهاً ولا فاسداً للرأى على قول مشهور وان يخاف الميت ما لا غير ذلك ولو لم يخلف سواه لم يخص بشيء منه ولو كان الاكبر انثى لم تحب واعطى الاكبر من الذكور * الرابعة لا يرث الجد والجدة مع احد الابوين شيئاً لكن يستحب ان يطعماً سدس الاصل اذا زاد نصيبهم من ذلك مثل ان يخلف ابيه وجداً وجدةً للاب وجداً وجدةً للام فللام الثلث وتطعم نصف نصيبها جدّةً وجدّةً بالسوية ولو كان واحداً كان السدس له ولللاب الثلثان ويطعم جدّةً وجدّةً سدس اصل التركة بالسوية ولو كان واحداً كان السدس له ولو حصل لاحدهما السدس من غير زيادة وحصل للآخر الزيادة استحب له الطعمة دون صاحب السدس فلو خلف ابوين واخوة استحب للاب الطعمة دون الام ولو خلف ابوين وزوجاً استحب للام الطعمة دون الاب ولا يطعم الجد للاب ولا الجدّة له الامع وجوده ولا الجد للام ولا الجدّة لها الامع وجودها * المرتبة الثانية الاخوة والاجداد واذا انفرد الاخ للاب والام فالمال له فان كان معه اخ واخوة فالمال بينهم بالسوية ولو كان انثى او اناث فللذكر سهمان وللانثى سهم ولو كان المنفرد اختاً لهما كان لها النصف والباقي يرث عليها ولو كان لختان فصاعداً كان لهما اولهن الثلثان والباقي يرث عليهما او عليهن ويقوم مقام كلاله الاب والام مع عدمهم كلاله الاب ويكون

حكمهم في الانفراد والاجتماع حكم كلاله الاب والام ولا يرث اخ ولا اخت من اب
مع احد من الاخوة للاب والام لاجتماع السببين ولو انفرد الواحد من ولد الام كان له
السدس والباقي رد عليه ذكر ان كان اوانثى وللانثى فصاعداً الثلث بينهم بالسوية
ذكرنا كانوا اواناثا اوزكرانا واناثا ولو كان الاخوة متفرقين كان لمن يتقرب بالام السدس
ان كان واحداً والثلث ان كانوا اكثر بينهم بالسوية والثلثان لمن يتقرب بالاب والام
واحداً كان او اكثر لكن لو كان انثى كان لها النصف بالتسمية والباقي بالرد وان
كانتا اثنتين فلهما الثلثان فان ابقت الفريضة فلهما الفاضل وان كانوا ذكورا فالباقي
بعد كلاله الام بينهم بالسوية وان كانوا ذكورا واناثا فالباقي بينهم للذكر سهمان وللانثى
سهم والجدة اذا انفردت فمال لها لاب كان اولام وكذا الجدة ولركان جدًّا او جدًّا اوهما لام
وجدًّا او جدًّا اوهما لاب كان لمن تقرب منهم بالام الثلث بالسوية ومن تقرب بالاب
الثلثان للذكر مثل حظ الانثيين واذا اجتمع مع الاخوة للام جد وجدًّا او احدهما من
قبلهم كان الجد كالاخ والجدة كالاخت وكان الثلث بينهم بالسوية وكذا اذا اجتمع مع
الاخت او مع الاختين فصاعداً للاب والام والاب جد وجدًّا او احدهما كان الجد كالاخ
من قبله والجدة كالاخت وينقسم الباقي بعد كلاله الام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
والزوج والزوجة يأخذان نصيبهما الاعلى مع الاخوة اتفقت وصلتهم او اختلفت ويأخذ
من يتقرب بالام نصيبه المسمى من اصل التركة وما يفضل فلكلاله الاب والام ومع
عدمهم فلكلاله الاب ويكون النقص داخلاً على من يتقرب بالاب والام او بالاب
كما في زوج مع واحد من كلاله الام مع اخت للاب والام وان فرضت الزيادة كما
في واحد من كلاله الام مع اخت لاب وام كان الفاضل للاخت خاصة وان كانت
للاب نهل تختص بما نضل من السهام قيل نعم لان النقص يدخل عليها بمنزامة
الزوج او الزوجة ولما روي من ابي جعفر عليه السلام في ابن اخت لاب وابن اخت

لأم قال لابن الاخت للام السدس والباقي لابن الاخت للاب وفي طريقها علي بن
فضال وفيه ضعف وقيل بل يرث علي من يتقرب بالام وعلي الاخت او الاخوات للاب
ارباعاً او اخماساً للتساوي في الدرجة وهو اولى مسائل **ثالث** * الاولى الحمد
وان علا يقاسم الاخوة مع عدم الانثى ولو اجتمعوا مع الاخوة شاركهم الانثى وسقط
الابعد * الثانية اذا ترك جد أبيه وجدته لابيه وجدته لأمه ومثلهم للام كان
لاجدادها الثلث بينهم ارباعاً واجداد الاب الثلثان بينهم اثلاثاً وثلاثاً لك لجدته وجدته
لابيه بينهما للذكر مثل حظ الانثيين والثلث الآخر لجدته وجدته لأمه اثلاثاً علي
ما ذكره الشيخ رح فيكون اصل الفريضة ثلثة تنكسر على الفريقين فتضرب اربعة في تسعة
ثم يضرب المجتمع في ثلثة فتكون مائة وثمانية * الثالثة اخ من ام مع ابن اخ لاب وام
الميراث كله للاخ من الام لانه اقرب وقال ابن شاذان له السدس والباقي لابن الاخ
للاب والام لانه يجمع السببين وهو ضعيف لان كثرة الاسباب اثرها مع التساوي
في الدرجة لامع التفاوت **خاتمة** اولاد الاخوة والاخوات يقومون مقام آبائهم عند
عدمهم ويرث كل واحد منهم نصيب من يتقرب به فان كان واحداً كان له النصيب
وان كانوا جماعة اقتسموا ذلك النصيب بينهم بالسوية ان كانوا ذكراً او انثى وان اجتمعوا
فللذكر مثل حظ الانثيين وان كانوا اولاد اخوة من ام كانت القسمة بينهم بالسوية ويأخذ
اولاد الاخ الباقي كابيهم واولاد الاخت للاب والام النصف نصيب امهم الاعلى سبيل
الرد واولاد الاختين فصاعداً الثلثين الا ان يتصر المال بدخول الزوج او الزوجة فيكون
لهم الباقي كما يكون لمن يتقربون به ولو لم يكن اولاد كلاله الاب والام قام مقامهم اولاد كلاله
الاب ولاولاد الاخ او الاخت من الام السدس ولو كانوا اولاد انثيين كان لهم الثلث لكل
فريق نصيب من يتقربون به بينهم بالسوية ولو اجتمع اولاد الكلاله كان لاولاد كلاله
الام الثلث ولاولاد كلاله الاب والام الثلثان وسقط اولاد كلاله الاب ولو دخل عليهم

زوج او زوجة كان له نصيبه الاعلى ولم يتقرب بالام ثلث الاصل ان كانوا لاكثر
من واحد او السدس ان كانوا الواحد والباقي لاولاد كلاله الاب والام زائداً كان او ناقصاً ولو
لم يكونوا فلاولاد كلاله الاب خاصة وفي طرف الزيادة يحصل التردد على ماضى
ولو اجتمع معهم الاجداد قاسموهم كما يقاسمهم الاخوة وقد بيناه * المرتبة الثالثة الاعمام
والاخوال العم يرث المال اذا انفرد وكذا العمان والاعمام ويقتسمون المال بالسوية وكذا
العمة والعمتان والعمات وان اجتمعوا فللذكر مثل حظ الانثيين ولو كانوا متفرقين
فللعمة او العمة من الام السدس ولما زاد على الواحد الثلث ويستوي فيه الذكر والانثى
والباقي للعم او العمين او الاعمام من الاب والام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويسقط
الاعمام للاب بالاعمام للاب والام ويقومون مقامهم عند عدمهم ولا يرث ابن عم
مع عم ولا من هو بعده مع اقرب الا في مسئلة واحدة وهي ابن عم لاب وام مع عم لاب
فابن العم اولي مادامت الصويرة على حالها فلو انضم اليهما ولو خال تغير الحال
وسقط ابن العم ولو انفرد الخال كان المال له وكذا الخالان والاخوال وكذا الخالة
والخالتان والخالات ولو اجتمعوا فالذكر والانثى سواء ولو افترقوا كان لمن تقرب
بالام السدس ان كان واحداً والثلث ان كان اكثر الذكر والانثى فيه سواء والباقي
للخولة من الاب والام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وتسقط الخولة من الاب والام مع عدم
الخولة من الاب والام ولو اجتمعوا والاعمام كان للاخوال الثلث وكذا لو كان واحداً
ذكر كان او انثى وللاعمام الثلث وكذا لو كان واحداً ذكر كان او انثى فان كان الاخوال
مجتمعين فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولو كانوا متفرقين فلمن تقرب بالام
سدس الثلث ان كان واحداً وثلثه ان كانوا اكثر بينهم بالسوية والباقي لمن تقرب
منهم بالاب والام وللاعمام ما بقي فان كانوا من جهة واحدة فالمال بينهم للذكر مثل
حظ الانثيين ولو كانوا متفرقين فلمن تقرب منهم بالام السدس ان كان واحداً والثلث

ان كانوا اكثر بينهم بالسوية والباقي للاصنام من قبل الاب والام بينهم للذكر مثل
 حظ الانثيين ويسقط من يتقرب بالاب منفرداً الا مع عدم من يتقرب بالاب والام
 ولو اجتمع عم الاب وعمته وخاله وخالته وعم الام وعمتها وخالتها قال في النهاية
 كان لمن يتقرب بالام الثلث بينهم بالسوية ولمن يتقرب بالاب الثلثان ثلثه لخال الاب
 وخالته بينهما بالسوية وثلثاه بين العم والعمة بينهما للذكر مثل حظ الانثيين فيكون
 اصل الفريضة ثلثة تنكسر على الفريقين فتضرب اربعة في تسعة تصير ستة وثلثين
 ثم تضربها في ثلثة فتصير مائة وثمانية **مسائل خمس** * الاولى عمومة الميت
 وعماته واولادهم وان نزلوا وخولته وخالاته واولادهم وان نزلوا احق بالميراث من عمومة
 الاب وعماته وخولته وخالاته وحق من عمومة الام وعماتها وخولتها وخالاتها لان
 عمومة الميت وخولته اقرب والاولاد يقومون مقام آبائهم فاذا اعدم عمومة الميت وعماته
 وخولته وخالاته واولادهم وان نزلوا قام مقامهم عمومة الاب وعماته وخولته وخالاته
 وعمومة امه وعماتها وخولتها وخالاتها واولادهم وان نزلوا هكذا كل بطن منهم وان
 نزلت اولي من البطن العليا * الثانية اولاد العمومة المتفرقين يأخذون نصيب آبائهم
 فبنو العم للام لهم السدس ولو كانوا بني عمين للام كان لهم الثلث والباقي لبني
 العم او العمة اولبني العمومة او العمة للاب والام وكذا البحث في بني الخولة *
 الثالثة اذا اجتمع للوارث سببان فان لم يمنع احدهما الآخر ورث بهما مثل ابن عم
 لاب هو ابن خال لام ومثل ابن عم هو زوج ابنت عم هي زوجة ومثل عمة لاب هي
 خالة لام وان منع احدهما الآخر يرث من جهة المانع مثل ابن عم هو اخ فانه يرث
 بالاخوة خاصة * الرابعة اذا دخل الزوج على الخولة والخالات والعمومة والعمات
 كان للزوج او الزوجة النصيب الاعلى ولمن يتقرب بالام نصيبه الاصلي من اصل
 التركة وما بقي فهو لقرباة الاب والام وان لم يكونوا فللقرباة الاب * الخامسة حكم اولاد

الخوالة مع الزوج والزوجة حكم الخوالة فلو كان زوج او زوجة وبنوا خوال مع بني اعمام فللزوجة نصيب الزوجية وبنى الاخوال ثلث الاصل والباقي لبنى الاعمام * المقصد الثاني في مسائل من احكام الازواج * الاولى الزوجة ترث مادامت

في حبال الزوج وان لم يدخل بها وكذا يرثها الزوج ولو طلق رجعية ثوارثا اذا مات احدهما في العدة لانها بحكم الزوجة ولا ترث البائن ولا ترث كالمطلقة ثلثا والتي لم يدخل بها واليايسة وليس في سنّها من تحيض والمختلعة والمباراة والمعتدة من وطئ الشبهة او الفسح * الثانية للزوجة مع عدم الولد الربع ولو كن اكثر من واحدة كن شركاء فيه بالسوية ولو كان له ولد كان لهن الثمن بالسوية وكذا لو كانت واحدة لا يزدن عليه شيئا * الثالثة اذا طلق واحدة من اربع فتزوج اخرى ثم اشتبهت المطلقة في الاول كان للاخيرة ربع الثمن مع الولد والباقي من الثمن بين الاربع بالسوية * الرابعة اذا زوج الصبية ابوها او جدّها لابنها ورثها الزوج وورثته وكذا للزوج الصغيرين ابوها او جدّها لابويهما ثوارثا ولو تزوجهما غير الاب او الجد كان العقد موقونا على رضاها عند البلوغ والرشد ولو مات احدهما قبل ذلك بطل العقد ولا ميراث وكذا لو بلغ احدهما فرضي ثم مات الآخر قبل البلوغ ولو مات الذي رضي عزل نصيب الآخر من تركة الميت وتربص بالحبي فان بلغ وانكر فقد بطل العقد ولا ميراث وان اجاز صمّ وحلف انه لم يدمه الى الرضاء الرغبة في الميراث * الخامسة اذا كان للزوجة من الميت ولد ورثت من جميع ما ترك وان لم يكن ولد لم ترث من الارض شيئا واعطيت حصتها من قيمة الآلات والابنية وقيل لا تمنع الآمن الدور والمساكن وخرج المرتضى رضي الله عنه قولنا ثلثا وهو تقويم الارض وتسليم حصتها من القيمة والقول الاول اظهر * السادسة نكاح المريض مشروطا بالدخول فان مات في مرضه ولم يدخل بطل العقد ولا مهر لها ولا ميراث وهي رواية زرارة من احدهما عليهما السلام * المقصد الثالث في الميراث

بالولاء وهو ثلثة اقسام * الاول ولاء العتق انما يرث المنعم اذا كان متبرعاً ولم يتبرأ من
 ضمان جريته ولم يكن للمعتق وارث مناسب فلو اعتق في واجب كالكفارات ولندور
 لم يثبت للمنعم ميراث وكذا لو تبرع واشترط سقوط الضمان وهل يشترط في سقوطه
 الاشهاد بالبراءة الوجه الاول لو نكح به فان عتق كان سائبة ولو كان للمعتق وارث مناسب
 قريباً كان او بعيداً اذا فرض او غيره لم يرث المنعم اماله كان زوج او زوجة كان سهم الزوجية
 لصاحبه والباقي للمنعم او من يقوم مقامه عند عدمه واذا اجتمعت الشروط ورثه المنعم
 ان كان واحداً وان كانوا اكثر فهم شركاء في الولاء بالحصص رجالاً كان المعتقون او نساء
 او رجالاً ونساء ولو عدم المنعم قال ابن بابويه يكون الولاء للاولاد الذكور والاناث وهو
 حسن ومثله في الخلاف لو كان رجلاً وقال المفيد رح الولاء للاولاد الذكور دون الاناث
 رجلاً كان المنعم او امرأة وقال الشيخ في النهاية يكون الولاء للاولاد الذكور دون الاناث
 لمن كان المعتق رجلاً ولو كان امرأة كان الولاء لعصبتها ويقول بعض تشهد الروايات ويرث
 الولاء الابوان والاولاد مع الانفراد لا يشركهما احد من الاقارب ويقوم اولاد الاولاد مقام
 آبائهم عند عدمهم ويأخذ كل منهم نصيب من يتقرب به كالميراث في غير الولاء ومع
 عدم الابوين والولد يرثه الاخوة وهل ترث الاخوات جلي تريد الظهرة نعم لان الولاء
 كلحمة النسب ويشترك الاخوة والاجداد والجدات ومع عدمهم الاعمام والعمات
 وبنوهم ويترتبون الاقرب فالاقرب ولا يرث الولاء من يتقرب بالام من الاخوة والاخوات
 والاخوال والخالات والاجداد والجدات ومع عدم قرابة المنعم يرثه مولى المولى فان عدم
 قرابة مولى المولى لابييه دون امه والمنعم لا يرثه المعتق ولو لم يخلف وارثاً يكون ميراثه
 للامام دون المحرر ولا يصح بيع الولاء ولا هبته ولا اشتراطه في بيع مسائل ثمان *
 الاولى ميراث ولد المعتق لمن اعتقه ولو اعتق امه لم يرثها ولا ميراثها ولو حملت
 بهم بعد العتق كان ولدهم لمولى امهم اذا كان ابوهم رقاً ولو كان ابوهم حرّاً في الاصل

لم يكن لمولى أمهم ولاء وان كان أبوهم معتقاً فولاؤهم لمولى الأب وكذا لو اعتق أبوهم
 بعد ولادتهم انجروا ولاؤهم من مولى أمهم إلى مولى الأب * الثانية لو تزوج مملوك
 بمعتقة فأولدها فولاؤه الولد لمولاه فلو مات الأب فاعتق الجد قال الشيخ ينجر الولاء إلى
 معتق الجد لأنه قائم مقام الأب وكذا لو كان الأب باقياً ولو اعتق الأب بعد ذلك انجر
 الولاء من مولى الجد إلى مولى الأب لأنه اقرب * الثالثة لو انصكر المعتق ولد زوجته
 المعتقة فلاعتته فان مات الوالد ولا مناسب له لم كان ولاؤهم لمولى أمه ولو اعترف به الأب
 بعد ذلك لم يرثه الأب ولا المنعم على الأب لان النسب وان عاد فان الأب لا يرثه ولا
 من يتقرب به * الرابعة ينجر الولاء من مولى الأم إلى مولى الأب فان لم يكن فلعصبة
 المولى فان لم يكن عصبة فلمولى عصبة مولى الأب ولا يرجع إلى مولى الأم فلن
 فقد الموالى وعصباتهم وكان هناك ضامن جريرة كان له والا كان الولاء للامام * الخامسة
 امرأة اعتقت مملوكاً فاعتق المعتق آخر فان مات الأول ولا مناسب له فميراثه لمولاه
 وان مات الثاني ولا مناسب له فميراثه لمعتقه فان لم يكن الأول ولا مناسبة
 كان ولاء الثاني لمولاه مولاه ولو اشترت اباه فاعتق ثم اعتق ابوها آخر ومات ابوها ثم
 مات المعتق ولا وارث له سواها كان ميراث المعتق لها النصف بالتسمية والباقي بالرد
 لا بالتعصيب ان قلنا يرث الولاء ولد المعتق وان كن انا والا كان الميراث لها بالولاء *
 السادسة لو ولد العبد بنتين من معتقة فاشترتا اباهما اعتق عليهما فلو مات الأب كان
 ميراثهما لها بالتسمية والرد لا بالولاء لانه لا يجتمع الميراث بالولاء مع النسب ولو ماتتا
 او احدهما والأب موجود كان الميراث لابييهما ولو لم يكن موجوداً كان ميراث
 السابقة لاختصاصهما بالتسمية والرد والميراث للمولاة لوجود المناسب ولو ماتت الاخرى
 ولا وارث لها هل يرثها مولى أمها فيه تردد منشأه هل انجر الولاء اليهما بعنق الأب أم
 لا لعل الاقرب انه لا ينجر هنا لانه لا يجتمع استحقاق الولاء بالنسب والعنق * السابعة

لو اشترى أحد الولدين مع أبيه مملوكاً فاعتقه فمات الأب ثم مات المعتق كان ابن
 اشتراه مع أبيه ثلثة أرباع تركته ولاخيعة الربع * الثامنة إذا ولد العبد من معتقة ابناً
 فولاء الابن لمن احتق أمه فلو اشترى الابن صديقاً فاعتقه كان ولاؤه له فلو اشترى معتقة
 أب المنعم فاعتقه انجر الولاء من مولى الام الى مولى الاب وكان كل واحد منهما
 مولى الآخر وان مات الأب فميراثه لابنه وان مات الابن ولا مناسيب له فولأؤه لمعتق
 أبيه وان مات المعتق ولا مناسيب له فولأؤه لابن الذي باشر عتقه ولو ماتا ولم يكن
 لهما مناسيب قال الشيخ يرجع الولاء الى مولى الام وفيه تردد * القسم الثاني ولواء
 تضمن الجريفة من توالى الى احد يضمن حدته ويكون ولاؤه له صح ذلك وثبت
 به الميراث لكن لا يتعدى الضامن ولا يضمن الأسائب لولاء عليه كالمعتق في الكفارات
 والندور او من لا وارث له اصلاً ولا يرث هذا الامع فقد كل مناسيب ومع فقد المعتق وهو
 اولي من الامام ويرث معه الزوج والزوجة نصيبهما الاعلى فاذا اعدم الضامن كان
 الامام وارث من لا وارث له وهو القسم الثالث من الولاء فان كان الامام موجوداً فالمال
 له يصنع به ما شاء وكان علي عليه السلام يعطيه فقراء بلدة وضعفاء جيرانه تبرها
 وان كان غائباً قسم في الفقراء والمساكين ولا يدفع الى غير سلطان الحق الامع الخوف
 او التغلب **مسائل ثلث** * الاولى ما يؤخذ من اموال المشركين في حال
 الحرب فهو للمقاتلة بعد الخمس ومات اخذه سريةً بغير اذن الامام فهو للامام وما يتركه
 المشركون فرماً ويفارقونه من غير حرب فهو للامام ايضاً وما يؤخذ صلحاً او جزيةً فهو
 للمجاهدين ومع عدمهم يقسم في الفقراء من المسلمين * الثانية ما يؤخذ فيلة من اهل
 الحرب ان كان في زمان الهدنة اعيد عليهم وان لم يمكن كان لاخذه وفيه الخمس *
 الثالثة من مات من اهل الحرب وخلف مالا فماله للامام ان لم يكن له وارث **واما**
اللاحق فاربعة فصول * الاول في ميراث ولد الملامنة وولد الزنا يرث ولد الملامنة ولده

وأُمّه للام السدس والباقي للولد للذكر سهمان وللانثى سهم ولولم يكن له ولد كان المال
لأُمّه الثلث بالتسمية والباقي بالرد وفي رواية ترث الثلث والباقي للامام لانه الذي
يعقل عنه والاول اشهر ومع عدم الام والولد يرثه الاخوة للام واولادهم على الترتيب
والاجداد لها وان علوا ويترتبون الاقرب فالأقرب ومع عدمهم يرثه الاخوال والخالات
واولادهم على ترتيب الارث وفي كل هذه المراتب يرثه الذكر والانثى سواء فان عدم
قربة الام اصلا حتى لا يبقى لها وارث وان بعد فميراثه للامام والزوج والزوجة يرثان
نصيبهما مع كل درجة من هذه الدرجات النصف للزوج والربع للزوجة مع عدم الولد
ونصف ذلك مع وهل يرث هو قرابة أمه قيل نعم لان نسبه من الام ثابت وقيل لا يرث
الا ان يعترف به الاب وهو متروك ولا يرثه ابوه ولا من يتقرب به فان اعترف به بعد اللعان
ورث هو اباه ولا يرثه الاب وهل يرث اقارب ابيه مع الاعتراف قيل نعم والوجه انه لا يرثهم
ولا يرثونه لانقطاع النسب باللعان واختصاص حكم الاقرار بالمقر حسب مسائل*
الاولى لاعبرة بنسب الاب هنا فلو خلف اخوين احدهما لايده وامه والاخر لامه ثم ماسوا
وكذا لو كانا اختين او اخا واختا واحدهما للاب والام وكذا لو خلف ابن اخته لايده وامه وابن
اخته لامه او خلف اخا واختا لابويه مع جد او جدة المال بينهم اثلاثا وسقط اعتبار نسب
الاب * الثانية اذا ماتت أمه ولا وارث سواه فميراثه له ولو كان معه ابوان او احدهما فلهما
السدسان او احدهما السدس والباقي له ان كان ذكرا وان كان انثى فالنصف لها والباقي
يرد بموجب السهام * الثالثة لو انكر الحمل وتلاصقا فولدت توأمين توارثا بالامومة
دون الابوة * الرابعة لو تبرأ عند السلطان من جارية ولده ومن ميراثه ثم مات الولد قال
الشيخ رح في النهاية كان ميراثه لعصبة أمه دون ابيه وهو قول شاذ واما ولد الزنا فلان نسب
له ولا يرثه الزاني ولا التي ولدته ولا احد من انسابهما ولا يرثهم هو وميراثه لولد ومع عدمهم
للامام ويرث الزوج والزوجة نصيبهما الا ان كان مع الولد والاملى مع عدمه وفي رواية

ترثه أمه ومن يتقرب بها مثل ابن الملائنة وهي مطرحة * الثاني في ميراث الخنثى
 من له فرج الرجال والنساء يرث على الفرع الذي يسبق منه البول فان جاء منهما
 اعتبر على الذي ينتطح اخيراً فيورث عليه فان تساوى بقي السبق والتأخر قال في الخلاف
 يعمل فيه بالقرعة محتجاً بالاجماع والاخبار وقال في النهاية والايجاز والمبسوط يعطى
 نصف ميراث رجل ونصف ميراث امرأة وعليه دللت رواية هشام بن سالم عن ابي
 عبد الله عليه السلام في قضاء علي عليه السلام وقال المفيد والمرضى رح تعداً ضلعة فان
 استوى جنباه فهو امرأة وان اختلفا فهو ذكر وهي رواية شريح القاضي حكاية لفعل
 علي عليه السلام واحتج بالاجماع والرواية ضعيفة والاجماع لم تحقنه اذا عرفت ذلك
 فان انفرد اخذ المال وان كانوا اكثر فعلى القرعة يقرع فان كانوا ذكراً او انا فمال سواء
 وان كان بعضهم انا فالذكر مثل حظ الانثيين وكذا يعتبر لوقيل بعد الاضلاع وعلى
 ما اخترناه يكونون سواء في المال ولو كانوا مائة تساوهم في الاستحقاق ولو اجتمع مع
 الخنثى ذكر بيقين قيل للذكر اربعة اسهم وللخنثى ثلثة اسهم ولو كان معها انثى
 كان لها سهمان وقيل بل تقسم الغريضة مرتين ويقرض في مرة ذكراً وفي اخرى انثى
 ويعطى نصف النصيبين وطريق ذلك ان ينظر في اقل عدد يمكن قسمة فريضتهما
 منه ويضرب مخرج احد الغريضتين في الآخر مثل خنثى وذكر وفريضتهما ذكراً
 فنطلب ما لا اله الا الله نصف ونصف وهو اربعة ثم نفرضهما ذكراً وانثى فنطلب
 ما لا اله الا الله ثلث وثلثه نصف وهو ستة وهما متفقان بالنصف فتضرب نصف احد
 المخرجين في الآخر فيكون اثنا عشر فيحصل للخنثى ثلثة النصف وتارة
 الثلث وهما اربعة فيكون عشرة ونصفه خمسة وهو نصيب الخنثى ويبقى سبعة للذكر
 وكذا لو كان بدل الذكر انثى فانها تصح من اثنا عشر ايضاً فيكون للخنثى سبعة وللانثى
 خمسة ولو كان مع الخنثى ابن وبنت فانما فرضت ذكراً وبنتاً كان المال اخماساً

وإذا فرضت ذكراً وبنتين كان أرباعاً فتضرب أربعة في خمسة يكون عشرين لكن
 لا يقوم لحاصل الخنثى نصف صحيح فتضرب مخرج النصف وهاتان في عشرين
 فيكون أربعين فتصح الفريضة بغير كسر فإن اتفق معهم زوج أو زوجة صححت
 مسألة الخنثائي ومشاركهم أولاد الزوج أو الزوجة ثم ضربت مخرج نصيب
 الزوج أو الزوجة فيما اجتمع مثاله أن يجتمع ابن وبنت وخنثى وزوج وقد عرفت
 أن سهام الخنثى ومشاركة أربعين فتضرب مخرج سهم الزوج وهو أربعة في أربعين
 فيكون مائة وستين وتعطى الزوج الربع وهو أربعون ويبقى مائة وعشرون فكل
 من حصل له أولاً سهم ضربته في ثلثة فما اجتمع فهو نصيبه من مائة وستين وإن كان
 أبوان أو أحدهما مع الخنثى فللابوين السدسان تارة ولهما الخمسان في أخرى فتضرب
 خمسة في ستة فيكون للابوين أحد عشر وللخنثى تسعة عشر ولو كان مع الابوين
 خنثيان فصاعداً كان للابوين السدسان والباقي للخنثيين لأنه لا رد هنا ولو كان أحد
 الابوين كان الرد عليهم أخماساً وانفقرت إلى عدد تصح منه ذلك والعمل في سهم
 الخنثائي من الأخوة والعمومة كما ذكرناه في الأولاد وأما الأخوة من الأم فلا حاجة في
 حسابهم إلى هذه الكلفة لأن ذكرهم وإنشأهم سواء في الميراث وكذا الأخوال وفي كون
 الآباء والأجداد خنثائي بعدد لأن الولادة تكشف عن حال الخنثى الآن يبنى على
 ما روي من شريح في المرأة التي ولدت وأولدت وقال الشيعي رح لو كان الخنثى زوجاً
 أو زوجة كان له نصيب ميراث الزوج ونصفي ميراث الزوجة **مسائل ثمان ***
 الأولى من ليس له فرج الرجال ولا النساء يورث بالقرعة بأن يكتب على سهم عبد الله
 وعلى سهم آخر أمه الله ويستخرج بعد الدعاء فما خرج على عليه * الثانية من له وأسان
 أو بدنان على حق أو أحديهما فان أنبتا فلهما واحد وان أنبتا أحدهما فلهما اثنان *
 الثالثة الحمل يورث إن ولد حياً وكذا الوستط بجناية أو ظهر جناية فتجوز حرمة الأحياء

ولو خرج نصفه حياً والباقي ميتاً لم يرث وكذا لو تحرك حركة لا تدل على استقرار
الحياة كحركة المذبح وفي رواية ربيع عن أبي جعفر عليه السلام إذا تحرك تحركاً بيناً
يرث ويورث وكذا في رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام ولا يشترط كونه
حياً عند موت الموروث حتى أنه لو ولد لسته أشهر من موت الواطي ورث أولسعة
ولم تنزّج * الرابعة إذا ترك أبوين أو أحدهما أو زوجاً أو زوجة وترك حملاً أعطى ذؤوب
الفروض نصيبهم الأدنى واحتبس الباقي فان سقط ميتاً اكمل لكل منهم نصيبه *
الخامسة قال الشيخ رح لو كان للميت ابن موجود وحمل أعطى الموجود الثلث ووقف
للحمل ثلثان لأنه الأغلب في الكثرة وما زاد نادر ولو كان للموجود اثني أعطيت الخمس
حتى يتبين الحمل وهو حسن * السادسة دية الجنين يرثها أبواه أو من يُدلي بهما حملاً
أو بالاب بالنسب والسبب * السابعة إذا تعارف اثنان ورث بعضهم من بعض ولا يكفلان
البينة ولو كانا معروفين بغير ذلك النسب لم يقبل توليها * الثامنة المفقود يترتب بماله
وفي قدر الترتب أقوال قيل أربع سنين وهي رواية عثمان بن عيسى عن سماعة عن
أبي عبد الله عليه السلام وفي الرواية ضعف وقيل يباع داره بعد عشر سنين وهو اختيار
المفيد وهي رواية علي بن مهزيار عن أبي جعفر عليه السلام في بيع قطعة من دار
والاستدلال بمثل هذه تعسف وقال الشيخ رح ان دفع الى الحاضرين وكفلوا به جاز
وفي رواية اسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام إذا كان الورثة ملاءً اقتسموه فان
جاء ردّه عليه وفي اسحق قول وفي طريقها سهل بن زياد وهو ضعيف وقال في الخلاف
لا يقسم حتى تمضي مدة لا يعيش مثله اليها بمجرى العادة وهو أولى * الثالث في
ميراث الغرقى والمهدوم عليهم وهؤلاء يرث بعضهم من بعض إذا كان لهم أو لأحدهم
مال وكانوا يتوارثون واشتبهت الحال في تقدم موت بعض علي بعض فلو لم يكن لهم
مال أولهم يكن بينهم موارثة أو كان أحدهما يرث دون صاحبه كخوين لأخيهما ولد

سقط هذا الحكم وكذا لو كان الموت لامن سبب او علم اقتران موتهما او تقدم احدهما على الآخر وفي ثبوت هذا الحكم بغير سبب الزهر والفرق مما يحصل معه الاشتباه تردّد وكلام الشيخ في النهاية يؤذن بطرده مع اسباب الاشتباه واذا ثبت هذا فمع حصول الشرائط يورث بعضهم من بعض ولا يورث الثاني مما يورث منه وقال المفيد يورث مما يورث منه والاول اصح لانه انما يفرض الممكن والتوريث مما يورث يستدعي الحيوة يعد فرض الموت وهو غير ممكن عادة ولما روي انه لو كان لاحدهما مال صار المال لمن لا مال له وفي وجوب تقديم الاضعف في التوريث تردّد قال في الایجاز لا يجب وفي المبسوط لا يتغير به حكم غير ان تتبع الاثر في ذلك وعلى قول المفيد يظهر فائدة التقديم وما ذكره في الایجاز اشبه بالصواب ولو ثبت الوجوب كان تعبدًا فلو فرق زوج وزوجة فرض موت الزوج اولًا ويعطى الزوجة ثم يفرض موت الزوجة ويعطى الزوج نصيبه من تركتهما الاصلية لا مملوورته وكذا لو فرق اب وابن يورث الاب ثم يورث الابن ثم ان كان كل واحد منهما اولى من بقية الوارث انتقل مال كل واحد منهما الى الآخر ومنه الى ورثته كابن له اخوة من ام واب له اخوة فمال الولد ينتقل الى الوالد وكذا مال الوالد الاصلى ينتقل الى الولد ثم ينتقل ما صار الى كل واحد منهما الى اخوته وان كان لاحدهما اول لكل واحد منهما شريك في الارث كابن واب وللاب اولاد غير من فرق وللولد اولاد فان الاب يرث مع الاولاد السدس ثم يفرض موت الاب فيرث الابن مع اخوته نصيبه وينتقل ما بقي من تركته مع هذا النصيب الى اولاده ولو كان الوارثان متساويان في الاستحقاق كاخوين لم يقدم احدهما على الآخر وكنا سواء في الاستحقاق وينتقل مال كل واحد منهما الى الآخر فان لم يكن لهما وارث فميراثهما للامام وان كان لاحدهما وارث انتقل ما صار اليه الى ورثته وما صار الى الآخر الى الامام * الرابع في ميراث المجوس المجوسي قدينكم الحرّات بشبهة دينه فيحصل له النسب الصحيح والفاقد

والسبب الصحيح والغامد ونعني بالفاسد ما يكون من نكاح مُحَرَّمٍ عندنا لا عندهم كما
 اذا نكح أمه فاولدها ولداً فنسب الولد فاسدٌ وسبب زوجيتها فاسدٌ فمن الاصحاب
 مَنْ لا يورثه الا بالصحيح من النسب والسبب وهو المحكي عن يونس بن
 عبد الرحمن ومتابعيهم ومنهم مَنْ يورثه بالنسب صحيحه وفاسده وبالسبب الصحيح
 لا الفاسد وهو اختيار فضل بن شاذان من القدماء ومن تابعه وهو مذهب شيخنا الفقيه
 وهو حسن والشيخ ابو جعفر يورث بالامر بين صحيحهما وفاسدهما وعلى هذا القول
 لتجتمع الامران لواحد ورث بهما مثلاً أم هي زوجة لها نصيب الزوجية وهو الربع مع
 عدم الولد والثلث نصيب الامومة من الاصل ان لم يكن مشارك كلاب فالباقى رد
 عليها بالامومة وكذا بنتٌ هي زوجة لها النصف والثلث والباقى يرد عليها بالقرابة
 اذا لم يكن مشارك ولو كان ابوان كان لهما السدسان ولهما الثلث والنصف والباقى
 يرد عليها بالقرابة وعلى الابوين وكذا اخت هي زوجة لها الربع والنصف والباقى
 يرد عليها بالقرابة اذا لم يكن مشارك وتوآجمع السبيان واحدهما يمنع الآخر ورث
 من جهة المانع مثل بنت هي اخت من ام فلها نصيب البنت دون الاخت لانه
 لاميراث عندنا لاخت مع بنت وكذا بنت هي بنت بنتٍ لها نصيب البنت دون
 بنت البنت وكذا عمة هي اخت من اب لها نصيب الاخت دون العمة وكذا عمة
 هي بنت عمة لها نصيب العمة **مسئلتان** * الاولى المسلم لا يرث بالسبب الفاسد
 فلو تزوج مُحَرَّمَةٌ لم يتوارثا سواء كان تحريمها متفقاً عليه كالأم من الرضاعة او مختلفاً
 فيه كأم المزنى بها والمنخلقة من ماء الزاني وسواء كان الزوج معتقداً للتحليل
 او لم يكن * الثانية المسلم يرث بالنسب الصحيح والفاسد لان الشبهة كالعقد الصحيح
 في التحاق النسب **خاتمة** في حساب الفرائض وهي تشتمل على مقاصد * المقصد
 الاول في مخارج الفروض الستة وطريق الحساب ونعني بالمخرج اقل عدد يخرج منه

ذلك الجزء صحيحاً فهي إذا خمسة النصف من اثنين والرَّبع من اربعة والثلث من ثمانية والثلث والثلثان من ثلثة والسدس من ستة فكل فريضة حصل فيها نصيبان او نصف وما بقي فهي من اثنين فان اشتملت على ربع ونصف او ربع وما بقي فهي من اربعة وان اشتملت على ثمن ونصف او ثمن وما بقي فهي من ثمانية وان اشتملت على ثلث وثلثين او ثلث وما بقي او ثلثين وما بقي فهي من ثلثة وان اشتملت على سدس وثلث او سدس وثلثين او سدس وما بقي فهي من ستة والنصف مع الثلث او الثلثين والسدس او مع احدهما من ستة ولو كان بدل النصف ربع كانت الفريضة من اثنا عشر ولو كان بدله ثمن كانت من اربعة وعشرين اذا عرفت هذا فالفريضة إما وفق السهام او زائدة او ناقصة القسم الاول ان تكون الفريضة بقدر السهام فان انقسمت من غير كسر فلا بحث مثل اخت لاب مع زوج فالفريضة من اثنين او بنتين وابوين او ابوين وزوج فالفريضة من ستة وتنقسم بغير كسر وان انكسرت الفريضة فاما على فريق واحد او اكثر فالاول تضرب عددهم في اصل الفريضة ان لم يكن بين نصيبهم وعددهم وفق مثل ابوين وخمس بنات فريضتهم ستة ونصيب البنات اربعة ولا وفق فتضرب عددهن وهو خمسة في ستة فما ارتفع فمناه الفريضة وكل من حصل له من الوارث من الفريضة سهم قبل الضرب فاضربه في خمسة وذلك قدر نصيبه وان كان بين النصيب والعدد وفق فاضرب الوفق من عددهن لامن النصيب في الفريضة مثل ابوين وست بنات للبنات اربعة لاتنقسم عليهن على صحة والنصيب يوافق عددهن بالنصف فتضرب نصف عددهن وهو ثلثة في الفريضة وهي ستة فيبلغ ثمانية عشر وقد كان للابوين من الاصل سهمان ضربتهما في ثلثة فكان لهما ستة وللبنات من الاصل اربعة فضربتهما في ثلثة فاجتمع لهن اثني عشر لكل بنت سهمان وان انكسرت على اكثر من فريق فاما ان يكون بين سهام كل فريق وعدده

وفق وامان لا يكون للجميع وفق او يكون لبعض دون بعض ففي الاول ^١يرد كل فريق
الى جزء الوفق وفي الثاني يجعل كل عدد بحاله وفي الثالث ترد الطائفة التي لها الوفق
الى جزء الوفق وتبقى الاخرى بحالها ثم بعد ذلك اما ان تبقى الاعداد متباعدة
او متداخلة او متوافقة او متباعدة فان كان الاول اقتضت ماى احدهما وضربته في اصل
الفريضة مثل اخوين لاب وام ومثلها لام فريضتهم من ثلثة لا تنقسم على صحة ضربت
احد العددين وهو اثنان في اصل الفريضة وهي ثلثة فصارت للآخرين للام سهمان
بينهما والاخرين للاب اربعة وان تداخل العددين فاطرح الاقل واضرب الاكثري
الفريضة مثل اخوة ثلثة لام وستة لاب فريضتهم ثلثة لا تنقسم على صحة واحد الفريقين
نصف الآخر فالعددين يتداخلا فاضرب الستة في الفريضة تبلغ ثمانية عشر ومنه
تصح وان توافق العددين فاضرب وفق احدهما في عدد الآخر فما ارتفع فاضربه في اصل
الفريضة مثل اربع زوجات وستة اخوة فريضتهم اربعة لا تنقسم صحاحا وبين الاربعة
والستة وفق وهذا النصف فتضرب نصف احدهما وهو اثنان في الآخر وهو ستة تبلغ اثنا عشر
فتضرب ذلك في اصل الفريضة وهي اربعة فما ارتفع صحته منه القسمة وان تباين
العددين فاضرب احدهما في الآخر فما اجتمع فاضربه في الفريضة مثل اخوين من ام
وخمسة من اب فريضتهم ثلثة لا تنقسم على صحة ولا وفق بين العددين ولا تدخل
فاضرب احدهما في الآخر تكون عشرة ثم اضرب العشرة في اصل الفريضة وهي ثلثة
فما ارتفع فمنه تصح * قائمة العددين اما متساويان او مختلفان والمختلفان اما
متوافقان او متداخلا او متباعدان فالمتداخلا هما اللذان يغني اقلهما الاكثر اما مرتين
او مرارا ولا يتجاوز الاقل نصف الاكثر وان شئت سميتهما بالمتناسبين كالثلثة بالقياس
الى الستة والتسعة وكالاربعة بالقياس الى الثمانية والاثنى عشر والمتوافقان هما اللذان
اذا سقط اقلهما من الاكثر مرة او مرارا بقي اكثر من واحد كالعشرة والاثنى عشر فانك اذا



اسقطت العشرة بقي اثنان فاذا اسقطتهما من العشرة مراراً فنيت بهما واذا افضل بعد الاسقاط اثنان فهما متوافقان بالنصف ولوبقي ثلثة فالموافقة بالثلث وكذا الى العشرة ولوبقي احد عشر فالموافقة بالجزء منها والمتبا اثنان هما اللذان اذا اسقطت الاقل من الاكثر مرة او مراراً بقي واحد مثل ثلثة عشر وعشرين فانك اذا اسقطت ثلثة عشر بقي سبعة فاذا اسقطت سبعة من ثلثة عشر بقي ستة فاذا اسقطت ستة من سبعة بقي واحد * القسم الثاني ان تكون الفريضة قاصرة من السهام ولن تقصر الا بدخول الزوج او الزوجة مثل ابوين وبنتين فصاعداً مع زوج او زوجة او ابوين وبنات زوج او واحد الابوين وبنتين فصاعداً مع الزوج فللزوج او الزوجة في هذه المسائل نصيبهما الادنى ولكل واحد من الابوين السدس وما بقي فللبنت او البنتين فصاعداً ولا تعمل الفريضة ابداً وكذا اخوان لام واختان فصاعداً لاب وام اولاب مع زوج او زوجة او واحد كلاله الام مع اخت وزوج ففي هذه المسائل يأخذ الزوج او الزوجة نصيبهما الاعلى ويدخل النص على الاخت او الاخوات للاب والام اولاب خاصة فان انقسمت الفريضة على صحة والا ضربت سهام من انكسر عليهن النصيب في اصل الفريضة مثال الاول ابوان وزوج وخمس بنات فريضتهم اثنا عشر للزوج ثلثة وللابوين اربعة وبنتي خمسة للبنات بالسوية مثال الثاني كان البنات ثلثا فلم تنقسم الخمسة عليهن ضربت ثلثة في اصل الفريضة فما بلغ صحت منه المسئلة * القسم الثالث ان تزيد الفريضة من السهام فيرد على ذوي السهام عدا الزوج والزوجة والام مع الاخوة على ما سبق او يجتمع من له سببان مع من له سبب واحد فذو السببين أحق بالرد مثل ابوين وبنات فاذا لم يكن اخوة فالرد اخماساً وان كان اخوة فالرد ارباعاً تضرب مخرج سهام الرد في اصل الفريضة ومثل احد الابوين وبنتين فصاعداً فالفاضل يرد اخماساً فتضرب خمسة في اصل الفريضة ومثل واحد من كلاله الام مع اخت لاب

فالرد عليهما على الاصح ارباعاً ومثل اثنين من كلاله الام مع اخت لاب فان الرد يكون اخماساً تضرب خمسة في اصل الفريضة فما ارتفع صحت منه القسمة *

المقصد الثاني في المناسحات ونعني به ان يموت انسان فلا يقسم تركته ثم يموت بعض ورثته ويتعلق الفرض بقسمة الفريضتين من اصل واحد فطريق ذلك ان تصحح مسئله الاول وتجعل للثاني من ذلك نصيباً اذا قسم على ورثته صح من غير كسر فان كان ورثة الثاني ورثة الاول من غير اختلاف في القسمة كانت كالفريضة الواحدة مثل اخوة ثلثة واخوات ثلث من جهة واحدة مات احد الاخوة ثم مات الآخر ثم ماتت احدى الاخوات ثم ماتت اخرى وبقي اخ واخت فمال الموتي بينهما آنلاًئاً او بالسوية ولو اختلف الاستحقاق او الوارث او هما فانظر نصيب الثاني فان نهض بالقسمة على الصحة فلا كلام مثل ان يموت انسان ويترك زوجة واباً وبناتاً فللزوجة النمن ثلثة من اربعة وعشرين ثم تموت الزوجة فتترك ابناً وبناتاً وان لم ينقسم نصيبه على وارثه على صحة فهنا صورتان * الاولى ان يكون بين نصيب الميت الثاني من فريضة الاول وبين الفريضة الثانية وفق فتضرب وفق الفريضة الثانية لا وفق نصيب الميت الثاني في الفريضة الاولى فما بلغت صحت منه الفريضتان مثل اخوين من ام ومثلها من اب وزوج ثم مات الزوج وخلف ابناً وبنتين فالفريضة الاولى ستة تنكسر فتصير الى اثنا عشر نصيب الزوج ستة لا تنقسم على اربعة ولكن توافق الفريضة الثانية بالنصف فتضرب جزء الوفاق من الفريضة الثانية وهو اثنان لامن النصيب في الفريضة الاولى وهي اثنا عشر فما بلغ صحت منه الفريضتان وكل من كان له من الفريضة الاولى شيء اخذه مضروباً في اثنين * الصورة الثانية ان يتباين النصيب والفريضة فتضرب الفريضة الثانية في الاولى فما بلغ صحت منه الفريضتان وكل من كان له من الفريضة الاولى شيء اخذه مضروباً في الثانية

مثل زوج واثنين من كلاله الام واخ من اب ثم مات الزوج وترك ابنتين وبناتاً فريضة
الاول من ستة نصيب الزوج ثلثة لا تنقسم على خمسة ولا توافق فاضرب الخمسة في
الفريضة الاولى فما بلغ صحت منه الفريضة وان لو كانت المناسخت اكثر من فريضتين
نظرت في الثالثة فان انقسم نصيب الثالث على ورثته على صحة والأعملت في فريضته
مع الفريضتين ما عملت في فريضة الثاني مع الاول وكذا الوفاة موت رابع وما زاد على
ذلك * **المقصد الثالث** في معرفة سهام الوارث من التركة وللناس في ذلك
طرق اقر بها ان تنسب سهام كل وارث من الفريضة وتأخذله من التركة بتلك النسبة
فما كان فهو نصيبه منها وان شئت قسمت التركة على الفريضة فما خرج بالقسمة ضربته
في سهام كل واحد فما بلغ فهو نصيبه ولك طريق آخر وهو انه اذا كانت التركة صحاحاً لا كسراً
فيها فحزب العدد الذي منه تصح الفريضة ثم خذ ما حصل لكل وارث واضربه في التركة
فما حصل فاقسمه على العدد الذي صححت منه الفريضة فما خرج فهو نصيب ذلك
الوارث وان كان فيها كسر فأبسط التركة من جنس ذلك الكسر بان تضرب مخرج
ذلك الكسر في التركة فما ارتفع اضعفت اليه الكسر وعملت فيه ما عملت في الصحاح
فما اجتمع للوارث قسمته على ذلك المخرج فان كان الكسر نصيفاً قسمته على اثنين
وان كانت ثلثاً قسمته على ثلثة وعلى هذا الى العشر تقسمته على العشرة فما اجتمع
فهو نصيبه ولو كانت التركة عدداً اصم فاقسم التركة عليه فان بقي ما لا يبلغ ديناراً فأبسط
قرايط واقسمه فان بقي ما لا يبلغ قيراطاً فأبسطه حبات واقسمه فان بقي ما لا يبلغ حبةً
فأبسطه أرزاق واقسمه فان بقي ما لا يبلغ أرزاقاً فأنسبه الى الاجزاء اليها وقد يخطئ المحاسب
فاجمع ما يحصل للوارث فان ساوت التركة فالقسمة صواب والا فهي خطأ *

كتاب القضاء

والنظر في صفات القاضي وآدابه وكيفية الحكم واحكام الدماوي * الاول في الصفات
ويشترط فيه البلوغ وكمال العقل والايمان والعدالة وطهارة المولد والعلم والذكورة
فلا ينعقد القضاء للصبي ولا المراهق ولا الكافر لانه ليس اهلاً للامانة وكذا الفاسق ويدخل
في ضمن العدالة اشتراط الامانة والمحافظة على فعل الواجبات ولا ينعقد القضاء لولد
الزنا مع تحقق حاله كما لا يصح امامته ولا شهادته في الاشياء الجليلة ولا ينعقد لغير العالم
المستقل باهلية الفتوى ولا يكفيه فتوى العلماء ولا بد ان يكون عالماً بجميع ما ولىه
ويدخل فيه ان يكون خائباً فلو غلب عليه النسيان لم يجز نصبه وهل يشترط علمه
بالكتابة فيه تردد نظراً الى اختصاص النبي صلى الله عليه وسلم بالرياسة العامة مع خلوه في اول امره
من الكتابة والا قرب اشتراط ذلك لما يضطر اليه من الامور التي لا تيسر لغير النبي صلى الله عليه وسلم
بدون الكتابة ولا ينعقد القضاء للمرأة ولو استكملت الشرائط في انعقاد قضاء الادعي تتردد
اظهره انه لا ينعقد لافتقاره الى التمييز بين الخصوم وتعذر ذلك مع العمي الا فيما قيل
وهل تشترط الحرية قال في المبسوط نعم والا قرب انه ليس شرطاً **وهنا مسائل ***
الاولى يشترط في ثبوت الولاية اذن الامام عليه السلام او من فوض اليه الامام عليه السلام
ولو استقضى اهل البلد قاضياً لم يثبت ولا يثبته نعم لو تراضيا خصمان بواحد من الرعية
وتراخيا اليه فحكم لزمهما الحكم ولا يشترط رضاهما بعد الحكم ويشترط فيه ما يشترط في
القاضي المنصوب من الامام ويعم الجواز كل الاحكام ومع عدم الامام ينفذ قضاء الفقيه
من فقهاء اهل البيت عليهم السلام الجامع للصفات المشترطة في الفتوى لقول
ابي عبد الله عليه السلام فاجعلوه قاضياً فاني قد جعلته قاضياً فتحاكموا اليه ولو عدل
والحال هذه الى تضاة الجور كان مخطياً * الثانية تولي القضاء مستحب لمن يثق من
نفسه بالقيام بشرائطه وربما وجب وجوبه على الكفاية واذ اعلم الامام ان بلداً خال من
قاضٍ لزمه ان يبعث له ويأتم اهل البلد بالاتفاق على منعه ويحل قتالهم طلباً للاجابة

ولو وجد من هو بالشرائط فامتنع لم يجبر مع وجود مثله ولو الزم الامام قال في الخلاف
 لم يكن له الامتناع لان ما يلزمه به الامام واجب ونحن نمنع الالزام اذا الامام لا يلزم
 بما ليس لازما اما لو لم يوجد غيره تعين هو وازمته الاجابة ولو لم يعلم به الامام وجب
 ان يعرف نفسه لان القضاء من باب الامر بالمعروف وهل يجوز ان يبذل مالا ليلي
 القضاء قيل لا لانه كالرشوة * الثالثة اذا وجد اثنان متفاوتان في الفضيلة مع استكمال
 الشرائط المعتبرة فيهما فان قلد الافضل جاز وهل يجوز العدول الى المفضول فيه تردد
 والوجه الجواز لان خلله يجبر بنظر الامام * الرابعة اذا اذن له في الاستخلاف جاز ولو منع
 لم يجز ومع اطلاق التولية ان كان هناك امانة تدل على الاذن مثل سعة الولاية التي
 لا تضبطها اليد الواحدة جاز الاستئابة والا فلا استنادا الى ان القضاء موقوف على الاذن *
 الخامسة ان اولى من لا يتعين عليه القضاء فان كان له كفاية من ماله فالافضل ان
 لا يطلب الرزق من بيت المال ولو طلب جاز لانه من المصالح وان تعين للقضاء ولم يكن
 له كفاية جاز له اخذ الرزق من بيت المال وان كان له كفاية قيل لا يجوز له اخذ الرزق
 لانه يؤدي فرضا اما لو اخذ الجعل من المتحاكمين ففيه خلاف والوجه التفصيل
 نعم مدم التعيين وحصول الضرورة قيل يجوز والاولى المنع ولو اختلف احد الشرطين
 لم يجز واما الشاهد فلا يجوز له اخذ الاجرة لتعيين الاقامة عليه مع التمكن ويجوز للمؤذن
 والقاسم وكاتب القاضي والمترجم وصاحب الديوان والوالي بيت المال ان يأخذ الرزق
 من بيت المال لانه من المصالح وكذا من يكيل للناس او يزن ومن يعلم القرآن
 والآداب * السادسة تثبت ولاية القاضي بالاستفاضة وكذا يثبت بالاستفاضة النسب
 والملك المطلق والموت والنكاح والوقف والعتق ولو لم يستغض اما لبعده موضع ولايته
 عن موضع عقد القضاء له او لغيره من الاسباب اشهد الامام او من نصبه الامام على
 ولايته شاهدين بصورة ما عهد اليه وسيرهما معه ليشهدا له بالولاية ولا يجب على اهل

الولاية قبول دعواه مع عدم البينة وان شهدت له الإمارات ما لم يحصل اليقين *
السابعة يجوز نصب قاضيين في البلد الواحد لكل منهما جهة على انفراد وهل يجوز
التشريك بينهما في الولاية الواحدة قيل بالمنع حسماً لمادة اختلاف الغريمين في الاختيار
والوجه الجواز لان القضاء نيابة تتبع اختيار المنوب عنه * الثامنة ان احدث به ما يمنع
الانعقاد انعزل وان لم يشهد الامام بعزله كالجنون والفسق ولو حكم لم ينفذ حكمه وهل
يجوز ان يعزل اقتراحاً الرجعة لان ولايته استقرت شرعاً فلا تزول تشهياً امالورأى الامام
او النائب عزله لوجه من وجوه المصالح او لوجود من هو اتم منه نظراً فانه جائز مرادة
للمصلحة * التاسعة اذ اقامت الامام قال الشيخ الذي يقتضيه مذهبنا انعزال القضاء
اجمع وقال في المبسوط لا ينعزلون لان ولايتهم تثبت شرعاً فلا تزول بموته والاول اشبه
ولومات القاضي الاصل لم ينعزل النائب عنه لان الاستنابة مشروطة باذن الامام
فالنائب عنه كالنائب عن الامام فلا ينعزل بموت الواسطة والقول بانعزاله اشبه *
العاشرة اذا اقتضت المصلحة تولية من لم يستكمل الشروط انعقدت ولايته مراعاة
للمصلحة في نظر الامام كما اتفق لبعض القضاة في زمان علي عليه السلام وربما منع من
ذلك فانه عليه السلام لم يكن يفوض الى من يستنضيه ولا يترضيه بل يشاركه فيما
ينفذه فيكون هو عليه السلام الحاكم في الواقع لا المنصوب * الحادية عشر كل من لا تقبل
شهادته لا ينفذ حكمه كالولد على الوالد والعبد على مولاه والخصم على خصمه ويجوز
حكم الاب على ولده والاع على اخيه وله كما يجوز شهادتهم * النظر الثاني
في الآداب وهي تسمان مستحبة ومكرهة والمستحبة ان يطلب من اهل ولايته من
يسئله عما يحتاج اليه في امور بلده وان يسكن عند وصوله في وسط البلد لتردد الخصوم
عليه وروداً متساوياً وان ينادي بقدمه ان كان البلد واسعاً لا ينتشر خبره فيه الا بالنداء
وان يجلس للقضاء في مريض بارز مثل رحبة او قضاء ليهل الوصول اليه وان يبدأ

باخذ ما في يد الحاكم المعزول من حجج الناس وودائعهم لان نظر الاول مستطوب ولايته
 ولو حكم في المسجد صلى عند دخوله تحية المسجد ثم يجلس مستدبر القبلة ليكون
 وجهه الخصوم اليها وقيل يستقبل القبلة لقوله عليه السلام خير المجالس ما استقبل
 به القبلة والاول اظهر ثم يسأل عن اهل السجون ويثبت اسماءهم وينادي في البلد
 بذلك ليحضر الخصوم ويجعل لذلك وقتا فاذا اجتمعوا اخرج اسم واحد واحد وسأله
 من موجب حبسه وعرض قوله على خصمه فان ثبت لحبسه موجب اعاده والاشاع
 حاله بحيث ان لم يظهر له خصم أطلقه وكذا الواحد حضر محبوسا فقال لخصم لي فانه
 ينادي في البلد فان لم يظهر له خصم أطلقه وقيل يحلفه مع ذلك ثم يسأل من الاوصياء
 على الأيتام ويعتمد معهم ما يجب من تضمين او انقاذ او إسقاط ولاية اما البلوغ اليتيم
 او ظهور خيانة او ضم مشارك ان ظهر من الوصي عجز ثم ينظر في امانة الحكم الحافظين
 لأموال الأيتام الذين يليهم الحاكم ولأموال الناس من وديعة او مال محجور عليه
 فيعزل الخائن ويسعد الضعيف بمشارك او يستبدل به بحسب ما يقتضيه رأيه ثم ينظر
 في الضوال واللفظة ينبيع ما يخشى تلفه وما يستوعب نفقته ثم يسلّم ما عرفه الملتقط
 حولا ان كان شيء من ذلك في يد ابناء الحاكم ويستبقي ما عدا ذلك مثل الجواهر
 والايمان محفوظا على اربابها ليدفع اليهم عند الحضور على الرجعة المحررا ولا يحضر
 من اهل العلم من يشهد حكمه نان اخطأ بتهوه لان المصيب عندنا واحد ويخاوضهم
 فيما يستبهم من المسائل النظرية ليقع الفتوى مقررة ولو اخطأ فالتلف لم يضمن وكان
 على بيت المال واذا تعدى احد الغريمين سنن الشرع عرفه خطاءه بالرفق فان ماود
 زجره فان ما دأبه بحسب حاله مقتصر على ما يوجب لزوم النمط والآب المكروهة
 ان يتخذ حاجبا وقت القضاء وان يجعل المسجد مجلسا للتضاء دائما ولا يكره لو اتفق
 نادر او قيل لا يكره مطلقا التفتان الى ما عرف من قضاء علي عليه السلام بجامع الكوفة

وان يقضي وهو غضبان وكذا يكره مع كل وصف يساوي الغضب في شغل النفس كالجموع والعطش والغم والفرح والوجع ومداغة الاخبثين وغلبة النعاس ولو قضي والحال هذه نفذ اذا وقع حقا وان يتولى البيع والشراء بنفسه وكذا الحكومة وان يستعمل الانقباض المانع من اللحن بالحجة وكذا يكره اللين الذي لا يؤمن معه جراءة الخصم ويكره ان يرتب للشهادة تومأ دون غيرهم وقيل يحرم وقيل يحرم لاستواء العدول في موجب القبول ولان في ذلك مشقة على الناس بما يلحق من كلفة الاقتصار وهنا مسائل

* الاولى الامام يقضي بعلمه مطلقا وغيره من القضاة يقضي بعلمه في حقوق الناس وفي حقوق الله سبحانه على قولين اصحهما القضاء ويجوز ان يحكم في ذلك كله من غير حضور شاهد يشهد بالحكم * الثانية اذا اقام المدعي بيته ولم يعرف الحاكم عدالتها فالتمس المدعي حبس المنكر ليعدها قال الشيخ يجوز حبسه لقيام البيته بما اداه وفيه اشكال من حيث لم يثبت بتلك البيته حق يوجب العقوبة * الثالثة لو قضى الحاكم على غريم بضمان مال وامر بحبسه فعند حضور الحاكم الثاني ينظر فان كان الحكم موافقا للحق لزم والا بطله سواء كان مستندا للحكم قطعيا او اجتهاديا وكذا كل حكم قضى به الاول وبان للثاني فيه الخطاء فانه ينفذه وكذا لو حكم هو ثم تبين الخطاء فانه يبطل الاول ويستأنف الحكم بما علمه حقا * الرابعة ليس على الحاكم تتبع حكم من كان قبله لكن لو زعم المحكوم عليه ان الاول حكم عليه بالجور لزمه النظر فيه وكذا لو ثبت عنده ما يبطل حكم الاول بطله سواء كان من حقوق الله او من حقوق الناس * الخامسة اذا ادعى رجل ان المعزول قضى عليه بشهادة فاسقين وجب احضارهم وان لم يقم المدعي بيته فان حضر واعترف الزم وان قال لم احكم الا بشهادة عدلين قال الشيخ يكلف البيته لانه اعترف بنقل المال وهو يدعي ما يزيل الضمان عنه وهو يشكك بما ان الظاهر استظهار الحكم في الاحكام فيكون القول قوله مع يمينه لانه يدعي الظاهر * السادسة

إذا انتقر الحاكم إلى مترجم لم يقبل الأ شاهدان عدلان ولا يقنع بالواحد عملاً بالمتفق عليه * السابعة إذا اتخذ القاضي كاتباً وجب أن يكون بالغاً عاقلاً مسلماً مدلاً بصيراً ليؤمن انخداعه وإن كان مع ذلك فقبها كان حسناً * الثامنة الحاكم أن عرف عدالة الشاهدين حكم وإن عرف فسقهما اطرح وإن جهل الأمرين يبحث عنهما وكذا لو عرف إسلامهما وجهل عدالتهمما توقف حتى يتحقق ما يني عليه من عدالة أو جرح وقال في الخلاف يحكم به رواية شاذة ولو حكم بالظاهر ثم تبين فسوقهما وقت الحكم نقض حكمه ولا يجوز التعويل في الشهادة على حسن الظاهر وينبغي أن يكون السؤال عن النزكية سرّاً فإنه أبعد من التهمة وتثبت العدالة مطلقاً ويفتقر إلى المعرفة الباطنة المتقدمة ولا يثبت الجرح إلا مفسراً وقيل يثبت مطلقاً ولا يحتاج الجرح إلى تقادم المعرفة ويكفي العلم بموجب الجرح ولو اختلف الشهود في الجرح والتعديل قدم الجرح لأنه شهادة بما يخفى من الآخرين ولو تعارضت البيّنات في الجرح والتعديل قال في الخلاف وفق الحكم ولو قيل يعمل على الجرح كان حسناً * التاسعة لأبأس بتفريق الشهود ويستحب فيمن لا قوة عنده * العاشرة لا يشهد شاهد الجرح إلا مع المشاهدة لفعل ما يقدح في العدالة أو أن يشيع ذلك في الناس شيئاً موجباً للعلم ولا يعزل على سماع ذلك من الواحد والعشرة لعدم اليقين بخبرهم ولو ثبتت عدالة الشاهد حكم باستمرار عدالته حتى يتبين ما ينافيها وقيل إن مضت مدة يمكن تغير حال الشاهد فيها استأنف البحث عنه ولا حد لذلك بل بحسب ما يراه الحاكم * الحادية عشر ينبغي أن يجمع قضايا كل أسبوع ووثائقه وحججه ويكتب عليها فإذا اجتمع ما لشهر كتب عليه شهر كذا فإذا اجتمع ما لسنة جمعه ثم كتب عليه قضايا سنة كذا * الثانية عشر كل موضع وجب على الحاكم فيه كتابة المحضر فإن حمل له من بيت المال ما يصرفه في ذلك وجب عليه الكتابة وكذا إن حضر الملتبس ذلك من خاصته ولا يجب على

الحاكم دفع القوطاس من خاصته * الثالثة عشر يكره للحاكم ان يُعَيِّنَ الشهود
 اذا كانوا من ذوى البصائر والاديان القوية مثل ان يعيِّنَ بينهم لان في ذلك غصاً منهم
 ويستحب ذلك في موضع الريبة * الرابعة عشر لا يجوز للحاكم ان يُتَعَتَعَ الشاهد وهو
 ان يداخله في التلفظ بالشهادة او يتعقبه بل يكف عنه حتى يُنْهَى ما عنده وان نرد
 ولم توقف في الشهادة لم يجوز له ترغيبه الى الاقدام على الالقامة ولا ترهيبه في انقامتها وكذا
 لا يجوز ايقاف عزم الغريم عن الاقرار لانه ظلم لغريمه ويجوز ذلك في حقوق الله تعالى
 فان الرسول صلى الله عليه وآله قال لما عرض دامت رانته بالزنا عليك قبلتها لعلك لمستها
 وهو تعريض بايثار الاستتار * الخامسة عشر يكره ان يصفى احد الخصمين دون
 صاحبه * السادسة عشر الرشوة حرام على آخذها ويأثم الدافع لها ان توصَّل بها الى
 الحكم لم بالباطل ولو كان الى الحق لم يأثم ويجب على الموتشي اعادة الرشوة الى
 صاحبها ولو تلفت قبل وصولها اليه ضمنها له * السابعة عشر اذا التمس الخصم احضار
 خصمه الى مجلس الحكم احضره ان كان حاضراً سواء كان حرّاً المدعي دعوته او لم يحضرها
 اما لو كان غائباً لم يُعَدَّ الحاكم حتى تحرر الدعوى والفرق لزوم المشتقة في الثاني وعدمها
 في الاول هذا اذا كان في بعض مواضع ولايته وليس له هناك خليفة يحكم وان كان في
 غير ولايته اثبت الحكم عليه بالحجة وان كان غائباً ولو ادعى على امرأة فان كانت
 برزة فهي كالرجل وان كانت مخدرة بعث اليها من ينوب عن الحكم بينها وبين قريبها *
 النظر الثالث في كيفية الحكم وفيه مقاصد * الاول في وظائف الحكم وهي سبع * الاولى
 التسوية بين الخصمين في السلام والجلوس والنظر والكلام والائصاف والعدل في الحكم
 ولا تجب التسوية في الميل بالقلب لتعذره غالباً وانما تجب التسوية مع التساوي في
 الاسلام او الكفر ولو كان احدهما مسلماً جاز ان يكون الذمي قائماً والمسلم قاعداً او املي
 منزلاً * الثانية لا يجوز ان يُلقن احداً الخصمين ما فيه ضرر على خصمه ولا ان يهديه

لوجوه الحجاج لان ذلك يفتح باب المنازعة وقد نصب لسدّها * الثالثة اذا سكّ
الخصمان استحب ان يقول لهما تكلموا وليتكلم المدعي ولو أحسّ منهما باحتشاشه
أمر من يقول ذلك ويكره ان يواجه بالخطاب احدهما لما يتضمن من ايجاش الآخر *
الرابعة اذا ترفع الخصمان وكان الحكم واضحا لزومه القضاء ويستحب ترغيبهما في الصلح
فان ابيأ الا المناجزة حكم بينهما فان اشكل آخر الحكم حتى يتضمحل واحد للتأخير
فلا يوضح * الخامسة اذا ورد الخصوم مترتبين بدأ بالاول فالاول فان وردوا جميعا
فيل يفرع بينهم وقيل يكتب اسماء المدعين ولا يحتاج الى ذكر خصوم وقيل يذكرهم
ايضا لتحصير الحكومة معه وليس بمعتمد ويجعلها تحت سائر ثم يخرج رقعة رقعة
ويستدعي صاحبها وقيل انما يكتب اسماءهم مع تعرض القرعة بالكثرة * السادسة
اذا قطع المدعى عليه دعوى المدعي بدعوى لم تسمع حتى يجيب من الدعوى
وينتهي الحكومة ثم يستأنف هو * السابعة اذا بدر احد الخصمين بالدعوى فهو الولي
ولو ابتدر الدعوى بسمع من الذي من يمين صاحبه ولو اتفق مسافرو حاضرو فها سواء
مال مستضر احدهما بالتأخير فيقدم دفعا للضرر ويكره للحاكم ان يشفع في اسقاط وابطال *
المقصد الثاني في مسائل متعلقة بالدعوى وهي خمس * الاولى قال الشيخ
لا تسمع الدعوى اذا كانت مجهولة مثل ان يدعى فرسا او ثوبا ويقبل الاقرار المجهول
ويلزم تفسيره وفي الاول اشكال اما لو كانت الدعوى وصية سمعت وان كانت مجهولة
لان الوصية بالمجهول جائزة ولا بد من ايراد الدعوى بصيغة الجزم فلو قال اظن او اتوهم
لم يسمع وكان بعض من عاصره يسمعها في التهمة ويحلف المنكر وهو بعيد عن شبهة
الدعوى * الثانية قال اذا كان المنحى من الاثمان افتقر الى ذكر جنسه ووصفه ونقده
وان كان عرضا مثليا ضبطه بالصفات ولم يفتقر الى ذكر قيمته وذكر القيمة احوط وان
لم يكن مثليا فلا بد من ذكر القيمة وفي الكل اشكال ينشأ من مساواة الدعوى بالاقرار *

الثالثة اذا تمت الدعوى هل يطلب المدعى عليه بالجواب ام يتوقف ذلك على
 التماس المدعى فيه تردد والوجه انه يتوقف لانه حق له فيقف على المطالبة * الرابعة
 لو ادعى احد الرعية على القاضي فان كان هناك امدام رافعه اليه وان لم يكن وكان في
 غير ولايته رافعه الى قاضي تلك الولاية وان كان ولايته رافعه الى خليفته * الخامسة
 يستحب للخصمين ان يجلسا بين يدي الحاكم ولو قاما بين يديه كان جائزا
المقصد الثالث في جواب المدعى عليه وهو اما اقرار او انكار او سكوت اما
 الاقرار فيلزم اذا كان جائزا التصرف وهل يحكم به عليه من دون مسئلة المدعى قبل
 لانه حق له فلا يستوفى الا بمسئلته وصورة الحكم ان يقول الزمك او قضيت عليك
 او ادفع اليه ماله ولو التمس ان يكتب له بالاقرار لم يكتب حتى يعلم اسمه ونسبه
 او يشهد عليه شاهدا مدلى ولو شهد عليه بالحلية جاز ولم يفتقر الى معرفة النسب واكتفى
 بذكر حليته * ولو ادعى الامسار كشف من حاله فان استبان فقره انظره وفي تسليمه
 الى غرمائه ليستعملوه او يؤاجروه روايتان اشهرهما الانظار حتى يوسر وهل يحبس حتى
 يتبين حاله فيه تفصيل ذكر في باب المغلس * واما الانكار فاذا قال لاحق له علي فان
 كان المدعى يعلم انه موضح المطالبة بالبينة والحاكم بالخيار ان شاء قال للمدعى
 لك بينة وان شاء سكت اما اذا كان المدعى لا يعلم انه موضح المطالبة بالبينة وجب
 ان يقول الحاكم ذلك او معناه فان لم يكن له بينة عرفه الحاكم ان له اليمين ولا يحلف
 المدعى عليه الا بعد سؤال المدعى لانه حق له فيتوقف استيفاءه على المطالبة ولو تبرع هو
 او تبرع الحاكم باحلافه لم يعتد بتلك اليمين واجادها الحاكم ان التمس المدعى ثم المنكر
 اما ان يحلف او يرد او ينكل فان حلف سقط الدعوى ولو طفر المدعى بعد ذلك بمال
 الغريم لم يحل له مقاضته ولو عاود المطالبة اثم ولم تسمع دعواه ولو اقام بينة بما حلف
 عليه المنكر لم تسمع وقيل يعمل بهما لم يشترط المنكر سقوط الحق باليمين وقيل ان يسي

بَيِّنَتُهُ سَمِعَتْ وَأَنْ أَحْلَفَ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُرُوي وَكَذَا لَوْ تَأَمَّ بَعْدَ الْإِحْلَافِ شَاهِدًا وَبَذَلَ مَعَهُ
الْيَمِينَ وَهَذَا أَوَّلِي أَمَّا لَوْ أَكْذَبَ الْحَافِ نَفْسَهُ جَازَ مَطَالِبَتُهُ وَحَلَّ مَقَاصَّتُهُ مِمَّا يَجِدُهُ لَهُ
مَعَ امْتِنَاعِهِ عَنِ التَّسْلِيمِ وَأَنْ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِي لَزِمَهُ الْحَلْفُ وَلَوْ نَكَلَ سَقَطَتْ دَعْوَاهُ
وَأَنْ نَكَلَ الْمُنْكَرُ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَحْلَفْ وَلَمْ يَرُدَّ قَالَ الْحَاكِمُ أَنْ حَلَفْتَ وَالْأَجْعَلْتُكَ نَاكِلًا
وَيَكْرُرُ ذَلِكَ اسْتَظْهَارًا لِافْرَضًا فَإِنْ أَصْرَقِيلُ يَقْضِي عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ وَقِيلَ بَلْ يَرُدُّ الْيَمِينَ
عَلَى الْمُدَّعِي فَإِنْ حَلَفَ نَبَتْ حَقُّهُ وَأَنْ امْتَنَعَ سَقَطَ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ وَهُوَ الْمُرُوي وَلَوْ بَذَلَ
الْمُنْكَرُ يَمِينَهُ بَعْدَ النُّكُولِ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ وَلَوْ كَانَ الْمُدَّعِي بَيِّنَةً لَمْ يَقُلْ الْحَاكِمُ أَحْضَرَهَا
لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ وَقِيلَ يَجُوزُ وَهُوَ حَسَنٌ وَمَعَ حُضُورِهَا لَا يَسْأَلُهَا الْحَاكِمُ مَا لَمْ يَلْتَمَسْ
الْمُدَّعِي وَمَعَ الْإِقَامَةِ بِالشَّهَادَةِ لَا يَحْكُمُ الْإِبْتِسَالَةَ الْمُدَّعِي أَيْضًا وَبَعْدَ أَنْ يَعْرِفَ عَدَالَةَ
الْبَيِّنَةِ وَيَقُولَ هَلْ عِنْدَكَ جَرَحٌ فَإِنْ قَالَ نَعَمْ وَسَأَلَ الْإِنْظَارَ فِي إِنْبَاتِهِ أَنْظَرَهُ ثَلَاثًا فَإِنْ تَعَذَّرَ
الْجَرَحُ حُكِمَ بَعْدَ سُؤَالِ الْمُدَّعِي وَلَا يُسْتَحْلَفُ الْمُدَّعِي مَعَ الْبَيِّنَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الشَّهَادَةُ
عَلَى مَيِّتٍ فَيُسْتَحْلَفُ عَلَى بَقَاءِ الْحَقِّ فِي ذِمَّتِهِ اسْتَظْهَارًا وَلَوْ شَهِدَتْ عَلَى صَبِيٍّ أَوْ
مَجْنُونٍ أَوْ غَائِبٍ فَغَنِيَّ ضَمَّ الْيَمِينَ إِلَى الْبَيِّنَةِ تَرَدُّدُ أَشْبَهَهُ أَنَّهُ لَا يَمِينُ وَيُدْفَعُ الْحَاكِمُ
مِنْ مَالِ الْغَائِبِ قَدْرَ الْحَقِّ بَعْدَ تَكْفِيلِ الْقَابِضِ بِالْمَالِ وَلَوْ ذَكَرَ الْمُدَّعِي أَنَّ لَهُ بَيِّنَةً قَائِمَةً
خَبَرَهُ الْحَاكِمُ بَيْنَ الصَّبْرِ وَإِحْلَافِ الْغَرِيمِ وَلَيْسَ لَهُ مَلَاذِمَتُهُ وَلَا مَطَالِبَتُهُ بِكَفِيلٍ وَأَمَّا
السُّكُوتُ فَإِنْ اعْتَمَدَ الزَّمَّ الْجَوَابَ فَإِنْ عَانَدَ حُبِسَ حَتَّى يَبَيِّنَ وَقِيلَ يُجْبَرُ حَتَّى
يَجِيبَ وَقِيلَ يَقُولُ الْحَاكِمُ أَمَّا أَجَبْتَ وَالْأَجْعَلْتُكَ نَاكِلًا وَرَدَّتْ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِي
فَإِنْ أَصْرَرَدَ الْحَاكِمُ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْأَوَّلُ مُرُويٌّ وَالْآخِرُ بِنَاءٌ عَلَى عَدَمِ النِّضَاءِ
بِالنُّكُولِ وَلَوْ كَانَ بِهِ آفَةٌ مِنْ طَرَشٍ أَوْ خَرَسٍ تَرُصِّلُ إِلَى مَعْرِفَةِ جَوَابِهِ بِالْإِشَارَةِ الْمَفِيدَةِ
لِلْيَمِينِ وَلَوْ اسْتَغْلَقَتْ إِشَارَتُهُ بِحَيْثُ يَحْتَاجُ إِلَى مُتَرْجِمٍ لَمْ يَكْفِ الْوَاحِدُ وَانْتَقَرَى فِي الشَّهَادَةِ
بِإِشَارَتِهِ إِلَى مُتَرْجِمِينَ عَدَلَيْنِ **مسائل** تتعلق بالحكم على الغائب * الأولى

يُقَضَى عَلَى مَنْ غَابَ عَنْ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ مُطْلَقًا مَعَ أَنْ كَانَ أَوْ حَاضِرًا وَقِيلَ يُعْتَبَرُ فِي
 الْحَاضِرِ تَعَذُّرُ حُضُورِهِ مَجْلِسَ الْحَاكِمِ * الثَّانِيَةُ يُقَضَى عَلَى الْغَائِبِ فِي حَقِّهِ النَّاسِ
 كَالَّذِينَ وَالْعُقُودُ وَلَا يُقَضَى فِي حَقِّهِ اللَّهُ تَعَالَى كَالزَّانِ وَاللَّوَاظِ لِأَنَّهُمَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّخْفِيفِ
 وَأَوَّاهُ شَمَلِ الْحَكْمِ عَلَى الْحَقِيقِ قَضَى بِمَا يَخْتَصُّ النَّاسُ كَالْحَرْفَةِ يُقَضَى بِالْغَرَمِ فِي
 الْقَضَاءِ بِالْقَطْعِ تَرَدُّدُ * الثَّلَاثَةُ لَوْ كَانَ صَاحِبُ الْحَقِّ غَائِبًا فَطَالِبُ الْوَكِيلِ فَادْمَى
 الْغَيْرِ الْمُسْلِمِ إِلَى الْمُؤَكَّلِ وَلَا بَيِّنَةٌ نَفَى الْإِلْزَامِ تَرَدُّدُ بَيْنَ الْوَقُوفِ فِي الْحَكْمِ لِاحْتِمَالِ
 الْإِدْعَاءِ بَيْنَ الْحَكْمِ وَالْغَايَةِ لَمَّا لَانَ التَّوَقُّفُ بِوُدِّي إِلَى تَعَذُّرِ طَلَبِ الْحَقِّقِ بِالْوَكَلَاءِ
 وَالْأَوَّلِ أَشْبَهَ الْمَقْصِدَ الرَّابِعَ فِي كَيْفِيَّةِ الْأَسْتِحْلَافِ وَالْبَحْثِ فِي أُمُورِ ثَلَاثَةٍ * لِأَوَّلِ
 فِي الْيَمِينِ وَلَا يُسْتَحْلَفُ أَحَدٌ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَوْ كَانَ كَافِرًا وَقِيلَ لَا يُقْتَصَرُ فِي الْمَجُوسِيِّ عَلَى الْجَلَالَةِ
 لِأَنَّهُ يُسَمَّى النُّورَ الْهَابِلَ يَضُمُّ إِلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ الشَّرِيفَةِ مَا يَزِيلُ الْإِحْتِمَالَ وَلَا يَجُوزُ
 الْإِحْلَافُ بِغَيْرِ أَسْمَاءِ اللَّهِ مَبْجَانَةٍ كَالْكَتَبِ الْمُنْزَلَةِ وَالرُّسُلِ الْمُعْظَمَةِ وَالْأَمَاكِنِ الشَّرِيفَةِ
 وَلَوْ رَأَى الْحَاكِمُ إِحْلَافَ الذَّمِّيِّ بِمَا يَقْتَضِيهِ دِينُهُ أَرَدَعَ جَازٍ وَيُسْتَحَبُّ لِلْحَاكِمِ تَقْدِيمُ
 الْعِظَةِ عَلَى الْيَمِينِ وَالتَّخْوِيفِ مِنْ مَا تَبْتَهَا وَيَكْفِي أَنْ يَقُولَ قُلْ وَاللَّهِ مَا لِي قَبْلِي حَقٌّ
 وَقَدْ تَغَلَّطُ الْيَمِينُ بِالْقَوْلِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ أَمَّا ذَلِكَ فَغَيْرُ لَازِمٍ وَلَوْ اتَّيَسَّرَ الْمُدَّعِي بَلْ
 هُوَ مُسْتَحَبٌّ فِي الْحَكْمِ اسْتَظْهَارًا فَالتَّغْلِيظُ بِالْقَوْلِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ قُلْ وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
 الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الطَّالِبُ الْغَالِبُ الضَّارُّ النَّافِعُ الْمُدْرِكُ الْمُهْلِكُ الَّذِي يَعْلَمُ مِنَ الْعَمْرِ
 مَا يَعْلَمُهُ مِنَ الْعِلَانِيَةِ مَا لِهَذَا الْمُدَّعِي عَلَيَّ شَيْءٌ مِمَّا دَعَاؤُهُ وَيَجُوزُ التَّغْلِيظُ بِغَيْرِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ
 مِمَّا يَرَاهُ الْحَاكِمُ وَبِالْمَكَانِ كَالْمَسْجِدِ وَالْحَرَمِ وَمَا شَاكَهُ مِنَ الْأَمَاكِنِ الْمُعْظَمَةِ وَبِالزَّمَانِ كَيَوْمِ
 الْجُمُعَةِ وَالْعَبْدِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُمَةِ وَيَغْلَظُ عَلَى الْكَافِرِ بِالْأَمَاكِنِ الَّتِي يُعْتَقَدُ
 شَرُّهَا وَالْإِلْزَامُ الَّتِي يَرَى حُرْمَتَهَا وَيُسْتَحَبُّ التَّغْلِيظُ فِي الْحَقِّقِ كُلِّهَا وَإِنْ قُلْتَ هَذَا
 الْمَالُ فَانْهَ لَا يَغْلَظُ فِيهِ بِمَا دُونَ نَصَابِ النَّطْعِ فَرَعَانِ * الْأَوَّلُ لَوْ أَمْتَنَعَ مِنَ الْإِجَابَةِ

الى التغليط لم يجبر ولم ينعقد بامتناعه نكول* الثاني لو حلف ألا يجيب الى التغليط
فالمسئمة خصمه لم يثقل بيمينه وحلف الاخرس بالاشارة وقيل توضع يده على اسم الله
في المصحف او يكتب اسم الله سبحانه وتوضع يده عليه وقيل يكتب اليمين في لوح
ويغسل ويومر بشربه بعد علامته فان شرب كان حالفاً وان امتنع الزم الحق استناداً الى
حكم علي عليه السلام في واقعة الاخرس ولا يستحلف الحاكم احداً الا في مجلس قضائه
الا مع العذر كالمرض المانع وشبهه فحينئذ يستنصب الحاكم من يحلفه في منزله وكذا المرأة
التي لاعادة لها بالبروز الى مجمع الرجال او المنوعة باحد الاعذار* البحث الثاني
في يمين المنكر والمدعي* اليمين تتوجه على المنكر تعويلاً على الخبر وعلى المدعي مع
الرد ومع الشاهد الواحد وتد تتوجه مع اللوث في دعوى الدم ولا يمين على المنكر
مع يمين المدعي لانفاء التهمة منها ومع فقد ما فالمنكر مستند الى البراءة الاصلية فهو اولي
باليمين ومع توجهها يلزم الحلف على القطع مطرداً الاعلى نفى فعل الغير فانها على
نفى العلم فلوا دعي عليه ابتاع أو فرض أو جناية فانكر حلف على الجزم ولو ادعي على
ابيه الميث لم تتوجه اليمين ما لم يدع عليه العلم فيكفيه الحلف انه لا يعلم وكذا لو قيل
قبض وكيلك اما المدعي ولا شاهد له فلا يمين عليه الا مع الرد او مع النكول على قول
فان ردها المنكر توجهت فيحلف على الجزم ولو نكل سقطت دعواه اجماعاً ولو رد
المنكر اليمين ثم بذلها قبل الاحلاف قال الشيخ ليس له ذلك الا برضى المدعي وفيه
نرد منشأ ان ذلك تغويض لا استطاق ويكفي مع الانكار الحلف على نفى الاستحقاق
لانه يأتي على الدعوى فلوا دعي عليه غصباً او اجارة مثلاً فاجاب بانني لم اقصب
اولم استأجر قيل يلزمه الحلف على نفى الجواب لانه لم يجب به الا هو قادر على
الحلف عليه والوجه انه ان تطوع بذلك صم وان اقتصر على نفى الاستحقاق كفى
ولو ادعي المنكر الابراء او الاقباض فقد انقلب مدعياً والمدعي منكراً فيكفي المدعي

اليمين على بقاء الحق ولو حلف على نفي ذلك كان أكذ لكنه غير لازم وكلما يتوجه
الجواب عن الدعوى فيه يتوجه معه اليمين ويقضى على المنكر به مع النكول
كالعتق والنكاح والنسب وغير ذلك هذا على القول بالقضاء بالنكول وعلى القول
الآخر ترد اليمين على المدعي ويقضى له مع اليمين وعليه مع النكول مسائل
ثمان * الأولى لا تتوجه اليمين على الوارث ما لم يدع عليه العلم بموت المورث والعلم
بالحق وأنه ترك في يده مالا ولو ساعد المدعي على عدم أحد هذه الأمور لم تتوجه ولو
ادعى عليه العلم بموته أو بالحق كفاء الحلف أنه لا يعلم نعم لو اثبت الحق والوفاء
وادمى في يده مالا حلف الوارث على القطع * الثانية إذا ادعى على المملوك فالغريم
مبواه ويستوي في ذلك دعوى المال والجناية * الثالثة لا تسمع الدعوى في الحدود
مجردة عن البينة ولا تتوجه اليمين على المنكر نعم لردنّه بالزنا ولا بینه فادعاه عليه
قال في المبسوط جاز أن يحلف ليثبت الحد على القاذف وفيه اشكال إذا ليمين في حد *
الرابعة منكر السرقة تتوجه عليه اليمين لاسقاط الغرم ولو نكل لزمه المال دون النطع
بناء على القضاء بالنكول وهو الاظهر والاحلف المدعي ولا يثبت الحد على القولين
وكذا لو اقام شاهداً وحلف * الخامسة لو كان له بينة فاعرض عنها والتمس يمين المنكر
او قال اسقطت البينة وفتعت باليمين فهل له الرجوع قيل لا وفيه تردد ولعل الاقرب
الجواز وكذا البحث لو اقام شاهداً فاعرض عنه وفتح بيمين المنكر * السادسة لو ادعى
صاحب النصاب ابداله في اثناء الحول قبل قوله ولا يمين وكذا لو خرس عليه فادعى
النتصان وكذا لو ادعى الذمي الاسلام قبل الحول اصله لو ادعى الصغير الحربي ان
الانبات بعلاج لا بالسن ليتخلص من القتل فيه تردد ولعل الاقرب أنه لا يقبل الا مع
البينة * السابعة لومات ولا وارث له وظهر له شاهد بدين قيل يحبس حتى يحلف
او يقر لنعذر اليمين في طرف المشهود له وكذا لو ادعى الوصي ان الميت اوصى للفقراء

وشهد شاهد فانكر الوارث وفي الموضوعين اشكال لان السجين مقبولة لم يثبت موجبها *
 الثامنة لو مات وعليه دين يحيط بالتركة لم ينتقل الى الوارث وكانت في حكم مال
 الميت وان لم يحيط انتقل اليه ما فضل من الدين وفي الحالين للوارث المحاكمة على
 ما يدعيه لورثته لانه قائم مقامه * البحث الثالث في اليمين مع الشاهد يقضى بالشاهد
 واليمين في الجملة استناداً الى قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وقضاء علي عليه
 السلام بعده ويشترط شهادة الشاهد أولاً وثبوت مدالته ثم اليمين ولو بدأ باليمين وقعت
 لافية وانتقر الى اعادة الاقامة ويثبت الحكم بذلك في الاموال كالدين والقرض
 والغصب وفي المعاوضات كالبيع والصرف والضلع والاجارة والقراض والهبة والوصية
 له والجناية الموجبة للدية كالخطاء وعمد الخطاء وقتل الوالد ولدة والحر العبد وكسر العظام
 والجائفة والمأمومة وضابطة ما كان مالاً او المقصود منه المال وفي النكاح تردد اما الخلع
 والطلاق والرجعة والعتق والتدبير والكتابة والنسب والوكالة والوصية اليه وعيوب
 النساء فلا وفي الوقف اشكال منشأه النظر الى من ينتقل والاشبه القبول لانتقاله الى
 الموقوف عليهم ولا يثبت دعوى الجماعة مع الشاهد الا مع حلف كل واحد منهم ولو
 امتنع البعض ثبت نصيب من حلف دون الممتنع ولا يحلف من لا يعرف ما يحلف
 عليه يقيناً ولا يثبت مالاً لغيره فلو ادعى غريم الميت مالاً لم على آخر مع شاهد فان
 حلف الوارث ثبت وان امتنع لم يحلف الغريم وكذا لو ادعى رهناً واقام شاهداً انه
 للراهن لم يحلف لان يمينه لا ثبات مال الغير ولو ادعى الجماعة مالاً لورثتهم وحلفوا
 مع شاهد هم ثبت الدعوى وقسم بينهم على الفريضة ولو كان وصية قسموه بالسوية
 الا ان يثبت التفضيل ولو امتنعوا لم يحكم لهم ولو حلف بعض اخذه ولم يكن للممتنع
 معه شركة ولو كان في الجملة مولى عليه توقف نصيبه فان كمل ورشد حلف واستحق
 وان امتنع لم يحكم له وان مات قبل ذلك كان لوارثه الحلف واستيفاء نصيبه

مسائل خمس * الأولى لو قال هذه الجارية مملوكتي وأم ولدي حلف مع شاهده وتثبت رقيتها دون الولد لانه ليس مالاً ويثبت لها حكم أم الولد باقراؤه * الثانية لو ادعى بعض الورثة ان الميت وقف عليهم دياراً وعلى نسلهم فان حلف المدعون مع شاهدهم قضي لهم وان امتنعوا حكم بهم ميراثاً وكان نصيب المدعين وفقاً وان حلف بعض ثبت نصيب الحالف وفقاً وكان الباقي طلقاً يقضى منه الديون ويخرج منه الرضايا وما فضل يكون ميراثاً وما يحصل من الفاضل للمدعين يكون وفقاً ولو انقرض الممتنع كان للبطن الذي يأخذ بعده الحلف مع الشاهد ولا يبطل حقهم بامتناع الاول * الثالثة اذا ادعى الوقفية عليه وعلى اولاده بعده وحلف مع شاهده ثبتت الدعوى ولا يلزم الاولاد بعد انقراضه يمين مستأنفة لان الثبوت الاول اغنى عن تجديده وكذا اذا انقرضت البطون وصار الى الفقراء او المصالح امال الوادعى الشريك بينه وبين اولاده لغتقر البطن الثاني الى اليمين لان البطن الثاني بعد وجودها تعود كالموجودة وتنت الدعوى فلو ادعى اخوة ثلثة ان الوقف عليهم وعلى اولادهم مشتركاً فحلفوا مع الشاهد ثم صار لاحدهم ولد فقد صار الوقف ارباعاً ولا تثبت حصة هذا الولد مالم يحلف لانه يتلقى الوقف من الواقف فهو كما لو كان موجوداً وقت الدعوى ويوقف له الربع فان كمل وحلف اخذه وان امتنع قال الشيخ يرجع رבעه الى الاخوة لانهم اثبتوا اطلاق الوقف عليهم مالم يحصل المزاحم وبامتناعه جري مجرى المعدوم وفيه اشكال ينشأ من اعتراف الاخوة بعدم استحقاق الربع ولو مات احد الاخوة قبل بلوغ الطفل عزل له الثلث من حين وفات الميت لان الوقف صار انفراداً وقد كان له الربع اثنى حين الوفاة فان بلغ وحلف اخذ الجميع وان كان الربع اثنى حين الوفاة لورثة الميت والاخرين والثلث من حين الوفاة للاخوين وفيه ايضاً اشكال كالاول * الرابعة لو ادعى صديقاً وذكر انه كان له واعتقه فانكر المتشبه قال الشيخ يحلف مع شاهده ويستنقذه وهو بعيد لانه

لا بد مني مالا * الخامسة لو ادعى عليه القتل واقام شاهداً فان كان خطأ او فسد الخطاء
 حلف وحكم له وان كان عمداً موجبا للقصاص لم يثبت باليمين الواحدة وكانت
 شهادة الواحد لو تأ وجاز له اثبات دعواه بالقسامة **خاتمة** تشتمل على فصلين *
 الفصل الاول في كتاب قاض الى قاض انتهاء حكم الحاكم الى آخر ما بالكتاب او
 القول او الشهادة اما الكتابة فلا عبرة بها الا مكان التشبيه واما القول مشافهة فهو ان يقول
 للآخر حكمت بكذا او انفذت او امضيت ففي القضاء به تردد نص الشيخ في الخلاف
 انه لا يقبل واما الشهادة فان شهدت البينة بالحكم وباشهاد اياها على حكمه تعين
 القبول لان ذلك مما تمس الحاجة اليه اذ احتياج ارباب الحقوق الى اثباتها في البلاد
 المتباعدة غالب وتكليف شهود الاصل التنقل متعذراً او متعسراً فلا بد من وسيلة الى
 استيفائها مع تباعد الغرماء ولا وسيلة الا رفع الاحكام الى الحكام واتم ذلك احتياطاً
 ما صورناه لا يقال يتوصل الى ذلك بالشهادة على شهود الاصل لا بانقول قد لا يساعد
 شهود الفرع على التنقل والمشهد الثالثة لا تسمع ولانه لو لم يشرع انتهاء الاحكام بطلست
 الحجج مع تطاول المدد ولان المنع من ذلك يؤدي الى استمرار الخصومة في الواقعة
 الواحدة بان يرافعه المحكوم عليه الى آخر فان لم ينفذ الثاني ما حكم به الاول اتصلت
 المنازعة ولان الغريمين لو تصادقا ان حاكماً حكم عليهما الزمهما الحاكم ما حكم به
 الاول وكذا لو قامت البينة لانهما ثبت ما لو اقر الغريم به لم يزل لا يقال فتوى الاصحاب
 انه لا يجوز كتاب قاض الى قاض ولا العمل به ورواية طلحة بن زيد والسكوني من
 ابي عبد الله عليه السلام ان علياً عليه السلام لا يجوز كتاب قاض الى قاض في حد ولا غير
 حتى وليت بنو امية فاجازوا بالبينات لانا نجيب عن الاول بمنع دعوى الاجماع
 على خلاف موضع النزاع لان المنع من العمل بكتاب قاض الى قاض ليس منعاً من
 العمل بحكم الحاكم مع ثبوته ونهمن فلا عبرة عندنا بالكتاب مختوماً كان او مفتوحاً

والى جواز ما ذكرناه أوماً الشيخ ابو جعفر رحمه الله في الخلاف ونجيب عن الرواية
 بالطعن في سندها فان طلحة بترى والسكوني عامي ومع تسليمنا نقول بموجبها فانا
 لانعمل بالكتاب اصلاً ولو شهد به فكان الكتاب ملغى اذا عرفت هذا فالعمل بذلك
 مقصور على حقوق الناس دون الحدود وغيرها من حقوق الله فمأينهم الى الحاكم
 امران أحدهما حكم وقع بين متخاصمين والثاني اثبات دعوى مدعى على غائب
 أما الأول فان حضر شاهداً الإنهاء خصومة الخصمين وسمعا ما حكم به الحاكم واشهدهما
 على حكمه ثم شهدا بالحكم عند الآخر اثبت بشهادتهما حكم ذلك الحاكم وانفذ
 ما ثبت عنده لا انه يحكم بصحة الحكم في نفس الامر ان لا علم له به بل الفائدة فيه قطع
 خصومة الخصمين لوماود المنازعة في تلك الواقعة وان لم يحضرا الخصومة فحكمي لهما
 الواقعة وصورة الحكم وسمى المتحاكين باسمائهما وآبائهما وصفائهما واشهدهما على
 الحكم فغية تردد والقبول اولى لان حكمه كما كان ما ضيا كان اخباره ما ضيا وأما الثاني
 وهو اثبات دعوى المدعى فان حضر الشاهدان الدعوى واقامة الشهادة والحكم بما
 شهدا به واشهدهما على نفسه بالحكم وشهدا بذلك عند الآخر قبلها وانفذ الحكم
 ولو لم يحضرا الواقعة واشهدهما بما صورته أن فلان بن فلان الفلاني ادعى على فلان
 بن فلان الفلاني كذا وشهد له بدمواه فلان وفلان ويذكر عدالتهم او تزكيتهم فحكمت
 وامضيت ففى الحكم به تردد مع ان القبول ارجح خصوصاً مع احضار الكتاب
 المتضمن للدعوى وشهادة الشهود اما لو اخبر احداً آخر بانه ثبت عنده كذا لم يحكم
 به الثاني وليس كذلك لو قال حكمت فان فيه تردد وصورة الإنهاء ان يقص الشاهدان
 ما شهداه من الواقعة وما سمعاه من لفظ الحاكم ويقولوا واشهدنا على نفسه انه حكم
 بذلك وامضاه ولو احالا على الكتاب بعد قراءته وقالوا شهدنا الحاكم فلان على نفسه
 انه حكم بذلك جاز ولا بد من ضبط الشيء المشهود به بما يرفع الجهالة عنه ولو اشتبه

على الثاني أوقف الحكم حتى يوضحه المدعي ولو تغيرت حال الأول بموت أو عزل لم يقدح ذلك في العمل بحكمه وإن تغيرت بفسق لم يعمل بحكمه ويقر ما سبق انفاذه على زمان فسقه ولا اثر لتغير حال المكتوب اليه في الكتاب بل كل من قامت عنده البينة بأن الأول حكم به واشهدهم به عمل بها إذا اللازم لكل حاكم انفاذ ما حكم به غيره من الأحكام **مسائل ثلث** * الأولى إذا أقر المحكوم عليه أنه هو المشهود عليه ألزم ولو أنكر وكانت الشهادة بوصفٍ يحتمل الاتفاق غالباً فالقول قوله مع يمينه ما لم يُقم المدعي البينة وإن كان الوصف مما يتعذر اتفاده الأندرا لم يلتفت إلى إنكاره لأنه خلاف الظاهر ولو ادعى أن في البلد مساوياً له في الاسم والنسبة كلف إبانته فإن كان المساوي حياً سئل فإن اعترف أنه الغريم ألزم وأطلق الأول وإن أنكر وقف الحكم حتى يتبين وإن كان المساوي ميتاً وهناك دلالة تشهد بالبراءة أمالان الغريم لم يعاصره وأمالان تاريخ الحق متأخر من موته ألزم الأول وإن احتمل وقف الحكم حتى يتبين * الثانية للمشهود عليه أن يمتنع من التسليم حتى يُشهد القابض ولو لم يكن عليه بالحق شاهد قبل لا يلزم الإشهاد ولو قيل يلزم كان حسناً حاسماً المادة المنازعة أو كراهية لتوجه اليمين * الثالثة لا يجب على المدعي دفع الحجة مع الوفاء لأنها حجة له لو خرج للمقبوض مستحقاً وكذا القول في البائع إذا التمس المشتري كتاب الأصل لأنه حجة له على البائع الأول بالثمن لو خرج المبيع مستحقاً * الفصل الثاني في لواحق من أحكام القسمة والنظر في القاسم والمقسوم والكيفية واللواحق أما الأول فيستحب للإمام أن ينصب قاسماً كما كان لعلي عليه السلام ويشترط فيه البلوغ وكمال العقل والإيمان والعدالة والمعرفة بالحساب ولا يشترط الحرية ولو تراضى الخصمان بقاسم لم يشترط العدالة وفي التراضي بقسمة الكافر نظر أقرب به الجواز كما لو تراضيا بانفسهما من غير قاسم والمنصوب من قبل الإمام به مضي قسمته بنفس القرعة ولا يشترط رضاها

بعدها وفي غيره يقف اللزوم على الرضاء بعد القرعة وفي هذا اشكال من حيث ان القرعة وسيلة الى تعيين الحق وقد قارنها الرضاء ويجزى القاسم الواحد ان لم يكن في القسمة رد ولا بد من اثنين في قسمة الرد لانها تتضمن تقويماً فلا ينفرد به الواحد ويسقط اعتبار الثاني مع رضاء الشريك واجرة القاسم من بيت المال فان لم يكن امام او كان ولاسعة في بيت المال كانت اجرته على المتقاسمين فان استأجرة كل واحد باجرة معينة فلا بحث وان استأجره في عقد واحد ولم يعينوا نصيب كل واحد من الاجرة لزمهم الاجرة بالحصص وكذا لو لم يُقدِّروا اجرة كان له اجرة المثل عليهم بالحصص لا بالسوية *

الثاني في المقسوم وهو اما متساوي الاجزاء كذوات الامثال مثل الحبوب والادهان او متفاوتها كالأشجار والعقار فالاول يُجبر الممتنع مع مطالبة الشريك بالقسمة لان الانسان له ولاية الانتفاع بماله والانفراد اكمل نفعاً ويقسم كيلاً ووزناً متساوياً ومتفاضلاً برباً كان او غيره لان القسمة تميز حق لبيع والثاني اما ان يستضر لكل او البعض او لا يستضر احدهم وفي الاول لا يُجبر الممتنع كالجواهر والعضائد الضيقة وفي الثاني ان التمس المستضر أجبر من لا يتضرر وان امتنع المتضرر لم يُجبر ويتحقق الضرر المانع من الاجبار بعدم الانتفاع بالنصيب بعد القسمة وقيل بنقصان القيمة وهو شبهه للشيخ رة فيه قولان ثم المقسوم ان لم يكن فيه رد ولا ضرر أجبر الممتنع ويسمى قسمة اجبار وان تضمنت احدهما لم يُجبر ويسمى قسمة تراض ويقسم الثوب الذي لا ينقص قيمته بالقطع كما تقسم الارض وان كان ينقص بالقطع لم يقسم لحصول الضرر بالقسمة وتقسيم الثياب والعبيد بعد التعديل بالقيمة قسمة اجبار واذا سأل الحاكم القسمة ولهما البينة بالملك قسم وان كانت يدهما عليه ولا منازع قال الشيخ في المبسوط لا يقسم وقال في الخلاف يقسم وهو الاشبه لان التصرف دلالة الملك * **الثالث** في كيفية القسمة الحصص ان تساوت قدرًا وقيمة فالقسمة بتعديلها على السهام لانه يتضمن القيمة كالدار يكون

بين اثنين وقيمتها متساوية وعند التعديل يكون القاسم مخيراً بين الاخراج على
الاسماء والخراج على السهام اما الاول فهو ان يكتب كل نصف في رقعة ويصف كل واحد
بما يميزه عن الآخر ويجعل ذلك مصوراً في ساتر كالشمع او الطين ويأمر من لم يطلع على
الصورة باخراج احدهما على احد المتقاسمين فما خرج فله واما الثاني فان يكتب كل
اسم في رقعة ويصونها ويخرج على سهم من السهمين فمن خرج اسمه فله ذلك السهم
وان تساوت قدرًا لقيمة عدلت السهام قيمة والقي قدر حتى لو كان الثلثان قيمته
مساويًا للثلث جعل الثلث محاذيًا للثلثين وكيفية القرعة عليه كما صورناه وان تساوت
الحصص قيمة لا قدرًا مثل ان يكون لواحد النصف وللآخر الثلث وللآخر السدس
وقيمة اجزاء ذلك الثلث متساوية سويت السهام على اقلهم نصيباً فجعلت اسداساً ثم
كم يكتب رقعة قيمة تتردد بين ان يكتب بعدد الشركاء او بعدد السهام والا قرب الاقتصار على
عدد الشركاء لحصول المراد به الزيادة كلفة اذا عرفت هذا فانه يكتب ثلث رقاع لكل اسم
رقعة ويجعل للسهم اول وثاني وهكذا الى الاخير والخيار في تعيين ذلك الى المتقاسمين
ولو تعاسروا عينه القاسم ثم يخرج رقعة فان تضمنت اسم صاحب النصف فله الثلثة الاول
ثم يخرج ثانية فان خرج صاحب الثلث فله السهمان الآخران ولا يحتاج الى اخراج
الثالثة بل لصاحبها ما بقي وكذا لو خرج اسم صاحب الثلث اولاً فله السهمان الاولان
ثم يخرج اخرى فان خرج صاحب النصف فله الثالث والرابع والخامس ولا يحتاج
الى اخراج اخرى لان السادس تعيين لصاحبها وهكذا لو خرج اسم صاحب السدس
اولاً كان له السهم الاول ثم يخرج اخرى فان كان صاحب الثلث كان له الثاني والثالث
والباقي لصاحب النصف ولو خرج في الثانية صاحب النصف كان له الثاني والثالث
والرابع وبقي الآخران لصاحب الثلث من غير احتياج الى اخراج اسمه ولا يخرج
هذه على السهام بل على الاسماء ان لا يومن ان يؤدي الى تفرق السهام وهو ضرر

ولو اختلف السهام والقيمة عدلت السهام تقويماً وميزت ما في قدر سهم اقلهم نصيباً
واقرع عليها كما صورناه اما لو كانت قسمة رد وهي المغفرة التي رد في مقابلة بناء او شجرة او بئر
فلاتصح القسمة ما لم يتراضيا جميعا لما يتضمن من الضميمة التي لا تستقر الا بالتراضي
وان اختلفا على الرد وعدلت السهام فهل يلزم بنفس القرعة قيل لا لانها تتضمن معاوضة
ولا يعلم كل واحد من يحصل له العوض فيفتقر الى الرضاء بعد العلم بما ميزته القرعة
مسائل ثلث * الاولى لو كان لدار علو وسفل فطلب احد الشريكين قسمتها
بحيث يكون لكل واحد منهما نصيب من العلو والسفل بموجب التعديل جاز واجبر
المتنوع مع انتفاء الضرر ولو طلب انفراد بالسفل او العلو لم يجبر المتنوع وكذا لو طلب
قسمة كل واحد منهما منفرداً * **الثانية** لو كان بينهما ارض وزرع فطلب قسمة الارض
جسب اجبر المتنوع لان الزرع كالمتاع في الدار ولو طلب قسمة الزرع قال الشيخ لم يجبر
الاخر لان تعديل ذلك بالسهام غير ممكن وفيه اشكال من حيث امكان التعديل
بالتقويم اذا لم يكن فيه جهالة اما لو كان بذراً لم يظهر لم تصح القسمة لتحقيق الجهالة
ولو كان سنبلاً قال ايضاً لا تصح وهو يشكل لجواز بيع الزرع عندنا * **الثالثة** لو كان بينهما
قرحان متعددة وطلب واحد قسمتها بعضا في بعض لم يجبر المتنوع ولو طلب قسمة كل
واحد بانفراده اجبر الاخر وكذا لو كان بينهما حبوب مختلفة ويقسم القراح الواحد وان
اختلفت اشجار اقطاعه كالدار الواسعة اذا اختلفت ابنتها ولا تقسم الدكاكين المتجاورة
بعضها في بعض قسمة اجبار لانها املاك متعددة يقصد كل واحد منها بالسكنى على
انفراد فهي كالأفرحة المتباعدة * **الرابعة** في اللواحق وهي ثلث * **الاولى** اذا ادعى
بعد القسمة الغلط عليه لم تسمع دعواه فان اقام بينة سمعت وحكم بطلان القسمة لان
فائدتها تميز الحق ولم يحصل ولو عدلها فالتمس اليمين كان له ان ادعى على شريكه
للعلم بالغلط * **الثانية** اذا اقتسمنا ثم ظهر البعض مستحقاً فان كلن معيناً مع احدهما

بطلت القسمة لبقاء الشركة في النصيب الآخر ولو كان فيهما بالسوية لم تبطل لان
 فائدة القسمة باقية وهو افراد كل واحد من الحقيق ولو كان فيهما الا بالسوية تبطل لتحقيق
 الشركة وان كان المستحق مشاعا معهما فللمشيخ قولان احدهما لا تبطل فيما زاد من
 المستحق والثاني تبطل لانها وقعت من دون اذن الشريك وهو الاشبه * الثالثة لو قسم
 الورثة تركه ثم ظهر على الميت دين فان قام الورثة بالدين لم تبطل القسمة وان امتنعوا
 نقضت وقضي منها الدين * النظر الرابع في احكام الدعوى وهو يستدعى بيان مقدمة
 ومقاصد اما المقدمة فتشتمل على فضلين * الفصل الاول في المدعي وهو الذي
 يترك لترك الخصومة وقيل هو الذي يدعي خلاف الاصل او امرأ خفياً وكيف عرفناه
 فالمدعي في منابله ويشترط فيه البلوغ والعقل وان يدعي لنفسه او لمن له ولاية الدعوى
 منه ما يصح منه تملكه فهذه قيود اربعة فلا تسمع دعوى الصغير ولا المجنون ولا دعوى
 مالا لغيره الا ان يكون وكيلًا او وصيًا او وليًا او حاكمًا او امينًا لحاكم ولا تسمع دعوى
 المسلم خمرًا او خنزيرًا ولا بد من كون الدعوى صحيحة لازمة فلو ادعى هبة لم تسمع
 حتى يدعى الاقباض وكذا لو ادعى رهناً ولو ادعى المنكر فسق الحاكم او الشهود ولا بينة
 فادعى علم المشهود له ففي توجه اليمين على نفي العلم تردد اشبهه عدم التوجه لانه
 ليس حقًا لازمًا ولا يثبت بالنكول ولا باليمين المردودة لانه يثير فسادًا وكذا لو التمس
 المنكر يمين المدعي منضمة الى الشهادة لم يجب اجابته لنهوض البينة بثبوت الحق
 وفي الالزام بالجواب عن دعوى الاقرار تردد منشأه ان الاقرار لا يثبت حقًا في نفس
 الامر بل اذا ثبت قضي به ظاهراً ولا يفتقر صحة الدعوى الى الكشف في نكاح ولا غيره
 وربما انتقرت الى ذلك في دعوى القتل لان فائته لا يستدرك ولو اقتصر على قولها
 هذا زوجي كفى في دعوى النكاح ولا يفتقر ذلك الى دعوى شيء من حقوق الزوجية
 لان ذلك يتضمن دعوى لوازم الزوجية ولو انكر النكاح لزمه اليمين ولو نكل قضي

عليه على القول بالنكول وعلى القول الآخر ترد اليمين عليها فاذا حلفت تثبت
الزوجية وكذا السبابة لو كان هو المدعي ولو ادعى ان هذه بنت امته لم تسمع دعواه
لاحتمال ان تلد في ملك غيره ثم تصير له وكذا لو قال ولدتها في ملكي لاحتمال ان تكون
حرة او ملكا لغيره وكذا لا تسمع البيينة بذلك ما لم يصرح بان البينة ملكه وكذا البينة
ومثله لو قال هذه ثمرة نخلتي وكذا لو اقر له من الثمرة في يده او بنت المملوكة لم يحكم
عليه بالاقرار لو فسر بما ينافي في الملك ولا كذلك لو قال هذا الغزل من قطن فلان او هذا
الدقيق من حنطته * الفصل الثاني في التوصل الى الحق من كانت دعواه عيناً في يد
انسان فلم انتزاعها ولو قهر ما لم يترقته ولا يقف ذلك على اذن الحاكم ولو كان الحق
ديناً وكان الغريم مقراً بان لا لم يستقل المدعي بانتزاعه من دون اذن الحاكم لان للغريم
تخييراً في جهات القضاء فلا يتعين الحق في شيء من دون تعيينه او تعيين الحاكم مع
امتناعه ولو كان الدين جاحداً وللغريم بيينة تثبت عند الحاكم والوصول اليه ممكن
ففي جواز الاخذ تردد اشبهه الجواز وهو الذي ذكره الشيخ في الخلاف والمبسوط وعليه دل
هموم الاذن في الاقتصاص ولو لم تكن له بيينة او تعذر الوصول الى الحاكم ووجد الغريم
من جنس ماله اقتص مستقلاً بالاستيفاء نعم لو كان المال وديعة عنده ففي جواز
الاقتصاص تردد اشبهه الكراهية ولو كان المال من غير جنس الموجود جاز اخذه بالقيمة
العدل ويسقط اعتبار رضى المالك بالطائفة كما يستط اعتبار رضاه في الجنس ويجوز
ان يتولى بيعها وقبض دينه من ثمنها دفعا لمشقة التربص بها ولو تلفت قبل البيع قال
الشيخ الا ليق بمذهبن انه لا يضمها والوجه الضمان لانه قبض لم ياذن فيه المالك
ويتقاسمان بقيمتها مع التلف **مسئلتان** * الاولى من ادعى ما لا يد لا حدة عليه قضى
له ومن بابه ان يكون كيس بين جماعة فيسألون هل هولكم فيقولون لا ويقول واحد منهم
هولي فانه يقضى به لمن ادعاه * الثانية لو انكسرت سفينة في البحر فما اخرج البحر

فهو لاهله وما اخرج بالغرض فهو المخرج وبه رواية في سندها ضعف المقصد الاول
 في الاختلاف في دعوى الاملاك وفيه مسائل * الاولى لو تنازعا عيناً في يدهما ولا بينة
 قضى بها بينهما نصفين وقيل يحلف كل واحد منهما لصاحبه ولو كانت يد احدهما عليها
 قضى بها للمتشبث مع اليمين ان التمسها الخصم ولو كانت يدهما خارجة فان صدق
 من هي في يده اَحدهما احلف وقضى له وان قال هي لهما قضى بها بينهما نصفين
 واحلف كل منهما لصاحبه ولو دفعهما اقرت في يده * الثانية يتحقق التعارض في الشهادة
 مع تحقق التضاد مثل ان يشهد شاهدان بحق لزيد ويشهد آخران ان ذلك الحق بعينه
 لعمرو او يشهدان انه باع ثوباً مخصوصاً للعمرو وغدوة ويشهد آخران ببيعه بعينه لخالد
 في ذلك الوقت ومهما امكن التوفيق بين الشهادتين وفق فان تحقق التعارض فاما
 ان يكون العين في يدهما او يد احدهما او يد ثالث ففي الاول يقضى بها بينهما نصفين
 لان يد كل واحد على النصف وقد اقام الاخر بينة فيقضى له بما في يد غريمه وفي الثاني
 يقضى بها للخارج دون المتشبث ان شهدتا لهما بالملك المطلق وفيه قول آخر ذكره
 في الخلاف بعيد ولو شهدتا بالسبب قيل يقضى لصاحب اليد لقضاء علي عليه السلام
 في الدابة وقيل يقضى للخارج لانه لا بينة على ذي اليد كما لا يمين على المدعي عملاً
 بقوله عليه السلام واليمين على من انكر والتفصيل قاطع للشركة وهو الاولى اما لو شهدت
 للمتشبث بالسبب وللخارج بالملك المطلق فانه يقضى لصاحب اليد سواء كان السبب
 مما لا يتكرر كالنتاج ونساجة ثوب الكتان او يتكرر كالبيع والصياغة وقيل بل يقضى
 للخارج وان شهدت بينة بالملك المطلق عملاً بالخبر والاول اشبه ولو كانت في يد ثالث
 قضى بارجم البنتين عدالة فان تساوى قضى لكثرهما شهوداً ومع التساوي عدداً
 وعدالة يقرع بينهما فمن خرج اسمه احلف وقضى له ولو امتنع احلف الآخر وقضى
 له وان نكلا قضى به بينهما بالسوية وقال في المبسوط يقضى بالقرعة ان شهدتا بالملك

المطلق ويُقسم بينهما ان شهدتا بالملك المقيّد ولو اختصت احدهما بالتقييد قضى بها دون الاخرى والاول انسب بالمنقول ويتحقق التعارض بين الشاهدين والشاهد والمرأتين ولا يتحقق بين شاهدين وشاهد ويمين وربما قال الشيخ نادراً يتعارضان ويقرع بينهما ولا بين شاهد وامرأتين وشاهد ويمين بل يقضى بالشاهدين والشاهد وامرأتين دون الشاهد واليمين وكل موضع قضينا فيه بالقسمة فانما هو في موضع يمكن فرضها كالأموال دون ما يمتنع كما اذا ادعى رجلان زوجة والشهادة بقديم الملك اولى من الشهادة بالحادث مثل ان تشهد احدهما بالملك في الحال والاخرى بقديمه او احدهما بالقديم والاخرى بالاقدم فالترجيح لجانب الاقدم وكذا الشهادة بالملك اولى من الشهادة باليد لانها محتملة وكذا الشهادة بسبب الملك اولى من الشهادة بالتصرف *
 الثالثة ان ادعى شيئاً فقال المدعى عليه هو فلان اندفعت عنه الخصومة حاضراً كان المقر له او غائباً فان قال المدعي أحلفوه انه لا يعلم انها لي توجهت اليه عليه لان فائدتها الغرم لو امتنع لا القضاء بالعين لو نكل او رد وقال الشيخ رح لا يحلف ولا يغرم لو نكل والا قرب انه يغرم لانه حال بين المالك وماله باقراره لغيره ولو انكر المقر له حفظها الحاكم لانها خرجت من المقر ولم تدخل في ملك المقر له ولو اقام المدعي بينة قضى له اما لو اقر المدعي عليه بها المجهول لم تندفع الخصومة والزم البيان * الرابعة ان ادعى انه آجره الدابة وادعى آخر انه اودعه اياها تحقق التعارض مع قيام البينتين بالدعويين وعمل بالقرعة مع تساوى البينتين في عدم الترجيح * الخامسة لو ادعى ديراً في يد انسان واقام بينة انها كانت في يده امس او منذ شهر قيل لا تسمع هذه البينة وكذا لو شهدت له بالملك امس لان ظاهر اليد الآن الملك فلا يدفع بالمحتمل وفيه اشكال ولعل الا قرب القبول اما لو شهدت بينة المدعي ان صاحب اليد غصبها او استأجرها منه حكم بهام لانها شهدت بالملك وسبب يد الثاني ولو قال غصبتني اياها وقال آخر بل اقر لي بها

واقام البينة قضي للمغصوب منه ولم يضمن المذللان الحيلولة لم تحصل باقراره بل
 بالبينة * **المقصد الثاني** في الاختلاف في العقود اذا اتفقا على استيجار دار
 معينة شهرا معيناً واختلفا في الاجرة واقام كل منهما بينة بما قدره فان تقدم تاريخ احدهما
 عمل به لان الثاني يكون باطلا وان كان التاريخ واحدا تحقق التعارض اذا لا يمكن
 في الوقت الواحد وتوع عتدين متنافيين فحينئذ يقرع بينهما ويحكم لمن خرج اسمه
 مع يمينه هذا اختيار شيخنا في المبسوط وقال آخر يقضي ببينة المورج لان القول قول
 المستأجر لو لم يكن بينة اذ هو مخالف على ما في ذمة المستأجر فيكون القول قوله ومن
 كان القول قوله مع عدم البينة كانت البينة في طرف المدعي وحينئذ نقول هو مدعي زيادة
 وقد اقام البينة بها فيجب ان يثبت وفي القولين تردد ولو ادعى استيجار دار فقال المورج
 بل اجرتك بيتا منها قال الشيخ يقرع بينهما وقيل القول قول المورج والاول اشبه لان
 كلامهما مدع ولو اقام كل منهما بينة تحقق التعارض مع اتفاق التاريخ ومع التفارث
 يحكم الاقدم لكن ان كان الاتدم بينة البيت حكم باجارة البيت باجرته وباجارة بقية
 الدار بالنسبة من الاجرة ولو ادعى كل منهما انه اشترى دارا معينة واقبض الثمن وهي
 في يد البائع قضي بالقرعة مع تساوى البينتين عدالة وعدداً وتاريخاً وحكم لمن خرج
 اسمه مع يمينه ولا يقبل قول البائع لاحدهما ويلزمه اعادة الثمن على الآخر لان قبض
 الثمنين ممكن فتزحم البينتان فيه ولو نكلا عن اليمين قسّمت بينهما ويرجع كل
 منهما بنصف الثمن وهل لهما ان يفسخا الاقرب نعم لتبعيض المبيع قبل قبضه ولو فسخ
 احدهما كان للآخر اخذ الجميع لعدم المزاحم وفي لزوم ذلك له تردد اقربه اللزوم
 ولو ادعى اثنان ان ثالثا اشترى من كل منهما هذا المبيع واقام كل منهما بينة فان اعترف
 لاحدهما قضي له عليه بالثمن وكذا ان اعترف له ما قضي عليه بالثمنين ولو انكر
 وكان التاريخ مختلفا او مطلقا قضي بالثمنين جميعا لمكان الاحتمال ولو كان التاريخ

واحداً تحقق التعارض ان لا يكون الملك الواحد في الوقت الواحد لثنتين ولا يمكن ايتاع
 مقدين في الزمان الواحد ويقرر بينهما فمن خرج اسمه احلف وقضي له ولو امتنعا
 من اليمين قسم الثمن بينهما ولو ادعى شراء المبيع من زيد وقبض الثمن وادعى آخر
 شراءه من عمرو وقبض الثمن ايضاً واقام بينتتين متساويتين في العدالة والعدد والتاريخ
 فالتعارض متحقق فحينئذ يقضى بالقرعة ويحلف من خرج اسمه ويقضى له ولو نكلا
 عن اليمين قسم المبيع بينهما ورجع كل منهما على بائعه بنصف الثمن ولهما الفسخ
 والرجوع بالثمنين ولو فسخ احدهما جاز ولم يكن للآخر اخذ الجميع لان النصف الآخر
 لم يرجع الى بائعه ولو ادعى عبدان مولاه اعتقه وادعى آخران مولاه باعه منه واقاما البينة
 قضي لاسبق البينتين تاريخاً وان اتفقا قضي بالقرعة مع اليمين ولو امتنعا من اليمين
 قيل يكون نصفه حراً ونصفه رقاً لمدعى الابتاع ويرجع بنصف الثمن ولو فسخ عتق كاه
 وهل يقوم على بائعه الاقرب نعم لشهادة البينة بمباشرة عتقه **مسائل * الاولى**
 لو شهد للمدعى ان الدابة ملكه منذ مدة فدلّ سنّها على اهل من ذلك قطعاً او اكثر
 سقطت البينة لتحقيق كذبها * **الثانية** ان ادعى دابة في يد زيد واقام بينة انه اشتراها من
 عمرو فان شهدت البينة بالملكية مع ذلك للبائع او للمشتري او بالتسليم قضي للمدعى
 وان شهدت بالشراء لا غير قيل لا يحكم لان ذلك قد يفعل فيما ليس بملك فلا يدفع
 اليد المعلوم متبالمظنون وهو قوي وقيل يقضى له لان الشراء دلالة على التصرف السابق
 الدال على الملكية * **الثالثة** الصغير المجهول النسب اذا كان في يد واحد وادعى رقيقته
 قضي له بذلك ظاهراً وكذا لو كان في يد اثنين اما لو كان كبيراً وانكر فالقول قوله لان الاصل
 الحرية ولو ادعى اثنان رقيقته فاعترف لهما قضي عليه وان اعترف لاحدهما كان مملوكاً
 له دون الآخر * **الرابعة** لو ادعى كل واحد منهما ان الذبيحة له وفي يد كل واحد بعضها
 واقام كل منهما بينة قيل قضي لكل واحد بما في يده الآخر وهو اليق به ذهبننا وكذا لو كان

في يد كل واحد شاة وأدعى كل منهما الجميع واقاما بينة قضي لكل منهما بما في يده الآخر *
 الخامسة لو ادعى شاة في يد عمرو واقام بينة فيسلمها ثم اقام الذي كانت في يده بينة انها
 له قال الشيخ ينقض الحكم ويعاد وهو بناء على القضاء لصاحب اليد مع التعارض
 والاولى انه لا ينقض * السادسة لو ادعى دارا في يد زيد وادعى عمرو نصفها واقاما البينة
 قضي لمُدعي الكل بالضعف لعدم المزاحم وتعارضت البيتان في النصف الآخر فيقرع
 بينهما ويقضي لمن خرج اسمه مع يمينه ولو امتنع من اليمين قضي به بينهما بالسوية
 فيكون لمُدعي الكل ثلثة ارباع ولمُدعي النصف الربع ولو كانت يدهما على الدار
 وادعى احدهما الكل والآخر النصف واقام كل منهما بينة كانت لمُدعي الكل ولم يكن
 لمُدعي النصف شيء لان بينة ذي اليد بما في يده خير مقبولة ولو ادعى احدهما النصف
 والآخر الثلث والثالث السدس وكانت يدهم عليها فيد كل واحد منهم على الثلث
 لكن صاحب الثلث لا يدعي زيادة مما في يده وصاحب السدس يفضل في يده
 ما لا يدعيه هو ولا يدعي الثلث فيكون لمُدعي النصف فيكمل له النصف وكذا لو قامت
 لكل منهم بينة بدعواه ولو ادعى احدهم الكل والآخر النصف والثالث الثلث ولا بينة
 قضي لكل واحد منهم بالثلث لان يده عليه وعلى الثاني والثالث اليمين لمُدعي الكل
 وعليه وعلى مدعي الثلث اليمين لمُدعي النصف وان اقام كل منهم بينة فان قضينا
 مع التعارض بينة الداخل بالحكم كما قول لم يكن بينة لان لكل واحد منهم بينة ويداه على
 الثلث وان قضينا بينة الخارج وهو الاصح كان لمُدعي الكل مما في يده ثلثة من اثنا عشر
 بغير منازع والاربعة التي في يد مدعي النصف لقيام البينة لصاحب الكل بهما وسقوط
 بينة صاحب النصف بالنظر اليها لان قبل بينة ذي اليد وثلثة مما في يد مدعي الثلث
 ويبقى واحد مما في يد مدعي الكل لمُدعي النصف وواحد مما في يد مدعي الثلث
 يدعيه كل واحد من مدعي النصف ومدعي الكل فيقرع بينهما ويحلف من يخرج

اسمه ويضمن له فان امتنع اقسام بينهما نصفين فيحصل لصاحب الكل عشرة ونصف
واصاحب النصف واحد ونصف وتسقط دعوى مدعى الثلث ولو كانت في يد اربعة
فادعى ادهم الكل والاخر الثلثين والثالث النصف والرابع الثلث ففي يد كل واحد
ربعا فان لم يكن بينة قضينا لكل واحد بما في يده واحلفنا كلاً منهم لصاحبه ولو كانت
يدهم خارجة ولكل بينة خلص لصاحب الكل الثلث اذ لا مزاحم له ويبقى التعارض
بين بينة مدعى الكل ومدعى الثلثين في السدس فيقرع بينهما فيه ثم يقع التعارض بين
بينة مدعى الكل ومدعى الثلثين ومدعى النصف في السدس ايضاً فيقرع بينهم فيه
ثم يقع التعارض بين الاربعة في الثلث فيقرع بينهم ويخص به من تقع القرعة له ولا يضمن
لمن يخرج اسمه الامع اليمين ولا يستعظم ان يحصل بالقرعة الكل لمدعى الكل فان
ما حكم الله تعالى به غير مخطئ ولو نكل الجميع عن الايمان قسمنا ما يقع التدافع
فيه بين المتنازعين في كل مرتبة بالسوية فتصح القسمة من ستة وثلثين سهماً لمدعى
الكل عشرون ولمدعى الثلثين ثمانية ولمدعى النصف خمسة ولمدعى الثلث ثلثة ولو كان
المدعى به في يد الاربعة ففي يد كل واحد منهم ربعا فاذا اقام كل واحد منهم بينة بدعواه قال
الشيخ يقضى الكل واحد بالربع لان له بينة ويد او الرجعة القضاء بينة الخارج على ما قررناه
فيسقط اعتبار بينة كل واحد بالنظر الى ما في يده ويكون امرتهم في ما يدعيه ما في يد غيره
فيجمع بين كل ثلثة على ما في يد الرابع وينتزع لهم ويتقضى فيه بالقرعة واليمين ومع
الامتناع بالقسمة فيجمع بين مدعى الكل والنصف والثلث على ما في يد مدعى
الثلثين وذلك ربع اثنين وسبعين وهو ثمانية عشر فمدعى الكل يدعيها اجمع ومدعى
النصف يدعي منها ستة ومدعى الثلث يدعي اثنين فيكون عشرة منها لمدعى الكل
لقيام البينة بالجميع الذي يدخل فيه العشرة ويبقى ما يدعيه صاحب النصف وهو ستة
يقرع بينه وبين مدعى الكل فيها ويحلف ومع الامتناع يتقسم بينهما وما يدعيه صاحب

الثُلُث وهو اثنان يقرع عليه بين مُدَّعِي الكُل وبينه فمن خرج اسمه احلف وامطي
 ولو امتنع اقم بينهما ثم تجتمع دعوى الثالثة على ما في يد مُدَّعِي النصف فصاحب
 الثُلُثين يدعي عليه عشرة ومُدَّعِي الثُلُث يدعي اثنين ويبقى في يده ستة لا يدعيها
 الا مُدَّعِي الجميع فتكون له ويقارع الآخرين ثم يحلف وان امتنعوا اخذ نصف ما ادعاه
 ثم تجتمع الثالثة على ما في يد مُدَّعِي الثُلُث وهو ثمانية عشر فمُدَّعِي الثُلُثين يدعي منه
 عشرة ومُدَّعِي النصف يدعي ستة فيبقى اثنان لمُدَّعِي الكُل ويقارع على ما افرد
 للآخرين فان امتنعوا عن الايمان قسم ذلك بين مُدَّعِي الكُل وبين كل واحد منهما
 بما ادعاه ثم تجتمع الثالثة على ما في يد مُدَّعِي الكُل فمُدَّعِي الثُلُثين يدعي عشرة
 ومُدَّعِي النصف يدعي ستة ومُدَّعِي الثُلُث يدعي اثنين فتخلص يده مما كان فيها
 فيكمل لمُدَّعِي الكُل ستة وثلاثون من اصل اثنين وسبعين ولمُدَّعِي الثُلُثين عشرون
 ولمُدَّعِي النصف اثنا عشر ولمُدَّعِي الثُلُث اربعة هذا ان امتنع صاحب القرعة من
 اليمين والمقارعة * السابعة اذا تداوى الزوجان متاع البيت قضى لمن قامت له البينة
 ولو لم تكن بينة فيد كل واحد منهما على نصفه قال في المبسوط يحلف لصاحبه ويكون
 بينهما بالسوية سواء كان مما يختص الرجال او النساء او يصلح لهما وسواء كانت الدار لهما
 او لاحدهما وسواء كانت الزوجية باقية بينهما او زائلة ويستوي في ذلك تنازع الزوجين
 والوارث وقال في الخلاف ما يصلح للرجال للرجل وما يصلح للنساء للمرأة وما يصلح
 لهما يقسم بينهما وفي رواية انه للمرأة لانها تأتي بالمتاع من اهلها وما ذكره في الخلاف
 اشهر في الروايات واظهر بين اصحاب ولو ادعى اب الميثة انه امارها بعض ما في يدها
 من متاع او غيره كلف البينة كغيره من الانساب وفيه رواية بالفرق بين الاب وغيره
 ضعيفة * المقصد الثالث في دعوى الموارث وفيه مسائل * الاولى لو مات
 المسلم عن ابنين فتضارعا على تقدم اسلام احدهما على موت الاب وادعى الآخر

مثله فانكر آخره فالقول قول المتفق علي تقدم اسلامه مع يمينه انه لا يعلم ان اخاه
 اسلم قبل موت ابيه وكذا لو كانا مملوكين نأعتقا واتفقا علي تقدم حرية احدهما واختلعا
 في الآخر * الثانية لو اتفقا علي ان احدهما اسلم في شعبان والاخر في غيره رمضان ثم قال
 المتقدم مات الاب قبل شهر رمضان وقال المتأخر مات الاب بعد دخول رمضان كان
 الاصل بقاء الحيوة والتركة بينهما نصفين * الثالثة دار في يد انسان ادعى آخر انها
 له ولاخيه الغائب اوثا عن ابيهما واقام بيته فان كانت كاملة وشهدت انه لا وارث
 سواهما سلم اليه النصف وكان الباقي في يد من كانت الدار في يده وفي الخلاف تجعل
 في يد امين حتى يعود ولا يلزم القابض للنصف اقامة ضممين بما تبض ونعني بالكاملة
 ذات المعرفة المتقدمة والخبرة الباطنة ولولم تكن البينة كاملة وشهدت انها لا تعلم وارثا
 غيرهما ارجي التسليم حتى يبحث الحاكم عن الوارث مستقصيا بحيث لو كان وارث
 اظهر وحيد يسلم الي الحاضر نصيبه ويضمينه استظهارا ولو كان ذا فرض اعطي مع
 اليقين بانتفاء الوارث نصيبه تاما وعلي التقدير الثاني يعطيه اليقين ان كان وارث
 فيعطى الزوج الربع والزوجة ربع الثمن معجلا من غير تضمين وبعد البحث يتم
 الحصة مع التضمين ولو كان الوارث ممن يحجبه غيره كالاخ فان اقام البينة الكاملة
 امطي المال وان اقام بيته غير كاملة امطي بعد البحث والاستظهار بالتضمين *
 الرابعة اذ ماتت امرأة وابنها فقال اخوها مات الولد اولاً ثم المرأة فال ميراث لي وللزوج
 نصفان وقال الزوج بل ماتت المرأة ثم الولد فالمال لي قضي لمن تشهد له البينة ومع
 عدمها لا يقضى باحد الدعويين لانه لا ميراث الام مع تحقق حيوة الوارث فلا ترث الام
 من الولد ولا الابن من امه وتكون تركة الابن لابيئه وتركة الزوجة بين الاخ والزوج *
 الخامسة لو قال هذه الامة ميراث من ابي وقالت الزوجة هذه اصدتني اباها ابوك
 ثم اقام كل منهما بيته قضي ببينة المرأة لانها تشهد بما يهكس خفاؤه عن الاخرى *

المقصد الرابع في الاختلاف في الولدان أو طمى اثنان امرأة وطناً يلحق به النسب
إصابان تكون زوجة لأحدهما ومشتبهة على الآخر ومشتبهة عليهما أو يعقد كل واحد منهما
عليها عقداً فاسداً ثم تأتي بولد لستة أشهر فصلهما ما لم يتجاوز اقصى الحمل فحينئذ
يُفرع بينهما ويلحق بمن نصيبه القرعة سواء كان الواطنان مسلمين أو كافرين
أو عبيدين أو حريين أو مختلطين في الاسلام والكفر والحرية والرق أو اباً وابنه هذا إذا لم تكن
لأحدهما بيّنة ويلحق بالنسب بالفراش المنفرد والدموى المنفردة وبالفراش المشترك
والدموى المشتركة ويتضح فيه بالبيّنة ومع عدمها بالقرعة *

كتاب الشهادات

والنظر في اطراف خمسة * الطرف الاول في صفات الشهود ويشترط فيه ستة اوصاف *
الاول البلوغ فلا تقبل شهادة المصبي ما لم يصير مكلفاً وقيل تقبل مطلقاً إذا بلغ عشرين وهو
متروك واختلفت مباحة الاصحاب في قبول شهادتهم في الجراح والقتل فروى جميل
عن ابي عبد الله عليه السلام تقبل شهادتهم في القتل ويؤخذ بأول كلامهم ومثله روى
محمد بن حمزاة عن ابي عبد الله عليه السلام وقال الشيخ في النهاية تقبل شهادتهم
في الجراح والقصاص وقال في الخلاف تقبل شهادتهم في الجراح ما لم يتفرقوا إذا اجتمعوا
على مباح والتهجم على الدماء بخبر الواحد خطر فالأولى الإقتصار على القبول
في الجراح بالشروط الثلاثة بلوغ العشرة وبقاع الاجتماع إذا كان على مباح تمسكاً
بموضع الوفاق * الثاني كمال العقل فلا تقبل شهادة المجنون إجماعاً أما من يناله
الجنون أرواً فلا بأس بشهادته في حال إفاقته لكن بعد استظهار الحاكم بما يتيقن معه
حضور ذهنه واستكمال فطنته وكذا من يعرض له السهو غالباً فربما سمع الشيء ونسي
بعضه فيكون ذلك مغيراً لفائدة اللفظ وناقلاً لعناه فحينئذ يجب الاستظهار عليه حتى

يستثبت ما يشهد به وكذا المغفل الذي في جبلته البله فربما استغلط لعدم تغطئه لمزايا
الامور فالاولى الاعراض من شهادته مالم يكن الامر الجلي الذي يتحقق الحاكم
استثبات الشاهد له وانه لايسهوي في مثله * الثالث الايمان فلا تقبل شهادة غير المؤمن
وان اتصف بالاسلام على مؤمن ولا غيره لاتصافه بالفسق والظلم المانع من قبول
الشهادة نعم تقبل شهادة الذمي خاصة في الوصية اذ لم توجد من عدول المسلمين
من يشهد بها ولا يشترط كون الموصي في ضربة وباشترطه رواية مطرحة ويثبت الايمان
بمعرفة الحاكم اقيام البينة او الاقرار وهل تقبل شهادة الذمي على الذمي قيل لا وكذا
لا تقبل على غير الذمي وقيل تقبل شهادة كل ملة على ملتهم وهو استناد الى رواية
سماعة والمنع اشبه * الرابع العدالة اذ لا طمانينة مع التظاهر بالفسق ولا ريب في زوالها
بموانعة الكيثر كالقتل والزنا واللواط وغصب الاموال المعصومة وكذا بموانعة الصغائر
مع الاصرار او في الاغلب املوكان في النمرة فقد قيل لا يقدح لعدم الانفكاك منها الا فيما
يقبل فاشترطه التزام للاشق وقيل يقدح لامكان التدارك بالاستغفار والاول اشبه وربما
تروهم واهم ان الصغائر لا تطلق على الذنوب الا مع الاحباط وهذا بالاعراض منه تحقيق
فان اطلاقها بالنسبة ولكل فريق اصطلاح ولا يندرج في العدالة ترك المندوبات ولو اصر
مضربا عن الجميع مالم يبلغ حدا يؤذن بالتهاون بالسنن وهنا مسائل * الاولى كل
مخالف في شيء من اصول العقائد ترد شهادته سواء استند في ذلك الى التقليد او الى
الاجتهاد ولا ترد شهادة المخالف في الفروع من معتقدي الحق اذ لم يخالف الاجماع
ولا يفسق وان كان مخطئا في اجتهاده * الثانية لا تقبل شهادة الغازي ولو تاب قبلت
وحدة التوبة ان يكذب نفسه وان كان صادقا ويؤري باطبا وقيل يكذبها ان كان كذبا
ويخطئها في الملاء ان كان صادقا والاول مروي وفي اشتراط اصلاح العمل زيادة من
التوبة ترد والاقرب الاكتفاء بالاستمرار لان بقاءه على التوبة اصلاح ولو مائة ولان

بينه بالتدفع أو صدقة المفذوف فلاحد عليه ولا رد * الثالثة اللعب بالآلات القمار كلها
 حرام كالشطرنج والفرد والاربعة مشرو وغير ذلك سواء قصد المحقق أو اللهو والقمار * الرابعة
 شارب المسكر ترد شهادته ويفسق خمرًا كان أو نبذًا أو رتعا أو منصفًا أو فضيخًا ولو شرب
 منه فطرةً وكذا الفقام وكذا العصير إذا غلام من نفسه أو بالنار ولو لم يسكر الآن يغلي
 حتى يذهب ثلثاه أصافير العصير من التمر أو البسر فالأصل أنه حلال ما لم يسكر
 ولا بأس باتخاذ الخمر للتخليل * الخامسة مد الصوت المشتمل على الترجيع المطرب
 يفسق فاعله وترد شهادته وكذا مستمعه سواء استعمل في شعرا أو قران ولا بأس بالحداء
 ويحرم من الشعر ما تضمن كذباً أو هجاء مؤمن أو تشبيهاً بامرأة معروفة غير محللة له
 وماعداه مباح والاكتار منه مكروه * السادسة الزمر والعود والصنج وغير ذلك من آلات
 اللهو وحرام يفسق فاعله ومستمعه ويكره الدف في الأملاك والختان خاصة * السابعة
 الحسد معصية وكذا بغض المؤمن والتظاهر بذلك فادح في العدالة * الثامنة لبس الحرير
 للرجال في غير الحرب اختياراً محرم ترد به الشهادة وفي الاتكاء عليه والافتراش له ترد
 والجواز مروي وكذا يحرم التختم بالذهب والتحلي به للرجال * التاسعة اتخاذ الحمام
 للأنس وإنقاذ الكتب ليس بحرام وإن اتخذها للفرحة والتطير فهو مكروه والرهان
 عليها قمار * العاشرة لا ترد شهادة أحد من أرباب الصنائع المكروهة كالصياغة وبيع الرقيق
 ولا من أرباب الصنائع الدينية كالحياسة والحجامة ولو بلغت في الدناءة كالزبال والوقاد
 لأن الوثوق بشهادته مستند إلى تقواه * الخامس ارتفاع التهمة ويتحقق المقصود ببيان
 مسائل * الأولى لا تقبل شهادة من يجرب بشهادته نفعاً كالشريك فيما هو شريك فيه
 وصاحب الدين إذا شهد للمحجور عليه أو السيد لعبد المأذون أو الوصي فيما هو وصي
 فيه وكذا لا تقبل شهادة من يستدفع بشهادته ضرراً كشهادة أحد العاقلة بجرح شهود
 الجنانية وكذا شهادة الوكيل والوصي بجرح شهود المدعي على الموصي أو الموكل *

الثانية العداوة الدينية لا تمنع القبول فان المسلم تقبل شهادته على الكافر أما الدينونة فانها تمنع سواء تضمنت نسفاً أو لم تتضمن ويتحقق العداوة بان يعلم من حال احدهما السرور بمساةة الآخر والمساءة بسرورة او يقع بينهما تغاضف وكذا لو شهد بعض الرفقة لبعض على القاطع عليهم الطريق لتحقيق التهمة اما لو شهد العدو لعدوه قبلت لانتفاه التهمة * الثالثة النسب وان قرب لا يمنع قبول الشهادة كآلآب لولده وعليه والولد لوالده والآخ لآخيه وعليه وفي قبول شهادة الولد على والده خلاف والمنع اظهر سواء شهد بمال او بحق متعلق ببدنه كالتصاص والحد وكذا تقبل شهادة الزوج لزوجته والزوجة لزوجها مع غيرها من اهل العدة ومنهم من شرط في الزوج الضميمة كالزوجة ولا وجه له ولعل الفرق انما هو الاختصاص الزوج بمزيد القوة في المزاغ ان تجذبهم داعى الرقة والفائدة تظهر لو شهد فيما تقبل فيه شهادة الواحد مع اليمين وتظهر الفائدة في الزوجة لو شهدت لزوجها في الوصية وتقبل شهادة الصديق لصديقه وان تأكدت بينهما الصحبة والملاطفة لان العدة لا تمنع التسامح * الرابعة لا تقبل شهادة النساء في كنهه لانه يسخط اذا منع ولان ذلك يؤذن بمهابة النفس فلا يؤمن على المال ولو كان ذلك مع الضرورة نادراً لم يقدح في شهادته * الخامسة تقبل شهادة الاجير والضيف وان كان لهما ما ميل الى المشهود له لكن يرفع التهمة تهماً كهما بالامانة * لواحق هذا الباب وهي ستة * الاولى الصغير والكفر والفاسق المعلن اذا هرفوا شيئاً ثم زال المانع عنهم فاقاموا تلك الشهادة قبلت لاستكمال شرائط القبول ولو اقامها احدهم في حال المانع فردت ثم اعادها بعد زوال المانع قبلت وكذا العبد لو ردت شهادته على مولاه ثم اعادها بعد عتقه او الولد على ابيه فردت ثم مات الاب واعادها واما الفاسق المستتر اذا اقام فردت ثم تاب واعادها فهنا تهمة الحرس على دفع الشبهة منه لاهتمامه باصلاح الظاهر لكن الاشبه القبول * الثانية قيل لا تقبل شهادة المملوك اصلاً وقيل تقبل مطلقاً وقيل

تقبل لأعلى مولا، ومنهم من عكس والاشهر القبول الأعلى المولى ولو اصدق قبلت
شهادته على مولا، وكذا حكم المذبح والمكاتب المشروط أما المطلق فاذا ادعى من مكاتبته
شيئاً قال في النهاية تقبل على مولا بقدر ما تحررو منه وفيه تردد اقربه المنع * الثالثة اذا
سمع الاقرار صار شاهداً وان لم يستدعه المشهود عليه وكذا الوسمع اثنين يوقعان عقداً كالبيع
والاجارة والنكاح وغيره وكذا لو شاهد الغصب او الجنابة وكذا لو قال له الغريم ان لا تشهد
علينا فسمع منهما او من احدهما ما يوجب حكماً وكذا لو خبي فنطق المشهود عليه
مستبرئاً * الرابعة التبرع بالشهادة قبل السؤال يطرق التهمة فيمنع القبول أما
في حقوق الله او الشهادة للمصالح العامة فلا يمنع اذ لا مدعي لها وفيه تردد * الخامسة
المشهور بالفسق اذا تاب لتقبل شهادته الوجه انها لا تقبل حتى يستبان استمراره على
الصلاح وقال الشيخ يجوز ان يقول تَبْ أَقْبَلْ شهادتك * السادسة اذا حكم الحاكم ثم
تبين في الشهود ما يمنع القبول فان كان مستجداً بعد الحكم لم يقدح وان كان حاصلاً
قبل الائمة وخفي عن الحاكم نقض الحكم * الوصف السادس طهارة المؤيد فلا تقبل
شهادة ولد الزنا اصلاً وقيل تقبل في الشيء اليسير مع تمسكه بالصلاح وبه رواية
نادرة ولو جهلت حاله قبلت شهادته وان نالته بعض اللسن * الطرف الثاني فيما
به يصير شاهداً والضابط العلم لقوله تعالى وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ولقوله عليه السلام
وقد سئل عن الشهادة هل ترى الشمس على مثلها فاشهد اودع ومستندها اما المشاهدة
او السماع اوهما فما يفتقر الى المشاهدة الافعال لان آلة السمع لا يدركها كالغصب والسرقة
والقتل والرضاع والولادة والزنا واللواط فلا يصير شاهداً لشيء من ذلك الا بالمشاهدة
وتقبل فيه شهادة الاصم وفي رواية تؤخذ باول قوله لا ينافيه وهي نادرة وما يكفي فيه
السمع فالنسب والموت والملك المطلق لتعذر الوقوف عليه بمشاهدة في الاغلب ويتحقق
كل واحد من هذه بتوالي الاخبار من جماعة لا يضيهم قيد المواعدة لو استفيض ذلك

حتى يتأخّر العلم وفي هذا مندي تردد وقال الشيخ رح لو شهد عدلان فصاعداً صار
السامع متحتملاً وشاهد أصل لا شاهداً على شهادتهما لأن ثمرة الاستفاضة الظن
وهو حاصل بهما وهو ضعيف لأن الظن يحصل بالواحد فرع لو سمعه يقول للكبير هذا
ابني وهو ساكت أو قال هذا أبي وهو ساكت قال في المبسوط صار متحتملاً لأن مكوثه
في معرض ذلك رضى بقوله مرناً وهو بعيد لاحتماله غير الرضاء * **تفريع** على القول
بالاستفاضة * الأول الشاهد بالاستفاضة لا يشهد بالسبب مثل البيع والهبة والاستغنام
لأن ذلك لا يثبت بالاستفاضة فلا يغزى الملك اليه مع اثباته بالشهادة المستندة إلى
الاستفاضة أما الوعزاه إلى الميراث صَحَّ لأنه يكون من الموث الذي يثبت بالاستفاضة
والفرق تكلف لأن الملك إذا ثبت بالاستفاضة لم يقدح الضميمة مع حصول ما يقتضي
جواز الشهادة * الثاني إذا شهد بالملك مستنداً إلى الاستفاضة هل يفتقر إلى مشاهدة
اليدين والتصرف الوجه لا أمالوكان لواحد يد ولآخر سماع مستفيض فالوجه ترجيح
اليدين السماع قد يحتمل إضافة الاختصاص المطلق المحتمل للملك وغيره فلا تزال
اليدين المحتملة مسائل **ثالث** * الأولى لا ريب أن المتصرف بالبناء والهدم والاجارة
يغير منازع يشهد له بالملك المطلق أمام من في يده دار فلا شبهة في جواز الشهادة له باليد
وهل يشهد له بالملك المطلق قيل نعم وهو المروي وفيه إشكال من حيث أن اليدين لو أوجب
الملك لم تسمع دعوى من يقول الدار التي في يدي هذا لي كما لا تسمع لو قال ملك
هذا لي * الثانية الوقف والنكاح يثبت بالاستفاضة أمام من ما قلناه فلا ريب فيه وأما
على الاستفاضة المفيدة لغالب الظن فلأن الوقف للتأيد فلو لم تسمع فيه الاستفاضة
لبطلت الوقوف مع امتداد الاوقات وفناء الشهود وأما النكاح فلأنه نقضي بأن خديجة
عليها السلام زوجة النبي عليه السلام كما نقضي بانها أم فاطمة عليها السلام ولوقيل
لأن الزوجية تثبت بالتواتر كان لنا أن نقول أن التواتر لا يثمر إلا إذا استند السماع

الذي محسوس ومن العلوم ان المخبرين لم يخبروا من مشاهدة العقد ولا من اقرار النبي عليه السلام بل نقل الطبقات متصل الى الاستفاضة التي هي الطبقة الاولى ولعل هذا شبه بالصواب * الثالثة الاخرى يصح منه تحمل الشهادة وادائها ويبنى على ما يتحققه الحاكم من اشارته فان جهلها اعتمد فيها على ترجمة العارف باشارته نعم يفتقر الى مترجمين ولا يكون المترجمان شاهدين على شهادته بل يثبت الحكم بشهادته اصلاً لا بشهادة المترجمين فرماً * الثالث ما يفتقر الى السماع والمباشرة كالنكاح والبيع والشراء والصلح والاجارة فان حاسة السمع يكفي في فهم اللفظ ويحتاج الى البصر لمعرفة اللفظ ولا لبس في شهادة من اجتمع له الحاستان اما الاعمى فتقبل شهادته في العقد قطعاً لتحقيق الآلة الكافية في فهمه فان انضم الى شهادته معرّنان جاز له الشهادة على العاقد مستنداً الى تعريفهما كما يشهد المبصر على تعريف غيره ولو لم يحصل ذلك وعرف هو صوت العاقد معرفة يزول معها الاشتباه قيل لا تقبل لان الاصوات تتماثل والوجه انها تقبل فان الاحتمال يندفع باليقين لاننا نكلم على تقديره بالجملة فان الاعمى تصح شهادته متحماً ومؤدياً من علمه ومن الاستفاضة فيما يشهد فيه بالاستفاضة ولو تحمل شهادة وهو مبصر ثم عمي فان عرف نسب المشهود عليه اقام الشهادة وان شهد على العين وعرف الصوت يقيناً جاز ايضاً اما شهادته على المقبوض فماضية قطعاً وتقبل شهادته اذا ترجم للحاكم مباررة حاضر منده * الطرف الثالث في اقسام الحقوق وهي قسمان حق الله سبحانه وحق آدمي * والاول منه ما لا يثبت الا بربعة رجال كالزنا واللواط والسحق وفي اتيان البهائم قولان اصحهما ثبوته بشاهدين ويثبت الزنا خاصة بثلاثة رجال وامرأتين وبرجلين واربع نساء غير ان الاخير لا يثبت به الرجم ويثبت به الجلد ولا يثبت بغير ذلك ومنه ما يثبت بشاهدين وهو ما عدا ذلك من الجنايات الموجبة للحدود كالسرقة وشرب الخمر والرذة ولا يثبت شيء

من حقوق الله سبحانه بشاهد وامرأتين ولا بشاهد ويمين ولا بشهادة النساء منفردات ولو كثرن واما حقوق آدمي فنثنته منها ما لا يثبت الا بشاهدين وهو الطلاق والخلع والوكالة والوصية اليه والنسب ورؤية الاهله وفي العتق والقصاص والنكاح تردد اظهره ثبوته بالشاهد وامرأتين ومنها ما يثبت بشاهدين وشاهد وامرأتين وشاهد ويمين وهذا الديون والاموال كالقرض والقراض والغصب وعقود المعاوضات كالبيع والصرف والسلم والصلح والاجارات والمساقاة والرهن والوصية له والجناية التي توجب الدية وفي الوقف تردد اظهره انه يثبت بشاهد وامرأتين وبشاهد ويمين ومنها ما يثبت بالرجال وبالنساء منفردات ومنضمات وهو الولادة والاستهلال وعيوب النساء الباطنة وفي قبول شهادة النساء منفردات في الرضاع خلاف اقربه الجواز وتقبل شهادة امرأتين مع رجل في الديون والاموال وشهادة امرأتين مع يمين ولا تقبل فيه شهادة النساء منفردات ولو كثرن وتقبل شهادة المرأة الواحدة في ربع ميراث المستهل وفي ربع الوصية وكل موضع تقبل فيه شهادة النساء لا يثبت باطل من أربع * مسائل * الاولى الشهادة ليست شرطاً في شيء من العقود الا في الطلاق ويستحب في النكاح والرجعة وكذا في البيع * الثانية حكم الحاكم تبع للشهادة فان كانت محقة نفذ الحكم باطناً وظاهراً والآنفذ ظاهراً وبالجمله الحكم ينفذ عندنا ظاهراً لا باطناً ولا يستقيم الشهود له ما حكم له الامع العلم بصحة الشهادة او الجمل بحالها * الثالثة اذا ادعى من له اهلية الحمل وجب عليه وقيل لا يجب والاول مروى والوجوب على الكفاية ولا يتعين الامع عدم غيره ممن يقوم بالحمل اما الاداء فلا خلاف في وجوبه على الكفاية فان قام غيره مقطوعه وان امتنعوا لحقهم الذم والعقاب ولو عدم الشهود الاثنان تعين هليهما ولا يجوز لهما التخلف الا ان تكون الشهادة مضرّة بهما ضرراً غير مستحق * الطرف الرابع في الشهادة على الشهادة وهي مقبولة في حقوق الناس عقوبة كانت كالقصاص او غير

مقبولة كالطلاق والنسب والعتيق او مالا كالتراض والقرض وعقود المعاوضات او مالا يطلع عليه الرجال غالباً كعيوب النساء والولادة والاستهلال ولا تقبل في الحدود سواء كانت لله محضاً كحد الزنا واللواط والسحق او مشتركة كحد السرقة والقتل على خلاف فیهما ولا بد ان يشهد اثنان على الواحد لان المراد اثبات شهادة الاصل وهو لا يتحقق بشهادة الواحد فلو شهد على كل واحد اثنان صمّم وكذا لو شهد اثنان على شهادة كل واحد من شاهدي الاصل وكذا لو شهد شاهد اصل وهو مع آخر على شهادة اصل آخر وكذا لو شهد اثنان على جماعة كفى شهادة الاثنين على كل واحد منهم وكذا لو كان شهود الاصل شاهداً وامرأتين فشهد على شهادتهما اثنان او كان شهود الاصل نساء فيما تقبل فيه شهادتهن منفردات كفى شهادة اثنتين عليهن ولله تحمل مراتب اتمها ان يقول شاهد الاصل اشهد على شهادتي انني اشهد على فلان بن فلان لفلان بن فلان بكذا وهو الاسترعاء واخفص منه ان يسمعه يشهد عند الحاكم اذ لا ريب في تصريحه هناك بالشهادة ويليه ان يسمعه يقول اننا اشهد لفلان بن فلان على فلان بن فلان بكذا ويذكر السبب مثل ان يقول من ثوب او عقار اذ هي صورة جرم وفيه تردد اما لو لم يذكر سبب الحق بل اقتصر على قوله انا اشهد لفلان على فلان بكذا لم يصح مطلقاً لاعتبار التسامح بمثله وفي الفرق بين هذه وبين ذكر السبب اشكال ففي صورة الاسترعاء يقول اشهدني فلان على شهادته وفي صورة سماعه عند الحاكم يقول اشهدان فلانا شهد عند الحاكم بكذا وفي صورة السماع لا عنده يقول اشهدان فلانا شهد على فلان لفلان بكذا بسبب كذا ولا تقبل شهادة الفرع الا عند تعذر حضور شاهد الاصل ويتحقق العذر بالمرض وما مائله وبالعيب ولا تقدير لها وضابطه مراعاة المشقة على شاهد الاصل في حضوره ولو شهد شاهد الفرع فانكر الاصل فالمرؤي العمل بشهادة اعدلهما فان تساوى اطرح الفرع وهو يشك كل بيمان الشرط في قبول الفرع مدم الاصل وربما امكن لو قال الاصل

لا علم ولو شهد الغرماء ثم حضر شاهد الاصل فان كان بعد الحكم لم يتدح في الحكم
وافقاً او خالفاً وان كان قبله سقط اعتبار الفرع وبقي الحكم لشاهد الاصل ولو تغيرت
حال الاصل بفسق او كفر لم يحكم بالفرع لان الحكم مستند الى شهادة الاصل وتقبل
شهادة النساء على الشهادة فيما تقبل فيه شهادة النساء منفردات كالعيوب الباطنة
والاستهلال والوصية وفيه تردد اشبهه المنع ثم الفرعان ان سمياً الاصل وعدلاً قبل وان
سمياً ولم يعدلاً سمعها الحاكم وبحت من الاصل وحكم مع ثبوت ما يقتضي القبول
وطرح مع ثبوت ما يمنع لو حضر وشهد اما لو عدلاً ولم يسمياً لم تقبل ولو اقر باللواط
او بالنزنا بالعمة او الخالة او بوطي بهيمة ثبت بشهادة شاهدين وتقبل في ذلك الشهادة
على الشهادة ولا يثبت بها حد ويثبت انتشار حرمة النكاح وكذا لا يثبت التعزير في وطى
البهيمة ويثبت تحريم الاكل في الماء كونه في الأخرى وجوب بيعها في بلد آخر * الطرف
الخامس في اللواحق وهي قسمان * الأول في اشتراط توارد الشاهدين على المعنى الواحد
وتترتب عليه مسائل * الأولى توارد الشاهدين على الشيء الواحد شرط في القبول
فان اتفقا معنى حكم بهما وان اختلفا لفظاً اذ لا فرق بين ان يقولوا غصب وبين
ان يقول احدهما غصب والاخر انتزع فهرأولا يحكم بهما لو اختلفا معنى مثل ان يشهد
احدهما بالبيع والاخر بالافرار بالبيع لانهما شيئان مختلفان نعم لو حلف مع احدهما
ثبت * الثانية لو شهد احدهما انه سرق نصاً باعدوة وشهد الاخر انه سرق مشية لم يحكم
بها لانها شهادة على فعلين وكذا لو شهد الاخر انه سرق ذلك بعينه مشية لتحقيق التعارض
ولو تغاير الفعلين * الثالثة لو قال احدهما سرق ديناراً وقال الاخر درهمين او قال احدهما سرق
ثوباً ابيض وقال الاخر اسود وفي كل واحدة يجوز ان يحكم مع احدهما مع يمين المدعي
لكن يثبت له الغرم ولا يثبت له القطع ولو تعارض في ذلك بينتان على عين واحدة
سقط القطع للشبهة ولم يمسقط الغرم ولو كان تعارض البينتين لاعلى عين واحدة ثبت

الثوبان والدرهمان * الرابعة لو شهد احدهما انه باعه هذا الثوب فدوة بدينار وشهد الآخر انه باعه ذلك الثوب بعينه في ذلك الوقت بدينارين لم يثبتا لتحقيق التعارض وكان له المطالبة بايهما شاء مع اليمين ولو شهد له مع كل واحد شاهد آخر ثبت له الديناران ولا كذلك لو شهد واحد بالاقرار بالالف والآخر بالفين فانه ثبت الالف بهما والآخر بانضمام اليمين ولو شهد بكل واحد شاهدان يثبت الالف بشهادة الجميع والالف الآخر بشهادة اثنين وكذا لو شهد انه سرق ثوبا قيمته درهم وشهد الآخر انه سرقه وقيمتة درهمان ثبت الدرهم بشهادتهما والآخر بالشاهد واليمين ولو شهد بكل صورة شاهدان ثبت الدرهم بشهادة الجميع والآخر بشهادة الشاهدين بهما ولو شهد احدهما بالقذف فدوة والآخر عشيّة او بالقتل كذلك لم يحكم بشهادتهما لانها شهادة على فعلين لما لو شهد احدهما باقراره بالعربية والآخر بالعجمية قبل لانه اخبار عن شيء واحد * القسم الثاني في الطواري وهي مسائل * الاولى لو شهدا ولم يحكما بهما فمات احدهما بهما وكذا لو شهدا ثم زكيا بعد الموت * الثانية لو شهدا ثم فسقا قبل الحكم حكم بهما لان الاعتبار بالعدالة عند الإقامة ولو كان حقا لله كحد الزنا لم يحكم لانه مبني على التخفيف ولانه نوع شبهة وفي الحكم بحد القذف والقصاص تردن اشبهه الحكم لتعلق حق الأدمي به * الثالثة لو شهدا لمن يرتأه فمات قبل الحكم فانتقل المشهود به اليهما لم يحكم لهما بشهادتهما * الرابعة لو رجعا من الشهادة قبل الحكم لم يحكم ولورجعا بعد الحكم والاستيفاء وتلف المحكوم به لم ينقض الحكم وكان الضمان على الشهود ولورجعا بعد الحكم وقبل الاستيفاء فان كان حد الله نقض الحكم للشبهة الموجبة للسقوط وكذا لو كان للأدمي كحد القذف او مشتركا كحد السرقة وفي نقض الحكم لما عدا ذلك من الحقوق تردن اما لو حكم وسلم فرجعوا والعين قائمة فالاصح انه لا ينقض الحكم ولا يستعاد العين وفي النهاية تردن على صاحبها الاول اظهر * الخامسة المشهود به ان كان

قتلاً أو جرحاً فاستوي ثم رجعوا فان قالوا تعمدنا اقتص منهم وان قالوا اخطأنا كان عليهم
الدية وإن قال بعضهم تعمدنا وبعضهم اخطأنا فعلى المقترب بالعمد القصاص وعلى المقترب
بالخطاء نصيبه من الدية ولو ابي الدم قتل المقرين بالعمد اجمع ورد الفاضل من دية
صاحبه وله قتل البعض ويرد الباقي قدر جنايتهم ولو قال احد شهود الزنا بعد رجم
المشهود عليه تعمدت فان صدقه الباقي كان لاولياء الدم قتل الجميع ويرد ما فضل
من دية المرحوم وان شأوا قتلوا واحداً ويرد الباقي تكملة ديته بالحصص بعد وضع
نصيب المقتول وان شأوا قتلوا اكثر من واحد ورد الاولياء ما فضل عن دية صاحبهم
واكمل الباقي من الشهود ما يعوز بعد وضع نصيب المقتولين اما لو لم يصدق الباقي
لم يمتز اقراء الاعلى نفسه فحسب وقال في النهاية يقتل ويرد عليه الباقي ثلثة ارباع
الدية ولا وجه له ولو شهدا بالعتق فحكم ثم رجعا ضمنا القيمة تعمداً او خطاءً لأنهما
اتلفاه بشهادتهما * السادسة اذا ثبت انهم شهدوا بالزور نقض الحكم واستعيد المال
فان تعذر غرم الشهود ولو كان قتلان ثبت عليهم القصاص وكان حكمهم حكم الشهود اذا اقرروا
بالعمد ولو باشر الولي القصاص واعترف بالتزوير لم يضمن الشهود وكان القصاص
على الولي * السابعة اذا شهدا بالطلاق ثم رجعا فان كان بعد الدخول لم يضمن
وان كان قبل الدخول ضمنا نصف المهر المسمى لانهما لا يضمنان الا ما دفعه المشهود عليه
بسبب الشهادة **قروع** * الاول اذا رجعا معاً ضمنا بالسوية فان رجع احدهما
ضمن النصف ولو ثبت بشاهد واحد تين فرجعوا ضمن الرجل النصف وضمنت
كل واحدة الربع ولو كان مشر نسوة مع شاهد فرجع الرجل ضمن السدس وفيه تردد *
الثاني لو كان الشهود ثلثة ضمن كل واحد منهم الثلث ولو رجع واحد منهم منفرداً
وربما خطر انه لا يضمن لان في الباقيين ثبوت الحق ولا يضمن الشاهد ما يحكم
به بشهادة غيره للمشهود له والاول اختيار الشيخ رج وكذا لو شهد رجل وعشه نسوة فرجع

ثمان منهن قيل كان على كل واحدة نصف السدس لاشتراكهم في نقل المال والاشكال فيه كما في الاول * الثالث لو حكم فقامت بينة بالجرح مطلقا لم ينقض الحكم لاحتمال التجدد بعد الحكم ولو تعين الوقت وهو متقدم على الشهادة نقض ولو كان بعد الشهادة وقبل الحكم لم ينقض واذا نقض الحكم فان كان قتلًا او جرحًا فلا قود والدية في بيت المال ولو كان المباشر للقصاص هو الولي ففي ضمانه تردد والاشبه لا يضمن مع حكم الحاكم واذنه ولو قتل بعد الحكم وقبل الاذن ضمن الدية اما لو كان مالا فانه يستعاد ان كانت العين باقية وان كانت تالفة فعلى المشهود له لانه ضمن بالقبض بخلاف القصاص ولو كان معسرا قال الشيخ رح ضمن الامام ويرجع به على المحكوم له اذا ايسر وفيه اشكال من حيث استقرار الضمان على المحكوم له بتلف المال في يده فلا وجه لضمان الحاكم * مسائل * الاولى اذا شهد اثنان ان الميت اعتق احدهما ليكف قيمته الثلث وشهد آخرون ان الوراثة ان العتق لغيره وقيمته الثلث فان قلنا المنجزات من الاصل عتقا وان قلنا تخرج من الثلث فقد اعتق احدهما فلن صرفنا السابق صريح عتقه وبطل الآخرون جهل استخرج بالقرعة ولو اتفق عتقهما في حالة واحدة قال الشيخ يقرع بينهما ويعتق المقروع ولو اختلفت قيمتهما اعتق المقروع فان كان بقدر الثلث صرح وبطل الآخرون ان ازيد صرح العتق منه في القدر الذي يحتمله الثلث وان نقص اكملنا الثلث من الآخر * الثانية اذا شهد شاهدان بالوصية لزيد وشهد من ورثته عدلان انه رجع من ذلك واوصى لخالد قال الشيخ تقبل شهادة الرجوع لانهم لا يجزآن نفعًا وفيه اشكال من حيث ان المال يؤخذ من يدهما فمأخرهما المدمي * الثالثة اذا شهد شاهدان لزيد بالوصية وشهد شاهد بالرجوع وانه اوصى لعمر وكان لعمر وإن يحلف مع شاهد لان شهادته منفردة لا تعارض الاولى * الرابعة لو اوصى بوصيتين منفردتين فشهد الآخرون انه رجع عن احدهما قال الشيخ لا تقبل لعدم التعيين فهي كما

لوشهدت بدان لزيد او عمرو * الخامسة اذا ادعى العبد العتق واقام بينة يفتقر الى البحث
وسأل التفريق حتى تثبت التزكية قال في المبسوط يفرق وكذا قال لو اقام مدعى المال
شاهداً واحداً وادعى ان له آخرو سؤال حبس الغريم لانه متمسك من اثبات حقه
باليمين وفي الكل اشكال لانه تعجيل العقوبة قبل ثبوت الدعوى *

كتاب الحدود والتعزيرات

كل ماله عقوبة مقدرة يسمى حدًا وما ليس كذلك يسمى تعزيرًا واسباب الأول
سنة الزنا وما يتبعه والغذف والسرقة وشرب الخمر وقطع الطريق والثاني اربعة البغي
والردة واتيان البهيمة وارتاب ماسوي ذلك من المحارم فلنفرد لكل قسم بابا عدا
ما يتداخل اوسبق **الباب الاول** في حد الزنا والنظر في الموجب والحد واللواحق
اما الموجب فهو ايلاج الانسان ذكرا في فرج امرأة محرمة من غير عقد ولا ملك
ولاشبهة ويتحقق ذلك بغيبوبة الحشفة قبلا او دبرا ويشترط في تعلق الحد العلم بالتحريم
والاختيار والبلوغ وفي تعلق الرجم مضافا الى ذلك الاحصان ولتزوج محرمة كالام
والمرضعة والحصنة وزوجة الولد والاب فوطي مع الجهل بالتحريم فلا حد ولا ينهض
العقد بانفراده شبهة في سقوط الحد ولو استأجرها للوطي لم يسقط بمجرد ولوتوهم الحل
به سقط وكذا يستط في كل موضع يتوهم الحل كمن وجد على فراشه امرأة فظنهم زوجته
فوطيهم ولوتشبهت له فعلها الحدود وفي رواية يقام عليها الحد جهر او عليه سرا وهي
متروكة وكذا يستط لو اباحتها نفسها فتوهم الحل ويسقط الحد مع الإكراه وهو يتحقق في طرف
المرأة قطعاً وفي تحقيقه في طرف الرجل تردد والاشبه امكانه لما يعرض من ميل الطبع
الزجور بالشرع وينبت للمكرهة على الواطئ مثل مهر نسائها على الاظهر ولا يثبت
الاحصان الذي يجب معه الرجم حتى يكون الواطئ بالغاً حراً ويطأ في فرج مملوك

بالعقد الدائم أو الرقّ متمكن منه يعمد عليه ويروح وفي رواية مهجورة دون مسافة
التقصير وفي اعتبار كمال العقل خلاف فلو وطئ المجنون مائنةً وجب عليه الحد رجماً
كان أو جلدًا هذا اختيار الشيخين روح وفيه تردد ويسقط الحد بأداء الزوجية ولا يكلف
المدعي بينة ولا يمينًا وكذا بدعوى ما يصلح شبهة بالنظر إلى المدعي والأحصان
في المرأة كالأحصان في الرجل لكن يراعى فيهما كمال العقل إجماعاً فلا رجم ولا حد
على المجنونة في حال الزنا ولو كانت محصنة وإن زنى بها العاقل ولا تخرج المطلقة
رجعية من الإحصان ولو تزوجت عاتمة كانت عليها الحد تاماً وكذا الزوج إن علم
التحريم والعدّة ولو جهل فلا حد ولو كان أحدهما عالماً حدّاً تاماً دون الجاهل
ولو أدمى أحدهما الجهالة قبل أن كان ممكناً في حقه وتخرج بالطلاق البائن من
الإحصان ولو راجع المخالعة لم يتوجه عليه الرجم إلا بعد الوطئ وكذا المملوك لو اعتق
والمكاتب إذا تحرروا يجب الحد على الأعمى فإن ادعى الشبهة قيل لا يقبل والاشبه
القبول مع الاحتمال ويثبت الزنا بالانفراد أو البينة أما الإقرار فيشترط فيه بلوغ المقر
وكماله والاختيار والحرية وتكرار الإقرار أربعاً في أربعة مجالس ولو أقر دون الأربع
لم يجب الحد ووجب التعزير ولو أقر أربعاً في مجلس واحد قال في الخلاف والمبسوط
لا يثبت وفيه تردد ويستوي في ذلك الرجل والمرأة ويقوم الإشارة المفيدة للإقرار
في الآخر مقام النطق ولو قال زنيْتُ بفُلانة لم يثبت الزنا في طرده حتى يكرره أربعاً
وهل يثبت القذف للمرأة فيه تردد ولو أقر بحدٍّ لم يبينه لم يكلف البيان وضرب حتى
ينهي عن نفسه وقيل لا يتجاوز به المائة ولا ينقص عن ثمانين وربما كان صواباً في طرف
الكثرة ولكن ليس بصواب في طرف النقصان لجواز أن يريد بالحد التعزير وفي التقبيل
والمضاجعة في أزار واحد والمعانقة روايتان أحدهما مائة جلدة والآخرى دون الحد وهي
أشهر ولو أقر بما يوجب الرجم ثم انكر سقط الرجم ولو أقر بحدٍّ غير الرجم لم يسقط بالإنكار

ولو اقرَّ بحدِّ ثم تاب كان الامام مخيراً في اقامته رجماً كان او جلداً ولو حملت ولا بعل
لم تُحدَّ الا ان تُقرَّ بالزنا اربعاً واما البيّنة فلا يكفي اقل من اربعة رجل او ثلثة وامرأتين
ولا تقبل شهادة النساء منفردات ولا شهادة رجل وست نساء وتقبل شهادة رجلين
واربع نساء ويثبت به الجلد دون الرجم ولو شهد مادون الاربع لم يجب حدّ وحدّ كل
منهم للفرقة ولا بدّ في شهادتهم من ذكر المشاهدة للولوج كالميل في المَكْحَلَة من غير عقد
ولا مملِك ولا شبهة ويكفي ان يقولوا لانعلم بينهما سبب التحليل ولو لم يشهدوا بالمعائنة
لم يُحدَّ المشهود عليه وحدّ الشهود ولا بدّ من تواردهم على الفعل الواحد والزمان الواحد
والمكان الواحد ولو شهد بعض بالمعائنة وبعض لا بها او شهد بعض بالزنا في زاوية من بيت
وبعض في زاوية اخرى او شهد بعض في يوم الجمعة وبعض في يوم السبت فلا حدّ ويحدّ
الشهود للذف ولو شهد بعض انه اكرهها وبعض بالمطوعة ففي ثبوت الحدّ على الزاني
وجهاً احدهما يثبت للاتفاق على الزنا الموجب للحدّ على كلا التقديرين والآخر
لا يثبت لان الزنا بقيد الاكراه غير به بقيد المطوعة فكانت شهادة على فعلين ولو اتام الشهادة
بعض في وقت حدّ للذف ولم يرتقب اتمام البيّنة لانه لا تاخير في حدّ ولا يقدح تقادم
الزنا في الشهادة وفي بعض الاخبار ان زاد من ستة اشهر لم تسمع وهو مطرح وتقبل
شهادة الاربع على الاثنين فما زاد ومن الاحتياط تغريق الشهود في الاقامة بعد الاجتماع
وليس بل لازم ولا تسقط الشهادة بتصديق المشهود عليه ولا بتكذيبه ومن تاب قبل قيام
البيّنة سقط عنه الحد ولو تاب بعد قيامها لم يمتط حدّاً كان او رجماً * النظر الثاني في الحدّ
وفيه مقامان الاول في اقسامه وهو قتل او رجم او جلد وجزؤ وتعريب اما القتل فيجب
عليه من زنى بذات محرم كالام والبنت وشبههما والذمي اذ ازنى بمسلمة وكذا
من زنى بامرأة مكرهاً لها ولا يعتبر في هذه المواضع الاحصان بل يقتل على كل حال
شيخاً كان او شاباً ويتساوى فيه الحر والعبد والمسلم والكافر وكذا قيل في الزاني بامرأة

ابيه او ابنه وهل يقتصر على قتله بالسيف قيل نعم وقيل بل يجلد ثم يقتل ان لم يكن
محصنا ويجلد ثم يرجم ان كان محصنا عملا بمقتضى الدليلين والاول اظهر واما
الرجم فيجب على المحصن ان اذنى ببالغة مائة فان كان شيخا او شيخة جلد ورجم
وان كان شابا ففيه روايتان احدهما يرجم لا غير والاخرى يجمع له بين الحددين
وهو اشبه ولو زنى البالغ المحصن بغير البالغة او المجنونة فعليه الحد لا الرجم وكذا المرأة
لو زنى بها الطفل ولو زنى بها المجنون فعليها الحد تاما وفي ثبوته في طرف المجنون تردد
الروى انه يثبت واما الجلد والتغريب فيجبان على الذكر الحر غير المحصن
يجلد مائة ويجز رأسه ويغرب عن مصره الى آخر ما مملكا كان او غير مملك وقيل
يختص التغريب بمن املك ولم يدخل وهو مبني على ان البكر ما هو والاشبه انه
صارة من غير المحصن وان لم يكن مملكا واما المرأة فعليها الجلد مائة ولا تغريب عليها
ولا جز والمملوك يجلد خمسين محصنا كان او غير محصن ذكر كان او انثى ولا جز
على احدهما ولا تغريب ولو تكرر من الحر الزنا فاقم عليه الحد مرتين قتل في الثالثة
وقيل في الرابعة وهو اولي واما المملوك فاذا اقيم عليه الحد سبعا قتل في الثامنة وقيل
في التاسعة وهو اولي وفي الزنا المتكرر حد واحد وان كثروا في رواية ابي بصير من ابي جعفر
رض ان زنى بامرأة مرارا فعليه حد وان زنى بنسوة فعليه في كل امرأة حد وهي
مطرحه ولو زنى الدمي بدمية رفعه الامام الى اهل نحلته ليقموا الحد على معتقدهم
وان شاء اقام الحد بموجب شرع الاسلام ولا يقام الحد على الحامل حتى تضع وتخرج
من نفاسها وترضع الولد ان لم يتفق له مرضع ولو وجه له كافل جاز اقامة الحد ويرجم
المريض والمستحاضة ولا يجلد احدهما ان لم يجب قتله ولا رجمه توقيا من السراية ويتوقع
بهما البرأ وان اقتضت المصلحة التعجيل ضرب بالضغث المشتمل على العدد
ولا يشترط وصول كل شراخ الى جسده ولا تأخر الحائض لانه ليس بمرض ولا يستغنى

الحدّ باعتراض الجنون ولا الارتداد ولا إقام الحدّ في شدة البرد ولا شدة الحرّ ويتوخى به في الشتاء وسط النهار وفي الصيف طرفاه ولا في أرض العدو ومخافة الالتحاق ولا في الحرم على من التجأ إليه بل يُضَيَّقُ عليه في المطعم والمشرب ليخرج ويقام على من أحدث موجب الحدّ فيه * الثاني في كيفية إقامته إذا اجتمع الجلد والرجم جلدًا أولًا وكذا إذا اجتمعت حدود بدأ بما لا يفوت معه الآخر وهل يتوقع برأ جلدًا قيل نعم تأكيدًا في الزجر وقيل لا لأن القصد الاتلاف ويدفن المرجوم إلى حقويه والمرأة إلى صدرها فان فرأى حدّ أن ثبت زناه بالبينة ولو ثبت بالاقرار لم يعد وقيل إن فرق قبل إصابته بالحجارة أمعد ويبدأ الشهود برجمه وجوبًا ولو كان مقرًا بدأ بالإمام وينبغي أن يعلم الناس ليتوفروا على حضوره ويستحب أن يحضر إقامة الحدّ طائفة وقيل يجب تمسكًا بالآية وأقلها واحد وقيل عشرة وخرج متأخر ثلثة والأول حسن وينبغي أن تكون الحجارة صغارًا لئلا يسرع التلف وقيل لا يرجمه من الله قبله حدّ وهو على الكراهية ويدفن إذا فرغ من رجمه ولا يجزأهما له ويجلد الزاني مجردًا وقيل على الحال التي وجد عليها قائمًا أشدّ الضرب ورؤي متوسطًا ويفرق على جسده ويتقي رأسه ووجهه وفرجه والمرأة تضرب جالسة وتربط عليها ثيابها * النظر الثالث في اللواحق وهي مسائل عشر * الأولى إذا شهد أربعة على امرأة بالزنا قبل أن أدّعت أنها بكر فشهد لها أربع نساء فلا حدّ وهل تحدّ الشهود للفرية قال في النهاية نعم وقال في المبسوط لا حدّ لاحتمال الشبهة في المشاهدة والأول أشبه * الثانية لا يشترط حضور الشهود عند إقامة الحدّ بل يقام وإن ماتوا أو غابوا لإقرار الثبوت السبب الموجب * الثالثة قال الشيخ رح لا يجب على الشهود حضور مريض الرجم ولعلّ الأشبه الوجوب لوجوب بداعتهم بالرجم * الرابعة إذا أكل الزوج أحدًا الأربعة فيدروا إتيان ووجه الجمع سقط الحدّان اختل بعض شروط الشهادة مثل أن يسبق الزوج بالقذف فيحدّ الزوج أو يذّرأه باللعان ويحدّ الباقيون وثبوت الحدّان لم يسبق

الزوج بالذف ولم يختل بعض الهرائط * الخامسة يجب على الحاكم اقامة حدود
 الله تعالى بعلمه كحد الزنا اما حقوق الناس فتقف اقامتها على المطالبة حداً كان او تعزيراً *
 السادسة اذا شهد بعض وردت شهادة الباقيين قال في الخلاف والمبسوط ان ردت بامر
 ظاهر حد الجميع وان ردت بامر خفي فعلى المردود الحدودون الباقيين وفيه اشكال
 من حيث تحقق القذف العاري من بينة ولو رجع واحد بعد شهادة الاربع حد الرابع
 دون غيره * السابعة اذا وجد مع زوجته رجلاً يزني بها فله قتلها ولا اثم وفي الظاهر عليه
 القود الا ان يأتي على دعواه بينة او يصدته الولي * الثامنة من اقتض بكرة باصبغه
 لزمه مهر نسائها ولو كانت امه لزمه عشر قيمتها وقيل يلزمه الارش والاول مروى *
 التاسعة من تزوج امه على حرة مسلمة فوطئها قبل الاذن كان عليه ثمن حد الزاني *
 العاشرة من زنى في شهر رمضان نهراً او ليلاً عوقب زيادة على الحد لانهتاكه الحرمة
 وكذا لو كان في مكان شريف او زمان شريف * **الباب الثاني** في اللواط والسحق
 والقيادة **اما** اللواط فهو طمى الذكران بايقاب وغيره وكلاهما لا يثبتان الا بالاترار اربع
 مرات او شهادة اربع رجال بالمعائنة ويشترط في المقر البلوغ وكمال العقل والحرية
 والاختيار فاعلا كان او مغعولاً ولو اقر دون الاربع لم يحد وعزروا لو شهد بذلك دون الاربعة
 لم يثبت وكان عليهم الحد للفرية ويحكم الحاكم فيه بعلمه اما ما كان او غيره على الاصح
 وموجب الايقاب القتل على الفاعل والمفعول اذا كان كل منهما بالغاً فلا ويستوي
 في ذلك الحر والعبد والمسلم والكافر والمحسن وغيره ولواط البالغ بالصبي مؤقبات قتل
 البالغ وادب الصبي وكذا اللواط بمجنون ولواط بعبد حد اقْتِلا او جُلِدَ اُولُو اَمِّهِ العبد
 الاكراه سقط عنه دون المولى ولواط مجنون بعاقل حد العاقل وفي ثبوته على المجنون
 قولان اشبههما السقوط ولواط الذمي بمسلم قتل وان لم يؤقّب ولواط بمثله كان الامام
 مخيراً بين اقامة الحد عليه وبين دفعه الى اهله ليقيموا عليه حدّهم وكيفية اقامة

هذا الحد القتل أن كان اللواط ايقاباً وفي رواية أن كان محصناً رجم وإن كان غير محصن
جلد والاول اشهر ثم الامام مخير في قتله بين ضربه بالسيف او تحريقه او رجمه او القائه
من شاهق او القاء جدار عليه ويجوز ان يجمع بين احدهما وبين تحريقه وان لم يكن
ايقاباً كالتفخيذ او بين الاليتين فحدّه مائة جلدة وقال في النهاية يَرَجَمُ ان كان محصناً
ويُجْلَدُ ان لم يكن والاول اشبه ويستوي فيه الحر والعبد والمسلم والكافر والمحصن وغيره
ولو تكرر منه الفعل وتخلله الحد مرتين قتل في الثالثة وقيل في الرابعة وهو اشبه
والمجتمعان تحت ازار واحد مجزّدين وليس بينهما رجم يعززان من ثنتين سوطاً
الى تسعة وتسعين سوطاً ولو تكرّر ذلك منهما وتخلله التعزير حدّاً في الثالثة وكذا يعزّز من
قبل فلاما ليس له بمحرم بشهوة واذ لثاب اللانط قبل قيام البينة سقط الحد ولو تاب بعده
لم يسقط ولو كان مقرّاً كان الامام مخيراً في العفو والاستيفاء والحد في السحق مائة جلدة حرة
كانت او امة مسلمة او كافرة محصنة او غير محصنة للفاعلة والمفعولة وقال في النهاية تُرَجَمُ
مع الاحصان وتُحدَّم مع مدمه والاول اولى واذ تكررت المسابقة مع اقامة الحد لثابتا قتل
في الرابعة ويسقط الحد بالتوبة قبل البينة ولا يسقط بعدها ومع الاترار والتوبة يكون الامام
مخيراً والاجنبيتان اذا وجدتا في ازار مجزّدين مزيّت كل واحدة دون الحد فان تكرّر
الفعل منهما والتعزير مرتين اقيم عليهما الحد في الثالثة فان هادتا قال في النهاية قتلنا
والاولى الاقتصار على التعزير احتياطاً في التهم على الدم **مسئلتان * الاولى**
لا كفالة في الحد ولا تاخير فيه مع الامكان والامن من توجه ضرر ولا شفاعاة في اسقاطه *
الثانية لو طوى زوجته فساقت بكرة فحملت قال في النهاية على المرأة الرجم وعلى
الصبيبة الجلد مائة بعد الوضع ويلحق الولد بالرجل ويلزم المرأة المهر واما الرجم فعلى
ما مضى من التردد واشبهه الاقتصار على الجلد واما جلد الصبيبة فموجبه ثابت وهي
المسابقة واما لحوق الولد فلانه ماء غير زان وقد انخلق منه الولد فيلحق به واما المهر

فلانها سبب في اذ هلب العذرة وذيتها مهر نسائها وليست كالزانية في سقوط دية العذرة لان الزانية اذنت في الاقتضاخ وليست هذه كذا وانكر بعض المتأخرين ذلك وظن ان المساحقة كالزانية في سقوط دية العذرة وسقوط النسب **واما القيادة** فهي الجمع بين الرجال والنساء للزنا لو بين الرجال والرجال للواط وتثبت بالاقرار مرتين مع بلوغ المقر وكماله وحرية واختياره او بشهادة شاهدين ومع ثبوته يجب على القواد خمس وسبعون جلدة وقيل يحلق رأسه ويشهر ويستوي فيه المحر والعبد والمسلم والكافر وهل ينفي باول مرة قال في النهاية نعم وقال المفيد رح ينفي في الثانية والاول مروي **امال الزنا** فتجلد وليس عليها جز ولا شهرة **ولانفي الباب الثالث في حد الغدق** والنظر في امور اربعة * **الاول في الموجب** وهو الرمي بالزنا او اللواط كقوله زنيته لو طئت اوليط بك او انت زان اولاط او منكح في دبره وما يؤدى هذا المعنى صريحا مع معرفة القائل بموضوع اللفظ باي لغة اتفق ولو قال لولد الذي اقربه لست ولدي وجب عليه الحد وكذا لو قال لغيره لست لابيك ولو قال زنيته بك امك او يابن الزانية فهو قذف للام وكذا لو قال زني بك ابوك او يابن الزاني فهو قذف لابييه ولو قال يابن الزانيين فهو قذف لهم ما وثبت به الحد ولو كان المواجه كافرا لان المذوف من يجب له الحد ولو قال ولدت من الزنا ففي وجوب الحد لامة تردد لاحتمال انفراد الاب بالزنا ولا يثبت الحد مع الاحتمال اما لو قال وكذبتك امك من الزنا فهو قذف للام وهنا الاحتمال اضعف ولعل الاشبه بحندي التوقف لتطرق الاحتمال وان ضعف ولو قال يزوج الزانية فالحد للزوجة وكذا لو قال يا ابا الزانية او يا اخا الزانية فالحد لمن نسب اليها الزنا ومن المواجه ولو قال زنيته بغلاية او طئت به فالغدق للمواجه ثابت وفي ثبوته للمنسوب اليه تردد وقال في النهاية وفي المبسوط يثبت حدان لانه فعل واحد متي كذب في احدهما كذب في الآخر ونحن لانسلم انه فعل واحد لان موجب الحد في الفاعل

غير الموجب في المفعول وحينئذ يمكن ان يكون احدهما مختاراً دون صاحبه ولو قال لابن الملاينة يابن الزانية فعليه الحد ولو قال لابن المحدودة قبل التوبة لم يجب به الحد وبعد التوبة يثبت الحد ولو قال لامرأته زنيْتُ بك فلها حدٌ على التردد المذكور ولا يثبت في طرفه حد الزنا حتى يقرّاربعاً ولو قال ياديوثُ اوياكشخانُ اوياقرنانُ اوغير ذلك من الالفاظ فان افادت القذف في عرف القائل لزمه الحد وان لم يعرف فائدتها او كانت مفيدة لغيره فلا حدَّ ويُعزّر ان افادت فائدة يكرهها المواجه وكل تعريض بما يكرهها المواجه ولم يوضع للقذف لغة ولا صرفاً يثبت به التعزير لا الحد كقوله انت ولد حرام او حملت بك املك في حيفها او يقول لزوجته لم اجدك عذراء او يقول يافاسقُ اوياسارب الخمر وهو متظاهراً بالستر او يا خنزير او يا حقير او يا وضيع ولو كان المقول له مستحقاً للاستخفاف فلا حد ولا تعزير وكذا كل ما يوجب اذى كقوله يا جذم يا برص * الثاني في القاذف ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل فلو قذف الصبي لم يُحدَّ وعزّر وان قذف مسلماً بالغاً حراً وكذا المجنون وهل يشترط في وجوب الحد الكامل الحرية قيل نعم وقيل لا يشترط على الاول يثبت نصف الحد وعلى الثاني يثبت الحد كاملاً وهو ثمانون جلدة ولو ادعى المَقْدُوف الحرية وانكر القاذف فان ثبت احدهما عمل عليه وان جهل ففيه تردد اظهره ان القول قول القاذف لتطرق الاحتمال * الثالث في المَقْدُوف ويشترط فيه الاحصان وهو هنا عبارة عن البلوغ وكمال العقل والحرية والاسلام والعفة فمن استكملها وجب بقذفه الحد ومن فقدها او بعضها فلا حد وفيه التعزير كمن قذف صبيّاً او مجنوناً او مملوكاً او كافراً او متظاهراً بالزنا سواء كان القاذف مسلماً او كافراً حراً او عبداً ولو قال لمسلم يابن الزانية املك زانية وكانت امه كافرة او امته قال في النهاية عليه الحد تاماً لحرمة ولدها والاشبه التعزير ولو قذف الاب ولده لم يُحدَّ وعزّر وكذا لو قذف زوجته الميتة ولا وارث لها الا ولده نعم لو كان له اولد من غيره كان لهم الحد تاماً ويحد الولد لو قذف اباه والام

لوقذفت ولذها وكذا الأقارب * الرابع في الأحكام وفيه مسائل * الأولى إذا نذف جماعةً
واحداً بعد واحد فلكل واحد حد ولو قذفهم بلفظ واحد وجاؤبه مجتبه عين فلما كل حد واحد
وان ائترقوا في المطالبة فلكل واحد حد وهل الحكم في التعزير كذلك قال جماعة نعم ولا معنى
للإختلاف هنا وكذا الوقال يا ابن الزانيين فالحد لهما ويحدّ حدّاً واحداً مع الاجتماع
على المطالبة وحدّين مع التعاقب * الثانية حد القذف موروث يرثه من يرث المال
من الذكور والإناث هذا الزوج والزوجة * الثالثة لو قال ابنك زانٍ أو لائطاً أو بنتك زانية
فأحد لهما لا للمواجهة فإن سبقا بالاستيفاء أو العفو فلا بحث وإن سبق الأب قال في النهاية
له المطالبة والعفو وفيه اشكال لأن المستحق موجود وله ولاية المطالبة ولا يتسلط الأب كما
في غيره من الحقوق * الرابعة إذا ورث الحد جماعة لم يسقط بعضه بعفو البعض وللباقين
المطالبة بالحد تاماً ولو بقي واحداً ماله من الجماعة أو كان المستحق واحداً فنعفاً فقد سقط
الحد والمستحق الحدّان يعفو قبل ثبوت حقه وبعده وليس للحاكم الاعتراض عليه
ولا يقام الأبعد مطالبة المستحق * الخامسة إذا تكرّر الحد يتكرّر القذف مرتين ويقتل
في الثالثة وقيل في الرابعة وهو أولى ولو قذف فحدّ فقال الذي قلت كان صحيحاً
وجب بالثاني التعزير لأنه ليس بصريح والقذف المتكرر يوجب حدّاً واحداً لا أكثر *
السادسة لا يسقط الحد من القاذف الأب البينة المصدّقة أو تصديق مستحق الحدّ والعفو
ولو قذف زوجته سقط الحد بذلك وباللعان * السابعة الحد ثمانون جلدة حراً كان
أو عبداً ويجلد بتيابه ولا يجرد ويقتصر على الضرب المتوسط ولا يبلغ به الضرب في الزنا
ويشهر القاذف ليجتنب شهادته ويثبت القذف بشهادة عدلين أو الأقرار مرتين ويشترط
في المقر التكليف والحريّة والاختيار * الثامنة إذا اتقاف اثنان سقط الحد وعزراً * التاسعة
قيل لا يعزّر الكفار مع التنازع باللقاب والتعبير بالأمراض الآن يخشى حدوث فتنة
فيحسمها الإمام بما يراه ويلحق بذلك مسائل * الأولى من سب النبي صلعم جاز

لتسمعه قتله ما لم يخف العجز وعلي نفسه او ماله او غيره من اهل الايمان وكذا من سب
 احد الائمة عليهم السلام * الثانية من ادعى النبوة وجب قتله وكذا من قال لا ادرى محمد
 بن عبد الله صادق اولا وكان علي ظاهر الاسلام * الثالثة من عمل بالسحر يقتل ان كان
 مسلماً ويؤدب ان كان كافراً * الرابعة يكره ان يزاد في تاديب الصبي على عشرة اسواط
 وكذا المملوك وقيل ان ضرب عبده في غير حد حد الزمة اعتاقه وهو على الاستحباب *
 الخامسة كل ما فيه التعزير من حقوق الله يثبت بشاهدين عدلين او الاقرار مرتين
 على قول ومن قذف عبده او امته عزر كالاجنبي * السادسة كل من فعل محرماً او ترك
 واجباً فعلى الامام تعزيره بما لا يبلغ الحد وتقديره الى الامام ولا يبلغ به حد الحر في الحر
 ولا حد العبد في العبد * **الباب الرابع في حد المسكر والفقاع ومباحثه ثلثة * الاول**
 في الموجب وهو تناول المسكر والفقاع اختياراً مع العلم بالتحريم اذا كان المتناول كاملاً
 فهذا فيود اربعة شرطنا تناول ليعم الشرب والاصطباغ واخذاً ممزوجاً بالاغذية والادوية
 ونعني بالمسكر كل ما من شأنه ان يسكر فان الحكم يتعلق بتناول الفطرة منه ويستوي
 في ذلك الخمر وجميع المسكرات التمرية والزبيبية والعسلية والمز المعمل من الشعير
 او الحنطة او الذرة وكذا الوصل من شيتين او ما زاد ويتعلق الحكم بالعصير اذا غلا
 وان لم يقذف بالزبد الا ان يذهب بالغليان ثلثاه او ينقلب خلاً او دبساً وبما عداه
 اذا حصلت فيه الشدة المسكرة اما التمر اذا غلا ولم يبلغ حد الاسكار ففي تحريمه تردد
 والاشبه بقاؤه على التحليل حتى يبلغ وكذا البحت في الزبيب اذا نقع بالماء فغلا
 من نفسه او بالنار فالاشبه انه لا يحرم ما لم يبلغ الشدة المسكرة والفقاع كالنبذ المسكر في
 التحريم وان لم يكن مسكراً وفي وجوب الامتناع من التداوي به والاصطباغ واشترطنا
 الاختيار تفصيلاً من المكرة فانه لا حد عليه ولا يتعلق الحكم بالشارب ما لم يكن بالغاً
 مائلاً وكما يسقط الحد عن المكرة يسقط عن من جهل التحريم او جهل المشروب وبثبت

بشهادة عدلين مسلمين ولا تقبل فيه شهادة النساء منفردات ولا منضمات وبالأقرار
مرتين ولا يكفى المرة ويشترط في المقر البلوغ وكمال العقل والحرية والاختيار * الثاني
في كيفية الحد وهو ثمانون جلدة رجلاً كان الشارب أو امرأة حراً كان أو عبداً وفي رواية
يحد العبد أربعين وهي متروكة أما الكافر فإن تظاهر به حدوان استتر به لم يحد ويضرب
الشارب عرباً على ظهره وكنفه ويتقي وجهه وفرجه ولا يقام عليه الحد حتى يفيق
وإن أحد مرتين قتل في الثالثة وهو المروي وقال في الخلاف يقتل في الرابعة ولو شرب
مراراً كفى حد واحد * الثالث في أحكامه وفيه مسائل * الأولى لو شهد واحد بشربها
والآخر يقيها وجب الحد ويلزم على ذلك وجوب الحد لو شهدا بقيها نظراً إلى التعليل
المروي وفيه تردد لاحتمال الإكراه على الشرب ولعل هذا الاحتمال يندفع بأنه لو كان
واقعا لدفع به عن نفسه أما لو ادعاه فلا حد * الثانية من شرب الخمر مستحلاً استتيب
فإن تاب أقيم عليه الحدوان امتنع قتل وقيل يكون حكمه حكم المرتد وهو قوي أما سائر
المسكرات فلا يقتل مستحلاً لتحقيق الخلاف بين المسلمين فيها ويقام الحد مع شربها
مستحلاً ومحرماً * الثالثة من باع الخمر مستحلاً يستتاب فإن تاب والأقتل وإن لم يكن
مستحلاً مزروراً وسواء لا يقتل وإن لم يتب بل يؤدب * الرابعة إن اتاب قبل قيام البينة
سقط الحدوان تاب بعدها لم يسقط ولو كان ثبوت الحد باقراره كان الإمام مخيراً ومنهم
من منع التخيير وحتم الاستيفاء هنا وهو أظهر قتيمة تشتمل على مسائل * الأولى
من استحل شيئاً من المحرمات المجمع عليها كالميتة والدم والربوا ولحم الخنزير
منه ولد على الفطرة يقتل ولو ارتكب ذلك لامستحلاً مزرراً * الثانية من قتل الحد
أو التعزير فلا دية له وقيل تجب على بيت المال والاول مروي * الثالثة لو أقام الحاكم
الحد بالقتل فبان فسوق الشاهدين كانت الدية في بيت المال ولا يضمنها الحاكم
ولا ما قتلته ولو انفذ إلى حامل لإقامة الحد فأجهضت خوفاً قال الشيخ دية الجنين

في بيت المال وهو قروي لانه خطأ وخطأ الحاكم في بيت المال وقيل يكون على عاقلة
الامام وهي قضية عمر مع علي عليه السلام ولو امر الحاكم بضرب المحدود زيادة من الحد
فمات فعليه نصف الدية في ماله ان لم يعلم الحد لانه شبهه العمد ولو كان سهواً فالنصف
على بيت المال ولو امر بالاعتصار على الحد فزاد الحد امداداً فالنصف على الحد
في ماله ولو زاد سهواً فالدية على عاقلة وفيه احتمال آخر * **الباب الخامس**
في حد السرقة والكلام في السارق والمسروق والحجة والحد واللواحق * **الاول** في السارق
ويشترط في وجوب الحد عليه شروط * **الاول** البلوغ فلو سرق الطفل لم يحد ويؤدب
ولو تكررت سرقة وفي النهاية يعفى عنه **اولاً** فان عاد اذ ب فان عاد حكت انامله حتى
تدني فان عاد قطعت انامله فان عاد قطع يده كما يقطع الرجل وبهذا روايات * **الثاني**
العقل فلا يقطع المجنون ويؤدب وان تكرر منه * **الثالث** ارتفاع الشبهة فلو توهم الملك فبان
غير مالك لم يقطع وكذا لو كان المال مشتركاً فخذ ما يظن انه قدر نصيبه * **الرابع** ارتفاع
الشركة فلو سرق من مال الغنيمة فيه روايتان احدهما لا يقطع والاخرى ان زاد ما سرقه
من نصيبه بقدر النصاب قطع والتفصيل حسن ولو سرق من مال المشترك قدر نصيبه
لم يقطع ولو زاد بقدر النصاب قطع * **الخامس** ان يهتك الحرز منفرداً او مشاركاً فلو هتك
خبره واخرج هو لم يقطع * **السادس** ان يخرج المتاع بنفسه او مشاركاً ويتحقق الإخراج
بالمباشرة وبالتسبيب مثل ان يشده بحبل ثم يجذبه من خارج او يضعه على دابة
او على جناح طائر من شأنه العود اليه ولو امر صبيّاً غير مميز باخراجه تعلق بالأمر النقطع
لان الصبي كالألة * **السابع** ان لا يكون والداً من ولده ويتقطع الولد لو سرق من الوالد
وكذا يقطع الاقارب وكذا الأم لو سرق من الولد * **الثامن** ان يأخذه سرّاً فلو هتك فهاراً
ظاهراً واخذ لم يقطع وكذا المستأن من لو خان ويتقطع الذمي كالمسلم والمماوك مع قيام البيعة
وحكم الانثى في ذلك كله حكم الذكر * **مسائل** * **الاولى** لا يقطع الراهن اذا سرق

الرهن وإن استحق المرتهن الامساك ولا المؤجر العين المستأجرة وإن كان ممنوعاً من الاستعادة مع القول بملك المنفعة لأنه لم يتحقق اخراج النصاب من مال المسروق منه حالة الاخراج * الثانية لا يقطع عبد الإنسان بسرقة ماله ولا عبد الغنيمة بالسرقه منها لان فيه زيادة اضرار نعم يؤدب ما يحسم الجرة * الثالثة ينطع الاجير اذا احرز المال من دونه وفي رواية لا يقطع وهي محمولة على حالة الاستيمان وكذا الزوج لو سرق من زوجته او الزوجة من الزوج وفي الضيف قولان احدهما لا يقطع مطلقاً وهو المروي والآخر يقطع اذا احرز من دونه وهو اشبه * الرابعة لو اخرج متاعاً فقال صاحب المنزل سرقتك وقال المخرج وهبتني او اذنت لي في اخراجه سخط الحد للشبهة وكان القول قول صاحب المنزل مع يمينه في المال وكذا الوفال المال لي وانكر صاحب المنزل فالقول قوله مع يمينه ويغرم المخرج ولا يقطع لمكان الشبهة * الثاني في المسروق لا يقطع فيما ينقص من ربع دينار ويقطع فيما بلغه ذهباً خالصاً مضروباً عليه السكّة او ما قيمته ربع دينار ثوباً كان او طعاماً او فاكهة او غيره كان اصله الاباحة او لم يكن وضابطه ما يملكه المسلم وفي الطين وحجارة الرخام رواية بسقوط الحد ضعيفة ومن شرطه ان يكون محرراً بقفل او غلق او دفن وقيل كل موضع ليس لغير مالكة الدخول اليه الا باذنه فما ليس بمحرر لا يقطع سارقاً كما اخذ من الارحية والحمامات والمواضع المأذون في فسيانها كالاساجد وقيل اذا كان المالك مراعياله كان محرراً كما تطع النبي صلعم سارق مبرز صفوان في المسجد وفيه تردد وهل يقطع سارق ستارة الكعبة قال في المبسوط والخلاف نعم وفيه اشكال لان الناس في فسيانها شرع ولا يقطع من سرق من جيب انسان او كمة الظاهرين ويقطع لو كانا باطنين ولا تطع في ثمرة على شجرها ويقطع لو سرق بعد احرارها ولا على من سرق ما كولا في عام مجاعة ومن سرق صغيراً فان كان مملوكاً قطع ولو كان حرّاً نباحه لم يقطع حداً وقيل يقطع دفعاً لفساده ولو امار بيتاً فنقبه المعير وسرق منه مالاً

للمستعير قطع وكذا لو أجز بيتاً وسرق منه مالاً للمستأجر ويُقطع من سرق مالاً موقوفاً
مع مطالبة الموقوف عليه لأنه مملوك له ولا يصير الجمال محرزة بمراعاة صاحبها
ولا الغنم بأشراف الراعي عليها وفيه قول آخر للشيخ رح ولو سرق باب الحرز أو من
ابنيته قال في المبسوط يقطع لأنه محرز بالعادة وكذا إن كان الإنسان في دارة وأبوابها مفتحة
ولو نام زال الحرز وفيه تردد ويقطع سارق الكفن لأن القبر حرز له وهل يشترط بلوغ
قيمه نصاباً قيل نعم وقيل يشترط في المرة الأولى دون الثانية والثالثة وقيل لا يشترط
والأول أشبه ولونبش ولم يأخذ عزرو ولو تكرره الفعل وفات السلطان كان له قتله
للردع * الثالث ما ثبت به ويثبت بشهادة عدلين أو بالاقرار مرتين ولا يكفي المرة
ويشترط في المقر البلوغ وكمال العقل والحرية والاختيار فلو أقر العبد لم يقطع لما يتضمن
من اتلاف مال الغير وكذا لو أقر مكرهاً ولا يثبت به حد ولا غرم فلورث السرقة بعينها
بعد الاقرار بالضرب قال في النهاية يقطع وقال بعض الأصحاب لا يقطع لتطرق الاحتمال
إلى الاقرار إن من الممكن أن يكون المال في يده من غير جهة السرقة وهذا حسن ولو أقر
مرتين ووجع لم يسقط الحد وتحتمت الإقامة ولزوم الغرم ولو أقر مرة لم يجب الحد
ويجب الغرم * الرابع في الحد وهو قطع الأصابع الأربع من اليد اليمنى ويترك له الراحة
والإبهام ولو سرق ثمانية قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم ويترك له العقب
يعتمد عليها فإن سرق ثلثة حبس دائماً ولو سرق بعد ذلك قتل ولو تكررت السرقة
فالحد الواحد كافٍ ولا يقطع اليسار مع وجود اليمين بل تقطع اليمين ولو كانت شلاء
وكذا لو كانت اليسار شلاء أو كانتا شلاوين قطعت اليمين على التقديرين ولو لم يكن
له يسار قال في المبسوط قطعت يمينه وفي رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن
أبي عبد الله عليه السلام لا يقطع والأول أشبه أما لو كان له يمين حين القطع فذهبت
لم تقطع اليسار لتعلق القطع بالذاهبة ولو سرق ولا يمين له قال في النهاية قطعت يساره

وفي المبسوط ينتقل الى رجله ولولم يكن يسار قطعت رجله اليسرى ولو سرق ولا يدله ولا رجل حبس وفي الكل اشكال من حيث انه تخط من موضع القطع فيقف على اذن الشروع وهو مقعود ويسقط الحد بالتوبة قبل ثبوته ويتحتم لوتاب بعد البينة ولوتاب بعد الاقرار قيل يتحتم وقيل يتخير الامام في الاقامة والعفو على رواية فيها ضعف ولو قطع الحد ايساره مع العلم فعلية القصاص ولا يسقط قطع اليمين بالسرقه ولو ظن بها اليمين فعلى الحد الادنى وهل يسقط قطع اليمين قال في المبسوط لا يتعلق القطع بها قبل ذهابها وفي رواية محمد بن قيس من ابي جعفر عليه السلام ان عليا عليه السلام قال لا يقطع يمينه وقد قطعت شماله واذا قطع السارق يستحب حسمه بالزيت المغلى نظرا له وليس بلازم وسراية الحد ليست مضمونة وان اقيم في حر او برد لانه استيفاء سائغ * الخامس في اللوائح وهي مسائل * الاولى يجب على السارق اعادة العين المسروقة وان تلفت اضرم مثلها او قيمتها ان لم يكن لها مثل وان نقصت فعليه ارض النقصان ولو مات صاحبها دفعت الى ورثته فان لم يكن له وارث فالى الامام * الثانية اذا سرق اثنان نصابا فغني وجوب القطع قولان قال في النهاية يجب القطع وقال في الخلاف اذا انقب ثلثة فبلغ نصيب كل واحد نصابا قطعوا وان كان دون ذلك فلا قطع والتوقف احوط * الثالثة لو سرق ولم يقدر عليه ثم سرق ثانية قطع بالاخيرة واغرم المالكين ولو قامت الحجة بالسرقه ثم افسكت حتى قطع ثم شهدت عليه باخرى قال في النهاية قطعت يده بالاولى ورجله بالثانية استنادا الى الرواية وتوقف بعض الاصحاب فيه وهو الاولى * الرابعة قطع السارق موقوف على مطالبة المسروق منه فلولم يرافعه لم يرافعه الامام وان قامت البينة ولو هببه المسروق سقط الحد وكذا الوعفاء عن القطع فاما بعد المرافعة فانه لا يسقط بهبته ولا عفو **فرع** لو سرق مالا فملكه قبل المرافعة سقط الحد ولو ملكه بعد المرافعة لم يسقط * الخامسة لو اخرج المال واعاده الى الحرز لم يسقط الحد لحصول

السبب التام وفيه تردد من حيث ان القطع موقوف على المرافعة فاذا دفعه الى صاحبه لم يبق له المطالبة ولو هتك الحرز جماعة فخرج المال احدثهم فالقطع عليه خاصة لانفرادة بالموجب ولوقربه احدثهم فخرج الآخر فالقطع على المخرج وكذا الوضعا الداخلى في وسط النقب واخرجها الخارج وقال في المبسوط لا قطع على احدثهما لان كل واحد منهما لم يخرج من كمال الحرز * السادسة لو اخرج قدر النصاب دفعة وجب القطع ولو اخرج مراراً ففي وجوبه تردد اصح وجوب الحد لانه اخرج نصاباً واشتراط المرة في الاخراج غير معلوم * السابعة لو نقب فاخذ النصاب واحدث فيه حدثاً ينقص به قيمته من النصاب ثم اخرج مثل ان حرق الثوب او ذبح الشاة فلا قطع ولو اخرج نصاباً فنقصت قيمته قبل المرافعة ثبت القطع * الثامنة لو ابتلع داخل الحرز ما قدره نصاب كاللؤلؤ فان كان يتعدّ اخراجه فهو كالتالف فلا حدّ ولو اتفق خروجها بعد خروجه فهو ضامن وان كان خروجها ممّالاً يتعذر بالنظر الى عادته قطع لانه يجري مجرى ايدامها في الوعاء **الباب السادس** في حدّ المحارب المحارب كل من جرد سلاح لاختافة الناس في برّ او بحر ليلاً او نهاراً في مصر او غيره وهل يشترط كونه من اهل الرّيبة فيه تردد اصحّ انه لا يشترط مع العلم بقصد الاختافة ويستوي في هذا الحكم الذكر والانثى ان اتفق وفي ثبوت هذا الحكم للمجرد مع ضعفه عن الاختافة تردد اشبهه الثبوت ويجتزى بقصده ولا يثبت هذا الحكم للطليع ولا اللرد ويثبت هذه الجزاية بالاقرار ولو مرة وبشهادة رجلين ولا تقبل شهادة النساء فيه منفردات ولا مع الرجال ولو شهد بعض اللصوص على بعض لم تقبل وكذا الوشهد بعض المأخوذون بعضهم لبعض اما لو قالوا مرضوا لنا واخذوا هؤلاء قبل لانه لا ينشأ من ذلك تهمته تمنع الشهادة وحدّ المحارب القتل او الصلب او القطع مخالفاً او النفي وقد تردد فيه الاصحاب فقال المفيد رح بالتخيير وقال الشيخ ابو جعفر رح بالترتيب يقتل ان قتل ولو عفا ولي الدم

قتله الامام ولو قتل واخذ المال استعيده منه وقطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ثم قتل
 وصلب وان اخذ المال ولم يقتل قُطِعَ مخالفاً ونُفِيَ ولو جرح ولم يأخذ المال اقتص منه
 ونُفِيَ ولو اقتصر على شهر السلاح والاختاف نُفِيَ لا غير واستند في التفصيل الى الاحاديث
 الدالة عليه وتلك الاحاديث لا تنفك عن ضعف في استناد او اضطراب في متن او قصور
 في دلالة فالاولى العمل بالاول تمسكاً بظاهر الآية وههنا مسائل * الاولى ان قتل المحارب
 غيره طلباً للمال تحتم قتله قوداً ان كان المقتول كفواً ومع مفعو الولي حداً سواء كان
 للمقتول كفواً اولم يكن ولو قتل لا طلباً للمال كان كقاتل العمد وامره الى الولي اما لو جرح
 طلباً للمال كان القصاص الى الولي ولا يتحتم الاقتصاص في الجرح بتقدير ان يعفو
 الولي على الاظهر * الثانية اذا تاب قبل القدرة عليه سقط الحد ولم يسقط ما يتعلق به
 من حقوق الناس كالجرح والقتل والمال ولو تاب بعد الظفر به لم يسقط منه حد ولا قصاص
 ولا غزم * الثالثة اللص محارب فان ادخل داراً متغلباً كان لصاحبها محاربته فان ادعى
 الدفع الى قتله كان دمه هدراً ضائعاً لا يضمه الدافع ولو جنى اللص عليه ضمن
 ويجوز الكف فنه اما لو اراد نفس المدخول عليه فالواجب الدفع ولا يجوز الاستسلام
 والحال هذا ولو عجز عن المقاومة وامكن الهرب وجب * الرابعة يصلب المحارب
 حياً على القول بالتخيير ومقتولاً على القول الآخر * الخامسة لا يترك على خشبته اكثر
 من ثلثة ايام ثم ينزل ويغتسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن ومن لا يصلب الا بعد
 القتل لا يغتفر الي تغسيله لانه يقدمه امام القتل * السادسة ينفي المحارب عن بلده
 ويكتب الى كل بلد يابوي اليه بالمنع من مؤاكلته ومشاربته ومجالسته ومبايعته ولو قصد
 بلاد الشرك منع منها ولو مكثوه من دخولها قتلوا حتى يخرجوه * السابعة لا يعتبر في قطع
 المحارب اخذ النصاب وفي الخلاف يعتبر ولا انتزاعه من حرز وعلى ما قلناه من التخيير
 لا فائدة في هذا البحث لانه يجوز قطعه وان لم يأخذ مالاً وكيفية قطعه ان يقطع بمناء

ثم تحسم ثم يقطع رجله اليسرى وتحسم ولولم يحسم في الموضعين جاز ولو فقد احد
العضوين اقتصرنا على قطع الموجود ولم ينتقل الى غيره * الثامنة لا يقطع المستلب
ولا المختلس ولا المختال على الاموال بالتزوير والرسائل الكاذبة بل يستعاد منه المال
ويعزروكذا المبتغى ومن سقى غيره مرقداً الكس ان جنى ذلك شيئاً ضمن الجناية *
القسم الثاني من كتاب الحدود فيه ابواب **الباب الاول** في المرتد وهو الذي
يكفر بعد الاسلام وله قسمان * الاول من ولد على الاسلام وهذا لا يقبل اسلامه لو رجع
ويحتتم قتله وتبين منه زوجته وتعتد منه عدة الوفاة وتقسم امرأته بين ورثته وان التحق
بدار الحرب او اعتصم بما يحول بين الامام وقتله ويشترط في الارتداد البلوغ وكمال
العقل والاختيار ولو اكره كان نطقه بالكفر لغواً ولو ادعى الاكراه مع وجود الامارة قبل
ولا تقتل المرأة بالردة بل تحبس دأماً ان كانت مولودة على الفطرة وتضرب في اوقات
الصلاة * القسم الثاني من اسلم عن كفر ثم ارتد فهذا يستتاب فان امتنع قُتل واستتابته
واجبة وكم يستتاب قبل ثلثة ايام وقيل القدر الذي يمكن معه الرجوع والاول مروى
وهو حسن لما فيه من التأنى لازالة عذوه ولا يزول عنه املاكه بل تكون باقية عليه وينفسخ
العقد بينه وبين زوجته ويقف نكاحها على انقضاء العدة وهي كعدة المطلقة ويقضى
من امواله ديونه وما عليه من الحقوق الواجبة ويؤدى منه نفقة الاقارب ما دام حياً
وبعد قتله تقضى ديونه وما عليه من الحقوق الواجبة دون نفقة الاقارب ولو قُتل او مات
كانت تركته لورثته المسلمين فان لم يكن له وارث مسلم فهو للامام ولله بحكم المسلم
فان بلغ مسلماً فلا بحث وان اختلر الكفر بعد بلوغه استتبع فان تاب والا قُتل
ولو قتله قاتل قبل وصفه بالكفر قُتل به سواء قتله قبل بلوغه او بعده ولو ولد بعد الودة
وكانت أمه مسلمة كان حكمه كالاول وان كانت مرتدة والحمل بعد ارتدادها كان
بحكمها لا يقتل المسلم بقتله وهل يجوز استرقاقه تردد الشيخ فتاوة يميز لانه كافر بين

لغير من وتاؤه يمنع لأن إياه لا يسترق لتحريمه بالاسلام وكذا الولد وهذا أولى ويحجر
الحاكم على أمواله لئلا يتصرف فيها بالاتلاف فإن عاده هو ادق بها وإن التحق بدار الكفر
بقيت على الاحتفاظ وبيع منها ما يكون له الغبطة في بيعه كالحيوان **مسائل**
من هذا الباب * الأولى إذا تكرر الارتداد قال الشيخ يقتل في الرابعة قال وروى أصحابنا
يقتل في الثالثة أيضا * الثانية الكافر إذا أصر على الاسلام فإن كان ممن يقر على دينه
لم يحكم باسلامه وإن كان ممن لا يقر حكم به * الثالثة إذا صلى بعد ارتداده لم يحكم
بعوده سواء فعل ذلك في دار الحرب أو دار الاسلام * الرابعة قال الشيخ رح في المبسوط
السكران يحكم باسلامه وارتداده وهذا يشكل مع اليقين بزوال تميزه وقد رجح
في الخلاف * الخامسة كل ما يتلفه المرتد على المسلم يضمته في دار الحرب أو دار الاسلام
حالة الحرب وبعد انقضائها وليس كذلك الحربي وربما خطر اللزوم في الموضعين
لتساويهما في سبب الغرم * السادسة إذا جرح بعد دمه لم يقتل لأن قتله مشروط بالامتناع
عن التوبة ولا حكم لامتناع الأجنون * السابعة إذا تزوج المرتد لم يصح سواء تزوج بمسلمة
أو كافرة لتحريمه بالاسلام المانع من التمسك بعقد الكافرة واتصافه بالكفر المانع من نكاح
المسلمة * الثامنة لو تزوج بنته المسلمة لم يصح لتصوير ولايته عن التسلط على المسلم
ولو تزوج أمته فغي صحته نكاحها ترد أشبهه الجواز * التاسعة كلمة الاسلام أن يقول أشهاد
لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإن قال مع ذلك وأبرأ من كل دين غير الاسلام كان
تاكيداً ويكفي الاقتصار على الأول ولو كان مقراً بالله سبحانه وبالنبي صلعم
جاحداً مأموراً بنبوته أو وجوده احتاج إلى زيادة تدل على رجوعه مما جحد تنمته
فيها مسائل * الأولى الذمي إذا انقض العهد ولحق بدار الحرب فلما ن أمواله باقية
فإن مات ورثته وارثه الذمي والحربي وإذا انتقل الميراث إلى الحربي زال الأمان منه
وأما الأولاد الأصغر فهم باقون على الذمة ومع بلوغهم يخبرون بين مقدار الذمة لهم

باداء الجزية وبين الانصراف الى مآمنهم * الثانية اذا قتل المرتد مسلماً عنداً فللولي
 قتلهم قوداً ويسقط قتل الردة ولو صفا الولي قتل بالردة ولو قتل خطأ كانت الدية في ماله
 محقة مؤجلة لانه لا عاقلة له على تردده ولو قتل اموات حلت كما تحل الاموال المؤجلة *
 الثالثة اذا تاب المرتد فقتله من يعتقد بقاءه على الردة قال الشيخ يثبت القود لتحقيق
 قتل المسلم ظمناً ولان الظاهر انه لا يطلق عليه الارتداد بعد توبته وفي القصاص تردد
 لعدم القصد الى قتل المسلم * **الباب الثاني** في اتيلن البهائم ووطي الاموات
 وما يتبعه * اذا وطي البالغ العاقل بهيمة مأكولة اللحم كالشاة والبقرة نعلق بوطنها
احكام تعزير الواطي واغرامه ثمنها ان لم تكن له وتحريم الموطوءة ووجوب ذبحها
 واحراقها اما التعزير فتقديره الى الامام وفي رواية يضرب خمسة وعشرين سوطاً وفي اخرى
 الحد وفي اخرى يقتل والمشهور الاول واما التحريم فيتناول لحمها ولبنها ونسلها تبعاً
 لتحريمها والذبح المطلقاً او لا يؤمن من شياع نسلها وتعد اجتنابها واحراقها لئلا يشبه
 بعد ذبحها بالمحلاة وان كان الامر للاهم فيها ظهرها اللحم كالخيل والبغال والحمير
 لم تذبح واغرم الواطي ثمنها لصاحبها واخرجت من بلد الواقعة وبيعت في غيره اما صيانة
 الابلغة مفهومة لنا ولئلا يعبر بها صاحبها وما الذي يصنع بثمنها قال بعض الاصحاب
 يتصدق به ولم اصرف المستند وقال آخرون يعاد على المغترم وان كان الواطي هو المالك
 يرفع اليه وهو شبهه ويثبت هذا بشهادة رجلين حدين ولا يثبت بشهادة النساء انفراد
 او انضمام وبالإقرار ولو مرة ان كانت الذابة له ولا يثبت التعزير حسب وان تكرر الأقرار
 وقيل لا يثبت الا بالأقرار مرتين وهو غلط ولو تكرر مع تخلل التعزير ثلثا قتل في الرابعة
 ووطي الميتة من نبات آدم كوطي الحية في تعلق الانثى والحد واعتبار الإحصان وعدمه
 وهذا الجنابة افحش فتغلظ العقوبة زيادة من الحد بما يراه الامام ولو كانت زوجته
 اقتصر في التاديب على التعزير وسقط الحد بالشبهة وفي عدد الحجة على ثبوته خلاف

قال بعض الاصحاب يثبت بشاهدين لانه شهادة على فعل واحد بخلاف الزنا بالحية
وقال بعض لا يثبت الا باربعة لانه زناً ولان شهادة الواحد قذف فلا يندفع الحد الا بتكملة
الاربعة وهو الاشبه واما الافرار فتابع للشهادة فمن اعتبر في الشهود اربعة اعتبر في الافرار
مثله ومن اقتصر على شاهدين قال في الافرار كذلك **مسئلتان** * الاولى من لاط
بميت كان كاللائط بالحي ويعزر تغليظاً * الثانية من استمنى بيده عزر وتعزيره
منوط بنظر الامام وفي رواية ان علياً عليه السلام ضرب يده حتى احمرت وزوجه
من بيت المال وهو تدبير استصلحه لانه من اللوازم ويثبت بشهادة عدلين او الافرار
ولومرة وقيل لا يثبت بالمرّة وهوهم **الباب الثالث** في الدفاع للانسان ان يدفع
من نفسه وحريمه وماله ما استطاع ويجب اعتماد الاسهل فلواندفع الخصم بالصباح
انتصر عليه ان كان في موضع يلحقه المنجد وان لم يندفع مول على اليد فان لم تغن
فبالعصاء فان لم يكف فبالسلاح ويذهب دم المذنب فوج هدرأ جرحاً كان او قتلاً ويستوي
في ذلك الحر والعبد ولو قتل الدافع كان كالشهيد ولا يبدأه ماله يتحقق قصده اليه وله دفعه
مادام مُقبلاً ويتعين الكف مع اذباره ولو ضربه فعطله لم يذنب عليه لاندفاع ضرره
ولو ضربه مُقبلاً فقطع يده فلا ضمان على الضارب في الجرح ولا في السراية ولو ولى فضرره
اخرى فالثانية مضمونة فان اندملت فالقصاص في الثانية ولو اندملت الاولى
وسرت الثانية يثبت القصاص في النفس ولو سرتا فالذي يقتضيه المذهب ثبوت
القصاص بعد رد نصف الدية ولو قطع يده مُقبلاً ورجله مُدبراً ثم يده مُقبلاً ثم سرى
الجميع قال في المبسوط عليه ثلث الدية ان تراضيا وان اراد الولي القصاص جاز بعد رد
ثلثي الدية اما لو قطع يده ثم رجله مُقبلاً ويده الاخرى مُدبراً وسرى الجميع فان توافقا
على الدية فنصف الدية وان طلب القصاص رد نصف الدية والفرق ان الجرحين
هنا توالياً فجريا مجرى الجرح الواحد وليس كذلك في الاولى وفي الفرق مندي

ضعف والاقرّب ان الاولى كالثانية لان جناية الطرف يسقط اعتبارها مع السراية كما لو قطع يده وآخر رجله ثم قطع الاول يده الاخرى فمع السراية هما سواء في القصاص والدية * مسائل من هذا الباب * الاولى لو وجد مع زوجته او مملوكته او غلامه من ينال دون الجماع فله دفعه فان اتى الدفع عليه فهو هدر * الثانية من اطلع على قوم فلم زجره فان اصر فرموه بحصاة او مؤد فجنى ذلك عليه كانت الجناية هدرًا ولو بادره من غير زجر ضمن ولو كان المطلع رحماً لنساء صاحب المنزل اقتصر على زجره ولو رماه والحال هذه فجنى عليه ضمن ولو كان من النساء مجردةً جاز زجره ورميه لانه ليس للمحرّم هذا الاطلاع * الثالثة لو قتله في منزله فادعى انه اواد نفسه او ماله وانكر الورثة فاقام هو البينة ان الداخل كان ذا سيف مشهور مقبلاً على صاحب المنزل كان ذلك علامة قاضية برجحان قول القاتل ويسقط الضمان * الرابعة للانسان ان يدفع الدابة الصائلة عن نفسه فلو تلغت بالدفع فلا ضمان * الخامسة لو عض على يد انسان فانزع العضوض يده فندرت اسنانه العاض كلنت هدرًا ولو عدل الى تخلص نفسه بلكمة او جرحه ان تعذر التخلص بالاخف جاز ولو تعذر ذلك جاز ان يبعجه بسكين او خنجر ومتى قدر على التخلص بالاسهل فتخطى الى الاشق ضمن * السادسة الزحفان العاديان يضمن كل منهما ما يجنيه على الآخر ولو كفى احدهما انفصال الآخر فقصد الكافر الدفع لم يكن عليه ضمان اذا اقتصر على ما يحصل به الدفع والآخر يضمن ولو تجارح اثنان وادّعى كل منهما انه قصد الدفع من نفسه حلف المنكرو ضمن الجارح * السابعة اذا امره الامام بالصعود الى نخلة او النزول الى بئر فمات فان اكرهه قيل كان ضامنا لديته وفي هذا الغرض مثاقفة للمذهب ويتقدّر في نائبه ولو كان ذلك مصلحة عامة كانت الدية في بيت المال وان لم يكرهه فلا دية اصلاً * الثامنة اذا ادّعى زوجته تاديباً مشروفاً فماتت قال الشيخ عليه ديتها لانه مشروط بالسلامة وفيه تردد لانه

من جملة التعزيرات السائغة ولو ضرب الصبي أبوه أوجده لآبيه فمات فعليه دية في ماله * التاسعة من به سلعة إذا امر بقطعها فمات فلا دية له على القاطع ولو كان مولى عليه فالدية على القاطع إن كان ولياً كالأب والجدة للاب وإن كان اجنبياً ففي القود تردد الاشبه الدية في ماله لا القود لأنه لم يقصد القتل *

كتاب القصاص

وهو قسمان الأول في قصاص النفس والنظرية يستدعي فصلاً * الفصل الأول في الموجب وهو أزهق النفس المعصومة المتكافئة عمداً أو خطأً ويتحقق العمد بقصد البالغ العاقل إلى القتل بما يقتل غالباً ولو قصد القتل بما يقتل نادراً فانفق القتل فالاشبه القصاص وهل يتحقق مع القصد إلى الفعل الذي يحصل به الموت نادراً وإن لم يكن تائلاً في الغالب إذ لم يقصد به القتل كما لو ضربه بحصاة أو صود خفيق فيه روايتان أشهرهما أنه ليس بعمدٍ يوجب القود ثم العمد قد يحصل بالمباشرة وقد يحصل بالتسبيب أما المباشرة فكالذبح والخنق وسقي السم للقاتل والضرب بالسيف والسكين والمثقل والحجر الغامر والجرح في المقتل ولو بغرز الأبرة وأما التسبيب فله مراتب المرتبة الأولى انفراد الجاني بالتسبيب المتلف وفيه صور * الأولى لو رماه بسهم فقتله قتل لأنه مما يقصد به القتل غالباً وكذا لو رماه بحجر النجنيق وكذا لو خنقه بحبل ولم يرخ منه حتى مات وأرسله منقطع النفس أو ضمناً حتى مات أما لو حبس نفسه يسيراً لا يقتل مثله غالباً ثم أرسله فمات ففي القصاص تردد والاشبه القصاص إن قصد القتل والدية إن لم يقصد أو اشتبه القصد * الثانية إذا ضربه بعصاً مكرراً ما لا يحتمله مثله بالنسبة إلى بدنه أو زمانه فمات فهو عمد ولو ضربه دون ذلك فاعقبه مرضاً ومات فالبحث كالأول ومثله لو حبسه ومنعه الطعام والشراب فإن كان مدة لا يحتمل مثله

البقاء فيها فمات فهو عمد * الثالثة لو طرحه في النار فمات قُتِلَ به ولو كان قادراً على الخروج لانه قديسه ولان النار قد تشنج الاصصاب بالملافة فلا يتيسر الفرار أما لو علم انه ترك الخروج تخاذلاً فلا قود لانه امان على نفسه وينقذ انه لاديه له ايضاً لانه مستقل باتلاف نفسه ولا كذا الوجرح فترك المداواة فمات لان السراية مع ترك المداواة من الجرح المضمون والتلف بالنار ليس بمجرد الالتقاء بل بالاحراق المتجدد الذي لولا المكث لم يحصل وكذا البحث لو طرحه في اللجة ولو قصد فترك شدة أو القاء في ماء فامسك نفسه تحتم مع القدرة على الخروج فلا قصاص ولا دية * الرابعة السراية من جنابة العمد توجب القصاص مع التساوي ولو قطع يده عمداً فسرت قُتِلَ الجارح وكذا لو قطع اصبعه عمداً بالة تقتل غالباً فسرت * الخامسة لو القى نفسه من علٍ على انسان عمداً وكان الوقوع مما يقتل غالباً فهلك الاسفل فعلى الواقع القود ولو لم يكن مما يقتل غالباً كان خطأ شبيه العمد فيه دية مغلظة ودم الملقى نفسه هدر * السادسة قال الشيخ لاحقيقة للسحر وفي الاخبار ما يدل على ان له حقيقة ولعل ما ذكره الشيخ قريب خيران البناء على الاحتمال اقرب فلو سحره فمات لم يوجب قصاصاً ولا دية على ما ذكره الشيخ رج وكذا لو اقرانه قتله بسحره وعلى ما قلناه من الاحتمال يلزمه بالافرار وفي الاخبار يقتل الساحر قال في الخلاف يحمل ذلك على قتله حد الفساد لا قوداً * المرتبة الثانية ان ينضم اليه مباشرة المجني عليه وفيه صور * الاولى لو قدم له طعاماً مسموماً فان علم وكان مميزاً فلا قود ولا دية وان لم يعلم فاكل ومات فللولي القود لان حكم المباشرة سقط بالغرون ولو جعل السم في طعام صاحب المنزل فوجده صاحبه فاكله فمات قال في الخلاف والمبسوط عليه القود وفيه اشكال * الثانية لو حفر بئراً بعيداً في طريق ود ما غيره مع جهالته فوقع فمات فعليه القود لانه مما يقصد به القتل غالباً * الثالثة لو جرحه فداوى نفسه بدواء سمّي فان كان مُجْهِزاً فالاول جارح والقاتل هو المقتول فلا دية له ولولي القصاص

في الجرح ان كان الجرح مما يوجب القصاص والا كان له ارش الجراحة وان لم يكن
مجهزاً وكان الغالب فيه السلامة فاتفق له الموت سقط ما قابل فعل المجروح وهو نصف
الدية وللولي قتل الجارح بعد رد نصف الدية وكذا لو كان غير مجهز وكان الغالب
معه التلف وكذا البحث لو خاط جرحه في لحم حي فسرى منهما سقط ما قابل فعل
المجروح وهو نصف الدية وكان للولي قتل الجارح بعد رد نصف ديته * المرتبة الثالثة
ان ينضم اليه مباشرة حيوان وفيه صور * الاولى اذا القاه الى البحر فالتقمة الحوت قبل
وصوله فعليه القود لان اللقاء في البحر اتلاف بالعادة وقيل لا قود لانه لم يقصد اتلافه
بهذا النوع وهو قوي اما اللقاء الى الحوت فالتقمة فعليه القود لان الحوت ضار بالتبع
فهو كالآلة * الثانية لو اخرج به كلباً مقوراً فقتله فلا شبه القود لانه كالآلة وكذا لو القاه الى
اسد بحيث لا يمكنه الاعتصام فقتله سواء كان في مضيق او برية * الثالثة لو انهبه حية
فاتلاف مات قتل به ولو طرح عليه حية فاتلاف فنهشته فهلك فلا شبه وجوب القود لانه
مما جرت به العادة بالتلف معه * الرابعة لو جرحه ثم عضه الاسد وسرتا لم يسقط القود
وهل ترد فاضل الدية الاشبه نعم وكذا لو شاركه ابوه او اشترك عبداً وحر في قتل عبداً *
الخامسة لو كتفه والقاه في ارض مسبعة فافترسه الاسد اتفاقاً فلا قود وفيه الدية * المرتبة
الرابعة ان ينضم اليه مباشرة انسان آخر وفيه صور * الاولى لو حفر واحد بئر افوق آخر بدفع
ثالث فالقاتل الدافع دون الحافر وكذا اللقاء من شاق فاعترضه آخر فانقذ بنصفين قبل
وصوله الارض فالقاتل هو المعترض ولو أمسك واحد وقتل آخر فالقود على القاتل دون
الممسك لكن المسك يحبس ابدًا ولو نظر لهما ثالث لم يضمن لكن تسمل عينه اي تغفأ *
الثانية ان اكراهه على القتل فالقصاص على المباشر دون الأمر ولا يتحقق الاكراه في القتل
ويتحقق فيما عداه وفي رواية علي بن زياد يحبس الأمر بقتله حتى يموت هذا اذا كان
المكروه المقهور بالغاً عاقلاً ولو كان غير مميز كالطفل والمجنون فالقصاص على المكروه لانه

بالنسبة اليه كالآله ويستوي في ذلك الحر والعبد ولو كان مميزاً ما رافاً غير بالغ وهو حر فلا قود
والدية على عاتقه المباشرون قال بعض الاصحاب يقتص منه ان بلغ عسراً وهو مطرح وفي
المملوك المميز يتعلق الجناية برقبته ولا قود وفي الخلاف ان كان المملوك صغيراً او مجنوناً
سقط القود ووجبت الدية والاول اظهر **فروع** * الاول لو قال اُقتلني والاقْتلتك لم يسع
القتل لان الاذن لا يرفع الحرمة ولو باشر لم يجب القصاص لانه اسقط حقه بالاذن
فلا تسلط الوارث * الثاني لو قال اُقتل نفسك فلو كان مميزاً فلا شيء على المُلزم والآفعلى
المُلزم القود وفي تحقق اكراه العاقل هنا اشكال * الثالث يصح الاكراه فيما دون النفس
فلو قال اقطع يد هذا او هذا والاقْتلتك فاختر المكره احدهما ففي القصاص تردد منشأه
ان التعيين مري من الاكراه والاشبه القصاص على الأمر لان الاكراه تحقق والتخلص
غير ممكن الا باحدهما * الصورة الثالثة لو شهد اثنان بما يوجب قتلاً كالقصاص او شهد
اربعة بما يوجب رجماً كالزنا وثبت انهم شهدوا زوراً بعد الاستيغناء لم يضمن الحاكم
ولا الحداد ولو كان القود على الشهود لانه تسبب متلف بعادة الشرع نعم لو علم الولي
وباشر القصاص كان القصاص عليه دون الشهود لقصدته الى القتل العدوان من غير
ضرور * الرابعة لو جنى عليه نصيره في حكم المذبوح وهوان لا يبقى حيوته مستقرة
وذبحه آخر فعلى الاول القود وعلى الثاني دية الميت فلو كانت حيوته مستقرة فالاول
جرح والثاني قاتل سواء كانت جنايته مما يقضى معها بالمرت فالبالك شق الجوف
والآمة او لا يقضى به كقطع الانملة * الخامسة لو قطع واحد يد؛ وأخر رجله فاندملت
احدهما ثم هلك فمن اندمل جرحه فهو جرح والآخر قاتل يقتل بعد رد دية الجرح
المندمل **فروع** لو جرحه اثنان كل واحد جرحاً فمات فادمى احدهما اندمال جرحه
وصدقه الولي لم ينفذ تصديقه على الآخر لانه قد يحاول اخذ دية الجرح من الجرح
والدية من الآخر فهو متهم في تصديقه ولان المنكر مدع للاصل فيكون القول قوله مع

يمينه * السادسة لو قطع يده من الكوع وآخر ذراعه فهلك قتله لان السراية الأولى لم تنقطع بالثاني بشياع ألمه قبل الثانية وليس كذا لو قطع واحديه وقتله الآخر لان السراية انقطعت بالتعجيل وفي الأولى اشكال ولو كان الجاني واحدا دخلت دية الطرف في دية النفس اجماعاً مناوئاً يدخل قصاص الطرف في قصاص النفس اضطربت فتوى الاصحاب فيه ففي النهاية يقتص منه ان فرق ذلك وان ضربته ضربة واحدة لم يكن عليه اكثر من القتل وهي رواية محمد بن قيس عن احدهما وفي المبسوط والخلاف يدخل قصاص الطرف في قصاص النفس وهي رواية أبي حنيفة عن أبي جعفر وم وفي موضع آخر من الكتاب لو قطع يدرجل ثم قتله قطع ثم قتل والا قرب ماتضمنته النهاية لنبوت القصاص بالجناية الأولى ولا كذا لو كانت الضربة واحدة وكذا لو كانت لسراية كمن قطع يد غيره فسرت الى نفسه فالقصاص في النفس لاقى الطرف مسائل من الاشتراك * الأولى اذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به والولي بالخيار بين قتل الجميع بعد ان يرده عليهم ما فضل من دية المقتول فيأخذ كل واحد منهم ما فضل من دية من جانيته وبين قتل البعض ويرد الباقيون دية جنائيتهم وان فضل للمقتولين فضل اقام به الولي ويتحقق الشركة بان يفعل كل منهم ما يقتل لو اتفرد او ما يكون له شركة في السراية مع القصد الى الجناية ولا يعتبر التساوي في الجناية بل لجرحه واحد جرحاً والآخر مائة ثم سري الجميع فالجناية عليهما بالسوية ولو طلب الدية كانت الدية عليهما نصقين * الثانية يقتص من الجماعة في الأطراف كما يقتص في النفس فلو اجتمع جماعة على قطع يده او قلع عينه فله الاقتصاص منهم جميعاً بعد رد ما يفضل لكل واحد منهم من جنايته وله الاقتصاص من احدهم ويرد الباقيون دية جنائيتهم ويتحقق الشركة في ذلك بان يحصل الاشتراك في الفعل الواحد فلو انفرد كل واحد بقطع جزء من يده لم يقطع يد احدهما وكذا لو جعل احدهما آله فوق يده والآخر تحت يده واعتمدا

حتى التقيا فلا قطع في اليد على أحدهما لأن كلاً منهما منفرد بجنايته لم يشارك الآخر فيها فعليه القصاص في جنايته حسب * الثالثة لو اشترك في قتله امرأتان قُتِلتا به ولا ردّ إذا فاضل لهما عن ديته ولو كن أكثر كان للولي قتل من بعد ردّ فاضل ديتهم بالسوية كن كُن متساويات في الدية والأكمل لكل واحدة ديتها بعد وضع ارض جنايتها ولو اشترك رجل وامرأة فعلى كل واحد منهما نصف الدية وللولي قتلها ويختص الرجل بالردّ وفي المقتعة يقسم الردّ بينهما اثلاً وليس بمعتد ولو قتل المرأة فلا ردّ وعلى الرجل نصف الدية ولو قتل الرجل ردت المرأة عليه نصف ديته وقيل نصف ديتها وهو ضعيف وكل موضع يوجب الردّ فانه يكون مقدماً على الاستيفاء * الرابعة اذا اشترك حرّ وعبد في قتل حرّ عمداً قال في النهاية للأولياء قتلها ويؤدّون والى سيّد العبد ثمنه أو يقتلوا الحرّ ويؤدّي سيّد العبد الى ورثة المقتول خمسة آلاف درهم أو يسلم العبد اليهم أو يقتلوا العبد وليس لمولاه على الحرّ سبيل والأشبه ان مع قتلها يؤدّون الى الحرّ نصف ديته ولا يرّد على مولى العبد شيء ما لم يكن قيمته ازيد من نصف دية الحرّ فيردّ عليه الزائد وان قتلوا العبد وكانت قيمته زائدة عن نصف دية المقتول أدوا الى مولاه الزائد فان استوعب الدية والأكانت تمام الدية للأولياء الاول وفي هذه اختلاف للأصحاب وما اخترناه انسب بالمذهب * الخامسة لو اشترك عبد وامرأة في قتل حرّ للأولياء قتلها ولا ردّ على المرأة ولا على العبد إلا ان يزيد قيمته عن نصف الدية فيردّ على مولاه الزائد ولو قتل المرأة بته كان لهم استرقاق العبد إلا ان يكون قيمته زائدة عن نصف دية المقتول فيردّ على مولاه ما فضل وان قتلوا العبد وقيمته بقدر جنايته أو أقل فلا ردّ وعلى المرأة دية جنايتها وان كانت قيمته أكثر من نصف الدية ردت عليه المرأة ما فضل من قيمته فان استوعب دية الحرّ والأكان الفاضل لورثة المقتول أولاً * **الفصل الثاني** في الشروط المعتبرة في القصاص وهي خمسة * الاول التساوي في الحرية والرقبة فيقتل الحرّ بالحرّ

وبالحرّة مع ردّ فاضل دينه والحرّة بالحرّة وبالحرّ ولا يؤخذ ما فضل على الأشهر ويقتص
 للمرأة من الرجل في الأطراف من غير ردّ ويتساوى ديتهم ما لم يبلغ ثلث دية الحرّ
 ثم ترجع إلى النصف فيقتص لها منه مع ردّ التفاوت ويقتل العبد بالعبد وبالامة والامة
 بالامة وبالعبد ولا يقتل حرّ بعبد ولا امة وقيل ان اعتاد قتل العبد قتل حسمًا للمجرأة
 ولو قتل المولى عبده كفر وعزّر ولم يقتل به وقيل يغرم قيمته ويتصدق بها وفي المستند
 ضعف وفي بعض الروايات ان اعتاد ذلك قتل به ولو قتل عبداً غيره عمداً أغرم قيمته يوم
 قتل ولا يتجاوز به دية الحرّ ولا بقيمة المملوكة دية الحرّة ولو كان ذميّاً الذمي لم يتجاوز بقيمة
 الذكّر دية مولاه ولا بقيمة الانثى دية الذمية ولو قتل العبد حرّاً قتل به ولا يضمن المولى
 جنايته لكن وليّ الدم بالخيار بين قتله وبين استرقاقه وليس لمولاه فكه مع كراهية الولي
 ولو جرح العبد حرّاً كان للمجروح الاقتصاص منه فان طلب الدية فكه مولاه بارش
 الجناية ولو امتنع كان للمجروح استرقاقه ان احاطت به الجناية وان قصر ارشها كان له
 ان يسترق منه بنسبة الجناية من قيمته وان شاء طالب ببيعه وله من ثمنه ارش الجناية
 فان زاد ثمنه فالزيادة للمولى ولو قتل العبد عبداً عمداً فالقود لمولاه فان قتل جازوا ن طلب
 الدية تعلق برقة الجاني فان تساوت القيمتان كان لمولى المقتول استرقاقه ولا يضمنه
 مولاه لكن لو تبرّع فكه بقيمة الجناية ولو كانت قيمة القاتل اكثر فله مولاه منه بقدر قيمة
 المقتول وان كانت قيمته اقل فله لمولى المقتول قتله او استرقاقه ولا يضمن مولى القاتل
 شيئاً ان المولى لا يعقل عبداً ولو كان القتل خطأ كان لمولى القاتل بالخيار بين فكه بقيمة
 ولا تخيير لمولى المجني عليه وبين دفعه وله منه ما يفضل من قيمة المقتول وليس عليه
 ما يعوز ولو اختلف الجاني ومولى العبد في قيمته يوم قتل فالقول قول الجاني مع يمينه
 اذا لم يكن للمولى بينة والمدبر كالقنّ فلو قتل عمداً قتل وان شاء الولي استرقاقه كان له
 ولو قتل خطأ فان فكه مولاه بارش الجناية والا سلمه للرق فاذا مات الذي دبره هل

ينعتق قيل لالانه كالوصية وتخرج من ملكه بالجناية فيبطل التدبير وقيل لا يبطل
بل ينعتق ومع القول بعنقه هل يسعى في نكاح رقبته فيه خلاف الاظهر انه يسعى وربما
قال بعض الاصحاب يسعى في دية المقتول ولعله وهم والمكاتب ان لم يؤد من مكاتبته شيئاً
لو كان مشروطاً فهو كالقن وان كان مطلقاً وقد ادعى من مال الكتابة شيئاً تحرر منه بحسابه
فان ا قتل حراً امداً قتل به وان قتل مملوكاً فلا قود وتعلقت الجناية بما فيه من الرقبة
مبعضة فيسعى في نصيب الحرية ويسترق الباقي منه او يباع في نصيب الرق ولو قتل
خطاءً فعلى الامام بقدر ما فيه من الحرية والمولى بالخيار بين فكه بنصيب
الرقبة من الجناية وبين تسليم حصة الرق ليقتل بالجناية وفي رواية علي بن جعفر
عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام اذا ادعى نصف ما عليه فهو بمنزلة الحر وقد رجحاً
في الاستنبصار ورفضها في غيره والعبد اذا قتل مولاه جاز للمولى قتله وكذا لو كان للحر
عبدان فقتل احدهما الآخر كان مخيراً بين قتل القاتل وبين العفو **مسائل**
مسألة * الاولى لو قتل حر حرين فليس لاوليائهما الاقتل وليس لهما المطالبة بالدية
ولو قطع يمين رجل ومثلها من آخر قطعت يمينه بالاول ويساره بالثاني فلو قطع يد
ثالث قيل سقط القصاص الى الدية وقيل قطعت رجله بالثالث وكذا لو قطع رابعاً
املوا لقطع ولا يد له ولا لرجل كان عليه الدية لغوات محل القصاص ولو قتل العبد حرين
على التعاقب كان لاولياء الاخير وفي رواية اخرى يشتركون فيه مالم يحكم به للاول
وهذا اشبه ويكفي في الاختصاص ان يختار المولى استرقاقه ولو لم يحكم له الحاكم ومع
اختيار المولى الاول لو قتل بعد ذلك كان للثاني * الثانية قيمة العبد مقسومة على
اعضائه كما ان دية الحر مقسومة على اعضائه فكل ما فيه منه واحد فقيمة كمال قيمته
كاللسان والذكر والانف وما فيه اثنان ففيهما قيمته وفي كل واحد نصف قيمته وكذا ما فيه
عشر ففي كل واحد عشر قيمته وبالجمله الحر اصل للعبد فيما له دية مقدرة وما لا تقدير

له فقيه الحكومة فاذا جنى الحر على العبد بمانيه دية فمولاه بالخيار بين امساكه
 ولاشيء له وبين دفعه واخذ قيمته ولو قطع يده ورجله دفعه الزمها القيمة او امساكه
 ولاشيء له اما لو قطع يده فليس عليه الزامه بنصف قيمته وكذلك جناية لا تستوجب
 قيمته ولو قطع يده قاطع ورجله آخر قال بعض الاصحاب يدفعه اليهما ويلزمهما الدية
 او يمسه كما لو كانت الجنايات من واحد والاولين ان له الزام كل واحد منهما بدية
 جنايته ولا يجب دفعه اليهما * اثنان كل موضع نقول فيه يفكه المولى فانما يفكه بارش
 الجناية زادت عن قيمة المملوك الجاني او نقصت وللشيخ قول آخر انه يدفعه باقل
 الامر بين الاول مروى * الرابعة لو قتل عبداً واحداً عبدين كل واحدٍ لملك فان اختار
 القود قبل يقدم الاول لان حقه اسبق ويسقط الثاني بعد قتله لغوات محل الاستحقاق
 وقيل يشتركان فيه مالم يختار مولى الاول استرقاقه قبل الجناية الثانية فيكون للثاني
 وهو شبهه فان اختار الاول المال وضمن المولى تعلق حق الثاني برقبته وكان له القصاص
 فان قتله بقي المال في ذمة مولى الجاني ولو لم يضمن ورضي الاول باسترقاقه تعلق
 حق الثاني فان قتله سقط حق الاول وان استرق اشترك المولى ان ولو قتل عبداً الاثنين
 فطلب احدهما القيمة ملك منه بقدر قيمة حصته من المقتول ولم يسقط حق الثاني
 من القود مع رد قيمة حصته شريكه * الخامسة لو قتل عشرة ابيد عبداً فعلى كل واحد
 عشر قيمته فان قتل مولاه العشرة ادبى الى مولى كل واحد ما فضل من جنايته ولو لم تزد
 قيمة كل واحد من جنايته فلا رد وان طلب الدية فمولى كل واحد بالخيار بين فكه
 بارش جنايته وبين تسليمه ليسترق ان استوجب جنايته قيمته والا كان لمولى المقتول
 من كل واحد بقدر ارش جنايته او يرد على مولاه ما يفضل من حقه ويكون له ولو قتل
 للمولى بعضا جازو يرد كل واحد عشر الجناية فان لم ينهض ذلك بقيمة من يقتل اتم
 مولى المقتول ما يعوز او يقتصر على قتل من ينهض الرد بقيمة * السادسة اذا قتل

العبد حرّاً عمداً فاعتقه مولاه صح ولم يسقط القود ولو قيل لا يصح لئلا يبطل حق المولى من الاسترقاق كلن حسناً وكذا البحث في بيعه وهبته ولو كان خطأ قبل يصح العتق ويضمن المولى الدية على رواية عمرو بن شمر عن جابر عن أبي جعفر عم وفي عمرو ضعف وقيل لا يصح الآن يتقدم ضمان الدية أو دفعها **فروع** في السراية * الأول إذا جنى الحر على المملوك فسرت إلى نفسه فلمولى كمال قيمته ولو تحرر وسرت إلى نفسه كان للمولى أقلّ الأمرين من قيمة الجناية أو الدية عند السراية لأن القيمة إن كانت أقلّ فهي المستحقة له والزيادة حصلت بعد الحرية فلا يملكها المولى وإن نقصت مع السراية لم تلزم الجاني تلك النقيصة لأن دية الطرف تدخل في دية النفس مثل أن يقطع واحد يده وهورق فعليه نصف قيمته فلو كانت الفألكان على الجاني خمسمائة لمو تحرر وقطع آخر يده وثالث رجله ثم سرى الجميع سقطت دية الطرف ويثبت دية النفس وهي ألف فيلزم الأول الثلث بعد أن كان يلزمه النصف فيكون للمولى الثلث وللورثة الثلث من الدية وقيل له أقلّ الأمرين هنا من ثلث القيمة وثلث الدية والأول أشبه * الثاني لو قطع حرّ يده فاعتق ثم سرى فلا قود لعدم التساوي وعليه دية جرم مسلم لأنها جناية مضمونة فكلن الاعتبار بها حين الاستقرار والسيد نصف قيمته وقت الجناية ولورثة المجتني عليه ما زاد فلو قطع حرّاً آخر رجله بعد العتق وسرى الجرحان فلا قصاص على الأول في الطرف ولا في النفس لأنه لم يجب القصاص في الجناية فلم يجب في سرايتها وعلى الثاني القود بعد رد نصف ديته ولم يسقط القود بمشاركة الآخر في السراية كما يسقط بمشاركة الأب للأجنبي وبمشاركة المسلم للذمي في قتل الذمي * الثالث لو قطع يده وهورق ثم قطع رجله وهورق كان على الجاني نصف قيمته وقت الجناية لمولاه وعليه القصاص في الجناية حال الحرية فإن اقتصر المعتق جازوا طالب بالدية كان له نصف الدية يختص به دون المولى ولو سرتا فلا قصاص في الأولين

لعدم التساوي والقصاص في الرجل لانه مكاف وهل يثبت القود قيل لا لان السراية
من قطعين احدهما لا يوجب القود والاشبه نبوته مع رد ما يستحقه المولى ولو اقتصر
المولى على الاقتصاص في الرجل اخذ المولى نصف قيمة المجني عليه وقت الجناية
وكان الفاضل للوارث فيجتمع له الاقتصاص وفاضل دية اليدين كانت ديتها زائدة
من نصف قيمة العبد * الشرط الثاني التساوي في الدين فلا يقتل مسلم بكافر ميا كان
او مستأمن او حربياً ولكن يُعزرو ويغرم دية الذمي وقيل ان امتداد قتل اهل الذمة جاز
له الاقتصاص بعد رد فاضل ديته ويقتل الذمي بالذمي وبالذمية بعد رد فاضل الدية
والذمية بالذمية وبالذمي من غير رجوع عليهما بالفضل ولو قتل الذمي مسلماً ممدداً
دفع هو وماله الى اولياء المقتول وهو مخير بين قتله واسترقاقه وفي استرقاق ولده الصغار
تردد اشبهه بقاؤهم على الحرية ولو اسلم قبل الاسترقاق لم يكن لهم الا قتله كما لو قتل
وهو مسلم ولو قتل الكافر كافراً واسلم القاتل لم يقتل به والزم الدية ان كان المقتول ذاك دية
ويقتل ولد الرشيدة بولد الزانية لتساويهما في الاسلام **مسائل** من لواحق هذا
الباب * الاولى لو قطع مسلم يد ذمي ممدداً فاسلم وسرت الى نفسه فلا قصاص ولا قود
وكذا لو قطع يد ممدد ثم اعتق وسرت لان التكافؤ ليس بجاصل وقت الجناية وكذا
الصبي لو قطع يد بالغ ثم بلغ وسرت جنايته لم يقطع لان الجناية لم تكن موجبة
للقصاص حال حصولها وتثبت دية النفس لان الجناية وقعت مضمونة وكان
الاعتبار بارشها حين الاستقرار * الثانية لو قطع يد حربي او يدمر دية فاسلم ثم سرت فلا قود
ولاديه لان الجناية لم تكن مضمونة فلم يضمن من ايتها ولورمي ذمياً بسهم واسلم
ثم اصابه فمات فلا قود وفيه الدية وكذا لو رمي عبداً فاعتق واصابه فمات او رمي
حربياً او مرتداً فاصابه بعد اسلامه فلا قود وتثبت الدية لان الاصابة صادفت مسلماً
محقوقاً الدم * الثالثة ان اقطع المسلم يد مثله فسرت وهو مرتد سقط القصاص في النفس

ولم يسقط القصاص في اليد لان الجناية حصلت موجبة للقصاص فلم يسقط باعتراض
الارتداد ويستوفى القصاص فيها وليه المسلم فان لم يكن استوفاه الامام وقال في المبسوط
الذي يقتضيه مذهبنا انه لا قود ولا دية لان قصاص الطرف وديته يدخلان في قصاص
النفس وديتها والنفس هنا ليست مضمونة وهويشكل بما انه لا يلزم من دخول الطرف
في قصاص النفس سقوط ما ثبت من قصاص الطرف لما منع يمنع من القصاص
في النفس اما لو عام الى الاسلام فان كان قبل ان يحصل سرية ثبتت القصاص في النفس
وان حصلت سرية وهو مرتد ثم عاد وتهمت السرية حتى صلت نفسا ففي القصاص
تردد اشبه ثبوت القصاص لان الاعتبار في الجناية المضمونة بحال الاستقرار وقيل
لاقتصاص لان وجوبه مستند الى الجناية وكل السرية وهذه بعضها هدر لانه حصل
في حال الرد ولو كانت الجناية خطأ تثبت الدية لان الجناية صادفت محقون الدم
وكانت مضمونة في الاصل * الرابعة اذ قتل مرتد ذميا ففي قتله تردد منشأ تحريم الرد
بالاسلام ويقوي انه يقتل للتساوي في الكفر كما يقتل النصراني باليهودي لان الكفر كاللثة
الواحدة اما لو رجع الى الاسلام فلا قود وعليه دية الذمي * الخامسة لو جرح مسلم
نصرانيا ثم ارتد الجرح وسرت الجراحة فلا قود لعدم التساوي حال الجناية وعليه دية
الذمي * السادسة لو قتل ذمي مرتدا قتل به لانه محقون الدم بالنسبة الى الذمي
اما لو قتل مسلم فلا قود قطعاً وفي الدية تردد الاقرب انه لادية ولو وجب على مسلم
قصاص نقتله غير الولي كان عليه القود ولو وجب قتله بزنا او بلواط فقتله غير الامام
لم يكن عليه قود ولا دية لان عليا عليه السلام قتل لرجل قتل رجلاً وادمي انه وجد
مع امرأته عليك القود الآن تأتي ببيينة * الشرط الثالث ان لا يكون القتال ابتغاء لقتل
ولكنه لم يقتل به وعليه الكفارة والدية والتعزير وكذا لو قتل اب الاب وان علا ويقتل
الولد بابيه وكذا الام تقتل به ويقتل بها وكذا الاقارب كالاجداد والجدات من قبلها

والأخوة من الطرفين والأعمام والعمات والأخوال والخالات **قروع** * الأول لو ادعى
 اثنان ولداً مجبراً فان قتله احد هما قبل القرعة فلا قود لتحقيق الاحتمال في طرف القاتل
 ولو قتلاه فالاحتمال بالنسبة الى كل واحد منهما باقٍ وربما خطر الاستناد الى القرعة
 وهو يجم على الدم فالأقرب الأول ولو ادعى اياه ثم رجع احدهما وقتلاه توجه القصاص
 الى الراجع بعد رد ما يفضل من جنايته وكان على الاب نصف الدية وعلى كل واحد
 كفارة القتل بانفراده ولو ولد مولود على فراش مدعىين له كالأمة أو الموطوءة بالشبهة
 في الطهر الواحد وقتلاه قبل القرعة لم يقتل لتحقيق الاحتمال بالنسبة الى كل واحد
 منهما ولو رجع احدهما ثم قتلاه لم يقتل الراجع والفرق ان البنوة هنا تثبت بالفراش
 لا بمجرد الدموى وفي الفرق تردد ولو قتل الرجل زوجته هل ينبت القصاص لولدها
 منه قيل لا لانه لا يملك ان يقتص من والده ولو قيل يملك هنا امكن اقتصاراً بالمنع
 على مورد النص وكذا البحث لو قذفها الزوج ولا وارث الأولده منها اما لو كان لها
 ولد من غيره فلم القصاص بعد رد نصيب ولده من الدية وله استيفاء الحد كاملاً ولو قتل
 احد الولدين اباه ثم الآخر اياه فلكل منهما على الآخر القود فان تشاحا في القصاص
 اقرع بينهما وقدم في الاستيفاء من اخرجته القرعة ولو بدر احدهما فاقتص كان لورثة
 الآخر الاقتصاص * **الشروط الرابع** كمال العقل فلا يقتل المجنون سواء قتل مجنوناً
 او عاقلاً ويثبت الدية على عاقلة وكذا الصبي لا يقتل بصبي ولا يبالغ اما لو قتل العاقل
 ثم جن لم يسقط عنه القود وفي رواية يقتص من الصبي اذا بلغ عسراً وفي اخرى اذا بلغ
 خمسة اشبار ويقام عليه الحدود والوجه ان عمد الصبي خطأ محض يلزم ارشؤه العاقلة
 حتى يبلغ خمس عشرة سنة **قروع** لو اختلف الولي والجاني بعد بلوغه او بعد افاقة
 فقال قتلت وانت بالغ وانت عاقل وانكر فالقول قول الجاني مع يمينه لان الاحتمال
 متحقق فلا يثبت معه القصاص وتثبت الدية ولو قتل البالغ الصبي قتل به على

الاصح ولا يقتل العاقل بالجنون وتثبت الدية على القاتل ان كان همدًا او شبيهاً بالعمد
وعلى العاقلة ان كان خطأً محضاً ولو قصد العاقل دفعه كان هدرًا وفي رواية ديته
في بيت المال وفي ثبوت القود على السكران تردد والثبوت اشبه لانه كالصاحي في تعلق
الاحكام اماناً بنج نفسه او شرب مرقداً لا لعذر فقد الحقه الشيخ رح بالسكران وفيه
تردد ولا قود على النائم لعدم القصد وكونه معذوراً في سببه وعليه الدية وفي الاعمي
تردد اظهره انه كما المبصر في توجه القصاص بعمده وفي رواية الحلبي من ابي عبد الله
عليه السلام ان جناية خطأ تلزم العاقلة * الشرط الخامس ان يكون المقتول محقون
الدم احتراماً من المرتد بالنظر الى المسلم فان المسلم لو قتله لم يثبت القود وكذا كل من اباح
الشرع قتله ومثله من هلك بسراية القصاص او الحديث * **الفصل الثالث** في دعوى
المقتل وما يثبت به ويشترط في المدعي البلوغ والرشد حالة الدعوى دون وقت الجناية
ان قد يتحقق صحة الدعوى بالسماع المتواتر وان يدعي اليه من يصح منه مباشرة
الجناية فلو ادعى على غائب لم يقبل وكذا لو ادعى على جماعة يتعذر اجتماعهم
على قتل الواحد كاهل البلد وتقبل دعواه لورجع الى الممكن ولو حرر الدعوى
بتعيين القاتل وصفة القتل ونوعه سمعت دعواه وهل يسمع منه مقتصر على مطلق
القتل فيه تردد اشبهه القبول ولو قال قتله احد هذين سمع ان لا ضرر في اختلافهما ولو اقام
بيئته سمعت لاثبات اللوث ان خص الوارث احدهما **مسائل** * الاولى
لو ادعى انه قتل مع جماعة لا يعرف هدد هم سمعت دعواه ولا يقضى بالقود ولا بالدية
لعدم العلم بحصة المدعي عليه من الجناية ويقضى بالصلم حقناً للدم * الثانية لو ادعى
القتل ولم يبين همدًا او خطأ الاقرب انه تسمع ويستفصله القاضي وليس ذلك تلقيناً
بل تحقيقاً للدعوى ولو لم يبين قيل طرحت دعواه وسقطت البيئته بذلك ان لا يمكن
الحكم بها وفيه تردد * الثالثة لو ادعى على شخص القتل منفرداً ثم ادعى على آخر

لم تسمع الثانية براء الأول أو شرّكه لا كذابه نفسه بالدموى الأولى وفيه للشيخ قول آخر * الرابعة لو أدمى قتل العمد ففسره بالخطأ لم يبطل أصل الدموى وكذا لو أدمى الخطأ وفسره بما ليس بخطأ وثبتت الدموى بالافرار والبيّنة أو القسامة أما الافرار فيكفي المرة وبعض الاصحاب يشترط الافرار مرتين ويعتبر في المقر البلوغ وكمال العقل والاختيار والحرية أما المحجور عليه بغلس أو سفه فيقبل اقراره بالعمد فيستوفى منه القصاص وأما بالخطأ فتثبت الدية ولكن لا يشارك الغرماء ولو أقر واحد بقتله عمداً وآخر بقتله خطأ تخير الولي تصديق أحدهما وليس له على الآخر سبيل ولو أقر واحد بقتله عمداً فأتى آخر أنه هو الذي قتله ورجع الأول دوى عنهما القصاص والدية وودى المقتول من بيت المال وهي قضية الحسن عليه السلام وأما البيّنة فلا يثبت ما يجب به القصاص إلا بشاهدين ولا يثبت بشاهد وامرأتين وقيل تجب به الدية وهو شاهد ولا بشاهد ويمين وينتبت بذلك ما يوجب الدية كقتل الخطأ والهاشمة والمنقلة وكسر العظام والجائفة ولا تقبل الشهادة الأصافية من الاحتمال كقوله ضربه بالسيف فمات أو فقتله أو فانهز دمه فمات في حاله أو فلم يزل مريضاً منها حتى مات وإن طالت المدة ولو أنكر المدعى عليه ما شهدت به البيّنة لم يلتفت إلى انكاره وإن صدّقها وأدمى الموت بغير الجناية كان القول قوله مع يمينه وكذا الحكم في الجراح فانه لو قال الشاهد ضربه فاوضحه قبل ولو قال اختصما ثم افترقا وهو مجروح أو ضربه فوجدناه مشجوجاً لم يقبل لاحتمال أن يكون من غيره وكذا لو قال فجرى دمه أما لو قال فجرى دمه قبلت ولو قال أسال دمه فمات قبلت في الدامية دون ما زاد ولو قال أوضحه ووجدناه فيه موضحتين سقط القصاص لتعذر المساواة في الاستيفاء ويرجع إلى الدية وربما خطر الاختصاص باتلها وفيه ضعف لانه استيفاء في محل لا يتحقق توجه القصاص فيه وكذا لو قال قطع يده ووجد مقطوع اليدين ولا يكفي قوله فاوضحه ولا شجّه حتى

يقول هذه الموضحة وهذه النتيجة لاحتمال غيرهما اكبر او اصغر ويشترط فيهما التوارد على الوصف الواحد فلو شهد احدهما انه قتله غدوةً والآخر حشيةً او بالسكين والآخر بالسيف او بالقتل في مكان معين والآخر في غيره لم يقبل وهل يكون ذلك لو تأ قال في المبسوط نعم وفيه اشكال لتكاذبهما اما لو شهد احدهما بالاقرار والآخر بالمشاهدة لم تثبت وكان لو تأ لعدم التكاذب وهنا مسائل * الاولى لو شهد احدهما بالاقرار بالقتل مطلقاً وشهد الآخر بالاقرار عمداً اثبت القتل وكلف المدعى عليه البيان فان انكر القتل لم يقبل منه لانه اكد كذاب للبيينة وان قال خطأ وصدق الولي فلا بحث والا فالقول قول الجاني مع يمينه ولو شهد احدهما المشاهدة بالقتل عمداً والآخر بالقتل المطلق وانكر القاتل العمد وادّعى الولي كانت شهادة الواحد لو تأ ويثبت الولي دعواه بالقسامة ان شاء * الثانية لو شهدا بقتل على اثنين فشهد المشهود عليهما على الشاهدين انهما قاتلان على وجه لا يتحقق معه التبرع او ان تحقق لكن لا يقتضي اسقاط الشهادة فان صدق الولي الاولين حكم له وطرحت شهادة الآخرين وان صدق الجميع او صدق الآخرين سقط الجميع * الثالثة لو شهد المَن يرثانه ان زيداً جرحه بعد الاندمال قبلت ولا يقبل قبله لتحقق التهمة على تردد ولو اندمل بعد الاقامة فاماداً الشهادة قبلت لانتهاء التهمة ولو شهدا مَن يرثانه وهو مريض قبلت والفرق ان الدية يستحقانها ابتداءً وفي الثانية يستحقانها من ملك الميت * الرابعة لو شهد هاهنا من العاقلة بفسق شاهدي القتل فان كان القتل عمداً او شبهةً او كانا مَمَّن لا يصل اليهما العقل حكم بهما وطرحت شهادة القتل وان كانا مَمَّن يعقل عنه لم يقبل لانهما يدفعان عنهما الغرم * الخامسة لو شهد اثنان انه قتل واخران على غيره انه قتله سقط القصاص ووجب الدية عليهما نصفين ولو كان خطأ كانت الدية على ما قلتهما ولعله احتياط في عصمة الدم لما عرض من الشبهة بتصادم البينتين ويحتمل هذا وجهاً آخر وهو تخيير الولي

في تصديق إيهما شاء كما لو أقر أنان كل واحد بقتله منفرداً أو الأول أو الاولى * السابعة لو شهدا
 انه قتل زيداً ممدداً فأقر آخرانه هو القاتل و يبرء المشهود عليه فللولي قتل المشهود عليه
 ويرد المقر نصف دينه وله قتل المقر ولارد لأقراره بالانفراد وله قتلها بعد ان يرد على
 المشهود عليه نصف دينه دون المقر ولو اراد الدية كانت عليهما نصفين وهذه رواية
 زرارة عن ابي جعفر عم وفي قتلها اشكال لانقضاء الشركة وكذا في الزامها بالدية نصفين
 والقول بتختير الولي في احدهما وجه قوي فيران الرواية من المشاهير * السابعة قال
 في البسوط لو ادعى قتل العمد واقام شاهداً وامرأتين ثم عفا لم يصح لانه عفا عما لا يثبت
 وفيه اشكال ان العفو لا يتوقف على ثبوت الحق عند الحاكم واما القسامة فيستدعي
 المبحث فيها مقاصد * الاول في اللوث والقسامة مع ارتفاع التهمة وللولي احلاف المنكر
 يميناً واحدة ولا يجب التغليظ ولو نكل فعلى ماضى من القولين واللوث اماره يغلب
 معها الظن بصدق المدعي كالشاهد ولو واحداً وكما لو وجد متشككاً بدمه وعنده ذو سلاح
 عليه الدم او في دار قوم او في محلة منفردة عن البلد لا يدخلها غير اهلها او في صفٍ مقابلٍ
 للخصم بعد المراماة ولو وجد في قرية مطروقة او خلعة من خلال العرب او في محلة منفردة
 مطروقة وان انفردت فان كان هناك عداوة فهو لوث والا فلا لوث لان الاحتمال
 متحقق هنا ولو وجد بين قريتين فاللوث لأقربهما اليه ومع التساوي في القرب والبعد
 فهما سواء في اللوثة امّا من وجد في زحام على قنطرة او بئر او جسر او مصنع فدينته على
 بيت المال وكذا لو وجد في جامع عظيم او شارع وكذا لو وجد في فلاة ولا يثبت اللوث
 بشهادة الصبي ولا الفاسق ولا الكافر ولو كان مأموناً في نخلته نعم لو اخبر جماعة
 من الفساق او النساء مع ارتفاع الطواطة او مع ظن ارتفاعها كان لوثاً ولو كانت الجماعة
 صبياناً او كفاراً لم يثبت اللوث مالم يبلغوا حد التواتر ويشترط في اللوث خلوصه
 عن الشك فلو وجد بالقرب من القتل ذو سلاح ملطخ من دم مع سبع من شأنه قتل

الانسان بطل اللوث لتحقق الشك ولو قال الشاهد قتلته احد هذين كان لوثاً ولو قال قتل احد هذين لم يكن لوثاً وفي الفرق تردد ولا يشترط في اللوث وجود اثر القتل على الاشبه ولا في القسامة حضور المدعى عليه * **مسئلتان** * الاولى لو وجد قتيلاً في دار فيها مبدء كان لوثاً وللورثة القسامة لغائبة التسلط بالقتل او لا فتكاكه بالجناية لو كان رهناً * الثانية لو ادعى الولي ان واحداً من اهل الدار قتله جاز اثبات دعواه بالقسامة فلو انكر كونه فيها وقت القتل كان القول قوله مع يمينه ولم يثبت اللوث لان اللوث يتطرق الى من كان موجوداً في تلك الدار ولا يثبت ذلك الا بالاقرار او بالبينة * الثاني في كميتها وهي في العمد خمسون يميناً فان كان له قوم حلف كل واحد يميناً ان كانوا احدى القسامة وان نقصوا عنه كُرِّرت عليهم الايمان حتى يكمل القسامة وفي الخطاء المحض والشبيه بالعمد خمس وعشرون يميناً ومن الاصحاب من سوى بينهما وهو اوثق في الحكم والتفصيل اظهر في المذهب ولو كان المدَّعون جماعة تُسبَّحت عليهم الخمسون بالسوية في العمد والخمس والعشرون في الخطاء ولو كان المدعى عليهم اكثر من واحد ففيه تردد اظهره ان على كل واحد خمسين يميناً كما لو انفرد لان كل واحد منهم يتوجه عليه دعوى بانفراده اما لو كان المدعى عليه واحداً فاحضر من قومه خمسين يشهدون ببراءته حلف كل واحد منهم يميناً ولو كانوا اقل من الخمسين كُرِّرت عليهم الايمان حتى يكملوا العدد ولو لم يكن للولي قسامة ولا حلف هو كان له اِحْلَاف المنكر خمسين يميناً ان لم يكن له قسامة من قومه وان كان له قوم كان كاخدهم ولو امتنع عن القسامة ولم يكن له من يقسم اُلْزِمَ الدعوى وقيل له رد اليمين على المدعى وتثبت القسامة في الاعضاء مع التهمة وكم قدرها قبل خمسون يميناً احتياطاً ان كانت الجناية تبلغ الدية والا فبنسبتها من خمسين يميناً وقال آخرون ست ايمان فيما فيه دية النفس وبحسابه من ست فيما فيه دون الدية وهي رواية اصلها طريف ويشترط في القسامة

علم المُقْسِم ولا يكفي الظن وفي قبول قسامة الكافر على المسلم تردد أظهره المنع ولولى
العبد مع اللوث اثبات دعواه بالقسامة ولو كان المدعى عليه حرّاً تمسكاً بعموم
الاحاديث ويقسم المكاتب في عبده كالحر ولو ارتدّ الولي مُنِعَ من القسامة ولو حلف
وقعت موقعها لانه لا يمنع الاكتساب ويشكل هذا بما ان الارتداد يمنع الارث
فيخرج من الولاية فلا قسامة ويشترط في اليمين ذكرُ القاتل والمقتول والرفعُ
في نسبهما بما يزيل الاحتمال وذكرُ الانفراد والشركة ونوع القتل اما الاعرابُ
فان كان من اهل كُفٍّ والأقنع بما يعرف معه القصد وهل يذكر في اليمين
ان البيّنة بيّنة المدعي قيل نعم دفعاً لتوهم الحائف والاشبه انه لا يجب * الثالث في
احكامها لو ادعى على اثنين وله على احدهما لوث حلف خمسين يمينا وتثبت دعواه
على ذى اللوث وكان على الآخر يميناً واحدة كالدعوى في غير الدم ثم ان اراد قتل
ذى اللوث ردّ عليه نصف ديته ولو كان احد الوليين غائباً وهناك لوث حلف
الحاضر خمسين يمينا ويثبت حقه ولم يجب الارتقاب ولو حضر الغائب حاف بقدر
نصيبه وهو خمس وعشرون يمينا وكذا لو كان احدهما صغيراً ولو اكذب احد الوليين
صاحبه لم يقدح ذلك في اللوث وحلف لاثبات حقه خمسين يمينا واذا مات الولي
قام ولده مقامه فان مات في اثناء الايمان قال الشيخ يستأنف الايمان لانه لو انم لا يثبت
حقه بيمين غير **مسائل** * الاولى لو حلف مع اللوث واستوفى الدية ثم شهد اثنان
انه كان غائباً حال القتل غيبه لا يتقدّر معها القتل بطلت القسامة واستُعِيدَت الدية *
الثانية لو حلف مع اللوث واستوفى الدية ثم قال هذه حرام فان فسره بكذبه في اليمين
استعيدت الدية وان فسّر بانه لا يرى القسامة لم يعترضه وان فسّر بان الدية ليست ملكاً
للبازل فان عين المالك الزم دفعها اليه ولا يرجع على القاتل بمجرد قوله وان لم يعين
أقرت في يده * الثالثة لاستوفى بالقسامة فقال آخر انا قتلته منفرداً قال في الخلاف

كان الولي بالخيار وفي المبسوط ليس له ذلك لأنه لا يقسم الأمع العلم فهو مكذب للمقور*
 الرابعة إذا اتهم والتمس الولي حبسه حتى يحضر بيته ففي اجابته تردد ومستند الجواز
 ما رواه السكوني من أبي عبد الله أن النبي صلعم كان يحبس في تهمة الدم ستة أيام فإن
 جاء الأولياء بيته ثبت والأخلى سبيله وفي السكوني ضعف* **الفصل الرابع**
 في كيفية الاستيفاء قتل العمد يوجب القصاص لالدية فلو عفا الولي على مال
 لم يسقط القود ولم تثبت الدية الأمع رضاء الجاني ولو عفا ولم يشترط المال سقط القود
 وأم تثبت الدية ولو بذل الجاني القود لم يكن للولي غيره ولو طالب الدية فبذلها
 الجاني صح ولو امتنع لم يجبر ولو لم يرض الولي بالدية جاز للمفاداة بالزيادة ولا يقضى
 بالقصاص ما لم يتفق التلف بالجناية ومع الاشتباه يقتصر على القصاص في الجناية
 لافي النفس ويرث القصاص من يرث المال عدا الزوج والزوجة فإن لهما نصيبهما
 من الدية في صمد أو خطأ وقيل لا يرث القصاص إلا العصبه دون الأخوة والأخوات
 من الأم ومن يتقرب بها وهو الأظهر وقيل ليس للنساء عفو ولا قود والاول أشبه وكذا
 يرث الدية من يرث المال والبحث فيه كالاول غير أن الزوج والزوجة يرثان من الدية
 على التقديرات وإذا كان الولي واحداً جاز له المبادرة والاولى توقفه على إذن الإمام
 وقيل تحرم المبادرة ويعزّر لو باذروا وتأكد الكراهية في قصاص الطرف وإن كانوا جماعة
 لم يجوز الاستيفاء الأبعد الاجتماع إما بالوكالة أو بالأذن لو أحد وقال الشيخ يجوز لكل
 منهم المبادرة ولا يتوقف على إذن الآخر لكن يضمن حصص من لم يأذن وينبغي
 للإمام أن يحضر عند الاستيفاء شاهدين فطينين احتياطاً ولإقامة الشهادة إن حصلت
 مجاهدة ويعتبر الآلة لثلاث تكون مسمومة خصوصاً في قصاص الطرف ولو كانت
 مسمومة فحصلت منها جناية بسبب السم ضمنه ويمنع من الاستيفاء بالآلة الكالة
 تجنباً للتعذيب ولو فعل أساء ولا شيء عليه ولا يقتص الأب السيف ولا يجوز التمثيل

به بل يقتصر على ضرب منقه ولو كانت جنايته بالتغريق او بالتحريق او بالنقل
او بالرضخ واجرة من يقيم الحدود من بيت المال فان لم يكن بيت مال او كان هناك
ما هو اهم كانت الاجرة على المجني عليه ولا يضمن المقتص سرية القصاص نعم
لوتعدى ضمن فان قال تعدت مقتص منه في الزائد وان قال لخطأت أخذت منه
دية العدوان ولو خالفه المقتص منه في دعوى الخطاء كان القول قول المقتص مع يمينه
وكل من يجري بينهم القصاص في النفس يجري في الطرف ومن لا يقتص له في
النفس لا يقتص له في الطرف وههنا مسائل * الاولى اذا كان له اولياء لا يولي عليهم
كانوا شركاء في القصاص فان حضر بعض وغاب الباقيون قال الشيخ للحاضر الاستيفاء
بشرط ان يضمن حصص الباقيين من الدية وكذا لو كان بعضهم صغاراً وقال لو كان
الولي صغيراً وله اب اوجد لم يكن لاحد ان يستوفي حتى يبلغ الصبي سواء كان
القصاص في النفس او في الطرف وفيه اشكال وقال يحبس القاتل حتى يبلغ الصبي
ويغرق المجنون وهو اشد اشكالا من الاول * الثانية اذا زاد على الواحد فلهم القصاص
ولو اختار بعضهم الدية فاجاب القاتل جاز فان اسلم سقط القود على رواية المشهور انه
لا يسقط وللآخرين القصاص بعد ان يردوا عليه نصيب من فاداه ولو امتنع من بذل
نصيب من يريد الدية جاز لمن اراد القود ان يقتص بعد رد نصيب شريكه ولو غفا
البعض لم يسقط القصاص وللباقيين ان يقتصوا بعد رد نصيب من مفا على القاتل *
الثالثة اذا اقر احد الوليين ان شريكه مفا عن القصاص على مال لم يقبل اقراره
على شريكه ولا يسقط القود في حق احدهما وللمقر ان يقتل لكن بعد ان يرد نصيب
شريكه فان صدقه فالرد له والا كان للجاني والشريك على حاله في شركة القصاص *
الرابعة اذا اشترك الاب والاجنبي في قتل ولده او المسلم والذمي في قتل ذمي فعلى
الشريك القود ويقتضى المذهب ان يرد عليه الاخر نصف دية وكذا لو كان احدهما

عامداً والآخر خاطئاً كان القصاص على العاقد بعد الرد لكن هذا الرد من العاقلة وكذا لو شاركه سبع لم يسقط القصاص لكن يرد عليه الولي نصف دية * الخامسة للمحجور عليه بغاس أو سفه استيفاء القصاص لاختصاص الحجر بالمال ولو عفا على مال ورصي القاتل فسمه على الغرماء ولو قتل وعليه دين فإن أخذ الورثة الدية صرفت في ديون المفتول ووصاياه كما لو همل للورثة استيفاء القصاص من دون ضمان ما عليه من الديون قيل نعم تمسكاً بآية وهو أولى وقيل لا وهو مروى * السادسة إذا قتل جماعة على التعاقب ثبت لولي كل واحد منهم القود ولا يتعلق حق واحد بالآخر فإن استوفى الأول سقط حق الباقيين لا إلى بدل على تردد ولو بارداً واحد منهم فقتله فقد أساء وسقط حق الباقيين وفيه إشكال من حيث تساوى الكل في سبب الاستحقاق * السابعة لو وُكِّلَ في استيفاء القصاص فعزله قبل القصاص ثم استوفى فلن علم فعلية القصاص ولن لم يعلم فلا قصاص ولا دية أما لو عفا الموكل ثم استوفى ولا يعلم فلا قصاص أيضاً وعليه الدية للمباشرة ويرجع بها على الموكل لأنه فطر * الثامنة لا يقتص من الحامل حتى تضع ولو تجرد حملها بعد الجنابة فإن ادعت الحمل وشهد لها القوابل ثبت ولن تجردت دعواها قيل لا يؤخذ بقولها لأن فيه دفعا للولي عن السلطان ولو قيل يؤخذ كان أخوط وهل يجب على الولي الصبر حتى يستقل الولد لا غتداء قيل نعم دفعا لمشقة اختلاف اللبن والوجه تسليط الولي إن كن للولد ما يعيش به فيرلبن الأم والتأخير إن لم يكن ولو قُتِلَت المرأة قصاصاً فبانت حاملاً فالدية على القاتل ولو كان المباشراً لآبته وعلم الحاكم ضمن الحاكم * التاسعة لو قطع يد رجل ثم قتل آخر قطعناه أولاً ثم قتلناه وكذا لو بدأ بالقتل توصلنا إلى استيفاء الحقيق ولو سرى القطع في الجاني مليفاً والحال هذه كان للولي نصف الدية من تركته الجاني لأن قطع اليد بدل من نصف الدية وقيل لا يجب في تركته الجاني شيء لأن الدية لا تنبث في العمد إلا صلحاً ولو قطع يديه

فاقتص ثم سرت جراحة المجني عليه جاز لوليه القصاص في النفس ولو قطع يهودي
يد مسلم فاقتنص المسلم ثم سرت جراحة المسلم كان للولي قتل الذمي ولو طالب بالدية
كان له دية المسلم الا دية يدا الذمي وهي اربع مائة درهم وكذا لو طعت المرأة يد رجل
فاقتص ثم سرت جراحته كان للولي القصاص ولو طالب بالدية كان له ثلثة ارباعها
ولو طعت يديه ورجليه فاقتنص ثم سرت جراحته كان لوليه القصاص في النفس وليس له
الدية لانه استوفى ما يقرم مقام الدية وفي هذا كله تردد لان للنفس دية على انفرادها وما
استوفاه وقع قصاصا * العاشرة اذا هلك قاتل العمد سقط القصاص وهل تسقط الدية
قال في المبسوط نعم وتردد في الخلاف وفي رواية ابي بصير اذا هرب فلم يقدر عليه حتى
مات اخذت من ماله والا فمن الاقرب فالاقرب * الحادية عشر لو اقتص من قاطع اليد
ثم مات المجني عليه بالسراية ثم مات الجاني بها وقع القصاص بالسراية من الجاني
موقعه وكذا لو قطع يده ثم قتله فقطع الولي يد الجاني ثم سرت الى نفسه اما لو سرى
القطع الى الجاني اولاً ثم سرى قطع المجني عليه لم تقع سراية الجاني قصاصاً لانها
حاصلة قبل سراية المجني عليه فكانت هدراً * الثانية عشر لو قطع يد انسان فعفا المقطوع
ثم قتله القاطع للولي القصاص في النفس بعد رد دية اليد وكذا لو قسّ مقطوع اليد قتل
بعد ان يرد عليه دية يده ان كان المجني عليه اخذ ديتها او قطعت في قصاص ولو كانت
قطعت من غير جنابة ولا اخذ لها دية قتل القاتل من غير رد وهي رواية سورة بن كليب
من ابي عبد الله عليه السلام وكذا لو قطع كفاً بغير اصابع قطعت كفه بعد رد دية الاصابع
ولو ضرب ولي الدم الجاني قصاصاً وتركه ظناً انه قتله وكان به رمق فعالج نفسه وبرأ لم يكن
للولي القصاص في النفس حتى يقتص منه بالجراحة اولاً وهذه رواية ابان بن عثمان
عن اخبره عن احدهما وفي ابان ضعف مع ارساله السند والاقرب انه ان ضربه الولي
بما ليس له الاقتصاص به والا كان له قتله كما لو ظن انه ابان عنقه ثم تبين خلاف ظنه بعد

انصلاحه فهذا له قتله ولا يقتص من الولي لانه فعل سائغ * القسم الثاني في قصاص
الطرف وموجبه الجناية بما يتلف العضو غالباً او الاتلاف بما قد يتلف لا غالباً مع قصد
الاتلاف ويشترط في جواز الاقتصاص التساوي في الاسلام والحرية او يكون المجني
عليه اكمل فيقتص للرجل من الرأس ولا يأخذ الفضل ويقتص لها من بعد رد التفاوت
في النفس او الطرف ويقتص للذمي من الذمي ولا يقتص لعمن مسلم ولحرم من العبد
ولا يقتص للعبد من الحر كما لا يقتص له في النفس والتساوي في السلامة فلا تقطع اليد
الصحيحة بالسلام ولو بذلها الجاني ويقطع السلام بالصحيحة والسلام الا ان يحكم اعمل
الخبرة انها لا تنحسم فيعدل الى الدية تفصيلاً من خطر السراية وينتفع اليمين باليمين
فان لم يكن له يمين قطعت بها يساره ولو لم يكن يمين ولا يسار قطعت رجلاه استناداً الى
الرواية وكذا لو قطع ايدي جماعة على التعاقب قطعت يداه ورجلاه بالاول فالاول وكان
لمن يبقى الدية ويعتبر التساوي في المساحة في الشجاج طولاً ورضاً ولا يعتبر نزولاً بل يراهي
حصول اسم الشجة لتفاوت الرؤوس في السمن ولا يثبت القصاص بما فيه تعزير كالجائفة
والمامومة ويثبت في الحارصة والباضعة والسحقاق والموضحة وفي كل جرح لا تعزير في
اخذة وسلامة النفس معه غالباً فلا يثبت في الهاشمة ولا المنقلة ولا في كسر شي من العظام
لتحقق التعزير وهل يجوز الاقتصاص قبل الاندمال قال في المبسوط لا لما لا يؤمن من
السراية الموجبة لدخول الطرف فيها وقال في الخلاف بالجواز مع استحباب الصبر وهو
اشبه ولو قطع عدة من اعضائه خطأً جاز اخذ ديلتها ولو كانت اضعاف الدية وقبل يقتصر
على دية النفس حتى تندمل ثم يستوفي البائي او يسري فيكون له ما اخذه وهو اراي
لان دية الطرف تدخل في دية النفس وفائداً وكيفية القصاص في الجراح ان يقام بخيط
وشبهه ويعلم طرفاه في موضع الاقتصاص ثم يشق من احدى علامتين الى الاخرى
فان شق على الجاني جاز ان يستوفي منه في اكثر من دفعة ويؤخر القصاص في الاطراف

من شدة الحر والبرد الى امتدال النهار ولا يقتصر إلا بحديدة فلو قلع عين انسان فهل له
 عين الجاني بيده الاولى انتزاعها بحديدة معوجة فانه اسهل ولو كانت الجراحة تستوعب
 مضوا الجاني وتزيد عنه لم يخرج في القصاص الى العضو الآخر واقتصر على ما يحتمل
 العضو وفي الزائد بنسبة المتخلف الى اصل الجرح ولو كان المجني عليه صغير العضو
 فاستوعبته الجنائية لم يستوعب في المقتص واقتصر على قدر مساحاة الجنائية ولو قطعت
 اذن انسان فاقص ثم الصمها المجني عليه كان للجاني ازالتهما ليتحقق الممانلة وقيل
 لانها ميتة وكذا الحكم لوقطع بعضها ولو قطعتها فتعلقت بجلده يثبت القصاص
 لان الممانلة ممكنة ويثبت القصاص في العين ولو كان الجاني اعمور خلقه وان عمي
 فان الحق اعماه ولا رد اما لو قلع عينه الصحيحة ذوعين اقتص له بعين واحدة ان شاء
 وهل له مع ذلك نصف الهية قيل لا لقوله تعالى وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وقيل نعم تمسكا
 بالاحاديث والاول اولي ولو اذهب ضوء العين دون الحدفة توصل في الممانلة وقيل
 يطرح على الاجفان قطن مبلول ويقابل بمرآة محمأة مواجهة للشمس حتى
 تغرب الناطرة وتبقى الحدفة ويثبت في الحاجبين وشعر الرأس واللحية فان نبت
 فلاقصا ويثبت القصاص في طع الذكر ويتساوى في ذلك ذكر الشاب والشيوخ
 والصبي والبالغ والفحل والذي سلت خصيناه والافلح والمختون نعم لا يقاد الصحيح
 بذكر العنين ويثبت بقطعة ثلث الدية وفي الخصيتين القصاص وكذا في احدهما
 الا ان يخشى زهاب منفعة الاخرى فتؤخذ ديتها ويثبت في الشفرين كما يثبت
 في الشفتين ولو كان الجاني رجلا فلاقصا وعليه ديتها وفي رواية عبد الرحمن بن سنان
 عن ابي عبد الله عليه السلام ان لم يؤد ديتها قطعت لها فرجه وهي متروكة ولو كان
 المجني عليه خنثى فان تبين انه ذكر فجنى عليه رجل كان في ذكره وانثيه القصاص
 وفي الشفرين الحكومة ولو كان الجاني امرأة كان في المذاكير الدية وفي الشفرين الحكومة

لأنهما ليستا أصلاً ولوتبيين أنه امرأة فلاقصاص على الرجل فيها وعليه في الشفرين
ديتهما وفي الذكر والأنثيين الحكومة ولو جنت عليه امرأة كان في الشفرين القصاص
وفي المذاكير الحكومة ولو لم يصبر حتى يستبان حاله فإن طالب بالقصاص لم يكن
لهم لتحقيق الاحتمال ولو طالب بالدية أعطى اليقين وهودية الشفرين ولوتبيين بعد ذلك
أنه رجل أكمل له دية الذكر والأنثيين والحكومة في الشفرين أو أنه أنثى أعطى الحكومة
في الباني ولو قال الطالب بدية مضوم مع بقاء القصاص في الباقي لم يكن له ولو طالب
بالحكومة مع بقاء القصاص صحَّ ويُعطى أقل الحكومتين ويقطع العضو الصحيح بالمجذوم
إذا لم يسقط منه شيء وكذا يقطع الأنف الشام بالعدام له كما يقطع الأذن الصحيحة
بالصماء ولو قطع بعض الأنف نسبنا المقطوع إلى أصله وأخذنا من الجاني بحسابه
لئلا يستوعب أنف الجاني بتقدير أن يكون عنغير أو كذا ثبتت القصاص في أخذ المنخرين
وكذا البحث في الأذن وتؤخذ الصحيحة بالمثوبة وهل تؤخذ بالمخرومة قيل لا يقتض
إلى حد الحرم والحكومة فيما بقي ولو قيل يقتض إذا ردة الحرم كان حسناً وبثبت
في السن القصاص فإن كانت سن متغيراً عادت ناقصة أو متغيرة كان فيها الحكومة
وإن عادت كما كانت فلاقصاص ولادية ولو قيل بالأرض كان حسناً أما سن الصبي
فيمتظر بها سنة فإن عادت ففيها الحكومة والأكل فيها القصاص وقيل في سن الصبي
بعير مطلقاً ولو مات قبل اليأس من عودها قضى لوارثه بالأرض ولو اقتض البالغ بالسن
فعادت من الجاني لم يكن للمجنني عليه أزالته لأنها ليست نجسة ويشتري في الأسنان
للتساوي في المحل فلا يقطع سن نضرم ولا بالعكس ولا أصليته بزائدة وكذا لا تقطع
زائدة بزائدة مع تغاير المحلين وكذا حكم الأصابع الأصلية والزائدة ويقطع الأصبع
بالأصبع مع تساويهما وكل عضو يؤخذ قوداً مع وجوده تؤخذ الدية مع نقده مثل أن يقطع
أصبعين وله واحدة أو يقطع كفاً تاماً وليس للقاطع أصابع * مسائل * الأولى إذا قطع

يداً كاملةً ويده ناقصة أصبعاً كان للمجني عليه قطع الناقصة وهل تؤخذ دية الاصبع
قال في الخلاف نعم وفي المبسوط ليس له ذلك إلا أن يكون اخذ ديتهم ولو قطع اصبع
رجل فسرت الى كفه ثم اندملت ثبت القصاص فيهما وهل له القصاص في الاصبع
واخذ الدية في الباقي الوجه لا لا يمكن القصاص فيهما ولو قطع يده من مفصل الكوع
ثبت القصاص ولو قطع معها بعض الذراع اقتص في اليد وله الحكومة في الزائد ولو قطعها
من المرفق اقتص منه ولا يقتص في اليد ويأخذ ارش الزائد والفرق بين * الثانية اذا كان
للقاطع اصبع زائدة والمتطوع كذلك ثبت القصاص لتحقيق التساوي ولو كانت الزائدة
للجاني فان كانت خارجة من الكف اقتص منه ايضاً لانها تسلم للجاني وان كانت
في سمت الاصابع منفصلة ثبت القصاص في الخمس دون الزائدة ودون الكف
وكان في الكف الحكومة ولو كانت متصلة ببعض الاصابع جاز الاقتصاص فيما عدا
المتصلة وله دية اصبع والحكومة في الكف اما لو كانت الزائدة للمجني عليه فله القصاص
ودية الزائدة وهو ثلث دية الاصلية ولو كان له اربع اصلية وخامسة غير اصلية لم تقطع
يد الجاني اذا كانت اصابعه كاملة اصلية وكان للمجني عليه القصاص في اربع وارش
الخامسة اما لو كانت الاصبع التي ليست اصلية للجاني ثبت القصاص لان الناقصة
تؤخذ بالكامل ولو اختلف محل الزائدة لم يتحقق القصاص كما لا يقطع ابهام بخنصر
ولو كان لانملة طرفان فقطعها فان كان للجاني مساوية ثبت القصاص لتحقيق التساوي
والاقتص واخذ ارش الطرف الآخر ولو كان الطرفان للجاني لم يقتص منه وكان للمجني
عليه دية انملة وهو ثلث دية الاصبع ولو قطع من واحد الانملة العليا ومن آخر الوسطى
فان سبق صاحب العليا اقتص له وكان للآخر الوسطى وان سبق صاحب الوسطى
آخر فان اقتص صاحب العليا اقتص لصاحب الوسطى بعده ولو عفا كان لصاحب
الوسطى القصاص اذا رد دية العليا ولو بادر صاحب الوسطى فقطع فقد استوفى

حَقُّه وزيادة فعلية دية الزيادة ولصاحب العليا على الجاني دية الانملة * الثالثة اذا طاع
 يميناً فبذل شيئاً لا تقطعها الجاني عليه من غير علم قال في المبسوط يقتضي مذهبننا سقوط
 القود وفيه تردد لان المتعين قطع اليمين فلا يجزي قطع اليسرى مع وجودها وعلى
 هذا يكون القصاص في اليمين باقياً ويؤخر حتى يندمل اليسار توقياً من السراية بتوازن
 القطعين واما الدية فان كان الجاني سمع الامر باخراج اليمين فأخرج اليسار مع العلم
 بانها لا يجزي وقصد الى اخراجها فلا دية أيضاً ولو قطعها مع العلم قال في المبسوط سقط
 القود الى الدية لانه بذلها للقطع فكانت شبهة في سقوط القود وفيه اشكال لانه أقدم على
 قطع ما لا يملكه فيكون كما لو قطع عضواً غير اليد وكل موضع لزمه دية اليسار يضمن
 السراية ولا يضمنها لو لم يضمن الجناية ولو اختلفا فقال بذلتها مع العلم لا بدلاً فانكر البازل
 فالقول قول البازل لانه ابصر بنيتة ولو اتفقا على بذلها بدلاً لم يقع بدلاً وكان على القاطع
 ديتها وله القصاص في اليمين لانها موجودة وفي هذا تردد ولو كان المقتص مجنوناً فبذل
 له الجاني غير العضو فتقطعه نهب هدر أليس للمجنون ولاية استيفاء فيكون البازل
 مبطل لاحق نفسه ولو قطع يمين مجنون فوثب المجنون فتقطع يمينه قيل وقع الاستيفاء
 موقعه وقيل لا يكون قصاصاً لان المجنون ليس له اهلية الاستيفاء وهو شبهة ويكون قصاص
 المجنون باقياً على الجاني ودية جناية المجنون على عاقلته * الرابعة لو قطع يدي رجل
 ورجليه خطأ واختلفا فقال الولي مات بعد الاندمال وقال الجاني مات بالسراية فان
 كان الزمان قصيراً لا يحتمل الاندمال فالقول قول الجاني مع يمينه وان امكن الاندمال
 فالقول قول الولي لان الاحتمالين متكافيان والاصل وجوب الديتين ولو اختلفا
 في المدة فالقول قول الجاني اما لو قطع يده فمات وادعى الجاني الاندمال وادعى
 الولي السراية فالقول قول الجاني ان مضت مدة يمكن الاندمال ولو اختلفا فالقول
 قول الولي وفيه تردد ولو ادعى الجاني انه شرب سمات مات وادعى الولي موته بالسراية

فبالاحتمال فيهما سواء ومثله الملقوف في الكساء اذا قد بنصفين وادعى الولي انه كان حياً
وادعى الجاني انه كان ميتاً فالاحتمالان متساويان فيرجع قول الجاني بما ان
الاصل مدم الضمان وفيه احتمال آخر ضعيف * الخامسة لو قطع اصبع رجل ويد آخر
تقتص للاول ثم للثاني ورجع بدية اصبع ولو قطع اليد أولاً ثم الاصبع من آخر اقتص
للاول والزمه للثاني دية الاصبع * السادسة اذا قطع اصبعه فعفا المجني عليه قبل
الاندمال فان اندملت فلا قصاص ولاديه لانه اسقاط للحق ثابت عند البراء ولو قال
مفوت من الجناية سقط القصاص والدية لانها لا تثبت الاصلحاً ولو قال مفوت من
الجناية ثم سرت الى الكف سقط القصاص في الاصبع ولم دية الكف ولو سرت
الى نفسه كان للولي القصاص في النفس بعد رد ما عفا عنه ولو صرح بالعفو صم فيما
كان ثابتاً وقت البراء وهو دية الجرح اما القصاص في النفس والدية ففيه تردد لانه ابراء
مما لم يجب به في الخلاف يصح العفو عنها وما يحدث عنها فلو سرت كان عفو ماضياً
من الثلث لانه بمنزلة الوصية * السابعة لو جنى مبدعاً على حر جناية يتعلق برقبته
فان قال ابرأتك لم يصح وان ابرأ السيد صح لان الجناية وان تعلقت برقبة العبد فانه
ملك للسيد وفيه اشكال من حيث ان البراء اسقاط لما في الذمة ولو قال مفوت من ارش
هذه الجناية صح ولو ابرأ فأنل الخطاء المحض لم يبرأ ولو ابرأ العاقلة او قال مفوت من ارش
هذه الجناية صح ولو كان القتل شبهة العمد فان ابرأ القاتل او قال مفوت من هذه
الجناية صح ولو ابرأ العاقلة لم يبرأ القاتل *

كتاب الديات

والنظر في امور اربعة * الاول في اقسام القتل ومقادير الديات القتل عمد وقد سلف مثاله
وشبهه العمد مثل ان يضرب للتأديب فيموت وخطاء محض مثل ان يرمى طائراً

فيصيب انساناً وضابط العمد ان يكون حامداً في فعله وقصده وشبيه العمد ان يكون
 حامداً في فعله مخطئاً في قصده والخطاء المحض ان يكون مخطئاً فيهما وكذا الجنائية
 على الاطراف تنقسم هذه الاقسام ودية العمد مائة بعير من مسان الابل او مائتا بقرة او مائتا
 حلة كل حلة ثوبان من برود اليد من اوالف دينار او الف شاة او عشرة آلاف درهم
 وتستأدى في سنة واحدة من مال الجاني مع التراضي بالدية وهي مغلظة في السن
 والاستيفاء وله ان يبذل من ابل البلد او من غيرها وان يعطي من ابله او ابل اذن
 او املى اذا لم يكن مراضاً وكانت بالصفة المشترطة وهل تقبل القيمة السوقية مع
 وجود الابل فيه تردد والاشبه لا وهذه الستة اصول في نفسها وليس بعضها مشروطاً بعدم
 بعض والجاني مخير في بذل ايها شاء ودية شبيهة العمد ثلث وثلثون بنت لبون وثلث
 وثلثون حقة واربع وثلثون ثنية طرونة الفحل وفي رواية ثلثون بنت لبون وثلثون حقة
 واربعون خلفه وهي الحامل ويضمن هذه الدية الجاني دون العاقلة وقال المغيرة
 تستأدى في سنتين فهي اذن مخففة من العمد في السن والاستيفاء ولو اختلف في
 الحامل رجع الى اهل المعرفة ولو تبين الغلط لزم الاستدراك ولو ازلقت بعد الاحضار
 قبل التسليم لزم الابدال وبعد الاقباض لا يلزم ودية الخطاء المحض عشرون بنت مخاض
 وعشرون ابن لبون وثلثون بنت لبون وثلثون حقة وفي رواية خمس وعشرون
 بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس
 وعشرون جذعة وتستأدى في ثلث سنين سواء كانت الدية تامة او ناقصة اودية
 طرف فهي مخففة في السن والصفة والاستيفاء وهي على العاقلة لا يضمن الجاني
 منها شيئاً ولو قتل في الشهر الحرام الزم دية وثلثاً من اي الاجناس كان تغليظاً وهل يلزم
 مثل ذلك في حرم مكة قال الشيخان نعم ولا نعرف التغليظ في الاطراف فرع لورومي
 في الحل الى الحرم فقتل فيه لزم التغليظ وهل تغلظ مع العكس فيه التردد ولا يقتض

من الملتحي الى الحرم فيه ويضيق عليه المطعم والمشرب حتى يخرج ولوجني
 في الحرم انتص منه لانهتاك الحرم وهل يلزم مثل ذلك في مشاهد الائمة عليهم
 السلام قال به في النهاية ودية المرأة على النصف من جميع الاجناس ودية ولد الزنا
 اذا اظهر الاسلام دية المسلم وقيل دية الذمي وفي مستند ذلك ضعف ودية الذمي ثمان
 مائة درهم يهوديا كان او نصرانيا او مجوسيا ودية نسائهم على النصف وفي بعض
 الروايات دية اليهودي والنصراني والمجوسي دية المسلم وفي بعضها دية اليهودي
 والنصراني اربعة آلاف درهم والشيخ زح نزلها على من يعتاد قتلهم فيغلظ الامام الدية
 بما يراه من ذلك حسما للجرأة ولادية لغير اهل الذمة من الكفار ذوي عهد كانوا
 او اهل حرب بلغتهم الدعوة اولم تبلغ ودية العبد قيمته ما لم تتجاوز دية الحر ولو تجاوزت
 دية الحر ردت اليها وتؤخذ من مال الجاني الحر ان كانت الجناية عمدا او شبهها
 ومن ما قلته ان كانت خطأ ودية اعضائه وجراحاته مقيسة على دية الحر فما فيه دية
 ففي العبد قيمته كاللسان والذكر لكن لو جنى عليه جان بما فيه قيمته لم يكن لمولاه
 المطالبة الا مع دفعه وكلما فيه مقدري الحرم من دية فهو في العبد كذلك من قيمته ولو جنى
 عليه جان بما لا يستوجب قيمته كان لمولاه المطالبة بدية الجناية مع امساك العبد وليس
 له دفع العبد والمطالبة بقيمته ومالا تقدير فيه من الحر فقيه الارش ويصير العبد اصلا
 للحر فيه ولو جنى العبد على الحر خطأ لم يضمه المولى ودفعه ان شاء او فداه بارش
 الجناية والخيار في ذلك اليه ولا يتخير المجني عليه وكذا لو كانت جنايته لا تستوجب
 دية تخير مولاه في دفع ارش الجناية او تسليم العبد ليسترق منه بقدر تلك الجناية
 ويستوي في ذلك كله القرن والمدبر ذكرا كان او انثى وفي أم الولد ترد على ماضي *
 النظر الثاني في موجبات الضمان والبحث اما في المباشرة او التسبب او تراحم الموجبات
 اما المباشرة فضابطها الاتلاف لامع القصد اليه كمن رمى غرضا فاصاب انسانا وكالضرب

للتأديب فيتفق الموت منه وتبين هذه الجملة بمسائل * الأولى الطبيب يضم من
ما يتلف بعلاجه ان كان فاصراً او مآلج طفلاً او مجنوناً لاباذن الولي او بالعالم يأذن
ولو كان الطبيب عارفاً واذن له المريض في العلاج قال الى التلف قبل لا يضمن لان
الضمان يسقط بالاذن ولانه فعل سائع شرعاً وقيل يضمن لمباشرة الإتلاف وهو اشبه
فان قلنا لا يضمن فلا بحث وان قلنا يضمن فهو يضمن في ماله وهل يبرأ بالإبراء قبل
العلاج قيل نعم لرواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين
عليه السلام من تطيب او تبيطر فليأخذ الإبراء من وليه والا فهو ضامن ولان العلاج
مما تمس الحاجة اليه فلو لم يشرع الإبراء تعذر العلاج وقيل لا يبرأ لانه اسقاط الحق
قبل ثبوته * الثانية النائم ان اتلف نفساً بانه لابه او بحركته قيل يضمن الدية في ماله
وقيل في مال العاقلة وهو اشبه * الثالثة اذا اصاب بزوجته جماعاً في قبل او دبر او ضمناً
فماتت ضمن الدية وكذا الزوجة وفي النهاية ان كانا مأمورين لم يكن عليهما شيء
والرواية ضعيفة * الرابعة من حمل على رأسه متاعاً فكسره او اصاب به انساناً ضمن
جنايته في ماله * الخامسة من صاح ببالغ فمات فلا دية اما لو كان مريضاً او مجنوناً
او طفلاً او اغتفل البالغ العاقل الكامل وفاجاه بالصيحة لزم الضمان ولو قيل بالتسوية
كان حينئذ لانه سبب الإتلاف ظاهراً قال الشيخ والدية على العاقلة وفيه اشكال من حيث
قصد الصائم الى الاخافة فهو عمد الخطاء وكذا البحث لو شهر سيفه في وجه انسان
أما لو قرأ الفحى نفسه في بئر او على سقف قال الشيخ لا ضمان لانه ألجأ الى الهرب لا الى
الوقوع فهو المباشر لا هلاك نفسه فيسقط حكم التسبيب وكذا لو صادفه في هربه سبع
فاكله ولو كان المطلوب اعمى ضمن الطالِب دية لانه سبب مُلجئ وكذا لو كان مبصراً
ووقع في بئر لا يعلمها او انخسف به السقف او اضطر الى مطبق فاقتوسه الاسد لانه يفترس
في المضيق غالباً * السادسة اذا اصدمه فمات المصدوم فديته في مال الصادم أما الصادم

لومات فهدر إذا كان المصدوم في ملكه أو في موضع مباح أو طريق واسع ولو كان في طريق
للمسلمين ضيق قيل يضمن المصدوم دية لأنه فرط بوقوفه في موضع ليس له الوقوف
فيه كما إذا جلس في الطريق الضيق وعثر به انسان هذا إذا كان لاعتن قصد ولو كان
قاصدا وله مندوحة فدمه هدر وعليه ضمان المصدوم * السابعة إذا اصطدم حران فماتا
فلورثة كل واحد منهما نصف دية ويسقط النصف وهو قدر نصيبه لأن كل واحد منهما
تلف بفعله وفعل غيره ويستوي في ذلك الفارس والرجلان والفارس والرجل
وملى كل واحد منهما نصف قيمة فرس الآخر ان تلفت بالتصادم ويقع التقاص
في الدية وان تصد القتل فهو عمد وأما لو كانا صبيين والركوب منهما فنصف دية
كل واحد على ما قلنا الآخر ولو اركبهما وليهما فالضمان على عاقلة الصبيين لأن له
ذلك ولو اركبهما اجنبي فضمان دية كل واحد منهما بتمامها على المركب ولو كانا
عبيدين بالغين سقطت جنايتهما لأن نصيب كل منهما هدر وما على صاحبه فات
بتلفه ولا يضمن المولى ولو اصطدم حران فمات احدهما فعلى ما قلنا يضمن الباقي
نصف دية التالف وفي رواية من ابى الحسن موسى عليه السلام يضمن الباقي دية
الميت والرواية شاذة ولو تصادم حاملان سقط نصف دية كل واحدة ويثبت نصف
الدية للآخرى أما الجنين فيثبت في مال كل واحدة نصف دية جنين كامل * الثامنة
إذا مرّ بين الرماة فاصابه سهم فالدية على عاقلة الرامي ولو ثبت انه قال حذار
لم يضمن لما روي ان صبيا دق رابعة صاحبة بخنجر فرفع اليه عليه السلام فاقام
بينه انه قال حذار فدرأ عنه القصاص وقال قد أهدر من حذر ولو كان مع المار صبيا
فقرّبه من طريق السهم لا قصدا فاصابه فالضمان على من قرّبه لا على الرامي لأنه
هرّضه للتلف وفيه تردد * التاسعة روى السكوني عن ابى عبد الله عم ان مليا عليه
السلام ضمن ختانا قطع حشفة فلام والرواية مناسبة للمذهب * العاشرة لو وقع من ملو

على غيره فقتله فان قصد وكان الوقوع يقتل غالباً فهو قاتلٌ مبدأً وان كان لا يقتل غالباً فهو شبهه بالعمد تلزمه الدية في ماله وان وقع مضطراً الى الوقوع او قصد الوقوع لغير ذلك فهو خطأ محضٌ والدية فيه على العاقلة اما لو اقاء الهواء او زاق فلا ضمان والوانع هدرٌ على التقديرات ولو دفعه دافع فدية المدفوع لومات على الدافع اما دية الاسفل فالاصل انها على الدافع ايضاً وفي النهاية ديتها على الواقع ويرجع بها على الدافع وهي رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله م * الحادية عشر روى ابو جميلة عن سعد الاسكاف عن الاصبغ قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في جارية ركبت اخرى فتخسّتها ثلثة فقمصت المركوبة فصرعت الراكبة فماتت ان ديتها نصفان على الناخسة والمنخوسة وابو جميلة ضعيف فلا استناد الى نقله وفي المقنعة على الناخسة والقامصة ثلثا الدية ويستط الثلث لركوبها عبثاً وهذا وجه حسن وخرج متأخراً وجهاً ثالثاً فوجب الدية على الناخسة ان كانت ملجئة للقامصة وان لم تكن ملجئة فالدية على القامصة وهو وجه ايضاً غير ان المشهور بين الاصحاب هو الاول ومن اللواحق مسائل * الاولى من دعى غيره فاخرجه من منزله ليلاً فهو له ضامن حتى يرجع اليه فان عدم فهو ضامن لديته وان وجد مقتولاً ودعى قتله على غيره واقام بينة فقد برى وان عدم البينة ففي القود تردد والاصح انه لا قود وعليه الدية في ماله وان وجد مبتأً ففي لزوم الدية تردد ولعل الاشبه انه لا يضمن * الثانية اذا امارت الطير الولد فانكره اهله صدقت ماله يثبت كذبها فيلزمها الدية او احضاره بعينه او من يحتمل انه هو ولو استأجرت اخرى ودفعته اليها بغير ان اهله فجعل خبره ضمنيت الدية * الثالثة لو انقلب الطير فقتلته لزمته الدية في ماله ان طلبت بالمطائرة الفخر ولو كان للضرورة فديته على ما قلته * الرابعة روى عبد الله بن طلحة عن ابي عبد الله م في لص دخل على امرأة فجمع النياب ووطئها فهارثا ولدها فقتله اللص وحمل النياب ليخرج

فحملت عليهما فقتلته هي فقال يضمن مواليتهم دية الغلام وعليهم فيما ترك أربعة آلاف درهم لمكانتها علي فرجها وليس عليها في قتلته شيء ووجه الدية فوات محل القصاص لانها قتلته دفعا عن المال فلم يتع قصاصا واجاب المال دليل علي ان مهر المثل في مثل هذا لا يتقدر بخمسين دينارا بل بمهر امثالها ما بلغ وينزل هذه الرواية علي ان مهر امثال الغائلة هذا القدر وروي منه من ابي عبد الله عم في امرأة ادخلت ليلة البناء بها صديقا الي حجلتها فلما اراد الزوج موافقتها نار الصديق فانتتلا فقتله الزوج فقتلته هي فقال تضمن دية الصديق وتقتل بالزوج وفي تضمين دية الصديق تردد اقربه ان دمه هدر * الخامسة روى محمد بن قيس من ابي جعفر عم من علي عليه السلام في اربعة شربوا المسكر فجرح اثنان وقتل اثنان فقضى دية المقتولين علي المجرورحين بعد ان يرفع جراحة المجرورحين من الدية وفي رواية السكوني من ابي عبد الله عليه السلام انه جعل دية المقتولين علي قبائل الاربعة واخذ دية جراحة الباقيين من دية المقتولين ومن المحتمل ان يكون علي عم قد اطلع في هذه الواقعة علي ما يوجب هذا الحكم * السادسة روى السكوني من ابي عبد الله عم ومحمد بن قيس من ابي جعفر عم من علي عليه السلام في ستة غلمان كانوا في الفرات فغرق واحد فشهد اثنان علي الثلاثة انهم غرقوه وشهد الثلاثة علي الاثنين فقضى بالدية ثلثة اخماس علي الاثنين وخمسين علي الثلثة وهذه الرواية متروكة بين الاصحاب فان صح نقلها كان حكما في واقعة فلا يتعدى لاحتمال ما يوجب الاختصاص * البحث الثاني في الاسباب وضابطها مال الولاد لما حصل التلف لكن ملّة التلف غيره كحفر البئر ونصب السكين والقاء الحجر فان التلف عنده بسبب العثار ولنفرض لصورها مسائل * الاولى لو وضع حجرا في ملكه او مكان مباح لم يضمن دية العاثر ولو كان في ملك غيره او في طريق مملوك ضمن في ماله وكذا لو نصب سكيناً فمات العاثر بها وكذا لو حفر بئراً او ألقي حجراً

ولو حفر بئرًا في ملك غيره فَرَضِيَ المالك سقط الضمان من الحافر ولو حفر في الطريق
المسلوك لمصلحة المسلمين قيل لا يضمن لان الحفر لذلك سائغ وهو حسن * الثانية
لو بنى مسجدًا في الطريق قيل ان كان باذن الامام لم يضمن ما يتلف بسببه والا قرب
استبعاد الفرض * الثالثة لو سلم ولد له لمعلم السباحة فغرق بالتفريط ضمنه في ماله لانه
تلف بسببه ولو كان بالغًا رشيدًا لم يضمن لان التفريط منه * الرابعة لو رمى عشرة
بالمجنديق فقتل الحجر اَحدَهم سقط نصيبه من الدية لمشاركة وضمن الباقيون تسعة
اصهار الدية ويتعلق الجناية بمن يمد الحبال دون من امسك الخشب او ساعد بغير
اليد ولو قصدوا الجنبية بالرمي كان عمدًا موجبًا للقصاص ولو لم يقصدوا كان خطأ وفي
النهاية اذا اشترك في هدم الحائط ثلثة فوقع على اَحدَهم ضمن الآخرون دية لان كل
واحد ضامن لصاحبه وفي الرواية بعدد الاشبه الاول * الخامسة لو اصطدمت سفينتان
بتفريط القيميين وهما مالكان فلكل منهما على صاحبه نصف قيمة ما اتلف صاحبه
وكذا لو اصطدم الحمالان فانلغا او اتلف اَحدَهما ولو كانا غير مالكين ضمن كل منهما
نصف السفينتين وما فيهما لان التلف منهما والضمان في اموالهما سواء كان التالف
مالًا او نفوسًا ولو لم يفرطَا بان غلبتهما الرياح فلا ضمان ولا يضمن صاحب السفينة
الواقفة اذا وقعت عليها اخرى ويضمن صاحب الواقفة لو فرط * السادسة لو اصطدم
سفينة وهي سائرة او ابدل لوحًا فغرقت بفعله مثل ان سمر مسمارًا فقلع لوحًا او ادارم
موضع فانتهك فهو ضامن من ماله لما يتلف من مال او نفس لانه شبيه بالعمد * السابعة
لا يضمن صاحب الحائط ما يتلف بوقوعه اذا كان في ملكه او في مكان مباح وكذا لو وقع
الحائط الى الطريق فعات انسان بغباره ولو بناه مائلًا الى غير ملكه ضمن كمال البناء
في غير ملكه ولو بناه في ملكه مستويًا فما الى الطريق او الى غير ملكه ضمن ان تمكن
من الازالة ولو وقع قبل التمكن لم يضمن ما يتلف به لعدم التعدي * الثامنة نصب

المآزيب الى الطريق جائز وعليه عمل الناس وهل يضمن لو وقعت نألتفت قال
 الفيدرح لا يضمن وقال الشيخ يضمن لان نصبها مشروط بالسلامة والاول اشبه وكذا
 اخراج الرواشن في الطريق المملوكة اذ لم تضر بالمارة فلو قتلت خشبة بسقوطها قال الشيخ
 يضمن نصف الدية لانه هلك من مباح ومحذور والاقرب انه لا يضمن مع القول
 بالجواز وضابطه ان كلما يجوز للانسان احدائه في الطريق لا يضمن ما يتلف بسببه
 ويضمن ما ليس له احدائه كوضع الحجر وحفر البئر فلو أجم نارا في ملكه لم يضمن
 لو سرت الى غيره الا ان تزيد عن قدر الحاجة مع غلبة الظن بالتعدي كما في ايام
 الاهوية ولو عصفت بغته لم يضمن ولو أجمها في ملك غيره ضمن الانفس والاموال
 في ماله لانه عدوان متعمد ولو قصد اتلاف الانفس مع تعذر الفرار كانت عمدا ولو بالت
 دابته في الطريق قال الشيخ يضمن لو زلق فيه انسان وكذا لو ألقي قمامة المنزل
 المزينة كقشر البطيخ اورش الدرب بالماء والوجه اختصاص ذلك بمن لم ير الرش
 اولم يشاهد القمامة * التاسعة لو وضع اناء على حائطه فتلف بسقوطها نفس لومال
 لم يضمن لانه تصرف في ملكه من غير عدوان * العاشرة يجب حفظ الدابة الصائفة
 كالبعير المغنم والكلب العقور فلو اهيل ضمن جنايتها ولو جهل حالها او علم ولم يفرط
 فلا ضمان ولو جنى على الصائفة جان للدفع لم يضمن ولو كان لغيره ضمن وفي ضمان
 جناية الهرة المملوكة تردد قال الشيخ يضمن بالتفريط مع الضراوة وهو بعيد اذ لم تجز
 العادة بربطها نعم يجوز قتلها * الحادية عشر لو هجمت دابة على اخرى فجنبت
 الداخلة ضمن صاحبها ولو جنت المدخول عليها كان هدرا وينبغي تقييد الاول بتفريط
 المالك في الاحتفاظ * الثانية عشر من دخل دار قوم فعقره كلبهم ضمنوا ان دخل باذنهم
 والا فلا ضمان * الثالثة عشر ركب الدابة يضمن ما تجنيه بيديها وفيما تجنيه برأسها
 تردد اقرب الضمان لتمكثه من مراعاته وكذا القائد ولو وقف بها ضمن ما تجنيه بيديها

ورجلها وكذا لو ضربها فجئت ضمن وكذا لو ضربها غيره وضمن الضارب وكذا
السائق يضمن ما تجنيه ولوركبها رديان تساوي في الضمان ولو كان صاحب الدابة
معها ضمن دون الراكب ولو ألفت الراكب لم يضمنه المالك إلا أن يكون بتغفيرة
ولو أركب مملوكه دابة ضمن المولى جناية الراكب ومن الأصحاب من شرط أصغر
المملوك وهو حسن ولو كان بالغاً كانت الجناية في رقبته لمن كانت على نفس آدمي
ولو كانت على ماله لم يضمن المولى وهل يسعى فيه العبد الأقرب أنه يتبع به
إذا أعتق * البحث الثالث في تراحم الموجبات إذا اتفق المباشر والسبب ضمن المباشر
كالخافر مع الدافع والممسك مع الذابح وواضع الحجر في الكفة مع جاذب المنجنيق
ولو جهل المباشر حال السبب ضمن السبب كمن غطى بئرًا حفرها في غير ملكه فدفع
غيره ثالثاً ولم يعلم فالضمان على الخافر وكالفارس مخيفه إذا وقع في بئر لا يعلمها
ولو حفر في ملك نفسه بئرًا أو سترها ودعا غيره فالأقرب الضمان لأن المباشرة يسقط أثرها مع
الغور ولو اجتمع سببان ضمن من سبقت الجناية بسببه كما لو ألقى حجرًا في غير ملكه
وحفر الآخر بئرًا فلو سقط العاثر بالحجر في البئر فالضمان على الواضع هذا مع تعاوניהما
في العدوان ولو كان أحدهما عاديًا كان الضمان عليه وكذا لو نصب سكينًا في بئر محفورة
في غير ملكه فتردى إنسان على تلك السكين فالضمان على الخافر ترجيحاً للاول
وربما خطر التساوي في الضمان لأن التلف لم يتمحض من أحدهما لكن الاول أشبه
رلوسط في حفيرة أنان فهلك كل منهما بوقوع الآخر فالضمان على الخافر لأنه كالمتقي
ولو قال ألقى متامك في البحر لتسلم السفينة فالتقاء فلا ضمان ولو قال وعلي ضمانه ضمن
دفعاً لضرورة الخوف ولو لم يكن خوف فقال ألقه وعلي ضمانه ففي الضمان تردد
أقربه أنه لا يضمن وكذا لو قال مئق ثوبك وعلي ضمانه أو أخرج نفسك لأنه ضمان
ماله يجب ولا ضرورة فيه ولو قال عند الخوف ألقى وعلي ضمانه مع رخصان السفينة

فامتنعوا فان قال اردت التساوي قبل وانزمت بحصته والركبان ان رضوا لزمهم الضمان
ولو قال وقد اذنوا الي فانكم وابتعدا للقاء صدقوا مع اليمين وضمن هو الجميع ومن لواحق
هذا الباب مسائل الزينة فلو وقع واحد في زينة الاسد فتعلق بشان وتعلق الثاني
بثالث والثالث برابع فافتسهم فيه روايتان احدهما رواية محمد بن قيس عن
ابي جعفر عم تال قضى امير المؤمنين عليه السلام في الاول فريسة الاسد وغرم اهله
ثلث الدية للثاني وغرم الثاني لاهل الثالث ثلثي الدية وغرم الثالث لاهل الرابع
الدية كاملة والثانية رواية مسمع عن ابي عبد الله عم ان عليا عليه السلام قضى ان للاول
ربع الدية وللثاني ثلث الدية وللثالث نصف الدية وللرابع الدية كاملة وجعل
ذلك على عاقلة الذين ازدحموا والاخيرة ضعيفة الطريق التي مسمع فهي اذن ساقطة
والاولى مشهورة لكنهم احكم في واقعة ويمكن ان يقال على الاول الدية للثاني لاستقلاله
باتلافه وعلى الثاني دية الثالث وعلى الثالث دية الرابع لهذا المعنى وان قلنا بالتشريك
بين مباشرة الامساك والمشارك في الجذب كان على الاول دية ونصف وثلث وعلى
الثاني نصف وثلث وعلى الثالث ثلث دية لا غير ولوجذب انسان غيره الى يد
فوقع المجذوب فمات الجاذب بوقوعه عليه فالجاذب هدر ولومات المجذوب ضمنه
الجاذب لاستقلاله باتلافه ولومات الاول هدر وعليه دية الثاني في ماله ولوجذب الثاني
ثالثا فماتوا بوقوع كل منهم على صاحبه فالاول مات بفعله وفعل الثاني فيسقط نصف
ديته ويضمن الثاني النصف والثاني مات بجذبه الثالث عليه وجذب الاول فيضمن
الاول نصف ديته ولا ضمان على الثالث وللثالث الدية فان رجحنا المباشرة فديته
على الثاني وان شركنا بين القابض والجاذب فالدية على الاول والثاني نصفين
ولوجذب الثالث رابعا فمات بعض على بعض فللاول ثلثا الدية لانه مات بجذبه
الثاني عليه وبجذب الثاني الثالث عليه وبجذب الثالث الرابع فيسقط ما قابل

فعله وينتقى الثلثان على الثاني والثالث ولاضمان على الرابع وللثاني ثلثا الدية
ايضا لانه مات بجذب الاول وبجذبه الثالث وبجذب الثالث الرابع عليه فيسقط
ماقابل فعله ويجب الثلثان على الاول والثالث وللثالث ثلثا الدية ايضا لانه مات
بجذبه الرابع وبجذب الثاني والاول له اما الرابع فليس عليه شيء وله الدية كما عطفه
فان رجحنا المباشرة فديته عليه وان شركنا كانت ديته اثلاثا بين الاول والثاني والثالث *
النظر الثالث في الجناية على الاطراف والمقاصد ثلثة * الاول في ديات الاعضاء وكل
ما لا تقدير فيه ففیه الارش والتقدير في ثمانية عشر * الاول المعروف في شعر الرأس الدية
كاملة وكذا في شعر اللحية فان نبت فقد قيل في اللحية ثلث الدية والرواية ضيقة
والاشبه فيه وفي شعر الرأس الارش ان نبت وقال المفيد رح في شعر الرأس ان لم ينبت
مائة دينار ولا اعلم المستند اما شعر المرأة ففيه ديتها ولو نبت ففيه مهرها وفي الحاجبين
خمس مائة دينار وفي كل واحد نصف ذلك وما اصاب منه فعلى الحساب وفي الاذنان
تردد قال في المبسوط والخلاف الدية ان لم تنبت وفيها مع الاجفان ديتان والاقرن
السقوط حالة الانضمام والارش حالة الانفرد وما عدا ذلك من الشعر لا تقدير فيه استنادا
الى البراءة الاصلية * الثاني العينان وفيهما الدية وفي كل واحدة نصف الدية ويستوفى
الصحيحة والعشاء والجولاء والجاحظة وفي الاجفان الدية وفي تقدير كل جفن خلاف
قال في المبسوط في كل واحد ربع الدية وفي الخلاف في الاعلى ثلثا الدية وفي الاسفل
الثلث وفي موضع آخر في الاعلى ثلث الدية وفي الاسفل النصف وينقص على هذا
التقدير سدس الدية والقول بهذا كثير وفي الجناية على بعضها بحساب ديتها ولو قلعت
مع العينين لم يتداخل ديتهما وفي العين الصحيحة من الامور الدية الكاملة اذا كان
العور خلقه او باقة من الله سبحانه ولو استحق ديتها كان في الصحيحة نصف الدية
خمس مائة دينار اما العوراء ففي خسفها روايتان احدهما ربع الدية وهي متروكة

والأخرى ثلث الدية وهي مشهورة وسواء كانت خلفاً أو بجناية جان ووهم هنا وأهم
 غتوق زلله * الثالث الأنف وفيه الدية كاملة إذا استوصل وكذا لو قطع ماله وهو الآن
 وهم وكذا لو كسر ففسد ولو جبر على غير عيب فمائه دينار وفي شلله ثلثا ديتهم وفي الرونة
 وهي الحاجزين المنخرين نصف الدية وقال ابن بابويه رحمه الله هي مجمع المارن
 وقال أهل اللغة هي طرف المارن وفي أحد المنخرين نصف الدية لأنه أذهب نصف
 المنفعة وهو اختياره في المبسوط وفي رواية غياث عن أبي جعفر عم من أبيه من علي
 عليه السلام ثلث الدية وكذا في رواية عبد الرحمن العزمي عن جعفر عم من أبيه من
 وفي الرواية ضعف غير أن العمل بمضمونها أشبه * أرباع الأذنان وفيهما الدية وفي كل
 واحدة نصف الدية وفي بعضها بحساب ديتها وفي شحمتيها ثلث ديتها على رواية فيها
 ضعف لكن يؤيدها الشهرة وقال بعض الأصحاب في حرما ثلث ديتها وفسره واحد
 بخرم الشحمة وثلث دية الشحمة * الخامس الشفتان وفيهما الدية إجماعاً وفي تقدير
 دية كل واحدة خلاف قال في المبسوط في العليا الثلث وفي السفلى الثلثان وهو خيرة
 المفيد رج وفي الخلاف في العليا أربع مائة وفي السفلى ست مائة وهي رواية أبي جميلة
 عن إبان عن أبي عبد الله عم وذكره طريف في كتابه أيضاً وفي أبي جميلة ضعف
 وقال ابن بابويه وهو مأثور عن طريف أيضاً في العليا نصف الدية وفي السفلى الثلثان
 وهو نادر وفيه مع ندوره زيادة لا معنى لها وقال ابن أبي عقيل هما سواء في الدية لستناد
 إلى قولهم عليهم السلام كل ما في الجسد منه اثنان ففيه نصف الدية وهو أحسن وفي قطع
 بعضها بنسبة مساحتها وحد الشفة السفلى مرضاً ما تجافى من اللثة مع طول الغم والعليا
 ما تجافى من اللثة متصلاً بالمنخرين والجائز مع طول الغم وليس حاشية الشدقين
 منهما ولو تقلصت قلل الشينغ فيه ديتها والأقرب المحككة ولو استرختا فثلثا الدية *
 السادس اللسان وفي استيصال الضحيم الدية وفي لسان الآخر ثلث الدية وفي ما قطع

من لسان الاخرى بحسابه مساحةً أما الصحيح فيعتبر بحروف المعجم وهي ثمانية وعشرون حرفاً وفي رواية تسعة وعشرون حرفاً وهي مطرحة وينسطا الدية على الحروف بالسوية ويؤخذ نصيب ما يعدم منها ويتساوى اللسنة وغيرها ثقلها وخفيفها ولو ذهبت اجمع وجبت الدية كاملة ولو صار سريع النطق او ازداد سرعة او كان ثقیلاً فزاد ثقلًا فلا تدير وفيه الحكومة وكذا لو نقص فصار ينقل الحرف الفاسد الى الصحيح ولا اعتبار بقدر المقطوع من الصحيح بل الاعتبار بما يذهب من الحروف فلو قطع نصفه فذهب ربع الحروف فربع الدية وكذا لو قطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه فنصف الدية ولو جنى آخر اعتبر بما بقي وأخذ بنسبة ما ذهب بعد جناية الاول ولو أعدم واحد كلامه ثم قطعه آخر كان على الاول الدية وعلى الثاني الثلث ولو قطع لسان الطفل كان فيه الدية لان الاصل السلامة اما لو بلغ حداً ينطق مثله ولم ينطق ففيه ثلث الدية لغلبة الظن بالآنة ولو نطق بعد ذلك تَبَيَّنَ الصَّحَّةُ واعتبر بعد ذلك بالحروف والزم الجاني ما ينقص من الجميع فان كان بقدر ما اخذ والاثم له ولو ادمى الصحيح ذهب نطقه عند الجناية صدق مع القسامة لتعذر البيّنة وفي رواية يضرب لسانه بأبرة فان خرج الدم اسود صدق وان خرج احمر كذب ولو جنى على لسانه فذهب كلامه ثم عاد هل تستعاد الدية قال في المبسوط نعم لانه لو ذهب لسانه وقال في الخلاف لا وهو الاشبه اما لو قطع سن المتغیر فاخذ ديتها وعادت لم تستعد ديتها لان الثانية غير الاولى وكذا لو اتفق انه قطع لسانه فانبتته الله تعالى لان العادة لم تنقض بعوده فيكون هبة ولو كان للسان طرفان فذهب احدهما اعتبر بالحروف فان نطق بالجميع فلا دية وفيه الارض لانه زيادة * السابغ الاسنان وفيها الدية كاملة وتقسم على ثمانية وعشرين سناً اثنا عشر في مقدم الفم وهي فنيّتان ورباعيتان ونابان ومثلها من اسفل وستة عشر في مؤخره وهي ضاحك وثلاثة اضراس من كل جانب ومثلها من اسفل ففي المقادير ست مائة

دينار حصّة كل من خمسون ديناراً وفي المآخير اربع مائة دينار حصّة كل ضررٍ
خمسّة وعشرون ديناراً ويستوى البضاء والسوداء خلقةً وكذا الصفراء وان جنى
عليها وليس للزائدة دية ان قُلت منضمّة الى البواقى وفيها ثلث دية الاصلي لو قُلت
منفردة وقيل فيها الحكومة والاول اظهر ولو اسودت بالجناية ولم تسقط ثلثا ديتها
وفيها بعد الاسوداد الثلث على الاشهر وفي انصداعها ولم تسقط ثلثا ديتها وفي الرواية
ضعف والحكومة اشبه والدية في المقلوعة مع سنخها وهو النابت منها في اللثة ولو كسر
ما برز عن اللثة فيه تردد والا قرب ان فيه دية السن ولو كسر الظاهر عن اللثة ثم قلع
الآخر السنخ فعلى الاول الدية وعلى الثاني الحكومة وينتظر بسن الصغير فان ثبتت
لزم الارش وللم ثبتت فدية سن المتغور ومن الاصحاب من قال فيها بغير ولم يفصل
وفي الرواية ضعف ولو اثبت الانسان موضع المقلوعة عظمها فثبتت فقلعة قال الشيخ
لاديه ويقوي ان فيه الارش لانه يستصحب المأوشينا * الثامن العنق وفيه اذا كسر
فصار الانسان اصورا لدية وكذا لو جنى عليه بما يمنع الازدراد ولو زال فلا دية وفيه الارش *
التاسع اللحيان وهما العظمان اللذان يقال لملتقاهما الذقن ويتصل طرف كل واحد
منهما بالاذن وفيهما الدية لو قُلتا منفردتين عن الاسنان كحصى الطفل او من لاسنان
له ولو قُلتا مع الاسنان فديتان وفي نقصان المضغ مع الجناية عليهما او تصلبهما الارش *
العاشر اليدين وفيهما الدية وفي كل واحدة نصف الدية وحدهما المعصم ولو قُطعت مع
الاصابع فدية اليد خمس مائة دينار ولو قُطعت الاصابع منفردة فدية الاصابع خمس مائة
ولو قُطعت معها شيء من الزند ففي اليد خمس مائة وفي الزائد حكومة ولو قُطعت
من المرفق او المنكب قال في المبسوط عندنا فيه مقدار محيلاً على التهذيب ولو كان
له يداً على زند ففيهما الدية وحكومة لان احدهما زائدة ويتميز الاصلية بانفرادها
بالبطش او كونها اشدّ بطشاً فان تساوتا فاحدهما زائدة في الجملة فلو قطعها ففي الاصلية

دية وفي الزائد حكومة وقال في المبسوط ثلث دية الاصلية ولعله تشبيه بالسِّن والاصبع
والاقرب الارش ويظهر لي في الذراعين الدية وكذا في العضدين وفي كل واحد نصف
الدية * الحادي عشر الاصابع وفي اصابع اليدين الدية وكذا في اصابع الرجلين وفي
كل واحدة عشر الدية وقيل في الابهام ثلث الدية وفي الاربع البواقي الثلثان بالسوية ودية
كل اصبع مقسومة على ثلث انا مل بالسوية عدا الابهام فان ديتها مقسومة بالسوية
على اثنين وفي الاصبع الزائدة ثلث الاصلية وفي شلل كل واحدة ثلثا ديتها وفي قطعها
بعد الشلل الثلث وكذا لو كان الشلل خلفاً وفي الظفر ان الم ينبت عشرة دنانير وكذا
لو نبت اسود ولو نبت ابيض كان فيه خمسة دنانير وفي الرواية ضعف غير انها مشهورة
وفي رواية عبد الله بن سنان في الظفر خمسة دنانير * الثاني عشر الظهر وفيه اذا كسر
الدية كاملة وكذا لو أصيب فاحد ودب اوصار بحيث لا يقدر على القعود واوصلح كان
فيه ثلث الدية وفي رواية ظريف ان كسر الصلب فجبر على غير عيب فمائه دينار
فان مئتم الف دينار ولو كسر فشلت الرجلان فدية له وثلثا دية للرجلين وفي الخلاف
لو كسر الصلب فذهب مشيه وجماعه نديتان * الثالث عشر النخاع وفي قطعه الدية
كاملة * الرابع عشر الثديان وفيهما من المرأة ديتها وفي كل واحد نصف ديتها ولو انقطع
لبنهما ففيه الحكومة وكذا لو كان اللبن فيهما وتعذر نزوله ولو قطعهما مع شيء من جلد
الصدر ففيهما ديتها وفي الزائد حكومة ولو آجاف مع ذلك الصدر لزمة دية الثديين
والحكومة ودية الجائفة ولو قطع الحلمتين قال في المبسوط فيهما الدية وفيه اشكال
من حيث ان الدية في الثديين والحلمتان بعضهما اما حلمتا الرجل ففي المبسوط
والخلاف فيهما الدية وقال ابن بابويه في حكمة ندي الرجل ثمن الدية مائة وخمسة
وعشرون ديناراً وكذا ذكره الشيخ رح في التهذيب من ظريف وفي انجاب الدية فيهما
بعد والشيخ اضرب من رواية ظريف وتمسك بالحديث الذي مر في فصل الشفتين *

الخاء عشر الذكرو في الحشفة فما زاد الدية وإن استوصل سواء كان لشاب أو شيخ
 أو صبي لم يبلغ أو من سُلَّتْ خصيناه ولو قطع بعض الحشفة كان دية المقطوع بنسبة
 الدية من مساحة الكمرة حسب ولو قطع الحشفة وقطع آخر ما بقي كان على الأول
 الدية وعلى الثاني الارش وفي ذكر العنين ثلث الدية وفيما قطع عنه بحسابه وفي
 الخصيتين الدية وفي كل واحدة نصف الدية وفي رواية في اليسرى ثلثا الدية لان منها
 الولد والرواية حسنة لكن تتضمن صدولا عن عدم الروايات المشهورة وفي أدرة
 الخصيتين اربع مائة دينار فان فَحَجَ فلم يقدر على المشي فثمان مائة دينار ومستنده
 كتاب طريف غير ان الشهرة تؤيده * السادس عشر الشفران وهما اللحم المحيط بالفرج
 احاطة الشفتين بالغم وفيهما ديتها وفي كل واحدة نصف ديتها ويستوي في الدية السليمة
 والرتقاء وفي الركب حكومة وهو مثل موضع العانة من الرجل وفي انضاء المرأة ديتها
 ويسقط في طرف الزوج ان كان بالوطى بعد بلوغها ولو كان قبل البلوغ ضمن الزوج
 مع مهرها ديتها والانفاق عليها حتى يموت احدهما ولو لم يكن زوجا وكان مكرها
 فلها المهر والدية وان كانت مطاوعة فلا مهر ولها الدية ولو كانت المكروهة بكر اهل يجب لها ارش
 البكارة زائدا على المهر فيه تردد والاشبه وجوبه ويلزم ذلك في ماله لان الجنائية اعمد
 أو شبيهة بالعمد * السابع عشر قال الشيخ في المبسوط في الاليتين الدية وفي كل واحدة نصف
 الدية ومن المرأة ديتها وفي كل واحدة منهما نصف الدية وهو حسن تعويلا على الرواية
 التي مرّت في فصل الشفتين * الثامن عشر الرجلان وفيهما الدية وفي كل واحدة منهما
 نصف الدية وحدهما مفصل الساق وفي الاصابع منفردة دية كاملة وفي كل اصبع
 عشر الدية والخلاف في الابهام هنا كما في اليدين ودية كل اصبع مقسومة على ثلث
 انامل بالسوية وفي الابهام على الإثنين وفي الساقين الدية وكذا في الفخذين وفي كل
 واحدة نصف الدية مسائل * الأولى في الاصلاع مما خالط القلب لكل ضلع

اذا كُسِرَتْ خمسة وعشرون ديناراً وفيها مائلي العضدين لكل ضلع اذا كُسِرَتْ عشرة
 دنانير * الثانية اذا كُسِرَ بَعْضُوه فلم يملك غائطه كان فيه الدية وهي رواية سليمان
 بن خالد ومن ضرب عجمه فلم يملك غائطه ولا بولته ففيه الدية وهي رواية اسحق
 بن مزار * الثالثة في كسر عظم من عضو خمس دية العضوفان صلح علي غير عيب
 فاربعة اخماس دية كسره وفي موضحته ربع دية كسره وفي رضته ثلث دية العضوفان برأ علي
 غير عيب فاربعة اخماس دية رضته وفي فككه من العضو بحيث يتعطل العضو ثلثا دية
 العضوفان صلح علي غير عيب فاربعة اخماس دية فككه * الرابعة قال في المبسوط والخلاف
 في الترقوتين الديتوي في كل واحدة منهما مقدراً عند اصحابنا ولعله اشارة الى ما ذكره الجماعة
 من ظريف وهو في الترقوة اذا كُسِرَتْ فَجُبِرَتْ علي غير عيب اربعون ديناراً * الخامسة
 من داس بطن انسان حتى احدث ديس بطنه او يفتدي ذلك بثلث الدية وهي رواية
 السكوني وفيه ضعف * السادسة من اقتض بكرة باصبعه فخرق مثانتها فلا تملك بولها
 فعليه ثلث ديتها وفي رواية ديتها وهي اولى ومثل مهر نسائها * **المقصد الثاني**
 في الجناية على المنافع وهي سبعة * الاول العقل وفيه الدية وفي بعضه الارش في نظر
 الحاكم اذا طريق الى تقدير النقصان وفي المبسوط يُقَدَّرُ بالزمان فلو جُنَّ يوماً وانا ق
 يوماً كان الذاهب نصفه اوجن يوماً وفاق يومين كان الذاهب ثلثه وهو تخمين
 ولا قصاص في ذهابه ولا في نقصانه لعدم العلم بمحلّه ولو شجّه فذهب عقله لم تتدخل
 دية الجنائيتين وفي رواية ان كان بضربة واحدة تداخلت الاول اشبه وفي رواية لو ضرب
 علي رأسه فذهب عقله انتظر به سنة فان مات فيها قيد به وان بقي ولم يرجع عقله
 ففيه الدية وهي حسنة ولو جنى فاذهب العقل ودفع الدية ثم عاد لم ترجع الدية لانه
 هبّه من الله مُجَدِّدٌ * الثاني السمع وفيه الدية ان شهد اهل المعرفة بالياس وان املوا العود
 بعد مئة معينة توقعتا انتضاءها فان لم يعد فقد استقرت الدية ولو اُكْذِبَ المجني عليه

عند دعوى ذهابه اوقال لا اعلم اعتبرت حاله عند الصوت العظيم والرمد القوي
وصيحه به بعد استغفاله فان تحقق ما ادّعى والا احلف القسامة وحكم له ولذهب
سمع احدى الاذنين ففيه نصف الدية ولونقص سمع احدىهما فيس الى الاخرى
بان تسد الناقصة وتطلق الصحيحة ويصاح به حتى يقول لا اسمع ثم يعاد عليه ذلك
مرة ثانية فان تساوت المسافتان صدق ثم تطلق الناقصة وتسد الصحيحة وتعتبر
بالصوت حتى يقول لا اسمع ثم تكرر عليه الاعتبار فان تساوت المقادير في سماعه
فقد صدق وتمسح مسافة الصحيحة والناقصة ويلزم من الدية بحساب التفاوت وفي رواية
يعتبر بالصوت من جوانبه الاربعة ويصدق مع التساوي ويكذب مع الاختلاف
وفي ذهاب السمع بقطع الاذنين ديتان ولا يقاس السمع في الريح بل يتوخى سكون
الهواء * الثالث في ضوء العين وفيه الدية كاملة فان ادّعى ذهابه وشهد له شاهدان من اهل
الخبرة او رجل وامرأتان ان كان خطأ أو شبهة عمد قد ثبتت الدعوى فان قال لا يرجى
موده فقد استقرت الدية وكذا لو قال لا يرجى موده لكن لا تقدير له اوقال بعد عدة معينة
فانقضت ولم يعد وكذا الوما قبل المدة اما الوعد ففيه الارش ولو اختلفا في موده فالقول
قول المجني عليه مع يمينه واذا ادّعى ذهاب بصره ومينه قائمة احلف القسامة وقضى له
وفي رواية يقابل بالشمس فان كان كما قال بقيتا مفتوحتين ولو ادّعى نقصان احدهما
قيست الى الاخرى وفعل كما فعل في السمع ولو ادّعى النقصان فيهما قيسنا الى عيني
من هو من ابنا سنه والزم الجاني التفاوت بعد الاستظهار بالايمان ولا تقاس عين
في يوم غيم ولا في ارض مختلفة الجهات ولو قلع عينا وقال كانت قائمة وقال المجني عليه
كانت صحيحة فالقول قول الجاني مع يمينه وربما خطر ان القول قول المجني عليه
لان الاصل الصحة وهو ضعيف لان اصل الصحة معارض باصل البراءة واستحقاق
الدية والنقصان منوط بتيقن السبب ولا يتيقن هنا لان الاصل ظن لا قطع * الرابع الشم

وفيه الدية كاملة وإذا أدمى ذهابه عقيب الجناية أُعْتَبِرَ بالأشياء الطيبة والمنبتة ثم يستظهر عليه بالقسامة ويقضى له لأنه لا طريق له إلى البينة وفي رواية يُحْرَقُ له حُرَاقٌ وَيُقَرَّبُ منه فان دمعت عيناه ونحى أنفه فهو كاذب ولو أدمى نقص الشَّم قيل يحلف إذا لا طريق إلى البينة ويوجب له الحاكم ما يؤدِّي إليه اجتهاده ولو أخذ دية الشَّم ثم عاد لم تعد الدية ولو قطع الأنف فذهب الشَّم فديتان * الخامس الذوق يمكن أن يقال فيه الدية لقوله عليه السلام كل ما في الإنسان منه واحد ففيه الدية ويرجع فيه عقيب الجناية إلى دعوى المجني عليه مع الاستظهار بالإيمان ومع النقصان يقضى الحاكم بما يحسم المنازعة تقريباً * السادس لو أصيب فتعذر عليه الانزال في حال الجماع كان فيه الدية * السابع قيل في سَلَسِ البول الدية وهي رواية ضيأت بن إبراهيم وفيه ضعف وقيل إن دام إلى الليل ففيه الدية وإن كان إلى الزوال فثلثا الدية وإلى ارتفاع النهار ثلث الدية وفي الصوت الدية كاملة * المقصد الثالث في الشجاج والجراح والشجاج ثمان * الحارصة والدامية والمتلاحمة والسحق والموضحة والهاشمة والمنقلة والمأمومة أما الحارصة فهي التي تقشر الجلد وفيها بغير وهل هي الدامية قال الشيخ نعم والرواية ضعيفة والأكثرون على أن الدامية غير ها وهي رواية منصور بن حازم من أبي عبد الله عليه السلام ففي الدامية إذا بغير أن وهي التي تأخذ في اللحم يسيراً وأما المتلاحمة فهي التي تأخذ في اللحم كثيراً ولا تبلغ السحق وفيها ثلاثة أبعة وهل هي غير الباضعة فمن قال الدامية غير الحارصة فالباضعة والمتلاحمة واحدة ومن قال الدامية والحارصة واحدة فالباضعة غير المتلاحمة وأما السحق فهي التي تبلغ السحق وهي جلدة مغشية للعظم وفيه أربعة أبعة وأما الموضحة فهي التي تكشف وضح العظم وفيها خمسة أبعة فروع لو اوضحة اثنين ففي كل واحدة خمس من الأبل ولو وصل الجاني بينهما صارتا واحدة كما لو اوضحة ابتداءً وكذا لو سرتا فذهب ما بينهما لأن السراية

من فعله ولو وصل بينهما غيره لزم الأول ديتان والواصل ثالثة لأن فعله لا يثنى على
فعل غيره ولو وصلهما المجني عليه فعلى الأول ديتان والواصل هدر ولو اختلفا فقال
الجاني انا شقت بينهما وانكر المجني عليه فالقول قول المجني عليه مع يمينه
لأن الاصل ثبوت الديتين ولم يثبت المسقط وكذا الوقطع يدينه ورجليه ثم مات بعدمدة
يمكن فيها الاتد مال واختلفا فالقول قول الولي مع يمينه ولو شجّه واحدة واختلفت
مقاديرها اخذ دية الابلق لانها لو كانت كلها كذلك لم تزد على ديتها ولو شجّه في عضوين
كان لكل عضو دية على انفراده وان كانت بضربة واحدة ولو شجّه في رأسه وجبهته
فالاقرب انهما واحدة لانهما عضو واحد **واما** الهاشمة فهي التي تهشم العظم وديتها
عشر من الابل ارباعاً ان كان خطأ وثلاثاً ان كان شبيه للعمد ولاقصاص فيها ويتعلق
الحكم بالكسروان لم يكن جرح ولو اوضحه اثنين وهشمة فيهما واتصل الهشم باطناً
قال في المبسوط هما هاشمتان وفيه تردد **واما** المنقلة فهي التي تحوج الى نقل العظم
وديتها خمسة عشر بعيراً ولاقصاص فيها وللمجني عليه ان يقتص في قدر الموضحة
وتأخذ دية ما زاد وهو عشر من الابل **واما** المأمومة فهي التي تبلغ أم الرأس وهي الخريطة
التي تجمع الدماغ وفيها ثلث الدية ثلث وثلثون بعيراً **والدامغة** وهي التي
تفتق الخريطة والسلامة معها بعيدة ولاقصاص في المأمومة لأن السلامة معها غير غالبية
ولو اراد المجني عليه ان يقتص في الموضحة ويطالبه بدية الزائد جاز والزيادة ثمانية
ومشرون بعيراً قال في المبسوط وثلث بعير وهو بناء على ان في المأمومة ثلثة وثلثون وثلثاً
ونحن نقصر على ثلثة وثلثين تبعاً للنقل ولوجنى عليه موضحة فاتمها آخرها شمة
وثالث منقلة ورابع مأمومة فعلى الاول خمسة وعلى الثاني صابين الموضحة والهاشمة
خمس أيضاً وعلى الثالث صابين الهاشمة والمنقلة خمسة أيضاً وعلى الرابع تمام دية
المأمومة ثمانية عشر بعيراً * ومن لواحق هذا الباب مسائل * الاولى دية النافذ

في الألف ثلث الدية فان صلحت فخمسة الدية مائتا دينار ولو كانت في احد المتخربين الى الحاجز فعشر الدية * الثانية في شق الشفتين حتى يبدأ الاسنان ثلث ديتهم ولو برأنا فخمسة ديتهم ولو كان في احدهما ثلث ديتهم ومع البرء خمسة ديتهم * الثالثة الجائفة وهي التي تصل الى الجوف من اي الجهات كان ولو من ثغرة النحر وفيها ثلث الدية ولاقصاص فيها ولو جرح في مضمونم اجاف لزمه دية الجرح ودية الجائفة مثل ان يشق الكتف حتى يحاذي الجنب ثم يجيفه فروع لواجافه واحد كل عليه دية الجائفة ولو ادخل آخر سكينه ولم يزد فعلية التعزير حسب وان وسعها باطناً او ظاهراً ففيه الحكومة ولو وسعها فيهما فهي جائفة اخرى كما لو انقردت ولو ابرز حشوته فالثاني قاتل ولو خيطة فقتلها آخر فان كانت بحالها لم تلتئم ولم يحصل بالفتق جناية فالشيخ فلا ارش ويعزروا الاقرب الارش لانه لا بد من اذى ولو في الخياطة ثانياً ولو اتحم البعض ففيه الحكومة ولو كان بعد الاندمال فهي جائفة مبتكرة فعليه ثلث الدية ولو اجافه اثنين فثلثا الدية ولو طعن في صدره فخرج من ظهره قال في المبسوط واحدة وفي الخلاف اثنتان وهو شبه * الرابعة قيل ان اتعدت نافذة في شيء من اطراف الرجل ففيها مائة دينار * الخامسة في احمرار الوجه بالجناية دينار ونصف وفي اخضره ثلاثة دنائير وكذا في الاسوداد متدقوم وعند الآخرين ستة دنائير وهو اولي لرواية اسحق بن مزار عن ابي عبد الله عم ولما فيه من زيادة النكاية قال جماعة ودية هذه الثلث في البدن على النصف * السادسة كل مضو ديتة مقدرة ففي شلله ثلثا ديتهم كالبيدين والرجلين والاصابع وفي قطعه بعد شلله ثلث ديتهم * السابعة دية الشجاج في الرأس والوجه سواء ومثلها في البدن بنسبة دية العضو الذي يتفق فيه من دية الرأس * الثامنة المرأة تساوي الرجل في ديات الاعضاء والجراح حتى تبلغ ثلث دية الرجل ثم تصير على النصف سواء كان الجاني رجلاً او امرأة ففي الاخبيع مائة دينار

وفي الاثنين مائتان وفي الثلث ثلثمائة وفي اربع مائتان وكذا تقتص من الرجل في الاعضاء والجراح من غير رد حتى تبلغ الثلث ثم تقتص مع الرد * التاسعة كل مانيه دية الرجل من الاعضاء والجراح فيه من المرأة ديتها وكذا من الذمي ديته ومن العبد قيمته ومانيه مقدر من الحر فهو بنسبته من دية المرأة والذمي وقيمة العبد * العاشرة كل موضع تلنا فيه الارش او الحكومة فهما واحد والمعنى انه يقوم صحيحا لو كان مملوكا ويقوم مع الجناية وينسب الى القيمة ويؤخذ من الدية بحسابه وان كان المجني عليه مملوكا اخذ مولا قدر النقصان * الحادية عشر من لولي له فالامام ولي دمه يقتص له ان قتل عمدا وهل له العفو الاصح لا وكذا لو قتل خطأ فله استيفاء الدية وليس له العفو * النظر الرابع في اللواحق وهي اربعة * الاول في الجنين ودية جنين المسلم الحر مائة دينار اذا تم ولم تلجج الروح ذكرا كان او انثى ولو كان ذميا فعشر دية ابيه وفي رواية السكوني من جعفر عن علي عليه السلام عشر دية امه والعمل على الاول اما المملوك فعشر قيمة امه المملوكه ولو كان الحمل زائدا من واحد فلكل واحد الدية ولا كفارة على الجاني ولو ولجت فيه الروح فدية كاملة للذكر ونصف للانثى ولا تجب الامع يقين الحيوة ولا اعتبار بالسكون بعد الحركة لاحتمال كونها من ريم وتجب الكفارة هنا مع مباشرة الجناية ولو لم يتم خلقته ففي ديته ثولان احدهما غرة ذكره في البسوط وفي موضع من الخلاف وفي كتابي الاخبار والاخر وهو الاشهر توزيع الدية على مراتب النقل ففيه مظمأ ثمانون ومضغة ستون وعلقة اربعون ويتعلق بكل واحدة من هذه امور ثلثة وجوب الدية وانقضاء العدة وصيرورة الامه ام ولد ولو قيل ما الفائدة وهي تخرج بموت الولد من حكم المستولدة قلنا الفائدة هي التسلط على ابطال التصرفات السابقة التي يمنع منها الاستيلاء اما النطفة فلا يتعلق بها الا الدية وهي مشرون ديناراً بعد القائها في الدم وقلل في النهاية تصير بذلك في حكم المستولدة وهو بعيد

Digitized by Google

فلم يضمن سرايتها ولو كانت امّة فأُعْتِقَتْ والقته قال الشيخ للمولى اقل الامرين
 من عُشْرِ قيمتها وقت الجناية أو الدية لان عُشْر القيمة ان كان اقل فالزيادة بالحرية
 فلا يستحقها المولى فتصكون لوارث الجنين وان كانت دية الجنين اقل كان له الدية
 لان حقه نقص بالعق ومانذكرة بناء على القول بالغرة او على جواز ان يكون دية جنين
 الامة اكثر من دية جنين الحرّة وكلا التقديرين ممنوع فان لم عُشْرِ قيمة امّة يوم الجناية
 على التقديرين ولو ضرب حاملاً خطأً فالقته وقال المولى كان حياً فاعترف الجاني
 ضمن العاقلة دية المجنين خير الجني وضمن المعترف ما زاد لان العاقلة لا يضمن اقراراً
 ولو انكر واقام كل واحد بينة قدمنا بينة المولى لانها تتضمن زيادة ولو ضربها فالقته
 فمات عنه سقوطه فالضارب قاتل يقتل ان كان عمداً ويضمن المديّة في ماله ان كان
 شبهها ويضمنها العاقلة ان كان خطأً وكذا لو بقي ضمناً ومات او وقع صحيحاً وكان مدّناً
 لا يعيش مثله وتلزمه الكفارة في كل واحدة من هذه الحالات ولو القته حياً فقتله آخر
 فان كانت حيوته مستقرة فالثاني قاتل ولا ضمان على الاول ويعزّروا ان لم يكن مستقرة
 فالاول قاتل والثاني آثم ويعزّز لخطائه ولرجل حاله حين ولادته قال الشيخ سقط
 القود للاحتمال وعليه الدية ولو وطئها ذمي ومسلم بشبهة في طهر واحد فسقط بالجناية
 افرع بين الواطئين والزم الجاني بنسبة دية من الحق به ولو ضربها فالقت عضواً كاليد
 فان ماتت لزمته ديتها ودية الحمل ولو القت اربع ايدي فدية جنين ولحد لاحتمال
 ان يكون ذلك لواحد ولو القت العضو ثم القت الجنين ميتاً دخلت دية العضو
 في ديته وكذا لو القته حياً فمات ولو سقط وحيوته مستقرة ضمن دية اليد حسب ولو تأخّر
 سقوطه فان شهد اهل المعرفة انها يد حية فنصف ديتها والا فنصف المائة **مسئلتان***
 الاولى دية الجنين ان كانت عمداً او شبهة العمد ففي مال الجاني وان كان خطأً
 فعلى العاقلة وتستأدى في ثلث سنين * الثانية في قطع رأس الميت المسلم الحر مائة

دينار وفي قطع جوارحه بحساب ديتهم وكذا في شجاجة وجراحه ولا يرث وارثه منها شيئاً بل تصرف في وجوه القرب منه مملاً بالرواية وقال علم الهدى يكون لبیت المال * الثاني في الجنایة على الحيوان وهو باعتبار المجني عليه ينقسم اتساماً ثلثة * الأول ما يؤكل كالغنم والبقر والابل فمن اتلف شيئاً منها بالذکوة لزمه التفاوت بين كونه حياً وذكياً وهل للمالك دفعه والمطالبة بقيمته قيل نعم وهو اختيار الشيخين رح نظراً الى اتلاف اهم منفعته وقيل لا لانه اتلاف لبعض منفعته فيضمن التالف وهو شبه ولو اتلفه لابل الذکوة لزمته قيمته يوم اتلافه ولو بقي فيه ما يستفيع به كالصوف والشعر والوبر والريش فهو للمالك ويوضع من قيمته ولو قطع بعض امضائه او كسر شيئاً من فظامه فللمالك الارش * الثاني ما لا يؤكل وتصح ذكوته كالتمر والاسد والفهد فلن اتلفه بالذکوة ضمن الارش لان له قيمة بعد التذكية وكذا في قطع جوارحه وكسر عظامه مع استقرار حيوته ولن اتلفه لابل الذکوة ضمن قيمته حياً * الثالث ما لا تقع عليه الذکوة ففي كلب الصيد اربعون درهماً ومن الناس من خصه بالسلتوتى وتوفاً على صورة الرواية وفي روايته السكوني من ابي عبد الله سم في كلب الصيد انه يقوم وكذلك كلب الغنم وكنب الحائط والاول اشهر وفي كلب الغنم كبش وقيل مشر من درهما وهي رواية ابن فضال عن بعض اصحابه من ابي عبد الله سم مع شهرتها لكن الاولى اصح طريقاً وقيل في كلب الحائط مشرون درهماً ولا اعرف المستند وفي كلب الزرع فغير من بر ولا قيمة لما صد ذلك من الكلاب وفيها ولا يضمن قتلها شيئاً اما ما يملكه الذمي كالخنزير فهو يضمن بقيمته عند مستحليه وفي الجنایة على اطرافه الارش صئائل * الاولى لو اتلف على الذمي خيراً او آلة اللهو ضمنها المتلف ولو كان مسلماً وبشرط في الضمان الاستتار ولو اظهرها الذمي لم يضمن المتلف ولو كان ذلك لمسلم لم يضمن الجاني على التقديرات * الثانية اذا جنت الماشية على الزرع لابل ضمن صاحبها ولو كان نهاراً

لم يضمن ومستند ذلك رواية السكوني وفيه ضعف والاقرب اشتراط التفريط في موضع الضمان ليلاً كان او نهاراً * الثالثة روي من امير المؤمنين عم انه قضى في بعير بين اربعة عقلت احدهم فوقع في بئر فانكسر ان على الشركاء حصته لانه حفظه وضيع الباقيون * الرابعة دية الكلاب الثلاثة مقدرة على القاتل اما لو نصب احداها وتلف في يد الغاصب ضمن قيمته السوقية ولو زادت عن المقدّر * الثالث في كفارة القتل تجب كفارة الجمع بقتل العمد والمرتبة بقتل الخطاء مع المباشرة لامع التسبب فلو طرح حجراً او حفر بئراً او نصب سكيناً في غير ملكه فعثر عائر فهلك بها ضمن الدية دون الكفارة وتجب بقتل المسلم ذكراً كان او انثى حراً او عبداً وكذا تجب بقتل الصبي والمجنون وعلى المولى بقتله عبده ولا تجب بقتل الكافر ذميّاً كان او معاهداً استناداً الى البراءة الاصلية ولو قتل مسلماً في دار الحرب مع العلم باسلامه ولا ضرورة فعليه الفؤد والكفارة ولو ظنه كافراً فلا دية وعليه الكفارة ولو كان اسيراً قال الشيخ يضمن الدية والكفارة لانه لا قدرة للاسير على التخاص وفيه تردد ولو اشترك جماعة في قتل واحد فعلى كل واحد كفارة واذا قبل من العمد الدية وجبت الكفارة قطعاً ولو قتل قوم اهل تجب في ماله قال في المبسوط لا تجب وفيه اشكال ينشأ من كون الجناية سبباً * الرابع في العاقلة والنظر في تعيين المحل وكيفية التقسيط وبيان اللواحق اما المحل فهو العصبه والمعتق وضامن الجريرة والامام وضابطة العصبه كل من تقرب بالاب كالاخوة واولادهم والعمومة واولادهم ولا يشترط كونهم من اهل الارث في الحال وقيل هم الذين يرثون دية القاتل لو قتل وفي هذا الاطلاق وهم فان الدية يرثها الذكور والاناث والزوج والزوجة ومن يتقرب بالام على احد القولين ويختص بها الاقرب فلا تقرب كما تورث الاموال وليس كذا العقل فانه يختص الذكور من العصبه دون من يتقرب بالام ودون الزوج والزوجة ومن الاصحاب من خص به الاقرب ممن يرث بالتسمية ومع عدمه يشترك في العقل بين من يتقرب بالام مع من يتقرب بالاب اذ لا

وهو استناد الى رواية سلمة بن كهيل عن امير المؤمنين عم وفي سلمة ضعيف وهل يدخل
الآباء والاولاد في العقل قال في المبسوط والخلاف لا والاقراب دخولهم لانهم اذنى قومه
ولا يشتركهم القاتل في الضمان ولا تعقل المرأة ولا الصبي ولا المجنون وان ورنوا من الدية
ولا يتحمل الفقير شيئاً ويعتبر فقره عند المطالبة وهو حول الحول ولا يدخل في العقل اهل
الديوان ولا اهل البلد ان لم يكونوا عصبه وفي رواية سلمة ما يدل على الزام اهل بلد القاتل
مع فقد القرابة ولو قتل في غيره وهو مطرح ويقدم من تقرب بالابوين على من انفرد بالاب
ويعقل المولى من اعلى ولا يعقل من اسفل ويتحمل العاقلة دية الموضحة فما زاد قطعاً
وهل يتحمل ما نقص قال في الخلاف نعم ويمنع في غيره وهو المروي غير ان في الرواية ضعفاً
وتضمن العاقلة دية الخطاء في ثلث سنين كل سنة عند انسلاخها ثلثاً تامة كانت الدية
لوناقصية كدية المرأة ودية الذمي اما الارش فقد قال في المبسوط تستأدى في سنة واحدة عند
انسلاخها ان اكل ثلث الدية اما دون لان العاقلة لا يعقل حالاً وفيه اشكال بنشأ من احتمال
تخصيص التاجيل بالدية لا بالارش قال ولو كان دون الثلثين حل الثلث الاول عند
انسلاخ الحول والباقي عند انسلاخ الثاني ولو كان اكثر من الدية كقطع يدين وقلع عيني
وكان لاثنتين حل لكل واحد عند انسلاخ الحول ثلث الدية وان كان لواحد حل له ثلث
لكل جناية سدس الدية وفي هذا كله الاشكال الاول ولا تعقل العاقلة اقراراً ولا صلحاً ولا جناية
عند مع وجود القاتل ولو كانت موجبة للدية كقتل الاب ولدة او المسلم الذمي والحو المملوك
ولو جنى على نفسه خطأ قتلاً او جرحاً طل ولم يضمنه العاقلة وجناية الذمي في ماله
وان كان خطأ دون عاقلته ومع حجرة من الدية فعاقلته الامام لانه يؤدى اليه ضربيته
ولا يعقل مولى المملوك جنايته قتلان او مذبذباً او مكاتباً او مستولجاً على الاشبه وضام
الجريزة يعقل ولا يعقل منه المضمون ولا يجتمع مع مصبة ولا مطعق لان عقده مشروط
بجهالة النسب وعدم المولى نعم لا يضمن الامام مع وجوده ويسر على الاشبه واما

كيفية التقسيطان الدية تجب ابتداءً على العاقلة ولا ترجع بها على الجاني على الأصح
وفي كمية التقسيط قولان أحدهما على العتي عشرة قراريط وعلى الفقير خمسة قراريط
اقتصاراً على المتفق والاخر يفسطها الامام على ما يراه بحسب احوال العاقلة وهو اشبه
وهل تجمع بين القريب والبعيد فيه قولان اشبههم بالترتيب في التوزيع وهل تؤخذ
من الموالي مع وجود العصبة الاشبه نعم مع زيادة الدية عن العصبة ولو اتسعت اخذت
من عصبة المولى ولوزادت فعلى مولى المولى ثم عصبة مولى المولى ولوزادت الدية
من العاقلة اجمع قال الشيخ يؤخذ الزائد من الامام حتى لو كانت الدية ديناراً او اخذت
منه عشرة قراريط والباقي من بيت المال والاشبه الزام الاخر بالجميع ان لم تكن عاقلة سواها
لان ضمان الامام مشروط بعدم العاقلة او صجزهم من الدية ولوزادت العاقلة من الدية
لم يخص بها البعض وقال الشيخ يخص الامام بالعقل من شاء لان التوزيع بالخصص
يشق والاول انسب بالعدل ولو غاب يعرض العاقلة لم يخص بها الحاضر وابتداء زمان
التاجيل من حين الموت وفي الطرف من حين الجنابة لا من وقت الاندمال
لان موجبها لا يستقر بدونه ولا يقف ضموم الاجل على حكم الحاكم وان حال الحول
على مواسر توجهت مطالبته ولو مات لم يسقط مالزمه ويثبت في تركته ولو كانت العاقلة
في بلد آخر كوتب حاكمه بصورة الواقعة ليوزمها كما لو كان القاتل هناك ولو لم يكن عاقلة
او صجزت من الدية اخذت من الجاني ولو لم يكن له مال اخذت من الامام وقيل مع
فقر العاقلة او مع عدمها تؤخذ من الامام دون القاتل والاول مروى ودية الخطاء شبيهة
العمد في مال الجاني فان مات او هرب قيل تؤخذ من الاقرب اليه ممن يرث ديته فان
لم يكن فمن بيت المال ومن الاصحاب من قصرها على الجاني وتوقع مع فقره سره
والاول اظهر واما الواحق فمسائل * الاولى لا يعقل الامن عرف كيفية انتسابه الى
القاتل ولا يكفي كونه من القبيلة لان العلم بانتسابه الى الاب لا يستلزم العلم بكيفية

الانتساب والعقل مبني على التعصيب خصوصاً على القول بتقدم الاولى * الثانية
لواقر بنسب مجهول احقناه به ولو ادعاه آخر واقام البينة قضينا له وابطلنا الاول
فلو ادعاه ثالث واقام البينة انه ولد على فراشه قضى له بالنسب لاختصاصه بالسبب *
الثالثة لو قتل الاب ولده ممداد فعت الديه منه الى الوارث ولا نصيب للاب ولو لم يكن
وارث فهي للامام ولو قتل خطأ فالدية على العاقلة ويرثها الوارث وفي توريث الاب هنا
قولان ولو لم يكن وارث سوى العاقلة فلن قلنا الاب لا يرث فلانية وان قلنا يرث ففي
اخذه من العاقلة ترد وكذا البحث لو قتل الولد اياه خطأ * الرابعة لاتضمن العاقلة عبداً
ولا بهيمة ولا اتلاف مال ويختص بضممان الجناية على الادمي حسب * الخامسة
لو رمى طائراً وهو ذمي ثم اسلم فقتل السهم مسلماً لم يعقل منه مصبته من اهل الذمة
من الدية لما بيناه ولانه اصاب وهو مسلم ولا مصبته المسلمون لانه رمى وهو ذمي ويضمن
الدية في ماله وكذا الورعي مسلم طائراً ثم ارتد فاصاب مسلماً قال الشيخ لم يعقل
عنه المسلمون من مصبته ولا الكفار ولو قيل يعقل مصبته المسلمون كان حسناً
لان ميراثهم لهم على الاصح

وحيث قد اتينا بما تصدناه ووفينا بما وعدناه فلنحمد الله الذي جعلنا عند تدبير الأهواء
وتعدد الآراء من المتمسكين بمذهب اعظم العلماء استحقاتاً للعلاء واكرم النجباء اعرافاً
في شرف الامهات والآباء المنتزعين من مشكوة الضياء المتفرعين عن خاتم الانبياء
وسيد الاوصياء اظهر عظماء الانام فهماً وبياناً واكثر علماء الاسلام علماً وعرفاناً المخصوصين
بالنبوة من منصب النبوة المختارين للامامة من فروع صاحب الاخوة الذين امر الله
سبحانه بمؤدّتهم وحثّ رسول الله صلى الله عليه وآله على التمسك بهم والعمل بسنتهم
حتى قرّنهم بالكتاب المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل
من حكيم حميد ونسأله ان يقبضنا سالكين لحجهم متمسكين بحجّتهم وان يجعلنا
من خلصاء شيعتهم الداخلين في شفاعتهم انه وليّ ذلك والحمد لله ربّ العالمين
ياربّ زدني علماً وبقيناً والحقني بالصالحين

تمت الكتاب

* *
*

صفحة	سطر	غلط	صحیح
١٧	٩	نمط	نَمَطًا
١٨	١٢	السَّوَاد	السَّوَاد
١٩	١٧	وَسْتَه	وَسْتَه
٢٠	٦	يُصَلِّي	تُصَلِّي
٢٩	٢	اثنا عشر	اثنا عشر
٢٠	٢	يُسْتَوِي	يُسَوِّي
٢٨	٦	فِيَجِبُ	فَتَجِبُ
ايضا	١٢	يُحَرِّمُ	يُحَرِّمُ
٢٩	٢١	لم توجب	لم توجب
٥٠	١٩	لم يُصَلِّ	لم يُصَلِّ
ايضا	٢٠	لا يصلي	لا يصلي
٦٠	٣	يتعلق	تتعلق
٦٣	١٢	جملة	جملة
٦٥	٦	وَأَنْ ضَمَّنَهُ	وَأَنْ ضَمَّنَهُ
٦٦	٢	زَكَاةً	زَكَاةً
ايضا	١٥	زَكَاةً	زَكَاةً
ايضا	ايضا	بِالزَّكَاةِ	بِالزَّكَاةِ
٦٧	١	شَيْءٍ	شَيْءٍ
ايضا	٢	ايضا	ايضا
٦٨	٦	وَرِثَةً	وَرِثَةً

صفحة	مطر	غلط	صحيح
٦٨	٧	لا يكون	لا تكون
ايضا	١٧	ذكر	ذكراً
٧٠	١٠	الاولى	الأكولة
٧١	١٨	زكوة	زكاة
٧٢	١٢	احوال	احوالا
٧٢	٧	الزكوتية	الزكوتية
٧٣	١٢	عليه	عليها
٧٩	٢٠	يتعين	تتعين
٨٨	١٦	الانطار وتقليدا	الانطار وتقليدا
٩٢	١٥	او حكمها	أو حكمها
ايضا	١٩	والنفاس	والنفاس
٩٢	١١	والافاضة	والافاضة
٩٨	٢٠	فاضل	فاخل
١٠٣	١٨	فلان علم	وان علم
١٠٦	٤	جرة الحج	لجرة الحج
١١١	٣	أو اشار	أو اشعر
١١٢	١٢	القطن	من القطن
١١٣	٣	الأماء	الأماء
ايضا	٢١	ومائه	ارمائه
١١٥	١٢	بمزة	بنمزة

صفحة	مطر	غلط	صحيح
١٢٠	٨	خلق يتعين	خلق ويتعين
١٢٣	١٨	وامتيلام	واستلام
١٢٦	٧	زمي يوم	زمي يوم
١٢٧	١٩	أحد	واحد
١٢٩	٢	وجوب الحج	سرايط وجوب الحج
١٣٠	١٦	قضيته	قضيه
١٣٦	٥	حرب	حربي
١٣٨	٩	إذا ألزموا	إذا ألزموا
١٣٩	١٢	يقبل	يقبل
١٤٠	١٧	مال	حال
١٤١	١٣	اقتصر	اقتصر
١٤٢	١٢	كالزرد	كالزرد
١٤٣	٦	فالثلث	فالثمرة
١٤٤	٧	الثلث	الثمرة
١٤٥	١١	ايضا	ايضا
١٤٦	١٨	فما	مما
١٤٧	١٧	يقابل	تقابل
١٤٨	٦	استسعيت	استسعيت
١٤٩	٦	لأجل	ولأجل
١٥٠	١١	بنيتها	بنيتها

صفحة	مطر	خط	صحيح
١٩١	٨	نسخ	نسخ
ايضا	٢٠	المعسر	المعسر
١٩٣	٤٢	وبلغ	او بلغ
٢٠٢	٨	تسقيف	تستقيف
٢٣٦	١٩	ون سفلوا	وان سفلوا
٢٢١	٨	المعمر	المعمر
٢٢٢	٩	اولم يكن	اولم تكن
٢٢٢	١٥	ولذا	وكذا
٢٥١	٢	المنفعة	المنفعة
ايضا	٢٢	وثلاثة	وثلاث
٢٥٥	١٦	الامرئين	اقل الامرئين
٢٥٨	١٠	وتبطل	ويبطل
ايضا	ايضا	على الورثة	الى الورثة
٢٥٩	٦	كرم الاصل	كرم الاصل
٢٦٢	١١	تزوجت	تزوجت
٢٦٣	٢١	ما	على
٢٦٢	٣	معها	معهما
٢٦٥	١٢	ولو كانت	ولو كان
ايضا	ايضا	يتزوج	تتزوج
٢٦٧	٢	للثاني	الثاني

صحة	مطر	فلاط	صحيح
ايضا	١٨	بينة	بنية
٢٨٠	١٢	فلايقتضها	فلايقتضها
٢٠٢	٩	لاماء	الاماء
٢٠٥	١	العدة	النفقة
٢١٢	٢	والمكرو	بالمكرو
٢١٢	٦	فلانة	فلانة
ايضا	١٢	على غار بك	على غار بك
ايضا	١٥	ولولحظة	ولولحظة
٢١٦	٧	لم يقبل	لم تقبل
ايضا	١٢	م ليدخل بها	لم يدخل بها
٢١٧	٢	اولم يكن	اولم تكن
ايضا	١٥	ولا بينة	ولا بينة
ايضا	ايضا	بينة	بينة
٢٢١	٢	الاكمة	الاكمة
ايضا	١٦	نم	نم
٢٢٢	٢	احدهن	احدهن
ايضا	٢١	قرء آن	قرء ان
٢٢٦	١٢	اطر	انطر
٢٢٧	٢	الوطي الحيفض	الوطي في الحيفض
٢٢٢	١٥	فته	فته
	٢		

صفحة	مطر	فلاط	صحيح
٢٢٢	١٥	كفنة	كفينة
٢٢٦	٧	ايلاءآن	ايلاءآن
٢٥٠	١٩	لنفسه	لنفسه
٢٥٥	١٥	يعد	بعد
٢٦٥	١٠	ولو	لو
ايضا	١١	يكسبه	بكسبه
٢٧١	١٢	وكان	كان
ايضا	٢١	في تفسير	في تفسير
٢٧٣	١٨	ارنا	ارشا
٢٧٢	٢	رح	رح
ايضا	٧	صم	صم
ايضا	١٢	مولى	مولى
٢٧٦	١٢	عدلين	عدلين
ايضا	١٥	عدلين	عدلين
٢٨٠	٢٠	يشأ	يشأ
٢٨٢	٧	كالف	كالف
ايضا	١٦	رحله	رحله
٢٨٥	١٥	لاقصين	لاقصين
ايضا	ايضا	لاعطينه	لاعطينه
ايضا	١٦	لاصلين	لاصلين

صفحة	مطر	فلط	مصحح
٢٨٧	٧	يَعْسَرُ	يَعْسَرُ
٢٨٨	١٠	تَخْطَانِي	تَخْطَانِي
٢٨٩	٢١	النذر	النذر
٢٩٢	١٢	يطرف	يطوف
٢٩٥	١	حينئذ	حينئذ
٢٩٦	٧	المرئي	المرئي
٢٠١	١١	السَّحْفَاءُ	السَّحْفَاءُ
٢٠٢	١٢	كَبَاش	كَبَاش
ايضا	٢١	الباشق	الباشق
٢٠٣	٢	احدها	احدها
ايضا	ايضا	كالخَفَاش	كالخَفَاش
ايضا	٥	الْخَطَاف	الْخَطَاف
ايضا	ايضا	القُبْرَة	القُبْرَة
ايضا	٧	كَالْقَمَارِي	كَالْقَمَارِي
ايضا	ايضا	وَالدَّبَّاسِي	وَالدَّبَّاسِي
ايضا	ايضا	بِالْحَجَل	بِالْحَجَل
ايضا	٨	الصَّحْوَة	الصَّحْوَة
٢٠٢	١٢	الْحِمَصَة	الْحِمَصَة
٢٠٣	٨	يكتفها	يكتفها
ايضا	١١	نَفَس	نَفَس

صفحة	مطر	فلاط	صحيح
٢٠٣	١٥	نَفْس	نَفْس
ايضا	١٦	صُجُن	صُجُن
٢٠٧	٨	مُبَدَّه	مُبَدَّه
ايضا	١٢	مَجَانًا	مَجَانًا
ايضا	٢١	قَوِي	قَوِي
٢١١	٢٠	الشَّيْخ	الشَّيْخ
٢١٣	٧	فَانَزَاه	فَانَزَاه
٢١٦	١	رِيَّة	رِيَّة
ايضا	٩	فَاسْتَفْرَحَهَا	فَاسْتَفْرَحَهَا
٢١٧	٨	الْغَاصِبَ	الْغَاصِبَ
ايضا	١١	لَاوِي	الْأَوَّلَى
ايضا	١٢	كَمْعَرَنَة	كَمْعَرَنَة
٢٢٣	٢	كَالْوَدِيِّ	كَالْوَدِيِّ
٢٢٦	١٩	انْعَمِت	انْعَمِت
٢٢٨	٣	دَعَا	يَدْعِي
ايضا	١٧	مَلَكُهُ	مَلَكَهَا
٢٢٩	١٨	قَاهِرَة	قَاهِرَة
ايضا	٢١	مَنْ أَحْيَاهَا	مِنْ أَحْيَاهَا
٢٣٠	٢	كَالْحَمِي	كَالْحَمِي
ايضا	٣	الْحَمِي	الْحَمِي

صفحة	مطر	فلاط	صحيح
٢٢٠	١٧	الى	الى
٢٢١	٩	لايفتقر	لايفتقر
ايضا	١٢	بغيتة	بغيتة
ايضا	١٧	لباطنة	الباطنة
٢٢٥	٢	دينه	دينه
٢٢٧	٧	فاحضر	فاحضر
ايضا	١١	وهي تعتمد	وهي تعتمد
٢٢٨	١٨	المملوك	المملوك
٢٢٠	٢	ولاء	ولاء
ايضا	ايضا	والولاء	والولاء
ايضا	١٣	الوارث	الوارث
٢٢١	١١	سمت	سمت
٢٢٣	١٩	لم يؤد	لم يؤد
٢٢٢	٦	فضل	فضل
ايضا	١٣	ظونا	بطونا
٢٢٦	١٥	الاولان	الابوان
ايضا	١٦	بو	و
٢٢٧	٧	أحد	أحد
٢٢٨	١	فضل	فضل
٢٥٢	١	بالولاء	بالولاء

صحة	مطر	غلط	صحیح
٢٥٤	١	ولاء	ولاء
٢٥٩	٢٠	انتبها	انتبها
ايضا	ايضا	انتبه	انتبه
٢٦٠	١٢	ادار	دار
ايضا	١٦	الورثة	الورثة
ايضا	١٧	ردده	ردده
٢٦١	١٥	فرق	فرق
٢٧٢	١٦	لاول	الاول
٢٧٥	١٨	لم تسمع	لم تسمع
٢٧٧	٢١	علي	علي
٢٨٢	٢١	نه	انه
٢٨٩	٦	يستدعي	يستدعي
ايضا	٩	فالمكر	فالمكر
٢٩٩	١٦	بقاع	بقاء
ايضا	١٨	بقرض	يعرض
٣٠٠	٥	توجد	يوجد
٣٠١	٣	بتعا	بتعا
ايضا	١٣	الحمام	الحمام
٣١٠	٢١	عشر	عشر
٣١١	١٩	لعمر	لعمر

صفحة	منظور	غلط	صحیح
٥١٢	٢	رجل	رجال
ايضا	٦	بالمعائنة	بالمعاينة
٥٢٨	١٨	بعض المأخوذون	المأخوذون
٥٢٩	١١	ولاغزم	ولاغرم
٥٣٩	١	السراية	مراية
٥٤٠	٢	ن	ان
٥٤٢	١٠	لمو	فلو
٥٥٧	١٢	قتس	قتل
٥٦٠	١٨	بضروس	بضرس
٥٧٢	٢٠	مزق	مزق
٥٨٣	٢١	الرحم	الرحم
٥٩٢	١٣	ميرانهم	ميرانه





THE
SHARAYA OOL ISLAM:

A TREATISE

“ON LAWFUL AND FORBIDDEN THINGS,”

BY
 ABOOL KASIM,
 OF HOOLLA.

Published by the Asiatic Society of Calcutta,
 AT THE SUGGESTION OF THE AID OF
 NUWAB ZEEAOOD DOULA MOBARIZ OOL MOOLK SEYUD MOHUMMED
 HOSEIN KHAN BUHADUR MUHAWUR JUNG.

The Press corrected by
 MOOLVEE SEYUD OULAD HOSEIN,
 OF LUKNOW,
 HEAD PROFESSOR OF MOHAMEDAN LAW ACCORDING TO THE SHEEA DOCTRINES
 IN THE COLLEGE OF HAJEE MUHSIN, AT HOOGLEY,

AND BY
 MOOLVEE ZUHOOR ULEE,
 OF BARELLEE

Calcutta:
 PRINTED AT THE GOOLDUSTAI NISHAT PRESS.

1839.

Qal'ah - and (Najm al-Din)

Arabic.

53 E 8

Indian Institute, Oxford.

